

الإنشائية

بشرح كتاب الإنشائية

مغفلة من موقع الشيخ حملاً ونسخها
إخوانكم باليضاء العلمية

هذا الكتاب منقول من موقع الشيخ حملاً ونسخها
إخوانكم باليضاء العلمية

المجلة الإلكترونية

www.abaidha.net/yb

لفضيلة الشيخ الدكتور

أبي عبد المرحم محمد علي فرحوس

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



الإنشائية

الإنشائية معروفة بالاصول
والوجاهة في معاني الدليل

www.KitaboSunnat.com

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار الموقع

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد
الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته
على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
خطية من المؤلف

الطبعة الأولى

٢٠١٩.٥١٤٣٠ م

دار الموقع

دار الموقع للنشر والتوزيع - الجزائر العاصمة

البريد الإلكتروني: edition@ferkous.com

الموقع الرسمي للتوزيع: www.ferkous.com على الإنترنت

الإنساراة

بشرح كتاب

الشيعة في معرفة الأصول

والوجازة في معاني الدليل

الإمام محمد باقر الخليلي

طهران ١٣٥٥

تأليف

فضيلة الشيخ الدكتور

أبي عبد الله الميرزا محمد علي فراخس

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة البرازيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَصَلَاةُ اللَّهِ
وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَإِخْوَانِهِ أَجْمَعِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ. أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الْحَافِظَ أَبَا الْوَلِيدِ سُلَيْمَانَ بْنَ خُلْفٍ الْبَاجِي الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٧٤هـ)
أَحَدَ قَادَةِ الْفِكْرِ الْأَنْدَلُسِيِّ الَّذِينَ بَلَغُوا ذُرْوَةَ الْمَجْدِ الْعِلْمِيِّ وَالنُّبُوغِ الْفِكْرِيِّ فِي
الْقَرْنِ الْخَامِسِ الْمُهْجَرِيِّ، قَدْ أَسْهَمَ فِي إِثْرَاءٍ وَتَعْزِيزِ الثَّرْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَظِيمَةِ بِمَا
تَرَكَهُ مِنْ آثَارٍ عِلْمِيَّةٍ قِيَمَةٍ، نَافِعَةٍ جَلِيلَةٍ، جَمَعَتْ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ، وَالْمَنْقُولِ
وَالْمَعْقُولِ، فَبَرَعَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَعُلُومِهَا، وَالْفَقْهِ وَأَصُولِهِ، وَالْعَرَبِيَّةِ
وَقَوَاعِدِهَا، وَالْعَقْلِيَّاتِ وَغَوَامِضِهَا، فَكَانَ خَبِيرًا بِهَا، قَادِرًا عَلَى التَّأْلِيفِ فِيهَا،
وَمِنْ مَصْنُفَاتِهِ الْأَصُولِيَّةِ: كِتَابُهُ الْمَخْتَصَرُ الْمَوْسُومُ بـ «الإشارة في معرفة الأصول»،
وَالْوَجَازَةُ فِي مَعْنَى الدَّلِيلِ، وَمِنْ خِلَالِ مَضَامِينِ كِتَابِهِ يَظْهَرُ تَأَثُّرُهُ بِشَيْخِهِ

الأصولي الفقيه: أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي المتوفى سنة (٤٧٦هـ) في مسائل تعرّض لها في كُتبه الأصولية والجدلية، مثل: «التبصرة» و«شرح اللمع» و«المعونة في الجدل»، كما هو الحال في اصطلاح: «لحن الخطاب» و«فحوى الخطاب» و«إطلاقه لفظ الراوي» وغيرها، كما اعتمد على كُتبه في نقل الآراء الأصولية للمذهب الشافعي، وعلى كتب شيخه الفقيه القاضي: أبي جعفر محمد بن أحمد السمناني المتوفى سنة (٤٤٤هـ) في نقل اجتهادات المذهب الحنفي، وأفاد المؤلف - أيضًا - من كتاب «التقريب» في أصول الفقه للقاضي: أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة (٤٠٣هـ) في مسائل عديدة منها: «الأوامر والنواهي» و«العموم والخصوص»، و«أفعال النبي ﷺ»، ومسائل أخرى، وقد كان للمصنّف رأيٌ مع الاجتهادات التي يوردها، فإن حصل توافق مع رأيه أخذ بها وإلا ناقشها وفنّدها، لذلك جاء كتاب «الإشارة» لأبي الوليد الباجي رحمته الله على صغر حجمه واختصاره مستوعبًا لمعلومات أصولية نفيسة، مفيدة للمبتدئ والباحث، راعى المؤلفُ فيه التيسير والتسهيل، واختصره من كتابه المفضّل في الأصول الموسوم بـ: «إحكام الفصول في أحكام الأصول» فأشار فيه إلى أهمّ أبواب أصول الفقه، وأوجز العبارة في إيرادها لدلالة سواء الثقلية منها أو العقلية بإيجاز غير مخلٍّ، تهيئًا للفهم، وتمكينًا للقارئ من تحصيل المراد منه دون عناء ولا نصّب،

مكتفياً بذكر الأقوال في المسائل الأصولية المطروحة، لذلك سماه «الإشارة في معرفة الأصول، والوجازة في معنى الدليل»، فكانت عبارة المصنّف علمية دقيقة سلسة، بعيدة عن التعقيد اللقضي والتعصّب المذهبي، ولم يسلك فيه المصنّف نهج المقارنة بين الآراء الأصولية المتعارضة بإيراد أدلتها ثم مناقشتها ونقضها، وإبراز الراجع منها كما هو صنيعه في الأصل إلا نادراً، فتراه يبيّن ما ترجّح عنده من الآراء الأصولية المالكية مدعماً ترجيحَه بالحجّة النقليّة والعقليّة، وتارة يكتفي بدليل نقلي أو عقلي.

أمّا التعريفات الاصطلاحية الواردة في النصّ فقد استقاها كلّها من كتابه: «الحدود في أصول الفقه» كما يظهر - أيضاً - رجوع المؤلف إلى كتابه في الجدل المسمّى: «تفسير المنهاج في ترتيب الحجاج»، فقد أفاد منه مسائل عديدة منها: «باب الترجيح» بمُعظم فصوله.

واقصر المصنّف في مؤلّفه على أقوال وآراء علماء المذاهب الثلاثة: الحنفي والمالكي والشافعي من غير أن يتعرّض للمذهب الحنبلي، ولعلّ اقتصاره هذا كان نتيجة اطلاعه على الاجتهادات الأصولية لعلماء المذاهب الثلاثة من خلال تتلمّذه على شيوخه من الحنفية والمالكية والشافعية.

وجاء كتاب «الإشارة» حافلاً بجملة من أقوال علماء المالكية ممّن لم تنل اجتهاداتهم حظّها من الطباعة والنشر، أمثال: القاضي أبي إسحاق إسماعيل

ابن إسحاق البصري المتوفى سنة (٢٨٢هـ)، وأبي الفرج عمرو بن محمد ابن عمرو الليثي البغدادي المتوفى سنة (٣٣١هـ)، وأبي بكر محمد بن عبد الله ابن محمد بن صالح الأبهري المتوفى سنة (٣٧٥هـ)، وأبي الحسن علي بن عمر ابن أحمد الشهير بابن القصار المتوفى سنة (٣٩٨هـ)، وأبي محمد عبد الوهاب ابن علي بن نصر بن أحمد التغلبي المتوفى سنة (٤٢٢هـ)، وأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الله بن خويز منداد البصري المتوفى في (أواخر القرن الرابع الهجري)، وغيرهم من أعلام المالكية المعروفين بالإجادة والإتقان في علم أصول الفقه وغيره من علوم الشريعة، بغض النظر عن أئمة المذاهب الأخرى.

وضمن الاهتمام بمضامين كتاب «الإشارة» فلا أعلم من تناوله بالشرح والتوضيح إلا ما ذكره لسان الدين بن الخطيب في ترجمته لمحدث الأندلس: أبي جعفر بن الزبير الثقفي^(١)، حيث عدّ من جملة مصنفاته المفيدة «شرح الإشارة

(١) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن الثقفي العاصمي الجبالي مولدًا، الغرناطي منشأ، كان محدث الأندلس والمغرب في زمانه، قال عنه ابن الخطيب: «كان عالمة المحدثين، وصدر العلماء المقرئين... إليه انتهت الرئاسة بالأندلس في صناعة العربية، وتجويد القرآن، ورواية الحديث». وله تصانيف كثيرة، منها: «صلة الصلة» لابن بشكوال، و«ملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل»، و«سبل الرشاد في فضل الجهاد» توفي بغرناطة سنة (٧٠٨هـ). انظر ترجمته في: «الإحاطة في أخبار غرناطة» لابن الخطيب (١/ ١٨٨)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ٤٦٥)، «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٨٤)، «بقية الوعاة» للسيوطي (١٢٦)، «البدور الطالع» للشوكاني (١/ ٣٣)، «فهرس القاهرة» للكتاني (١/ ٤٥٤)، «معجم المؤلفين» لכהالة (١/ ٨٨).

للباجي في الأصول»^(١)، وما ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» في ترجمته لأبي العباس أحمد حلولو القروي^(٢)، وهذان الشرحان - حالياً - في حكم المعلوم إذ لم يصل إلينا منهما شيء.

هذا، وكتاب «الإشارة في معرفة الأصول» قد تناولته - فيها مضي - بالدراسة والتحقيق في محاولة لإخراجه على صورة قريبة من الصورة التي وضعها المصنف، وقد سلكت فيه خطوات منهجية متمثلة في القسم الدراسي أولاً، حيث رُتبت فيه الخطة على مقدمة شاملة لأهمية ما يتضمنه الكتاب من قيمة علمية مع الإشادة بمكانة المصنف العلمية، وسطت منهجي في الكتاب، ثم مهّدت لترجمة أبي الوليد الباجي رحمته الله وحياته العلمية بتمهيد بيّنت فيه - باختصار - الوضع السياسي في القرن الخامس الهجري بالأندلس - وهو عصر ملوك الطوائف الذي عاش فيه الإمام الباجي رحمته الله - وانعكاساته السلبية

(١) انظر: «الإحاطة» لابن الخطيب (١/ ١٩٠).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد الحق المغربي القيرواني المالكي، المعروف بـ «حلولو» القروي، فقيه أصولي، نزل تونس، وولي قضاء طرابلس سنتين، ثم رجع إلى تونس واستقر بها، ثم ولي مشيخة بعض المدارس، من مؤلفاته: «الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع» للسيبكي، و«التوضيح شرح التنقيح» للقرافي، و«شرح مختصر خليل»، و«شرح الإشارات» للباجي. توفي سنة (٨٩٨هـ).

انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٢٦٠)، «معجم المؤلفين» لكحالة (١/ ١٣٤)، «شجرة النور» لمخلوف (١/ ٢٥٩)، «الأعلام» للزركلي (١/ ١٤٧).

على الوضع الاجتماعي المتردّي لأصل إلى ذكر بعض ملامح الواقع العلمي وعوامل الازدهار المعكرو.

وفي القسم التحقيقي تجشد عملي مائع خطوات مهجبة، لا تخرج في الحمله عمّا يسلكه أهل التحقيق في مباحثهم الحديثه في تحقيق التراث الإسلامي وغيره، وحتمتُ الكتاب بإعداد فهرس فنيّ علمية عامة للكتاب تسهلاً للرجوع إليه، ولم أذكر وشفا فيه لبال حطّه من الدراسة والتحقيق، والحمد لله الذي سهّل لإحراجه ويثر لطفه عبده طبعات داخل الحرائر وخارجها

ومن أيام التحقيق وأنا تشدّي رعة مؤكدة في الشرح والتعليق على بعض جوابات محتوى الكتاب على ما تصمته من معلومات وقواعد أصولية بعمّة، غير أنّ اجمّة به فترت لأسباب أو لأخرى، لولا إحتاج بعض إحتوائى الدين بحسبهم من أهل الحرص على دراسة كتب التراث وتحصيل مباحثها، دعني إلى الاهتمام بالشرح والتعليق على الجواب التي تحتاج إلى شرح وتوضيح بما لا يحتويه كتابه «إحكام المصول في أحكام الأصول»، ومما قوى استحقاقي لطلبهم ما وقعت عليه من ملاحظات عامة على منهجية المصنف في هذا الكتاب كإدراجه الفصل المتعلق بـ «التعارض والتزجيج» في «باب العموم وأقسامه»، إذ لا يحصى ما حثرت به عادة علماء الأصول عند تعرّضهم لمسألة التعارض والتزجيج بوضعها في باب مستقل ويجعلونها مع أواخر المباحث الأصولية

الذي هو مكانها الأصلي لها، ومن ناحية ثانية نكتفي المصنف في العديد من المسائل الاحتهادية بذكر القول موبنا إلى أهله ومقروناً بدليله، من غير إشارة إلى كون المسائل مختلفاً فيها على نحو ما يفعله في المسائل الأخرى التي تعرّض لها بالبيان، كمسألة «تخصيص العموم بحر الواحد»، و«تخصيص عموم القرآن وأخبار الأحاد بالتقياس الخلفي والخفي»، و«محو الخطأ»، و«لحق الخطأ»، و«الخصر» وغيرها كما أنّ المصنف يُعزّو في كتابه الأبواب والعصول لكن يعيب التوارن بينها، فبعد أبوابنا تتراوح فصولها من ثلاثة إلى أحد عشر فصلاً، وأبواب أخرى بمعدل واحد فريد كـ «باب أحكام الاستثناء»، و«باب الأسماء العرفية»، و«باب أحكام الترجيح»، وأبوابنا ثمانية محرّدة من الفصول كـ «باب حكم المطلق والمقيد وما يتصل بالخاص والعام»، و«باب حكم المجهول»، وتارة تتعرّى بعض المسائل الأصوبية عن الأبواب والعصول كمسائل «التهي» وقد ألصقت في تعلقي على الفصول المعرّاة عاوين مناسبة وضعتها بين معقوفين ليسهل الرجوع إليها

ومما تجدر ملاحظته - أيضاً - أنّ المصنف قد بقّم المائة إلى صربين أو أكثر، فيترك الصرب الأوّل ضمن باب والأصرب الأخرى ضمن فصول لاحقة لها، مثل ما فعل في «باب الكلام في معقول الأصل»، وقد يعتمد - أحياناً - إلى تقسيم المسألة إلى قسمين يصع القسم الأوّل في فصل، والثاني في باب، مثل

ما هو حاصل في «كتاب أحكام الترجيح»، ولا يخفى أن مثل هذه الجوانب من منهجية التأليف مؤخذٌ عليها من الناحية الشكلية، فضلاً عن الملاحظات والتعليقات التي أوردتها على متن المصنّف، وقد جاءت إكمالاً لمصموم القاعدة، وإتماماً للمائدة وتعميماً للبحر وخدمةً للعلم، وذلك بسوير مقاطع من نصّ المصنّف وزيادة توصيحتها، وقد وسمت شرحي وتعليقي عليه بمصوّف «الإشارة شرح كتاب الإشارة».

هذا، وحرّيتُ بالنسبة أن أقطع المشروع على نصّ المؤلف قد مررتُ له بحرف [م]، أحداً من أوّل حروف لفظ [المعلق]، وتركت الإحالة على المصادر في بعض الجهات من الشرح والتعليق اكتفاءً بالمصادر المثبتة على هامش التحقيق السابق لنصّ المصنّف.

وقد رأيتُ من المفيد أن أعقد ترجمة موجزةً لأعلام «الإشارة» الذين لم يحطوا بترجمة في كتاب «الإشارة» استكمالاً لقائمة الأعلام المشهورين والمعمرين.

كما وضعتُ عاوين مرجعيةً للفصول الواردة في نصّ المؤلف، والخالية منها، وكذا الفقرات المحتاجة إلى عاوين جريئة سهيلاً للرجوع إليها، وجعلتها بين معقوفين للتمييز بين نصّ المعلق ونصّ المؤلف.

والله تعالى أسأله أن ينفعنا بعلمه السابقين، ويحشرنا مع الصالحين، ويعمّر

لما أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد، وعلى
آله وصحبه وروحانه أمتهات المؤمنين، وإخوانه إلى يوم الدين

فصيله الشيخ .. كور

أبي عبد الله محمد بن علي فركوني

منازلته القلعة الصاعدة جامعة الزمار

القاضي أبو الوليد الباجي في ترجمة مختصرة^١

هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق التميمي^٢، الباجي،
القرطبي، البطلانيوسي، الذهبي^٣ الأندلسي، القاضي المالكي، اُتُكِنَ بأبي الوليد،
ولد الباجي رحمه يوم الثلاثاء ١٥ من ذي القعدة سنة ٤٠٣ هـ وكان مسقط
رأسه ببطلوس، ثم رُحِّلَ به في صباه إلى باجة الأندلس، ثم انتقل إلى قرطبة،

(١) اختصره عنه لإمام الباجي من ترجمته لمؤلفه أبي أحمد بن علي في «دراسي بكتاب «الإنارة»
وقد سُمِّيت عن ذكر مصادر ترجمته الكتاب به أتتبه في الأصل

(٢) نسبة إلى قبيلة «تميم» بطن من بطون كندة، وكان أبوه رحَّلَ من هذه القبيلة بطل
بارص الأندلس مع حدود جيش الإسلام عاصم، ثم راد من السجيين وأربع عدهم في
الأندلس ومن ديارهم «بطلوس» وهي موضع أحد أبي الوليد الباجي

[انظر «مجموع أدب العرب» لابن حزم (٤٢٩)، «معجم ما استعجم» لبكري (١/٥٦)،
«نهاية الأرب» لعلمكندي (١٦٤)، «معجم» لابن خلدون (٣/٥٧٧)، «معجم قبائل العرب»
لكماله (١/١٦٦)]

(٣) لقبه «الذهبي» لأنه اشتغل بصرف ورق ذهب بغيره، وذلك بعد رجوعه من رحلته
العمية اشرقية سنة (٤٣٩ هـ)

ويُتَسَبَّبُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَسْرَةِ عِلْمٍ وَتَقْوَى وَتُحْسِنُ تَدْنِي،
فَكَانَ وَالِدُهُ أَبُو سُلَيْمَانَ حَلَفَ بِنِ سَعْدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ وَالصَّلَاحِ، وَوَالِدَتُهُ
أُمُّ سُلَيْمَانَ فَصْهَةٌ عَمَدَةٌ، وَهِيَ سِتُّ فَقِيهَةِ الْأَنْدَلُسِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوَهَّبٍ
الْقُرْبِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْحَصَارِ فَهُوَ حَذَّ لَأُمِّهِ، وَإِخْوَتُهُ الْأَرْبَعَةُ إِبْرَاهِيمُ وَعَبْدُ وَعَمْرُ
وَمُحَمَّدٌ، عَلَى وَتِيرَةِ أَبِيهِمْ مِنْ حَسَنِ التَّدْنِيسِ، وَأَعْيَانُهُ الثَّلَاثُ سَوِ سَعْدِ
سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَحْمَدُ فَقَدْ تُعَبَّوْا بِكَثْرَةِ الْعِبَادَةِ وَالْخَيْرِ، أَمَّا أَحْوَالُهُ فَكَانُوا
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَادَةِ، وَمِنْهُمْ حَالُهُ الْعَالَمُ الْخَطِيبُ أَبُو شَاكِرٍ عَبْدُ الْوَاحِدِ
ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِ الْقُرْبِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ شِيُوحِ الْقَاصِي أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي
أَمَّا أَبْنَاؤُهُ فَمِنْهُمْ: مُحَمَّدٌ وَكَبَيْتُهُ أَبُو الْخَسَنِ، تَوَفَّى فِي حَيَاةِ وَالِدِهِ وَكَانَ شَاتَا
يُتَّصَفُ بِالذِّكَاةِ وَالرِّسِّ، وَمِنْ أَشْهُرِ أَوْلَادِهِ أَبُو الْقَاسِمِ، الَّذِي بَرَعَ فِي عِلْمِ
الْأَصُولِ وَحَدَّثَ أَبَاهُ فِي حَلْفَتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَأَدَّنَ لَهُ فِي إِصْلَاحِ كِتَابِ الْأَصُولِ
وَجَمَعَ دِيْوَانَهُ، وَصَلَّى عَلَيْهِ يَوْمَ وَفَاتِهِ، وَلَهُ أَسَةٌ سَجِيَّةٌ رَوَّجَهَا لِلْفَقِيهِ الْمَحْدُثِ
أَبِي الْعَاسِمِ أَحْمَدَ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُرْسِيِّ أَحَدِ ظُلَمَةِ الْبَاجِي

وَفِي وَسْطِ هَذِهِ الْأَسْرَةِ الْعَرَبِيَةِ الْأَصِيلَةِ، وَفِي كَفِّ هَذِهِ الْبَيْتَةِ الْعِلْمِيَّةِ
شَا أَبُو الْوَلِيدِ الْحَاجِي وَبَالَ حَقُّهُ مِنَ التَّرْبِيَةِ الْحَسَنَةِ، وَأَحَدِ تَعْلِيمَةِ الْأَوَّلِيِّ فِي
سِنِّ مُتَكَرِّفَةٍ، سَاعَدَهُ ذَلِكَ عَلَى تَمِيَّةِ قُدْرَاتِهِ أَنْذَهِيَّةٍ وَمَوَاهِدَةٍ الْفِكْرِيَّةِ، الْأَمْرُ
الَّذِي فَسَّحَ أَمَامَهُ آفَاقًا وَاسِعَةً تَبَشَّرَ بِعَدِيدِ مُشْرِقٍ بِالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ

وفي مراحلہ التعلیمیہ توجہ أبو الولید الباجی برعۃ اکیڈہ إلى طلب العلم، وغیل علی تحصیل مدارک العلوم والمعرفة بشتی الوسائل تدریجیاً، فأحد من علماء بلده بالأندلس عرفاً أولاً، ففی قُرطُبة أحد عن خاله أبي شاکر عبد الواحد، وعن المحدث الدعوي یونس بن مُعِیث، وعن الإمام المفری الکبیر أبي محمد مکي من أبي طالب، وبَطْرُطُوشة أحد عن أبي سعید الحمصري، وبَطْرُطُوشة أحد عن ابن الرحوي، وبسرفُسطة أحد عن بن فُورتنس لقاصي، وبوشقة أحد عن ابن أبي درهم، فلما أسوع أبو الولید الباجي علوم الأندلس وحده في نفسه عرفاً قوياً في المرید من طلب العلوم، فقرّر الرحيل صوب المشرق الإسلامي ثانياً، فأحد من علماء الحجاز والعراق بصیر عريص واحتهاد دُؤوب وهمة عالية، وكان أول مارله الحجاز، ففی مكة لرم أن درُ المرووي، وسمع من شيوخ الحرم كأبي بكر المَطْوَعي وأبي بكر بن سَخُونِہ الإسفرائيني، وأبي القاسم بن مُخْبِر وغيرهم، ومن الحجاز اتجه صوب العراق وهو لا يزال متعطشاً إلى المرید من العلوم، ولتحقيق رغبته أساجر نفسه أيام إقامته بعداد الحراسة الدروب، فكان يفتق ما يعطى له من أجر علی معاشه دون أن تصونه محاسبة العلماء، ويستعين بصوء الدروب ليلاً ليضالع ما حصله من العلم ويراجعه

ومن أشهر شيوخه بعداد القاصي أبو الطيب طاهر الطنري الشافعي، وأبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، وأبو العصل بن عمرو، وأبو عبد الله

الضيافري، وأبو عبد الله الصوري وغيرهم، ثم دخل الشام، وفي دمشق مكث ثلاثة أعوام، أحد عن حمله من كبار العلماء منهم أبو الحسن بن الشمسار، وأبو محمد بن جميع، وأبو القاسم بن الطير وغيرهم، ودخل إلى الموصل، وبها أقام عامًا كاملاً يدرس العقليات على أبي جعفر السبائي، ودخل مصر وبها سمع من أبي محمد بن الوليد وغيره، هكذا قصي أبيه الدراسة بالشرق نحو ثلاث عشرة سنة من المثيرة في الطلب والاجتهاد في التحصيل لا يهاب في سبيل تحقيق رغبته حر الصيف ولا برد الشتاء

فلما حقق رغبته وأشبع حاجته وقضى ميته، وروع في القرآن والحديث وعلومهما، والفقه والأصول، والعربية وقواعدها، والعقليات وتوابعها، وجد في نفسه حين الديار وأحس بالشوق للأهل والأحب، فقرّر العودة إلى الأندلس بعد رحلته المشرقية وقد كان لطائفة من أهم شيوخ أبي الوليد الناجي الأثر البالغ على شخصيته، ومعاوني تكوينه العلمي وسلوكه الحثي، كما كان لأقرانه الديس هم نصيب في تكوين شخصيته العلمية من خلال التماس في البحث والتحصيل والتأليف والتدوين والمناظرات العلمية، ومن أقرانه أبو محمد بن حرم الطاهري، وأبو عمر بن عبد البر الشافري، وأبو بكر الخطيب العدادي وغيرهم، وفي أرض الأندلس قام أبو الوليد الناجي بعدة نشاطات علمية تمثلت في دروسه العامة والوجيهية، وحلقته الربوية الخاصة

التي كان يلقيها في مختلف جهات الأندلس من خلال تَفَلَّاته المتعددة بين
 الأمصار وحواضر الأندلس لنشر العلم ونث المعرفة، وقد كانت خلفاته من أكر
 خدمات الاستيع في الأندلس عدداً، وسهلت تَفَلَّاته للعديد من الطلاب الذين
 لم تسمح لهم ظروف التش من الأحد والرواية عنه ومن التحديث والمداكرة،
 ومن أهم تلامذة أبي الوليد الحاجي الذين تفقهوا بملازمته وانصعوا بعلمه
 وشروه ابنه أبو القاسم أحمد بن سليمان، وأبو علي الحسين بن أحمد العسائي
 الحنابي، وأبو علي حسين الضدّي الشرفسطي المعروف بابن سكرة، وأبو بكر
 الطرطوشي المعروف بابن أبي رندة، وأبو بكر محمد بن خيدرة المعافري،
 وأبو بكر عبد الله الإشبيلي، وأبو بكر بن ثريد الأسدي، وغيرهم كثير ممن أثر
 في تكوينهم العلمي والتربوي وتفقهوا على يديه

هذا، وقد كانت لمساخرات العلمية التي أجراها بالأندلس، وظهر
 تأكيده الأصولية والفقهية، وانتشار علمه ودبوع صيته، وما يتميز به من صفة
 خلقية في هيبته وسمته ووقاره، فضلاً عن اتصافه بالديانة والتقوى، الأثر البالغ
 في نفوس الناس، كما كان تكونه العلمي والأدبي محل تقنهم، الأمر الذي فتح
 محالاً للحكّام ليُصلّوا به ويتقرّوا إليه، وكانت صلة بهم عملية تتمش في مهام
 ميدانية، فقد أسد إليه مهمّة القضاء وكُفّ به، ثمّ بدد ليطوف بحواضر
 الأندلس قصد توحيد جهود المسلمين وجمع كلمه الملوك، ولمّ الشعث والوقوف

صفاً واحداً متراففاً صدّ «ألقوس السادس» العدو المشترك الذي كان يترقبهم الدوائر بعد ما قويت شوكته، وتكثفت صعوباته على مُلْطِطَلَه، ولم يرل أبو الوليد الناجي في سفارته بين ملوك الطوائف محتهداً يؤلّمهم على بصرة الإسلام وسد أحقادهم، وجمع كلمتهم، والاستعانة بحيش المراتطين بقيادة «يوسف بن تاشفين» لصدّ لعدو الصليبي الحاقد حتى واهاه أحده بمدينة «المريّة» من ليلة الخميس - بين العشائين - في التاسع عشر [١٩] رجب من سنة ٤٧٤ هـ] عن عُمرِ يَاهر الواحد والسبعين سنة، رحمه الله ورحم المسلمين أجمعين.

هذه، وإن اشتغال أبي الوليد الناجي بالمهام القصائية والأمانات والسفارة بين ملوك الطوائف لإصلاح ذات البين لم يشه عن شمر العلم والمعرفة والتدريس والتأليف، فلقد ترك رُحْمَه آثاراً علمية باهعة، وثروة وافرة قيمة من الكتب والرسائل في مجالات شتى وهون متنوعة جمعت بين المنقول والمعقول، والرواية والدراية، تشهد له بالمعرفة، وسعة علمه، ومكانته الراقية بين علماء زمانه، وقد خبطتْ لنا مختلف المصادر والمراجع عاوين كنه ومسانله منها ما حرح إلى حير الوحود مطوعاً ومتداولاً، ومنها ما بقي مخطوطاً، هذه مؤلفات في فقه أحاديث الموطأ والمسائل الفرعية عليها مثل «الاستيعاء»، و«المتقى»، و«الإبهاء»، وله في شرح المسائل الفقهية في المدونة أو في احصاءات عليها

وتهديها منها «شرح المدونة»، و«مختصر المختصر»، و«المهدب»، وفي المجال
المعقبي أيضاً له «المقتبس في علم مالك بن أنس»، وكتاب «فصول الأحكام
وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام»

وله في مجال الحديث والرحال والتراجم مؤلفات منها «التعديل والتحريح
لمن حرح له الحارثي في الخامع الصحيح»، و«اختلاف الموطآت»، و«فرق
الفقهاء»، و«التيبين لمسائل المهتدين»، و«مهرست»

أما مُصنَّفاتُه الأصولية والحديثية فهي «إحكام الفصول في أحكام الأصول»،
و«الإشارة إلى معرفة الأصول والوجارة في معنى الدليل»، و«الحدود في أصول
الفقه»، و«الناسخ والمسحوق في الأصول»، و«نفسير المسهاج في ترتيب طرق
الحجاج»

وله مُصنَّفات في الزهد والرفائق منها «مس السالكين ومس العائدين»،
وكتاب «سبيل المهتدين».

كما له مصنَّفات في علوم أخرى مثل «التسديد إلى معرفة التوحيد»،
و«نفسير القرآن»، و«لاتصار لأعراض الأئمة الأحيار»، وفي اللغة «تهذيب
الزاهر لابن الأنباري».

وللقاضي أبي الوليد الناجي - أيضاً - رسائل ومنازل، ومن رسائله «الرد
على رسالة الراهب العربي»، و«تحقيق المذهب في أن رسول الله فدك»،

و«الوصية لولديه»، و«شرح حديث اليَّة عَلَى الْمُدَّعِي وَالْبَيِّنُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، ومن المسائل التي عالجه الباجي والتي تحمل الصبغة الفقهية والطبع الخلافي مثل «مسألة مسح الرأس»، و«مسألة غسل الرجلين»، و«مسألة اختلاف الزوجين في الصداق» وغيرها.

كما أنَّ له شعرًا ونثرًا اهتمَّ بها مدَّ صعره، فجعل قراءة الأدب شعرًا ونثرًا أحد محاور عديده، وشاعرية أبي الوليد الباجي متفق عليها عند علماء التراجم، فقد كان شاعرًا مطبوعًا جيّد العارة، حسن الطعم، شعره هادف يعمل على خدمة أغراض بشاء معانٍ في عقود مصروفة عن الإسفاف والخذر، وحمله أبياته وشعره ندلُّ على ذوقه الأدبي وسوعه الشعري ومن شعره قوله في فساد الطنائع والأحلاق

مضى رمزُ المكارم والكرام سقاءُ الله من صوب الغمام
وكان البرُّ يعملًا ذوق قولٍ مصار البرِّ نطقًا بالكلام

هذا، وملخص حياة أبي الوليد الباجي رحمه الله في الحملة أنه ابتداء حياته الفكرية بالأدب فرر في مياده، وانتهى تحصيله بعلوم الدِّنة غربًا وشرقًا، وجعل جامعة أمره ومتهى طوافه السَّعارة الإصلاحية بين ملوك الطوائف جمعًا لكلِّه المسلمين ولتَّى لشملهم، فصلًا عن المهام القصائنه والأُمَمات الي أسدب إليه، كن ذلك لم يمه من أداء واجبه في شر العلم والمعرفة

وتكريهما بالتدريس والتأليف، وقد حلف لنا آثاراً وثروة علمية باهجة تزيو
عن ثلاثين مؤلفاً في مختلف أنواع العلوم الشرعية التي أحيت ذكره، وحللت
اسمه، وأكدت عظمة شخصيته العلمية البارزة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

باب أقسام أدلة الشرع

فصل

[في المجاز]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ١٥٦]

«... هَامَأَ الْمَجَارُ؛ هَهُوَ كَقُلْ لَمْظٌ ثَجُورٌ بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ،
وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ...»

[م] والمجار مشتق من الخوار، والخوار في الأماكن حقيقة وهو العبور،
ويستعمل في المعاري، فهو طريق المعى بالقول، ويسمى بذلك لأن أهل اللغة
يجاورون به عن أصل الوضع توشعاً منهم

واستعمل المصنف لفظ «ثَجُورٌ» في الحد، وهو تعريف لفظ المعرّب،

وينحس عدد العلماء صون الحدود عن ذلك، ويمكن تعريبه بأنه «انلفظ المتعمل في غير ما وُضِع له أصلاً لعلاقة بينهما مع وجود قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي»^(١).

وقد جعل المصنف قسمه المحار في القرآن الكريم رغبةً تبعاً لأبي إسحاق الشيرازي^(٢)، كما جاء في «شرح اللمع»^(٣) و«التصرة»^(٤)، وانقسمت نفسها ذكرها انكلوداي^(٥) في «التمهيد»^(٦)، وراة آخرون أقساماً أخرى^(٧)، قال

(١) انظر: «إرشاد المحول» للشوكاني (٢١).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. انظر ترجمته على كتاب «الإشارة» (٦٧).

(٣) (١، ١٦٩).

(٤) (١٧٨).

(٥) هو أبو الخطاب محمود بن أحمد بن الحسن انكلوداي البغدادي الحنفي، يمدد أبي يعقوب الفراء، أحد عمه. لمذهب وأعباءه. كان فيها أصولاً أدبياً صاعراً، به تصانيف مفيدة، منها «التمهيد» في الأصول، و«هدية» في الفقه، و«تمهيد» في الفرائض، توفي سنة (٥١٠هـ). انظر ترجمته في «دين طبعات احسنه» (١١٦، ١)، «الكنز» (١٠، ٥٢٤)، «النسب» (١٠٦/٣)، «سراة اعلام سلاء» (١٩، ٣٤٨)، «تور الإسلام» كلاًهما لندهي (٢، ٢٧)، «ابديه والنهاية» (١٢، ١٨٠)، «مراء حلال» بندهي (٨، ٤١)، «شعرات الذهب» (٤، ٢٧).

(٦) (١، ٨١).

(٧) انظر «المحصل» لثوري (١، ١٤٩)، و«التمهيد» للإسوي (١٨٦)، «شرح انكوكب

المثير» لفتححي (١، ١٥٦).

الشوكاني^١ مُعَقِّبًا على من قَيَّدَ إحداث المجاز بعدد^٢ ، وأعلم أنه لا يُشترط النقل في إحداث المجاز بل العلاقة كفيه والمعتبر بوعها، ولو كان نقل إحداث المجاز معتبرًا لتوقف أهل العربية في التحوُّر على النقل، ولو وقعت منهم التحطُّة لم يستعمل غير المسموع من المحارات وليس كذلك بالاستقراء، لذلك لم يدوِّبوا المحارات كالخفائق، وأنصَبَ لو كان بقليلًا لاستمعى عن الطر في العلاقة لكثافة النقل... وكلُّ من له علمٌ وفهمٌ يعلم أنَّ أهل اللغة العربية ما زالوا يجترعون المجازات عند وجود العلاقة ومع نصب القرينة، وهكذا من حياء بعدهم من أهل لبلاغة في فني النظم والنثر، ويتمادحون باختراع الشيء العريب من المجازات عند وجود المصحح للتحوُّر، ولم يُسمع عن واحد منهم خلاف هدا^٣



(١) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد - الشوكاني ثم النصفاني اسمي، الفقيه المحدث الأصولي البطار، عرف بالإمام المجهِّد، به صديقه كثيره وعبدته، منها «فتح البصير» في التفسير، و«دليل الأوصار» في الحديث، و«إرشاد المحوِّر» في الأصول، توفي سنة (١٢٥٠هـ) انظر برحمته في «السيرة الناصية» به (٢/ ٢١٤)، «صبح المنير» لمصرعي (٣/ ١٢٤)، «لأعلام» لدرر كلي (٦/ ٢٩٨)، «معجم المؤرخين» بكهانه (٣/ ٥٤١)، «رسالة المستطرفة» للشوكاني (١١٤)، «إمام شوكاني، حياته وفكره» د. عبد النبي قاسم عاتق شوكاني، و«إمام الشوكاني مقترن» محمد حسن الغباري.

(٢) «إرشاد المحوِّر» للشوكاني (٢٤).

[في مسألة وقوع المجاز في القرآن]

✽ قال الباجي رحمه الله من الفصل نفسه في [ص ١٥٨]

«واحتجوا بأن القرآن كله حق، ومحال أن يكون حقاً ما

ليس بحقيقة...».

[م] في مسألة وقوع المجاز في القرآن الكريم خلاف، وما عليه جمهور

العلماء وقوعه مُطْلَقاً في القرآن والحديث والذمة

ودهب محمد بن حويرم مداد وابن القاص وابن حامد^(١) وأبو الحسن

(١) انظر برحمته هل هاشم كتاب «الإشارة» (١٥٨)

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد البغدادي، المعروف بابن القاص، فيه شذعي،

تلميذ أبي العباس بن سريج في حرمه، كثير المصنفات، وسديد الخشوع وأبره، له مصنفات

صغيرة الحجم كثيرة نفاذه، منها «تجويد»، و«تواضع»، و«آداب القاصي»، و«المفتاح»،

وغيرها، توفي ببغداد سنة (٢٣٥هـ)

انظر برحمته في «طبقات شتة أرب» (١١١)، «مصابيح السامع» بمسكي (٣/٥٩)، «وفيات

الأعيان» لابن حنكاه (١/٦٨)، «اللباية والنهاية» لابن كثير (١١/٢١٩)، «دول الإسلام»

(١/٢٠٩)، «سير أعلام النبلاء» كلامه سبهي (١٥/٢٧١)، «سير أعلام النبلاء» لابن العماد

(٢/٣٣٩)

(٣) هو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي النوراني، شجع خداه في زمانه، وهو

وتلميذه ابن القيم، من أوصاف منعه في اللغة أصلاً، وبه قال أبو إسحاق
الإسفرائيني، وأبو علي الفارسي^(١)، كما عراه لهما ابن السكيت في «جمع

سيف مسلولا على محامدين، وشج في حياض أمير لاهوت المبدعين، وشهرته تعني عن الإطبات
في ذكره، به مصانيف عديدة، منها «المفرد» بمراد المسقيم بحدائق أصحاب الخميم،
والباب الشرعي في إصلاح الرعي وروعيه، «مفتاح السيرة النبوية في مد الشيعه والتدريه»
توفي بدمشق سنة (٧٢٨ هـ)

انظر ترجمته في «دول الإسلام» سدهي (٢/ ٢٣٧)، «بدايه ونهايه» لابن كثير (١٤١/ ١٣٢)،
١٣٥، (١٤٦)، «الدور النكمة» لابن حجر (١/ ١٥٤)، «عراة الحيات» لبقي (١/ ٢٧٧)،
«طبقات المفترين» سداودي (١/ ٢٦)، «حساب حقايق النبروي» (٥٢٠)، «نور بوفيات»
لنكتبي (١/ ٧٤)، «سدراب الذهب» لابن العماد (١/ ٨٠)، «الفتح المبين» لسراغي (٢/ ١٣٤)،
«المكر السامي» للحجوري (٢/ ٤/ ٣٦٢)

(١) هو أحمد بن إسحاق إبراهيم بن محمد بن براهيم بن مهزيان الإسفرائيني شافعي، شيع
أهل «حرات»، اختلف بركن الدين، كان يجهل أصولاً له مصنفات عديدة، وراء أصولية
مشهورة، وبنيته في أصول الدين، توفي سنة (٤١٨ هـ)

انظر «طبقات الشيرازي» (١٠٦)، «دعوات الأعداء» لابن حنك (١/ ٢٨)، «اللب» لابن
الأثير (١/ ٥٥)، «بدايه ونهايه» لابن كثير (١٢/ ٢٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٧، ٣٥٣)،
«دور الإسلام» كلاًهما لبقي (١/ ٣٤٨)، «صداق الأسوي» (١/ ٤٠)، «صداق ابن قاضي
شبه» (١/ ١٧٠)، «مراد الحد» لبقي (٣/ ٣١)، «معجم البدن» لبوب (١/ ١٧٨)،
«شذرات الذهب» لابن العماد (٣/ ٢٠٩)

(٢) هو أبو علي أحمد بن أحمد بن محمد بن فارسي النحوي، صاحب التنايف، وإمام عصره
في علوم عربية، حارب بينه وبين أبي الطيب التتسي مجرسة، ومن أشهر مصنعاته «الإيضاح»،
«واسمكة» في سحر، و«سكرة»، و«المفرد» و«المفرد» و«الحجة» في الفقه «اب» و«كتاب»

الحوامع»^١

قال الشنيطي^٢ في «مع جوار المحار» : وأوضح دليل على معه في القرآن إجماع الصائين بالمحار على أن كل محار يحور فيه ويكون نفيه صادق في نفس الأمر، فتقول لمن قال رأيت أسدًا يرمي ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن محاذًا أن في القرآن ما يحور نفيه، ولا

- «إعقاب» فيه اعنيه بترجيح من معار وعدها من انصاف يروي به (٣٧٧هـ)

انظر ترجمه في «دريغ بغداد» بخطيب السعداني (٢٧٥/٧)، «ديوان» لأعيان» لأبن حنكل (٨٠/٢)، «معجم لأدباء» سحموي (٢٣٢/٧)، «بكالس» لأبن الأثير (٥١/٩)، «المتقدم» لأبن سحموي (١٣٨/٧)، «دول الإسلام» بنسفي (٣٧٧/١)، «دعيه انوعده» بنسوي (٢١٦)، «شذرات الذهب» لأبن العماد (٨٨/٣).

(١) انظر المصادر المئنه عن هامن انفس للمحقق من كتاب «إساره» (ص ١٦٠)

(٢) هو محمد الأمير بن محمد لمحد اخنكي الشنيطي الموريدي. عقبه لأصوري المصنف صاحب «أصواء البيان»، كتاب مثير في موقفه مع حق قوياً صلب في بيانه، لا سهلاً في انرجوع إلى ما صهر إليه مع، به مؤلفات، منها «مع جوار المحار في حيل السجد والإعجاز»، و«دفع ربهام لأصطرب عن بي انكتاب»، و«مذكره لأصوب عن روحه صاخر»، و«أدب البحث والمناظره»، و«تعدد من المناظر ب دت امواصيح السند»، و«د سه ١٣٢٥ هـ» ويروي منك مرجه من الحج سنة (١٣٩٢هـ).

انظر ترجمته مفصلة في محاصره الكتب في موسم نقدهات جامعه الإسلاميه بنسبيه، أعلاه وألفها، تلميذه الشيخ محمد سام عظيمه وهي مثبه في آخر الجزء (١٠) من «أصواء بيان»، وكذا ترجمه الشيخ عبد الرحمن القديس له.

شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمحار في القرآن وبين حوار نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه دريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والحلال الثبوتية لله تعالى في القرآن العظيم.

قلت من تأول صفات الله تعالى الواردة في القرآن، ونفى حقيقتها بشبهات عقلية أثبت المحار فيها، وهو مذهب المشرك للمحار من المتكلمين ومن وافقهم، وعليه فالقول بالمحار على هذا الرأي دريعة إلى تأويل الصفات ونفيها، وهذا على خلاف مذهب المشرك للمحار من أهل السنة، فأنشأ صفات الله تعالى في القرآن على حقيقتها ومعوا دحول المحار فيها، وما عدا آيات الصفات بالمحار يدحل فيها ولا تلزم بين القسمين، إذ لا يلزم من إثبات المحار تأويل الصفات أو نفيها؛ لأن المحار يحتاج إلى قرينة وهي متممة عن آيات الصفات عند أهل السنة، لذلك كان الخلاف بين أهل السنة في إثبات المحار ونفيه حلاً فاعلموا لمطابقاً كما صرح ابن قدامة رحمه الله بقوله: «وذلك كله محذور؛ لأنه استعمال للمعنى في غير موضوعه ومن منع فقد كابر، ومن سلم وقال لا أسميه محاراً فهو نزاع في عاره لا فائدة في المناجاة فيه، والله أعلم».

(١) «مع جواز المحار» للشافعي (ص ٨).

(٢) «روضة الناظر» لابن قدامة (١/١٨٣).

فصل [في الحقيقة]

❖ قال الباجي رحمه في [ص ١٦٠]

« وأما الحقيقة فهو: كُلُّ لَمْظَرٍ بَقِيَ عَلَى مَوْضُوعِهِ » .

[م] الحقيقة هو فعيلة من حَقَّ الشَّيْءُ بمعنى ثبت، والتاء لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصرفية، قال الشوكاني « وفعل في الأصل قد يكون بمعنى الفاعل، وقد يكون معنى المفعول، فعلى التقدير الأول معنى الحقيقة الثابتة، وعلى التقدير الثاني يكون معناه المثبتة » قال أبو الور رهبر في « أصوله » « والحقيقة إن كانت بمعنى فعل فالتاء فيه للتأنيث؛ لأنَّ فعلاً بمعنى فاعل، ويعرق فيه بين المذكور فيه والمؤنث بالتاء، يقال رحل كريم وامرأة كريمة، ورحل عليم وامرأة عليمة، وإن كانت بمعنى مفعول فالتاء للنقل وليست للتأنيث؛ لأنه يستوي فيه المذكور والمؤنث يقال رحل قتيل وامرأة قتيل، إلا إذا سمي به أو جرى مجرى الأسىء بأن استعمل بدون الموصوف مثل

اللطيفة، أي البهيمة المطبوعة، فإنه يؤتى فيه بالتاء لتكون دالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية، والحقيقة من هذا القبيل: ' ' .

والحقيقة تنقسم إلى: شرعية وعرفية ولعوية، ومتى أمكن حمل اللفظ على الحقيقة وحمل عليه، وصى تعدر حمله على الحقيقة تحمل على المجاز إذا وجدت الدالة على امتناع حمله على الحقيقة، وعليه فالمجاز خلاف الأصل، ومتى وقع احتمال اللفظ لهما دون الحقيقة ترجح عليه لأصالتها هذا، والحقيقة لا تستلزم المجاز اتفاقاً، بينما يستلزم كل مجاز وجود حقيقة في شيء آخر لتصرعه عنها، وهو مذهب الجمهور

[في معنى «المفصل»]

❦ قال الباجي رحمه الله بعدها في الصفحة نفسها

«وَأَمَّا الْمُفْصَلُ: فَهُوَ مَا فُهِمَ الْمُرَادُّ بِهِ مِنْ لُصْطِهِ وَلَمْ يُفْتَقِرْ فِي بَيَانِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْتَيْنِ: غَيْرُ مُحْتَمِلٍ، وَمُحْتَمِلٌ.»

[م] المراد بالمفصل - عند المصنف - المفسر، ويكون تعريف المجمع الذي يقابل المفصل أنه «ما لا يُفهم المراد به من لفظه ويعتقر في بيانه إلى

غيره ،^١ وهذا المجمل الذي عاه المصنف إياه هو المحمل عد اللف وهو ما لا يكفي وحده في العمل ، فلا بد أن يُعرف سياق ، مثل قوله تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [توبة ١٠٣] ، فإن الصدقة المظهرة والمركية تحتاج إلى بيان ، وهو ما أفصح عنه المصنف على من «الإشارة» (ص ٢٢٠) ، أم المحمل عد لأصوليين فهو ، ما له دلالة على تعيين لا مرة لأحدهما على الآخر ، أو هو ، ما تردّد بين عتملين فأكثر على «السوء» ، فقد أورده المصنف في الصرب الثاني من المفضل ، حيث قسم المفضل إلى غير المحمل وهو الصّر الذي يجب المصير إليه ولا يعدل عنه إلا بأسع أو معارص ، وإلى محتمل ، وقسمه إلى صريين

فجعل المحمل - عد الأصوليين - وهو ، الذي لا يجوز العمل بأحد احتمالاته إلا بدليل خارجي صحيح ، أي لا يصار إليه إلا بعد البيان في الصرب الأوّل حيث نظر عليه على من «الإشارة» (ص ١٦١) بقوله ، أن لا يكون في أحد احتمالاته أظهر منه في سائرهما ، وأخفه بالصرب الثاني الذي هو «الظاهر» مُبَيَّنًا حكمه بأنه ، لا يجوز العدول عن معناه الظاهر إلى سائر المحتملات إلا بدليل أقوى منه ، فإن دُلّ دليل أقوى على صرف اللفظ عن

(١) «الحدود» للبايجي (٤٥، ٤٦).

(٢) انظر «العقبة والتمهدة» لمحيي البعادي (٩ ٧٥).

طاهره المأذون منه فإنه يعدل عنه إلى المحصل المرجوح وهذا ما يسمى بالمؤول
قلت النص يعمق مع الطاهر في رجحان الإفادة، غير أن النص مانع من
احتمال غيره، في حين أن الطاهر لا يسمعه، وهذا القدر المشترك بينهما يسمى
بـ «المحكم»، ويعرف بأنه «ما يتضح معناه»، أما المجمل والمؤول فيتمقان في
عدم الرجحان، غير أن المجمل وإن لم يكن راجحاً فهو غير مرجوح من جهة
الوصف، بخلاف المؤول فهو مرجوح، والقدر المشترك بينهما يسمى «المتشابه»،
فالمتشابه هو «ما لم يتضح معناه»، فالمحكم - إذن - نوعان نص وظاهر،
والمتشابه نوعان: مجمل ومؤول.

❖ قال الناجي رحمه الله في [ص ١٦١]

«فأما غير المحتمل فهو النص، وحده: ما رُفِعَ في نيانه إلى
أرفع غاياته، نحو قوله تعالى: ❖ وَالطُّلُقَاتُ يَرْتَضِينَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةً
فَرَوْحَ ❖ [البقرة: ٢٢٨] فهذا نص في الثلاثة لا يحتمل غير ذلك».

[م] قال القرافي رحمه الله: «والنص فيه ثلاثة اصطلاحات، قيل ما دل

(١) هو أبو العباس، شهيد الدين أحمد بن إدريس نصيبها من المصري، الشهير بالقرافي، أحد الأعلام
المشهورين في فقه المالكية، يلاحظ منه ما بارع في العلوم الشرعية والعقلية، له تصانيف
كبيرة، منها: «الندوة» في الفقه، و«الغاية» في أنواع الفقهية، و«شرح الأصول» في
و«تفصيل الأصول» و«شرح» في أصول الفقه، توفي سنة (٦٨٤هـ).

عن معنى قطعاً لا يحتمل غيره قطعاً كإسداء الأعداد، وقيل ما دلّ على معنى قطعاً وإن احتمل غيره كصبيح الجموع في العموم، فهذا يدلّ على أقلّ الجمع قطعاً وتحتمل الاستعراق، وقيل ما دلّ على معنى كيف ما كان وهو غالب استعمال الفقهاء^١

قلت والمثال الذي ساقه المصنّف من قبيل الاصطلاح الأول للبص، وهو العدد الذي يشمل أفراداً على وجه الحصر، مثل قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ عَشْرَةَ نَجِثَةً﴾ [سورة ١٩٦]، فهو مانع من إرادة احتمال غيره، لكن «القرء» في الآية محتمل لتردده بين الحصر والظهور فهو محتاج إلى بيان، والأمر بالترتب من قبيل الظاهر وإن ورد بالصيغة الخبرية فهي في معنى الإشاء، والأصل في الأوامر أن تحتمل على الوجوب لكونها أظهر في الوجوب من سائر احتمالات الأمر، ولا يعدل عنه إلا بدليل أقوى من الآية - إذن - نصّحت البص والظاهر والمجمل.

= انظر ترجمته في «النيباج لمدح» لأب عرجون (٦٧)، «نهل نصاي» للأندلسي (١/ ٢١٥)، «حسن محاضرة» لمسيوطي (١/ ٣١٦)، «درء الغمّال» لأب القاسمي (١/ ٨)، «الفتح المبين» للمواشي (٢/ ٨٩)، «شجرة نور» لخبز (١/ ١٨٨)، «الفكر السامي» للحجوي (٢/ ٢٣٣)، «الأعلام» للزركلي (١/ ٩٠)، «معجم لفرسي» للمصطفى (١/ ٢٨)

(١) «شرح تنقيح الأصول» للقرافي (٣٦)

فصل

[في اقتضاء الأمر المطلق الوجوب]

في معرض الاستدلال على أن لفظ الأمر المطلق إذا ورد عارفاً من
القرائن وجب حمله على الوجوب ما لم يدل عليه دليل أنه أريد به الندب

❖ يقول الباقى رحمه الله في [ص ١٦٨]

«والدليل على ما نقول: قوله تبارك وتعالى لإبليس: ﴿قَالَ
مَا مَلَكَكَ إِلَّا تَسْبُّهُ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]. فوبخه وعاقبه لما لم
يمثل أمراً بالسجود لآدم، ولو لم يكن مقتضاه الوجوب لما
عاقبه ولا وبخه على ترك ما لا يجب عليه فعله».

[م] والخصم وإن كان يعترض على هذا الدليل بحروجه عن محل
السراع؛ لأنه ورد في أمر علم كونه واجباً بقرائن اتصلت به فإن أهل التحقيق
- بعض النظر عن صحة هذا الاحتمال - يحتجون على أن الأوامر تقتضي
الوجوب بأن تاركها مأمور به عاصي كما أن فاعله مطيع بقوله تعالى ﴿أَفَعَصَيْتَ
أَمْرِي﴾ [سورة طه]، وقوله تعالى ﴿وَلَا تُعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [سورة
الكهف]، وقوله تعالى ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [المحريم: ٦]، وإذا كان

تارك المأمور عاصياً استحقَّ العقاب سواء أكان ذلك في أوامر الله تعالى أو
 أوامر رسوله ﷺ لقوله تعالى ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ
 فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [سورة النور]، ولقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَعْصِ أَمْرَهُ
 وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ مَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [الحجر ٢٣]، ولقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا
 مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب ٣٦]،
 وقد امتنع رسول الله ﷺ عن الأمر بالسواك لأجل المشقة مع أنَّ السواك
 مندوب إليه ولو كان أمره ملتبساً لما امتنع منه .

هذا، والمسألة اتسع الخلاف في المعنى الحقيقي للأمر - على ما يروى عن ستة
 عشر قولاً، وما عليه مذهب الجمهور أنَّ الأمر على الوجوب حقيقة، وإنما يصرف
 إلى غيره بقربة، وهو قول الشافعي . وظاهر كلام أحمد، وهو مذهب الأحناف

(١) انظر «مفتاح الوصول» بشريف بن محمد (٣٧٨)

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن محاسن القرشي الطائفي الشافعي سمكي، الإمام المجتهد
 المحدث النعمانية صاحب المنهاج، مناقبه عديدة، له مصنفات في أصول الفقه وفروعه، أشهرها
 «الترغيب» في أصول الفقه، و«الأم» في الفقه، و«أحكام القرآن»، توفي سنة (٢٠٤هـ)
 انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» للطحاوي (١/ ٤٢)، «تاريخ الصغرى» (٢/ ٢٧٥)، «الفهرست»
 للديم (٢٦٣ - ٢٦٤)، «الخراج وبتدليل» لأن أبي حاتم (٧/ ٢١ - ٢٤)، «تاريخ بغداد»
 للخطيب بغدادي (٢/ ٥٦ - ٧٨)، «تريب المذ لك» لنصاي عياض (١/ ٣٨٢ - ٣٩٧)،
 «وفيات الأعيان» لأن خلکان (٤/ ١٦٣ - ١٦٩)، «الكميل» لأن لاثي (٦/ ٣٥٩)، «الليالي» =

وجمهور الملكية، ورثحه المصنف، وصححه ابن الحاجب، واليساوي،^١

- لابن الأثير (٢/ ١٧٥)، «بداية ونهاية» لأبي كثير (١/ ٢٥١ - ٢٥٤)، «طبقات الشافعية» للإسوي (١/ ١٨ - ٢)، «سير أعلام النبلاء» شعبي (١/ ٥ - ٩٩)، «إدراج إندھب» لأبي مرحوب (٢٢٧ - ٢٣٠)، «وفيات من فقهاء» (٣٩)، «تهذيب إندھب» لأبي جعفر (٩/ ٢٥ - ٣١)، «طبقات الفقهاء» لمسيوطي (١٥٨ - ١٥٩)، «شذرات الذهب» لأبي يعقوب (٢/ ٩ - ١١)، «الفكر السامي» بحجوي (١/ ٢ - ٣٩٤)، «إدراج إندھب» لأبي رهر، (٤٣٦ - ٤٨٢)، «إدراج التراث العربي» لسركيس (٢/ ١٦٥ - ١٧٦) كتاب «إمام شافعي» لعبد حليم جدي.
- (١) هو أبو عمرو وحال الدين عمر بن عمر بن أبي بكر بن يوسف النكردي، تلميذ المائتي معروف بابن الحاجب المصري، كان بارعا في علوم الأصولية، وتخصيص علم العربية ومذهب مالك، له مصنفات مفيدة منها «إدراج بين لأهلب»، و«المختصر»، و«التكفية»، و«الشافية» في النحو والصرف، توفي سنة (٦٤٦هـ).
- انظر ترجمته في «إدراج إندھب» (١٨٩)، «بداية ونهاية» لأبي كثر (١٣ - ١٧٦)، «وفيات الأعيان» لأبي حنكة (٣/ ٢٤٨)، «تكملة الزوائد» لمسيوطي (٣٢٣)، «شذرات الذهب» لأبي المهاد (٥، ٢٣٤)، «معجم المؤلفين» لكحالة (٢/ ٣٦٦)، «شجرة النور» معلوف (١/ ١٦٧).
- (٢) هو أبو خنيز نقاشي ماصر تلميذ عبد الله بن عمر اليبساوي شافعي، تلميذ الأصولي، صاحب المصنفات الكثيرة، منها «تصباح» في أصول الدين، و«تكملة المقصود» في الفقه، و«تصباح» في أصول الفقه، و«أنوار اسريل» في تفسير، و«تكملة شجرة النور» توفي سنة (٦٨٥هـ).
- انظر ترجمته في «طبقات شافعية» نقاشي شهنة (٢/ ١٧٢)، «بداية ونهاية» لأبي كثير (٣/ ٣٠٩)، «طبقات شافعية» للإسوي (١/ ١٣٦)، «تكملة الزوائد» لمسيوطي (٢٨٦)، «طبقات المنسربين» بن داودي (١/ ٢٤٨)، «مرآة الخلف» بياضي (٤/ ٢٢٠)، «شذرات إندھب» لأبي انعياد (٥ - ٣٩٢)، «الفتح المبين» لشمس عي (٢/ ٩١)، «الفكر السامي» بحجوي (٢/ ٤١١ - ٣٤١).

وقال المحرر الرازي إنه «الحق»، غير أنهم يخلعون في دلالته على الوجوب هل هو بوضع اللمعة أم بالعقل أم بالشرع؟ والصحيح أن اقتضاء النصيحة للوجوب إنما ثبت عن طريق اللمعة لا عن طريق الشرع ولا العقل؛ لأن إلحاق النصيحة على من خالف الأمر بمجرد ذكر الأمر، وقد ثبت عن أهل اللمعة تسمية من خالف مطلق الأمر عاصياً، ولأن الوعيد مستمد من اللفظ كما يستمد منه الاقتضاء الحارم، وإذا تقرّر أن صيغة «فعل» مقتضية للوجوب بوضع اللمعة لزم حمل الأمر على الوجوب سواء كان الأمر الوارد من جهة الشرع أو من غيره إلا ما حرج بقرينة أو دليل، خلافاً لمن رأى أنها تقتضي الوجوب بوضع الشرع فيقصرها على أوامر الشرع، أو تقتضي الوجوب عن طريق العقل فيقصرها على الأوامر التي يقتضي العقل أنها الوجوب دون غيرها.

- (١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن الحسين القرشي الشكري سمي الشافعي، المعروف بابن الخطيب، صاحب تصانيف مشهورة منها «تكملة» و«المحصول» و«الغالب» في الأصول و«المطالب العانية»، و«نهاية النعمان» في أصول الدين، توفي سنة (٦٠٦هـ).
انظر ترجمته في «صناديق الساعات» لابن السكيت (٨٩-٨١)، و«صناديق الأعيان» لابن حلكان (٤/٢٢٨)، «دول الإسلام» (٢/١١٢)، «سير أعلام النبلاء» كلامه بتدويني (٢١/٥٠٠)، «تدابة ونهاية» لابن كثير (١٣/٥٥) «تدابة امرء» لابن حجر (٤/٤٢٦)، «طبقات المفهرين» لبدادوي (٢/٢١٥)، «شجرة الذهب» لابن العميد (٥/٢١).
(٢) «المحصول» بمحرر الرازي (١/٦٦)، وانظر حسنة مشهورة على هامش «الإشارة» (١٦٦).

فصل

[في ورود الأمر بعد الحظر]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ١٦٩]

« إِذَا وَرَدَتْ لَفْظَةُ «أَفْعَلْ» بِعِنْدِ الْحَظَرِ اقْتَضَتْ الْوُجُوبَ أَيْضًا عَلَى أَصْلِهَا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، إِنَّهَا تَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ».

[م] مسألة ورود الأمر بعد الحظر حلائية، وهي على الوجوب عند عامة الحنفية والمعتزلة، وهذا القول مروي عن الباقلاني ورُحِّحه المصنف والمحرر الرارزي، وتوقف فيه الخويسي^(١)، أمّا ما عليه أكثر الفقهاء والمتكلمين

(١) انظر برحه على هامش كتاب «الإشارة» (١٦٧)

(٢) أبو المعالي صبيح الدين عبد الله بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الخويسي الشافعي، الملقب بإمام البحرين، كان فقيهاً أصولياً مكثراً على مذهب لأتباعه، له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله، منها «الشمس»، و«الإشارة» في أصول الدين، و«البيان» في أصول الفقه، و«نهاية المطالب» في معرفة أحداث الأمم، في الأحكام سلطانته، توفي سنة (٨٤٧٨هـ) انظر برحته في «ديوان كذب الخويسي» لأبي عساكر (٢٧٨)، «الكامل» لأبي الأثير (١٠ / ١٤٥)، «النبات» لأبي الأثير (٩ / ٣١٥)، «وفيات الأعيان» لأبي خنبل (٣ / ١٦٧)، «سير أعلام النبلاء» =

أما تقصي الإباحة، وهو ظاهر قول الشافعي وأحمد، وإحاراه الأُمدي^(١) ورجحه ابن الحاجب.

هذا، ولعل أقرب الأقوال إلى الصواب مذهب القائلين بأن الأمر بعد

(١٨ - ٤٦٨)، «دور الإسلام» كلامه بسفي (٢ - ٩)، «أبدية والهدية» لابن كثير (١٢ - ١٢٣)،

«طبقات شافعية» بسفي (٥ - ١٦٥)، «شذرات الذهب» لابن كثير (٣ - ٣٥٨)

(١) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشافعي حنبل المروزي، ثم البغدادي، المحدث الفقيه، أحد أئمة الأعلام، وصاحب المذهب أربعين سنة، ومذهبه غنمٌ عند أصحابه، له فضائل ومناقب وحاصل كتابه قدس كنه «الهدية»، و«الناصح والفسوح»، و«مثل الخليل»، توفي سنة (٢٤١هـ)

انظر ترجمته في «جرح وثناء» لابن أبي حاتم (١ - ٢٩٢ - ٣١٣)، «أربعين بغداد» بخط البغدادي (٤ - ٤١٢ - ٤٢٣)، «وفيات الأعيان» لابن خلكر (١ - ٦٣ - ٦٥)، «تكملة في التاريخ» لابن الأثير (٧ - ٨٠)، «أبدية والهدية» لابن كثير (١٠ - ٣٢٥ - ٣٤٣)، «مراة الجنان» لبغدادي (٢ - ١٣٢ - ١٣٤)، «سير أعلام النبلاء» بسفي (١١ - ١٧٧ - ٣٥٨)، «شذرات الذهب» لابن القيم (٢ - ٩٦ - ٩٨).

(٢) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن ساء السعدي، صفي الدين الأُمدي، تلميذ لأصولي، هذا سطر من الخبر: «... يمكن في رصده من جهة في الأصغر وعدم الكلام...»، وقال ابن أبي، «ويكن قد كان السيف عاينه ومعرفة بمفعول نهاده... من كنه «الإحكام في أصول الأحكام»، و«ميسر السؤل في الأصول»، «عمد ما توفي سنة (٦٣١هـ)

انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٣ - ٣٦٤)، «دور الإسلام» كلامه بسفي (٢ - ١٠٣)، «وفيات الأعيان» لابن خلكر (٣ - ٢٩٣)، «أبدية والهدية» لابن كثير (١٣ - ١٤٠) «طبقات شافعية» بسفي (٨ - ٣٠٦)، «شذرات الذهب» لابن كثير (٥ - ١٤٢)

الخطر بعيد رجوع الفعل إلى ما كان عليه قبل الخطر، فإن كان قلبه جائزاً رجع إلى الحوار، وإن كان واحداً رجع إلى الوجود، وهذا المذهب هو المعروف عند السلف والأئمة، ويدل عليه الاستقراء، فمن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة ٢]، فرجع إلى ما كان عليه قبل التحريم وهو الإباحة، وقوله تعالى ﴿وَإِذَا أَنْصَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة ٥]، فرجع إلى ما كان عليه قبل المنع وهو الوجود، قال ابن كثير رحمه الله: والصحيح الذي ثبت على السير أنه يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل النهي، فإن كان واجباً رذاه واجبا، وإن كان مستحباً فمستحب أو مباحاً فمباح، ومن قال بالوجود ينقص عليه بآيات كثيرة، ومن قال إنه للإباحة ترد عليه آيات أخرى، والذي يتظم الأدلة كلها هذا الذي ذكرناه، وهذا القول هو

(١) هو أبو نصر محمد بن عبد بن عمر بن كثير بن عيسى بن ميمون، (مما حافظه) أخذ عن ابن عساكر وابن بري وابن بديعة، ومنع في عدم التمسك بالقدماء وحديث وسحر والتاريخ، وصف في هذه العيون بصيغاً معينة انتفع به الناس، ومن مصنفاته «تفسير القرآن العظيم» و«البداهة والنهاية»، و«مختصر معرفة علوم الحديث»، و«نظمه نصاب في حريج أحاديث مختصر ابن الجاحظ»، و«طبقات الشافعية»، توفي سنة (٧٧٢هـ).

انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٣٧٣)، «أثير مطالع» بشوكاي (١/ ١٥٣)، «سير أعلام» لابن عماد (٦/ ٢٣١)، «أعلام» بزرقي (١/ ٣١٧)، «معجم ذيعين» (١/ ٣٧٣)، «الرسالة المستعارة» بكندي (١٧٥).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٦، ٧).

احتيار محمد الأمين الشقيطي رحمه الله

فصل

[في اقتضاء الأمر المطلق الفور]

✽ قال الساجي رحمه الله في [ص ١٧٠] في مسألة الأمر المطلق هل يقتضي الأمور ؟ ما نصّه «... وقال أكثر المالكيين من البغداديين إنه يقتضي الفور».

[م] وهذا المذهب هو احتيار ابن قدامة وابن القيم^(١) والفتوح من الحديثة، واحتار المصنف مذهب الساقلاوي وابن حوير مداد والمعارفة من المالكيين

(١) «أصول بيان» شقيطي (٣/ ٢٠٤)، «مذكرة الأصوب» شقيطي (١٩٢).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أبوت نزرعي دمشقي من قديم حورية الحلي، الفقيه لأصولي، حَقَّرَ النحوي. أحد كبار العلماء، قال عنه الشوكاني «برع في جمع العلوم، وفاز الأعراب، واستبحر في الآفاق، وبخَّرَ في معرفة مذاهب السلف»، له كتب عديدة، منها «علام الموقعين»، و«مراد معاد»، و«رشاش معين»، و«عائنه سهران»، توفي سنة (٧٥١هـ).
انظر ترجمته في «سدايه و سهاديه» لابن كثير (١٤/ ٢٣٤)، «دين جنات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٤٤٦)، «طبقات لفهريين» لنسارودي (٢/ ٩٣)، «الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٢١)، «بيعة الوعاة» لمبوضي (٢٥)، «اسد الطبع» بشوكاني (٢/ ١٤٣)، «شذرات الذهب» لابن انعماد (٦/ ١٦٨)، «الصبح المنير» بنزرعي (٢/ ١٦٨)، «انتكر السامي» بنحوي (٢/ ٤٦٥).

أنَّ الأمر المطلق لا يقتضي العور، ويصهر من الروايات المختلفة في الأوامر المطلقة عن مالك ^{رحمته} أنَّ دلالة الأمر - عنه - تدلُّ على مجرد الطلب والامتناع وهو ما قرره ابن العربي عنه ورَّجَّحه بقوله «واضطربت الروايات عن مالك في مطلق ذلك، والصحيح - عندي - من مذهبه أنه لا يحكم فيه بعور ولا تراخ - كما تراه - وهو الحق» وهذا المذهب هو اختيار العراقي ^{رحمته} والمحرر الرازي والأُمدي وسه التلمساني لأهل التحقيق، أمَّا قياس المصنف الأمر على الخبر في استدلاله على أنَّ الأمر المطلق لا يقتضي العور، فأجيب عنه بأنه قياس مع ظهور الفارق بينهما من ناحية أنَّ الخبر يحتمل الصدق والكذب والأمر لا يحتملها، لأنَّه حثٌّ ووجوب واستدعاء، ولأنَّ الخبر لا يوجد إلا

(١) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (١٧٤).

(٢) «احكام القرآن» لابن العربي (١/١٨٧).

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد العربي الطوسي شافعي، القب بـ«شيخ الإسلام»، صاحب التصانيف العديدة منها «المستقصى»، و«محول»، في الأصول، و«توسيط»، و«البيضة»، و«توجيه»، و«الخلاصة» في الفقه، توفي سنة (٥٠٥هـ).

انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لمسكي (٦/١٩١)، «وفيات الأعيان» لابن حنبل (٤/٢١٦)، «دور الإسلام» (٢/٣٤)، «مع أعلام النبلاء» كلاهما للذهبي (١٩/٣٢٢)، «مراء الخبان» للشافعي (٣/١٧٧)، «استدراكه والتهذيب» لابن كثير (١٢/١٧٣)، «شذرات الذهب» لابن نجر (٤/١٠)، «أعلام بدرر كن» (٧/٢٤٧).

(٤) «مفتاح الوصول» للتلمساني (٣٨٣).

بعد أن تَيَقَّرَ الحَكِيمُ أنَّ المحَرَّ يَكُونُ عَلَى مَا أَحْبَرَ بِهِ فَلَا يَقَعُ العَرَرُ عَلَيْهِ
بِالتَّأْخِيرِ، بخِلَافِ الأَمْرِ فَإِنَّ التَّأْخِيرَ فِي الفِعْلِ حَظَرٌ وَعَرَرٌ وَيَجْهَلُ المَأْمُورُ
مِيعَاتِ المَوْتِ لَهُ قَبْلَ الِامْتِثَالِ، فَكَانَ إِيْمَانُهُ لِلْفِعْلِ أَوَّلَ الوَقْتِ أَحْوَطَ لَهُ،
وَلِأَنَّ الأَمْرَ لَوْ أَرَادَ التَّأْخِيرَ لِأَخْرِ الأَمْرِ لِلْفِعْلِ

هَذَا، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى القَوْلِ بِعُورِيَةِ الأَمْرِ مِنْ عَدَمِهِ حَمْلَةٌ مِنَ الأَثَارِ مِنْهَا
فِي الخُطْبِ، وَالرَّكَاةِ عَدَا اسْتِكْمَالِ شَرَائِطِهَا، هَلْ يَجِيزُ عَلَى المَوْرُ أَمْ عَلَى
التَّرَاحِي؟ وَمِنْهَا فِي قَضَاءِ مَوَائِثِ رَمَضَانَ فَهَلْ يَجِبُ عَلَى المَوْرِ، وَلَا يَجُوزُ
فِعْلُ النِّوَائِلِ مِنَ الصِّيَامِ حَتَّى يَقْضِيَ الوَاجِبَ، أَمْ يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ بِلَا إِنْشَاءٍ كَمَا
يَجُوزُ لَهُ فِعْلُ النِّوَائِلِ مِنَ الصِّيَامِ؟ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا وَجُوبُ الكِفَارَةِ هَلْ هِيَ
عَلَى الفَوْرِ أَمْ عَلَى التَّرَاحِي؟^(١)

فصل

[فِي الِاحْتِجَاجِ بِأَمْرِ نَسَخٍ وَجُوبِهِ]

❦ قَالَ المَصْنُفُ رَحِمَهُ فِي [ص ١٧٢]

« إِذَا نُسِخَ وَجُوبُ الأَمْرِ جَازَ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ عَلَى الجَّوَّازِ، وَقَالَ

(١) انظر المصدر المثبتة عن هامش «مفتاح» بـ «صل» بنسخة (٣٨١) بتحقيق (هـ) (١)

هذا، ويذهب أبو يعلى^١ والكندوباني وابن عقيل من الحاشية إلى أن وجوب الأمر إذا صح يبقى الاحتجاج به على الدب، لأن المرتفع التحتم بالطلب فهذا رل التحتم بقي أصل الطلب وهو الدب، ويبقى الفعل مندوفاً إليه، وذهب العراقي من الشافعية وابن برهان^٢ من الحاشية والحنفية إلى أنه لا يدل على الدب ولا على الإباحة، وإنما يرجع إلى ما كان عليه من الرأفة الأصلية أو الإباحة أو

(١) هو أبو يعلى محمد بن حسن بن محمد بن عمر، القاضي الحنفي، كـ من أوجه تعلم في الأصول والمعروف، عمده مائة وعشرون نصيب، له تصانيف كثيرة في فروع شتى، منها «مقدمة» في الأصول، «حكماء لغز»، و«عيون المسائل»، و«الأحكام النظامية»، و«شرح الخرقية» وغيرها، توفي سنة (٥٨٨هـ).

انظر ترجمته في «أخبار بغداد» لمختصين بعدد (٢/ ٢٥٦)، «سير أعلام علماء» (١٨/ ٨٩)، «دول الإسلام» كلاماً بعدده (١/ ٢٦٩)، «الكامل» لاس الأثر (١٠/ ٥٢)، «الغائب» لاس الأثر (٢/ ٤١٣)، «أبدية ونهاية» لاس كثير (١٢/ ٩٤)، «مختصر طبقات حنابلة» لبابسي (٣٧٧)، «شذرات الذهب» لاس النعمان (٣/ ٣٠٦).

(٢) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد الركني حنفي ثم شافعي، المعروف بـ «ابن برهان»، فقيه أصوفي، وفي تدريس النظامية، له تصانيف أصولية، منها «أبسط»، و«أوسط»، و«الأوسط»، و«الوحي»، توفي سنة (٥١٨هـ).

انظر ترجمته في «طبقات لبكي» (٣/ ٣٠)، «الكامل» لاس الأثر (١٠/ ٦٢٥)، «وفيات أعيان» لاس حنكنا (١/ ٩٩)، «سير أعلام علماء» بعدده (١٩/ ٤٥٦)، «طبقات شافعية» لابن قاضي شهاب (١/ ٢٧٩)، «طبقات شافعية» بلاسوي (١/ ١٠٢)، «أبدية ونهاية» لاس كثير (١٢/ ١٩٤)، «شذرات الذهب» لاس النعمان (٤/ ٦٢).

الحريم، لأن اللفظ موضوع لإفادة الوجوب دون الجوار، وإيها الخوار تع للوجوب، إذ لا يجوز أن يكون واجباً لا يجوز معناه، فإذا صح الوجوب وسقط سقط النافع له، وهو نظير قول الفقهاء: «إِذَا بَطَلَ الْخُصُوصُ بَقِيَ الْعُمُومُ»^١ وبإساءة عليه يكون الخلاف معنوياً كما يذهب إليه بعض أهل العلم كالتمسكي^٢ والنفدي^٣ وغيرهما، لأنه - على هذا الرأي الأخير - إذا كان الحكم

(١) انظر اختلاف الأصوليين في هذه الحو - بعد نسخ وجوب أو التوقف في مصدر لأصوية المقتبة على هامشي «الإشارة» (١٧٣)

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي نزيل نيسابور - في إسناده من عبد الله بن حسن، وهو أول من دخل مصر، التمسكي نسبة إلى مدينة «نيسابور» الواقعة في غرب من القطر الغربي. أحد علماء لغويين من مؤلفات يافعه منها «مفتاح الوصول إلى باب الأصول على المنهج»، و«مشارب المعنى في الأدب»، وله أحاديث من مسائل فقهية وأصولية، توفي سنة (٥٧٧هـ)

[انظر ترجمته موضحة على كتاب «مفتاح الوصول» - شعبي - مكتبة المكي - مؤسسة الريان ط ١ - (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)]

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، دخل بصفي الدين هادي، فقيه شافعي أصولي، اشتهر بشيخ الإسلام بن تيمية، ومن مصنفاته «الفتاوى» في التوحيد، و«نهاية الوصول إلى علم الأصول»، توفي بدمشق سنة (٨٧١هـ)

انظر ترجمته في «شذرات الشافعية» ك. ن. لمسكي (٩ - ١٦٢) «شذرات الشافعية» لاس قاضي شهاب (٢ - ٢٢٧)، «النهاية ونهاية» لاس كثير (١٤ - ٧٤)، «الدرر النكاهية» لابن حجر (٤ / ١٤)، «مرآة المختار» لياضي (٤ - ٢٧٢)، «شذرات الشافعية» للإسوي (٣ - ٣٠٢) «بدر الطائع» لشوكري (٢ - ١٨٧)، «شذرات الشافعية» لابن عجم (٦ - ٣٧)

الحكم قبل مجيء أمر الإنباب على التحريم، فإنه يعود الحكم إلى ما كان عليه بعد مسح الوجوب وهو التحريم، ومن يقول بقى على الجوار لا يقضي بالتحريم، وتختلف المروغ حكمًا باختلاف تقرير هذا الأصل

هذا، والذي يظهر لي في هذه المسألة وجوب التفريق بين العبادات والمعاملات، فإذا نُسخ الوجوب في العبادات فيحمل على البدل إذا لم يرد من الشرع إبطال العمل كلية؛ لأنه أدى ما يكون عليه أمر العادة والتقرب إلى الله تعالى، مثل مسح وجوب صوم عاشوراء فيجوز أن يحتج به على البدل، أمّا إن كان في المعاملات فيرجع فيه إلى ما كان عليه الحكم قبل مسح وجوب الأمر، والعلم عند الله تعالى.

فصل

[في تكليف المسافر والمريض]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ١٧٣ - ١٧٤].

«المُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ مَأْمُورَانِ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، مُخَيَّرَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَوْمٍ غَيْرِهِ... هَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُخَاطَبٍ بِصَوْمِهِ لَمَا أُثِيبَ عَلَيْهِ كَالْحَائِضِ لَمَّا لَمْ تُخَاطَبْ بِالصَّوْمِ لَمْ تُثَبَّ عَلَيْهِ فِي

حَالِ حَيْضُهَا .

[م] المسافر والمريض يتعلّق بهما التكليف لنوفر شرط العقل وفهم الخطاب فيهما، وهما من شروط التكليف العائدة على المحكوم عليه وهو «المكلف»، غير أنه رُخص هما الإفطار لمصّة المشقة الحاصلة هما إذا صاما، فحكمهما ثابت لعدم علّ خلاف الدليل المعارض هما والذي يتمثّل في وجوب صوم رمضان عليهما، هذا عند ظنّ المشقة، أمّا مع تحقّقها فإنّ رخصة الإفطار نصير عريضة في حقّهما، فيحرم الصوم حينئذٍ، ويجب فيه الإفطار.

هذا، وإن كان المصنّف رحمه الله يرى أنّ المسافر والمريض يحتران بين صوم رمضان وبين صوم غيره كالنذر والقضاء وهو مذهب أبي حنيفة ومن وافقه فيقع محقّق ما بواء إن كان واحداً لأنّه شعب الوقت بالأهمّ ورخصته متعلّقة بمطلق السفر وقد وجد، والأعمال بالآيات وأنّ نكّل امرئ ما بوى^١

فالصحيح مذهب الجمهور من أنه لا يصحّ أن يصوم رمضان عن غيره بوجه من بدر أو قضاء أو نفل؛ لأنّ المطر ما دام قد أبيح رخصة وتعميماً للعدول فلا يصحّ أن يصام عن غيره، فإن كانت فيه المشقة فالظاهر وجوب الإفطار، وإن كانت القدرة على الصيام ولم يرد التحصيف عن نفسه لزمه أن

(١) «بين الحقائق» للريفي (٣١٦/١)

يأتي بالأصل وهو صوم رمضان، وكذلك إن سوى المريض أن يصوم عن واجب آخر^١. وبية العامل لا تصحح فساد العمل ولو كنت صالحة أو حسة

هذا، وينبغي التفريق بين ما ثبت حكمه لعدرا، وما ثبت لمانع كوجوب ترك الصوم والصلاة للحائض والعشاء، وضابط الترق بينهما أن مانع الحيض والنكاح يرفع التكليف مع إمكان احتجازه به عقلاً ولا يجتمع معه شرعاً، بل يجمع وجوده أصلاً، بخلاف العذر فيجتمع مع المشروع كاحتياج السفر والمرض مع الصوم

هذا، ومن سافر أو مرض في رمضان فأفطر أو حاصت المرأة فيه فأفطرت، فهل صيام هذه الأيام بعد انتفاء رمضان بعد قضاء أم أداء؟ الخلاف في هذه المسألة خلاف في تسمية هذا العمل والتعبير عنه، لأنماقهم على أن المسافر والمريض والحائض إذا أفطروا في شهر رمضان لمانع الحيض أو لعدر السفر والمرضى فإنه يجب عليهم صيام تلك الأيام التي تركوها، وما ذهب إليه الجمهور من حيث تسميته قضاء لا أداء أو من لتطابق حقيقة القضاء عليه وهو «ما فعل بعد خروج وقته المحدث شرعاً مُطلقاً»، ولإجماعهم على أن المسافر والمريض والحائض بعد انتفاء العذر ورواها المانع يجب في حقهم بنية القضاء،

(١) «معنى» لابن قدامة (٣/١٠٢)، «الإسراع» بنصافي عبد الوهاب (١/٤٤٣)

وما وجت فيه بية القضاء فهو قضاء، ولما ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كُنَّا نَحْبِضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ يَقْضَاءُ الصَّوْمُ وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»، فقد ورد في الحديث تسميته بقضاء، والأمر هو النبي ﷺ فلا يُعَدَّلُ عنه إلى الأداء لاشتهاره به والعلم عند الله

فصل

[في مخاطبة الكفار بفروع الإيمان]

✽ قال النجاشي رحمه الله في [ص ١٧٤] في هذه المسألة

«... وَالطَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ مَا لَكَ ﷺ أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ
بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِعِ الْإِيمَانِ».

[م] وهذا القول مشهور عن أكثر الحنفية وهو قول الشافعي وأحمد،

(١) أخرجه البخاري (٤٢١/١) في الخيصر، باب لا يقضي الخائف الصلاة، ومسلم (٢٦/٤) في

الخيصر، باب وحرب قضاء الصوم على الخائف دون صلاة وأبو داود (١٨٠/١) في الطهارة،

باب الخائف لا يقضي صلاة، وأحمد (٢٣٤/١) في أبواب الطهارة، باب ما جاء في

الخائف أنها لا تقضي صلاة، وإسنادي (١٩١/١) في الخيصر، باب استحبابه، باب سقوط صلاة

عن الخائف، وابن ماجه (٢٠٧/١) في الطهارة، باب الخائف لا يقضي الصلاة، وأحمد في مسنده

(٢٣١/٦) من حديث عائشة رضي الله عنها

واختره أبو حامد الإسعري^(١) والرازي من الشفعية والرحبي^(٢) من الحنفية، وعن الإمام أحمد رواية ثالثة مفادها أن الكفار مخاطبون بالوهابي دون الأوامر وقيل مكلفون به سوى الجهاد، وقيل يُكَلَّف المرتدُّ دون الكافر الأصلي وفي المسألة أقوال أخرى^(٣).

غير أن الأصل الذي لا اختلاف فيه بين الأمة أن الكفار مخاطبون بالإيمان، أمّا فروع الإيمان فالحديث يسمي أن يُعلم أن الكافر غير مُصَالَبٍ بعملها حال كفره؛ لأنه إن أذاع - وهو على هذه الحال - لم تقل منه، ولم يصح ما يؤذيه من فروع الإيمان إلا بعد تحصيل أصل الإيمان لقوله تعالى ﴿وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُورٍ﴾ [سورة الفرقان]، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا

(١) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (٢٣٠).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أبي سهل سرحبي، المعروف بـ «شمس الأئمة»، تلميذ الأصولي أحمد بن أبي حنيفة، له مصنفات كثيرة، منها «المبسوط» في الفقه الأملائي وهو في الشرح، في أصل «شرح السير الكبير» لـ محمد بن حسن، وله «شرح مختصر طحاوي»، و«أصول سرحبي» توفي سنة (٤٨٣هـ).

انظر ترجمته في «خواهر مصيبة» لـ غفرته (٢/ ٢٨)، «نواهد بهية» لـ كوكبي (١٥٨)، «ناج نراحم» لـ أبي قسوم (٥٢)، «معجم مؤلفين» لـ كحلته (٣/ ٦٨)، «فتح لمب» للمراغي (١/ ٢٦٤).

(٣) انظر المصادر الأصلية المقتبسة عن هامش «الإشارة» (١٧٥).

أَعْمَلْتُمْ كُرْهِيًّا يَجْعَلُ يَسْبِيهِ الظَّالِمَانِ مَا هُوَ إِلَّا جَعَلَهُ كُرْهِيًّا شَيْئًا * [الزور
 ٣٩]، ولقوله تعالى * قَتَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمًا * أَسْتَدَّتْ بِهِ
 الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ * [إبراهيم ١٨]، ولقوله
 تعالى * وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِأَقْوَامٍ وَمُرْسُلِهِ *
 [التوبة: ٥٤].

هذا، وإذا أسلم الكافر فليس عليه قضاء ما هاته من العبادات السابقة؛
 لأن الإسلام يجتّب ما قبله إلا أنه إن بقي على الكفر فيعاقب على أمرين
 أحدهما أصل الإيثار، والثاني على تركه لمروغ الإيثار، ودليل ذلك ما ذكره
 المصنف أن الله أحرر عن المشركين في معرض التصديق لهم تحديراً من فعلهم
 * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ (١١) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (١٢) وَلَمْ نَكُ نَقُومُ الصَّلَاةَ (١٣)
 وَكُنَّا نَحْمُوسُ مَعَ الْكَاذِبِينَ (١٤) وَكُنَّا نَكُذِّبُ يَوْمَ الْذِي (١٥) * [سورة المدثر] ويدلُّ
 على معاقبته لهم على أصل الإيثار ومروغه تنصيف العذاب عليهم في قوله
 سبحانه وتعالى * وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ أَقْوَامِهِمْ إِلَهًا مَعَهُ * إلى قوله تعالى
 * يُصَنَّفُ لَهُ الْكِتَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُحْلَدُ بِهِمْ مَكَانًا (١٦) * [الفرقان ٦٨-٦٩]،
 وعليه فإنكافر مُطْلَب لمروغ الإيثار على الراجح من أقوال أهل العلم، لكن مع
 تحصيل شرط التكليف الممثل في الإيثار الذي هو أصل تلك المروغ، ولا

تنصه تلك الفروع بدونه، ويدلُّ على محاطة الكفار تلك الفروع عموم الآيات والأوامر الإلهية من قوله تعالى ﴿وَقَدْ لَعَنَّكَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَاذِبُونَ﴾ ﴿٥﴾ [سورة فصلت]، وقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلَّ النَّاسَ جَعْلَ الْبَيْتِ مِمَّا اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾ ﴿٩٧﴾ [آل عمران ٩٧]

ويتفرَّع عن هذا الأصل مسائل منها المرتدُّ إذا أسلم هل يلزمه قضاء الصلوات الماضية في أيام ردِّته، وكذلك الركعات التي عليه هل تسقط عنه أم لا ؟ ومن ذلك استيلاء الكفار على أموال المسلمين وحررها بدارهم هل يملكونها أم لا ؟^(١)

هذا، ويجدر التنبه إلى أنَّ مسألة محاطة الكفار بفروع الشريعة ليست قاصرة على الإلزام بل شاملة لدجر - أيضاً - وهم مكلفون بفروع الدين على أرجح قولي أهل العلم، مع اتفاقهم على تكليفهم بالإيمان للإجماع على أنَّ النبي ﷺ أرسل بالقرآن الكريم إلى الثقليين، وقد اشتملت أوامر القرآن الكريم وبواهبه على الأصول وفروع الدين نحو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَالْأَمْرِ الْمُسْلِمِ﴾ [البقرة ٤٣]. وقد تروَّخه خطاب الله تعالى في القرآن الكريم إلى الحسين معاً في قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾

(١) «تفريع فروع على الأصول» برهان (٩٩ - ١٠١)

﴿٨﴾ [سورة الداريات]، وفي قوله تعالى ﴿يَمْعَشَرُ لَيْلٍ وَالْإِنْسِ اللَّهُ يَأْتِيكُمْ
رُسُلًا مِنْكُمْ﴾ [الأنعام ١٣٠]، وقوله تعالى ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْإِنْسِ
وَالْإِنْسِ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة السجدة]، غير أن تكليفهم قد يختلف عن
تكليف الإس لاختلاف بينهم في الخد والحقيقة كما صرح شيع الإسلام
ابن تيمية رحمته الله ^(١).

فصل

[فيما يعمل قول الصحابي: أمرنا

رسول الله ﷺ بكذا أو نهانا]

﴿٩﴾ قال أبو الوليد رحمته الله في [ص ١٧٦]

«إذا قال الصحابي: «أمرنا رسول الله ﷺ بكذا ونهانا عن
كذا وجب حملُهُ على الوجوب».

[م] أي على وجوب الفعل أو وجوب الترك وهو التحريم، وهو
الصحيح؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم هم أهل اللغة ومشهود لهم بالعدالة، فإذا كانوا

(١) انظر «مجموع نصوص» لابن تيمية (٤، ٢٣٣)، «شرح مختصر بروصه» بطبوكي (١/٢١٨)

«صريح المجازين» لابن القيم (٣٥٠)

أهل المعرفة بأوصاف الدعة وطرق استعمالها فإنه يعد أن يقول الصحابي: أمر رسول الله ﷺ بالمصمصة والامتنع، وأمر أن لا توصل صلاة بأخرى، أو فرض ركعة المطر صائغاً من عمر، وأمر أن تؤدَّى قبل حرواح الناس إلى الصلاة، وأمر برحمة ماعز، والعمدية، وفي النهي نهى عن المخابرة، ونهى عن الوصال، ونهى عن صوم يوم المطر ويوم الأصحى، ونهى عن القراءة في الركوع والسجود وغيرها، وهو غير متيقن بالأمر والنهي حقيقة، ولا يعلم تمام العلم سرع الإطلاق وطرق استعماله، ثم إن مثل هذه الألفاظ - من جهة أخرى - كانت تنقل إلى الصحابة رضي الله عنهم وينقلوها، ويقبلها صحابة آخرون من غير توقف ولا تحرر، فكان ذلك منهم إجماعاً سكوتياً

مسائل النهي

[في الأمر بالشئ نهى عن أضداده والعكس]

❦ قال الماحي رحمه الله في بيان مسائل النهي [ص ١٨٠]

« الَّذِي دَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ

أَضْدَادِهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِأَحَدِ أَضْدَادِهِ »

[م] الأمر يقتضي النهي عن ضده وأضداد المأمور به من حيث المعنى، وإنَّ

قولك: «اسكن» يقتضي النهي عن الحركة لاستحالة اجتماع الصّدين، فالأمر به هو أمر بلوآزمه وليس طريقه فصد الأمر، وإيها يثبت بطريق اللزوم العقلي: 'أما من جهة اللفظ فإنّ الأمر بالشيء ليس هو النهي عن صدّه؛ لأنّ المعلوم أنّ لفظ الأمر غير لفظ النهي، ثمّ إنّ اقتضاء النهي عن أصداد المأمور به إنّها يكون وقت الامتنال.

ولمّا كان النهي فرعاً عن الأمر، فالأمر هو الطلب، والطلب قد يكون للمعل أو للترك، كان لكلّ مسألة من الأوامر وران من التواهي على لعكس، وعليه فإنّ النهي عن الشيء أمر بصدّه هذا إذا كان له صدّ واحد، وأمّا إن كان له أصداد فهو أمر بأحدها من جهة المعنى، وهو مذهب الجمهور؛ لأنّ النهي يوجب عليه ترك النهي عنه، إذ المصلوب في النهي الانتهاء، ولا يمكنه ترك النهي عنه إلّا بفعل صدّه، فكان فعل صدّه واجباً التراماً لا صبيغة، عملاً بقاعدة أن «الأمر بالشيء أمرٌ بلوآزمه»، ويترتب على هذا القول أن الروح إن قال لزوجته: «إن خالعت أمري فأنت طالق»، ثمّ قال لها: «لا تقومي»، فقامت معها تطلق؛ لأنّ النهي عن الشيء أمر بصدّه.



(١) «مجموع المناوي» لابن سبعة (١١: ٦٧٥)، (٢٠: ١١٨)

(٢) انظر «مذكره» تشيعطي (أصوغة) (٢٨)

[في أقسام النهي]

❖ وفي الصفحة نفسها [١٨٠] يقول الناجي رحمه الله:

«وَالنَّهْيُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: نَهْيٌ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهَةِ، وَنَهْيٌ عَلَى وَجْهِ التَّحْرِيمِ.»

[م] ودليل هذا التقسيم أن حكم الله هو طلبه أو إده أو وضعه، والطلب إما أن يكون للمعمل أو الترك، وهو في كليهما إما أن يكون على سبيل التحثيم، وإما على سبيل الترجيح، وما كان طلباً للمعمل على سبيل التحثيم فهو الإيجاب، وما كان طلباً على سبيل الترجيح فهو المدب أو الاستحباب، وما كان طلباً للترك على سبيل التحثيم فهو التحريم، وما كان طلباً للترك على سبيل الترجيح فهو الكراهة.

هذا، ويجدر التنبيه إلى أن المكروه الذي يقدر المدب، يُطلق على ترك المدب، أو على ترك كل مصلحة راجحة، فإنه قد يُطلق على الحرام - أيضاً -؛ لأنه يعيى إلى النعوس المعرفة، إذ كل يعيى إلى النعوس فهو مكروه في اللغة، ومنه قوله تعالى ❖ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ❖ [سورة الإسراء]،

(١) «اصنع خاتماً» في شرح مناهج الأصحاب، سموع (٣٩)

وعليه فقد تطلق الكراهة على المحظور والحرام فتسمى بالكراهة التحريمية، وعلى التبريه فتسمى بالكراهة التبريهية كما هو معهود من كلام العلماء، غير أنه إذا أطلق لفظ المكروه في اصطلاح الفقهاء انصرف إلى كراهة التبريه، وهذا هو المكروه الذي هو قسم المحظور، وهو ما ترجح تركه من غير وعيد فيه إلى أن يقوم دليل يصرفه إلى التحريم^(١)

[في اقتضاء النهي المطلق للتحريم]

❦ وقول المصنف بعدها في الصفحة نفسها

«...النَّهْيُ إِذَا وَرَدَ وَجِبَ حُمْلَةُ عَلَى التَّحْرِيمِ إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ قَرِيبَةٌ تُصَرِّفُهُ عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْكَرَاهَةِ».

[م] صيغة النهي تقتضي التحريم حقيقة، ولا يحتمل على غيره إلا بقربة،

وبه قال جمهور أهل العلم، وعليه إجماع السلف وأهل اللسان واللغة

وصيغة النهي تقتضي انتهاء عن المهني عنه على الفور، وتقتضي دوام لترك،

أي تكراره، وهو الحق؛ لأن المهني عنه فييح شرعاً، ولقيح يجب اجتنابه على الفور وفي كل وقت، وقياسه على الأمر فاسد للعرق، ذلك لأن الأمر يقتضي

(١) انظر «شرح مختصر نبوي» بطري (١/ ٣٨٢)، «مدكره الشنقصر» (٢١)

وجود الأمور مُطلقاً، والشيء يقتضي أن لا يوجد المهي مُطلقاً، والشيء المطلق
يَعُمُّ، والوجود المطلق لا يَعُمُّ، فكلُّ ما وُجد مرةً فقد وجد مُطلقاً، وما انتهى مرةً
فما انتهى مُطلقاً^(١).

[في دلالة النهي على فساد المنهي عنه]

❦ وقوله رحمه في [ص ١٨١]

«وَالنَّهْيُ إِذَا وَرَدَ دَلُّ عَلَى فَسَادِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَبِهَذَا قَالَ
جُمْهُورُ الْمُقَهَّمَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ..»

[م] ويضاف إلى هذه القاعدة عبارة «إِلَّا مَا خَرَجَ بِدَلِيلٍ»، وهذا القول
قال جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر مطلقاً
سواء ورد النهي في العادات أو في المعاملات، واختاره العراقي في «المحول»،
ودهب بعض الحنفية والشافعية إلى عدم فساد المنهي، وبه قال الفقهاء^(٢) وإمام

(١) انظر بعض الخلاف في مسألة انفساء صيغة النهي للتحريم في مصادر المتن على هامش
«الإشارة» (١٨١)

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن موسى عيسى، القضاة الشافعي الكبير، انفعيه الشافعي، تفحدث لأصولي
العمري، وهو والد القاسم صاحب «تعمير»، وهو أول من صنف في الجدل الحسن عند
المقهاء، له «شرح نونية»، و«تفسير»، و«ألف انفساء»، و«محاسن الشريعة»، و«دلائل» =

الحرمين والعرالي في «المصطفى»، وفصل آخرون بين العادات والمعاملات
فاللهي مفتحي هادًا في العادات دون المعاملات، وبه قال القلاي وأبو الحسين
النصري^١ واختاره المحرر الرازي، غير أن أصحاب هذا المذهب يختلفون في جهة

البوة، توفي سنة (٨٣٣٦).

انظر برحمته في «طبقات بشراني» (١١٢)، «ببيرة كدس لمعه في» لابن عساكر (١٨٢)،
«دعوات الأعيان» (٤ / ٢٠٠)، «سير أعلام سلاء» (١٦ / ٢٨٣)، «دول الإسلام» كلامه
لندهي (١ / ٢٢٦)، «صفت شافعية» لأبي قاضي شهبة (١ / ١٤٨)، «مرآة خات» بنافعي
(٢ / ٢٨١)، «صفت الشافعية» سكي، (٣ / ٢٠٠)، «صفت شافعية» للإسوي (٢ / ٤)،
«صفت عسرين» بنفادوي (٢ / ١٩٩)، «شذرات ذهب» لأبي العمرد (٣ / ٥١)

واحد ير باندكر أنه إذا ذكر مقال اسائي فالمراد صاحب برحمته، أم المقال لروزي، فهو
المقال الصغير بدي كد بعد الأربعين، ثم أن اسائي يكرر ذكره في تفسير واخذت
والأصول والكلام، أن الروزي يكرر في المعهات انظر «تهذيب الأسماء والمعاني» لنسوري
(٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣)

(١) هو أبو الحسين محمد بن علي بن الحسن بنصري، أحد أئمة المعربة الأعلام، كان مام بمرته
في وفته، كبير الأعلام عزيز المدة، جيد المعرفة، ومنه تصانيف في علم الأصول وغيره، منها
«المعتمد»، و«مصحح الأدب»، و«مر الأدب»، و«شرح الأصول خمسة»، وكتاب في إمامه،
سكن بغداد ومو في بهاسة (٨٤٣٦).

انظر برحمته في «تاريخ بغداد» بنحبيب السعدي (٣ / ١٠٠)، «دعوات الأعيان» لابن حلكون
(٤ / ٢٧١)، «سير أعلام سلاء» (١٧ / ٥٨٧)، «دول الإسلام» (١ / ٢٥٨)، «ميراث الاعتدال»،
كنه لندهي (٣ / ٦٥٤، ٦٥٥) «كمن» لأبي أنير (٩ / ٥٢٧)، «مدييه و بهايه» لأبي
كبر (١٢ / ٥٣)، «سقاء أنير» لأبي حنجر (٥ / ٢٩٨)، «شذرات الذهب» لأبي العماد
(٣ / ٢٥٩)، «مدييه المعارف» بنفادوي (٢ / ٦٩)

المصاد من ثنت باللعة أم بالشرع؟ وما عليه أكثر الأصوليين هو اقتضاء المصاد شرعاً لا لعة، لأن صيغة النهي في اللعة إنما تدل على مُطلق الترك على سبيل الدروم والحرم، وأما دلالة المصاد والبطالان فتدبر رائدٌ يمتقر إلى دليل غير اللعة

هذا، ويمكن أن يكون النهي اقتضي لفساد مطلقاً من جهة المعنى لا من جهة اللعة والشرع لدلالة النهي على قبح النهي عنه ومدموميته وحظره، وهو بهذا الاعتبار مصادٌ للمشروعية، وقريب من القول السابق في التفريق بين العبادات والمعاملات ما ذهب إليه التلمساني في تحقيق المذهب أن النهي عن الشيء إن كان لحق الله تعالى يفسد النهي عنه، وإن كان لحق العبد فلا يفسد النهي عنه، وفي المسألة أقوال أخرى

هذا، وقد استدلل المصنف لمذهب الجمهور بإجماع الأمة من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم على الاستدلال بمجرد نهْي في القرآن أو في السنة عن مصاد العقد النهي عنه كمصاد عقود الزنا بقوله تعالى ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّمَى﴾ [البقرة ٢٧٨]، وعن بيع الذهب متفاضلاً بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب متفاضلاً في حديث متفق عليه، وعن تحريم نكاح المشركات ومصاده

(١) راجع المصادر المتقدمة على هامش كتاب «الإشارة» ص ١٨١ (ومعناه الأصول) للتلمساني

(٢) انظر تحريجه على هامش «الإشارة» (١٨٢)

بقوله تعالى ﴿وَلَا تَسْكُرُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يَتُوبُوا﴾ [القرء ٢٢١]، وغيرها من المسائل مما لا تحصى كثرة.

والمصنف انتهى بذكر بعض الأدلة النقلية وفيها غنية، واستأنس آخرون ثم استدلل لهذا المذهب بإضافة أدلة عقلية تظهر من ناحيتين
الناحية الأولى إنه ثبت بالاستقراء التام ونتج الخصوص أن الشارع لا يهوى عن شيء إلا لكونه المفسدة متعلقة بالمهي عنه، والمفسدة ضرر، والضرر يجب إزالته وإعدامه وهو مناسب له عقلاً وشرعاً

الناحية الثانية إن الأمر يقاس بالمهي فردا كان الأمر بالشيء يقتضي إجماده وعدم تركه فالمهي عنه يقتضي تركه وعدم فعله بل اجتنابه، وإذا كان الأمر يقتضي صلاح المأمور به وجب أن يكون المهي يدل على فساد المهي عنه مطلقاً
هذا، وإذا كان يدل على هذا المذهب عموم قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ حَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ»، الشامل للمهي عنه في العبادات والمعاملات، وللمهي عنه لعبه ولغيره، أو لحق الله وحق العبد، فصلاً عن إجماع الصحابة ﷺ على بطلان الأفعال والعقود مهي الشارع عنها، إلا أن ما يراه جمهور

(١) أخرجه مسلم (١٢ - ١٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد نقلوا تشكيكاً عن أخرجه بلطف من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد، أخرجه البخاري (٥ - ٣٠١)، ومسلم (١٢ - ١٦) من

العلماء في النهي عن العمل لوصف محاور ينكح عنه، غير لازم له أنه لا يقتضي بطلان العمل ولا فساد بل بقي صحيحاً مُتَّصِفاً بالمشروعية ومنتخاً لأثاره غير أنه يترتب على فاعله الإثم كاتصاله بحاتم من ذهب للرجال، والنهي عن الوطء في الخيصر، والنهي عن مسوم المسلم على مسوم أحبه، والخطبة على حصة أحبه، فإن جهة المشروعية فيه تختلف جهة النهي فلا تلزم بينهما، فمخالفة الشرع تستوجب الإثم لا تختلف ترتب الأثر على ذلك العمل^(١).

هذا، والخلاف بين العلماء في هذه المسألة ليس لمعط بل تترتب عليه جملة من الآثار نذكر منها:

أولاً النادر لصيام يوم العيد فونه عند الجمهور يبطل بادره، ولا يصح صومه إن صام ولا يسقط لقضاء عنه؛ لأن النهي يقتضي فساد النهي عنه، بخلاف الحية فيرون أن الدر صحيح بأصله دون وصفه، ويجب عليه الفطر ولقضاء، فإن صام ذلك اليوم فصومه صحيح مع الإثم، فالنهي عندهم لا يبطل المشروعية وإنما يقتضي صحته النهي عنه.

ثانياً نكاح المخرم في الخنق فاسد بالنهي الوارد في قوله **لَا يُنْكَحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ**^(٢)، وهو مذهب جمهور أهل العلم خلافاً لمن صححه بناءً

(١) انظر لمصادر المتن عن كتاب «الإشارة» سماجي (١٨٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١- ٣٢١)، وأحمد في «مسنده» (١، ٥٧، ٦٨، ٧٣)، وأندلسي في =

على التقيد السابق.

وبقية الآثار المنقّرة على هذا الأصل من هذا القيل.



= «دسته» (٢/ ٣٨، ١٤١)، و«مستم» (٩/ ١٩٣)، و«بیر داور» (٢/ ٤٢١)، و«من صاحب» (١/ ٦٣٢)،
وال«مدي» (٣/ ١٩٩) و«انسانی» (٥/ ١٩٢) من حديث عثمان بن عفان «ع»

أبواب العموم وأقسامه

✽ قال القاضي أبو الوليد رحمه الله في عنوان الباب من [ص ١٨٤]
« أَبْوَابُ الْعُمُومِ وَأَقْسَامُهُ... وَالْكَلَامُ هَذَا فِي الْعُمُومِ، وَلَهُ
أَلْفَاظٌ خَمْسَةٌ مِنْهَا... »

[م] لم يتعرَّض المصنف إلى التعريف بالعام ولا إلى بيان أقسامه، وإنما ذكر صيغ العموم والعامَّة، وهو أحد أقسام العموم الذي استميد عمومُه من جهة اللفظ، إذ اللفظ العامُّ في الوصف التعويضي إمَّا أن يكون عمومُه من نفسه كأسماء الشرط والاستتھام والمَوْضُولات، وإمَّا أن يكون من لفظ آخر دالٌّ على العموم فيه، وهذا اللفظ الآخر إمَّا أن يكون في أوَّل العامِّ كأسماء الشرط والاستتھام والنكرة في سياق النفي والهي والاستتھام والامتنان، والألف واللام، وعاري «كُلُّ» و«جميع»، وإمَّا أن يكون في آخره كالنصاف إلى المعرفة مطلقًا سواء كان مفردًا أو جمعًا فهو اللفظ الذي لا يستماد العموم إلَّا من آخره، وكلُّ ما ذكره المصنف من ألفاظ العموم لا يخرج عن هذا البيان المتعلِّق باستمادة

عمومه من جهة اللغة، أما بقية أقسام العموم فلم يتناولها المصنف، وهي تتمثل في العام من جهة العرف وهو ما استميد عمومته من جهة عرف الشريعة، مع أن لمطه لا يفيد العموم من جهة اللغة، مثل قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [الباء ٢٣]، فإنه لما عيّن العرف الاستمناع في المحدود لرم تعلق التحريم بجميع أنواع الاستمناع بالوطء وغيره، وقوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْتَيْبَةُ ﴾ [المائدة ٣]، فليس في الآية ما يفيد العموم من جهة اللغة، لكن العرف جعله مفيداً للتحريم في جميع أنواع الانتصاعات بالأكر وغيره.

والثالث من أقسام العموم هو العام الذي استميد عمومته من جهة العقل دون اللغة والعرف وهو ما يسمى بالعموم العقلي وهو على أربعة أنواع وهي:

الأول عموم الحكم لعموم علته كما في القياس

وانثاني عموم المعمولات التي يقتضيها المعنى كقوله « والله لا أكلت »، فإنه يحث بكل ما أكلت، فإن صرح بالمعمول كان من قبيل العموم اللغوي كما لو قال « والله لا أكلت شيئاً ».

والثالث في المهور فإنه يشترط الحكم في جميع صور المسكوت عنه سواء على موافقة المطوق به أو على مخالفته، وهو مذهب جمهور العلماء، كالصواب

(١) انظر لعموم العرفي في «مفتاح الوصول» ص ٥٠٤ و مصادر لأصوله لثمة على هامشه

والشم وغيرها من المكوث عنه في تحريم التأنيب في قوله تعالى ﴿فَلَا تَقُلْ
 مُتَمَنَّا أَن يَفْتِنَآ﴾ [الإسراء ٢٣]، ولا ركة في كل ما ليس بسائمه في قوله ﷺ
 «وَيَا سَائِمَةَ الْعَمِّ الرِّكَاءُ» هذا ظهر في مفهوم الموافقة، أم مفهوم المخالفة
 فالتحقيق أنه لا عموم له في غير حسن المذكور - كما سيأتي بيانه -

والرابع ترك الاستعصال في حكاية الحال مع وجود الاحتمال يبرر
 مرله العموم في المقال، مثل قوله ﷺ «لا بأس عيلاً الثقفي وكان قد أسلم
 ونحوه عشرة أسوة» أميكت أزيماً وقارفي سائرهم»^(١)، فلم يستمر به اعتد
 على أولئك السوة بعقد واحد في رسم واحد أم يعقود متعددة في أزمان

(١) هو جزء من حديث طويل وجهه في هذه نسخة في نسخة، إذ كانت أربعين فيها شيء
 إلى عشرين وصاته، كان ابن الصلاح «أحسب أن قول بعضهم» والأصوليين في سائمه بعدم
 الركة اختصار منهم، انظر «سليحي حيدر» لابن حجر (٢/ ١٧٥) والحديث أخرجه
 أحمد (١/ ١١)، وبخاري (٣/ ٣١٧)، وأبو داود (٢/ ٢١٤)، وأبو داود (٥/ ٢٧)، وبيهقي
 (٤/ ٨٦)، وأخاكم (١/ ٣٩٠)، وأبو داود في «شرح مسند» (٦/ ٣)، من حديث أبي بكر الصديق
 رضي الله عنه، وحديث يمكن أن يكون مثلاً في مفهوم يعقوب باعتبار إضافته إلى معرفة

(٢) انظر (ص ٣٤٩، الخامس ٤)

(٣) الحديث أخرجه أبو داود (٣/ ٤٣٥)، وابن ماجه (١/ ٦٢٨)، وأحمد في «مسند» (٢/ ١٣)،
 والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٩)، وأبو داود في «مسند» (٢/ ١٩٢)، من حديث ابن عمر
 رضي الله عنهما [انظر «صحيح أبو داود» للألباني (١/ ٣٧٤)، و«صحيح ابن ماجه» به (٢/ ١٥١)،
 و«إرواء الغليل» (رقم ١٨٨٣)].

مخلقة ؟ فتركه لسؤال عن ذلك بعيد العموم وكذلك فيما يرجع إلى سؤال السائل عن أمر دون حكمه له نعم كُنْ مُكَلَّفٌ

ولعلَّ الفصل - في عنوان المصنّف - إيراد لفظة «أبواب» إلى «باب»؛

لكونه أبلغ من حيث الشمول، والجمع قد لا يشمل الأحكام الخاصّة، ولأنّ معنى الفرد يستلزم معنى الجمع ولا العكس، ومن جهة أخرى يقع التوارن مع غيره من أبواب الكتاب، ومن حيث لتجانس - أيضًا - نسجم لفظة «مسائله» عن «أقسامه» ليكون موافقًا لما تحتويه فصول باب العموم، ويكون العنوان على التركيب التالي «باب العموم ومسائله»، ولعلَّ ذلك هو مقصود المصنّف من تلك اللفظة^(١).

(١) انظر العموم العملي في «معجم النصوص» لنسباني (٥٠٧) والمصادر الأصوبه المتنّه عن هاشميه

(٢) يوجد بمصنّف آخر بتمام من حيث مرسته وسميه يميل في عدم لأهم منه كالمعروف والمذكور وهو شامل لجميع الموجودات والمذكورة، وخاص لا يخصّ منه كالأعباء والأشخاص، وواسطة هي أعمّ مما تحتها وأخصّ مما فوقها، كحيوان، فإنه أعمّ من الإنسان وأخصّ من البشري، والبشري أعمّ من الحيوان وأخصّ من جسم بشري، جسم غير بشري كالحجر وهكذا [انظر «شرح مختصر لروحبه» مطبوع في (١٦٦ ٢) و«مذكّره» انشعبيطي (٢٠٤)]

كما يوجد بمصنّف ثالث لعدم باحساس بقائه على عمومته أو دخول بتخصيص عبء أو إرادته بعض أجزائه، الأول هو بتمام المخصوصه و - أي العام المخصوص، والثالث هو العام بدي أريد به المخصوص [انظر «معجم خاتموں في شرح مبادئ الأصول لابن باديس» (١٢٠)]

ولا ينبغي أنّ تدبّر التخصيص عن مراديين لأنّه مصنّف إلى صيغ العموم؛ الأوّل وهو عموم اللغوي، والثاني في هذا مجال هو العموم الحرفي والعملي

- ومن جهة أخرى فالمصنف لم يصدر في باب العموم تعريف لمعناه كما لم تناوله في «إحكام الفصول في أحكام الأصول» مكتفياً بما عرفه في كتاب «الحدود في الأصول» بقوله: «العموم: استعراق ما تناوله اللفظ»، وهذا التعريف ليس مانعاً إذ لا يخزر به من أسماء الأعداد، والمطلق، وصيغ العموم التي يكون المقصود بها فرد واحد والاولى تعريف العام بأنه: «اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، دفعة واحدة من غير حصر».

- «اللفظ»: في تعريف العام قيد لإحراج العموم المعنوي أو المجازي؛ لأن الحكم فيه مختلف، مثل قولك: «المطر عام»، فلا يتحد الحكم فيه في أماكن نزوله، بخلاف قولك: «أكرم الطلاب»، فالحكم فيه متحد على جميع الطلاب من غير تخصيص أو استثناء، كما يخرج من هذا القيد الألفاظ المركبة التي تعيد العموم بأكثر من لفظ كمولك: «كلام منتشر».

- «ما يصلح له»: قد يقصد منه تحقيق معنى العموم والاختار من اللفظ الذي استعمل في بعض ما يصلح مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤]، ولفظ: ﴿النَّاسَ﴾ صيغة عموم ولكن المقصود بها فرد واحد وهو الذي تخطته.

(١) انظر «كشف الأسرار» لمحمدي (١/ ٣٣)، «مرصاد المعجول» بشوكاني (١/ ١١٢)، «أصول الفقه» لركي الدين شعيب (٣٢٢)، «معجم مصوص» محمد أديب صالح (٩/ ٢ - ١٠).

١- بحسب وضع واحد، ليخرج منه اللفظ المشترك كالعين والقرء، فلا يسمى عائناً بالية للجذرة والناصره، وللحيص والظهر، لأنه لم يوصح لها وصفاً واحداً، بل لكلٍّ منها وضع مستقل، أمّا اللفظ العام، فهو اللفظ الواحد الموضوع للمعنى واحد، هذا المعنى عام شامل لكل أفرادها، ولهذا يجب العمل باللفظ العام دون اللفظ المشترك إلا بعد وجود القرينة المعينة لأحد المعاني، اللهم إلا على رأي من يجوز استعمال المشترك في جميع معانيه إن أمكن.

٢- والاستعراق في العام يشمل جميع أفرادها في آب واحد، وهو قيد لإخراج المطلق؛ لأن استعراق المطلق بدلي لا دفعة واحدة، وقيد لإخراج النكرة منه في سياق الإثبات كقولك: «أصررت رجلاً»، فإن استعراقها بدلي يحقق الصرب في أقل الجمع وهو ثلاثة رجال.

٣- من غير حصر، قيدٌ تخرج منه أسماء الأعداد مثل قوله تعالى ﴿يَلِكْ عَشْرَةَ كَايَلَةً﴾ [البقرة ١٩٦]؛ لأن الاستعراق في العام لا حد له ولا حصر.



فصل

[في حكم العمل بالعموم]

❖ قال الإمام الساجي رحمه الله في [ص ١٨٦]:

«هَذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِنَ الصَّاطِ الْعُمُومِ الْمَذْكُورَةِ وَجِبَ حَمْلُهَا عَلَى عُمُومِهَا إِلَّا أَنْ يَذُلْ دَلِيلٌ عَلَى تَخْصِيصِ شَيْءٍ مِنْهَا، فَيُصَارُ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ».

[م] العموم - في اللغة - له صيغة حاضرة به، موصوغة له، تدلُّ على العموم حقيقة، ولا تحمل على غيره إلا بقراءة، وهي الصيغ السابقة، وهذا مذهب الجمهور الذي رجحه المصنف وهو الصحيح، ويكفي للدلالة على صحته إجماع الصحابة حين أن تلك الصيغ للعموم، فقد كانوا يجزئونها حال ورودها في الكتاب والسنة على العموم ويأخذون بها، ولا يطلبون دليل العموم، بل كانوا في اجتهاداتهم يطلبون دليل الخصوص، وفيهمم للعموم إنما كان من صيغته وأصاطه، جرى ذلك عندهم من غير تكبر، ومن الوقائع التي عمن الصحة فيها بالعموم قوله تعالى ❖ أَلْزَابَةُ وَالرَّائِي قَالِيَدُوا كُلَّ دَوْرٍ مِنْهَا مِائَةً جَلْدًا ❖ [البور ٢]، وقوله تعالى ❖ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ❖ [المائدة ٣٨]،

وقوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّاتٌ عَلَى النَّسَاءِ﴾ [النساء ٣٤]، فهذه الآيات وغيرها تفيد العموم بـ وجود الألف واللام غير العهدية، فالاسم المحلى بالألف واللام يفيد الاستعراق والعموم سواء مفردًا أو جمعًا، وقد استدل أبو بكر رحمته على الأضمار بقوله رحمته : «الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ» ، وسبق له بقبه «الصحابة رحمهم» احتجاجه بهذا العموم، واحتجاجه - أيضًا - بلفظ «الناس» من قوله رحمته : «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ، ولم يكر عليه أحدٌ منهم إعادته للعموم، وبطائره كثيرة

وأثر هذه المسألة يظهر في أن هذه الألفاظ تفيد العموم من غير حاجة إلى قرائن على مذهب الجمهور، وتقتصر إلى قرية عند غيرهم^(١)، فإن قال رجل لرواحته : «إذا قدم الحجاج فأنت طالق» ، فهي لا تطلق إلا بعد قدوم جميع الحجاج، فهو رجع بمصهم، أو مات أحدهم فلا تُطلق على مذهب الجمهور خلافاً لغيرهم

(١) أخرجه أحد في «مسنده» (١٢٩/٣)، وعبره من حديث أنس رضي الله عنه، وهو صرق آخرى من حديث علي بن أبي طالب وأبي برة الأسلمي رحمهم، وحديث صحيحه لأبي في «الإرواء» (٢/٢٩٨)، وفي «صحيح الجامع الصغير» (٤٠٦/٢).

(٢) متفق عليه أخرجه بخاري (٢٦٢/٣)، ومسلم (٢٦٢/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر اختلاف بعضه وأدبهم في صيغة العموم ومحاميتها في المصادر المثبتة على هامس كتاب

هذا، وحريٌّ بأنَّ اللفظ العامَّ يجب اعتقاد عمومته قس ظهور
المخصَّص، فإذا ظهر فإنَّه تعمير الاعتقاد السابق، لأنَّ الأصل عدم المخصَّص،
ويكفي طنَّ عدم المخصَّص في إثبات اللفظ العامَّ

[في الاحتجاج بالعام المخصَّص]

❦ قال أبو الوليد رحمه الله في [ص ١٨٨]

«فإذا دلَّ الدليل على تخصيص القاطع العموم بقي باقي ما
يتناولهُ اللفظُ العامُّ بعد التخصيص على عمومته أيضاً، يُحتجُّ
به كما كان يُحتجُّ به لو لم يخصَّ شيء منه».

[م] اللفظ العامُّ سواء كان أمراً أو نهياً أو حراً يجوز تخصيصه بدليل
صحيح، ويجب العمل به في صورة التخصيص وإهمال دلالة العامِّ عليها،
وتبقى دلالة العامِّ حجةً فاصرة على ما عدا صورة التخصيص، سواء كان
المخصَّص مُتصلاً أو منفصلاً، وهذا مذهب جمهور العلماء الذي قرَّره المصنِّف
وهو الرجوع من أقوال أهل العلم، ويكفي للدلالة على صحَّة هذا المذهب
إجماع الصحابة رضي الله عنهم على الاحتجاج بالعمومات مع أنَّ معظمها مخصوص،
فمن إجماعاتهم احتجاجهم بقوله تعالى ❦ الرِّبَا وَالرَّاقِي ظَالِمًا لِّكُلِّ نَجَسٍ مُّتَبَايِنًا

جَلَّوْهُ ﴿ [الور ٢]، وقوله تعالى ﴿ وَالْكَافِرُ وَالشَّارِقُ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة ٣٨]، مع دخول التخصيص على «لايتين كالصبي، والمجنون، والمكره، والجاهل، وكاحتجاج طائفة بنت رسول الله ﷺ بقوله تعالى ﴿ يُؤْمِنُكُمْ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ ﴾ [النساء ١١] على طلب حقها في الميراث ولم ينكر عليها أبو بكر رضي الله عنه ولا غيره من الصحابة مع أن الآية محصورة بعدم توريث الكافر والقائس والعدو، وكذا ما احتج به عليها أبو بكر رضي الله عنه على سبيل التخصيص للآية السابقة بقول النبي ﷺ «إِنَّمَا مَعْشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ مَا تَرَكَاهُ صَدَقَةٌ».

[في جواز تخصيص العام إلى أن يبقى فردا واحدا]

❦ وقول المصنف في هذا الفصل من [ص ١٨٩]
 «... وَكَذَلِكَ نُوَزِدُ تَحْصِيصَ آخِرُ لَبْقَى اللَّفْظُ الْعَامُّ
 عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْصِيصِ».

[م] يجوز التخصيص إلى أن يبقى العام فردا واحدا مطلقا، سواء كان
 حقا كالرجال، أو غير جمع كـ «من» و«ما»، وتبقى دلالة العام حجة قاصرة

(١) أخرجه البخاري (١٢ ٥) ومسلم (١٢ ٦٢). وأبو داود (٣٨١/٣) من حديث عائشة رضي الله عنها

عن ذلك المرد الذي بعد الحضيض، وهو مذهب الجمهور، وبه قال مالك
 رحمه الله وهو الصحيح، وشهد هذا المذهب وقوعه في القرآن واللغة، مثل قوله
 تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ رَبُّكَ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَنُحِطُّونَ ۝١ ﴾ [سورة الحجر] ومُرَئِي الذِّكْرُ
 هو الله تعالى، وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْبَهُنَا مِنْ حَيْثُ أَكَّاسُ النَّاسِ ۝١٩٩ ﴾ [البقرة
 ١٩٩]، والمقصود به «إبراهيم عليه السلام»، وقوله تعالى ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا
 آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ ۝٥٤ ﴾ [النساء ٥٤]، والمقصود به «الناس» الذي يسيء، وقوله
 تعالى ﴿ أَوَلَيْكَ مِثْرُ مِثْرَيْنِ يَقُولُونَ ۝٢٦ ﴾ [النور ٢٦]، والمقصود به «عائشة» رضي الله عنها،
 وقد كتب عمر رضي الله عنه إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «إني قد وجهت إليك
 - أو أمددتك - بأبي رجيل، عمرو بن معدى كرب، وطبيعة بن حويلد،

(١) هو الصحابي أبو نور عمرو بن معدى كرب بن عبد الله بن عمرو بن عاصم الزبدي رضي الله عنه
 أسلم سنة سبع، وشهد بحامه الفتح بدرى، وكان فارساً مشهوراً بشجاعته، وشاعرًا مجتهداً،
 مات يوم العادسية، وله في الإسلام بلاء حسن، وفي من مات بعد واقعة نهاوند سنة (٥٢١هـ)
 انظر ترجمته في «الاستيعاب» لأبي عبد الله (١٢٠١/٣)، «أسد الغابة» لأبي الأثير (١٣٢/٤)،
 «الإصابة» لأبي حنبل (١٨/٣)

(٢) هو الصحابي ضحجة بن حويلد بن أبي الأسدي رضي الله عنه أسلم سنة سبع، ثم ردد رايض نسوة،
 وتم له حروب مع المسلمين، وحقن دماء كثيرين بالسيوف، ثم أسلم وحسن إسلامه،
 وكان فارساً مشهوراً بشجاعته التي شهد نهضة نهاوند، وتوفي سنة (٥٢١هـ)
 انظر ترجمته في «الاستيعاب» لأبي عبد الله (٧٧٣/٢)، «أسد الغابة» لأبي الأثير (٦٥/٣)، «دول
 الإسلام» (١٧/١)، «سيرة أعلام علماء كرامنا» لابن أبي عمير (٣١٦/١)، «الإصابة» لأبي حنبل

فشاورهما في الحرب ولا تولهما شيئاً،^(١) ولم يرد بكسر في إطلاق ألف على كل واحد منهما^(٢)

[في المخصصات المتصلة]

❦ وقول لناجي رحمه الله بعدها

«ويجوز أن يرد التخصيص والبيان مع اللفظ العام»

[م] التخصيص نوع من البيان إذا ارتبط بالمبين على صفة تحد من عمومته^(٣)، سواء كان لتخصيص متصلاً أو متصلاً، والمخصصات التي ترتبط بكلام آخر ولا تستقل بنفسها هي المخصصات المتصلة منها الاستثناء، والشرط، والعاية، والصفة، واقتراحها بالعام يُعدُّ من وجوه الفرق بين التخصيص والسح الذي يشترط فيه التراضي بين السامع والمسموع، والأحاديث يظنون على

(٢) (٢٣٥، ٢)، «شعرات الذهب» لأبي محمد (١- ٣٢)

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧- ٤٥) رقم (٩٧)، قال سيهقي في «مجمع الروايات» (٥- ٥٧٦)

ارواه الطبراني هكذا منقطع الاستثناء

(٢) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١- ٣١٧) «قال محمد بن سعد: كان طليحة يُعدُّ باللفظ

فاز من لشجاعته وشدة»

(٣) انظر «الإحكام» لأبي حنيفة (١- ٨٩)

الاستثناء بيان العير، وعلى السح بيان الدليل

[في حكم تأخير البيان]

❦ وفي الصفحة نفسها قال رحمه الله

« وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ إِلَى وَقْتِ فِعْلِ الْعِبَادَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ ».

[م] لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة عند عامة العلماء إلا على من يرى جواز التكليف بما لا يطاق، والصحيح أن العمل المكلف به يشترط في صحة التكليف به شرعاً أن يكون ممكناً، فإن كان ممكناً لم يجر الأمر به، والنمرير على شرط الإمكان يتولد عنه عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وصورته أن يقول صلوا عداً، ثم لا يبين لهم في غدي كيف يصلون، أو يقول آتوا الركاة عند رأس الحول، ثم لا يبين لهم عند رأس الحول كم يؤدّون وسحو ذلك

أما تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة فجائر مطلقاً سواء كان المقصود بيان ما له ظاهري يفهم ويعمل به كالعام والمطلق، أو ما ليس له ظاهر كالمحمل وهو مذهب جمهور العلماء خلافاً للمانعين والمفصلين، وصورته

(١) انظر «كشف الأبرار» للبحراني (١٠٦/٣) وما بعده

أن يقول وقت الفجر مثلاً صلوا الظهر، ثم يؤخر بيان أحكام الظهر إلى وقت الروال، أو يقول حجوا في عشر ذي الحجة ثم يؤخر بيان أحكام الحج إلى دخول العشر^(١)

ومذهب الجمهور القضي بجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة مطلقاً هو الصحيح لوقوعه مطلقاً، ودالوقوع دليل الحواري، ومما وقع في الكتاب والسنة قوله تعالى ﴿فَاتَّبِعْ قَوْلَهُ﴾ (١٨) ﴿ثُمَّ يَدْعُوْنَا بَيْنَهُ﴾ * [سورة القیمة]، و«ثم» لتراحي، حدثت على تراحي البيان عن وقت الخطاب، وكذلك قوله تعالى ﴿وَأَقِمْوُا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة ٤٣]، وقوله تعالى ﴿وَلْيَقْرَأْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران ٩٧]، فأخر بيان أعمال الصلاة وأوقاتها حتى يشها جبريل عليه السلام ثم بيها عليه السلام لأتمه فقال «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أَصَلِّي»^(٢)، وبنى النبي عليه السلام مقادير الركوات وسوع الأحاس بالتدريج، وبنى أعمال الحج وأحكامه بعد برول آية الحج، وقال عليه السلام «حُذُّوا عَنِّي مَا يَسْكُكُكُمْ»^(٣)،

(١) شرح مختصر روضة البصيرة بطوي (٢/ ٦٨٨)

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٥٥)، والبخاري (٢/ ١١١) من حديث مالك بن نويرة بن جبريل في أوله قصة وفي آخره: «فما خضرت الصلاة منذئذ لنكم أحدكم ونبؤكم أكبركم» راجع الحديث منقول عليه إلا هذا الطرف من الحديث فهو من أفراد البخاري. [صحيح مسلم] (٥/ ١٧٤)، «مسند سبهي» (٢/ ١٧).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ٣١٨، ٣٣٧، ٣٦٧، ٣٧٨)، ومسلم (٩/ ٤٤)، وأبو داود (٢/ ٤٩٥)، =

ومن ذلك أيضاً، قوله تعالى لوح يميني ﴿آتِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَاطِنٍ﴾^(١) وأهلك إلا من سبق على القول ﴿هود ٤٠﴾، وآخر بيان أن ولده الذي غرق ليس من الأهل الموعود سبحانه حين قال نوح ﴿إِنَّ أَبِي مِنْ أَهْلِي﴾ ﴿هود ٤٥﴾، فيبين له تعالى أنه ليس من أهله، وكذلك في قوله تعالى ﴿وَالْمَطْلَقَتُ يَرَىٰ عَمَلَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ ثَلَاثَةً فَرَوَوْا﴾ [البقرة ٢٢٨]، ثم ورد التخصيص بعد ذلك بقوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُمْ أَنْ يَصْفَحَ حَتْمُهُمْ﴾ [العلاق ٤]، ولأن السح بيان لا انفصاء ومن الحكم الأول ولا خلاف في جوار تأخير بيانه إلى وقته، إلى غير ذلك من الأدلة وهي كثيرة، لا يسيل إلى إنكارها



= وانس ماحه (١٠٦/٢)، ونامي (٢٦٠)، ويبقي في «الس الكري» (١٣٠)،
 وانبعوي في شرح السه (١٦٩/٦) بانعامه من حليته حذر بن عبد الله الحنفي، والمامه
 «إني لا أدري لمن لا أخج بعد حنفي هذه»

(١) انظر تفصيل المذهب وأدلتها على هذه المسألة في المصادر المثبتة على هامش كتاب «الإشارة»

فصل

[في أقل الجمع]

❦ قال المصنف رحمه في [ص ١٩٠]

«أقل الجمع اثنان عند جماعة من اصحاب مالك رحمه الله تعالى، وحكى القاضي أبو بكر بن الطيب أنه مذهب مالك».

[م] ليس من محل الرّاع المهور من لفظ «الجمع» لعمّة إجماعاً لأنه ضمّ شيء إلى شيء، وذلك موجود في الاثنين وثلاثة وما ردد، كما لا خلاف في أنّ أقل الجمع في لفظ «الجمعة» في غير الصلاة ثلاثة، وفي الصلاة اثنان، ويخرج أيضاً من محل الرّاع ما لو قصد المتكلم بلفظ الجمع التحفيف، كقول القائل «ضربت رؤوس الرّجلين، أو، وطئت بطونهما»، ومنه قوله تعالى ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم ٤]، كما يخرج عنه تعبير الاثنين عن نفسيهما بصير الجمع سواء كان صير المتكلم متصلاً مثل «عملنا»، أو منفصلاً مثل «بحر»، وهذا يصدق - أيضاً - على الواحد عن نفسه بصير الجمع، وليس من محل الخلاف الجمع المعروف بـ«أل» كأل جال فإنه يعيد الاسعراق، وإنما يتعيّن محل الرّاع في الجمع المدثر السالم المتكرر «ملمين»، وجمع المؤنث السالم كـ«ملمات»،

و جمع الكثرة المكر كـ «جمال» و «رماس»، أو جمع القلة المكر وهو على أربعة أوزان: الأول: «أفعلَّة» كـ «أطعمه»، و «أعمده»، والثاني «فعلَّة» كـ «فعية» و «شبيحة»، والثالث «أفعلَّال» كـ «أحمال» و «أبواب»، والرابع «أفعلُّل» كـ «أعين» و «أدرع»، كما أنَّ من محلِّ التَّراع «واو» الجمع كـ «دخلوا» أو «خرجوا»، والمصنَّف فيها اختار أنَّ أقلَّ الجمع إثبات حقيقةً وعلى الواحد يطلق مجازاً، وهو مذهب القاضي القلابي وابن الماجشون^١ و «دود الصاهري» وأبو إسحاق الإسفرائيني، وبه قال الخليل بن أحمد^٢ وسيبويه^٣ وعلي بن عيسى النحوي

(١) انظر «شرح صحيح مصبول» بمراقي (٢٣٣)

(٢) هو أبو مروان عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سمية بن ماجشون سمي، العلامة الفقه بلمبدأ الإمام هاشم، رحمه الله عنه أنه كان حبيب وابن مفضل وسبحون، كان فصيحا مفوها، وعنده دارت بيدي في زمانه بالندبة، توفي سنة (٣١٢هـ)

انظر ترجمته في «طبقات النحوي» لاس سعد (٥/٤٤٢)، «دبب الخليل» (٥/٤٢٤)، «تاريخ الصغير» كلامه لمجاري (٢/٣٠٠)، «فروع النحوي» لاس أبي حاتم (٥/٣٥٨)، «طبقات الفقهاء» لسنن ربي (١٤٨)، «تريب لم ربي» بمصحي هاضم (١/٣٦٠-٣٦٥)، «وحيات لأعين» لابن خلكب (٣/١٦٦-١٦٧)، «سمر أعلام النبلاء» (١/٣٥٩-٣٦٠)، «الكاشف» (٢/٢١١)، «مير - لا عهد» كنهه عدهفي (٢/٦٥٨-٦٥٩)، «الديباج المذهب» لابن فرحون (١٥٣-١٥٤)، «تهذيب التهذيب» (٦/٢٠٧-٢٠٩)، «تريب التهذيب» كلامه لأبي حجر (١/٥٢٠)، «وحيات ابن همد» (٤٠)، «سمرات الذهب» لأبي العباد (٢/٧٨)، «الملك السامي» لمجاري (٢/٩٤)، «سجدة» سورة لمعرف (١/٥٦)

(٣) انظر ترجمته على هامش كتاب «(شجرة» (١٩١)

(٤) انظر ترجمته على هامش كتاب «(شجرة» (١٩٢)

وعبرهم، واستدل المصنف بقوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي
الْحَرْثِ إِذْ نَفَقَتْ فِيهِ جَمَّةٌ مِّنَ الْقَوْمِ وَكَفَتَا لَهَا كَيْفَ هُم شَاهِدُونَ﴾ [سورة الأنبياء]،
فقد جمع الله في الآية بين حكم سليمان وداود بصمير الجمع في قوله ﴿وَلَا تُكَيِّمُهُمْ﴾
فدل ذلك على أن أقل الجمع اثنين، وأجيب عن هذا الدليل بأن صمير الجمع
يرجع إلى أربعة وهم الحاكمان داود وسليمان ^{عليه السلام}، والمحكوم له وهو
صاحب الررع، والمحكوم عليه وهو صاحب العم والدليل الثاني الذي احتج
به المصنف على مذهبه قوله تعالى ﴿فَادْعَاهُمَا وَيْلَتِنَا إِنَّهُمَا مَعَكُمْ شَهِيدُونَ﴾ [سورة الشعراء]،
فقد أطلق فيه صمير الجمع التمثيل في لفظه ﴿مَعَكُمْ﴾ وأرجع
إلى موسى وهارون ^{عليه السلام}، واعتصر عن هذا الدليل بأن الصمير يرجع
إليهما وإلى موعون الذي أمر بأن يذهب إليه

أما دليل المصنف من اللغة فقوله «طهراهما مثل ظهور الترسين»،
وأجيب عن الاستشهاد بهذا البيت بأنه خارج عن محل النزاع، لأن المقصود
بالجمع في لفظ «ظهور» التحصيف، فيه لو قال «طهري» لفضل اجتماع ما يدل
على التثنية هي «هو كالكلية الواحدة»^(١)

والظاهر أن مذهب الفاضل أن أقل الجمع ثلاثة ويطلق على الاثنين والواحد

(١) انظر لمصادر المتن عن فاضل كتاب «(إشارة)» (ص ١٩٣)

مجازاً أقوى وهو مذهب جمهور أهل العلم لما رواه الحاكم والبيهقي 'من حدث ابن عباس رضي الله عنه أنه دخل على عثمان رضي الله عنه فقال لم صار الأخوان برذآن الأم إلى السادسة، وإياها فإن الله * **إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ** * [البقرة ١١]، والأخوان في لسان قومك وكلام قومك لسان إخوة^١ فقال عثمان لا أستطيع تغيير ما كان قلبي ومضى في الأمصار ونوارث به الناس، '، فهذان الصحابي من أهل

(١) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن علي بن عبد الله البيهقي خروجره في حفظ الكتب، الفقيه الشافعي، العلامة النبيل، من أئمة أصحاب أبي عبد الله الحاكم، وأكثر من عنه، من مشهور كتبه «تيسر التكري» و«شعب النبوة»، و«دلائل النبوة»، توفي سنة (٥٤٥٨هـ)

انظر ترجمته في «معجم البلدان» بامت (١ ٥٣٨)، «ديب» لابن الأثير (١ ٢٠٢)، «التكميل» لابن الأثير (١ ٥٢)، «ديب الأعيان» لابن حنبل (١ ١٧٥)، «ديب السالفة» للإمامي (١ ٩٨)، «سير أعلام علماء الهند» (١٨ ١٦٣)، «تدبيره وأهله» لابن كثير (١٢ ٩٤)، «ديب بن محمد» (٥٦)، «ديب الخرافة» للسيوطي (٤٣٣)، «شذرات الذهب» لابن الأثير (٣/ ٣٠٤)، «الفضل بين» بنعاسي (٣٥٩)، «ترجمة مسطوره» بنكاي (٣٣)

(٢) أخرجه الحاكم في «مستدرک» (٤ ٣٣٥)، والبيهقي في «تيسر التكري» (٦ ٢٢٦)، وابن حزم في «المحل» (٩ ٢٥٨) وقال الحاكم «هذا حديث صحيح لإسناد ومخرجه» وأقره الذهبي في «التلخيص» عن صحته، قال بن كثير في «تيسر» (٢ ١٩٨ - ١٩٩) «مقب عن ذلك بقوله»، في صحة هذا لأثره، هذا شعبة هذا تكلم فيه ثابت بن أنس ولو كان صحيحاً من ابن عباس يذهب به أصحابه الأصلاء به، وقد أخرجه أيضاً في «التلخيص» (٣/ ٨٥) بقوله «وهو نظير ما في شعبة موقوف بن عباس»، وهذا ضعفه النسائي، وأخبر عنه لأباني في «الإرواء» (٦/ ١٢٢).

اللسان واللسنة يتحققان على أن أقل الجمع ثلاثة وإسما عدل عشرين عشرين في مسألة حبب الأم من الثلث إلى الدس لوجود قرينة صارفة وهي إجماع من قبله على خلافه، فصَحَّ ما قاله ابن عباس رضي الله عنه من أن الأحوين ليسا بإحوة في كلام العرب ولعنهم، الأمر الذي يدلُّ على أن أقل الجمع حقيقة ثلاثة؛ لأنَّ الجمع لا يُطلق على الاثنين إلا على وجه المجاز، وهذا الأثر - وإن لم يصحَّ سنده - إلا أنه يؤكد معه إجماع أهل اللغة على التصريق بين الجمع والتثنية في الصمير المنفصل، فقالوا في الجمع «هم» وفي التثنية «هما»، كما فرَّقوا بين الجمع والتثنية بالتوكيد مثل: «أقل الضلَّال أمسهم»، وأما في التثنية فقالوا: «أقبل الطالبان أنفسهما»، كما فرَّقوا بينهما في الصمير المتصل فقالوا في الجمع: «عملوا»، وفي التثنية: «عملتا»، وهذا ما يفرض أن مرثنة الجمع غير مرثنة التثنية، فالثلاثة تُعنت بالجمع والجمع يُعنت بالثلاثة، لكن التثنية لا تُعنت بالجمع ولا يُعنت الجمع بالتثنية، وإذا كان في الاثنين فمن باب أولى الواحد، فدلَّ ذلك على أن أقل الجمع يكون حقيقة في الرائد على الاثنين وهو ثلاثة، ويؤيده قوله عليه السلام: «الرَّاكِبُ شَبِطَانٌ وَالرَّاكِبَانِ شَبِطَانَانِ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ»،^(١)

(١) انظر «المحرم» لاس حرم (٩/ ٢٥٨)، «شرح مختصر التروحة» للطبري (٢/ ٤٩٨)، ومصادر المتن على هامش «الإشارة» (١٩٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣/ ١٤٤)، وأبو داود (٣/ ٨٠)، وأبو عدي (٤/ ١٩٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأحيط بحسنه الأسدي في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ١٢٤)، -

وسما روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه رضي الله عنه قال: «الشَّيْطَانُ يَهْمُ بِالْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ قَبْدًا كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَهْمُ بِهِمْ» ، وأحدث طاهران في فصل البي رضي الله عنه بين اتية والجمع، وجعل للآتين حكمًا خاصًا دون الجمع، فظهر حليًا أن التشبه ليست بجمع حقيقة، ولا يعترض بأثر ريد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: «الإحوة في كلام العرب أحوان فصاعداً»؛ لأنه ورد في سنده عبد الرحمن بن أبي الرقاد قال عنه الإمام أحمد: «إنه مضطرب الحديث»، وقال عنه يحيى بن معين: «لا يحتج بحديثه»، ولو ثبت لمعناه إعادة ذلك مجازًا، أو حمل كلامه على خصوص مسألة حجب الأم من الثلث إلى السادس بالأحوين»

والخلاف في هذه المسألة يسي عليه آثار فقهية منها

«الصلاة على الميت لا تصح إلا لثلاثة عد من يرى أن أقل الجمع ثلاثة،

والأرداوط في «شرح له» ليعري (١١ / ٢١)

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٣ / ١٢٤)، وقال ابن عبد البر: «هو مرسل يانفي رواية النوحا عن ما

عنه الرقابي في «شرح لموطأ» (٤ / ٢١)، وقال السيوطي في «توير الخوالث» (٣ / ١٢٤)

«وصفه باسم من أصبح من صديق عبد الرحمن بن أبي رقاد عن عبد الرحمن بن حرمه عن

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه».

(٢) أخرجه إمامكم في «المسند» (٤ / ٣٣٥)، وسهيمي في «مسند بكرى» (٦ / ٢٢٦) وقال ابن

حجر في «مواصلة الخبر الخبر» (١ / ٤٨٣): «هذا موقوف حسن».

(٣) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١ / ١٧٠)

(٤) انظر «أصول الفقه» لابن مفلح (٢ / ٧٨٣)

ولا تصحُّ إلا بالاثني عد من قال أن أقل الجمع اثنان، أو بالواحد عد من يرى أن أقل الجمع واحد.

- ومن ذلك من بدر أن يصوم أياماً من غير تعيين فيدرمه ثلاثة أيام على القول الأول، ويدرمه يوماً على القول الثاني، ويوم واحد على القول الثالث - وكذلك إذا أقسم أن لا يكلم الناس فإنه لا يبحث إلا إذا كَلَّمَ ثلاثة من الناس حلقاً لم قال بأن أقل الجمع اثنان أو واحد

- ومن ذلك أيضاً المقر لعيره بدراهم أو ثياب أو بأي جس من الأجاس وعثر عنه بلفظ الجمع غير المنصوص على عدد ' فإنه يدرمه ثلاثة دراهم أو اثواب على المذهب الأول أو اثنان على المذهب الثاني أو واحد على المذهب الثالث.

فصل

[الاختلاف في تناول لفظ الجمع المنكر للنساء]

❦ قال المصنف رحمه في [ص ١٩٣]

« إذا وزد لفظُ الجمعِ المنكرِ لمْ تدخُلْ فيه جماعةُ المؤنَّثِ »

(١) انظر «إيضاح بمصطلح» لشمس الدين (٢٨٩)، و«فتح البصائر» لشمس الدين (٥١٢)

إلا بدليل، لأن لكل طائفة لفظاً يختص به في مقتضى اللغة،
قال الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّالِمِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾
(الأحزاب: ١٣٥).

[م] لا خلاف بين العلماء في عدم دخول كل واحد من المذكور والمؤث في الجمع المختص به أحدهم كلفظ «الرجال» للمذكر، فإن النساء لا يدخلن فيه اتفاقاً، أو لفظ «النساء» للمؤث فإن الرجال لا يدخلون فيه اتفاقاً، ولا خلاف في دخولهما في الجمع الذي لم تذكر فيه علامة التذكير ولا التأنيث كالشعر والناس، فإن لفظ الجمع بهذا المعنى يتناول الذكور والإناث لغةً ووصفاً بالاتفاق، ومن هذا القبيل - أيضاً - أسماء الشرط والاستمهام التي لا تظهر فيها علامة التذكير والتأنيث، فإن لفظ الجمع فيها يتناول الذكور والإناث بالاتفاق، وإنما الخلاف في هذه المسألة واقع في الجمع الذي ظهرت فيه علامة لتذكر كالجمع بالواو والياء نحو «مسلمون» و«مؤمنون»، أو الجمع بصيغة الجمع نحو «عملوا» و«جاهدوا» و«كلوا» و«شربوا»، فهل هذا الجمع يتناول الإناث؟ والمصنف احتار مذهب الفائلين أن جماعة المؤث لا يدخلن في الجمع الذي نيت فيه علامة التذكير إلا بدليل حارحي وهو مذهب جمهور الحنفية وبعض المالكية كالأقلايين وأكثر الشافعية وبعض الحنابلة كالطوائف، وعمّا استدللهم

(١) انظر بمصنف خلاف في المصدر المنسب عن هامش كتاب «الإشارة» (١٩٤)

المصنف أن الله تعالى في الآية السابقة حصر الذكور بـ «الرجال» والإناث بـ «النساء»
 آخر، ولم حرص على تخصيصهن بالفاظ عمرة دل ذلك على عدم دحولهن في
 الخطابات التي ظهرت علامة التذكير فيها إلا بقربة أو دليل.

وقد أجيب عن هذا الدليل بأن تخصيص الإناث بالفاظ ونون النسوة
 إنما هو للبيان والإيضاح والتأكيد عليهن، وهذا لا يلزم عدم دحولهن في اللفظ
 العام، إذ قد يجيء لفظ عام شامل للأعيان مع أنه يخص بعض الأفراد بالذكر،
 كما يعطف الخاص على العام لمزيد اهتمام وتأکید مثل قوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا
 لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ فَيُحَرِّمْ وَيَكْفُرْ﴾ [البقرة ٩٨] فإن تخصيص جرير
 وميكال بهذه الأسماء بالذكر لا يلزم عدم دحولهما في لفظ «الملائكة» و«الرسول»
 فهما لفظان شاملان لكن الملائكة والرسول، وكذلك لفظ «المسلمين» شامل
 للذكور والإناث، لكن لما عطف عليه لفظ «المسلمات» كان ذلك زيادة في
 التأكيد وتخصيصاً للشيء بالذكر.

هذا، ولعل أصح المذهب قول القائلين بدحول النساء في الجمع الذي
 تبيّن فيه علامة التذكير، سواء بالجمع بالنون أو بالجمع بصيغة الجمع،
 وهو ما عليه أكثر الحنابلة، وبعض الشافعية والمالكية، وهو رواية عن الإمام
 أحمد، ودليل صحته انعقاد الإجماع على أن النساء يدخلن في الصيغة الخاصة
 بالذكر في جميع خطابات الشرع العامة، وأكثر أوامره ونواهيه مثل قوله تعالى

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [الفرة ٤٣]، وقوله تعالى ﴿وَسَكُّنُوا بُيُوتَكُمْ﴾ [سورة البقرة ٢٠٠]، وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء ٣٢]، فلو كانت صيغة هذه الأحكام والمخططات حاصه بالذكور لسا تعدى إلى الإناث، فدل ذلك على دخولها في الجمع الذي ظهرت فيه علامة التذكير، ويؤيد ذلك أيضا أن المألوف عند العرب في خطاباتهم تعليل التذكير على التأنيث في حالة اجتماع الذكور والإناث ولو كان لذكر واحد، وقد وقع مثل هذا في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿هَٰؤُلَاءِ أَفْسَدُوا مِنَّا حَيَاتًا﴾ [البقرة ٢٨]، فكان الخطاب واردا على «آدم» و«حواء» و«إبليس»، ومنه قوله ﷺ «يَبْنَى كُلُّ أَدْنَى صَلَاةٍ» ، فسمى الإقامة أدنى من باب تعليل التذكير لشرفه، ومثله قوله تعالى ﴿وَلَا تَوْبُوهُ لِكُلِّ وَجْهٍ مِّنْهُمَا﴾ [الشورى ١١]، فعلى جانب الأب على الأم، والأمثلة على قاعدة التعليل المعتادة عند العرب متكاثرة ، وهي معمول بها في خطاباتهم وكلامهم،

(١) أخرجه البخاري (١١٠/٢)، ومسلم (١٢٤/١)، وأبو داود (٦٠/٢)، وترمذي (٣٥١/١).

والسائي (٢٨/٢)، وابن ماجة (٣٦٨/١) من حديث عبد الله بن معقل ربه

(٢) قال الخطابي في «معالم السيرة» (٦٠/٢) : «أراد بدليس الأول والإقامة حين أحد الاسمين على

الأخر، والعرب تفعل ذلك فمعهم الأسويدي لشمس والده، وبه أسود أحدهما، وكمعهم

صبي، العبريين يريدون بكر وعمر، وغير ذلك، وأنه فعولاً حدث لأنه أحسن على نسان من أن يشبه =

والقرآن الكريم إنما نزل بلغة العرب فدلّ ذلك على أنّ النساء يدخلن في الجمع الذي تبيّنت فيه علامة التذكّر ولا يخرجن إلاّ بدليل؛ ولأنّ النساء شقائق الرجال ولا يخرجن من الخطاب، إلاّ في الدليل.

هذا، ومن مروع هذه المسألة الاختلاف في

- صحّة دعاء المرأة بالجمع المذكّر كأن تقول: «وأنا من المسلمين»، وما
أما من المشرّكين، فعلى من يرى دخولها في الجمع المذكّر قال يكفيها أن تقول
ذلك بخلاف من مع ذلك إلاّ بدليل

- ومن هذا القيل الوصية والعطية، فمن قال لجمع من الرجال والنساء:
«وهنتكم عقدي»، أو «لكم ثلث مالي بعد وفاتي»، فعلى من يدخل النساء في
خطاب الرجال بالجمع المذكّر قال يشاركن لرجال في العطية والوصية، وعلى
المذهب الآخر الذي ارتصاه المصنّف فلا رمة أنّ النساء لا حقّ لهنّ في العطية
والوصية لافتقار الدليل الخارجيّ



فصل

[في الخاص الذي أريد به العام]

❦ قول المصنف رحمه الله في [ص ١٩٥]

«وَمِمَّا خَصَّ أَوَّلُهُ وَعَمَّ آخِرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ

النِّسَاءَ طَلِّقْتُهُنَّ لِإِذْنِهِنَّ﴾ ❦ (الطلاق: ١)»

[م] هذا المثال الذي ساقه المصنف ليس بين العموم والخصوص تعارض

حتى يقصر الخاص على أفراده المحصورة ويعمل بالعام فيما عداها من الأفراد

الدخلة تحت عمومها، وإسما يدرج هذا المثال في باب «تخصيص بعض أفراد

العموم بالذكر»، لذلك استدُلُّ بالآية على أنَّ حطاب الشرع عامٌ ليسَ بِمُتَّحِدٍ

ولأنَّه ولا يخرج عن العموم إلاَّ بدليلٍ حاصرٍ، وهذا معلومٌ من استقراء القرآن

الكريم أنَّ الله يحاطبُ رسوله ﷺ بحطابٍ لمطه حاصرٍ ويكون المراد منه

نعمهم الحكم، فمن ذلك قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ أَنَّيَ اللَّهُ وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ

وَالْمُشْرِكِينَ﴾ ❦ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ ❦ [سورة الأحزاب]، ثم قال

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ ❦ [سورة الأحزاب]، وقال تعالى ﴿يَتَأْتِيَ

الَّتِي لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ۖ إِلَىٰ أَنْ قَالَ سَحَابَهُ ۖ قَدْ وَصَّ اللَّهُ لَكَ فِعْلَهُ
 أَيْمَنُكُمْ ۖ [الحریم: ١، ٢]، وقوله تعالى ۖ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۖ ثُمَّ
 قَالَ سَحَابَهُ ۖ مُبَيِّنًا إِلَيْهِ وَأَنْقُوهُ ۖ [الروم: ٣٠، ٣١]، فهذه الآيات شواهد
 على ما حضر أوله بلفظ حاضر لكن المقصود منه تعميم الحكم إلا إذا ورد
 دليل على الخصوصية.

فصل

[في بناء العام على الخاص]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ١٩٦]:

«إذا تعارض لفظان خاصٌ وعامٌ بُني العامُّ على الخاصِّ،
 مبثَّل ما رُوِيَ عن الثَّوْبِيِّ رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى
 تَغْرُبَ الشَّمْسُ»^(١)، هَاهُنَا نَصِي دَلِيلٌ عَلَى كُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ،
 ثُمَّ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٢)،
 فَأَخْرَجَ بِهِذَا اللَّفْظَ الْخَاصَّ الصَّلَاةَ الْمُنْسِيَّةَ مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَوَاتِ

(١) سيأتي تحريجه، انظر (ص ٤٦٦)

(٢) سيأتي تحريجه، انظر (ص ٢٨٤)

المنتهي عنها بعد العصر، سواء كان الخاص متقدماً أو متأخراً .

[م] الممثل مهدي الحديث في هذا المقام يصعب عليه الأصول - أيضاً - مثلاً في مسألة أخرى تعرف بـ «تعارض عمومين من كل وجه» أي أن يكون أحد اللطيفين عاماً من وجه خاصاً من وجه آخر، والحديث الأول النهي فيه عام في الصلاة حاضر في الوقت، والحديث الثاني الأمر فيه عام في الوقت حاضر في الصلاة، ومن هذا القيل الأمر بالصلاة والسلام على النبي ﷺ عام في الوقت حاضر في الكلام، والنهي عن الكلام حال حطة الجمعة عام في كل كلام حاضر في الوقت، وكذلك الأمر بتحية المسجد عام في الوقت حاضر بالصلاة، والنهي عن الصلاة بعد العصر عام في الصلاة حاضر في الوقت، وفي مثل هذه المسائل يسمى سلوك المراتب التدريجية، وعنده من قال بالترجيح يرى تعذر التوفيق الصحيح والجمع المقبول بين عموم الأمر بالصلاة أو الإحصات وعدمه من جهة، وبين خصوص كلا العمومين من وجه معارض بحصر من الآخر من جهة ثانية؛ لأن لكل منهما جهة عموم تفرقت إليه طبيعة الدلالة فلا يتحصص لتحصيص، وعدت وجب المصير إلى الترجيح، ووجهه أن العموم في أحد الدليلين إذا صغعت دلالاته بدخول التحصيل عليه، كان العام الذي يقابله أرحح منه؛ لأن العام المحفوظ الذي لم يدخله التحصيل أقوى وأولى بالتقديم من العموم الذي دخله التحصيل.

هذا، ويجوز تخصيص العموم مطلقاً سواء كان اللفظ العام أمراً وسياً أو
 حبراً، وسواء كان المخصص متصلاً أو متفصلاً، وسواء علم تاريخ برول كل
 واحد منهما أو لم يعلم، وسواء تقدم العام على الخاص أو تأخر، أو جهل التاريخ
 فلا يعلم أيهما المتقدم من المتأخر وهذا مذهب الجمهور، ولا يصح ذلك إلا
 بدليل صحيح يحتمل العمل به في صورة التخصيص وإهمال دلالة العام عليها،
 ونفى دلالة العام حجة قاصرة على ما عدا صورة التخصيص وبكفي الحكم
 على صحة هذا المذهب عمل الصحابة رضي الله عنهم في الاستدلال بالعمومات
 وتمسكهم بالعام المحصور مع تقديمهم لدليل الخصوص مطلقاً من غير نظر
 إلى كون أحدهما متقدماً أو متأخراً من قوله تعالى ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي الْأَوَّلِ حُكْمًا
 لِذِكْرٍ يَشُقُّ حَرْطَ الْأَشْيَاقِ﴾ [سراء ١١]، فإن الآية عامة على جميع الأولاد
 لكن الصحابة رضي الله عنهم حصصوا حق التوريث بها إذا لم يكن الولد كافراً أو
 قاتلاً لآبيه بقوله رضي الله عنهم «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»،
 ويقولون رضي الله عنهم «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»، وكذلك يخرج من استحقاق الميراث أولاد

(١) معق عنه أخرجه البخاري (١٢/٥٠)، ومسلم (١١/٥٢)، وأبو داود (٣/٣٢٦)، وابن ماجه
 (٢/٩١١)، والبيهقي (٤/٤١٣)، والبيهقي في «شرح السه» (٨/١٥٤)، من حديث أسماء

ابن زيد رضي الله عنه

(٢) أخرجه ابن عدي (٤/٤٢٥) وابن ماجه (٢/٩١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأحدث
 صحيحه الآن في «الإرواء» (٦/١١٧)، وفي «صحيح الترمذي» (٣/٤٢٤)، وفي «صحيح

الأنباء بما استدل به أبو بكر الصديق رضي الله عنه على فاطمة أمة رسول الله ﷺ بقول النبي ﷺ : « نَحْنُ مَعْشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ »

والأمثلة عنهم كثيرة في العمل بالخاص مطلقاً سواء تقدم على العام أو تأخر عنه أو جهل التاريخ، فلم ينقل عنهم أنهم اجتهدوا في البحث عن تاريخ مروي أحدهما للعمل بالتأخر منهما، فظهر - والخال هذه - رجحان القول بأن الخاص يخص العام مطلقاً

[وجه بناء العام على الخاص عند الأحناف]

❦ قال المصنف في [ص ١٩٧]

« وَقَالَ أَبُو حَنِيمَةَ: إِذَا كَانَ الْخَاصُّ مُتَقَدِّمًا نَسَخَهُ الْعَامُّ الْمُتَأَخِّرُ، وَإِنْ كَانَ الْعَامُّ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ وَالْخَاصُّ مُخْتَلَفًا فِيهِ قَدَّمَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ »

[م] جمهور الحنفية تفصيل في مسألة بناء العام على الخاص ويظهر وجهه إما أن يعلم أن الخاص ورد بعد العام أو ورد العام بعده، وإما أن يعلم

■ ابن ماجه (٣٤٨/٢)

(١) تقدم بحريه في (ص ٧٨) من حديث عائشة رضي الله عنها

أنهما وردا معاً، أو يُجهل تاريخ كل منهما، فإن عُلِمَ أنَّ الخاصَّ ورد بعد العامَّ كان الخاصُّ ناسخاً للعامَّ، فلا يعمل إلا بدلالة الخاصِّ، وإن عُلِمَ أنَّ العامَّ ورد بعد الخاصِّ، كان العامَّ ناسخاً للخاصِّ، فلا يعمل إلا بدلالة العامِّ في الحكم انبثت لجميع أفرادهِ، وإن عُلِمَ ورودهما معاً فإنَّ الخاصَّ مُتقدِّم على العامِّ، ويجب العمل بالخاصِّ في صورة التخصيص، والعمل بالعامِّ فيما عدا صورة التخصيص، فإن جهل التاريخ فلا يُعلم المتقدِّم من المتأخِّر فالواجب اتوقف لاستواء دلالة العامِّ والخاصِّ في القطعية ولا يُرجَّح أحدهما إلا بدليل

وعنده جمهور الحنفية في تقرير هذا المذهب قول ابن عباس رضي الله عنه، وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يشعرون بالأحدث فالأحدث من أمره عليه السلام، ووجه دلالة طهارة في أنَّ المتأخِّر أولى بالعمل من المتقدِّم سواء كان المتأخِّر هو الخاصُّ أو هو العامِّ، أمَّا حال المقارنة بينهما فإنَّ الخاصَّ يقيد العامَّ ويخصِّصه، ويلزم اتوقف - عند عدم العلم بتاريخ المتقدِّم من المتأخِّر - حتى يأتي دليل مرجَّح لأحدهما

والمذهب الأول أقوى وهو أنَّ النصَّ الخاصَّ يختصُّ بالنصَّ العامَّ مطلقاً لإجماع الصحابة رضي الله عنهم - كما تقدَّم - ولأنَّ تخصيص العامِّ بالخاصِّ إعمال لكلِّ

(١) انظر «ميراث لأصول» لشمس قندي (٣٢٣)، و«موسم رحوم» للأصمدي (١ - ٣٤٥)

(٢) أخرجه مائث في «نصوص» (١ - ٢٧٥)، ومسنده (٧ / ٢٣١)، واليعقوبي في «شرح اسمه» (٦ / ٣١٠)،

واحد منهما وهو جمع بين الدليلين، بينما العمل بالسح أو التوقف إهمال لأحد الدليلين أو لكليهما، و«الإغمال أولى من الإهمال»، و«أجمع مُقَدَّم على السح والتوقف»

أما الأثر المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه فهو زيادة مدرجة من قول الرهري، وبذلك جرم البخاري رحمه الله، وفي بيان هذا المعنى ترجم ابن حريمة في أحد أبواب «صحيحه» بقوله: «باب ذكر البيان على أنَّ هذه الكلمة «بما يؤخذ بالآخر» ليس من قول ابن عباس رضي الله عنه، فضلاً عن أنه معارض بعمل الصحابة رضي الله عنهم، وعلى

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يسر عن البخاري المعصني، أمير المؤمنين في الحديث، شهد له الأئمة بعد مولده وعظم قدره، فأحضره مع شيوخه وأهل العلم، وأحضر حفلة وإفطاراً كثيراً، به حديثان روى عن أحمد وعبد بن وهب، وروى عنه مسلم وأبو داود وبنو أبي عمير، شهرته بموم على كونه «جامع صحيح»، وقد انتفى لأنه هل أنه أصبح كتب الدين بعد المصحف الكريم، و«بخاري مصنف آخرى»، منها «تاريخ الكفر»، و«تاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير»، و«أدب العلماء»، و«نكس» مؤلف بجزء منه (٢٥٦هـ)

انظر برحمته في «الشرح والتعليق» لآل أبي حاتم (١٩١/٧)، «تاريخ بغداد» بخطيب البغدادي (٣٣، ٤/٢)، «وقيات الأعيان» لآل خبكار (١٨٨، ٤)، «ديب» لآل الأثير (١٢٥، ١)، «سير أعلام النبلاء» لمذهبي (٣٩١/١٢)، «البداية والنهاية» لآل كثير (١١، ٢٤، ٢٦)، «التهذيب» لآل حيدر (٤٧، ٩)، «مصابك» لآل بن داود (١٠٤، ٢)، «مروء الخلاء» لآل أبي (١٦٧، ٢)، «شعرات مذهب» لآل أبياد (١٣٤، ٢)

(٢) «صحيح البخاري» (٣/٨).

(٣) «صحيح ابن خزيمة» (٢١٢/٣).

تقدير صحة الأثر فيحمل على ما إذا كان الأحدث حاصلاً للجمع بين الدليلين هذا، وإنما أكل بالأحاف إلى هذا التقرير هو المراء على قاعدتهم أن دلالة العام قطعية كدلالة الخاص، وقد صدّ المصنف هذا القول في آخر الفصل سانه أن الخاص قطعي يناول الحكم على وجه لا يحمل البأويل، والعام ظني فهو يناول الحكم على وجه يحمل البأويل، والقطعي أولى بالتقديم على الظني في كل الأحوان مطلقاً نقدياً للقوي على ما دونه، فكان الخاص أولى من العام مطلقاً ومن أهم ما يتمرّع عن هذه المسألة. جوار تخصيص العام من الكتب أو السنة المتواترة بالدليل الظني، فالجمهور يجيرون هذا التخصيص؛ لأن العام - عندهم - ظني الدلالة، فيصنح تخصيصه بالنص كحجر الأحاد، والقياس الذي ثبتت علة بصر أو إجماع، بخلاف الأحاف فيسمعون هذا التخصيص؛ لأن العام قطعي إذا ورد من الكتاب أو السنة المتواترة، والقطعي في ثبوته ودلالته لا يصنح تخصيصه بالنص ولا يحمي كثرة الآثار النصيقية المترتبة على هذه المسألة، منها قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ يَهْمُونَ الْقَصَاصَ فِي الْقَتْلِ﴾ [القرة ١٧٨]، فالآية تعيد عموم القصاص سواء كان المقتول مسلماً أو كافراً، وقد حصص الجمهور هذه الآية بحديث: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» عملاً بأن

(١) انظر «كشف الأسرار» لبحاري (١/ ٣٠٤)

(٢) أخرجه البحاري (١/ ٢٠٤)، وابن عدي (٤/ ٢٣)، وابن ماجه (٢/ ٨٨٧) من حديث علي ابن =

دلالة العموم ظنية بصح تخصيصها بصفي آخر كحرف الواحد سواء أكان هذا الدليل الخاص برل قل العموم أو بعده أو حُجَّه تاريخيها، بخلاف الأحاف حُكِّموا العموم لدلالته القطعية، يسي الحديث ظني لا يصلح للتخصيص أولاً وهو قابس للأويز ثانياً، وقد أولوه بقتل المسلم للكافر الحربي، وهو كان الخاص قطعياً في ثبوته ودلالته كالحديث المتواتر، وبرل بعد الآية مزاحياً فإنه يكون واسعاً للعام في القدر اندي احتلماً به متى تساوى معه في الثبوت

فصل

[في طرق دفع التعارض]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ١٩٨]

« فإذا تعارض القطعان على وجه لا يمكن الجمع بينهما، فإن علم التاريخ فيهما تسبغ المتقدم بالمتأخر، وإن جهل ذلك، نُظِرَ في ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح... فإن تعدد الترجيح في أحدهما ترك النظر فيهما، وعُدِلَ إلى سائر أدلة الشرع ».

[م] ليس المراد به التعارض الحقيقي الذي هو التصادُّ الباطن بين حُجَّتَيْن متساويتين دلالة وعدداً وثبوتاً ومتحدتين محلاً ورمزاً، لأنَّ الوحي مرءٌ عن التعارض الحقيقي لقوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِندِ غَيْرِ أَهْوَىٰ لَوَجَدُوا فِيهِ آتِنَاتًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء]، ولقوله تعالى محبباً عن سيئه ﴿وَمَا يَخْلُقُ فِيهِ السَّمُومَ﴾ [سورة الحجر]، ولأنَّ الله تعالى أمر بالرجوع - عند الاختلاف - إلى الكتاب والشَّيْء ليرتفع الخلاف في قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء ٥٩]، مدل ذلك على عدم وجود التعارض الحقيقي، وإي المراد به التعارض الظاهري الذي هو وَهْمٌ يقوم في ذهن الناظر ولا وجود له في الواقع، ويروى هذا لوهم بمجرد إظهار التوفيق بين الدليلين وحصول الاتفاق بينهما من خلال الجمع، أو بيان السح، أو إبراز الترجيح وأسباب التعارض الظاهري 'تعود في محملها إما إلى قصور في إدراك الناظر إلى اختلاف الرواة من حيث الخطأ أو الأداء، وإما إلى دلالات الألفاظ من حيث العموم والخصوص، وإما إلى الجهل بالسح والمسح، أو الجهل بتعابير الأحوال.

وللعلماء مسالكٌ في دفع التعارض الظاهري، واختار المصنّف مذهب جمهور

العلماء - في الحملة - الذي رتب ماله على الوجه الذي

أولاً. الجمع بين الدليلين المتعارضين وفق شروط الجمع وهي

أن تتلخص الحجية لكل واحد من المتعارضين وذلك بصحة سنده وشمه

وأن تساوي الدليلان المتعارضان في درجة واحدة من حيث القوة

وأن يكون الأول صحيحاً حتى يوافق الدليل الآخر

وأن يكون الموفق أهلاً لذلك

وأن لا يؤدي الجمع بين المعارضين إلى إبطال نص شرعي، أو الاصطدام

معه، وإذا روعيت هذه الشروط أمكن الجمع، وله أوجه منها

١- الجمع بتخصيص العموم، مثاله تخصيص عموم آية المورث في

قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء،

١١]، بحديث: «القَائِلُ لَا يَرِثُ»، وحديث: «إِنَّمَا مَقْشَرُ الْأَيْتَامِ لَا تُورَثُ بِمَا

تَرَكَاهُ صَدَقَةٌ»^(١)

ومثاله - أيضاً - حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ السَّارُ»^(٢)، وبين حديث جابر بن سمرة

(١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٩٨).

(٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١/ ٩٨)، ونسائي (١/ ١٠٨)، من حديث جابر رضي الله عنه، والحديث صحيحه

ابن المنصور في «سنن المنبر» (٢/ ٢١٤) والأول في «صحيح أبي داود» (١٩٢)، وفي «صحيح»

عنه ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أتَوْضَأُ مِنْ حُلُومِ النَّمْرِ ؟ قَالَ : إِنْ شِئْتَ فَتَوْضَأْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوْضَأْ ، قَالَ : أَتَوْضَأُ مِنْ حُلُومِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَتَوْضَأُ مِنْ حُلُومِ الْإِبِلِ ،^(١) ، فالحديث الأول عامٌّ في علم انتقاص الوضوء في كُلِّ ما مشته الدار سواء لحم الإبل أم غيره ، والثاني خاصٌّ في نقص الوضوء من لحوم الإبل ، ومذهب أحمد وابن حُرَيْمَةَ وابن حَرَمٍ^(٢) وهو أحد قولي الشافعي الجمع بين الحديثين بالتحصيل ، وهو قول عامة أصحاب الحديث^(٣) .

ومثال ثالث قوله ﷺ : «الْعَفَاءُ جُرْحُهَا جُنَّارٌ»^(٤) ، الذي يفيد أن ما أتلفته الهيمة من حرث العير وررعه لا يصمه صاحبها ، ويعارضه حديث حرام بن عبيدة عن أبيه أن مافة البراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائط رجل فأسدته عليهم ، فَقَصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ الْأَمْوَالِ جِمَظَهَا بِالنَّهَارِ وَعَنْ أَهْلِ الْمَوَاشِي جِمَظَهَا بِاللَّيْلِ ،^(٥) ، فإن الحديث يدلُّ على التعريق بين

■ النسائي (١٨٥)

(١) أخرجه أحمد (٥/٦٠٠) ، وصححه (١/٣٧٥) ، من حديث حابر بن سمرة - رضي الله عنه - .

(٢) انظر برهانه في حاشيت الدرراني من كتاب «الإشارة» (٧٥) .

(٣) انظر «المحش» لابن حرم (١/٢٤١ - ٢٤٤) ، «المنيع» لابن عدي (١/١٨٧) ، وشرح مهدي

الإرادات ، يهوتي (١/٦٩) .

(٤) أخرجه البخاري (٣/٣٦٤) ، وصححه (١١/٢٥٥) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٥) أخرجه أحمد (٥/٤٣٥ ، ٤٣٦) ، وابن داود (٣/٨٢٨) ، وابن عسакه (٢/٧٨١) ، من حديث

عبيدة عن أبيه ، والحديث صححه الألباني في «صحيح مسأ أبي داود» (٢/٣٩٠) ، رقم (٣٥٦٩) .

وقوع الإتيان بالليل أم النهار، والجمهور يحملون العام على الخاص جميعاً بين الأدلة^(١).

* الجمع بتقيد المطلق، مثله. حمل آية تحريم الرضاع المطلقة في قوله تعالى:

«وَأَمَّا نَسْتَحْكُمُ إِلَيْهِ أَرْضَتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرِّضَاعِ» * [النساء: ٢٣]،
عن التقيد بالصفة والمصنوع في قوله تعالى: «لَا تُحْرَمُ الْمَتَّةُ وَالْمَصْنَانِ»^(٢)، أو
تقيد مطلق الآية بحمى رصعات في قول عائشة رضي الله عنها: «كَانَ فِيْنَا أَنْزَلَ مِنَ
الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَغْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ تُسَلِّحْنَ بِخُمُسٍ مَغْلُومَاتٍ، فَتُؤْتَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيْنَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٣).

ومثاله - أيضاً - حمل الإطلاق الوارد في حديث: «يَرْبَعِينَ شاةً شاةً»^(٤).

(١) «المعنى» لاس فدايه (٨/ ٣٣٦)، «شرح مشرقي» ص ١٨٠ (٤)، «شرح مسلم» بطبوع

(١١/ ٢٢٥)، «فتح الباري» لاس حجر (١٢/ ٢٥٥)، «سبل السلام» لصحابي (٣/ ٥٤٣)

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣١)، ومسلم (٢/ ١٠٧٣)، و«سني» (٦/ ١٠١)، وابن ماجه (١/ ٦٢٤).

من حديث عائشة رضي الله عنها

(٣) أخرجه مالك في «موطأ» (٢/ ١١٨)، و«مسلم» في «مسند» (١/ ٣٠٧) ومسلم (١٠/ ٢٩).

وأبو داود (٢/ ٥٥١)، و«ترمذي» (٣/ ٤٥٦)، و«إسني» (٦/ ١٠٠)، وابن ماجه (١/ ٦٢٥).

والبيهقي (٢/ ٤٥٤)، و«دارمي» (٢/ ١٥٧)، و«يعقوبي» في «شرح سنة» (٩/ ٨٠)، وابن

الجارود في «معنى» (٢٦٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها

(٤) أخرجه أبو داود (١/ ٤٩٠)، و«ترمذي» (٣/ ١٧)، (١/ ٥٧٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما،

واخذت صححه «إسني» في «الإرواء» (٣/ ٢٦٦)

على تقييد العثم بالنائمة في قوله عليه ^(١) «فِي سَائِمَةِ الْعِثَمِ الرُّكَاةُ»،
ومثل ثالث من الإطلاقي الوارد في حديث ^(٢) «مَنْ طَعِمَ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي،
وَمَنْ يَمْنَعُ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي» ^(٣)، على تقييد الطاعة في المعروف في قوله عليه ^(٤)
«إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

✽ اجمع بحمل الوجوب على التذنب، مثاله حديث أبي هريرة عليه ^(٥) أن
النبي عليه ^(٦) قال ^(٧) «مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ فَلَيْمَتَيْهِ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلَيْتَوْضَأُ» ^(٨)، الذي يدل
على وجوب الغسل على من غسل الميت، وحمده على الذنب لوجود صارف عن
الوجوب من حديث ابن عباس عليه ^(٩) أن رسول الله عليه ^(١٠) قال «لَيْسَ عَلَيْكُمْ
فِي غُسْلِ نَفْسِكُمْ غُسْلٌ إِذَا غَسَلْتُمُوهُ، إِنْ مَيَّنْتُمْ الْمُؤْمِنَ طَاهِرًا، وَلَيْسَ بِحَرَسٍ،
فَحَسْبُكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ».

(١) السائمة من الماشية الراعية، بدل - صامت سوم سوماء - «نهاية» لاس الأكم (٢/ ١٤٢٦).

(٢) سبق تخريجه، انظر (ص ٧١).

(٣) مصر عليه أخرجه البخاري (٣/ ٤٨٢)، ومسلم (٣/ ١٤٦٦)، من حديث أبي هريرة عليه.

(٤) مصر عليه أخرجه البخاري (٣/ ٤٨٣)، ومسلم (٣/ ١٤٦٩)، من حديث علي بن أبي طالب عليه.

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ٤٥٤)، وأبو داود (٣/ ٢١٨)، وابن مدي (٣/ ٣١٨)، من حديث أبي هريرة عليه.

(٦) والحديث حقه ابن حجر في «المحضر الحذر» (١/ ١٣٧)، وصححه الألباني في «الإرواء».

(٧/ ١٧٣).

(٨) أخرجه إمامكم (١/ ٥٤٣)، والبخاري (٢/ ٦٧)، وسنن أبي يعقوب (١/ ٣٠٦)، من حديث ابن عباس عليه.

(٩) قال ابن حجر في «المحضر الحذر» (٤/ ٦٥٨)، معتمد على قول البخاري (١/ ٣٠٦) «صحيح على».

* الجمع بحمل التحريم على الكراهة، مثاله: حدث الحكم بن عمرو العناري رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ»، فإنه يدل على عدم جواز توضع الرجل أو اعتساله بفصل غسل المرأة، ويعارضه حديث ابن عباس رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَغَسَّلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةٍ»، فيجتمع بين الحديثين بحمل النهي في حديث الحكم رضي الله عنه على الكراهة التريية بالقرعة الصارفة إليها وهي حديث ابن عباس رضي الله عنه، وهذا الجمع بين الحديثين قال جمهور العلماء^(١).

ومثاله أيضاً: حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «تَمْنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَيْمِ خَبِيثٌ، وَكَنْسُ الْحِمَامِ خَبِيثٌ»، وهو يدل على أن أجرة الحجام حرام، وإحارته فاسدة، ويعارضه حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(١) شرح البخاري: هو كذا، واحديث حسبه ابن حجر في «المستدرج» (١/١٢٧)، والآيات في «أحكام الجنائز» (٣١/١).

(٢) أخرجه أحمد (٥/٦٦)، وأبو داود (١/٦٦)، وأبو يعقوب (١/٩٣)، من حديث الحكم بن عمرو العناري رضي الله عنه وحديث صححه الألباني في «الإرواء» (١/٤٣).

(٣) أخرجه أحمد (١/٣٦٦)، ومسنده (١/٢٥٧) وفي حريمه (١/٥٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) «معجم» لأبي نعيم (١/٢١٤)، «مجموع» نسوي (٢/١٩٠)، «معجم السنن» لمخططي (١/٦٣)، «سبل السلام» لمصنفه (١/٤٩).

(٥) أخرجه أحمد (٣/٤٦٤)، ومسنده (٣/١١٩٩)، وأبو داود (٢/٢٨٧)، وأبو يعقوب (٣/٥٧٤).

قال: «أَحْضَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الْحَمَامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةَ لَمْ يُعْطِهِ»^(١)، وقد حمل الجمهور التحريم في حديث دافع^(٢) على الكراهة بالقربة الصارفة إليها جمعاً بين الدليلين^(٣)، والحديث هنا بمعنى الذي، وإما كره ذلك السيوطي^(٤) للمؤخر تنريهاً لدعاة هذه الصاعقة، وقد سُمِّيَ السيوطي^(٥) الثوم ولبصل حيثين^(٦) مع إباحتهما.

✽ الجمع بحمل الحقيقة على المعار، ومثاله حديث جابر بن عبد الله^(٧) عن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ»^(٨)، فهو يدلُّ على أنه لا يُقَطَّعُ بِدَ جاحد العارية؛ لأنه حائش، ويعارضه حديث عائشة^(٩) قالت: «كَانَتْ امْرَأَةٌ غَرُومِيَّةً تُسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْعَلُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ بِذُهَا، إِلَى أَنْ قَالَ

(١) أخرجه أحمد (٣١٦، ١)، والبخاري (٥٤١، ١)، ومسلم (١٣٠٤/٣)، من حديث ابن عباس ج ٢.

(٢) «مداهم الاجتهاد» لأبي رعد (٢٢٥، ٢)، «المجموع» بدوي (٦٠، ٩)، «شرح مسلم» بدوي.

(٣) «معالم السنن» خطابي (٧٠٧، ٣)، «فتح الباري» لابن حجر (٤٠٩، ٤)، «سبل

السلام» للصنعاني (١٧٠، ٣).

(٤) أخرجه أحمد (١٢/٣)، ومسلم (٣٩٥، ١)، من حديث أبي سعيد الخدري ج ٢.

(٥) أخرجه أحمد (٣٨٠، ٣)، وأبو داود (٥٤٢، ٢)، وأبو عبد الله (٥٢، ٤)، والسيوطي (٨٨، ٨).

وابن ماجه (٢٠٦، ٢)، من حديث جابر بن عبد الله ج ٢، قال ابن حجر في «المناقب الطيبة»

(٦٦/٤): «أعني أن القصة مأخوذة من بعض أبي جابر عن جابر وهو غير فادح، فقد أخرجه عبد

الرزاق في مصنفه عن أبي حنيفة وفيه انقطاع بسبب أبي الزبير له من جابر، وله شاهد من حديث

عبد بن حماد بن عوف رواه ابن ماجه بإسناد صحيح، وصححه الألباني في «الإرواء» (٨، ٦٥).

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِثَلَاثِ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدُهَا» ، فهو يدل على أنه تقطع يد جاحد العارية، وعامة أهل العلم يذهبون إلى أن المستعير إذا جحد العارية لا تقطع يده^(١)، وحمداً لحديث عائشة بنحوه على المجاز، وذلك بحمل قولها «كنت تستعير المتاع وتجحده» على أن المراد به تعريف المرأة بالصمة التي اشتهرت بها، وهي جحدها للعارية، كما عرفتها بأنها «محرومة» ولم تقصد بذلك حقيقة أن جحدها للعارية كان سبباً لقطع يدها، فحسب المقطع هو السرقة لا جحدها للعارية وقد صرح الحديث باللعظ أنها «سُرقت».

ومثله - أيضاً - حديث أبي رافع: «بِئْسَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَارُ أَحَقُّ بِنَفْسِهِ»^(٢)، الذي يفيد ثبوت الشبهة للحار الذي يعارضه حديث

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٦٢)، ومسلم (٣/ ١٣١١)، وأبو داود (٢/ ٥٣٧)، من حديث عائشة ر.ه

(٢) «إعلام المؤمن» لأبي نعيم (٢/ ٨٠)، «صحاح بدرى» لأبي حنبل (١٢/ ٨٧)، «الفتاوى» لشيخنا

(٢/ ٢٧٨)، «مسيل السلام» لشيخنا (٤/ ٤٢)، «بين الأوصار» لشيخنا (٨/ ٣٤٥)

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ١٠)، والبخاري (١/ ٥٣٤)، وأبو داود (٢/ ٣٠٨)، والنسائي (٧/ ٣٢٠)، وابن

ماجه (٢/ ٨٣٣) من حديث أبي رافع: «بِئْسَ قَالَ» وهو قصة علي بن عمرو بن سفيان قال: «وحدثني علي

سعد بن أبي وقاص: «هذه جارية من غزوة فوضع يدها على إحدى مكنتي إذ جاء أبو رافع موسى

الشمي مدني فقال يا سعد: «مع مني يسير في ذلك فقال سعد: والله ما أتيتها فقال يسير والله

سبعين فقال سعد: والله لا أريدك على أربعة آلاف منجدة أو خمسة» قال أبو رافع: «فقد أعطيت

بها خمس مائة دينار» ولا آتي سمعت شفي بن يحيى يقول: «الحار أحق بنفسه» ما أعطيكها بأربعة =

جابر بن عبد الله رضي عنه قال: «قَصَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّعْمَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُعْمَةَ»، وهو يدلُّ على أنَّ الشعمة محتصة بالشريك دون الخار. وقد عمل الجمهور بالجمع بين الدليلين بالحمل على المجاز، فيعمل بظاهر حديث جابر بن عبد الله رضي عنه في أنَّ الشعمة للشريك فقط، وأمَّا حديث أبي رافع رضي عنه فإنَّ الخار فيه حقيقة في المجاور، محار في الشريك، إذ أنَّ كلَّ شيءٍ صارب شيئاً فهو جار له، وقد حمل اللفظ على المجار لوجود قرينة، وهي أنَّ أبا رافع رضي عنه سئى - في حديثه - الخبيط جازاً، وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد، وهي قرينة على إرادته بالخار الشريك الخبيط.

■ الجمع بالأخذ بالريادة، ومثله: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ نَقَضَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا»، وهو يدلُّ على حوار اقتناء كلب الصيد و الماشية، بينما حديث أبي

لاب وأن أعطى بها خمس منه دينار وعطى ما يشاء.

(١) أخرجه أحمد (٢٩٦/٣)، والبخاري (٥٣٤، ١)، وأبو داود (٣٠٨، ٤)، وترمذي (٦٥٢/٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضي عنه.

(٢) «دبابة المجاهد» لابن سعد (٢٥٦/٢)، «العمي» لابن سعد (٣٠٨، ٥)، «شرح مسلم» لنبوي (١١، ٤٩)، «مجموع» (سكمله ثابته) (١٤، ٣٠٠)، «فتح بارقي» لابن حجر (٤، ٤٣٦)، «سبل السلام» للصنعاني (١٥٦/٣).

(٣) أخرجه مسلم في «مسألة» (١٠، ٢٣٨) (شرح مسلم)، في باب الأمر بقتل الكلاب، وأبو عدي والسنائي، وأحمد، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اتخذ كلبًا إلا كلب مائسيّة أو صيّد أو رزق انتقص من آخره كلّ يوم قيراطًا » ، فهو يدل على ما يدل عليه الحديث السابق إلا أنه فيه زيادة كلب الرزع الذي لم تعرض له الحديث السابق، وقد عمل العلماء بقول الزيادة جمعًا بين الدليلين ؛ لأنها زيادة حافظ غير منافية ، وقد وافقها حديث سفيان بن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من اقتنى كلبًا لا يُغني عنه رزعا ولا ضرعا نقص من عمله كلّ يوم قيراطًا » .

✽ الجمع باختلاف الحال، مثله قوله صلى الله عليه وسلم في شأن حصاة العلام : « آت أحق به قائم تكجي » ، « به يدل على أن الأم أحق بحصاة منها إذا أراد الأب انتراعه منها، ويعارضه قوله صلى الله عليه وسلم للعلام : « هذا أبوك وهبوا أمك، فخذ »

(١) أخرجه البخاري (١/٥٥٤)، ومسلم (٣/١٢٠٣)، وأبو داود (٢/١٢٠)، وأبو حمزة (٤/٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وبسند عبد البخاري «أو صيد» لا معناه

(٢) «فتح الباري» (٥/٦)

(٣) أخرجه مالك (٢/٩٦٩)، والبخاري (١/٥٥٥)، ومسلم (٣/١٢٠٤)، وأبو داود (٢/١٢٠)، وأبو حمزة (٧/١٨٧)، من حديث سفيان بن أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) أخرجه أحمد (٢/١٨٢)، والحاكم (٢/٢٢٥) وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ، والبيهقي (٨/٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، والحديث صحيحه ابن أبي عمير في «بدر المنير» (٨/٣١٧)، وأحمد شاذلي في «تجيبه لسد أحمد» (١٠/١٧٧)، وحسنه لألباني في «الإرواء» (٧/٢٤٤).

يَبْدُ أَيُّهَا شُئْتُ، فَأَخَذَ يَبْدُ أُمِّهِ فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ . فهو يدلُّ على أنه إذا تارَعَ الأب والأم في علام لهما، فإن الواجب هو تحيير العلام، فمن احتاره فهو أحقُّ به، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى الجمع بين الحديثين باختلاف الحال، وذلك بحمل حال العلام الذي لم يبلغ سن التمييز، أو قبل استعداده بنفسه على أن الأم أحقُّ به من غيرها ما لم تكبح، وبحمل الحديث الآخر فيما إذا بلغ سن التمييز، واستحى عن الحصانة فإنه يحير بين أبويه إذا تارعا فيه، فمن احتار منهما فهو أولى به^(١)

✽ الجمع بحواز الأحد بأحد الأمرين (أي الجمع بالتحجير)، مثله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا مَا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ^(٢)، ويعارضة حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ^(٣)، وقد دفع العلماء التعارض بحوار الأمرين،

(١) أخرجه أبو داود (٦٩٣/١)، وإسناني (١٨٥/٦)، وإمامي (٢٢٣/٢)، والحاكم (١٠٨/٤)، وأخرجه بدون ذكر اسمه البرمدي (٦٣٨/٣)، وابن ماجه (٧٨٧/٢)، جميعهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث صفحته ابن عساکر في «الشيخين الخبير» (١٢/٤)، وذهب إليه، بريلمي (٢٦٩/٣)، وصفحه، أيضًا، لأبي في «الإرواء» (٢٥١/٧)

(٢) «حمي» لأن مدحه (٦١٤/٧)، «سلي السلام» بضم السين (٤٦٦/٣)، «سلي الأرمطار» لشوكي (١٦٠/٨) يه حد مثال حور على الجمع باختلاف الحال (ص ٤٩٢)

(٣) معق عنه أخرجه البخاري (٢٠٥/١)، ومسلم (٢٩٢/١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه

(٤) أخرجه أحمد (١٧٩/٣)، ومسلم (٢٩٢/١)، وإسناني (٨١/٣)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

فتارة ينصرف من الصلاة إلى جهة يارء، وتارة ينصرف إلى جهة يمينة، وأحبر كل واحد من الرواة بما اعتقد أنه الأكثر فيما تعلمه، ولذلك يكون المصلي مخيراً بين الانصراف عن جهة الميمى أو جهة اليسار من غير كراهة^١

ثانياً النسخ عند تعدد الجمع، وذلك بالبحث في تاريخ صدور كل من النصين المتعارضين، فمن علم تاريخ صدورهما وأن أحدهما متقدم والآخر متأخر عمل بالمتأخر النسخ وأهم المتقدم المسوخ، ولا يعمد العمل بالناسخ إلا عند توفر جملة من الشروط منها:

- أن يكون الناسخ خطأً شرعياً
- وأن يكون الناسخ مساوياً للمسوخ في قوة ثبوته ودلالته
- وأن يكون الناسخ ورد متراجحاً عن المسوخ وهذا لازم للرفع
- وأن يكون المسوخ حكماً شرعياً لا عقلياً، ومؤثراً لا مؤقتاً
- وأن يوجد تعارض بين الناسخ والمسوخ.

ومثل هذا السسخ إنما يشتت بالطرق الاحتمالية التي يمكن إحكامها في

* نصريح الرسول ﷺ بالنسخ، مثل قول ابن مسعود رضي الله عنه كنا نسلم على النبي ﷺ فيرد علينا السلام حتى قلما من أرض الحنطة فسلمت عليه

(١) «مخبر» لابن حزم (٤: ٢٦٣)، «شرح مسلم» لبيروني (٥: ٢٢٠)، «فتح باري» لابن

فلم يرد علي فأحدي ما قرب وما بعد فجلت حتى إذا قصي الصلاة قال
 «إِنَّ اللَّهَ يُخْبِثُ مِنْ أَمْرِهَ مَا يَشَاءُ، وَأَنَّهُ قَدْ أَخَذَتْ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا يُتَكَلَّمُ فِي
 الصَّلَاةِ». ومثله قوله **بعضه** «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ رِيَاةِ الْقُبُورِ فَرُودُهَا، فَإِنَّمَا
 تُذَكِّرُكُمْ بِالْآخِرَةِ»، وقوله **بعضه** «نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصَاغِي فَوَقَّ ثَلَاثَ
 فَأَمْسِكُوا مَا بَيْنَ الْكُفْمِ»، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب **عليه** «كَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِنَا بِالْقِيَامِ فِي الْجَسَارَةِ ثُمَّ جَلَسَ وَأَمَرَنَا بِالْحُلُوسِ»، ولا خلاف
 بين العلماء في ثبوت النسخ بهذه الطريقة.

✽ تصريح الصحابي بالناسخ، مثل قول جابر بن عبد الله **رضي** قال

(١) أخرجه أحمد (١/٤٣٥)، وأبو داود (١/٣٠٦)، وإسناني (٣/١٩)، من حديث ابن مسعود
رضي قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٤٩٩) وأصل هذه القصة في الصحاحين من
 روايته علمه عن ابن مسعود بن قال فيها **علي** في الصلاة شهلا **رضي**، والحدِيث صحيحه
 الألباني في «صحيح الجامع» (٢٧٧٣)

(٢) أخرجه أحمد (٥/٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦)، ومسلم (٧/٤٦، ١٣/١٣٤، ١٣٥)، وإسناني
 (٤/٧٩)، وسهفي في «سنن أبي داود» (٤/٧٦)، من حديث ابن مسعود عن أبيه **علي**

(٣) أخرجه مسلم (٢/٦٧٢)، وإسناني (٨/٣١٠)، وابن حبان (١٢/٢١٣)، من حديث يزيد **رضي**

(٤) أخرجه ثابت (١/٢٣٢)، ومسلم (٢/٦٦١)، وأبو داود (٢/٢٢١)، وابن حبان (٧/٣٢٦)
 واللفظ له، من حديث علي بن أبي طالب **عليه**.

(٥) انظر «مستصر» الثعري (١/١٢٨)، «الأعصار» للبخاري (٥٦)، «الإعصار» لموسوي

(٢/٣٢)، «فتح الباري» لابن حجر (٢/١٣٦)، «شرح معتمد» لابن الخاحب (٢/١٩٦)،

«إرشاد المعول» للشوكاني (١٩٧)

«كَانَ آخِرَ الْأَمْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ بِمَا غَيَّرَ النَّارُ»، وهو ناسخ لقوله ﷺ «تَوَضَّؤُوا بِمَا مَسَّتِ النَّارُ».

ومثاله حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أُمِرَ بِالْعُسْليِّ»^(١)، وفي رواية: «ثُمَّ تَمَّ عَنْهَا»^(٢)، والسَّحْبُ بِبَصَرِ الصَّحَابِيِّ عَلَى الْمَسْحِ وَالْمَسْخِ صَحِيحٌ، لَكِنِ الصُّورَةُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا هِيَ أَنْ يَذَكَرَ الصَّحَابِيُّ أَنَّ آخِرَ مَسْخٍ مِنْ عَيْرٍ أَنْ يُعَيَّنَ النَّاسِحُ، وَالرَّاجِعُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلَفَةِ قَوْلُ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الْمَسْحِ إِذَا كَانَ هَذَا بَصَرٌ آخَرَ يُخَالِفُ الْبَصَرَ الَّذِي قَدْ قُلَّ عَنْهُ الصَّحَابِيُّ إِنَّهُ مَسْخُوحٌ؛ لِأَنَّهُ لَيُظْهِرُ أَنَّ الْبَصَرَ الْمُخَالِفَ لَهُ هُوَ النَّاسِحُ،

(١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٥)

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٨٦، ٦)، ومسلم (٤٤/٤)، وابن ماجه (١/١٦٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٦٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٢/٥٢٩)، ومسلم (٤/٤٣)، والنسائي (١/١٠٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٦٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٥/١١٥)، وأبو داود (١/١٠٥)، وابن ماجه (١/٢٠٠)، والدارمي (١/٢١٣)، والبيهقي (١/١٦٥)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وحديث صحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (١٩٩).

(٤) أخرجه أحمد (٥/١١٦)، والترمذي (١/١٨٣)، وابن حريجه (١/١١٢)، وسهومي (١/١٦٥)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، انظر صفة وأحوال علي عليه السلام في «للحقيص الخبيث» لابن حجر (١/١٣٥) وصحَّحه الألباني في «المشكاة» (١/٩٧).

وعاية ما في قول الصحابي الإعلام بالتقدم والتأخر فيقل قوله في ذلك

* معرفة التاريخ، وهذا تعذر الجمع بين الدليلين المتعارضين وعلم التاريخ،

فإن العلم به يوجب كون التأخر باسحاً والآخر مسوحاً

ومثاله ما رواه يعلى بن أمية رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه رجل منضمع

طبيب، فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في الجنة بعدما تصمح

طبيب؟!.. فقال أما الطبيب الذي بك فأعسله ثلاث قرأت، وأما الحبة فأنزعها،

ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في ححك، رضي الله عنه ، ويروى حديث عائشة رضي الله عنها

قالت ، كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإخراجه قتل أن يجرم، ولجله قتل أن

يتطوف بالبيت، رضي الله عنه ، وعنها رضي الله عنه قالت ، كآني أنظر إلى وبصير الطبيب في معاري

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم، رضي الله عنه ، وعنها أيضاً قالت ، كآني أخرج مع النبي

(١) «مسودة» لأل بيه (٢٠٧)، «شرح صحيح منصور» للبرقي (٣٢١)، «مختصر الحديث مع

شرح بعضه» (١٩٦)، «نهاية السؤل» للإسوي (٢٦٨)

(٢) منه عليه أخرجه البيهقي (٣٧١)، ومسلم (٨٣٦، ٢)، والنسائي (١٣٠، ٥)، وأحمد

(٢٢٢/٤)، من حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه

(٣) منه عليه أخرجه البخاري (٣٧٢، ١)، ومسلم (٨٤٦، ٢)، أبو داود (٥٤٤، ١)، والنسائي

(١٣٧، ٥)، وابن ماجه (٩٧٦، ٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها

(٤) منه عليه أخرجه البخاري (٣٧٧، ١)، ومسلم (٨٤٧، ٢)، والنسائي (١٣٨، ٥)، وابن

ماجه (٩٧٧، ٢)، وأحمد (١٢٤، ١)، من حديث عائشة رضي الله عنها

﴿إِلَىٰ مَكَّةَ فَضُمُّهُ جِبَاهًا بِالشُّكِّ﴾ (نوع من الطيب) الْمُطَيَّبُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ
فَإِذَا عَرَفْتُ إِحْدَانَا سَالَ عَلَىٰ وَجْهِهَا قَبْرَاءُ السَّيِّئِ ﴿عَلَيْهَا﴾ فَلَا يَنْهَاهَا،

والحديث الأول يدل على أنه يحرم على المحرم استصحاب أثر الطيب
انسبق للإحرام أو بعده، بيها حديث عائشة رضي يدل على استحباب الطيب
بعد إرادة الإحرام وجوار استدامته بعد الإحرام، والمسألة خلافية^(١)، وحماد
العلماء على القول بدفع التعارض بالنسح بتقديم حديث عائشة باعتباره دليلاً
لحديث يعلى رضي، وذلك لتأخر حديث عائشة رضي عنه، إذ أن قصة يعلى
رضي كانت بالخمرانة^(٢) في ذي القعدة سنة ثمان بلا خلاف، وحديث عائشة

(١) أخرجه أبو داود (١/٥٦٨)، وبيهقي في «سنن بكره» (٥/٤٨)، من حديث عائشة رضي
والحديث صحيحه لأبي في «صحيح أبي داود» (١٨٣٠)

(٢) «مجل» لابن حزم (٧/٨٩)، «بداية المجتهد» لابن رشد (١/٣٢٨)، «المعنى» لابن ردة
(٣/٢٧٣)، «فتح الباري» لابن حجر (٣/١٣٩٨)، «سنن بسلام» بصنفاي (٢/٣٩٧)،
«دليل الأوطار» للشوكاني (٦/٨٩)

(٣) لا خلاف في كراهة وأصحاب الحديث يكسرون عنه ويشددون^(١)، وأهل الأدب يخطونهم،
ويستكنون العين ويخفون برأء، والصحيح أنهم نعمت جديان، والخمرانة برل بين طائف
ومكة، وهي إلى مكة أقرب، برها السي رضي، وقسم بها عديم حيز، ومنها أحرم بمكة في
وجهه تلك الطريق «معجم ما استعجم» سنكي (٢/٣٨٤)، «ترويض للعطار» للحميري
(١٧٦)، «معجم النادرة» لياقوت (٢/١٤٣)، «مراصد الإصلاح» بنصفي التبعادي
[١/٣٣٦].

يُتَبَيَّنُ كَأَن فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ سِتَّةَ عَشَرَ مَلَا حِلَافٍ، لِذَلِكَ يُؤَحِّدُ بِأَحَرِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاعْتَارَهُ نَاسِحًا لِلأَوَّلِ.

✽ الإجماع على السخ، مذهب جمهور العلما، أَنَّ الإجماع لَا يَسْخُ النَّصُّ، فَلَا يَكُونُ الإجماع نَاسِحًا وَلَا مَسْخُوحًا، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ النَّاسِحِ، وَهُوَ النَّصُّ الَّذِي اسْتَدَّ إِلَيْهِ الإجماع وَلَيْسَ الإجماع دَانَهُ

ومثاله ما رَوَاهُ معاوية بن وهب عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ فَأَجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُ»، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لَا حِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي سَخِّ قَتْلِ شَارِبِ الْحَمْرِ^(١)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «إِنِّي كُنْتُ هَذَا - يَعْنِي الْقَتْلَ - فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ سَخَّ بَعْدَئِذَا، ثُمَّ قَالَ: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ»^(٢)،

(١) «الاستبصار» للمعراج (١/ ١٢٨)، «الإحكام» للآمدي (٢/ ٢٧٨)، «مختصر ابن حبيب» وشرح العبد عليه (٢/ ١٩٨)، «فوائد بر حبوب» للأنصاري (٢/ ٩٥)، «شرح التكويد لمير» للمسويحي (٣/ ٥٦٤)، «منهج نعيم» لآل نعيم (٢/ ١٣٣)، «إرشاد المصالح» للمسويحي (٢) أخرجه أحمد (٤/ ٩٣)، وأبو داود (٢/ ٥٧٠)، وترمذي (٤/ ٤٨)، وإمام (٤/ ٤١٣)، من حديث معاوية بن أبي سفيان - ربه - وأخبرني صفحته الألباني في «سلسلة الصحيحة» (٣/ ٣٤٧)

(٣) «الأم» للشافعي (٦/ ١٤٤).

(٤) «سنن الترمذي» (٤/ ٤٨).

والحديث الناسخ الذي أشد إليه الإجماع ما رواه جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ
 « أَنَّهُ أَمَرَ بِرَجُلٍ شَرِبَ الرَّايَةَ فَضَرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ »^١

﴿ تأخر إسلام الراوي، ذهب بعض العلماء إلى أن حدث متأخر إسلاماً
 ناسخ للمتقدم، عملاً بظاهر التأخير في الزمن، وحال الجمهور الحكم، حيث
 يرون أنه لا يحكم بالنسخ لخوار أن يكون المتأخر إسلاماً سمعه في حال كفره، ثم
 رواه بعد إسلامه، أو يحتمل أنه سمعه ممن سبق بالإسلام فلا يعتبر متأخراً، وهو
 الصحيح^٢ وكذلك يقال فيما تقدمت صحته لخوار أن يكون حديث من

(١) ذكره بـ مدي في «س» معناه (٤٨ ٤)، وأخرجه ساني في «الكبرى» كم ذكره الربيعي
 في «مذهب الراية» (٣/٣٥١)، ورواه ابن حزم في «المحل» (١١/٣٦٨). من طريقين عن
 الساني وضعفه ابن أحمد شاكراً في «كلمة» فصل في قتل مدي حمر، (٥١) . وعبه
 الأسانيد التي ذكرها حديث جابر صحيحه عندما حمله دارهم ابن حزم

(٢) فقد حشأ أحمد شاكراً بجريد في تعليقه على «س» (٩ ٤٩ وما بعدها) أن الحديث بحكم عبر
 مسبوحة ووقع إحصاء ابن عديم رجعت على أنه حد شاربه خمر في مرة أخرى بعد دخول في باب
 الحرير، ويحاكم ومن قام مقامه أسلحة تعديريه في نفس من علمه، أما أحمد فإنه لا بد منه
 في كل مرة، حيث قال في «تهذيب» (١٢ ٩٨) «وأي يفتضيه اندبيل أن الأمر يقتضيه ليس
 حياً، ولكنه تحرير بحسب الفصحة، وهذا أكثر الناس من الخمر، ولم يبرحوا بالحد، فرائي
 الإمام أن يصل منه من، وهذا كان عمر بن الخطاب يعني به مرة وبحد منه الرأس مرة، وحلده
 ثمانية، وقد حلف فيه رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنهما في الرابعة ليس حدًا، وإنما
 هو تحرير بحسب المصلحة، وانظر «تراو المعاد» لابن القيم (٥/٤٥-٤٨).

(٣) انظر مصادر الأصولية السابقة، بصحاح بعضها

يقى صحتة سابقاً لحديث من انقطعت صحته^١، فالخاصل أن تأخر إسلام الراوي لا يلزم تأخر روايته.

ومثاله حديث عذبة بن الصامت رضي، قال قال رسول الله ﷺ : «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنْ سَبَّحَ الْيَكْرُ بِالْيَكْرِ جَنْدُ مِائَةٍ، وَنَفِي مَسِيَّةٍ، وَالنَّبِيُّ بِالنَّبِيِّ جَنْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ^٢» ، فإنه يُمَيِّدُ أَنَّ حَدَّثَ الرَّايِ الْمُحَصِّنِ الْحَدَّثَ ثُمَّ الرَّجْمَ، وَيُعَارِضُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرِيدِ بْنِ خَالِدٍ رضي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «عَلَى أَيْتِكَ جَنْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَاعْظُمَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اغْتَرَفَتْ فَأَزْمَحْنَهَا، فَعَمَّا عَلَيْنَهَا فَاعْتَرَفَتْ قَرَبَتَهَا»^٣، وَفِي حَدِيثِ آخَرَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ بِالرَّيِّ وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : «أَيْتُكَ جُبُونٌ، قَالُ لَا، قَالَ قَهْلُ أَخَصِصْتُ، قَالَ مَعَمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اذْهَبُوا بِهِ فَأَزْمَحُوهُ»^٤، فَحَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي بِدَلَالٍ عَلَى أَنَّ حَدَّثَ الرَّايِ الْمُحَصِّنِ الرَّجْمَ

(١) «مخصم» بغيري (١/ ١٢٩)، «موانع الرحوب» بلاءصاري (٢/ ٩٦)

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٣)، ومسلم (٣/ ١٣١٦)، وأبو داود (٢/ ٥٤٩)، وترمذي (٤/ ٤١)،

وإن صاحبه (٢/ ٨٥٢)، من حديث عذبة بن الصامت رضي

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١١٥)، وأبي داود (٣/ ٤٠٨)، ومسلم (٣/ ١٣٢٤)، وأبو داود (٤/ ٣٩)،

وإن صاحبه (٢/ ٨٥٢)، من حديث أبي هُرَيْرَةَ وَرِيدِ بْنِ خَالِدٍ رضي وفي الحديث قصه

(٤) متفق عليه أخرجه أحمد (٢/ ٤٥٣)، وبيهاري (٤/ ٤٨٩)، ومسلم (٣/ ١٣١٧)، من حديث

فقط، وهما بسحب الحديث عادة بن الصامت عليه السلام، لأنَّ حديث أبي هريرة رضي الله عنه هو آخر الأمرين بالنظر إلى تأخر إسلامه، وذكر الرجم ولم يتعرض للجند، فكان فعله ناسخاً لقوله، اكتفاء بالرجم لعدم الجمع بين عقوبتين لحريمة واحدة، من باب تخصيص الحد، ويتقوى هذا الحكم الانحصار في قصة معز علي الرجم فقط، وكذلك في قصة العاصدية، والجهية، واليهوديين، ولم يذكر الحد مع الرجم، وبه قال الجمهور^(١).

حديث حذائفة من الراوي، مذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ ما رواه لأصغر سناً يكون ناسخاً للنص الآخر، عملاً بالنظر في أنَّ الأصغر سناً متأخراً في الزمن عن الأكبر، ومذهب الجمهور على خلاف ذلك، فيقررون بأنه لا يلزم من حذائفة من الراوي تأخر روايته لسبب

الأول احتمال رواية الأصغر سناً عن نَقِئْتِ صحته، إذ قد ينقل أصغر الصحابة عن أكابرهم، فلا يلزم أن تكون روايته متأخرة

الثاني احتمال سماع الكثير السامع من رسول الله صلى الله عليه وآله بعد أن سمع الصغير منه المسوخ^(٢).

(١) «مستقى» بساجي (٧/ ١٣٨)، «مداية المجتهد» لاس رشيد (٢/ ٤٣٥)، «معجمي» لاس قدامه (٨/ ١٦٠)، «فتح الثاري» لاس حجر (١٢/ ١٥٧)، «سبل سلام» بصعالي (٤/ ١١) «بيل الأوطار» للشوكاني (٨/ ٢٨٧).

(٢) «المستقصى» بغيراي (١/ ١٢٩)، «الإحكام» للأصمعي (٢/ ٢٩٣)، «فوائح الرحوب» للأصمعي -

ويمكن التمثيل بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله قال للمحرم ، لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبُرَاقِيسَ، وَلَا الْخِصَافَةَ، إِلَّا أَخَذَ لَا يَجِدُ تَغْلِيظَ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ^(١)، ويعارضه حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يحط بعرفات ، مَنْ لَمْ يَجِدِ التَّغْلِيظَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِرَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ الْمُحْرِمِ ^(٢)، فإن حديث ابن عمر رضي الله عنهما يدلُّ على أنه يباح للمحرم الذي لم يجد تغليظ أن يلبس خُفَيْنِ، ولكنه مفيد شرط قطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين، في حين أنَّ حديث ابن عباس رضي الله عنهما يدلُّ على أنه يباح للمحرم العائد للمعدين أن يلبس خُفَيْنِ ولم يقيد بالقطع، والجمهور ذهبوا إلى الجمع بحمل المطلق على المفيد، أي اشترطوا على من لم يجد تغليظ أن يقطع الخفين ثم يلبسهما، والخاصة سلكوا طريق السمع، فראوا أنَّ حديث ابن عمر رضي الله عنهما مسوَّح بحديث ابن عباس رضي الله عنهما ^(٣) لأنَّ حديث

(٢) (٩٦/٢)، «شرح المصنف» (٢/١٩٦)، «تفسير التحرير» سدشاه (٣/٢٢٢)، «إرشاد المبحول»

للتوكاني (١٩٧)

(١) أخرجه أحمد (٢/٤)، والبخاري (١/٣٧٣)، وصححه (٢/٨٣٤)، وأبو داود (١/٥٦٦)،

والترمذي (٣/١٩٤)، (٥/١٢٩)، وابن ماجه (٢/٩٧٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) أخرجه أحمد (١/٣١٥)، والبخاري (١/٤٤٢)، وترمذي (٣/١٩٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

(٣) «محلى» لابن حزم (٧/٨٠)، «مدنية مجتهد» لاس رشيد (١/٣٣٧)، «المعنى» لابن قدامة

(٣/٣٠١)، «أحكام الأحكام» لأبي دؤيب (٣/١٤)، «فتح الباري» لابن حجر (٣/٤٠٢)،

«بيل الأوطار» للتوكاني (٦/٧٩)

العكس، ولأن الموافق للبرائة الأصلية كي أنه بأي معائنة جديدة عد تأخره فكذلك بأي معائنه عد تقدمه، وهي أن الشارع جاء موافقاً للعقل، وغير مخالف له ويمكن التمثيل له بحديث أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْحِجَارَةَ فَقُومُوا فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوَضَّعَ»، الذي يدل على مشروعية قيام القاعد للحجارة، ويعارضه حديث علي رضي الله عنه قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ثُمَّ قَعَدَ»، فبه يدل على أن القيام للحجارة غير مشروع، فمن سلكت مسلك الجمع تحمل الأحاديث الدالة على وجوب القيام على الدب لاحتمال أن يعود رضي الله عنه كان لبس الحوار، ومن تمسكت بالسبع رأى أن أحاديث القيام لها حال القعود مسبوحة بالقعود من جهة موافقتها للبرائة الأصلية، ولأن السبع ورد بالنص في الرواية الأخرى لعلي رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَأْمُرُنَا بِالْقِيَامِ فِي الْحِجَارَةِ، ثُمَّ جَلَسَ وَأَمَرَنَا بِالْحُلُوسِ».

(١) «المستظهر» بقرني (١/١٢٩)، «الإحكام» بلامدي (٢/٢٩٣)، «موانع الرحمن» (٢/٩٦)،

«شرح العهد على بن الخاق» (٢/١٩٦)، «سبع الحبر» ببداء (٣/٢٢٣)، المحل على «جمع الجوامع» (٢/٩٣)

(٢) «مفق عليه» أخرجه أحمد (٣/٢٥)، وبحرني (٣/١٧٨)، ومسنم (٢/٦٦٠)، وأبو مدي (٣/٣٦٠)، والسنائي (٤/٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٣) أخرجه أحمد (١/١٣١)، ومسنم (٢/٦٦١)، وأبو داود (٢/٢٢١)، وأبو مدي (٣/٣٦١)، والسنائي (٤/٦٦)، وابن ماجه (١/٤٩٣)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٤) تقدم تخريجه، انظر (ص ١١٦)

ثالثًا الترجيح عند تعذر الجمع على وجه مقبول، وتعذر الوقوف على المتقدم والمتأخر، وسمى المجهود في البحث في درجة النص من حيث القوة، فإن ظهر له مرجح لأحدهما على الآخر إما من حيث ثبوته، أو من حيث دلالة، أو من حيثيات أخرى معبرة شرعًا، عمل بالراجع وأهمل المرجوح وفق شروط الترجيح وهي:

- استواء الدليلين المتعارضين في الحجية

- وعدم إمكان الجمع بينهما

- وعدم معرفة تاريخهما.

- وأن يكون المرجح به وصفاً قاتلاً بالدليل

- وأن لا يكون الدليلان قطعيين، أو قطعياً مع طي لانه لا يُتصور تعارضهما^(١)،

فرد روعيت هذه الشروط أمكن الترجيح، وله ثلاث جهات وهي

الجهة الأولى الترجيح من جهة سند الحديث، وهذه الجهة تنقسم إلى

وجوه الترجيح باعتبار حال الراوي، وإلى وجوه الترجيح باعتبار قوة السند

في مجموعه

أما الجهة الثانية. وهي الترجيح من جهة المتن فتقسم إلى: وجوه الترجيح

باعتبار لفظ الدليل، وإلى وجوه الترجيح باعتبار دلالة الدليل، وإلى وجوه

(١) انظر (ص ٤٣٨)

الترجيح بعارض مدلول الدليل أو حكمه.

أمَّا الجهة الثالثة وهي الترجيح بأمر خارجي، فتقسم إلى ترجيح ما وافقه دليل آخر وإلى ترجيح ما عمل به واحتمل تأخره^(١)

رابعًا التوقُّف عن العمل بأحد الدليلين أو التساقط إن تعذر دفع التعارض بالجمع والسبع والترجيح، ولم يذكر المصنف وغيره من القائلين بهذا المسلك معيار التوقُّف عن أحد الدليلين واختيار الآخر، والواجب في ذلك هو السعي للبحث في طلب الدليل والاجتهاد في معرفة الحق، إذ لا تحلو مسألة عن دليل وبيان من الشرع، ويبقى القول بالتوقُّف أو التساقط في حقيقة الأمر ما هو إلا مجرد كلام نظري ليس له أثر عملي على الجانب الفقهي، وقد أوضح ابن حريمة أنه لا يوجد حديثان صحيحان عن رسول الله ﷺ متصادمان إلا يمكن التوفيق بينهما، ولا يمكن أن يردَّ عن الشارع بشأن متعارضين في موضوع واحد دون أن يكون أحدهما باسحًا أو راجحًا^(٢)، ويُؤيد هذا المعنى إمام الحرمين بقوله: «إن قول العلماء بالتوقُّف - إن تعذر الترجيح - إنما هو مجرد افتراض لا يمكن حدوثه^(٣)، وورد عن الشاطبي ما يؤكد ذلك بقوله: «لا يوجد دليلان تعارضًا

(١) مسأله تفحص في جهات ترجيح ومصادره في «باب أحكام الترجيح» (ص ٤٣٥)

(٢) «الكفاية في علوم الحديث» لمصطفى البعداوي (٤٧٣)

(٣) «البرهان» لنجريس (٢/١١٨٣).

بحيث أجمع العلماء على الوقف مبيهاً،

هذا، والذي يجدر ملاحظته أن المصنف قدّم مسلك الجمع مصدقاً على السح والترحيج، والأولى تقديم السح، لثبوت نص الشارع على بقاء المسالك؛ لأنه إذا ثبت بالنص سح أحدهما دون محاولة الجمع أو الترحيج بينهما هو إعطاء حُجّة لدليل انتهت حُجّته فلا يصلح أن يعارض الدليل بالسح، وإما يقدم الجمع على السح إن كان ثباتاً بالطرق الاحتمالية المتقدمة وليس بالنص؛ لأن الطرق الاحتمالية للسح المختلف فيها يمكن اعتبارها من قرائن الترحيج لا من طرق السح، كما أن المصنف رتب مسلك التسايط ضمن مسائل دفع التعارض، والأولى إلغاؤه لأنه مجرد كلام نظري لا أثر له من الدخبة العملية والواقعية في الفقه الإسلامي، وعليه يكون ترتيب المسالك كالآتي السح بالنص، ثم يليه الجمع، ثم السح الاحتمالي، ثم الترحيج

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ١٩٩]

«... فإن تعذر في الشرع دليل على حكم تلحق الحادثة كان الناظر مخيراً في أن يأخذ بأي اللقطتين شاء الحافظ أو المبيح، إذ ليس في العقل حظر ولا إباحة»

[م] اختيار المصنّف ممالك التحجير في العمل بأي الدليلين شاء عند تعذر وجود دليل على حكم تلك المسألة المحوت عنها، وهذا قال أبو بكر الباقلاني والعراقي والمحرر الرازي واليضاوي^(١)، ولا يخفى أن القول بالتحجير جمع بين التقيصين وأطراح لكلا الدليلين وكلاهما باطل، ووجه الجمع بين التقيصين أن المباح تقيص المحرّم، فإذا تعارض المباح والمحرّم، وحيز بين كونه محرّمًا يأنم بعمله وبين كونه مباحًا لا يأنم على فاعله كان جمعًا بينهما ودلت محال، ولأن في التحجير بين الموجب والمباح رفعًا للإيجاب فيصير إلى التحجير المطلق، وهو حكم ثالث غير حكم الدليلين معًا فيكون أطراحًا لهما وتركًا لموجبهما

وعليه فإن التحجير في الشرع لا ينكر لكن التحجير بين التقيصين ليس به في الشرع محال وهو في نفسه محال. قال ابن تيمية رحمته «الترجيح بمجرد الاختيار بحيث إذا تكافأت عنده الأدلة يرجح بمجرد إرادته واختياره، فهذا ليس قول أحد من أئمة الإسلام»^(٢)

هذا، ومزّد حلاهم في مسألة الاختيار والتوقف مسي عن مسألة التصويت والتخطئه في الاحتجاج، ومشأ القول بالتصويت والتخطئه يعود إلى مسألة هل لله

(١) انظر «المحصول» لمحرر الرازي (٢/ ٥١٧)، و«تقيصي» لعراقي (٢/ ١٢٧)، و«الإيج»

لابن السبكي (٣/ ٢٢٢-٢٢٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠/ ٤٧٢).

تعالى في كل مسألة حكم معين قبل الاجتهاد المجتهد أو ليس له - سبحانه - حكم معين، وإما الحكم فيها هو ما وصل إليه المجتهد باجتهاده ؟ وباءة عليه فمن قال إن الله حكماً معيناً في كل واقعة قبل الاجتهاد - وهو قول المحطنة - قال لا تعارض بين أدلة الشرع وعلى المجتهد إصابة الحكم فإذا أصابه فهو المصيب الذي يستحق أجره، وإذا أخطأه - بعد بذل الجهد - فهو المحطون الذي يستحق أجراً واحداً، فإن عجز عن التراجع ولم يجد دليلاً آخر فلا يجوز أن تبقى الأدلة متكافئة في محض واحد، بل لا بد أن يكون أحد المعنيين أرحح، فبرمه والحال هذه - نظراً للمجرة - الوقف وبه قال أكثر الأحناف وأكثر الشافعية ، وأنكر وقوعه إمام الحرمين والشاطبي^(١) وعبرهما - كما تقدم - أو تقليد مجتهد آخر عشر

- (١) «كشف الأسرار» لمحمدي (٤: ٧٦)، «سير سحرير» السادسة (٣/ ١٣٧)، و«لمستقصى» للمزني (٢/ ١٢٧)، «منهج المصنف» لمزني (٤١٧)، «رشد المصنف» لشوكري (٢٧٥)
- (٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى السجستاني الشافعي الشهير بالشافعي، فيه أصول، لازم ابن الصغار البصري، واحد من كبار أئمة زمانه، كره عيشه المزني، وأبي سعيد بن سعة وابن مروق الخلد، وكتب له مناصرات وأحداث منه في مشكلات مسائل مع كبار أئمة عصره كالقباذ وابن عرفة وبن شاذلي، تأليف رابعة، منها «الاعتصام» في نكار بدع، و«الواقعات» في أصول الفقه، وله فتاوى كثيرة، يوجد بعضها في «المعبر» لموشريسي بولي سنة (٧٩٠هـ) انظر ترجمته في «سبأ الساج» لبسكني (٤٦)، «وقبات النوشريسي» (١٣١)، «معجم انفراد» للمكاسي (٢٢٥)، «مهرج النهار» لبكتار (١: ١٩١)، «دره خجالت» لأبي القاسم المكاسي (١: ١٨٢)، «شجرة النور» لمحمد (١: ٢٣١)، «اشكر السامي» لمحمدي (٢: ٢٤٨، ٢٤٩)

على الترجيح، وبه قال تقي الدين بن تيمية وحكاية الزركشي عن حكاية الحويضي^(١)،
أو تتعين الأعطى وهو الخطر وبه قال الأبهري^(٢) وابن القصار^(٣) والشيرازي
واحتاره الأمدى وابن الحاجب وابن همام^(٤)، أو تتعين الإباحة بناءً على أنَّ
الأصل في الأشياء الإباحة، وبه قال القاضي عبد الوهاب المالكي^(٥)، وابن حمدان
الحلي^(٦)، أمّا على قول المصوِّبة أنَّ الحكم في مسألة هو ما وصل إليه المجتهد
باجتهاده، فالحقُّ - عندهم - ليس في جهة واحدة، إسما هو مطالب متعدّد^(٧)،
ويجوز أن تتكافأ الأدلة في محلٍّ واحد بحيث لا مزية لأحدهم على الآخر، وساء
عنده يكون حكم الله اسحبيّر، وقد تقدّم القول بأنّ مسدّد التوقُّف أو
النسب قط ما هو إلّا مجرد كلام نظريّ ليس له أثر عمليّ في العقيدة الإسلاميّة

(١) انظر «السود» لأبى بيه (٥٤٩)، و«شرح النكوك» ص ٤٦٣، «البحر المحيط» للزركشي (١١٦).

(٢) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (٢٢٦).

(٣) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (٢٢٦).

(٤) «حكم المصوِّب» للبياحي (٦٧٢)، «البصيرة» للنجاري (٤٨٤)، و«الحكام» للأمدى (٣٥١/٤)، «تبيين المصوِّبة» للفراي (٤١٧).

(٥) انظر ترجمته على هامش «الإشارة» (١٧٢).

(٦) «شرح النكوك» ص ٦٨٠، «الغنى عن المختصر» (٣/٣١٥)، «حاشية الباني على جمع الجوامع» (٢/٣٦٩).

(٧) «سلاسل الذهب» للزركشي (٤٤٣٢).

فصل

[في المخصصات المنفصلة للعموم]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ١٩٩]

«يَجُوزُ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَعَلَيْهِ جُمُهورُ
الْفُقَهَاءِ، وَيَجُوزُ تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ، وَتَخْصِيصُ عُمُومِ
الْقُرْآنِ وَآخِبَارِ الْأَحَادِ بِالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ، لِأَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ
بَيْنَ دَلِيلَيْنِ» .

[م] والمصنف في هذا الفصل، والذي يليه تولى بالذكر بعض المخصصات
المنفصلة، وصابط المخصص المفضل هو «أنه يستقر بمسألة دون العام بأن لا
يكون مرتبطاً بكلام آخر، وهو لفظ أو غيره» ، والمسائل التي ذكرها المصنف
تصريحاً وغيره تعريفاً كتحصيل الكتاب بالكتاب، والكتاب بالسنة المتواترة
أو الأحاد، أو تخصيص عموم القرآن والسنة بالإجماع والقياس مطلقاً وبالمفهوم،
لا يراعى في جوارها عدد الجمهور لوفوعها، و«الوقوف دليل الحوازي»، وإجماع
الصحابة رضي الله عنهم على تخصيص العام من الكتاب والسنة المتواترة بحبر الواحد

(١) انظر «شرح بركات خيرة» ص ٢٧٧/٣، و«معجم الخوامع» لابن أبي شيبة (٢٤/٢)

من غير تكير، كتخصيص أبي بكر عليه السلام الآية في قوله تعالى ﴿يُؤَيِّدُكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾ [النساء ١١] بقوله عليه السلام، إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ،^(١) كما حصصوا عموم قوله تعالى ﴿وَأَيُّلَ لَكُمْ مَّا وَرَّاهُ ذَلِيلِكُمْ﴾ [النساء ٢٤] بقوله عليه السلام، لَا تُكْبَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتَيْهَا وَلَا خَالَئَتَيْهَا،^(٢)

ومن أمثلة تخصيص الكتاب بالكتاب قوله تعالى ﴿وَالسُّطُفَى يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [القرة ٢٢٨] فإن عموم مطوق هذه الآية قد حصص بقوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَتْحَالُ لَبِئْسَ أَنْ يَنْصَنَ صَاحِبُهُنَّ﴾ [الطلاق ١٤]، فهذه الآية تخصص الحامل من عموم عدة المظنقات ثلاثة قروء (حيض أو طهر على خلاف)، فإن عدتها بوضع الحمل، ولو بعد ساعة من طلاق أو بعد سنة منه. وأما تخصيص الكتاب بالشيء فمثل قوله تعالى ﴿يُؤَيِّدُكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾ [النساء ١١] فهو عموم محض بقوله عليه السلام، لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ،^(٣)

ومثل تخصيص الشيء بالكتاب قوله عليه السلام، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ

(١) تقدم ترجمته، انظر (ص ٧٨).

(٢) مصر عليه أخرجه البحار (٩/ ١٦٠)، ومستم (٩/ ١٩١) ومنتظمه، وأحمد (٢/ ٤٣٢)، وابن

ماجة (١/ ١٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، انظر طريقه في «الإبرار» للألباني (٦/ ٢٨٨).

(٣) تقدم ترجمته، انظر (ص ٩٨).

إِذَا أَخَذْتَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ، ههنا مَحْصَصَةٌ بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَهَقًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَبَسَ لُبَاسًا فَلَئِمًا فَلْيَمْسُوا بِمَاءٍ مِّمَّا وَضَعُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ مِنْ مِّاءٍ وَلَا يَتَمَدَّدُوا عَلَيْهِ ﴾ [النساء: ٤٣]

ومثل تخصيص العموم بالإجماع، قوله تعالى ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: ٣]، فظاهر الآية يقتضي بزيادة المملوكة سواء كانت أختاً من الرضاع أو لم تكن، لكن الإجماع حصص الآية بتحريم المملوكة إذا كانت أختاً من الرضاع وأما تخصيص النعط العام بالقياس، فمثل قوله تعالى ﴿ الرِّبَاةُ وَالزَّالِيَةُ فَلْيَجِدُوا فِي ذِمَّتِهِمَا أَنَا وَرَسُولِي ﴾ [البور: ٢] حصص منه العبد قياساً على الأمة المخصصة منه بقوله تعالى ﴿ فَكَيْفَ يُضْفَىٰ مَا عَلَى الْفَخَصَتَيْنِ مِنْ الْأَدَمِ ﴾ [النساء: ٢٥]

وأما تخصيص العام بالمعهوم مطلقاً، فمثاله في مفهوم لوائقه تخصيص عموم قوله ﷺ ﴿ يَا أَيُّهَا الْوَجِدُ ظَلَمْتَ يُحِلُّ فِرَاشَهُ وَعُقُوتَهُ ﴾^(١) بمعهوم قوله تعالى

(١) أخرجه عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي داود (٢٩/١)، ورواه البخاري (٢٣٤/١)، ومسلم (١٠٤/٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا تغفل صلاة أحدكم ، وثام الحديث عند البخاري قال رجل من حضرة موت ما حدث يا أبا هريرة ؟ قال نعم أو ضراط
(٢) أخرجه البخاري عنه (٦٧/٥)، وأبو داود (٤٥/٤)، والنسائي (٣١٦/٧)، وابن ماجه (٨٩١/٢)، من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه ، قال بن حجر في «المصحح» (٦٣/٥) ، وإسناده حسن ، وحسنه الألباني ، يصفه في «مصحح سنن أبي داود» (٤٠٣/٣)

﴿فَلَا تَقُلْ هَٰذَا أَوْ﴾ [الإسراء ٢٣]، فَوْنُهُ يُفْهَمُ مِنْهُ مَنْعُ حَيْسِ الْوَالِدِ لِلدِّينِ،
فَلَا يَصَحُّ أَنْ يَحْبِسَ فِي دِينٍ وَلَدَهُ

ومثاله في مفهوم المحاكمة تخصص قوله تعالى ﴿فَأَنكِرُوا مَا كَتَبَ لَكُم مِّنَ
الرِّسَالَةِ﴾ [النساء ٣] بمفهوم قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ
يَنْجُوكَ إِلَى الثَّعْلَةِ﴾ [النساء ٢٥] فإنه مفهوم يقتضي عدم جوار كبح
الأمنة لمستطيع لظول بمخصص به العام

هذا، والمصنف ذكر مذهب الجمهور في جوار تخصص اللفظ العام
بالقياس مصنف سواء كان جلياً أو حقيقياً، وهو الصحيح، خلافاً لمن فرق بينهما
في التخصص، فجعل القياس الحلي بمخصص العموم دون الخفي وهو مذهب
سب سريخ والإضطخري من الشافعية، علماً أن العلماء يختلفون في تفسير
القياس الحلي والخفي على آراء متعددة، حيث يرى بعضهم أن القياس الحلي
هو قياس العلّة، والقياس الخفي هو قياس الشبه، ومهم من يرى أن القياس
الحلي ما يخصص قضاء القاضي بخلافه والخفي خلافه، وقدر آخرون الحلي
بأنه ما تبادرت علته إلى المهم عند سماع الحكم والخفي بخلافه، وفي المسألة
أقوال أخرى، ولكن مهما كان الاختلاف في تفسيرهما فلا يجرح القياس الخفي

من أن يكون دليلاً شرعياً، حكمه حكم القياس الحقي، مهما أشبه في تخصيص العموم بحبر المتواتر وحبر الواحد

أما مذهب الجمهور في العرف والعادة فإنه لا يخص بها العموم؛ لأن أعراف الناس وعاداتهم لا تكون حجة على الشرع

فصل

[في بقية المخصصات المنفصلة للعموم]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٠٢]:

« وقد يقع التخصيص أيضاً بمعان هي أفعال النبي ﷺ وإقراره على الحكم وما جرى مجرى ذلك » .

[م] ويجوز تخصيص العموم بعمل النبي ﷺ، وهو مذهب جمهور أهل العلم وماء بعضهم كالكرخي، وفصل آخرون كالأمدني والشوكاني وغيرهما، وتوقف غيرهم، كما يجوز تخصيص العام بإقرار النبي ﷺ وهو مذهب الجمهور أيضاً، وهو الصحيح ؛ لأن إقرار النبي ﷺ على فعل ومكونه عن الإنكار دليل على جوار الفعل، والإقرار وإن كان لا صيغة له إلا أنه حجة في الحوار

(١) انظر هذه المسألة في المصدر المنسب عن هامش « (إشارة) (٢٠٢) »

لخصته ﷺ وبقي الخطأ عنه، فتظهر قُوَّةُ حُجَّتِهِ من هذا الجانب، بخلاف العامِّ فمحتملٌ للتخصيص والأقوى مقدم، ومن أمثلة تخصيص العامِّ بفعل النبي ﷺ قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَنَ سَبَّ يَظْهَرُونَ﴾ [البقرة ٢٢٢] فإنَّ هذا العمومُ مُخصَّصٌ بما ثبت عنه ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِعَصْرِ أَرْوَاجِهِ أَنْ تُشَدَّ إِرَارُهَا ثُمَّ يُبَاشِرُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، أَنَا أَنَا تخصيص النُّعْطِ العامِّ بوقرارهِ ﷺ فمثاله عمومُ النبي عن الصلاة بعد الصُّبح في قوله ﷺ: لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وقد حُصِّصَ بحوار قصه الراتبة بعد الصُّبح بما روى قيس بن قهْد قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ مَا هَاتَانِ الرَّكَعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكَعَتِي الصُّبْحِ، فَهَذَا الرَّكَعَتَانِ، فَكَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) متنوعه أخرجه بخاري (٤٠٣/١)، ومسلم (٢٠٣/٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) متنوعه أخرجه بخاري (٦١/٢)، ومسلم (١١٢/٢)، وسنن أبي داود (٢٧٨/١)، من حديث

أبي سعيد الخدري

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٤٧/٥)، وأبو داود (٥١/٢)، وابن ماجه (٣٦٥/١)، والترمذي

(٢٨٤/٢)، وابن جرير في «صحيحه» (١٦٤/٢)، والبيهقي في «معجمه» (٤٥٦/٢)،

وإسحاق في «مسنده» (٢٦٤/١)، وابن حزم في «محل» (١١٢/٣)، من حديث قيس بن

عمرو رضي الله عنه وأخذه الحديث صفته النووي في «مجموعه» (١٦٩/٤)، وصححه الحاكم وأخذه عنه

الذهبي، قال أحمد شاكر: ثم هذه الطرق كلها يريد بعضها بعض ويكمل بعضها الحديث صحيح لا

شبهة في صحته [انظر تحقيق أحمد شاكر على «سنن أبي داود» (٢٨٧/٢)]

[في تخصيص العموم بمذهب الراوي]

❦ ثم قال المصنف رحمه الله بعد ذلك في [ص ٢٠٣]

« ولا يقع التخصيص بمذهب الراوي، وذلك مثل ما روى
ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: « المتتابعان بالخيار ما لم
يتفرقا »^(١)، وقال ابن عمر: التفرق بالأبدان »

[م] اختلف أهل العلم في المراد بالراوي، من هو محصورٌ بالصحابي
أم هو أعم من ذلك ويشمل غيره^٢ مع اتفاقهم على عدم حجية قول غير
الصحابي، فذهب القرافي وغيره إلى أن المسألة محصورة بها إذا كان الراوي
صحابياً، وذهب فريق آخر إلى أنه يشمل الناصبي أيضاً؛ لأنه لا يكاد يأتي شيء
عن التابعين إلا وهو مأخوذ عن الصحابة، ويرى فريق ثالث أن الأمر أعم
من تخصيصه بالصحابي أو الناصبي؛ لأن محالته إنما تصدر عن دليل، وكل ما في
الأمر أن من ليس بصحابي فمحالته أضعف، والأولى قصره على الصحابي؛
لأن محالته مذهبه لما رواه يحمل الدلالة على اطلاعه من رسول الله ﷺ على
قرائن حالية تفيد اختصاصه بها؛ ولأنه يحسن في الصحابي دون غيره أن يقال هو

(١) متفق عليه انظر تخریجه عن هاشم « (إشارة) » (٢٠٣)

أعلم بمراد المكتم، خلافاً لغير الصحابي، فإن مخالفة منية على ظنه واجتهاده.^١
 أمّا مسأله تخصّص العموم بمذهب الصحابيّ فوئلاً يجوز التخصّص به
 إذا كان له حكم الرفع، وذلك فيما لا مجال للرأي فيه، أمّا ما عدا ذلك فإنّ
 مذهب الصحابيّ لا يُخصّص به العموم، وهو مذهب جمهور أهل العلم، وبه
 قال الشافعي في الحديّد خلافاً للحنفية وبعض الحنابلة وجماعة من الفقهاء،^٢
 ويشهد لمذهب الجمهور واقع لصحابة عليهم السلام حيث كان الواحد منهم يترك
 قوله ومذهبه إذا سمع العموم من كتاب أو شيء، وما يُقبل عن أحد منهم أنّه
 خصّص عموماً بقول نفسه، وهذا يدلّ على أنّه لا يُخصّص به العموم بصعده
 عن العموم، أي أنّه يُقدّم المرفوع على الموقوف ولا يُخصّص به، ومثاله رجوع
 ابن عمر رضي الله عنهما إلى خبر رافع بن خديج رضي الله عنه في المحاربة ^٣ حيث قال: «كُنَّا

(١) انظر «المعتمد» لأبي بكر (٢/ ٨٢)، «شرح مسند الصحابة» للبغوي (٢١٩ - ٣٧١)، «الإيجاع»

للسبكي واصله (٢/ ١٩٣)، «معجم حواميع» لابن السبكي (٢/ ٢٣)، «توابع التوحّود» للأصايري

(٢/ ١٦٣)، «إجابة السائل» للصنعاني (٣٣٥).

(٢) انظر المصادر الملتزمة عن عامر بن «الاصحاح» (٢٠٥).

(٣) المحاربة وهي من البراءة وهي المعاهدة على الأرض بعض ما يخرج منها عن نصيب معين

كالثلاث والربع، والسخرة نصيب [انظر «النهاية» لأبي الأثير (٢/ ٧)، «دعوى سلام»

للصنعاني (٣/ ٣٧)]

قلت: هذه الصورة المذكورة حاضرة سرعاً، وهي معدودة من جسر نصارية، وقد عاين نسي

بعض أهل خيبر بشطرها ما يخرج منها من ثمر وررع على أن يعبروها من أمويهم =

تُحَايِرُ وَلَا تَرَى بِذَلِكَ نَأْسًا، حَتَّى أُخْبِرَ نَا زَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنْهَا، فَتَرَكْنَاهَا مِنْ أَجْلِ قَوْلِ زَافِعٍ،^(١)

ورجعت الصحابة إلى حديث عائشة رضي الله عنها في النقاء الخنابيين^(٢)، ورجوع
عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن عدم أخذه جرية المجوس حتى خذته عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرٍ^(٣)، وغير ذلك مما

- وابن صوره فهي من المتحايير، فكأن في أنهم كانوا بشر طوبى لرب الأرض وربع بقعة بعينها
وهو محرم باطلاق العنان، وصورته شبيهة بمس بشر، كما أن يكون له في لصارفة درهم مقدرة
[انظر «مجموع النجاشي» لابن بسبه (٣٠١-٣٢٤)، «تيسار شرعية» لابن بسبه (١٣٣)]
(١) أخرجه مسلم (١٠-٢٠٠)، في «سبع»، باب كراه الأكل من «السنن» في «سنة» (٨/٧)،
وابن ماجه في «سنة» (٨١٩/٢)، وغيرهم، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، انظر القاضيه وطوره
في «إرواء الغليل» للألباني (٢٩٧/٥-٣٠١)

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣٩/١)، وأحمد في «مسنده» (١٦١/٦)، والترمذي (١٨٠/١)،
وابن ماجه (١٩٩/١)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وأحدث صحيحه ابن حبان وابن القطان،
وقال الترمذي حديث حسن صحيح وإسناده موقوف على عائشة رضي الله عنها، ولحديث
أسانيد أخرى مرفوعة ثابته [انظر «مصاب التراجم» لفرطلي (١-٨٢)، «التحقيق الأخير»
لابن حجر (١/١٣٤)، «إرواء الغليل» للألباني (١/١٢١)] وأخرجه البخاري (١/٣٩٥)،
ومسلم (٤/٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، إذا جلس بين شئها الأربع ثم
جهدها، فقد وجب العمل،

(٣) وهو حديث طريق أخرجه الشافعي في «الأم» (٤/١٧٤)، وأحمد في «مسند» (١/١٩٠)،
وبخاري مختص (٢/٢٥٧)، وأبو داود (٣/٤٣١)، ومحمد في «مسند» (٤/١٤٦)، والبيهقي في «سنة»

لا بحصى كثرة.

وهذه المسألة مئة على حجة قول الصحابي، فمن اعتبره حجة خصص به العموم، ومن لم يعده كذلك مع التخصيص به، ومن اعتبر حجيته إذا وافق القياس قال بتخصيص العموم به، وهو في حقة الأمر تخصيص العموم بالقياس، ومن اشترط إشار مذهب بحيث لا يوجد له مخالف كان حجة وإجماعاً قال بالتخصيص، وهو في واقع الأمر تخصيص بالإجماع، وبقي الاختلاف ظهراً في تحقق وقوع هذا الشرط من عدمه .

وقول المصنف أن ابن عمر رضي الله عنه قال : « التفرق بالآذان » والمفعول عنه رضي الله عنه بيانه لتفرق بعمله المفتر لتحديث حيار المجلس، فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من قول تابع مولى ابن عمر رضي الله عنه أنه : « كان إذا بايع رجلاً، فأراد أن يقلبه قدم فمشى هيبه ثم رجع إليه »^(١)، وأنه : « كان إذا اشترى شيئاً يُعجبه فارق صاحبه »^(٢)، وفي الصحيح - أيضاً - عن ابن عمر رضي الله عنه قال : « كُنا إذا

• الكرمي (٩/ ١٩٩)، والبيهقي في «شرح الشفاء» (١١/ ١٦٨)، وأبو عبيد في «الأموال» (٢١)،
واحد عشر صحيحه لأئمة في «صحيح مسند أبي داود» (٢/ ٢٦٠)

(١) انظر «شرح المنع» للشيخ أبي (١/ ٣٨١)، «المعتمد» بكمولاني (٢/ ١١٩)، «المسودة» لأبي
يحيى (١٢٧)، «إرشاد المعجل» للشيخ أبي (١٦١)

(٢) «مسند» للشيخ أبي (١٣٧)، «صحيح مسند» (١٠/ ١٧٥)، «مسند» للشيخ أبي (٢/ ٢٩٠)،
«المصنف» لعبد الرزاق (٨/ ٥٩)

(٣) «صحيح البخاري» (٤/ ٣٦٢)، «مسند الشافعي» (٧/ ٢٥٠) «السنن الكبرى» للبيهقي (٥/ ٢٦٩)

تابعت كل ما بالخيار ما لم يتفرق المايكان، قال فتابعت أن وعثمان، فحتمه مالي في الوادي بهال له بحبير، قال. فلما بعته طمعت أنكسر القهقري حشيه أن يرادني عثمان البيع قبل أن أعارقه^(١).

وثبت خيار المجلس هو الصحيح من قولي العلماء، وبه قال الصحابة وجمهور التابعين، وهو مذهب الشافعي وأحمد وأكثر المعتزدين ومذاهب المحدثين، خلافاً لأبي حنيفة^٢ ومالك وجمهور أصحابي الذين منعوا خيار المجلس وفسروا التفرق في الحديث أنه التفرق بالأقوال - وهذه المسألة يثبتها مفضلة في كتابي «مختارات منصوص حديثه»^٣، عمر أن الذي يشك من فعل ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يكسر القهقري حشيه أن يراد من التعاقد لثبت له البيع، مع أن هذا المعنى ورد النهي عنه بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «الْبَائِعُ وَالْمُتَبَاعُ بِالْجَبَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً جَبَّارَةً وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ حَشِيَّةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»^٤، ولدفع هذا الإشكال يمكن حمله على أنه لم

(١) «صحيح بخاري» (١/٣٣٥)، «أسس الفكر في سبيلهم» (٢/٢٧١) و«المهقرى» في الحديث هو انتهى إلى حلف من عمر أن يعيد وجهه إلى وجهه مشبه «النهدي» لأن الأثر (١٢٩/٤).

(٢) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (١٩٧).

(٣) انظر من (ص ١٥٩-١٧٦).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/١٨٣)، وأبو داود (٣/٧٣٦)، ونسائي (٧/٢٥١)، وأحمد في «حشيه الألباني في «الإرواء» (٥/١٥٥).

يبلغه خبر الهي . والله أعلم .

❦ وقوله رحمه الله بعدها في [ص ٢٠٤]

« قَدْ هَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ
التَّخْصِيسُ بِذَلِكَ » .

[م] والقول بتخصيص العموم بقول الصحابي ومذهبه هو أيضًا مذهب
الحنفية والحنابلة، وهو قول الشافعي في القديم واس حرم، ودليل هذا المذهب
مبني على القول بحجية مذهب الصحابي وتقديم مذهبه على القياس، وإذا جاز
تخصيص العموم بالقياس فإن الأمر يقتضي تخصيص العموم بمذهب الصحابي
من باب أولى لتقدمه على القياس

ولا يجهل أن مذهب الصحابي يكون حجة فيما إذا كان له حكم الرفع،
أو كان حجة وإجماعًا، أو واقع قياسي صحيح - كما تقدم - وقد يكون حجة
إذا لم يعارض مذهبه نصًا من كتاب أو سنة، أمّا إذا عارض أحدهما أو كليهما
فلا حجة فيه، وقياسه على القياس فاسد للفرق بينهما، لأن القياس ثابت
استادًا إلى أصل ثابت بكتاب أو سنة فحار تخصيصه لدليل المعتمد عليه، أمّا
مذهب الصحابي فلا يُعلم مستنده، لذلك عدل عنه إلى العمل بما علم وهو
العموم.

هذا، والخلاف في هذه المسألة معوي، ومن آثاره مسألة قتل المرأة إذا ارتدت، فقد روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَذَلَّ دِيْنَهُ فَأَقْتُلُوهُ» روى الحديث بعمومه يقتضي قتلها، لكن راويه - وهو ابن عباس - يرى أن المرأة لا تقتل إذا ارتدت، بل نجس كما يقوله أبو حنيفة، فهل يخص عموم الحديث بمذهب الصحابي أم لا ؟ وهذه المسألة تبي على هذا الأصل الذي له حلة من التطبيقات الشرعية

فصل

[في اللفظ العام الوارد على سبب]

❦ قال المصنف رحمته في [ص ٢٠٦]

«... هَامَا الْمُسْتَقْبَلُ بِنَفْسِهِ فَمَثَلُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

(١) أخرجه الشيخ في «أحكام» (١٤٩/٦) باب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ أَهْلِهِ وفي «سنتاه العزيزين وبعائدهن

وقضاهن» (٢٦٧/١٢) باب حكم المريد والمريضة واستئذانهم وأبو داود في «المحرم» (٤٠/٤)

باب الحكم ضمن الرضا والتمسك في «المحرم» (٤٠/٢٩) باب ما جاء في المريد والسناني في

«تحرير الدم» (١٠٢/٧) باب الحكم في المريد وابن ماجه في «المحرم» (٨٤٨/٣) باب المريد

عن ديه، وأحمد في «مسند» (٢٨٢، ٢٨٣) ودارقطني (١١٣/٣)، والهمي في «مسند

الكبرى» (٨/١٩٥)، ويعوي في «شرح السنة» (١٠/٢٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنه

(٢) «المهمل» للإسوي (٤١٣)

سُئِلَ عَنْ بَثْرِ نُسَاعَةٍ، فَقَالَ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»،
 هَمِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ الْعَامُّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، فَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ
 ﷺ أَنَّهُ يُقْصَرُ عَلَى سَبَبِهِ وَلَا يُحْمَلُ عَلَى عُمُومِهِ، وَرُوِيَ عَنْهُ
 أَيْضًا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى عُمُومِهِ وَلَا يُقْصَرُ عَلَى سَبَبِهِ، وَإِلَيْهِ دَهَبَ
 إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا.

[م] مذهب الجمهور أن اللفظ العام لو اورد على سبب خاص لا يختص
 به بل يكون عامًا لمن نسب في قول الحكم ولغيره، أي أن «العبرة بعُموم
 اللفظ لا بخصوص السبب»

وحالف في ذلك مالك وأحمد في رواية عنهما، والمرتضى وأبو ثور.

(١) حديث صحيح، مخرج حل هامش «الإشارة» (٢٠٦)

(٢) انظر ترجمته حل هامش «الإشارة» (٣٢١)

(٣) هو أبو ثور إبراهيم بن محمد بن أبي أسير الكوفي، الإمام حافظ، مات لمذهب
 الحنفي في بادئ الأمر، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وأصبح من كبار أصحابه، كان محدث
 فيها، مرموق الحكمة، روى أقدم مؤلفات شافعي، كان يكتبها في بغداد، له إحياء
 مستندة عن المذهب، من كتبه كتاب «معارف»، و«أصلاء»، و«نفاة»، مرقى سنة (٢٤٠هـ)
 انظر ترجمته في «أحرج والتعدين» لابن أبي حاتم (٢/ ٩٧)، «المعرب» لأديم (٢٦٥) «تاريخ
 بغداد» لمخطيب بغداد (٦/ ٦٥)، «وفيات الأعيان» لابن حلكان (١/ ٣٦)، «اللباب»
 لابن الأثير (٣/ ١٠٤)، «الكامل» لابن الأثير (٧/ ٧٥)، «مصر اعلام النبلاء» (١٢/ ٧٢)، «دول
 الإسلام» كلامها مذهبي (١/ ١٤٦)، «أبداية ونهاية» لابن كثير (١٠/ ٣٢٢)، «مرآة الخائف»

والقفل والدقاق، ولا شعري ورأوا أن العبرة بخصوص الب لا بعموم
اللفظ، وفصل في المسألة فريق ثالث، ويرقب آخرون.

ويكفي لصحة مذهب الجمهور قوة إجماع الصحابة رضي الله عنهم على تعميم
الأحكام الواردة على أسباب خاصة، كآية الطهار بزلت في شأن أوس بن الصامت
وروجته، وآيات النعان بزلت في عويمر العجلاني وروجته، وآية القذف نزلت
في شأن عائشة بنبي، وآية الرقة بزلت فيما سرق رداء صفوان بن أمية،
وكذلك المواريث وغيرها.

ومما هو مصر في محل النزاع قصة الأصاري الذي قتل امرأة أجنبية فأتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك، وبزل فيه قوله تعالى ﴿وَأَقْرِضْ الْقِسْطَ عَزَافِي﴾
النَّهَارِ وَرُفَأَيْنِ الْكَلْبِ إِنَّ الْكُفْرَ يَكْفِيهُنَّ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ وَكَرِهَ لِلذِّكْرِ ﴿١١٨﴾

للشافعي (٢/ ١٢٩)، «مذهب سديد» لاس جهر (١/ ١١٨)، «صعاب خطاط» لسبوي
(٢٢٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٢/ ٩٣)

(١) هو أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر البغدادي شافعي معروف بالدقاق، وحنبل بالخطاط، فقيه
أصوفي، كاتب له حدة أكثر من عموم، وفي قصة الكرخ ببغداد، من مؤلفاته «شرح مختصر
المزني» وكتاب في الأصول على مذهب الشافعي، توفي سنة (٣٩٤هـ)

انظر ترجمته في «مضامير الفقهاء» ج ١ (١١٨)، «تاريخ بغداد» لمخطوط السعدادي
(٣/ ٢٢٩)، «نكاح» لاس الأثير (٩/ ١٦١)، «صعاب شافعية» للإسري (١/ ٣٥٣)،
«صعاب الشافعية» لاس قاضي شهيد (١/ ١٦٧)، «المعجم بزملة» لابن معري (٤/ ٢٠٦)،
«معجم ابن عسك» لمصنفه (١١/ ٢٠٣)، «تاريخ نثرات العرب» لسري (٢/ ١٨٩)

[سورة هود]، قال الرجل ألي هذه ؟ قال : لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا ، وفي رواية قال : تِلْ لِلنَّاسِ كَافَّةً (١) . ومعناه أَنَّ العبرة بعموم اللفظ ، وَإِنَّ الْكَلِمَاتِ يُذْهِبُ الشَّيْبَانِ ♦ لا بخصوص السب

ومن ذلك أَنَّ السَّيِّئَ يَنْبَغِي لَهَا طَرَقٌ عَلَيَّهَا وَفَاطِمَةُ رَضِيَ عَنْهَا ، أَلَا تُضَلِّيَانِ ؟ ، فقال عليٌّ رَضِيَ عَنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَتُسَّبُّ بِيَدِ اللَّهِ ، فَوَدَّأُ شَاءَ أَنْ يَنْغْشَا بَعَثًا ، فابصرف السَّيِّئَ رَجَعًا وَهُوَ يَصْرَبُ مَعَهُ وَيَقُولُ ♦ وَكَأَنَّ الْإِنْسَانَ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا (٢) ♦ [سورة الكهف] ، محض عليًا داخلًا في عموم الآية مع أَنَّ سبب بروعها في الكفار الذين أكثرُوا اِحْدَالَ والخصومة والمراءاة لإدحاص الحق الذي بيَّنه الله في القرآن الكريم ، ففي الآية دليلٌ على عموم الآية وشمولها لكلِّ حصامٍ وحِدَلٍ ، لِأَنَّ «الْعِبْرَةَ يُعْطَى الْعُمُومُ اللَّفْظُ لَا الْيَحْصُوصُ السَّبَبُ» ، هذا ، والمعتبر في هذه المسألة إذا لم توجد قرينة على التخصيص ولا على التعميم إِلَّا اللفظ نفسه ، بخلاف - في الجملة - لعضي لاتفاق العلوي على

(١) أخرجه البخاري (٨ / ٣٥٥) ، ومسلم (١٧ / ٧٩) من حديث أبي مسعود رَضِيَ عَنْهُ

(٢) أخرجه مسلم (١٧ / ٨٠) من حديث أبي مسعود رَضِيَ عَنْهُ

(٣) أخرجه البخاري (٨ / ٤٠٧) ، ومسلم (٦٤ / ٦٦) من حديث أبي بن حنبل رَضِيَ عَنْهُ

(٤) «مذكره الشَّيْبَانِي» (٢٠٩) ، ونظر بعض من ذهب في حديثه لعدم كونه سببًا خاصًا

سؤال أو بعبارة وذهب في المصادر إليه عن الأصل (ص ٢٠٨)

(٥) من مروع هذه مسأله اختلافهم في أنه سب في انصوصه على قوله رَضِيَ عَنْهُ ، أَلَا مَا تَدَّأُ اللَّهُ بِهِ ، -

تعميم أحكام اللعان والظهار والرقعة وغيرها مما برئت من حوادث خاصة، عادة ما في الأمر أن مذهب الجمهور يرى ثبوت تلك الأحكام المشابهة لتلك الحوادث عن طريق النقط والبصر، سيما عند من يقصر للنقط على المسب ولا عمله على عمومته يلحق تلك الأحكام المشابهة للأصل بالقياس، والعرق بين الطريقتين يظهر من حيث السح والعارض، أما من حيث السح فإن الحكم الثابت عن طريق البصر ينسحب وينسحب به، بخلاف الحكم الثابت عن طريقة القياس فلا يقلل السح أما من حيث التعارض فالحكم الثابت عن طريق عموم البصر أقوى من الحكم الثابت عن طريق القياس

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٠٨]

«وَأَمَّا مَا لَا يَسْتَقْبَلُ بِنَصْبِهِ، فَمِثْلُ مَا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالنَّمْرِ فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بِيَسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا إِذَا^(١)، فَمِثْلُ هَذَا الْحَوَابِ يُقْصَرُ عَلَى سَبَبِهِ، وَيُعْتَرَفُ بِهِ

= [انظر «فتح برصوب» بسمسم (٥٣٩)].

(١) أخرجه أبو داود في «سبوع والإحصاء» (٣/ ٦٤٥، ٦٥٧) باب بيع النمر بالنمر، وأبو مدي في «السبوع» (٣/ ٥٢٨) باب في سبي عن صحفته ومراة وأنساني في «السبوع» (٧/ ٢٦٨) باب اثنتاه النمر بالنمر، وابن ماجه في «سجرات» (٢/ ٧٦٦) باب بيع الرطب بالنمر، وأخرجه مالك في «عوض» (٢/ ١٢٨)، وأحمد في «مسند» (١/ ١٧٥)، وأبو داود في «مسند» (١٤٧) وفي «الرسالة» (٣٣٩) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مروي حديث حسن

فِي خُصُوصِهِ وَعُمُومِهِ. وَلَا اخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ نَعْلَمُهُ.

[م] لا خلاف بين العلماء في نعية الخواص غير المتقّل بالسؤال أو
الحادثة في عمومها اتفاقاً، وأمّا الاعتبار به في خصوصه فقيل إنه لا يراعى في
ذلك، والصواب أنه محلّ خلاف، ويتبع السؤال في خصوصه في أحد قولي
العلماء وهو المختار عند الجمهور^(١)

﴿الْحَقُّ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾

صحيح وصححه ابن خديوي وابن حبان ونحاكم وقد في «مسند ك» (٣٨/٢)، ولا أعلم
أحد طعن فيه، انظر «نصب الرتبة» لريفي (٤، ٤٠)، «التحصيل» لحيي «لا يجر (٣/٩)،
«إرواه العليل» للألباني (١٩٩/٥).

(١) انظر المصادر المثبتة عن عائشة ر (ب. ٤) (ص ٩-٢)

باب أحكام الاستثناء

[في الاستثناء من غير الجنس]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢١٠]

« الاستثناء وهو على ضربين: استثناء يقع به التخصيص، واستثناء لا يقع به التخصيص، فاما الاستثناء الذي يقع به التخصيص فعلى ثلاثة أضرب: استثناء من الجنس، واستثناء من غير الجنس، واستثناء من الجملة... واما الاستثناء من غير الجنس فلا يقع به التخصيص. »

[م] الاستثناء هو : قول متصل بدل بحرف «إلا» أو إحدى أحوائها على أن المذكور معه غير مراد بالقول الأول ، والفرق بين الاستثناء والتخصيص المنفصل أن الأول يشترط فيه الاتصال فلا يجوز أن يقول : رأيت الناس ، ثم بعد من يستشي ربذا ، بينما التخصيص المنفصل يجوز أن يكون متصلاً ومتراحياً ، واتخصيص المنفصل بصح في الظاهر - وهو العدم فقط - فلا يجوز في النص ، بخلاف الاستثناء فإنه يتناول الظاهر والنص ، فيجوز أن تقول : « لي عليه عشرة

دنانير إلا ثلاثة،

هذا، والمصنف في هذا الباب قسم الاستثناء إلى صريين ما يقع به التحصيل، وما لا يقع به التحصيل، غير أن الظاهر من نص المصنف إقحامه للقسم الثاني الذي لا يقع به التحصيل - وهو الاستثناء من غير الجنس - في أصرب القسم الأول الذي يقع به التحصيل، ولعل المصنف أدرج اختياره المتمثل في جوار التحصيل بالاستثناء من غير الجنس ضمن أصرب القسم الأول، واستثنى القسم الثاني الذي هو مذهب الجمهور في عدم وقوع التحصيل بالاستثناء من غير الجنس، وقد اتفق العلماء على أن الاستثناء من الجنس حقيقة وأنه يصح الاستثناء به، وأما الاستثناء من غير الجنس فاحتجوا به، والصحيح أنه لا يجوز الاستثناء به خلافاً لمذهب المصنف، وبه قال الباقلاني، وذكر المحرر الرازي أنه طاهر كلام المحويين؛ لأنه لا يخرج من الجملة بعض ما تناولته مثل قولك: رأيت الناس إلا حمراء؛ لأن الحمراء لا يدخل في عموم الناس، وإذا جاءت مثل هذه الصيغ والحمل تحلت على المحار لا على الحقيقة، وهو مذهب الجمهور - كما تقدم - وبه قال محمد بن حوير مداد كما صرح به المصنف، وهو قول الشيرازي شيخ المصنف والعراقي والسرخسي والبصاوي وغيرهم، ومن أدلتهم أن المشتق من الجنس

(١) انظر «المصنف» لعراقي (٢/ ١٦٩)، «إسناد أصول» للشيخ كافي (١٤٦)

شاع استعماله حتى أصبح المأثر إلى الدهر عند الإطلاق، والصادر أمانة الحقيقة وما ورد على خلافها فهو المجاز، كما أنه لا يوجد معنى في استثناء من غير الجنس؛ لأن الاستثناء إحراج، وهو غير متحقق فيه إذ الإحراج فرع الدحول، ولا دخول للمستثنى تحت لفظ المستثنى منه في غير الجنس؛ لأنه ليس من جنسه، واللفظ لا يدل على ما ليس من جنسه، فتسميته استثناء مع أنه لا إحراج فيه لا يكون حقيقة وإما محازاً؛ ولأن الاستثناء من غير الجنس على غير وضع اللفظ، إذ قد يكون معيناً استعماله عند العلماء، وقد قال: «رأيت المحراج إلا الكلاب» لكان مستهجناً، أو قال: «رأيت العلماء إلا الحمير» لكان معيناً ومستهجناً، وما كان كذلك فلا يجوز أن يضاف إلى أهل اللغة على وجه الحقيقة»^(١)

[دليل الباجي رحمه الله على وقوع

التخصيص بالاستثناء من غير الجنس]

❖ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢١١]، عند معرض الاستدلال على اختياره بجوار وقوع التخصيص بالاستثناء من غير الجنس

«ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَأَنَّ لِّلْمُؤْمِنِينَ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا

(١) انظر مذاهب العلماء وأدلتهم في مسائله لتخصيص بالاستثناء من غير الجنس في المصادر المقتضية

على هامش كتاب «الإشارة» (٢١١)

خَطَأً * (النساء: ١٩٢). والخطأ لا يقال فيه للمؤمن أن يفعله، ولا ليس له أن يفعله؛ لأنه ليس بداخل تحت التكليف، وقد قال النابغة: «... وما بالربيع من أحد إلا أوارى...».

[م] قد لا يُسلم المحالف أن في الآية وقول النابغة دليلاً على جواز وقوع التخصيص بالاستثناء من غير الحسن؛ لأن الآية لا يوجد فيها استثناء لكون «إلا» فيها للاستدراك، وهو استثناء منقطع ليس من الأول، وتكون فيه «إلا» بمعنى «لكن»، والتقدير: «ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً لکن إن قتله خطأ فعليه الكفارة والدية». وإذا سلم بحجة متصل العمل بالتقديرين كليهما ليس فيه حجة على وقوع التخصيص به، ويظهر التقدير الأول في العبارة التالية: «وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً ولا يقتصر منه إلا أن يكون خطأ فلا يقتصر منه ولكن فيه الكفارة والدية»، والتقدير الثاني أن يقتل «كان» بمعنى «وجد» أو «استقر» فكأنه قال: «وما وجد وما تقرر وما ساء لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ إذ هو معلوم فيه أحياناً».

أما محل الشاهد عند المصنف من إيراد بيتي النابغة هو استثناء «أوارى» من «أحد» على أنه استثناء من غير الحسن، فأجيب بعدم التسليم بأنه استثناء

(١) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (١٧٨)

(٢) «تفسير القرطبي» (٥، ٣١٢، ٣١٣)

من غير الجنس من ناحير

الأولى إن «الأواري» متى من حس المتى منه؛ لأن «أحد» يطلق

على الحمايات كما يطلق على الأدمي

الثانية أنه قد جرت عادة العرب في كلامهم أن يجعلوا الشيء من جنس

غير جنسه توسعاً كما في قول أبي ذؤيب الخدلي

فإن تمس في عارٍ برهوة ثاوية أياك أضداء القبور نصيح^(١)

فقد جعل أضداء القبور أيتاء، وليست في الأصل من جنس الأيتس إلا

من باب التوسع، وقد يحصل وأن يكون من جنسه؛ لأن الآية والأحجار

والأشجار فصلاً عن الحيوان يحصل معه الأس كالأدمي

وتظهر ثمرة الخلاف هنا إذا حلف إنسان أنه لا يستشي، أو قال لزوجته، إن

استشيت فأنت طالق، ثم يستشي منقطعاً، فإنه يبحث عدم من يسمي الاستشاء

المنقطع استاء، ولا يبحث عدم من لا يسميه كذلك^(٢)، ولو قال المقر، عني ألم

درهم إلا ثوباً، فإنه لا يجوز التحصيص به عدم من لا يسمي الاستشاء المنقطع

(١) «معجم البلدان» ياقوت حموي (٣/ ١٠٨)، «حرائر الأدم» لبعداوي (٣/ ٣١٥)، «سان

العرب» لاس منظور (١٤/ ٣٤٠) و «روه» شبه أن الصغير في صوت الأرض على (روس

أخبار، وهو مكان محقق يجمع فيه الماء «العين» بلقاربيدي (٢/ ٨٤)، «معجم

الوسيط» (١/ ٣٧٩).

(٢) انظر «فوائد الرجوب» بلانصاري (١/ ٣١٦).

استثناء، ويجوز عد الصريق الثاني، وله أن يثبت قيمة الثوب ليحلم مقداره المستثنى^(١).

هذا، أما من يرى أن تسمية الاستثناء من غير الجنس حقيقة أو محار أو موقوف في هو إلا مجرد اصطلاح واحتمال لمطلي لا أثر له في المروع لا تفاهم على تسميته استثناء^(٢).

فصل

[في رجوع الاستثناء الواقع بعد الجمل المتعاطفة بالواو]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢١٢]

«الاستثناء المتصل بجمل من الكلام معطوف بعضها على بعض يحب رجوعه إلى جميعها عند جماعة أصحابنا، وقال القاضي أبو بكر هبه بمذهب الوقف، وقال المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة: «يرجع إلى أقرب مذكور إليه» .»

[م] محل النزاع في هذه المسألة واقع في إذا لم تكن قرينة تدل على إرادة

(١) انظر «التمهيد» للإسوي (٣٩١)

(٢) «مواقع الرهوت» للأصاري (٣١٦/١)

الجميع أو إرادة إحدى الحمل، سواء كانت متقدمة أو متأخرة، من نفس اللفظ أو من خارجها، فإن وُجدت القرينة وجب المصير إلى ما تدل عليه والعمل بها تقصيه، ومن أمثله رجوع الاستثناء إلى جميع الحمل اتفاق قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ آفِهِمْ إِنْهَاءً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَرَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [سفر قان ٦٨ - ٧٠]، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ إلى قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَلَّا اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة المائدة]، ومن أمثله ما يسمع فيه ماع أو قرينة من إرادة الجميع والحكم فيه للماع أو للقرينة الدالة على المراد قوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء ٩٢]، محقق الله الممثل في تحرير الرقبة ماع من عود الاستثناء إليه؛ لأنه لا يسقط بإسقاطهم للدية، وعنده بالاستثناء يعود إلى الحملة الأخيرة، وقد يعود إلى الحملة الأولى بقرينة مثل قوله تعالى: ﴿ظَنَّا﴾ فصل طالوث بالجناد قال إنك الله تبتليكم بهن فمن شرب منه فليس مني ومن لم يلمسه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده من ماء ولم يشرب منه فليس مني إلا من اغترف غرفة بيده فبانه مني، ولا يكون

المعنى صحيحًا إذا رجع إلى الحملة الأخيرة وهي ^١ «ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده».

وبخرج - أيضًا - من محلّ الرّاع الاستثناء الوارد بعد من مسوقة بأنواع العطف كـ «الفاء»، و«ثم» فإن الاستثناء يختص بالأخيرة لاقتصاليها بالترتيب سواء كان على الفور أو على التراخي بخلاف «لواو» فيقتضي الجمع والاشتراك، لذلك اتفق العلماء على أن الاستثناء إذا ورد بعد الحمل المتعطفة بـ «لواو» يرجع إلى الحملة الأخيرة ما لم ترد قريبة، وفي رجوعه إلى ما قبلها خلاف^٢

وفصلًا عما ذكر المصنّف من خلاف في هذه المسألة من أن جمهور المالكية والشافعية والحنابلة يذهبون إلى أن الاستثناء إذا تعطف حملًا بـ «لواو» يرجع إلى جميعها، خلافًا لأصحاب أبي حنيفة فإنه يرجع عدّهم إلى أقرب مذكور إليه، وأمّا القاضي القلاي فقال بالوقف ونسب العراقي والشريف المرتضي من الشيعة، إلّا أن هذا الأخير توقف للاشتراك، وإضافة لما تقدّم فقد ذهب آخرون إلى التفصيل، فمنهم من يرى أنه إذا تبيّن الإصرار على الأولى فلاخبرة وإلّا فلجميع، وهو مذهب عبد الحارث^٣ وأبي الحسين من المعتزلة، ويرى آخرون

(١) انظر «معجم النصوص» تحت باب جمادي (٥٣٢)، والمصادر المتبعة على هامشه

(٢) هو أبو الحسن عبد الحارث بن أحمد بن عبد الحارث الحمدي، لأسد أدي، قاض أصوفي، كان شيع

لمعتزله في عصره، واتّبع مذهب الشافعي في المروءة، به تصانيف في الأصول والتصنيف وغيره، =

أنه إذا طهر أن «الواو» للانداء رجع للجمله الأخيرة، وإن طهر أنها عاطفة
فلو احب الوقف وهو مذهب لأمدى، وقال غيرهم إن القيد الواقع بعد الحمل
إذا لم يمنع مانع من عوده إلى جميعها لا من نفس اللفظ ولا من خارج عنه فهو
عائد إلى جميعها، وإن منع مانع فله حكمه

والظاهر أن مذهب الجمهور في هذه المسألة أصح لاتفاق أهل اللغة أن
تكرار الاستثناء عقب كل حملة ترمي الركافة في الاستعمال، والركافة فتح
يتخلص منه كلام العرب؛ ولأن الاستثناء صالح لأن يعود إلى كل واحدة من
الحمل، وليست حملة أولى من أختها، فوجب اشتراكها في عود الاستثناء إليها
جميعاً

ويشترع عن هذه المسألة اختلافهم في قبول شهادة المحدود في القذف
بعد التوبة من مقتضى أية لقذف الواردة في نص المصنف فهل نقل ؟ مع ما

- منها «العقد» في أصول الفقه، و«المصنف» في أصول الدين، و«مشابه القرآن»، و«لأمدى»،
نوي سنة (١٤١٥هـ)

انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» لمخطيط جعداني (١١٣/١)، «حقيقات الشافعية» بتسكي
(٩٧/٥)، «ميران» لعبد الله بن مدهي (٢/٥١١)، «مروء الخصال» بتسكي (٣/٢٩)، «لسان
الميراث» لآل حجر (٣/٣٨٦)، «صغبات المفسرين» بتسكي (٥٩)، «شذرات الذهب» لآل
العماد (٣/٢٠٢)، «أثر سائر المستطرفة» بتسكي (١٦٠)

(١) انظر مذاهب نعلية في هذه المسألة وأذهب عن هامش «إسناده» (٢١٤)

نقل من اتفاقهم على أن المحدود في القدر إن تاب لم يقطعه الحد، وراى
 عنه البق، ولكهم اختلفوا في قبول شهادته، وما عليه الجمهور قبوله،
 لرجوع الاستثناء إلى الجميع، والخمية تحضه بالأخيرة، ويبقى قوله تعالى ﴿وَلَا
 تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [البور ٤] على عمومته^(١)

ومما يترفع عنها أيضا اختلافهم في اشتراط الإدراك في الإمامة في الصلاة
 في قوله عليه السلام «وَلَا يَزُومَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى
 تَكْرِيمِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٢)، ورجوع الاستثناء إلى الحملة الأخيرة مشتق عليه، فلا يجوز

(١) قال المحقق في «المعتمد» (٢٦٠) ودعوى الأصح لا يصح، فإن بن الحوري
 حرم بعوده إلى الحد، وأنه قول أحمد، وحرم به صاحب «معي» أيضا في أول مسألة شهادته «عادف»،
 ما بحث مع خمسة المسألة، وفيه عاين الاستثناء لا يعود إلى الحد وسميهم، وقال بن يهودا به
 أيضا، قال البعلي يؤيد أن حد عادف يسقط بأسوبه، بل حدف شخص شخص لا يجب عليه
 إعلامه ونحوه، وهو أصح برؤس عن (مهم أحمد - حتى به بحرم عليه إعلامه بدلت،
 ذكره «معي» أبو يعلى، وأشيخ عبد عادر يعلى هذا لا ينبغي أن يعلمه

(٢) انظر «الأحكام» لابن العربي (١٣٣٧/٣)، «مدية مجتهد» لأبي رشد (٤٦٢/٢)، «لمعي»
 لابن قدامة (٩/١٩٦)، «معتمد» لابن خزي (٢٩٦)، «المعتمد» لأحكام «نفر»
 للقرطبي (١٢/١٧٩)

(٣) انظر «معتمد الوصول» بسند (٥٣٣)

(٤) أخرجه مسلم (٥/١٧٣)، وأحمد في «مسند» (٥/٢٧٢)، وأبو داود (١/٣٩٠)، وسنن
 (٢/٧٦)، و«معي» (١/٥٨)، وابن ماجه (١/٣١٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري ع

له الخلو من على تكريمه إلّا بئذنه، ومن رأى رجوع الأشياء إلى الجميع قال
 ما شرط الاستدلال في الإمامة بالصلاة، ومن رأى رجوعه إلى الحملة الأخيرة
 لم يشترط الإذن^(١).



(١) انظر «معجم الأئمة» لمباركفوري (٢/ ٣٢)، و«حاشية بسدي» (٢/ ٧٦)، «المهدى»

باب حكم المطلق والمقيد وما يتصل بالخاص والعام [في مقيدات الإطلاق]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢١٥]

«التقييد يقع بثلاثة أشياء. العاية، والشرط، والصفة» .

[م] لم يتعرض المصنف للمطلق والمقيد بالتعريف اكتفاء بما هو وارد في كتابه «الحدود» حيث عرّف فيه المطلق بأنه «اللفظ الواقع عن صفات لم يقيد بتفصيلها» ، وعرّف المقيد بأنه «اللفظ الواقع عن صفات قد قيد بتفصيلها» ، ولا يحى أن هذا التعريف لا يجمع دحوّل ألفاظ الأعداد المتفاوتة لأكثر من واحد، وأسماء الأعلام، والعدم المستغرق، والمشارك، والأولى تعريفه في الاصطلاح بأنه «هو اللفظ المتناول لواحد لا يغييه ما عدا حقيقة شامليه بنفسه» ، فيخرج من «المتناول لواحد» اللفظ غير المقيد وألفاظ الأعداد المتفاوتة لأكثر من واحد،

(١) «الحدود» لتباجي (٤٧)

(٢) المصدر نفسه (٤٨)

ويجرح من «لا تبعه» أسماء الأعلام، وما مدلوله واحد، والعمم المستغرق،
ويجرح من «اعتذر حقيقة شاملة لحسه» المشترك، والواجب المحيّر، فإنّ كلّاً
منهما يتناول واحداً لا بعينه باعتذار حقائق مختلفة، ومثاله «اعتق رقعة»، فإنّ
هذا الأمر تناول واحداً من الرّقاب غير معيّن، ومدلوله شائع في جسمه، وأمّا
المقيّد فهو «التناول لمعيّ أو لغير معيّن موصوف بأمر رائد على الحقيقة»
«لثمة لحسه»، ومثاله «اعتق رقعة مؤمنة»، فهذا المثال دالّ على غير المعين
لكنه موصوف بوصف رائد على مدلوله المطلق، وقد يتناول اللفظ معيّنًا أو
دالّا على مدلول معيّن، مثل «أكرم ريّدا»

هذا، وبحسب الإطلاق والتقيّد الأمر، مثل أن يقول «أكرم طالبًا»، أو المصدر
كقوله تعالى ﴿فَتَحِيرُّ رَقَبَتَهُ﴾ [المجادلة ٣]، وجدير بالنسبة أن الإطلاق لا
يكون في النهي والنهي، فهذا إما يدلّ على باب العموم، كما لا يحصل لإطلاق
في الخبر المتعلّق بالماضي، كقولك «أكرمت طالبًا»، لتعيّنه بضرورة إسناد الإكرام
إلى الطالب، وإما يكون في الخبر المتعلّق بالمستقل كقولك «سأكرم طالبًا»، ولك
أن تقيّده بالنجاة والتفوق

والمصنّف في هذا الباب اقتصر على ذكر المقدمات المتصلة^(١) ولم يعرج
على المقيّدات المنفصلة، والمعلوم أن كلّ محضّات العموم المتصلة والمنفصلة

(١) انظر لمخصّصات اسمية عن هاشم ك. ب «الإشارة» (٢١٦)

تصدق على المطلق والمقيد، فيجوز تقييد الكتب بالكاتب، واللغة باللغة،
وتقييد اللغة بالكتاب، والكتاب باللغة، وتقييد المطلق بالإجماع، والقبس،
والمفهوم، والعاية، والشرط، والنسب

[في عدم حمل المطلق على المقيد من جنسين]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢١٦]

« ... فَإِنْ كَانَ مِنْ جَنَسَيْنِ، فَالْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ
لَا يُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمَقْيَدِ؛ لِأَنَّهُ تَقْيِيدُ الشَّهَادَةِ بِالْعَدَالَةِ لَا
يَقْتَضِي تَقْيِيدَ رَقَبَةِ الْمُتَّقِ بِالإِيمَانِ » .

[م] إذا كان المطلق والمقيد من جنس فلا يحمل المطلق على المقيد اتفاقاً؛
لأنه لا توجد مناسبة بينهما، ولا يعلق أحدهما بالآخر أصلاً، فمتعلق حكم المطلق
معايير لمتعلق حكم المقيد على نحو ما مثل به المصنف من عدم اقتضاء تقييد
الشهادة بالعدالة تقييد الرقبة بالإيمان لانعدام المناسبة بينهما

هذا ويجدر التنبه إلى أن صورة حمل المطلق على المقيد أن يكون المطلق
في كلام مستعمل ويأتي المقيد في كلام آخر مستعمل، وليس من قبل هذه المسألة
اجتماع المطلق والمقيد في كلام واحد إذ لا يراع في هذه الصورة

[في اتحاد الحكم مع اختلاف السبب]

❖ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢١٧]

« هَذَا تَعْلُفًا بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ نَحْوُ أَنْ يُقَيَّدَ الرُّقْبَةُ فِي الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ، وَيُطْلَقَهَا فِي الظُّهَارِ، فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ مِنْ جِهَةِ وَضْعِ اللَّغَةِ ».

[م] المثال الذي أورده المصنف يظهر في اتحاد الحكم مع اختلاف السبب في قوله تعالى ❖ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّمَا قَالُوا مُتَحَرِّرٌ رَقَبَةٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَآتَا ❖ [المجادلة ٣]، فالرقبة وردت مُطَبَقَةً عَنْ تَقْيِيدٍ، وفي قوله تعالى ❖ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّرٌ ❖ [النساء ٩٢]، فالرقبة وردت مُقَيَّدَةً بِالْإِيمَانِ، فالحكم في الصورتين واحد وهو تحرير رقبة، والسبب مختلف، فالسبب في الأولى الظهار، وفي الثانية قتل الخطأ، ونقل عن الشافعي رحمه الله حمل المطلق على المقيد في هذه المسألة، لكن أصحابه يختلفون في تأويله، فمنهم من يرى أنه يحمل على ذلك من غير ما حاجة إلى دليل آخر، لأن تقييد أحدهما

يوجب تقييد الآخر لعطاء، وجمهور أصحابه يرون حمله على ما إذا وجد بينهما علة جامعة تقتضي تقييده، وهذا قال أكثر المالكية كما صرح بذلك المصنف، وهو أظهر الروايتين عن الإمام أحمد رحمته، وهو الصحيح، خلافاً لمن أنته من جهة الوضع أو من ذهب إلى أنه لا يحمل المطلق على المقيّد مطلقاً، وعليه أكثر الحنيفة، لأن العموم إذا جار تخصيصه بالقياس فيجوز تقييد المطلق به أيضاً، والجامع صيانة القياس عن الإلعاء

ولأن دلالة العام على أفرادهِ لعطية، ودلالة المطلق على أفرادهِ غير لعطية بل معوية، وإذا كانت الدلالة للعصية أقوى من الدلالة المعوية، فمعنى ذلك أنه متى جار تخصيص العام بالقياس فيجوز تقييد المطلق به من باب أولى والخلاف في هذه المسألة معويٌّ، فبعد من يحمل المطلق على المقيّد سواء بالقياس أو من جهة الوضع الدموي يوجب الإيذاء في الرقة المعتوقة، بخلاف من يمنع حمل المطلق على المقيّد فإنه في الطهار يعمل بالإطلاق الوارد فيه، فتجوز الرقة المؤممة والكافرة، وفي القس لا تجوز إلا المؤممة عملاً بالتقييد الوارد فيها



[في متعلق الحكم المطلق والمقيد]

❦ قال المصنف رحمه الله بعد في [ص ٢١٩]

« وأما إذا كانا متعلقين بسبب واحد مثل أن ترد الزكاة في موضع واحد مقيدة بالسؤم، وترد في موضع آخر مطلقة، فإنه لا يجب عند أكثر أصحابنا، أيضا، حمل المطلق على المقيد، ومن أصحابنا من أوجب ذلك، وهو من باب دليل الخطاب ».

[م] إذا كان متعلق الحكم المطلق والمقيد واحدا والسبب واحدا، وكان كل منهما أمرا، مثل المسألة التي أوردها المصنف، فالصحيح أنه يحمل المطلق على المقيد لأن العمل بالمقيد عمم بالدليلين، والجمع بين الدليلين أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، أما إذا كان متعلقهما واحدا والسبب واحدا، وكان كل واحد منهما نهيا، مثل أن يقول: « لا تعتق رقبة »، ثم يقول: « لا تعتق رقبة كرهة »، فهذه المسألة ترجع إلى حجية المعلوم، فمن رأى حجيته قال يخصص به عموم النهي، ومن مع حجية المعلوم مع التخصيص وانقضى العموم، أما إذا كان متعلق المطلق والمقيد واحدا والسبب واحدا، ويكون أحدهما أمرا والآخر نهيا، فإن المقيد يوجب تقييد المطلق بضده، سواء كان المطلق

أمرًا والآخر نهيًا أو بالعكس، مثل أن يكون المطلق نهيًا كقوله «لا تعتق رقة»، والمقيد أمرًا كقوله «اعتق رقة مؤمنة»، أو العكس أن يكون المطلق أمرًا كقوله «اعتق رقة»، والمقيد نهيًا كقوله «لا تعتق رقة كفرية».

فصايط حيل المطلق على المقيد يظهر في الاتفاق في الحكم دون اختلاف، مهما اتحد السبب أو اختلف؛ لأن في اتحاد الحكم قوة صلبة بين الكلامين، ويريد قوة وتقارنًا إذا ما اتحد السبب فيهما، ومثل اتحاد الحكم مع اتحاد السبب قوله تعالى ﴿وَذَكَرْ أَنَّ رَبَّكَ فَصَّلَىٰ﴾ [سورة الأعلى]، أطلق فيه الذكر، وقول النبي ﷺ «وَتَحْرِيمُهَا الْكَبِيرُ»، قيد الذكر بالكبير، والسبب في الصورتين واحد وهو إرادة الدخول في الصلاة، والحكم واحد وهو ما يفتح به من الذكر، وقد تقدم تمثيل المصنف لاتحاد الحكم مع اختلاف السبب، أمّا مع اتحاد الحكم واختلاف السبب فلا حوط حمله عليه.

- (١) هو جزء من حديث أخرجه أحمد (١٢٣، ١٢٩)، وابن أبي شيبة في «مصنف» (١٢٩، ١)، والدارمي (١٧٥، ١)، وأبو داود (٢٩، ١)، وابن ماجه (١٠١، ١)، وأبو حنبل (٩، ١)، وسفيان (٢، ١٧٣، ٣٧٩)، وأبي عوي في «شرح السنن» (١٧/٣)، من حديث علي بن عاصم مرفوعاً، وأول الحديث وسماه بنقط «بِفَاتِحِ الصَّلَاةِ الظُّهُورُ، وَتَحْرِيمِهَا الْكَبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّيْسُ»، والحديث حسنه شعوب، وصححه الأناسي بمجموع الشواهد.
- [انظر «مجموع لسووي» (٣/٣٨٩)، و«مصنف بريه» بريه (١/٣٠٨)، و«بدرية» لابن حجر (١/١٧٦)، و«صحيح إجماع» لابن أبي (٢/٢٩١)]

وأما إذا اختلف الحكم سواء كان المطلق والمقيّد مشيئاً أو منفيّاً أو محليّاً،
أخذ منهما أو اختلف فلا يحمل المطلق على المقيّد، وقد نقل الأمدى الإجماع على
مع حمل المطلق على المقيّد إذا اختلف الحكم والسبب

مثاله إطلاق اليد في آية السرقة، وتقييدها بالموافق في آية الوصوء، وسبب
القطع هو السرقة وحكمها القطع، وسبب الوصوء إرادة الصلاة، وحكمه
طلب الغسل.

ومثال في اتحاد السبب واختلاف الحكم صيام شهرين في الطهر قيّدت
بالنسيء، وإطعام ستين مسكيناً وردت مطلقاً، فالحكم يختلف مع اتحاد السبب
وهو الطهارة^(١).

هذا، ويجدر التنبيه إلى وجوب اعتبار المقيّد إذا كان قديماً على دليل صحيح،
ولا يشترط مساواته في القوّة مع المطلق، لأنّ المقيّد بيان للمطلق، ولا يشترط في
البيان أن يكون في درجة الميئ أو أقوى منه، وإنما يكفي أن يكون البيان صحيحاً،
كما يجب اعتباره إذا خلا من قرينة أو دليل يجمع حمل المطلق عليه، كما يجمع
حمل المطلق على المقيّد إذا ورد قيدان متبذان واتحد السبب والحكم في الإطلاق
وفي القيد، فإنّ المطلق يبقى على إطلاقه، وينسقط القيدان لعدم الأولوية
بيهما في الإلحاق، مثل قوله **يُضْرَبُ** **إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَخَذَكُمْ فَلْيَغْسِلُوهُ**

(١) انظر «المعجم» ص ١٣٦-١٣٨

سَعَا إِخْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ ، وفي رواية مقيدة ، «أُولَاهُنَّ بِالثَّرَابِ» ، وفي أخرى
«أَخْرَهُنَّ بِالثَّرَابِ»

أما إذا اختلف السبب دون الحكم، وورد الصيغتان المتضادتان على المطلق،
وأمكن الترجيح، فإن المطلق يحمل على أقوى القيدتين وأرجحهما شيهاً، مثل
إطلاق صوم كفارة اليمين في قوله تعالى ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ﴾ [المائدة ٨٩]،
من غير اشتراط انتفاع لثابت في صيام الطَّهَارِ في قوله تعالى ﴿فَصِيَامٌ ثَمَانِيَتَيْنِ
مُتَتَابِعَتَيْنِ﴾ [المجادلة ٤]، ولا التفريق الثالث في صيام التمتع في قوله تعالى
﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي لَيْلَتَيْ ذِي الْحِجَّةِ وَبَعَثُوا إِذَا وَجَعْتُمْ﴾ [البقرة ١٩٦]، فإنه يحمل على قيد
الطَّهَارِ لكونه أقرب إلى اليمين من التمتع؛ ولأن كلاهما كفارة، فصلاً عن
تأييد التاسع بالقراءة الشَّاذَّة لاسم مسعود رحمه الله «فَصِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ».

(١) مثل غيره أخرجه البخاري (٢٧٢ - ١)، ومسلم (١٨٢ - ٣)، وابن أبي شيبة (٥٢ - ١)، وابن ماجه

(١ - ١٣٠)، وأحمد في «مسند» (٢ - ٢٢٥، ٢٦٠)، ومسلم في «موطأ» (١ - ٥٥)، والشافعي

في «مسند» (٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن جرير في «معجم» (٥ - ٢٣)، ويهني في «نيل الكدر» (١٤ - ٥١٦)، وعبد

الرزاق في «المصنف» (٨ - ٥١٣)، وعمره النيسابوري في «سنن» (٣ - ١٥٥)، وابن أبي شيبة

وعبد بن حمد وابن المنذر وابن الأباري وأبي الشيخ أنظر «نصب النزيه» (٣ - ٢٩٦)،

و«إرواه النعيل» (٨ - ٢٠٣ - ٢٠٤)، وابن أبي عمير في «مجموعه ما حدث أو نرى» (٢٠٣ - ٢٠٤).

بمجموع هذه الطرق عن هؤلاء الصحابة ابن مسعود وابن عباس وأبي رافع أعلم

أما إذا تعذر الترجيح في حل أحدهما على الآخر فإنه يبقى على إطلاقه،
 كإطلاق صوم قضاء رمضان في قوله تعالى ﴿فَصِيَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾ [البقرة
 ١٨٤، ١٨٥]، عن تقييد صوم السامع في النهار والتفريق في صوم الممتنع^(١).



(١) «تصح خامول» بالمعنى (١٣٢-١٣٣)، ونظر «أضواء البيان» بشعبي (٦-٥٤٥-٥٤٨)

باب بيان حكم المجمل

[في تعريف المجمل]

❖ قال المصنف رحمه الله في [ص ١٢٠]

«... وجُمِلَتْهُ أَنْ الْمُحْمَلُ مَا لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ مِنْ لَفْظِهِ،
وَيُصْتَقَرُّ إِلَى الْبَيَانِ إِلَى غَيْرِهِ. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا حَقُّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ﴾ (الأنعام، ١٤١)، فَلَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهِ «الْحَقُّ» مِنْ نَصِّ
اللَّفْظِ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيَانٍ يَكْشِفُ عَنْ جَنْسِ الْحَقِّ وَقَدَرِهِ، فَإِذَا
وُزِدَ مِثْلُ هَذَا وَجِبَ اعْتِقَادُ وَجُوبِهِ إِلَى أَنْ يَرَدَّ بَيَانُهُ فَيَجِبُ
امْتِثَالُهُ».

[م] تعريف المصنف للمجمل بهذا المفهوم إما هو تعريف له عد

السلف وهو «الذي لا يكفي وخذه في الغرض»، مثل قوله تعالى ﴿حُذِّثْ
أَمْوَالَهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [نورة ١٠٣]، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ الْمَطْهُرَةَ
وَالْمُزَكِّيَّةَ لَمْ يَلَمْ يَأْمُرُوا بِهَا تَحْصِيحًا إِلَى بَيَانٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَعْرِفُ إِلَّا بَيَانٌ

الرسول ﷺ

أما في اصطلاح الأصوليين فالمحمل - كما تقدّم - هو ما له دلالة على معيين فأكثر لا مربية لأحدهم على الآخر، وحكم المحمل الوقف فيه حتى يتبين المراد منه، أي أنه لا يجوز العمل بأحد احتمالاته حتى يأتي دليل مفصل خارجي عنه يدل على المراد منه؛ ذلك لأن المعنى لم يتعين المراد منه بنفسه لتردده بين معيين فأكثر فاحتاج إلى الميث

وقول المصنف في آية ركعة الرروع بأنه لا يفهم المراد به «الحق» من نفس اللفظ ولا بد له من بيان يكشف عن جس الحق وقدره، فلا يستقيم مع ما يشه أهل التحقيق من أن اللفظ قد يكون واضح الدلالة من وجه، مجملًا من وجه آخر، فإن إتياء الحق واضح الدلالة، وهو الركعة المفروضة إلا أنه مجمل في مقداره لاحتياجه النصف أو أقل أو أكثر كما يشه صاحب «أصواء البيان»^(١)

[في نصوص تختلف في كونها مجملة]

❦ وفي الصفحة نفسها قال المصنف رحمه الله:

«... قد اختلف أصحابنا في قوله تعالى: ❦ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ

(١) «معينه والتميم» بتحليل البعداني (١/٧٥)

(٢) انظر «أصواء البيان» للشقطي (١/٣٦)

وَأَتُوا الزَّكَاةَ ﴿البقرة: ٤٣، ١١٠﴾ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴿البقرة: ١٨٣﴾
 ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴿٥٥﴾ عمران: ٩٧﴾ وَأَمْلَأَهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ
 الْفَزَا ﴿البقرة: ٢٧٥﴾ فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهَا مُحْمَلَةٌ،
 وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ خُوَيْزِمَةَ: «كُلُّهَا عَامَّةٌ، فَيَجِبُ حُمْلُهَا عَلَى
 عُمُومِهَا إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ»، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي،

[م] فذهب القاضي الباقلاني وأكثر الشافعية أن الاسم - إن ورد - وله
 مسمى شرعي ومسمى لعوي، وأمكن أن يكون المراد مسماه شرعي ومسماه
 اللعوي، وليس من قرية ترشح الشرعي فهو محمول لتردده بينهما، كالصلاة
 ها مسمى شرعي، أمّا اللعوي فهو الدعاء، وكذلك الصوم والركعة والجمع
 والربا، فإنّ ها معنى شرعيّ وآخر لعويّ، وهو الإمساك، والثاء، أو الطهارة
 والفضد وحملته طائفة من الحنمية والشافعية على المسمى اللعوي حتى يدلّ
 دليل على إرادة شرعي، وفصل العرالي والأمدي في المسألة، فيرى العرالي أن
 ما ورد في الإثبات كموله عن عائشة رضي الله عنها «إِنِّي إِذَا ضَائِمٌ»، المتردد بين
 الإمساك اللعوي والصوم الشرعي، فهو للحكم الشرعي، وما ورد في النهي

(١) أخرجه مسلم (٨/ ٣٣)، وأبو داود (٢/ ٨٢٣)، وأبو عبيد (٣/ ١١١)، وابن ماجه (١/ ٥٤٣)،

والنسائي (٤/ ١٩٣)، وأبو داود (٢/ ١٧٦) من حديث عائشة رضي الله عنها

كقوله **يُخَيَّرُ**، **«ذَهَبِي الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ»**، المتردد بين الصلاة الشرعية والدعاء الدعوي، وهو مجمل، واحتار الأمدى ظهوره في المسمى الشرعي في طرف الإثبات وظهوره في المسمى الدعوي في طرف الترتيب، ومذهب جمهور الأصوليين أنه لا إجمال فيها كان له مُسَمًى لدعوي ومسمى شرعي، بل الواجب حمله على المعنى الشرعي، سواء في حالة الإثبات، أو في سياق النفي، ما لم يصرف عنه مصارف إلى غيره؛ لأنه عُرف الشارع، وإنما يحمل لمفظ الشارع على عرفه، كما سيأتي.

وفي تقديري أن سبب الاختلاف في هذه المسألة يرجع إلى الاختلاف الحاصل في هذه الأسماء، هل هي مقولة من اللغة إلى الشرع لكونها محتاجة إلى بيان المعنى الحديد المقولة إليه، أم أنها غير مقولة، وإنما ورد الشرع بشروط

(١) أخرجه أحمد (٤٢٠/٦)، وأبو داود (١٢٢/١)، وإسناده (١٢١/١)، وابن ماجه (٢٠٣/١).

من حديث ناضبه بن أبي حنبل، عن عطاء بن رباح، عن أبيه، عن ابن عباس (١٢٥/٣)، «يلجئ

الحبيب» لابن حنبل (١٢٠/١)، «صحيح إمام» للألباني (٢٣٦٣).

(٢) انظر تحقيق مسألة في «العدة» لأبي يعلى (١٤٣/١)، «مسئله» شعري (١/٣٥٧)، «التمهيد»

لنكودمي (١/١١)، «روضة ناصية» لابن عمامه (٢/١٤)، «الحكام» للأمدى (٢/١٧٦)،

«مستهل نسوة» لابن الخطيب (١٢٠)، «شرح مصحح النصوص» للقرافي (١١٤)، «المراد»

لأبيهم (١١٧)، «تخريج نفروع» (١٢٣)، «مصباح النصوص» للشافعي (٤٦٩)، «التمهيد»

للإسوي (٢٢٨)، «شرح الكوكب المنير» بقصدي (٤٣٤/٣)، «مواهب الجواب» للأصمعي

(٤١/٢)، «إرشاد المصالح» للشوكاني (١٧٢).

وأحكام مصافة إلى الوصف الدعوي؟^(١) والقول بالإحتمال مبي على أنها غير
منقولة كما سيأتي تفصيله في باب بيان الأسماء العرفية اللاحق

وبوع الخلاف فيه معوي، فمن يرى أنه لا إجمال فيه قال بحوار العمل
بما يقتضيه النص من غير توقف، أما من رأى أن فيه إجمالاً فإنه لا يغير العمل
به إلا إذا عيئت قرينة أو دليل أحد المحتملين



(١) انظر «البيضاء» لشيخنا (١٩٥)، «شرح المنع» لشيخنا (١٩٤)، «المحول» لشيخنا

(٧٣)، «الإحكام» للأمامي (١٧٦)، «مفيد» للإمامي (٢٢٨)

باب بيان الأسماء العرفية

فصل

[في أقسام الحقيقة]

✽ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٢٣] بعد تعرُّضه لأقسام الحقيقة:

«عُرِفَ الاستعمالُ بِكَوْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: اللُّغَةُ، نَحْوُ قَوْلِنَا: «دَائَةٌ»، وَالثَّانِي: عُرِفَ الشَّرِيعَةُ، نَحْوُ قَوْلِنَا: «صَلَاةٌ»، وَ«صَوْمٌ»، وَ«حَجٌّ»، وَالثَّلَاثُ: عُرِفَ الصَّنَاعَةُ فَكَتَسَمِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابَةِ الدِّيَّانَ زَمَانًا... فَإِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعُرْفِيَّةِ وَجِبَ حَمْلُهَا عَلَى مَا عُرِفَ بِالْإِسْتِعْمَالِ فِيهِ مِنْ الْحَقَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ مِنْهَا.»

[م] قسم المصنف الحقيقة إلى ثلاثة أقسام، وابتدأ بالقسم الأول المتمثل في الحقيقة الدعوية الوصفية أي الكثرة بالوصف النوعي، بمعنى أن يصح الواسع لفظاً لمعنى يهمهم عند الإطلاق ذلك المعنى الموصوع له، فيكون حقيقة به لتبادره إلى الدهن وسابقه إليه من الحقيقة العرفية والشرعية، مثل لفظ «أسد» فإنه يسوق إلى الدهن المعنى الموصوع له وهو الحيوان المفترس، فإن استعمل في غير

ما وصح له لعلاقة بقربة فهو المجاز، مثل إطلاق لفظ «أسد» على الرجل الشجاع، فإن كان اللفظ محتملاً لحقيقته ومحاره فإنه راجح في الحقيقة لأصالتها، ومن هذا التصور يُعلم أن الألفاظ تنقسم إلى أربعة أقسام، وهي حقيقة لغوية وضعية، وحقيقة شرعية، وحقيقة عرفية، ومحار ودليل حصرها في أربعة أقسام يظهر في أن اللفظ إما أن يبقى على أصل وضعه بهذا، هو الحقيقة الوضعية، أو يغير عنه، ولا بد أن يكون هذا التعبير من قبل الشرع أو من قبل عرف الاستعمال، أو من قبل استعمال اللفظ في غير موضعه لعلاقة بقربة، فإن كان تغييره من قبل الشرع فهو الحقيقة الشرعية، وإن كان من قبل عرف الاستعمال فهو الحقيقة العرفية، وإن كان من قبل استعمال اللفظ في غير موضعه للدلالة القرينة فهو المجاز^(١).

أما القسم الثاني فهو لعرف الشريعة أو ما يُسمى بالحقيقة الشرعية وهي اللفظ المستعمل في الشرع على غير ما كان مستعملاً في الوضعية كالصلاة والركعة والصيام والحج، فإنها تطلق ويراد بها تلك العبادات المعروفة مع أن هذه الألفاظ معاني أخرى في أصل وضعها الدعوي، فالصلاة في اللغة الدعاء، والركعة

(١) انظر «مصباح النصوص» للمصنف (١٧١)، ولصادر شبه على هامشه

(٢) انظر «دروحة الساجرة» لابن قدامة (٢/ ٨)، و«شرح مختصر الروضة» للعوفي (١/ ٤٨٤).

و«مذكرة الشنقيطي» (١٧٥)

السماء، والصوم الإمساك، والصح القصد، فهي اللفظ يلقبها الشارع عن
 مُسمياتها ومعانيها الدعوية إلى معانٍ أُخرٍ بينها مناسبة معتبرة، فصارت حقائق
 شرعية بعدما كانت دعوية، وهذا هو مذهب جمهور العلماء، خلاف لمن يرى
 أنها معانٍ منكّرة شرعاً، يجوز أن يلاحظ فيها المعنى الدعوي، فإنّ واحد فهو
 اتفاق وليس مقصوداً، وهو مذهب المعتزلة والخوارج، وبعض الأحاف
 كالذبوسي والبردوي، وبعض الحنابلة كأبي الخطاب، وذهب الباقلاني وكثير
 من الأشاعرة إلى أنّ اللفظ الدعوية لم ينشئ الشارع معها شيئاً، بل الاسم باقٍ
 على ما هو عليه في اللغة لكن الشارع صمّم إليه أفعالاً، وشرط له شروطاً
 والظاهر من هذه الأقوال أنّ القول بنقل اللفظ الدعوية مع الإعراف
 عن موضوعاتها الدعوية إلى الشارع أسهل من حصوله ببقاء الموضوعات الدعوية
 مع زيادة الشروط الشرعية، ويؤيد ذلك الاستقراء والتع لللفظ الشرعية التي
 استعملها الشارع فقد استعملها في معانٍ لها علاقة بمعانٍ الدعوية، وليس
 معلوماً كلياً للفظ، وإنما لوجود مناسبة بينهما، كما يؤكد ذلك الفياض على فعل
 أهل اللغة في اللفظ العرفية - كما سيأتي - كلفظ «الدابة» حيث خصّصوه في
 دوائٍ الأربع مع أنه يُطلق لعة على ما يديبُ على الأرض، والعلّة الجامعة وجود
 علاقة معتبرة بين المعنى الدعوي والمعنى الشرعي والعرفي

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في مصادر الكتب على هامش «الإشارة» (٢٢٤)

هذا، وفي كل الأحوال أنه إذا حصل الاتفاق على وجوب الرجوع إلى بيان الشارع هذه الأسماء وتفسيرها فإن بيانه للألفاظ وتفسيرها لها مقدّم على أي بيان وتفسير، ولا ينتمت إلى كونه مقولاً عن اللغة أو مريداً فيه، فالمطلوب معرفة ما أراده الله ورسوله بهذا الاسم، فإن عرف بتعريف الشارع له كيف ما كان الأمر فإن ذلك هو مراده.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فالسُّمِّيُّ بِهَذَا» قد يراد من هذه الألفاظ بيان لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاستقراق وشواهد استعمال العرب وسهو ذلك، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله فإنه شافٍ كافٍ، «أ» و«ل» أيضاً - «والاسم إذا يراد به شيء» حدّ مسمّى لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو راد فيه، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو «ب» كيف ما كان الأمر، فإن هذا هو المقصود، وهذا كاسم الخمر فإنه قد يراد أن كُرُّ مُسْكِرٍ حمراً، فعرف المراد بالقرآن، سواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كُرِّ مُسْكِرٍ أو تحصر به عصر العنب لا يحتاج إلى ذلك، إذ المطلوب معرفة ما أراده الله ورسوله بهذا الاسم، وهذا قد عرف ببيان الرسول ﷺ (١).

(١) «مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٧٨٧)

(٢) المصدر نفسه (١٩/٢٣٦) وبهذه الخط في قوله «كُرُّ مُسْكِرٍ حمراً وكُرُّ مُسْكِرٍ خمر» سيأتي =

هذه، وتقديم بيان الشرع على كل بيان يلزم منه معرفة حدود ألفاظ الشرع والوقوف عندها من غير محاروة لمعناها، بحيث يدخل فيها ما ليس منها أو يخرج ما هو منها^(١)، هذا - أولاً - وأن يُراعى - ثانياً - مُراد المتكلم ومقصده، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق وجب المصير إلى العمل بمقتضاه؛ لأن الألفاظ لم تُقصد بدواها، وإنما هي أدلة يُستدل بها على مُراد المتكلم، وقد يُستدل على إرادة الشيء بإرادة نظيره ومثله وشبهه، وذلك قدّر رائد على مجرّد اللفظ^(٢)، وأن يُراعى - ثالثاً - سياق الألفاظ وسبقها مع الطر إلى قرائن الكلام والأحوال عند بيان ثلث الألفاظ من عموم وخصوص ومطلق ومقتيد وأقرب وتجهيد، وبين الألفاظ التي تكون عامة عند الإطلاق، والتي ليست بعامة عند الإطلاق^(٣)، كما يلزمه - رابعاً - في مراعاة ألفاظ الشارع حمدها على اللغة والعرف والعادة السائدة في عصره^(٤) وقت بروز الخطاب، وعليه فلا يصح أن تحمل هذه الألفاظ على عادات وأعراف وقعت في غير زمن الشؤ أو على اصطلاحات وضعها أهل الفنون بعد عصر التّريل، وصح هذا المصنوع بقول ابن تيمية^(٥) ولا يجوز أن يحمل كلامه [أي السيّد بن تيمية] على عادات حدث بعده في الخطابات لم تكن

= تحريجه في (ص ٢٤٣)

(١) انظر «إعلام الموعدين» لابن تيمية (١/ ٢٦٦)

(٢) انظر المصدر السابق (١/ ٢٦٩، ٢٥٥)

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ١٦٢، ٣١/ ١١٧ وما بعدها)

معروفة في خطابه وخطاب أصحابه، كما يفعله كثير من الناس، وقد لا يعرفون انتهاء ذلك في زمانه ، وجاء عنه - أيضاً - «فتلك اللغة والعادة والعرف حاطهم الله ورسوله لا بها حدث بعد ذلك»^(١)

ومن آثار هذا الاختلاف السابق أن من يرى أن الأسماء المقولة من اللغة إلى الشرع يُقرَّر أن الألفاظ تحمل على الحقيقة الشرعية دون الدعوية إلا بدليل أو قرينة، لأن عرف الشرع يجري على بيان الأحكام الشرعية دون الحقائق الدعوية، أمّا على من قال بأن تلك الأسماء باقية على دلالتها الدعوية ولكن راد عليها الشارع بعض الشروط والقيود، فإن تلك الأسماء تحمل على المعنى الدعوي، ولا يجوز العدول عنها إلى الشرعية إلا بقرينة، وتفرع عن ذلك أن ذهب بعضهم إلى أن تلك الأسماء تبقى محملة حتى يأتي البيان، ويرى العزالي أن ما ورد في الإثبات فهو للمحكم الشرعي وما ورد في النفي فهو مجمل، واحتار الأمدى ظهوره في المسمى الشرعي في طرف الإثبات، وظهوره في المسمى الدعوي في طرف الترك - كما تقدّم -

والصحيح في ذلك حمل ألفاظ الكتاب والسنة على المعاني الشرعية دون الدعوية؛ لأن العادة في كل متكلم أن يحمل لفظه على عرفه، والصلاة والركاة

(١) المصدر السابق (٧/١١٥)

(٢) المصدر السابق (٧/١٠٦)

والصوم والخُتْ تحمل على مراد الشرع ومقصوده، لأنَّ عرف الشرع مجري على بيان الأحكام الشرعية؛ والسِّيُّ بضم السين بحث لتعريف بها لا لتعريف الألقاب اللعوية؛ ومن بين المسائل التي اختلفوا فيها ساءة على هذا الأصل ما يأتي

١ - قوله بضم السين «تَوَصَّؤُوا بِمَا فُتِّتَ النَّارُ» ، فهل المقصود منه الوصوء الشرعي أو اللعوي ؟ فذهب بعضهم إلى أنَّ المراد به الوصوء الشرعي، ويرى آخرون بأنه الوصوء اللعوي، ورأى فريق ثالث أنه يُحمل لتردده بين محتملين فلا يحمل على أحدهم إلا بقربة^(١)

٢ - قوله بضم السين «الطَّوَّافُ بِالنَّيْتِ صَلَاةً»^(٢)، فهل الطواف كالصلاة

(١) سبق تخريجه، انظر (ص ١١٧)

(٢) انظر «مفاح الوصوء» للمصنف (٤٦٩)

(٣) أخرجه إسناده في «ص» (٢/ ٤٤١)، وأبو عدي (٣/ ٢٩٣)، وابن أبي عمير (١/ ١٨٦)،

وإسناده في «صحيحه» (٤/ ٢٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٠٠١)، والحاكم في

«المستدرک» (١/ ٤٥٩، ٢/ ٢٦٧)، والبيهقي في «ص» (٥/ ٨٥)، من طريق عن عطاء

بن السائب عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله، قال: «إِنَّمَا أَنْتَ أَهْلُ لَكُمْ بِهِ الطُّقْ، فَتَنْطَلِقُ فَلَا يَنْطَلِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ».

وأخرج أحمد في «مسنده» (٣/ ٤١٤، ٤/ ٦٤٤، ٥/ ٣٧٧)، والسنائي (٥/ ٢٢٢)، من طريق عن

عمر بن أبي حفص عن مسلم بن عمار عن أبي عبد الله، قال: «إِنَّمَا الطَّوَّافُ صَلَاةً، إِذَا

طَفَّمَ فَأَبْنَى الْكَلَامَ» قال الحافظ في «تخريج أحاديث» (١/ ١٣٠)، هذه الرواية صحيحة،

وهي تعضد رواية عطاء بن السائب ومحمد بن عمار، به في «ص» [انظر تخريج أحاديث في «صحة

الطائفة» لابن كثير (٣٢٤)، «معجم» لمركز كشي (١٧٩)، «بروق» لعبد بن أبي (١/ ١٥٤)،

حُكْمًا في افتقاره إلى الظهارة فيكون المراد بها الصلاة الشرعية، أو أنَّ الطواف يشتمل على الدعاء الذي هو صلاة لغة

٣- هل المكاح في قوله تعالى ﴿وَلَا تُكَيِّهُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء ٢٢]، يُراد به المعنى الشرعي وهو العقد، أو المعنى الدعوي وهو الوطء، أو هو مجمل^(١) ؟
 من هذا القبيل - أيضًا - قوله $\text{لَا يُكَيِّحُ الْمَحْرَمُ وَلَا يُكَيِّحُ}$ ^(٢)، هل يراد بالمكاح العقد الذي هو الحقيقة الشرعية، أو الوطء الذي هو المعنى الدعوي، أم هو مجمل^(٣) ؟

أما القسم الثالث فهو للحقيقة العربية، وهي على قسمين - حقيقة عربية عامة وهي اللمط الذي وصح لغة لمعى، ولكن استعماله أهل العرف العام في غير ذلك المعنى، وشاع عندهم استعماله، مثل لفظ «الدابة» فهو اسم موضوع لكل ما يَدُثُّ على وجه الأرض، من إنسان وحيوان، ثم علب عليه عرف الاستعمال في نوع من الحيوانات دون غيره، وهو لكل ما له حافر

■ «طريق الرشدة لعبد اللطيف» (٢٤٠)

(١) انظر «مفتاح الوصول» للتللمساني (٤٦٨)

(٢) انظر المصدر السابق (٥١٧)

(٣) تقدم تحريجه، انظر (ص ٦٧).

(٤) للمصدر السابق (٤٧٥)

كالفرس والبغل والحصار.

ومثاله - أيضاً - اللفظ «عائط» فإنه يطلق في اللغة على المظمض والمحضض من الأرض، ثم استعمل عرفاً في الخارج المستعذر من الإنسان، فصار هذا الاستعمال العرفي هو المنبأ إلى المهم عند الإطلاق، وسي الاستعمال الوصفي ومثاله كذلك اسم «انمقيه» فإنه يطلق لغة على من يمتقه كلام الآخر ويمهمه، نحو قال تعالى ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ ﴿سورة النساء﴾، ثم حصص العرف هذا الاسم بالعالم بالأحكام الشرعية العملية

- حقيقة عربية خاصة وهي اللفظ الذي وضع لغة لمعى، واستعمله أهل العرف الخاص في غيره وشاع عندهم فيه، كالترفع والتصب والحرّ عند الحافة، والتقصير والقلب من قواعد القياس عند الأصوليين، وهو ما أشار إليه المصنف فيما عرف عند أهل الصناعة وما اصططح عليه أرباب كل فن

هذا، وتجلد الإشارة إلى أن اللفظ إنما يحمل على المعنى العرفي إجماعاً إذا ما أميت الحقيقة الدعوية كلية وأصحت كالمتروكة، كمن حلف أن يأكل من هذه الشجرة، فإن مقتضى الحقيقة العرفية أنه يأكل من ثمرتها لا من جذعها كما هو مقتضى الحقيقة الدعوية، وهي ممثلة بالكفة في هذا المثال، إذ لا يقصد عاقل الأكل من جذع الشجرة إطلاقاً، لذلك كان المصير إلى الحقيقة العرفية واجباً

(١) انظر لمصادر المتن عن هامش كتاب «الإشارة» (٢٢٤)

حتمياً، أمّا إذا لم تأسس الدعوى بالكيفية وحب تقديمها على العرفية ، وفي حالة
 اتعارض بحمل النقط على حقيقة الشرعية، فإن لم تكن فعل حقيقة العرفية وإلا
 فعل حقيقة الدعوى ما لم يرد دليل أو قرينة صادقة عن ذلك المعنى إلى غيره كما
 هو عليه مذهب الجمهور^(١).



(١) انظر «أصول البيان» بتقضي (٧/٢٦٨-٢٧٥)

(٢) «مذكرة التقضي» (١٧٥).

باب

أحكام أفعال النبي ﷺ

[في المراد بالسنة عند الأصوليين]

✽ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٢٥]

«السُّنَّةُ الْوَارِدَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: أَقْوَالٌ، وَأَفْعَالٌ، وَأَهْرَازٌ».

[م] المراد بالسُّنَّةُ عند الأصوليين هو : مَا نُسِّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ يَحْتَضِرُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ ، بِخِلَافِ مَا هُوَ جَارٍ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ إِذْ لَمْ يَقْصُرُوا السُّنَّةَ عَلَى إِهْدَةِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فَخَسِبَ ، بَلْ تَوَسَّعُوا فِي الْإِطْلَاقِ ، فَالسُّنَّةُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ هِيَ : كُلُّ مَا أُثِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ أَوْ صِفَةٍ حُثِّيَّةٍ أَوْ حَقِيقِيَّةٍ أَوْ سِيرَةٍ ، بَيِّنَا مَرَادُ السُّنَّةِ عِنْدَ الْعُقَمَاءِ هِيَ : كُلُّ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْعِبَادَاتِ ، أَيْ تُطْلَقُ السُّنَّةُ عَنْدهم فِيهَا بِقَابِلِ الْوَاجِبِ

وَمِنْ أَخْلَافِ نَحْوِ فِي الْحَاسِبِ الْمُرَادِ الْعَابَةِ بِهِ ، فَالْأَصُولِيُّونَ نَظَرُوا إِلَى

جاء الأدلة الإجمالية للأحكام العقابية، وغرضهم إثباتها وبيانها، أما الفقهاء
فانصرفوا إلى جانب الأحكام التفصيلية، واهتموا بإثبات الأحكام الفرعية الخاصة
بالمكثف، أما المحدثون فلم يقتصروا بنظرهم على الحكم الشرعي من حيث إثباته،
ولكن تعدّوه إلى كل ما يتصل بالشيء بشيء بيّنا وبقلاً؛ فالشئ عند المحدثين
أعمّ منها ما عند الأصوليين الذين يشترطون الثبوت عنه بشيء بقولهم «ما
ثبت عن الشيء بشيء من قول أو فعل أو تقرير، سيما مكفي المحدثون بالإضافة
والأثر في قولهم «ما أصيب إلى الشيء بشيء، فبدل الصعيف وغيره

وحرّى بالتنبيه إلى أن الشئ تطلق عند الشلف وأهل الكلام على ما يقابل
الدعة، كما تطلق الشئ - أيضاً - على ما عمل عليه الصحابة بشيء لقوله بشيء
«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْمُحَلَّفَاءِ الرَّائِدِينَ السَّاهِدِينَ مِنْ بَعْدِي»^(١)، لكن إذا
أطلقت الشئ فالشارع إلى الدهر شئ الشيء بشيء

هذه، والمراد بالأقوال كل ما تلفظ به الشيء بشيء مما يتعلق بالتشريع،
وهو يشمل الكتابة - أيضاً - مثل أمره بشيء عني بالكتابة يوم الخديعة، على أن
تُقْبَلْ أَوْ تَرْجَعْ في التعريف بعبارة «عمر القرآن» لإحراجه من حسن ما صدر

(١) أخرجه أبو داود (١٣٠٥)، وابن ماجة (٤٤٤)، وأحمد (١٢٦٤)، من حديث عمر بن الخطاب

ص ١٠٠، الحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٣٤٦، ٢)

(٢) «الفتح لأقول» للمؤلف (٧٢).

عنه ﷺ وثبت؛ لأن كلام الله تعالى تلاه النبي ﷺ على جماعة تقوم الحجة بقولهم، وهذا كله إما يكون بعد البعث؛ فما ثبت وصدر عنه قبل البعث لا يسمى سنة؛ لأنه في تلك الفترة لم يكن نبياً ولا رسولاً، كي يخرج منه ما صدر عن الأنبياء والرسل قبله ﷺ، لإصافه السنة إليه، ويخرج - أيضاً - الحديث المردود فلا يسمى سنة لعدم ثبوته عن النبي ﷺ.

وقوله «وأفعال»، أي ما فعله النبي ﷺ مما يتعلق بتشريع الأحكام، كصلاته وحججه ﷺ «مفعلاً» و«تركاً»، لأن الكف فعل على الراجح، والترك سنة إذا وجد المقتضي واسمى المانع وتركه ولم يفعله ﷺ، وتدخل «الإشارة» في العمل كإشارته ﷺ بأن «الشهر يكون هكذا وهكذا»، كما يدخل فيه «أهم»، وهو ما هم بفعله ﷺ ولم يفعله، إذ لا يهتم النبي ﷺ إلا في مطلوب شرعي على وجه الحق؛ لأنه معوث ليل الأمور الشرعية، كهتمه ﷺ في جعل أسهل الرداء أعلاه في الاستسقاء، فنقل عليه فتركه، والشافعية يجعلون «أهم» قسماً رابعاً إصافة إلى الأقسام الثلاثة المذكورة في بعض المصنفين.

هذا، ويدخل - أيضاً - في العمل سائر أفعاله القلبية كالاعتقادات والإرادات،

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٦)، ومسلم (١٩٧/٧)، والنعوي في «شرح السنة» (٢/٢٢٨)، من

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٢) انظر «حاشية أبي علي على جمع خواص» (٢/٩٤)، «شرح الكوكب» (٢/١٦٦)،

«إرشاد المصالح» للشوكاني (٤١)

فهذه من حيث الحقيقة ليست أفعالاً، ولكنها معدودة من الأفعال لانفعالها كاليت^١

[في أقسام أفعال النبي ﷺ]

❦ وقوله رحمه الله في الصفحة نفسها

«وَالكَلَامُ هَا هُنَا فِي الْأَفْعَالِ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يَفْعَلُهُ بَيَانًا لِلْمَجْمَلِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجْمَلِ فِي الْوُجُوبِ أَوِ النَّدْبِ أَوِ الْإِبَاحَةِ. وَالثَّانِي: مَا يَفْعَلُهُ ابْتِدَاءً، وَدَلِيلُهُ: أَيْضًا. عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ فِيهِ قُرْبَةٌ، فَحَوُّ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يَصُومَ، فَهَذَا هُوَ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ. . .»

[م] في القسم الأول من أفعاله ﷺ بظهر وجه التفصيل فيه كالتالي
 إن كان فعله ﷺ لسان مجمل أو لتقيد مطلق، فإن هذا النص التشريعي يأخذ حُكْمَ النص المبيِّن، فإن كان المبيِّن واجباً فهو واجبٌ، وإن كان مندوباً فهو مندوبٌ، فحكم فعله تابع لما بيَّنه ذلك لأنَّ البيان لا يتعدَّى رتبة المبيِّن، فهو

(١) «الفتح المأمول» للمؤلف (٧٣)

كالنفسر يطق مع المصتر، كنيانه بشيء لقوله تعالى ﴿وَالشَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٢٨]، فإنه بيها يقطع اليمين من الكونع، هذا من الكتاب، أم من الشئ فكسبه بأفعاله لقوله بشيء ، ضلوا كذا زأبئوي أصلي، وقوله، خذوا عني نمايكتكم، فأفعاله تحمل على الوجوب ما لم يرد صارف عنه.

فإن لم يكن بياناً لمجس أو تقييداً لمصنف، فرب أن يعلم فعله بدليل يرفع الوجوب أو الدب أو لم يعلم، فإن علم منه يحمل على ما يرجحه الدليل، وإن لم يعلم فعله بدليل، فإن ما عليه أهل التحقيق أنه إن قصد بذلك قرنة فهو مسدوب؛ لأن قصد ظهور القرنة فيه يوضح رجحان فعله على تركه، والريادة مستتية بالأصل، وذلك هو معنى الدب، فإن لم يظهر منه قصد القرنة ففعله محمول على الإباحة؛ لأن صدوره منه دليل على الإذن فيه، والريادة عن ذلك مستتية بالأصل، وذلك معنى الإباحة.

هذا، وقد رجح المصنف الوجوب فيما يفعله بشيء ابتداءً على وجه القرنة، وهو ما حكاه ابن حوير مباد عن ماث، وهو أصح الروايتين عن الإمام أحمد،

(١) تقدم تخريجه، انظر (ص ٨٢).

(٢) تقدم تخريجه، انظر (ص ٨٢).

(٣) «مفتاح النصوص» بنسباني (٥٧١) بحسين، (١ ص).

وأبي إسحاق الإسرائيلي وغيرهم، واستدل المصنف على وجوب فعله والناسي به بالكتاب والإجماع

أما بالكتاب فقوله تعالى ﴿وَأَتَّبِعُوا لِمَا كُتِبَ عَلَيْكُمُ تَسَدُّوٓنَ﴾ ﴿١٨٨﴾ [سورة الأعراف]، وقوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [المور ٦٣]، حيث حذر من مخالفة أمره، والتحذير دليل الوجوب، واسم «الأمر» يطلق على الفعل، والأصل في الإطلاق الحقيقة، وعينه اشتراكه مع القول المحصور فكان متناولاً للفعل.

أما الإجماع فلرجوع الصحابة - رضي الله عنهم - إلى قول عائشة - رضي الله عنها - في العسل من غير إبرال، فقالت: «فَعَلْنَاهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَسَلْنَا»، ولولا أن فعله متبع لما التزموه واجبتا.

وقد أحيب عن استدلال المصنف والفتنيل بالوجوب بأن قوله تعالى

«لَا يَنْفَعُكُمْ إِلَّا الْإِيمَانُ» (سورة البقرة ١٧٧) [ابن حنبل (١/ ٢٤٧)]

(١) أخرجه الشيخان في «الأمر» (١/ ٣٩)، وأحمد في «مسنده» (٦/ ١٦١)، والترمذي (١/ ١٨٠) (١٨١)، وابن ماجه (١/ ١٩٩) من حديث عائشة - رضي الله عنها - وحديث صفية بنت حيي - رضي الله عنها - وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» (١/ ١٨٣)، واستاده موقوف على عائشة - رضي الله عنها - ولحديث أمانيه أخرى مرفوعة ثلثة

[انظر «نصب الراية» للزمخشري (١/ ٨٢)، «التحقيق الحبيب» لابن حجر (١/ ١٣٤)، «إرواء الغليل» للألباني (١/ ١٢١-١٢٢)].

﴿وَأَتَّبِعُوهُ﴾ صريح في اتباع شخص السمي عليه وهو غير مقصود، لذلك كان ضرورياً إصهار المتابعة في أقواله وأفعاله، و«الإصهار على خلاف الأصل»، فتمتنع الريدة فيه من غير حاجة، وأمكن دفع الحاجة بأحد الأمرين، والمتابعة في القول أولى من الفعل لكونه متعلقاً عليه بخلاف الفعل فمختلف فيه^(١) لذلك كانت أفعاله عليه الميئة لمجنس واجب واجبة؛ لأن حكم فعله تابع لما يشه بقوله

أما الآية الثانية قوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [البور ٦٣]، فإن اسم الأمر - وإن أطلق على الفعل والقول المخصوص - إلا أنه تجمع على كونه حقيقة في القول المخصوص، ويختلف في الفعل، فحمله على المتفق عليه أولى، وتؤيد ذلك القرائن السياقية حيث تعذم في الآية ذكر دعاء الرسول، ودعاؤه إياها هو «القول» في قوله تعالى ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُّ طَلَعٍ بَيْنَكُمْ بَعْضاً﴾ [البور ٦٣]، فعاد الأمر إلى قوله، مع إمكان عود الصمير في «أمر» إلى الله تعالى، إذ هو أقرب مذكور، حيث قال - بعد ذكر الرسول - ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذٍ﴾ [البور ٦٣]، فكان عوده إليه أولى،

(١) الأصل في النطق أن يكون مستعلاً مدانه لا يتوقف معناه على تقدير ذلك كان الإصهار على خلاف الأصل [انظر «مفتاح الوصول» شرح ألفاظ القرآن (٤٨٢) والمصادر المتبعة على هامشه].

(٢) انظر «الإحكام» للأملدي (١٣٥/١)

فضلاً عن أن يكون القول بالتحذير عن مخالفة العمل يستدعي وجوب ذلك العمل لاستحالة التحذير من ترك ما ليس واجباً، ووجوب العمل إذا كان لا يعرف إلا من التحذير كان دوراً.

أما الاحتجاج بالإجماع فعبر مُستَم أن وجوب العمل من التقاء الحثانين كان مستغداً من فعل النبي ﷺ، وإيما استميد وجوبه من قوله ﷺ: «إِذَا التَّقَى الْحِثَّانَانِ وَجَبَ الْعَمَلُ»^(١) وجاء سؤال عمر رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها: «لِمَ لَمْ يَنْهَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَيْفٍ كُنْتَ تَعْمَلِينَ؟»^(٢) وأجابها فقالت: «لَمْ يَنْهَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَيْفٍ كُنْتُ تَعْمَلِينَ؟»^(٣) وأجابها فقالت: «لَمْ يَنْهَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَيْفٍ كُنْتُ تَعْمَلِينَ؟»^(٤)

فصل

[ما يفعله النبي ﷺ ابتداءً ولا قربة فيه]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٣٠]:

«وَأَمَّا الصُّرْبُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا لَا قُرْبَةَ فِيهِ نَحْوُ: الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَاللَّبَاسُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ».

(١) سبى تخرجه انظر (ص ١٤١)

(٢) انظر «الإحكام» للأملدي (١/ ١٣٧)

[م] هذا الحكم قطع الأكراد، ونقل المصنف عن بعض المالكية أنه يدلُّ على الدب، وبه قال أكثر الأحاف، ودعت جمهور الشافعية إلى الوقف، واحتاره العراقي والرازي وصحَّحه أبو الخطَّاب من الحنابلة، وذكره عن الإمام أحمد وأبيه شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)

فهذه الأفعال الصادرة عنه عليه السلام والتي لم يُقصد بها التشريع والقربة لا يكون الشيء عليه السلام أسوة فيها، فهي من العادات المحدودة من القسم المباح، غير أنه لو تؤسَّى به لأثبت عليه، وإن تركه لارعة عنه ولا استكثاراً فلا بأس بذلك، فإن قام الدليل على أنَّ المقصود من فعله الاقتداء كان تشريعاً بذلك الدليل، وليس بمجرد صدوره منه، كالأكس باليد اليمى أو مما يلي الأكل الثابت من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه ، فأباحه عليه السلام في كيمية ذلك وصغته خسر^(٢)

(١) انظر «المحصول» للرازي (١/٣٤٦)، «شرح مبيع النصوص» للرازي (٢٨٨)، و«أصول الشرحي» (٢/٨٦)، «مسودة» لأبي سبيعة (٧١)، «شرح الكوكب المنير» للرازي (٢/١٧٨)، «ارشاد النحوي» لسوكاتي (٣٥)

(٢) هو جزء من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه أنه كان يقول: «كنت علامة في حجر رسول الله ﷺ ، كانت يدي تطيش في بصرته، فقال في رسول الله ﷺ : يا غلام، سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك» وحديث مرفوع على صحته، أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/٢٦-٢٧)، وعبد البر في «مسنده» (١٠/٤١٥)، والبيهقي (٩/٥٢١)، ومسلم (١٣/١٩٢)، وابن ماجه (٢/١٠٨٧)، والبيهقي في «مسنده نكرة» (٧/٢٧٧)

لصفته لا لغير الفعل، كاتداء الخُس باليمين، والمشي في بعدين، فإن دات الأكل والمشي وغيرهما من الأفعال الصادرة بمقتضى طبيعته الإنبابية فهي المباح وليست في ذاتها محلاً لتأني، لكن إن فعلها كان مأموراً بإيفائها على صفة فعله بالتأني وهو الوجه الذي يُعدُّ قرينة، وهو محل أسوة

أما ما كان صادراً منه بمقتضى الخيرة البشرية المستفادة من التجارب الخاصة في الحياة كالزراعة والتجارة ووصف الدواء فلا تُعدُّ تشريعاً ولا حجة، ويدلُّ عليه حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ على أهل المدينة وهم يؤثرون الحنظل فأشار إليهم بالترك، فتركوا ولم يحمل الأشجار، فشكوا إليه، فقال لهم: «أثروا، أنتم أعلم بأمْرِ دُنياكم» ١

فصل

[في إقراره بالتأني وأقسامه]

❦ قال الناجي رحمته الله في [ص ٢٣١]

«وَأَمَّا الإِقْرَارُ بَأَن يَفْعَلَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَعَلٌ وَلَا يُنْكِرُهُ،

(١) أخرجه مسلم (١٥/ ١١٦)، وابن ماجه (٢/ ٧٢٥)، من حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما

(٢) «المصنف المأمول» للمؤلف (١٥٤)

فَإِنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ: لِأَنَّهُ ﷺ لَا يَقْرُ عَلَى الْمُتَكْرَرِ.

[م] تارة المصنف - في هذا الفصل - الإقرار على الفعل بحصرته ﷺ،

وأهل العلم يعضدونه في ذلك بين الإقرار على الأقوال والإقرار على الأفعال.

والإقرار على الأقوال على قسمين

- إما أن يتعلق بأمور الدين، وذلك إذا وقع الحكم بين يديه ﷺ فأقره،

فإقراره يدل على صحة حكم الشرع في تلك المسألة، ويسمى هذا النوع «الإقرار

على حكم»، كاعتراف معاوية بن النخعي أمام النبي ﷺ فقال أبو بكر ﷺ: «إِنَّكَ

إِنْ اعْتَرَفْتَ الرَّابِعَةَ رَخِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فسكت عنه النبي ﷺ، فدل

ذلك على إصابتها بالحكم، وكقول العجلي للنبي ﷺ: «الرَّجُلُ يَجِدُ مَعَ أَمْرَاتِهِ

رَحَلًا، إِنْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ تَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَنْ عَيْطٍ»،

فسكت عنه النبي ﷺ، فدل على صحة كلامه وإصابتها للحق.

- وإما أن يكون إقراره على أقوال متعينة بالدنيا والأموال المعينة، فإقراره

لا يدل على ثبوت المدلول وصدق خبره، مثل ما كان يطعن المدفون في سب

أمامة بن زيد رضي الله عنه بسبب المحائف يسهما في اللون، فسكوته لا يدل على صدق

(١) معجمه، أخرجه بخاري (١٢/ ١٣٦)، ومسلم (١١/ ١٩٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٠/ ١٢٧)، وأبو داود (٢/ ٦٨٥)، وابن ماجه (١/ ٦٦٩)، من حديث ابن

الحجر، ويدل عليه أن القائف لما رأى أقدم ريد وأسامه وقد غطيا رؤوسهما، قال
 « إن هذه الأقدم بعضها من بعض، فترى به السي يمينه وأعجبه »
 أما الإقرار على الأفعال إن لم يكن فيها قرينة فإنه يدل على نفي الحرج،
 كقراره على أكل الصب والحراد مع أنه لم يأكل منها، وإلا فإقراره يدل على
 صحة العمل إن كان قرينة، كصلاة ركعتين بعد صلاة الصبح من قصة قيس
 ابن قهذ ^١ فسكت عنه السي يمينه ولم يذكر عليه ^٢

[في شرط الإقرار الذي يكون حجة]

❖ وقول الناجي رحمه في الصفحة السابقة بعدما ذكر قصة دي

(١) ممنوع على صحفه، أخرجه البحاري (٨٧/٧)، (١٢/٥٦)، ومسلم (١٠/٤١)، وأبو داود (٦٩٨/٣)،

وابن ماجه (٧٨٧/٢)، ويزيدي (٤/٤٤٠)، وساني (٦/١٨٤) من حديث عائشة ر ^٣

(٢) هو الصحابي قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة الأنصاري المدني جد علي بن سعيد الناجي

المتشهور، وينقب قبره من عهد من بني عائشة من سحر شهد بدر وما بعده، ومول في خلافه

عشائر بني عكرمة

[انظر ترجمته في «خروج المتدين» لاس أبي حاتم (١٠١/٧)، «الاصيحات» لابن عبد البر

(٣/١٢٩٧)، «أسد نقباء» لاس ^٤ (٢/٢٢٣) «الكشاف» لذهبي (٢/٤٠٦) «الإصابة»

لاين حجر (٣/٢٥٥، ٢٥٧)]

(٣) سبق ترجمته، انظر. (ص ١٣٨).

الدين عليه السلام ، ولم يُنكر عليه عليه السلام الكلام في الصلاة ليصوم الإمام،
فدل ذلك على جواره وصحته .

[م] هذا الذي ذكره المصنف هو ما كان العمل بحضرته وعلى علم به .
أما إقراره على فعل في زمانه وكان مشهوراً فمثاله ما ثبت في قصة معاذ
رضي الله عنه أنه كان يصلي العشاء مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يصرف إلى قومه، فيصلي بهم،
فاستدل به على جوار اقتداء المعترض بالمنع، إذ مثل هذا لا يحصى عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فإن غالب الظن علمه بالائتداء الذين يصلون في قائل المدينة، لا سيما وقد
ثبت في الصحيحين شكوى الأعرابي لنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن إطالة معاذ رضي الله عنه في صلاته
فقال : « أَفَتَأْنَأْت يَا مُعَاذٌ ؟ » (١)

وقد يقع العمل في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ويكون حقيقاً غير مشهور، أي لم ينتشر
انتشاراً يبعد معه أن يعلمه، فهذا لا حجة فيه، بخلاف ما وقع بحضرته أو في
زمانه وكان مشهوراً.

مثاله قول بعض الصحابة رضي الله عنهم : « كُنَّا نَكْسُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم »

(١) انظر لمصادر الحديث عن هامش د (شرح) (٢٣٢)

(٢) منقول عن صحيحه، أخرجه بخاري (٢/ ١٩٢، ٢٠٠، ١٠/ ٥١٥)، ومسلم (٤/ ١٨١)، والبيهقي

في «المسند الكبير» (٣/ ٨٥)، واليعقوبي في «شرح نساء» (٣/ ٧١)، من حديث جابر ابن

ولا تُعْبَرُ ، ، ، والحديث وإن كان لا يصحُّ إلا أنه أَوْقَى من التمثيل على احتمال عدم علمه، لذلك فلا يكون حُجَّةً^(١)

(١) قال النووي في «شرح مسلم» (٤/ ٣٦) اعلم أن أمة محمد لا على وجوب العمل بالخبر وإن لم يكن معه برهان، وعلى وجوبه لا إثبات، وكان مدعى من أصحابه على أنه لا يجب إلا بالبرهان ثم رجع بعضهم، واعتقد الإجماع بعد الآخرين وفي الباب حديث: «إثباتنا على الناس مع حديث أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ في امرئ يأبى أُمَّةً له لا يبرأ، قال: «يُفْلُ دَكْرُهُ وَيَتَوَضَّأُ، وفي الحديث الآخر: «إنا جئنا أهلَكُم بِنِشْءٍ شَبَّهَا لَأَزِيحُ ثُمَّ جَهِدَهَا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفُسْلُ وَإِنْ لَمْ يُبْرَأْ، قال نعيم: «نعم من هذا الحديث وأما حديث: «لما من الله ما خَمُورٌ من أصحابه ومن بعدهم قالوا: إنه مسوخ، ويقولون: «يا سيخ أن العمل من الإجماع يبرأ، قال كان سافداً ثم صار واجباً ودفع ابن عباس: «يا سيخ وغيره، قال: «يا سيخ مسوخاً بل المراد به نفي وجوبه بقول مروي في سورة الأعراف: «وَعَدَا لِيَكُفُّمُ نَاقٍ بَلَا شَكٍّ، وأما حديث أبي بن كعب ففيه حروباً أحدها أنه مسوخ، وهذا أنه محمول على ما د بشره في سورة النور

قلت والجواب الأول هو الصحيح، فنصريح أبي بن كعب: «يا سيخ، وبذلك أنسخ حيث قال: «يا سيخ من جاءه كتاب رخصه رخصه، رخصه رسول الله ﷺ في بدء الإسلام، ثم أمر بالاعتصام بعد ذلك وفي رواية: «أنه أمر بتفصيل وهي عن ذلك، وحديث صحيح يخدم لمخرجه

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٣٥)، وأبيهم في «كشف الاستدراك» (١/ ١٦٤)، وفي إسناده محمد بن إسحاق بن يسار المصنف قال: «عن ابن حجر صدوق مشهور يابعد بن منصفه، والجمهور، وهو شريفي، ووصفه بذلك أحمد والدارقطني

[انظر «ميراث الأئمة» للذهبي (٣/ ٤٦٨)، «معريف أهل المدينة» لابن حجر (١٣٢)، «تبيين لأسرار الدلائل» لابن العجمي (٤٧)].

(٣) انظر «شرح النعم» لمشارقي (١/ ٥٦٠-٥٦١)، «مفتاح النور» للعلاني (٥٨٨)

هذا، ويشترط في الإقرار الذي يكون حُجَّة الشروط التالية

ـ أولاً أن تعلم بوقوعه سواء بحضرته عليه السلام أو زمانه، ويكون قادرًا على

الإنكار

ـ ثانيًا أن لا يكون قد بَيَّن حكمه بيانًا يسقط عنه وحوث الإنكار

ـ ثالثًا أن لا يكون المسكوت عنه صادرًا من كافر، فلا عبرة فيه، لا علم

بالضرورة إنكاره عليه السلام لا يجعله الكفار^(١).



(١) انظر «الفتح المأمول» للمؤلف (١٥٦).

باب أحكام الأخبار

[في تعريف الخبر]

❦ قال الناجي رحمه الله في [ص ٢٢٣]

«الخبرُ هو الوصفُ للمُخبر عنه، وهو ينقسم إلى قسمين: صدق وكذب».

[م] هذا التعريف يُعدُّ أحدَ تعريفات الخبر، ولديّ يسبحم مع تقسيم المصنف أن يعرفه بأنه «القول الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب»، وأطلق بعض العلماء على الخبر بأنه «المُحتَمَلُ للتصديق والتكذيب للإنشاء»، ويخرج الإنشاء؛ لأنه لا يختص صدق ولا كذباً ولا أوامر والنواهي، وهو اصطلاح الأصوليين وأهل اللغة

وقال بعضهم إن الخبر هو ما يُقاسُ المنشأ، وهو إطلاق السحاة، أمّا أهلُ المنطق فأطلقوا الخبر على القصص، وأطلقه المحدثون على ما هو أعمُّ من الإنشاء والطلب، كقولهم «أخبار الرسول عليه السلام»، فهذه الأخبار محتوية على الأوامر والنواهي

فصل

[في خبر التواتر]

❦ قال الناجي رحمه الله في [ص ٢٢٣]

« فالتواتر: ما وقع العلمُ بمُخْبِرِهِ ضرورةً مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ »

أم | هذا الفصل وما بعده يتعلّق بالخبر من حيث سُدّه، ومعنى تعريف المصنّف للتواتر هو الخبر الذي رواه جمع يحصل العلمُ بصدقهم ضرورةً بأن لا يحتمل العقل نواظورهم على الكذب، أو صدوره منهم اتفاقاً عن مثلهم من أول الإِسَاد إلى آخره، ويكون ثَمّاً يدرك عن طريق الحسّ لا العقل.

وقول المصنّف «ضرورة» أي من شرط الخبر التواتر إِدَدَتَهُ العلم اليقيني بالمحرر عنه، وهذا مذهب أهل الحقّ خلافاً للشمسية^(١) والبراهمة^(٢) الذين يعتقدون

(١) الشيعة عرفوا سبب إلى (سبب) مدّ في هذا، وكانوا يعبّون سبب سببه (سرمات) كسره السلفاء محمود بن شكتكس، وهم معتقدات عريية: «سببه» كدقوب ماسخ لأرواح، وعدم العلم، ونكر انظر وعبرها [انظر «تفرق بين الفرق» للشيخ أبي (١٧٠)، «مواهب الرحمن» للأنصاري (١١٣/٢)].

(٢) البراهمة فرقة ضالّة ظهرت في أحد سبب إلى رحمة يعال له (مهم) كان يقول يحيى البراهمة ورواها عن مسجل في حكم العقل، وهى ضلالات أخرى، وانصبت إلى فرق [انظر «المجلد» =

أن خبر التواتر بعيد الطعن، وقد مثل المصنف رحمه الله بحصول العلم ببعض البلدان كـ «الصين» و«أند» والألبان السابقين والعلماء واللاطين والوقائع والعروايات وبحو ذلك

ومفهوم قوله «ضرورة» أن العلم الخاصل بالتواتر يقيني وليس نظرياً، وهو مذهب الجمهور وهو الصحيح، أي أن العلم الخاصل بالتواتر علماء بالضرورة من غير نظر ولا استدلال، لأنه لو كان التواتر نظرياً لم يقع إلا من اكتسب درجة النظر والاستدلال، ولزم اختلاف العلماء فيه؛ ولأن كل ذي كمال مضطر إلى التصديق بوجود «مكة» والبلاد الأخرى التي لم يرها ولم يدخلها، وهذا على خلاف مذهب ابن لقطان^١ ولدقائق وعبرها الذين يرون أن التواتر يحتاج إلى نظر لذلك قالوا: إن العلم به نظري وليس بضروري، إذا لا يحصل العلم إلا بمقدمتين

الأولى أن المحررين يستحيل تواطؤهم على الكذب

■ والنحل» للشهرستاني (٣/٣٤٢).

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله الحميري كوفي عاصي حاكم بن القطن قصبي خرمي، كان من أنصار الناس بمسألة الحديث واشتهر بحديثه بالرواية وأسماؤه ابن حبان صنف «الوهم والإيهام عن الأحكام» كبرى بعد «حق الشبلي»، توفي بخراسان سنة (٥٦٢٨)

[انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» عدهمي (٢٢/٣٠٦)، «شعرات أدهب» لابن العماد

(٥/١٢٨)، «شجرة النور الزكية» لمخلف (١٧٩)]

والثانية أنهم اتفقوا على الإحار عن واقعة واحدة كوجود مكّة مثلاً والصحيح أن المقدمتين حصك في أوائل الفطره، ولا محتاج إلى كبير تأمل وفكر، ومثل ذلك لا يُستقى نظرياً؛ لأن النظري يتوقف على أهلية لطر، وفي هذه المسألة أقوال أخرى كالوقف ذهب إليه الأمدى، وتردّد بعضهم بين النظري والضروري^(١).

والخلاف بين المذهبين السابقين خلاف لمطّ لا ثمرة له لاتفاقهما على النتيجة، واختلافهم في الطريق إليها، لذلك يذهب بعض المحققين إلى عدم اشتراط إعادته العلم اليقيني الضروري؛ لأنه يترتب على شروط المتواتر، فحيثما اجتمعت حصل العلم^(٢).

[في خبر الأحاد وإفادته الظن عند الجمهور]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٣٤] في معرض ذكر خبر الأحاد
 «لَا يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ وَإِنَّمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ السَّامِعِ لَهُ صِحَّتُهُ
 بِثِقَةِ الْمُخْبِرِ بِهِ».

(١) انظر هذه المسألة في المصادر الملتزمة عن هامر كتاب «الإشارة» (٢٣٤)

(٢) «مواعيد الأصول الحديث» د أحمد عمر هاشم (١٤٣)

[م] ما قرره المصنّف من إفادة خبر الواحد للظنّ هو مذهب جمهور العلماء؛ لأنّه لو كان بعيد العلم خصل ذلك خبر الأبناء عن بعضهم وإربابهم من غير ما حاجة إلى إظهار المعجزات الدلّة على صدقهم؛ ولأنّه لو كان مقيداً للعلم لوجب على القاضي أن يصدق المدعي من غير بيّنة؛ لأنّ العلم يحصل بقوله، وإذا ثبت أنّه لا يصدق إلاّ بيّنة دلّ ذلك على أنّ خبر الواحد بمجرّده لا يكفي في إفادة العلم، ومن الأدلة العقيدة ما ذكره المصنّف من أنّ المحرّ - وإن كان ثقة - يجوز عليه العلق والسهو كشاهد.

[في حجة من قال بوقوع العلم بخبر الواحد]

✽ قال الناجي رحمه الله في الصفحة نفسها عن محمد بن حنّيز مبنّياً أنّه قال: «يقع العلم بخبر الواحد».

[م] وهذا مذهب أهل الظاهر كداود وابن حرم، وبه قال الحسين الكرابسي، والحارث المحاسبي، وهو رواية عن الإمام أحمد، وخُجّتهم أنّ الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَىٰ أَهْوَاءِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ ﴿٣٣﴾ [سورة الأعراف]، ثمّ أمرنا بالعمل بخبر

الواحد، وهذا يدلُّ على أنَّ حبر الواحد يعيد العلم

وجوانه أنَّه لا يلزم إفادته للعلم وإنَّما وحب العمل به لعدة الظنِّ، كما هو الأمر بالنسبة للقياس فإنَّه يجب العمل به مع إفادته للظنِّ، وكذلك يجب العمل بقول الشاهدين وقول المضي بالنسبة للمستعني مع أنَّه لا يعيد العلم وفي هذه المسألة قول آخر يرى أصحابه أنَّ حبر الواحد يعيد العلم إذا احتضت به قرائن تؤيده كأن تلقاه الأئمة بالقول، أو لا يُكره أحدٌ ممَّن يعتقد بقوله أو ينقل الخبر من طرق متساوية لا تختلف، أو يروي حبر الواحد روي متَّصف بالعدالة والثقة والإتقان، فإن توفرت هذه القرائن في حبر الواحد أفاد العلم بإجماع.

وانتحيق أنَّ حبر الواحد إذا احتض قرائن حرج عن محلِّ الرِّاع؛ لأنَّ الرِّاع في حبر الواحد المجرَّد عن القرائن، وساء عليه مذهب الجمهور أقوى في الاعتبار والنظر.

والخلاف بين العلماء في هذه المسألة لبعضي لاتعاقهم على وجوب العمل بحبر الواحد من حيث التطبيق الفرعي سواء أفاد العلم أو الظنَّ أمَّا من حيث انتزاعه بالسد فقد يكون معويَّاً لأنَّ الخبر المفيد للعلم يرجع على الخبر المفيد للظنِّ



فصل

[في المسند ووجوب العمل به]

❦ قال الباجي رحمه في [ص ٢٣٥] في معرض الاستدلال على وجوب

العمل بالمسند:

«... أَنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنْ يَتَعَبَّدَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى بِالْعَمَلِ بِخَيْرٍ مَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا ثِقَتَهُ وَأَمَانَتَهُ وَإِنْ لَمْ
يَقْعُ لَنَا الْعِلْمُ بِصِدْقِهِ ».

[م] ابداً المصنف بتقرير مذهب الجمهور في جوار العبء بحر الواحد
عقلاً، حلقاً لمن رأى أن العقل أوجب عليه قبول بحر الواحد والعمل به،
وحلقاً للمعبرة واسي عُنْيَةً وطائفة من المكلمين الذين يرون أنه لا يجوز
التعبد بخبر الواحد عقلاً^(١).

(١) هو أبو بشر إسرائيل بن إبراهيم بن عيسى الأسدي السعدي، المشهور بسنن عفته وهي أمه
حافظ فيه ثقة، توفي سنة (١٩٢هـ).

انظر برآحه في «تاريخ بغداد» لمعطي النعماني (٦، ٢٢٩)، «سبح أعلام النبلاء» بنديمي

(٩، ١٠٧)، «شعرات الذهب» لابن العمري (١، ٣٣٣).

(٢) انظر «إحكام أصول الباجي» (٣٣١)، «سيرة» بشر ري (٣٠٣)، «نقد» لأبي يعلى-

واستدلَّ المصنّف من جهة العقل بعدم امتناع أن يتعدّنا الله تعالى بالعمل بحبر من يعلب على ظنِّ ثقته وإن لم يقع لنا العلم بصدقه على نحو ما يتعدّنا شهادة عدلين، وإن لم يحصل لنا العلم بصدقهما، ومن ذلك ما ثبت في الشُّنَّة من الأحاديث الدالّة على إرساله عليه السلام الرسل للملوك، وللإمارة على البلدان والقضاء بها والسعي على الصدقات وغيرها، فمن ذلك تأميره لأبي بكر رضي الله عنه لموسم الخث، وإبعاده سورة مراءة مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتوليته عمر ابن الخطاب رضي الله عنه على الصدقات.

❖ ثم قال المصنّف في [ص ٢٣٦]

«ومما يدلُّ على ذلك إجماع الصحابة على وجوب العمل باختيار الأحاد كرجوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه من شرع بخبر عبد الرحمن بن عوف وأخذه جزية المجوس بخبره... وغير ذلك مما لا يخصى كثرة».

[م] ردّ المصنّف على من لا يُجَوِّز التعدّد بحر الواحد سمعاً، وهو مسبوق لحمد بن داود الظاهري، ومحمد بن إسحاق وبعض الرافضة، واستدل على

= (٣/ ٨٥٩)، «سجّ التخيير» بادشاه (٣/ ٨٢)، و«صادر منه» على هامش «الإشارة» (٢٣٥)

(١) انظر كتاب سني عليه السلام في حديثه وغيره في «رد المحتار» لابن القيم (١- ١١٩- ١٢٦)

صحة مذهبه وهو مذهب الجمهور بإجماع الصحابة الكوفي على وجوب العمل
 بخبر الأحاد حيث ثبت في وقائع وحوادث كثيرة عن الصحابة عليهم السلام
 بحر الواحد من غير تكبر، وإن كان كل واقعة لم تتواتر لكن بمجموع تلك
 الحوادث حصل العلم بأنهم اتفقوا على العمل به، فمن ذلك أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه لم يأخذ الحرية من المجوس حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من محوس هجر رضي الله عنه، فقبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك،
 وبدأ يأخذ الحرية مع أنه حر الواحد، ومن ذلك قول ابن عمر رضي الله عنه : كُنَّا
 نَحَابِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً حَتَّى أَخْبَرَنَا زَائِعُ بْنُ غَدِيحٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَدْ نَهَى عَنْهَا ،
 وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ فِي حَرِّ حَمَلٍ بِنِ مَالِكٍ فِي إِسْقَاطِ الْحَيْنِ ، لَوْلَا
 نَسَمْعُ يَهْدَا لَقَضَيْنَا بِعَتْرِهِ ، ، وَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَهْلُ قَاءَ يَصْلُونَ إِذَا جَاءَهُمْ آتٌ
 فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ أَمَرَ لِي عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكُفَّةَ

(١) سبق تخريجه، انظر (ص ١٤١)

(٢) سبق تخريجه، انظر (ص ١٤٠)

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٧٣) في «ديباج» باب فيه حبس، والحديث ضعيف بمساده الأجنبي في
 «ضعيف من أبي داود» (٣٧٩/٣)، وثبت عن قسور بن عكرمة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 امتسار الناس في إملاح المراف، فقال لعمر بن شعيب شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقي فيها بقرة
 عند أو أمية فقال: انتهى بمن يشهد معك فداة بمحمد بن مسلمة، انظر تخريجه في (ص

فَاسْتَقْبِلُوهُمَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ،^(١)

وَمَا يَسْتدل به الجمهور أيضاً قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُسَقِّ

بِمَا فَتَبَّحُوا﴾ [الحجرات ٦] فوجه دلالة الآية أنها تمد وجوب التبرع والتبش

إذا كان المحرم ماسقاً، فظهر بمفهومه أن العدل يُفصل خبره من غير تثبت؛ لأن

المائدة من إيراد المسق في الآية لا تكون إلا ملحق، إذ لا يسبب العبث إلى الشرع.

ومن القياس استدلووا بقياس الرواية على الشهادة، وقياس الرواية على

المفتوى، فإنه كما يجب العمل بشهادة العدلين، ويجب العمل بمفتوى المفتي يجب

العمل برواية العدل أو العدلين عن رسول الله ﷺ، ولجامع بينهما أن كلاً

منهما يفيد الضم لحوار العلق على الشاهد والمفتي والراوي.

فصل

[في المرسل]

❦ قال الناجي رحمه الله في تعريف المرسل من [ص ٢٣٩] : وَأَمَّا الْمُرْسَلُ.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٨) في «تفسير» باب ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ تَكُفُّهَا﴾ الآية، ومسلم

(٥ ١٠) في «المباحث» ومما أصعب لصلاحه، باب تحويل نقبه من الفم إلى الكعبه من حديث

هُوَ مَا انْقَطَعَ إِسْنَادُهُ فَأُخِلَّ فِيهِ بِدَوْرٍ بَعْضُ رَوَايِهِ .

[م] هذا تعريف المرسل على اصطلاح الأصوليين والمفهاء الشامل لسانر
أنواع الانقطاع، أما في اصطلاح جمهور أهل الحديث فإن المرسل هو ما رُفِعَ
التابعي إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، صغيراً كان التابعي أو
كبيراً، بمعنى أن يترك التابعي الواسطة التي بينه وبين رسول الله ﷺ ويقول
قال رسول الله ﷺ.

قال الشوكاني : وإطلاق المرسل على هذا، وإن كان اصطلاحاً ولا مشاحة
فيه، لكن محل الخلاف هو المرسل باصطلاح أهل الحديث :
وأهل العلم يُفَرِّقُونَ في المرسل من حيث قَبُولُهُ بين مُرْسَلِ الصَّحَابِ
وغير الصحابي، والمقصود من مرسل الصحابي هو أن يروي حديثاً عن النبي
ﷺ وهو لم يسمعه منه شيئاً بل سمعه من صحابي آخر وحكمه أن يقبل
مطلقاً سواء عرفه أنه لا يروي إلا عن صحابي أو لم يعرف ذلك، وسواء صرح
أولم يصرح بذلك، وهو مذهب جمهور العلماء للإجماع الواقع من الصحابة رضي
الله عنهم كانوا يرسلون الأحاديث من غير تكبير من أحد؛ ولأن الأئمة أجمعت على
قول كل مرويات عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهو مع إكثاره للرواية لم يسمع
أكثر الأحاديث التي يرويها عن النبي ﷺ مباشرة، حيث توفي النبي ﷺ

وابن عباس رضي الله عنه لم يبلغ الثالثة عشرة من عمره، وإنما أحدها عن صحابة
احرس ومن صغار الصحابة عبد الله بن الزبير، والعميد بن مشير، والحسن
والحسين ابنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيرهم، وقد قبلت الأمة جميع مروياتهم
ولم ينكر أحد شيئاً من ذلك، فثبت وجوب قبول مرسل الصحابي مطلقاً،
وقد حكى ابن عبد البر 'الإجماع على ذلك، ونقل ابن جرير الطبري' إجماع
التابعين، وحالف أبو إسحاق الاسمرائي وأبو بكر البقلاوي لاحتساب تلقبهم
عن بعض التابعين وليس من أجل لشك في عدالة الصحابة رضي الله عنهم، قال
السيوطي 'وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى - يعني من مراسيل الصحابة -
لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكنهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم بادرة،
وإذا رويوها بثوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة،
بل إسرائيليات، أو حكايات أو موقوفات'.



(١) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (٧٧).

(٢) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (٢٤٤).

(٣) انظر «اختصار علوم الحديث» لأبي بكر (٤٩)، و«توضيح الأفكار» لصبغاني (١/ ٣١٧).

(٤) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٧١).

[في حكم العمل برواية المُرسل المتحرّر]

❖ في كان المُرسل متحرّرًا لا يرسل إلّا عن الثقات قال الساجي رحمه الله في [ص ٢٤١] «فإنه يجب العمل به عند مالكو حديثه وأبي حنيفة» .

[م] وبوجوب العمل به قال جمهور أصحابها، وهو أحد الروايتين عن أحمد بن حنبل، وإليه ذهب جماعة من المحدثين، وأما جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول ذهبوا إلى رده مُعلقًا، خلافاً لمن فصل في رده فهو لاء، حنبلهم في وجوه التخصيل على آراء، وفي المسألة أقوال أخرى

وأظهرها أن من عدم من حاله أنه لا يرسل إلّا عن ثقة قبل مُرسله لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ ظُلْمٌ مِنْ قِبَلِكُمْ فَأَعْلِنُوهُ لَئِنْ كُنْتُمْ لِلظُّلْمِ فَاعِلِينَ﴾ [سورة الاحزاب]، أوجبت الآية التنبيه في حيز الماسق دون العدل الذي يجب قبول خبره مُطلقاً مُسنداً كان أو مُرسلاً، ولقوله تعالى ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَسِيرُوا كَمَا كَانُوا قُلُوا لَا تَقْرَأُ كِتَابَ الْفُتُورِ وَتَمْتَحِنُ السُّرُورَ﴾ [سورة التوبة]، دلالة أوجبت على الطائفة الإدارار، ولم تفرّق في الإدارار بين ما أرسلوه وما أسدوه، ولقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَانَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَدِينِ

مَا يَنْتَكُهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ النَّاسُ ﴿١٨٨﴾ [سورة البقرة]، فالراوي الثقة إذا قال قال رسول الله ﷺ فقد الرّم ما ذلّت عليه الآية من وجوب التسلع ونحرّم كتبنا السنن والهدى، ونس في الآية دلالة على التعريق بين المرسل والمستند.

وقد استدلل المصنف على مذهبه - أيضاً - بالإجماع والمعقول - كما سيأتي -
هذا، وقد تمسك السامعون من العمل بالحديث المرسل مُطعاً بما رواه أبو داود عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِنْ سَمِيعٍ بِكُمْ»^(١)، وبما رواه الترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً قال: «نَهَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ شَيْئًا قَبْلَهُ كَمَا سَمِعَ، قَرَبَ مُسْلِمٌ أَوْضَى مِنْ سَامِعٍ»^(٢)، والحديثان يدلّان على كيفية وصول الحديث إلى الراوي، وبما عليه يكون الاتصال شرطاً من شروط قبول الخبر، وما دام الإرسال يعتقَر إلى هذا الشرط فالرواية به غير مقولة.

وقد أجيب عن دلالة أحاديث المناعين من قول الحديث المرسل بأن

(١) انظر المصادر الأصوبه واخديه شبه عن هاشم «الإشارة» (٢٤١)

(٢) أخرجه أبو داود (٦٨/٤). واحكام في المستدرج (١/٩٥) من حديث بن عباس رضي الله عنه وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (١/٣)

(٣) أخرجه الترمذي (١٠/١٢٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع»

دلالتها في الحمل لا في الأداء، إذ ليس فيها ما يشعر بالجمع من الإرسال، ويجب أن تحتوي الحديثين بدلان على طريقة وصول الحديث فلا يجمع من دلالتها على الرواية، وللمانعين أدلة عقلية وللمعضدين - أيضاً - والمقام لا يسمح لبسطها وقد تكفّر الحافظ العلاني في «جامعه» بحصيل أحكام المراسيل^(١)، وما عليه أهل التحقيق قبول الحديث المرسل إذا كان المرسل من العلماء العدول الماهرين بمعرفة شرائط القول الدرس تُعرف من حصرهم أنهم لا يرسلون إلا عمّن يُقبل حديثه وهو أعدل الأقوال، وقد ذكره ابن تيمية رحمه الله بقوله «والمراسيل قد تمارع الناس في قوّها ورتّبها، وأصبح لأقوال أن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا من ثقة قبل مُرسَله، ومن عُرف أنه يرسل عن ثقة وغير ثقة، كان إرساله رواية عمّن لا يُعرف حاله، فهذا موقوف، وما كان من المراسيل محالاً لما رواه الثقات كان مردوداً»^(٢).

والأولى حمل كلام المانعين في عدم الاحتجاج بالمرسل على احتمال الزينة والشك في المرسل أو علسه، والخلاف - من هذه الخبيثية - يكون لعطبيّ في قبول المرسل من عدمه، فمن قلّه فلأنه علب على طنه صدق المرسل ومن ردّه فلأنه شكّ في الراوي المرسل، أو لأنّ عمل الصحابة لم يوافقوه أو عارضه المد

(١) «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للحافظ العلاني (٣٣) وما بعدها.

(٢) «مهاج الثبوت النبوية» لابن تيمية (٤، ١١٧).

أو ما إلى ذلك، أما من حيثية تقرير حكمه وباء الصروع الفقهية عليه فمعوي وحدير بالنسبة أن المرسل إذا عارضه المدفون المد يُقدّم عليه؛ لأنه متفق على قبوله والاحتجاج به، بخلاف المرسل المختلف فيه، وعليه فإنه يُقدّم المتفق عليه على المختلف فيه عند التعارض.

[في تقرير الإجماع على قبول المرسل]

❦ قال الناجي رحمه الله في معرض الاستدلال على مدعاه في [ص ٢٤٢] «والدليل على ما نقولُه: اتّفاق الصدر الأوّل على نقل المرسل، ولو كان ذلك يبطّل الحديث لما حلّ الإرسال».

[م] ذكر الأمدّي اعتماد الإجماع على قول مراسيل العدول بما نصّه «فإن الصحابة والتابعين أجمعوا على قول المراسيل من العدل أمّا الصحابة فإنهم قبلوا أحاديث عن الله من عناس عليه السلام مع كثرة روايته، وقد قيل إنّه لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله سوى أربعة أحاديث لصغر سنّه. وأمّا التابعون فقد كان من عاداتهم إرسال الأحبار... ولم يرل ذلك مشهوراً فيما بين الصحابة عليهم السلام والتابعين من غير تكبير فكان إجماعاً»، وذكر السيوطي عن

ابن جرير الطبري أنه قال: «أجمع النعمون بأسرهم على قبول المرسى ولم يأت
 عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين»^١
 أمّا مرسى الصحابي فقد تقدّم حكاية الخلاف فيه، والصحيح قبوله
 مطلقاً، أمّا دعوى إجماع التابعين فمردودة بما هو منقول عن بعض التابعين
 كسعيد بن المسيّب^٢، وابن سيرين^٣ والزهري^٤ وغيرهم القول بعدم الاحتجاج
 به قال الحافظ السخاوي: «وسعيد بن المسيّب يرد على ابن جرير الطبري
 من المتقدمين، وابن الحاجب من المتأخرين، ادعاهما إجماع التابعين على قبوله
 - أي المرسى - إذ هو من كبارهم ولم يتفرّد مرة بينهم بذلك، بل قال به منهم
 ابن سيرين والزهري»^٥.

(١) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/١٦٣)

(٢) انظر ترجمته على هامش كتاب «الإشارة» (٢٤٠)

(٣) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن مهدي الرمزي، يقرئ في الحديث بدين سام، أحد
 التابعين الأعلام مشهورين، الإمامة وخلافة، كان حافظاً زاهياً، غالباً في الدين والسياسة،
 انتهت إليه رئاسة العلم في زمانه، له روايات كثيرة، توفي سنة (١٢٤هـ)

انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» لسخاوي (١/٢٢٠ - ٢٢١)، «أحرج والتعدين» لابن أبي حنيم
 (٨/٧١ - ٧٢)، «وفيات الأعيان» لابن حنك (٤/١٧٧ - ١٧٩)، «تكملة في التاريخ» لابن
 الأثير (٥/٣٦٠)، «بداية ونهاية» لابن كثير (٩/٣٤٠ - ٣٤٤)، «مع أعلام النبلاء»
 لديلمي (٥/٣٢٦ - ٣٥١)، «وفيات ابن قنبل» (٣١)، «سير لأسماء بتدليس» بدمجني (٥٠)،
 «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/٤٤٥ - ٤٥١)، «طبقات خدام» بديوطي (٢٩ - ٥٠)

(٤) «فتح المعيت» للسخاوي (١/١٤٣)

وقال الشوكاني ، ويحاط عن قول الطبري أنه لم يكره أحد إلى رأس
الماتين بما رواه مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه أنه لم يقل
مرسل بعض التابعين مع كون ذلك التابعي ثقة محتجاً به في الصحيحين ^(١).

[في التعليل بقبول المرسل]

❦ وقال الباجي رحمته في [ص ٢٤٤]

«وأيضاً فإنه لا فرق بين مرسل سعيد بن المسيّب وغيره إذا

(١) هو أبو الحسن مسلم بن الحجاج قسّته في بيانوري، أحد الأئمة، من حفاظ الحديث، مرموم
شهرته ومكانته عن كتابه «تخريج صحيح» الذي يفصله عنه به على «صحيح البخاري» و
اعتاره من جمع طرق وجوده السابق والمحدث على أدلة الأئمة من غير قطع ولا رواية بنفسه
هذا وقد كان مسلم من أمّية بعلمه ثقة حبيب القدر، له مؤلفات منها «مسند»، و«الكشي»،
و«الطبقات»، و«التاريخ»، توفي سنة (٢٦١هـ)

انظر ترجمته في «التخريج لسعيد بن أبي حاتم» (٨/ ١٨٢)، «تاريخ بغداد» لمخطب الأندلسي
(١٣/ ١٠٠)، «الأنساب» لابن الأثير (٣/ ٣٨)، «الكامل» لابن الأثير (٢/ ٢٨٩)، «وفيات الأعيان»
لابن خلكان (٥/ ١٩٤)، «سير أعلام النبلاء» لمذهبي (١٢/ ٥٥٧)، «مرآة الخصال» لمياقني
(٢/ ١٧٤)، «النهاية» لابن كثير (١١/ ٣٣)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ١٢٦)،
«مطبوعات الذهب» لابن العماد (٢/ ١٤٤)

(٢) «إرشاد المحول» للشوكاني (٦٥). والعصبة جاءت في «مقدمة الصحيح» يستند الإمام مسلم
عن طاووس (١/ ٨٠)

كَانَ الْمُرْسِلُ ثِقَةً مُتَحَرِّراً .

[م] وتعليقه أن الراوي الثقة لا يستجير القطع بالحديث إلا أن يكون عالماً بصحته علب على ظنه أن السيِّء بمعنى قال ذلك، إذ أن عدالة الراوي تجمع من أن يشهد على السيِّء بمعنى وهو غير ثقة ولا حجة، وعنده فلا فرق بين كبار التابعين أو غيرهم، فصلاً عن أنه يلزم من ردِّ المرسل القدح في الراوي، وهذا مردود لانفاق الأئمة على قبول جهم وغير من الرواة مع كثرة ما أرسلوه وقد أجيب عن هذه الحجة العقلية بأنها غير مسلمة؛ لأن غاية ما فعله الراوي أنه سكت وليس معنى السكوت عن الخرج تعديلاً للمروي، إذ يلزم أن يكون السكوت عن التعديل جرحاً، وعن هذا فالإرسال في شاهد الموع على شهادة الأصل لا يكون تعديلاً لشهادة الأصل مع عدم نعيه .

فصل

[في رواية الراوي الخبر وترك العمل به]

يحذر التيه في هذا الفصل إلى بعلق المسألة بمخالفة الصحابيِّ للحديث بالكلية الذي قطع بعلمه به مع جهلها مأخذه ودليل الراوي على مخالفة الحديث

الذي رواه.

أما إذا كانت مخالفة الصحابي للحديث كلية وقطعا يعلمه مع وضوح المخالفة إما بسبب دليل أو بسبب عدم إحاطته بمعناه، أو بسبب التورع والخرح، أو بسبب السبب؛ فإنه لا تقبل تلك المخالفة ويبقى الحديث حجة يحسن به، باستثناء ما إذا اعتمد على دليل فيظن في الدليل، ويترك الحديث إذا ما قل الدليل لقوته لا من أجل مخالفة الصحابي له وإلا لم يصلح الدليل معارضاً له.

أما إذا خالف الصحابي عموم الحديث لا كليلته، فالصحيح أن العموم أقوى ولا يخص به إلا ما كان له حكم الرفع وذلك فيما لا مجال للرأي فيه؛ لأن المعروف من واقع الصحابة عليهم السلام تقديم المرفوع على كلامهم، أما على قول من أجاز التخصيص بمذهب الصحابي وهو مذهب الخفية والحسنة فيتمثل دليلهم في أن قول الصحابي حجة مقدم على القياس، وتخصيص العموم بالقياس جائز فيلزم تخصيصه بمذهب الصحابي من باب أولى، فجوابه أن مذهب الصحابي تحمل حجيته إذا لم يعارض نصاً من كتاب أو سنة، أما إذا عارض ذلك فلا حجة فيه، وقياس قول الصحابي على القياس الشرعي طاهر البطلان للفرق بينهما؛ ذلك لأن القياس ثبت بناءً على أصل ثابت من كتاب أو سنة فجار التخصيص به للعلم بالدليل الذي اعتمد عليه القياس، في حين أن الصحابي

يُجهل مداه فافترقا، لذلك وجب العمل بالمعلوم وهو العموم
 أمّا إذا حمل مذهب الصحابي على إحدى محامل الحدث فلا يُعدّ ذلك
 محالاً

[في عمل الراوي بخلاف روايته]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٤٦] بعد تقرير مذهبه وهو وجوب
 العمل بالخبر وإن ترك الراوي العمل به:
 «وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابِ أَبِي حَنِيمَةَ: «إِنْ ذُكِرَ
 يُبْطَلُ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ» .»

[م] في مسألة عمل الراوي بخلاف روايته أقوال، والظاهر من مذهب
 الشافعي أن تأويل الراوي بخلاف الحديث يقدم ظاهر الحديث عليه، وإن
 كان هو أحد احتمالات الظاهر رجع تأويله، وبه قال جمهور المالكية، وإليه
 ذهب أبو الحسن الكرخي^(١) وأكثر الفقهاء خلافاً للأحناف وبعض المالكية^(٢)،

(١) هو أبو الحسن عبد الله بن الحسن بن دلال بن نهم الكرخي. انظر برحمته عن هامش كتاب
 «الإشارة» (١٧٣)

(٢) انظر المصادر الأصوبية الملبه عن هامش كتاب «الإشارة» (٢٤٦)

وهو الراجح؛ لأنَّ الحُجَّةَ فيها رواء لا فيها رآه، ولأنَّ عمل الراوي بخلاف ما روى تنطرق إليه جملة من الاحتمالات منها:

- قد ينسى الراوي الحديث

- وقد يحسن الحديث على غير وجه الصُّحَّة

- وقد يظنَّ الحديث منسوخاً وهو ليس كذلك

وبحتم أن بصير إلى دليل أقوى في طه وليس هو أقوى في حقيقة الأمر، وعليه فلا يترك الحديث الثالث شيء مما يدخل فيه الشك والاحتفال

والخلاف في هذه المسألة له أثره في بعض المسائل الفقهية منها

• أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُجَاذِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ وَبَعْدَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ»، وهذا الحديث رواه ابن عمر رضي الله عنهما وم يعمل به، بل حاله وكان رضي الله عنهما لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، فمن

(١) أخرجه البخاري (٢١٩٠) في «صلاة الصلاة» باب رفع اليدين في النكبة، الأولى مع الافتتاح

سواء، ومسلم (٣٩٠) في «الصلاة» باب استحباب رفع يدين عند التكبير، الإجماع،

وأبو داود (٧٢١) (٧٢٢) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) في «الصلاة» باب افتتاح الصلاة، وأحمد

(٢٥٥) في «الصلاة» باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع، والنسائي (١٢١) (١٢٢) في

«الافتتاح»، باب العمل في افتتاح الصلاة، وباب رفع اليدين قبل التكبير، وباب رفع اليدين عند

التكبير، وباب رفع اليدين عند الركوع، عند حكيين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

قدّم روايته عمل بمقتضى الحديث، ومن عمل بما رآه ترك العمل به والصحيح
المذهب الأول لعنده اعتبارات منها
- الحقّة فيها رواء لا فيها رآه.

- أن الحديث عمل بمقتضاء أصحاب رسول الله ﷺ.

- أن عدم الرفع من ابن عمر رضي الله عنهما مروي عن عهده، وهو معارض بما
رواه طاووس أنه كان يفعله وهو موافق للرواية

«حديث عائشة رضي الله عنها قالت إن النبي ﷺ قال: «أيتها امرأة نكحت بغير
إذن وليها فبكاؤها باطل»، وقد حالت عائشة رضي الله عنها بمقتضى الحديث ولم
تعمل به، حيث روجت بنت أخيها حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه
شقيق عائشة رضي الله عنها مع ابن أختها أسماء رضي الله عنها وهو المدرس الربيع، وكان
أخوها عبد الرحمن عائناً في الشام فمن عمل بمقتضى الحديث اشترط الولي
في الزواج، ومن عمل بمخالفة الراوي لروايته لم يشترط الولي

والصحيح أن الحقّة فيها روته لا فيها رآه؛ لأنّ الصحابة رضي الله عنهم عملوا

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٧٥)، وأحمد (٢٧٦)، وأحمد في «مسنده» (١١٢)،
ولفاري في «سننه» (١٣٧/٢)، وأبو داود (٥٦٦/٢)، والترمذي (٤٠٧/٣)، وابن ماجه
(٦٠٥/١)، وأحمد في «مسنده الترمذي» وصحّحه أبو عوف، وابن حبان، وإسحاق، وانظر
«نصب الرتبة» للربيعي (١٨٤/٣)، «المختصر» لابن حجر (١٥٦/٣)، «إرواء الغليل»

مقتضى الحديث، وبجمل أنها رَوَّجتها بدون أحياها أو أوصاها بذلك ولم تعلم
أن أبي يحيى قال: «لَا تُرَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ».

فصل

[في رواية الراوي الخبر وإنكاره المروى عنه]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٤٩].

«هَآمًا إِنْ شَكَّ الْمُرَوِّى عَنْهُ هَيْه، فَقَدْ ذَهَبَ جُمهُورُ أَصْحَابِنَا
وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيْمَةَ وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ إِلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ»

[م] والمراد بهذا الصرب إنكار الشيخ العدل الحديث الذي رواه الفرع
عنه إنكاراً غير صريح، كأن يتوقف ويقول: «لست أذكر ذلك الحديث»، أو نحو
ذلك، مما عليه جمهور أهل العلم وقول مالك والشافعي وأحمد في أصح الرويتين
عنه أن ذلك لا يقدح في الخبر بل يقبل ويعمل به، وقد قال أهل الحديث، وبسب

(١) أخرجه ابن ماجه [١/٦٠٦ (١٨٨٢)]، ومباركطي [٣/١٥٩ (٣٤٩٥)]، ونبيهي (٧/١١٠)

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وَلَا تُرَوِّجُ مَرْأَةً بَعْسَهَا، فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُرَوِّجُ
بَعْسَهَا»، والحديث صحيحه لأنبي في «لا يروى» (٦/١٨٤١) ٢٤٨، وفي «صحيح

ماجه» [٢/١٣٠ (١٥٣٩)] دون جملة الزانية

القول إلى محمد بن الحسن صاحب أبي حيفة ، وقد استدل له المصنف بالحق
 قرع النسيان على الموت إلخافاً فسدش، فنه إذا كان موته لا يسقط العمل به
 فكذلك سيئه، ومن الأدلة التي استد إليها الجمهور ما ثبت في مس أبي داود
 عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
«أن النبي ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»، وذكر ذلك لسهيل فقال
 «أخبرني ربيعة - وهو ثقة هندي - أبي حدثه إنياء ولا أحفظه» ، ولم يذكره
 أحد من التابعين فكان ذلك إجماعاً على قبول الحديث والعمل به ومن الموقوف
 أن المرع موصوف بالعدالة والثقة، وقطع هذه الرواية على الشيخ، والشيخ
 سي - والسيد غالب على الإنسان - ولم يكده، ولم يكر حديثه، فالأصل أن
 الحافظ الصادق يقبل حديثه ويعمل به.

[في الاحتجاج بترك العمل بما أنكره الأصل]

❦ قال الناجي رحمه الله في الصفحة نفسها
«وذهب الكرخي إلى أنه لا يجب العمل به» .

(١) انظر مصادر الأصولية وأحدية شبه على هامش «الإشارة» (٢٤٩)

(٢) أخرجه أبو داود في «الأصبة» [٤: ٣٤٠]، باب القضاء باليمين والشاهد من حديث

أبي هريرة، **«أنه»** وصححه الألباني في «صحيح مس أبي داود» (٤٠٠/٢)

[م] وهو مذهب أكثر الأحناف، وغايه ما استدلُّوا به فبنوا الرواية على الشهادة في أنَّه لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين فإذا سبي شاهد الأصل الشهادة ولم يحفظوها فلا يجوز للحاكم القضاء بشهادة شاهدي الفرع وكذلك الرواية، ولا يحمي أنَّ هذا القياس فاسد ليمرّق بين الشهادة والرواية، فباب الشهادة أصيّق من باب الرواية وأعلّظ حُكْمًا، حيث إنّه اعترى في الشهادة من الاحتياط والتأكّد ما لم يُعتر مثله في الرواية

[في إنكار العدل رواية الفرع عنه صراحة]

❁ وذكر الناجي رحمه الله في [ص ٢٥٠] القسم الثاني من الصرب الثاني فيها إذا قطع أنّه لم يحدث به بقوله «وأمّا إذا قال: «لَمْ أَرَوْهُ قَطُّ» فهذا مبنيٌّ لا يحوز الاحتجاج به جُمْلَةً».

[م] والمراد بهذا الصرب إنكار الشيخ العدل الخبر الذي رواه عنه الفرع إنكارًا صريحًا وهو على قسمين:

- إمّا أن يصرّح بأنّ الخبر من مروياته إلّا أنّه يعيّ صريحًا بعدم تحديث الراوي به، فهذا لا يمنع من الاحتجاج لصحّة الخبر من جهة المروي عنه لا من جهة الراوي؛ لأنّ روايته من جهة الراوي تنطلي

- وإما أن ينكر الشيع رواية المزع عنه إنكار تكذيب وحجود صراحة
 كأن يقول : لم أروه له قط ، أو يقول : كذب علي ، فقد حكى الأمدى وابن
 الحاجب وغيرهما الإجماع على عدم الاحتجاج به ، والصحيح أن هذه المائة
 موضع اجتهاد ، بخلاف رأي ، فمذهب الأكثرين عدم العمل به خلافاً لتأني
 الذين السبكي وأبي المعطر السمعاني وأبي الحسن الفطاني وابن الورير وغيرهم ،
 ومذهب الجمهور أقوى لأن كلا منهما مكذب للآخر فيما يدعيه ، وهذا موجب
 للقدح في الحديث ، لكنه لا يوجب حرج واحد منهما على التعيين لقيام الشك
 في كذبه ، ولما كانت العدالة مبنية - وهي الأصل - فلا يجوز أن يترك اليقين
 إلا بقيين مثله لا بالشك

والخلاف له أثره من الناحية العملية من جهة أن من احتج بحديثه عمل
 بمقتضى الحديث ، ومن لم يحتج به امتنع عن العمل بمقتضى الخبر

فصل

[في قبول الزيادة في رواية العدل]

قال الباقي رحمه الله في [ص ٢٥١] .

«رواية العدل الثيب المشهور بالجمط والإتقان الزيادة في

(١) انظر لمصادر الأصولية والحديثية تشبه عن هامش «الإشارة» (٢٥٠)

الخبر على رواية غيره معقول بها خلافا لبعض أهل الحديث .

[م] في تحرير محل التّراع يعزى بين ما إذا كانت الزيادة مخالفة للمريد
عنه بحيث لا يسع الجمع ولا الترجيح بين المتعارضين فيصير إلى المرّح
الخارجي، وبين ما إذا كانت الريادة موافقة للمريد عليه، وفي هذه الحالة إذا
علم تعدّد المجلس قلت الريادة اتفاقاً لحوار أن يذكر السّيّ بـ الريادة في
مجلس ويتركها في آخر، أمّا إذا لم يعلم تعدّده فإنه فصل الريادة من العدد الثمة
الذي يترجح صدقه تقدّماً للمثبت على الدّي، أمّا إذا علم اتحاد المجلس فيختلف
الأمر بين من نقل الريادة الذي يكون واحداً وبين من نقل الخبر بدون تلك
الريادة الذي يكون الافر في جماعة، والخبر أصط في الجماعة من الواحد لذلك
لا تقل الريادة لافراد رواية الثمة بريادة بخلاف فيها ما رواه الثقات فهو مردود
لشدوذه

أمّا إذا كان ساق الريادة واحداً وما نقل الخبر بدون زيادة كذلك، فإنه في
حال مساواتها عدداً يطر في ساق الريادة إن كان مشتهراً بالعدالة والصبط
والحفظ قلت ريادته لتلك الصفات العالقة به، وإن كان نقل الخبر بدون زياده
هو المشتهر بالحفظ والصبط والثمة والعدالة فلا فصل تلك الريادة

أمّا إذا استوى ساق الريادة أو ما نقل الخبر المحرّد عنها في الصبط والعدانة
والحفظ فهذا موضع الخلاف، والصحيح ما رجّحه المصّف من أن الريادة معمول

سواء كانت الريادة لفظية كرواية «زَيْناً وَلَكَ الْحَمْدُ» بريادة «الواو»، أو معونة كدحول النبي ﷺ الكلمة وأنه صَلَّى بين العمودين اليَمامين^(١)؛ لأنَّ الثقة لو انمرد بنقل الحديث قُلَّ وعَمِلَ به فكذلك لو انمرد بريادة ولا فرق بينهما.

والخلاف معويٌّ فمن اعترى الريادة عمل بمقتضاها المثبت، ومن معها عمل بمقتضى الخبر المحرَّد عنها وأهل الريادة

فصل

[في حكم العمل بالإجازة]

❦ قال الحاجي رحمه في [ص ٢٥٢]

«يَجِبُ الْعَمَلُ بِمَا تُثْبِتُ عَلَى وَجْهِ الْإِجَازَةِ، وَهِيَ قَالٌ عَامَّةٌ

(١) انظر المصادر الأصوبه واخذينة المثبة حل هامشي «الإشارة» (٢٥٢)

(٢) أخرجه مسلم (١٧٧١) (٢٠٢) في «صلاة البامرين» باب «دعاء في صلاة الليل وقيامه»

وأخرجه ترمذي (٢٦٦) في «الصلاة» باب «ما يقول برجل إذا رفع رأسه من الركوع»، من

حديث علي بن أبي طالب ❦

(٣) أخرجه الترمذي (٨٧٤)، وابن ماجه (٢٣-٣٠) من حديث بلال ؓ، وحديث صححه الألباني

في «صحيح الترمذي» (١/ ٤٥٠)

العلماء .

[م] الإجارة أن يأتد الشَّيْخُ لغيره بأن يروي عنه مروياته أو مؤلفاته،
وكأنها تنصّص إحارته بها أدل له بروايته عنه وهي على أنواع منها

١ - إجارة من معيّن لمعيّن في معيّن، بأن يقول الشَّيْخُ للراوي عنه : « أجرتك أن تروي عني هذا الكتاب، أو هذه الكتب »، وهي المناولة فهي جائزة عند الصّاهري حتى الصّاهرية، لكن حدثوا في العمل بها؛ لأنها في معنى المرسى عندهم، إذ لم يتصل السماع ، والمداولة في حقيقة الأمر تُعدّ قسمًا من أقسام الإجارة، لأنّ الشَّيْخ لو اكتفى على مجرد المناولة بالفعّل دون اللفظ لم تجز الرواية مطلقًا كأن يعطيه الكتاب ولم يقل له : « إروه عني »، أمّا إذا اقتصر على اللفظ دون مساواة لجازت الرواية عند الجمهور.

٢ - إجارة لمعيّن في غير معيّن، مثل أن يقول الشَّيْخ : « أجزت لك أن تروي عني ما أرويه »، أو : « ما صحت عندك من مسموعاتي ومصنّعاتي »، فهذا جائز عند الجمهور رواية وعملاً

٣ - إجارة معيّن لغير معيّن، [أو إجارة معيّن لمعيّن بوصف عام] مثل أن يقول الشَّيْخ : « أجزت للمسلمين »، أو : « لمن قال لا إله إلا الله »، أو : « لمن أدرك

حياتي الكتاب الصلبي، وسمي هذا النوع، الإجارة العدة، وقد اعترضها طائفة من الحفاظ والعلماء، فبش حوِّرها الخطيب العدادي ونقلها عن شبح أبي الطيب الطبري وجورها محدثو المعارضة رحمهم الله، ومنعها آخرون وهو الصحيح^(١).

٤ - إحارة لمعبر مجهول من الكتب مثل أن يقول الشيخ، أجزتك كتاب السنن، وهو يروي كُتُبًا في السنن، أو، أجزت لمحمد بن علي، وهم جماعة مشتركون في الاسم، فحكم هذا النوع البطلان لعدم انتصاح المراد منها^(٢).

٥ - الإجارة للمعدوم مثل أن يقول، أجزت لمن يولد لفلان، والصحيح أنها إجازة فاسدة؛ لأن الإجارة في حكم الإخبار حملة بالمجر، فكيف لا يصح الإخبار بالمعدوم لا تصح الإجارة له، أمّا إجارة من يوجد مطلقاً فلا يجوز إجماعاً^١.

٦ - إحارة المخبار مثل أن يقول الشيخ، أجزتك ما أجبر لي روايته،

(١) انظر ترجمه في حساب اندامی من کتاب «الإشارة» (٦٨)

(٢) المصدر السابق (٦١٩)، «تبحث بحث»، لأحمد شاکر (١٣٣)

(٣) «تدوین الراوی» للسيوطی (٢/ ٣٣)

(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٦)

قال النووي^١ ، والصحيح الذي عليه العمل جواره ، وبه قطع الحفاظ^٢ .

وفي هذا الموضع ذكر المصنف خلافاً في حكم الرواية بالإجارة غير أنه ادعى الإجماع على جواز الرواية بها في «إحكام الفصول» بقوله ، ولا خلاف في ذلك بين سلف الأئمة وحلفائها^٣ ، وبعبارة ابن الصلاح بما رواه الشافعي أنه مع الرواية بها ، وقال ، وبذلك قطع الماوردي ، وعراه إلى مذهب الشافعي ، وكذلك قطع طبع القاضي ابن محمد المروزي صاحب التعليقة ، وقالاً حيقاً لو حارت الرواية بالإجارة لبطلت الرحلة^٤ .

وقول المصنف بأن وجوب العمل بالإجارة قال به عامة العلماء ليس

(١) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري شافعي ، حنفية صحيح الدين النووي ، ولد بدمشق من قرى حوران في بلاد الشام سنة (٦٣١هـ) ، كان إماماً حافظاً عالماً بدينه ابن حبيب الترمذ والوع ، وبمسئله دار الحديث ، وبأحمد بن مريبه شيخاً ، وبه يروح من مؤلفاته «شرح صحيح مسلم» ، «المجموع شرح مذهب» ، «بعض بصاحبه» ، توفي سنة (٦٧٦هـ) .
 انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لأبي السكي (٥/ ١٦٥) ، «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٧٠) ، «ضعف الشافعية» لأبي هداية الله الحسبي (٢٢٥) ، «النداء» وانهاية» (١٣/ ٢٧٨) ، «شذرات الذهب» لأبي العماد (٥/ ٣٥٤) ، «الأعلام» بزرقي (٨/ ١٤٩) ، «الفتح» لابن حجر (٢/ ٨١) ، «معجم المؤلفين» لكرجانه (١٣/ ٢٠٢) ، «العكر انساب» بفتح محمد ي (٢/ ٤٤١) .

(٢) «تقريب النووي» (٢/ ٣٩) .

(٣) «إحكام الفصول» للناجي (٢٨٢) .

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (٧٢) .

كذلك، لأن كثيراً من العلماء المتقدمين أظفوا العمل بها قال بعضهم: «من قال لعبه: «أحرت لك أن تروي عبي ما لم سمع» فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب علي؛ لأن الشرع لا يسمح رواية ما لم يسمع».

[مذهب أهل الظاهر في العمل بالإجازة]

❦ قال الساجي رحمه الله في [ص ٢٥٢]

«وقال أهل الظاهر: لا يجوز العمل بالإجازة إلا أن تكون منأولة وأن يكتب إليه المجيز...»

[م] مذهب ابن حرم الظاهري إبطال الإجازة مطلقاً وقد اعتبرها بدعة، قال رحمه الله: «وأما الإجازة التي يستعملها الناس فاطل، ولا يجوز لأحد أن يغير الكذب. ...» أما النوع الأول من أنواع الإجازة وهي المناولة فقد تقدم جوارها عند الظاهرية، لكن حالوا في العمل بها، أي يحجرون من تحمل بالإجازة أن يزوي ما تحمله ويحدث به، ولكن لا يجوز له أن يعمل به، لأنه يجري مجرى المرسى^(١)

(١) انظر الساجي الصفحة ١٤٨، انظر «أبعت الحديث» لأحمد شاكر (١٢١).

(٢) «إحكام» لابن حرم (٢ - ١٤٧ - ١٤٨)، «أبعت الحديث» لأحمد شاكر (١٢١).

(٣) انظر «الكذب» لسليمان البستاني (٣٤٨)، «مجمع ابن مصلح» (٧٣)، «شرح منقح الأصول»

لنصراوي (٣٧٧)، «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (١١٩)، «الإيجاز» بنسكي (٣ / ٣٣٥)، -

قال ابن الصلاح : وهذا ماطل ؛ لأنه ليس في الإجازة ما يقدح في إيصال المقول بها والثقة به ، ؛ ولأن الشيخ المجير إذا قال للراوي : هذا كتاب مسموعي فروه عي ، فهو بمثابة الراوي إذا قرأ على الشيخ - وهو ساكت - بجامع أن الشيخ لم يتكلم بها في داخل الكتاب ومسموعاته

هذا ، وعامة ما يستدل به المدعون للرواية بالإجازة والمأولة بقياسها على الشهادة ، حيث إنها لا تصح بالإحارة والمأولة فتدعى بها الأحبار ، وخوانه أنه قياس مع ظهور الفارق بين الشهادة والرواية ، فالرواية تجوز مع وجود شيعه اندي أحمر به الخبر ولا تجوز في الشهادة ، حيث إن شاهد العرع لا يقبل مع وجود شاهد الأصل بخلاف الرواية فهي أعم من الشهادة ، والشهادة أحض وأدق وأكد من الرواية لذلك يتعذر القياس^(١)

واندي رجحه العلماء أنها جائزة ، يُروى بها ويُعمل ، وأن السماع أقوى منها ، قال ابن الصلاح رحمه الله : إن الذي استقر عليه العمل ، وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتحويل الإجازة وإباحة الرواية بها ،^(٢)

= «دريد الراوي» بليوحي (٢٩/٢) ، «شرح تكملة المبر» بليوحي (٥٠١/٢)

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٧٣)

(٢) انظر مصادر الأصول وأحدثه المنشئ عن هامش «الإشارة» (٢٥٤)

(٣) المصدر السابق تصحيحه بمسألة ذكر العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله كلاماً متجهاً في هذه المسألة من «البحث الحديث» (١٢٢) هذا نصه : «أقول وفي مسي من يقول إنه إجازة شيء ، وقد =

وامتحن العلماء الإجارة من العالم لمن كان أهلاً للروية ومشتغلاً
بالعلم لا للجهال وسحوهم.



كانت من عناصر المهم من مخرج الكتب من هذا صحتها (مسألة تختص بالقرآن) في مؤلفاتها،
حتى صار في الأعمى الأخير رسم يرسم لا علم ينفى ويؤكد ويؤكد يصححه الإجارة،
إذ كانت بشي «محقق من الكتب شخص معين أو أشخاص معين تكون هذا أمر إلى يقول،
ويمكن التوسع في الإجارة لشخص أو أشخاص معين مع بهم الشيء محدد كأنه يقول له
«أجرتك رواية مسعودي»، أو «أجرتك رواية ما صحح وما يصحح عندك أي رواية»، أما
الإجارات العامة، كأن يقول «أجرت لأهل عصري»، أو «أجرت من شاء»، أو «من شاء
فلان»، أو مسعودي وسحو دلت، فهي لا أسبق في عدم جبرها.

باب أحكام الناسخ والمنسوخ

[في حقيقة النسخ]

❖ قال الناجي رحمه الله في [ص ٢٥٥]

«النسخ: هُوَ إِزَالَةُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالشَّرْعِ الْمُتَقَدِّمِ بِشَرْعٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ تَوَلَّاهُ لِكَانَ ثَابِتًا، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ لَا يُدْرِكُ أَنْ يَكُونَا حُكْمَيْنِ شَرْعِيَيْنِ»

[م] احمدر المصنف قول القائلين بأن السَّحْ رُفِعَ وَإِزَالَةُ الْحُكْمِ، أَيْ، قَطَعَ لِدَوَامِ الْحُكْمِ فَجَاءَ لَا لِبَرِّ انْتِهَاءِ مُدَّتِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنِّ انْتِهَاءَ مُدَّةِ الْحُكْمِ لَا يُسَمَّى سَحًّا، وَالاخْلَافُ لِمَعْضِيٍّ لِحَصُولِ الْإِتْمَاقِ عَلَى انْعِدَامِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ بِسَبَبِ انْعِدَامِ مُتَعَلِّقِهِ وَهُوَ الدَّلِيلُ لَا لِدَاتِ الْحُكْمِ

وَاشْتَرَطَ الْمَصْنُفُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا؛ لِأَنَّ مَا لَا ثَبَاتَ لَهُ لَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِهِ، وَقَيَّدَ شَرْعَ مُتَأَخَّرٍ لِلِاحْتِرَازِ مِنْ رَوَالِ الْحُكْمِ بِدُونِ شَرْعٍ كَالْمَوْتِ أَوْ الْحَبْسِ؛ لِأَنَّ الرُّفْعَ عَنْهُمَا لَمْ يَكُنْ شَرْعًا، وَاشْتَرَطَ الْمُتَأَخِّرُ فِي الشَّرْعِ لِيَكُونَ هُوَ

الساح للحكم المسوح لإخراج المحصنات المتصلة كالشرط والعدة والاستثناء
وهي رافعة للحكم الشرعي بخطاب شرعي لكن لا يُسمى سحاً لأن الخطاب
غير متأخر عنها بل متصل بها.

هذا، والحكم الأول هو المسوح منه بشرط - من حيث مُدَّته - أن
تكون مطلقة غير معلومة ببرد فيه الساح من غير انتظار من المكلفين، ويُشترط
فيه - من حيث ثبوته - أن يكون ثباتاً بخطاب مُتقدِّم، أمَّا الحكم الثابت بدليل
العقل أو بالראה فلا يُسمى سحاً لأنه لم يثبت بخطاب مُتقدِّم وإنَّما ثبت
بأصل براءة الذمة

والحكم الثاني هو الساح ويشترط أن يكون خطاباً شرعياً مُعصلاً عن
المسوح ومُتأخراً عنه، فارتفع الحكم بالهوت أو الحس أو بأي عارض من
عوارض الأهلية فليس بساح، واقتراان الحكم ببعضه بعضاً كالشرط والعدة
والاستثناء - كما تقدَّم - لا يُسمى سحاً وإنَّما هو تخصص

❦ وقول المصنف بعد ذلك: «أو الساقطُ بعد ثبوته وامتناعُ
مُوجبه فبأنه لا يُسمى نسخاً»

[م] أي أن الساقط بعد ثبوته وانتهاء مُدَّته لا يُسمى نسخاً لأن السح

هو إزالة الحكم على وجه لولا هذا الرفع لقي الحكم ثانياً ومُتمراً بعمل به،
أما بعد انتهاء مدته فلا يعمل به، كالإجارة من حيث انقضاء أجلها يكون
ارتفاع حكمها سبب انقضاء أجلها وانتهاء المدة المعلومة لكلا المتعاقدين،
بخلاف ما إذا حدث قوة فاهرة أو وجد سبب طارئ على العقد فإنه يؤدي إلى
مسحها قبل انتهاء مدتها كإهدم مثلاً

فصل

[في حكم نسخ ما يتوقف عليه صحة العادة]

❦ قال الحاجي رحمه الله في [ص ٢٥٦]

«..إذَا نَقَصَ بَعْضُ الْجُمْلَةِ أَوْ شَرَطَ مِنْ شُرُوطِهَا فَقَدْ ذَهَبَ
أَكْثَرُ الْمُصْطَفَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَسْخٍ، وَنَهَ قَالَ أَصْحَابُنَا وَأَصْحَابُ
الشَّافِعِيِّ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: «هُوَ نَسْخٌ»..»

[م] في تحرير محل النزاع فإنه لا خلاف بين أهل العلم في أن النقصان من
العادة نسخ له أمقط منها لاعتباره واجباً ثم أزيل وحوته، كما لا يراع بينهم
في أن ما لا يتوقف عليه صحة العادة لا يكون نسخاً لها، ولكن الخلاف في

(١) انظر «المحصول للزاري» (١/ ٥٥٦)، «الحكم» للأمامي (٢/ ٢٩٠)، «إرشاد المحول» -

سح م تتوقف عليه صحة العادة سواء كان جزءاً، ها كالركن أو خارجاً عنها كالشرط، وفي هذه المسألة أحوال، وما عليه الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وكثير من الفقهاء أن نسحه لا يكون نسخاً للعادة وإنما هو تخصيص للعموم، وبه قال المختر الرازي والآمدني وهو مذهب الكرخي وأبي الحسين الصري، وذهب بعض الحنفية إلى أن نسحه يكون نسخاً للعادة، وفصل آخرون بين الشرط المنفصل عن الماهية فلا يكون نسحه نسخاً للعادة وبين آخرون كالركوع مؤنّ نسحه للعادة، وهو قول القاصي عبد الحار وبه قال العراقي وصححه القرطبي^{٢٢٢}، والمصنف اختار تفصيل الباقين

والظاهر أن مذهب الجمهور هو الصحيح في عدم سح العادة فيما تتوقف عليه صحتها؛ لأن الرفع والإزالة لم يتناول إلا الجزء أو الشرط ويبقى

• للشوكاني (٢٩٦).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الحراري البصري، فقيه مالكي مشر ومحدث، له مصنفات عديدة، أشهرها «المجمع لأحكام القراء» أحاديه في بيان وأساطير لأحكام وثبات القراءات والناسخ والمنسوخ والأعراب، وله «شرح أسماء الله الحسنى»، و«أندكرو» في أحوال المؤمنين وأمور الآخرة، و«تنقيح»، توفي سنة (٦٧١هـ).

انظر ترجمته في «التدريج المذهب» لأبي فرحون (٣١٦)، «مفتاح نصيب» لمعري (٢/ ١١٠)، «مضامير المصريين»، «تدويني» (٦٩/ ٢)، «مضامير المصريين» لمسعودي (٩٢)، «مضامير نصيب» لأبي يعقوب (٢٣٥)، «شجرة نور بركية» لمخوف (١٩٧).

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في مصادر الأصولية مثبتة على هامش «الإثارة» (٢٥٦).

الباقي على حاله من عدم العير، وقياس السج على التحصيل حيث إن
التحصيل لا يجرح جميع أفراد العموم، ولوقوع سج الشرط والخرء من الشارع
ولم تسخ تلك العادة بالكلية، مثل استقبال بيت المقدس الذي هو شرط عدد
الجمهور في صحّة الصلاة وقد سج هذا الشرط ولم تسخ تلك الصلاة، وكذلك
سج عشر رصعات بحمص، وقد سج هذا الخراء ولم يسخ الرصاع بالكلية.

[في اختلاف كون الزيادة على النص نسخاً]

❁ وفي [ص ٢٥٧] قال الساجي رحمه الله:

«وكذلك الريادة هي النص، قال أصحاب أبي حنيفة: «هو
نسخ» وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي: «ليست بنسخ».

[م] هذه المسألة إما تتعلق بالأحكام التي هي الأمر والسهي والإباحة
وتواضعها، وفي تحرير محلّ الرّاع فإنّه لا خلاف في أنّ الريادة على النص إن
كانت من غير جنس المريد عليه، وكانت مستمّنة كعرض الركعة على الصلاة
فليست نسخاً، لكن الخلاف في الريادة على النص يظهر من جهتين

(١) «مجموع الفتاوى» لابن قيمه (٦/٤٠٧)

(٢) انظر «المحبر» لميرزا (٢٩٩)، «المحصول» بدائي (١٦/٣٥٤١)، «دروسة ناهية» لابن قدامة =

الأولى: إن كانت الزيادة من جس المريد عليه ومستقلة عنه كزيادة صلاة من الصلوات الخمس، فهذا ليس سح على قول الجمهور خلافاً لأهل العراق، ومذهب الجمهور أقوى؛ لأن تلك الزيادة لم ترفع حُكْمَ شرعيّاً فانتمت حميقة السح، وبقي المريد عليه بعد الزيادة مُحْكَمٌ

الثانية: إن كانت الزيادة من جس المريد عليه وغير مستقلة عنه كزيادة جزء مثل زيادة التعريب على الخلد، أو زيادة شرط كاشتراط الية في الطهارة، واشتراط الظهارة للطواف، فهذا لا يكون سحاً مُطَبَّقاً على رأي الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض المعتزلة خلافاً للأحناف، ومنهم من فصل في هذه المسألة، ورأى أن الزيادة إذا عيرت بحكم المريد عليه فجعلته غير محزى بعد أن كان محزناً وجب أن يكون سحاً، وإن كانت الزيادة لا تعبّر بحكم المريد ولا تخرجه من الإجراء إلى صدّه لم يكن سحاً، وهو مذهب أبي بكر الباقلاني وابن القفطار وارتضاء الساجي وقريب من هذا الرأي قول لقائين أن الزيادة إن أثبتت حُكْمَ هذه النضر أو نقت حُكْمَ أثبتت النضر فهي سح له، وإن كانت الردة لم تتعرض للنضر يعني أو إثبات بل رادت عليه شيئاً سكت عنه النضر فلا يجوز أن يكون سحاً، وهو الصحيح؛ لأن الزيادة رفعت الراءة الأصلية

= (٢٠٩/١)، «الإحكام» للأمامي (٢/ ٢٨٥)، «ارشاد المحول» لسوكاني (١٩٤)، «درره

المخاطر» لابن يدران (٢٠٩/١)

التي هي البراءة العقلية ورفعها ليس سحاً إجماعاً، لأن السح هو رفع الحكم الشرعي بالدليل المتأخر عنه، والبراءة حكم عقلي وليست حكماً شرعياً.

والخلاف بين العلماء في هذه المسألة معويّ له آثاره الفقهية المترتبة عليه، فمن تمسك بأن الريادة على النصّ سح؛ فإنه لا يثبت عنده تلك الريادة بحر الواحد أو بالقياس، لأن المتواتر لا يسح بحر الواحد ولا بالقياس لذلك لم يعملوا بحديث «تفريب عام»^(١) لأنه حبر الواحد نصّس ريادة حملة على المتواتر في قوله تعالى ﴿الرَّابِعَةُ وَالرَّابِعَةُ قَاتِلَتَا كُلَّ دَابَّةٍ وَمِنْهُمَا مِائَةٌ جَلَّتَا﴾ [البور ٢]، وكذلك حبر «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٢) فإنه ريادة نصّسها الحبر على المتواتر من قوله تعالى ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَتَشَرَّوْنَ الْقُرْآنُ﴾ [المر ٢٠]، المعيد لمطلق القراءة وجعل لفاتحة ركناً هو سح للمتواتر بحر الواحد، وذلك غير جائز عند الأصناف، وكذلك حبر «لا تحرم المصّة والمصتان»^(٣) فإن الريادة في الحبر على مطلق الرصاع في قوله تعالى ﴿وَأَتَمَّتْكُمْ إِلَهِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْنَكُمْ﴾

(١) انظر مصادر الأصولية المشيئة عن هاشم (٢٥٩) (شاره).

(٢) أخرجه البحاري (١٦/ ١٤٠) في حدود باب السكر جندب ويسان من حديث يزيد بن خالد الجهمي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول يا أيها الناس من قرأ من القرآن حرفاً لم يزد الله به حسنة ولا ينقص الله به شيئاً.

(٣) أخرجه البحاري (٢٣٧/ ٢) ومسلم (٤/ ١٠) وأبو داود (١/ ٥١٤) وأبو عبد الله (٢/ ٢٥) والسدي (٢/ ١٣٧) ابن ماجه (١/ ٢٧٣) من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) سبق تخريجه انظر (ص ١٠٧).

قِمَ الرِّصَنَةُ * [الاء ٢٣٠]، وبحوها من المائ

فصل

[في مورد النسخ]

✽ قال المصنف رحمه في [ص ٢٥٩] بعدم أورد الخلاف في دحور

النسخ في الأخبار

«والصحيح من ذلك أن نفس الخبر لا يدخله النسخ، لأن ذلك لا يكون نسخاً وإنما يكون كذباً لكن إن ثبت بالخبر حكم من الأحكام جار أن يدخله النسخ».

[م] لا خلاف بين العلماء في حوار مسح الخبر الذي أريد به الإثاء،

أي الخبر الذي يكون بمعنى الأمر واليهي مثل قوله تعالى ✽ وَالْوَلَدَاتُ يُرْجَعْنَ
أَوْلَدَهُنَّ حَوَالِيَّ كَامِلَتِي ✽ [القرة ٢٢٣]، وقوله تعالى: ✽ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ
بِأَعْفِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ✽ [القرة ٢٢٨]، وقوله تعالى ✽ لَا يَسْأَلُ إِلَّا السُّعْهُورَ
✽ [سورة الواقعة]، وقوله ﷺ: «الطَّهْرُ يُرْكَبُ بِتَقَاتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا،
وَلَبَنُ الثَّرِّ يُشْرَبُ بِتَقَاتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الْيَدِي يُرْكَبُ وَيَشْرَبُ

النَّفَقَةُ ، فإنَّ مثل هذه الأحبار وغيرها أريد بها الإِشَاءُ فهي قابلة للسَّحِّ ونسخ العاظِها.

أما مدلول الخبر إن كان ممَّا لا يمكن تغييره بأن لا يقع إلَّا على وجه واحد باعتبار ما كان وما يكون كخبر الأحرار والخئة والنَّار، وصفات الله تعالى، وما كان عليه أمر الأنبياء والأمم وما يكون كقيام الساعة وآياتها، فلا يجوز سحِّه بحال قولًا واحدًا لا يحلمون فيه؛ لأنَّ القول بسحِّه يعصي إلى الكذب وذلك مستحيل على الوحي

أمَّا إذا كان مدلول الخبر ممَّا يصحُّ تغييره بأن يكون وقوعه على غير الوجه المحرَّع عنه، ماضيًا كان أو مستقبلًا، أو حذرًا عن حكم شرعي أو وعدًا أو وعيدًا فهو محلَّ خلاف بين العلماء، وما عليه جمهور الفقهاء والأصوليين عدم دحول السَّحِّ في الأحبار مُطلقًا، وذهب أبو عبد الله وأبو الحسين البصريان والمحرر الرازي إلى حواره مُطلقًا، وهو اختيار تقي الدِّين بن تيمية وبعض الحنابلة، ومالت طائفة من العلماء إلى تفصيل المسألة مع اختلافهم في نوع التفصيل، واختار بعضهم تفصيلًا وجهه أنَّ السَّحِّ في الأحبار محسوس مُطلق ولكن إن ثبت بالخبر حكم من الأحكام حار سحِّه وعليه بعض المالكية وهو ما صحَّحه

(١) انظره البخاري (١٤٣/٥)، وأبو داود (٣/٧٩٥)، والترمذي (٣/٥٥٥)، وابن ماجه (٢/٨١٦).

الباجي^(١) على ما هو مبيّن في مصه.

هذا، والسح إنما يدحل الأحكام الشرعية العملية، التكليفية، فلا تناول السح الأحكام المتعلقة بالاعتمادات وأصول الدين، لعدم قبولها للتبديل والتغيير، كالإيمان الخاص «إيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، والقدر خيره وشره»، ولا يدحل الأحكام التي ثبتت على النأيد، كالجهاد مثلاً فالسح ينافيه، ولا يدحل السح الأحكام العامة التي ثبتت مصاحتها ثبوتاً ظاهراً، فلا يسح رفعها، كالقواعد الكلية المتمثلة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبطلان العمل بالمحالف للشرع، وفي الضرر واضرار، كما لا يمكن رفع الأحكام المتعلقة بالأخلاق والمضائل، كبر الوالدين، والعدل، والوفاء بالعهد، لكون جسيها لا يقبل التغيير، وبالمقابل ها فلا يدحل السح الأحكام المتعلقة بالأخلاق الدائمة والردائس كاسطلم والكذب والخيانة والكفر وعقوب الوالدين، لعدم قبول جسيها للتغيير - أيضاً - فالأولى مصلحتها ظاهرة، ولأخرى معسدها بيّة، وكذلك لا يدحل السح الأحكام المؤقتة كالصيام إلى العروب؛ لأنّ الباقيت محدود أثره إلى انتهاء عديّة، وكذلك الأحكام الواردة محكمة غير منسوحة بعد الزمن السويّ فلا يدحلها السح؛ لأنّ السح لا يشت إلا بوحى

(١) انظر لمصادر الأصوبه المبيته عن هامنر «الإشارة» (٢٦٠)

(٢) «الفتح المأمول» للمؤلف (١٤٢).

فصل

[في نسخ العبادة بمثلها أو ما هو أخف منها أو أثقل]

✽ قال الساجي رحمه الله في [ص ٢٦٠]

« يَجُوزُ نَسْخُ الْعِبَادَةِ بِمِثْلِهَا وَمَا هُوَ أَحْفَ مِنْهَا وَالثَّقُلُ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، وَمَنْعُ قَوْمٍ نَسْخَ الْعِبَادَةِ بِمَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهَا » .

[م] اتفق العلماء على جواز نسخ العبادة بمثلها أو أحف منها، ونقل المصنف الإجماع في «إحكام الفصول» ، ومثال نسخ الحكم ببدل هو مثل المسروح في التحميم والثقل والتشديد، كنسخ استقبال بيت المقدس بانكعبة، ومثال نسخ الحكم ببدل هو أحف من المسروح نسخ عدة المتوفى عنها زوجها من الحول إلى أربعة أشهر وعشرة أيام، وكلا السحبين متفق عليهما، وذلك موافق لقوله تعالى ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنِیْهَا فَإِنَّهَا نَاسِخٌ بِمَا نَسَخَ مِنْهَا أَوْ يُنْصَلِحُهَا ﴾ [البقرة ١٠٦]

(١) «إحكام الفصول» للساجي (١٠٠)، ومثل من الإجماع أيضا الأعمدي في «إحكام» (٢/ ٢٦١).

والمسحوق في «متهى السؤل» (١٥٨)، وابن عبد الشكور في «مسند النبوت» (٢/ ٧١).

والشوكاني في «إرشاد الفحول» (١٨٨).

أما سح العادة بما هو أثقل منها فهو محل خلاف بين أهل العلم، والجمهور على جوارحه عقلاً وشرعاً، وقول المصنف «ومع قوم نسخ العادة بما هو أثقل منها»، فهذا المانع مسبوک لأبي بكر محمد بن داود الظاهري وجماعة من الظاهرية والمعتزلة، وأضيف هذا القول - أيضاً - للإمام الشافعي، قال السبكي عنه في «الإبهاج» «وليس بصحيح عنه»، وسيد الشيرازي والأملدي وغيرهما إلى عصر الشافعية^(١)

[في دليل نسخ العادة بما هو أثقل منها]

❖ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٦١] في معرض الاستدلال على مذهب الجمهور بدليل من المعقول

«وإذا جار أن يبتدىئ الثعبان بما هو أثقل عليهما من حكم الأصل، جار - أيضاً - أن ينسخ عنهما العبادات بما هو أثقل عليهما منها».

(١) «الإبهاج» للسبكي وإبته (٢/٢٣٩)

(٢) انظر «المعتمد» لأبي الحسين (١، ٤١٦)، «الإحكام» لابن حزم (٤، ٩٣)، «المعتمد» لأبي يعلى

(٣/٧٨٥)، «البصير» لشراربي (٢٥٨)، «شرح مجمع» بسبكي (١/٤٩٤)، «التمهيد»

للكلودي (٢، ٣٥٢)، «الإحكام» للأملدي (٢/٢٦١)

[م] هذا دليل اأهمهور من المعقول، واستدلوا به - أيضاً - بأن مصلحة التدرج والترقي من الأحكام الخفية إلى الثقبية لا تحتج عقلاً، إدا في البداية تتمرد النفوس عليها كحدثي عهد بالكفر حتى تهياً لقول غير ها عما هو مثلها أو أثقل منها.

أمّ الدليل الثاني فيظهر في وقوع مثل هذا السح، و«الوقوع دليل الجواز» مثاله أن الصيام كان عن التحير بين المدة بالذال والصيام في قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَشْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] ثم سح التحير بتعيين الصيام في قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ويمكن التمثيل بمثال آخر وجهه أن في بداية أمر الدعوة إلى الله أمروا بالإعراض عن المشركين، وذلك بترك القتال، ثم سح الحكم بإيجاب الجهاد في سبيل الله، ومعلوم أن الجهاد أثقل من الإعراض.

فصل

[في ورود التلاوة مضمنة لعكم واجب]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٦٢] عدا بيان ما ترتب من حكم على

(١) انظر المصادر الأصوية المأبى عن هامش «إشارة» (٢٦٢)

ورود التلاوة مصممة لحكم واجب

«... فإذا ثبت ذلك جاز نسخ الحكم مع بقاء التلاوة، وجرَّ نَسْخُ التَّلاوةِ وبقاء الحكم».

[م] وهذا التقرير قال جمهور أهل العلم، ومضلاً عما ذكره المصنف فإنه يجوز - أيضاً - نسخ الحكم والتلاوة معاً مثل ما ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ فِيْنَا أَمْرٌ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَقَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُنَّ فِيْنَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»، وكانت «العشر» مسوخة الحكم والتلاوة معاً بخمسي رضعات فلم يبق للمعط «العشر» حكم القرآن لا في الاستدلال ولا في التلاوة ولا في العمل، وستدرج «خمس رضعات» فيها سحبت تلاوته وبقي حكمه^(١).



(١) سبق ترجمته فطر (ص ١٠٧)

(٢) انظر «نعمه» لأبي يعقوب (٣/ ٧٨٢)، «شرح الجمع» بشرح أبي (١/ ٤٩٦ - ٤٩٧)، «النمّه»

للكنوداني (٢/ ٣٦٧)، «شرح تكوكة لاسر» لمسوحوي (٣/ ٥٥٧) «إرشاد المعجل»

للتوكاني (١٧٩).

[في نسخ الحكم مع بقاء التلاوة]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٦٣]

« هَامَأَ نَسَخَ الْحُكْمَ مَعَ بَقَاءِ التَّلَاوَةِ. هَهُوَ مِثْلُ: نَسَخَ الشَّخِيرَ بَيْنَ الصَّوْمِ أَوْ الصَّدَقَةِ لِمَنْ طَاقَ الصَّوْمُ. وَنَسَخَ الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَنَسَخَ تَقْدِيمَ الصَّدَقَةِ عِنْدَ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ بَقِيَتِ التَّلَاوَةُ لِدَلِيلِكَ كَلَّهُ. »

[م] الأمثلة التي ساقها المصنف في نسخ الحكم وبقاء التلاوة هي من قبيل نسخ الكتاب بالكتاب، ونسخ إلى بدل، فآية التحجير بين الصوم والمدينة للمطيق القادر في صدر الإسلام هي قوله تعالى ❦ **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ** طَعَامُ مَسْكِينٍ ❦ [البقرة ١٨٤]، نسخ هذا الواجب المحير إلى واجب مصيق بقوله تعالى ❦ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ❦ [البقرة ١٨٥]، فبقيت التلاوة ونسخ الحكم بالكتاب وإلى بدل ونسخ الأحكام بالاعتقالات لأن التحجير أحسن من التضييق.

والحدير بالله إلى أن العلماء احفظوا في تعرض آية التحجير للنسخ أو

مفاتها محكمة ، والصحيح أنها مسوحة في حق المقيم الصحيح وغير مسوحة
 فيمن لا يطبق صيامه أو المريض الذي لا يرجى برؤه لحدث سلمة بن الأكوع
عنه قال : **لَمَّا تَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾**
كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَتَعَدَّى حَتَّى تَرَلْتَ الْآيَةَ الَّتِي تَعْلَاهَا فَسَحَّهَا ، وعن
 عطاء أنه سمع ابن عباس **يقرأ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾**
 قال ابن عباس : **لَيْسَتْ بِمَسْوُوحَةٍ هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ**
أَنْ يَصُومَا فَيُطْعِمَا بِمَا كَانَ كُلُّ يَوْمٍ مِنْكَ .

أما قوله : **وَسَخِ الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ** ، فالمراد بذلك قوله تعالى :
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ
بِالْعَرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة] ، فهي مسوحة بآية الميراث
 مع بقاء تلاوتها غير أن هذه الآية محل خلاف بين العلماء في كونها مسوحة
 أو محكمة ، والقائلون بأنها مسوحة اختلفوا في الناحية لها ، وما عليه الجمهور

(١) انظر «جامع أبي داود» لأبي حنيفة (١٣١/٢) ، وما بعدها ، «تفسير ابن كثير» (١/٢١٣-٢١٥) ،

«تفسير القرطبي» (٢/٢٨٧-٢٧٩) ، «فتح الباري» (٨/١٨٠) ، «فتح الباري» بدو كتاب

(١/١٨٠-١٨١) ، «أرواه النعمان» للأبي (١٧/٣٥)

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٠٧) ، ومسلم (١١٤٥) من حديث سلمة بن الأكوع **عنه**

(٣) أخرجه البخاري في «التفسير» (٨/١٧٩-٤٥٠٥) من حديث ابن عباس **عنه**

(٤) انظر «جامع أبي داود» (٢/١١٦-١٢١) ، «تفسير ابن كثير» (١/٢١١-٢١٢) ، «تفسير»

أنها مبرحة بآية الموارث مع صميمة أخرى وهي قوله **يَتَّبِعُ** ، **لَا وَصِيَّةَ** **لِوَارِثٍ** ، **وَالظَاهِرُ** أنَّ المراد به **سُحِّحَ** وحبب الوصية مع بقاء الاستحباب لما علم في المروغ الفقهية من اتفاق الجمهور على استحباب الوصية للأقرباء غير الوارثين^(١).

لكن القول بإحكام آية الوصية أقرب إلى الصواب لانتماء التعارض مع آية الميراث وصميته؛ لأنَّ الأصل عدمُ السُّحِّحِ، ولا يصار إلى السُّحِّحِ إلا بعد تعذر الجمع، وقد أمكن الجمع بحملها على الخصوص، ويكون المراد بها من الأقربين من عدا الورثة منهم، ومن الوالدين من لا يرث كالأبوين الكافرين ومن هو في الرُّقِّ^(٢) قال بن المذخر: **أُحْبِبْتُ كُلَّ مَنْ نَحْمَطُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ**

المرصفي» (٢/٢٦٢-٢٦٣)، «فتح القدير» لشوكاني (١/١٧٨-١٧٩).

(١) أخرجه أحمد (٥/٢٦٧)، وأبو داود (٣/٨٢٤)، وابن ماجه (٢/٩٠٥)، وترمذي (٤/٤٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٦٤)، من حديث أبي أمامة جاهلي «سُحِّحَ» وحديث دوزخ جمع من الصحابة وأنه طرق متعده، وفي كتاب مسنده مؤلف في موضوع، وفي آخر ورد من طرق لا يجوز إسنادها من مقال، لكنه بمجموعها يحتشد حديث بسبب موثقه بالأصنام كما نقرر في أصول الحديث [انظر «صفت البرية» بترمذي (٤/٤٠٣)، و«دبره» لابن حجر (٢/٢٩٠)، «استحيى خير» لابن حجر (٣/٩٢)، «فيض القدير» لنسائي (٢/٢٤٥)، «إروءه» لعنيد للألباني (٦/٨٧)].

(٢) انظر «الاستدكار» لابن عبد البر (٧/٢٦٥)، «المسعود» عسر حمي (٢٧/١٤٢)، «درر» للسائل الخلاقية للمكبري (٣/١١٠٧).

(٣) انظر: «فتح القدير» لشوكاني (١/١٧٨).

على أن الوصية للوالدين الذين لا يرثان المرء والأقرباء الذين لا يرثونه جائزة،^١

أما قوله: «وَتَسْبِيحُ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ حَتَّى مُسَاجَاةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»

كانت واجبة بقوله تعالى ﴿إِنَّمَا تَسْبِيحُ الرَّسُولِ مَعْدُومًا بَيْنَ يَدَيَّ تَجَرُّكَ صَدَقَةٌ﴾

[المجادلة. ١٢]، ثم سح ذلك الوجوب إلى الإباحة بقوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ أَنْ تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيَّ تَجَرُّكَ صَدَقَتُكُمْ إِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَأْتِ أُمَّةٌ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ

وَأَطِيعُوا أُمَّةَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة ١٣]

هذا، ويمكن إضافة مثال آخر لسح الحكم مع بقاء التلاوة سح أية

الاعتداد بالحوال في قوله تعالى ﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾

[البقرة ٢٤٠]، بالاعتداد بأربعة أشهر وعشر الثالث في قوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة ٢٣٤]، وهو من سح الكتاب بالكتاب،

وسح الأثر بالأحف وسح إلى بدل



(١) «الإجماع» لاس المنذر (٧٤)

(٢) انظر «جامع البيان» لاس حريز (١٤ - ٢٨ - ١٩ - ٢٢)، «أحكام القرآن» لاس العربي (٤ - ١٧٦١).

«نسخ العرضي» (١٧ - ٣٠٢)، «فتح صغير» بشوكي (٩ - ١٩١)

[في بقاء الحكم ونسخ التلاوة]

❦ ويقول المصنف في [ص ٢٦٤]

«وَأَمَّا بقاء الحكم ونسخ التلاوة هما تطاهرت به الأخبار
من نسخ تلاوة آية الرجم ونسخ خمس رصعات».

[م] آية الرجم ثبتت من حديث عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس
رضي الله عنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُوقَ بِالنَّاسِ
رَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: مَا أَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَصِلُوا بِتَرْكِ قِرْبَةِ مَنْ
قَرَأَ فِيهِ آيَةَ الرِّجْمِ حَقًّا إِذَا أَحْصَى الرَّجُلُ وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ خَلًّا أَوْ
أَعْزَافًا وَقَدْ قَرَأَهَا ❦ الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا رَأَيْنَا فَأَرْجُوهُمَا الْبَيِّنَةُ ❦، رَجَمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَيَسْدُلُ بِهِ الْآيَةَ عَلَى سِجِّ التَّلاوةِ وَالرَّسْمِ مَعَ
بقاء الحكم وهو رجم الزاني المحصن».

وكذلك آية خمس رصعات ثبتت من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عن

(١) أخرجه مالك في «موقعه» (٤١/٣)، وأبو داود (١٤٤-١٤٥)، ومسلم (١١-١٩١)، وأبو داود

(٤-٥٧٢)، وأبو داود (٤-٣٨)، وابن ماجه (٢-٨٥٣)، وأبو داود (٢-١٧٩)، والبيهقي

(٨-٢١٠)، وأبو داود في «شرح سنن» (١٠-٢٨٠)، من حديث ابن عباس رضي الله

عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ بَيْنَا أُنِيرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ بِحُزْمٍ، فَسُحِرَ، «خَمْسَ رَضَعَاتٍ»، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُنَّ بَيْنَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ، «فِيَسْتَدَلُّ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ» فِيهَا تُسَحَّتْ تِلَاوَتُهُ وَفِي حِكْمِهِ»^(١)

فصل

[في سعة نسخ العبادة قبل وقت الفعل]

❖ قال الساجي رحمته في [ص ٢٦٥] بعدما قرّر مذهب الجمهور في سعة نسخ العبادة قبل وقت العمل:

«وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصُّيْرَفِيُّ وَبَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: «لَا يَصِحُّ نَسْخُ الْعِبَادَةِ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى مَا نَقُولُهُ مَا أَمَرَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ دَيْحِ ابْنِهِ، ثُمَّ نَسَخَ عَنْهُ قَبْلَ فِعْلِهِ...»^(٢)

[م] لا خلاف عند القائلين بالسح قبل الفعل بعد دخول

(١) تقدم بحريجه، انظر (ص ١٠٧)

(٢) انظر «العمدة» لأبي يعلى (٣/ ٧٨٢)، شرح الشيخ «نسخ لربي» (١/ ٤٩٦)، «المهيد» للكثيراني

(٣) (٢/ ٣٦٧)، «شرح الكوكب المنير» بسنن حي (٣/ ٥٥٧)، «شاد الفحول» بشوكاني (١٨٩)

وقته؛ لأن شرط الأمر حاصل وهو التمكن من الفعل، لكن الخلاف قبل دخول وقت الفعل، والتمكن من فعل ذلك الأمر، فمذهب الأكثرين إلى حوار مع العادة قبل دخول وقت الفعل، وهذا قال الردوي والسرحسي من الحنفية، وحالف في ذلك أكثر الحنفية والمعتزلة والصيرفي^١ من الشافعية وابن برهان وأبو الحسن التميمي من الحنابلة، ومثاله أن يأمر الشارع بالتحج أو الصيام فيقول حجوا هذه السنة، أو صوموا، ثم يقول قبل انتهاء الحج أو الصوم لا تحجوا، أو لا تصوموا.

وسبب الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى الأمر هل يستلزم الإرادة أو لا ؟ وهل حكمة التكليف هي امتثال إيقاع ما كلف به أم أنها ابتلاء وامتحان المكلف ثانياً ؟ فمن رأى أن الأمر يسلّم الإرادة، فهذا أمر بشيء علم أنه مراد، ورأى أن حكمة التكليف هي الامتثال والإيقاع فقط قال لا يجوز بيع الشيء قبل التمكن من الفعل لتحلّف حكمة لتكليف وهي الامتثال، وتتحكم معايير على من يبي أصله على خلاف الأول

والصحيح مذهب القائلين إن الإرادة برهان^٢

(١) هو أبو بكر الصيرفي، انظر برحمته على هامش كتاب «الإشارة» (٢٦٥)

(٢) انظر تقرير مذهب أهل السنة للإشارة في «مجموع فتاوى» (نسخة ٨ - ١٣١)، «شرح العنيفة

الطحاوية» لابن أبي العز (١١٦)

✽ إرادة كونية قدرية وهي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات، وهي لا تستلزم محبة الله ورضاه، مثل قوله تعالى ﴿إِنَّا قَدْ عَلَّمْنَا مَا يُرِيدُ﴾ [سورة الحج] ✽ وإرادة شرعية دبية فهذه متضمنة لمحبة الله ورضاه، ولكنها قد تقع وقد لا تقع، مثل قوله تعالى ﴿وَأَقْرَبُ بِرَبِّكَ أَنْ يُنَوِّبَ عَلَيْكَ﴾ [السجدة ٢٧] وعليه، فإن أوامر الله سبحانه تستلزم الإرادة الشرعية لكنها لا تستلزم الكونية، فقد يأمر الله تعالى بأمر يريد شرعاً وهو يعلم سبحانه أنه لا يريد وقوعه كوناً وقدراً، فكانت الحكمة من ذلك ابتلاء الخلق وتمييز المطيع من غير المطيع، لذلك جاز مسح الشيء قبل التمكن من فعله وتكون حكمة المسح بعد التمكن من الفعل هي الامتثال وقد وقع، وتكون حكمة المسح قبل التمكن من فعله الابتلاء والامتحان، وقد وقع قبل المسح

[في حجة القائلين بفسخ العبادة قبل وقت الفعل]

✽ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٦٦] مستنداً لمذهب المائتين بصحة

نسخ العبادة قبل وقت العمل:

«وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا نَقُوهُ مَا أَمَرَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) انظر تفصيل مسأله في مصادر الأصول المئنه عن هامش «الإشارة» (٢٦٦)

مِنْ ذَبَحَ أَنْتَهُ^(١) ثُمَّ تُسَبِّحُ عَنْهُ قَبْلَ فِعْلِهِ .

[م] استدل المصنف بهذه الآية على وقوع سبح العبادة قبل وقت العمل، و«الْوُقُوعُ دَلِيلُ الصَّحَّةِ وَالْحَوَارِ»، وقد ورد الأمر بالدبح حقيقة حكاية عن إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿يَبْقَى إِلَهَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ إِلَهُ آدَمَ فَكَمْ مَادَا قَرَعَتْ﴾ [الصافات ١٠٢]، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَكُونُ أَقْصَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات ١٠٢]، والأمر صدر من الله سبحانه إلى إبراهيم عليه السلام، إذ القتل محرم إلا ما أذن فيه سبحانه وتعالى، فلم يكن الدبح مأموراً به حقيقة لما قال تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْإِلَهُ الْبَرُّ﴾ [سورة الصافات]، فهو ملاءٌ وُصف بأنه عظيمٌ لما عَلِمَ أَنَّ نتيجة مُقَدِّماته غير مأمورية من الخطر، فسبح الله سبحانه ههنا اختم قبل التمكن من الدبح بقوله تعالى ﴿وَقَدَرْتَهُ بِدَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة الصافات]، فإنَّ المداء هو البذل، والدبح هو المبدل عنه، فكان الدبح مأموراً به حقيقة، ثُمَّ إِنَّ

(١) اختلف السلف في المعنى من الدبح من اسم إبراهيم عليه السلام أم من اسم الله تعالى؟ ولدي ذهب به أهل التحقيق كـ ابن أبي عمير وابن القيم وابن كثير وغيرهم أن الدبح هو إسباغ عليه الصلاة والسلام، وقد بين ابن القيم بطلان عدم صحة إسباغ عليه الصلاة والسلام من عشرين وجهاً [انظر «تفسير الطبري» (١٢ ٢٣ ٨١ ٨٦)، «رواد المسير» لأبي حوري (٧/٧٢)، «تفسير المعجم الزاوي» (١٣ ١٥٣ ١٥٥)، «رواد المعاد» لأبي القيم (١ ٧١)، «تفسير ابن كثير» (٤/١٧ ١٩)، «تفسير القرطبي» (١٥ ٩٩ ١٠١)].

هذه الواقعة - من حيث الاستدلال السابق - يُؤيِّدُها عمومُ قوله تعالى ﴿ مَا تَسْمَعُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَذِيرٍ فَأْتَتْ بِحُجْرٍ مِمَّنْ هُمْ أَثَرُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٦]؛ لأنَّ ظاهر الآية حوارُ السَّح في عموم الأحوال سواء بعد التمكن من الفعل أو قبله.

هذا، ومن الأدلة الحديثة على الوقوع حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال غرونا مع رسول الله ﷺ عروة حبير، فامسى الناس قد أوقدوا النيران، فقال ﷺ : «عَلَّامٌ تُوقِدُونَ»^(١) قَالُوا عَلَى حُجْرٍ مِمَّنْ هُمْ أَثَرُهُمْ، فَقَالَ : «أَغْرَبُوا مَا فِيهَا وَانْكَبِرُوا»، فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْقَوْمِ أَوْ تُهْرِقُ مَا فِيهَا وَتَغْسِلُهَا ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَوْ فَانِكْ» ، وَوَجْهٌ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَسَحَّحَ حُكْمَ كَسْرِ قُدُورٍ لِحِمِّ الْحُجْرِ الْإِنْسِيَّةِ إِلَى غَسْلِهَا قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعَمَلِ، وَ«الْوُقُوعُ دَلِيلُ الْجَوَابِ»، وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا - مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ هَمْرَةَ الْأَسْلَمِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ، قَالَ : فَحَرَحْتُ فِيهَا، وَقَالَ : «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَنَا فَأَخْرِقُوهُ بِالنَّارِ» ، قَوْلَيْتُمْ : فَدَابَّ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ : «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَنَا فَأَقْتُلُوهُ، وَلَا تَحْرِقُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ» ، فَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى

(١) أخرجه البخاري في «المعري» (٢١٩٦)، والبيهقي (٥٤٩٧)، ومسلم في «جهاد وسير» (٤٧٦٩)، وابن ماجه في «تيسر» (٣١٩٥)، وسيهقي في «المصيب» (١١٨٨٦)، من حديث

سلمة بن الأكوع رضي الله عنه

(٢) أخرجه أبو داود في باب كراهية حرق العدو بالنار (٢٦٧٣)، وأحمد في «مسند» (٤٩٤/٣)، من حديث حمزة الأسلمي رضي الله عنه، والحديث صحيحه لأبي داود في «صحيح مسند أبي داود» (١٤٥/٢).

صحة سح الحرق بالنار إلى حكم القتل قل النمكي من الفعل.
فهذه شواهد معتبرة على صحة مذهب جمهور أهل العلم.

فصل

[في موارد إجماع نسخ القرآن والخبر المتواتر والأحاد]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٦٧]:

« لا خلاف بين أهل العلم في جواز نسخ القرآن بالقرآن،
والخبر المتواتر بمثله، وخبر الواحد بمثله ».

[م] هذه المذكورات في نص المؤلف حصل فيها اتفاق أهل العلم ،

لحواث مهنا.

أولاً. محصور سح القرآن بالقرآن فمستند الإجماع قوله تعالى ❦ ما

وفي «السلسلة الصحيحة» (٩٠ / ٤)

(١) نقل الإجماع في هذه مسألة من حرم في «الحكم» (٤ / ١٠٧)، والشيخ في «أصوله»

(٢ / ٦٧)، والأمدي في «الحكم» (٢ / ٢٦٧)، وابن نجيم في «فتح القمار» (٢ / ١٣٣)،

والأصاري في «مناجى الرحمة» (٢ / ٧٦)، والشيوكي في «إرشاد الصواب» (١٩٠)، والتكراماسي

في «الوجيز» (٦).

نَسَحَ مِنْ مَائَةٍ أَوْ مِئَتَيْهَا ثَلَاثِينَ بِحَيْثُ مِئَتًا أَوْ مِئَتَيْهَا * [القره ١٠٦]؛ ولأنه وقع فعلاً و«الوقوع دليل الحواري»، كسح الغداء بالمل عن الصيام، وسح عدة المتوفى عنها زوجها من ستة كمله إلى أربعة أشهر وعشرين، ولأن رتبة كل منها متحدة لأن كل واحد منها قطعي الثبوت

ثانياً بخصوص سح الشئ المتواترة بالشئ المتواترة، فقد حصل فيها الإجماع لعدم الامتناع عقلاً لسح المتواتر بمثله إلحاقاً قياسياً بالقرآن، ولاتحادهما في الرتبة؛ لأن كل واحد منهما قطعي الثبوت، غير أنه لم يعلم وقوعه، فإن المتوحي ' وأما مثال سح متواتر الشئ بمتواترها، فلا يكاد يوجد؛ لأن كلها آحاد، إما في أولها، وإما في آخرها، وإما في أول إسدها إلى آخره، مع أن حكم سح بعضها ببعض جائز عقلاً وشرعاً .

ثالثاً وحصول الاتفاق على نصح حر الواحد بمثله لوقوعه - أولاً -

(١) هو أبو الفداء يفي بدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي نعمتوحي لاهري احسبي، لإمام الأصحاب اللاهري المتوفى لشهر ربيع الأول سنة ٨٩٨هـ، وولد بمصر سنة ٨٩٨هـ، وانتهت به تاسعة المذهب بحسب ما مضى من أشهرها «مبنى الزايدات في جمع المنع مع التقييد وزيادات في الفروع» والكوكب المنير المسمى بمختصر بحرير، في أصول الفقه، توفي سنة ٩٧٢هـ. انظر ترجمته في «مختصر طبقات الحديث» لشمس الدين (٨٧)، «المحدث» للإمام أحمد ابن بدر (٤٣٦ - ٤٦٢)، «الأعلام» حرر في (٦/ ٢٣٣)، «مجموع التوحي» لكاتبه (٣/ ٧٣)، مقدمه «شرح الكوكب المنير» للمحققين محمد تاجي وريه محمد (١ - ٢)

(٢) «شرح الكوكب المنير» للنعمتوحي (٣/ ٥٦٠)

و«الْوُقُوعُ دَلِيلُ الْحَوَازِ» مثل قوله **﴿كُنْتُ نَبِيًّا﴾** . كُنْتُ نَبِيًّا عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ
 قُرُورُهَا، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ بِالْآخِرَةِ . ولا تحادها في الرتبة ثانياً؛ لأنَّ كُلَّ
 واحدٍ منهما ظني الثبوت

[في نسخ القرآن بالخبر المتواتر]

❦ قال المصنف رحمه الله في الصفحة السابقة نفسها

«وذهب أكثر الفقهاء إلى أنه يحوز نسخ القرآن بالخبر
 المتواتر ومنع من ذلك الشافعي» .

[م] انقول بحوار نسخ القرآن بالخبر المتواتر هو مذهب الجمهور من
 أصحاب المذاهب الأربعة، وهو مذهب الكلبيين والمعتزلة، وبه قال الطاهرية
 على التحقيق، ومذهب أحمد في المشهور عنه الحوار عقلاً لا شرعاً، وبه قال
 أبو يعنى، والمقول عن الشافعي المبح مُطلقاً، وبصره بعض أتباعه وابن مهدي
 الطبري^{٢٦٦}

(١) سبي غريبه، انظر (ص ١١٦).

(٢) هو أبو منصور طاهر بن مهدي، طبري، فيه شافعي، كان عابثاً بالزواجر والأدب والوفيات،
 ذكره السمعاني وابن الصلاح، توفي سنة (٥٣٢هـ) [انظر «طبقات الشافعية» للإسوي (٢/ ٦٦)]

(٣) انظر لمصادر الأصولية الثلاثة عن هامش كتاب «الإشارة» (٢٦٧ - ٢٦٨)

وفي المصوص عن مذهب الشافعي في «الرسالة» عدم جوار سح القرآن بالنسبة مطلقاً من غير تقييد بين المتواتر والأحاد، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، غير أن النصّ الوارد في «الرسالة» غير صريح في المع من جهة العقل، لذلك احتملت الشافعية في سبه المع العقلي إلى مذهب الشافعي، وقد حقق السبكي وابنه مدحه في هذه المسألة، يظهر حاصلها أن الشافعي يرى أنه إذا نُسخ القرآن بالنسبة فيلزم أن يصاحب النسبة قرآن يعضدها، وإذا نُسخت النسبة بالقرآن فيلزم أن يصاحب القرآن نسبة تعضده ليبيّن توافق الكتاب والنسبة^(١).

هذا، وما رجّحه المصنف من جوار سح القرآن بالخبر المتواتر أقوى، سواء من جهة العقل أو الشرع، وقد استدلل له عقلاً أن كليهما مقطوع بصحة، أي لا فرق بين القرآن ونسبة المتواترة من جهة المصدر، لأنهما وحيان صادران من الله تعالى، ولا من جهة السند؛ لأن كليهما متواتر قطعي الثبوت، وما دام أن لكل واحد منهما نفس خاصية الآخر جاز سح القرآن بالخبر المتواتر كما يجوز نسخ القرآن بالقرآن إلخافاً فياسياً

(١) «الرسالة» للشافعي (١٠٨)، «العدة» (أي يعنى) (٣/٣٨٨)، «البصرة» نشر بري (٢٦٤)، «شرح المنع» نشر بري (١٠٩)، «البرهان» بنجوي (٢/٧١٣)، «المستقصى» شعراي (١/١٢٤)، «معجم» لعربي (٣/٢٩٢)، «الإحكام» للأمدى (٢/٢٧٢)، «الإلهام» للسبكي وابنه (٢/٢٤٧)، «جمع حوامع» (سبكي) (٢/٧٨)

[في وقوع نسخ القرآن بالعنة المتواترة]

❦ قال المصنف بعدها:

«وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (البقرة: ١٨٠) مَنْسُوخٌ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِيُورَثُ» .»

[م] استدلَّ المصنف شرعاً على وقوع نسخ القرآن بأئمة المتواترة بأن آية الوصية مسوَّحة بحديث مع الوصية لئوارث، و«الْوُقُوعُ دَلِيلُ الْحَوَازِ»، وقد اعترض على ذلك بأن آية الوصية إمَّا كان نسخها بآية الميراث في قوله تعالى ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ صَكْمًا لِلَّذِينَ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، فيكون نسخ القرآن بالقرآن لا بالسنة المتواترة، وإمَّا أشار النبي صلى الله عليه وآله إلى ما يَبَيِّنُهُ آية الميراث من سهام الوالدين والأقربين بقوله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِيُورَثُ» ، وأجيب على هذا الاعتراض بأن آية الوصية مسوَّحة بآية الميراث مع صيغة أخرى وهي الحديث المتواتر ، لا وَصِيَّةَ

لِوَارِثٍ، إِذْ لَا يَحْصِي أَنَّ الْمَرَاثَ لَا يَمْعُ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِلْأَجَانِبِ وَالْأَقْرَبِينَ عِزَّ الْوَارِثِينَ

كَمَا اعْتَرَضَ أَنَّ آيَةَ الْوَصِيَّةِ لَمْ يَفْعَ سَحْجَهَا بِالْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ لِأَنَّ حَدِيثَ «لَا وَصِيَّةَ لِّوَارِثٍ» حَرُّ الْوَاحِدِ، وَهُوَ لَا يَقْوَى عَلَى سَحْجِ مَا ثَلَّثَ بِالْقُرْآنِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُتَوَاتِرَ مِنْ حَيْثُ قُوَّتُهُ يُوَعِّدُ مُتَوَاتِرًا مِنْ حَيْثُ السُّدِّ، وَمُتَوَاتِرًا مِنْ حَيْثُ ظَهُورُ الْعَمَلِ بِهِ مِنْ عِزِّ بَكِيرٍ

فَأَمَّا لِأَوَّلِ فَالْحَدِيثُ رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَهُ طَرَفٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعِ سِدِّهِ قَوِيٌّ، وَفِي آخَرِ وَرْدٍ مِنْ طَرَفٍ لَا يَحْلُو إِسَادُ مَعَهَا مِنْ مَقَالٍ، لَكِنَّهُ بِمَجْمُوعِهَا يَتَعَضَّدُ الْحَدِيثُ لِيُثْبِتَ تَوَاتُرَهُ عَدَدُ الْأَصْنَمِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(١).

وَإِنْ سُلِّمَ جَدَلًا أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَرْتَقِ إِلَى مَرْتَبَةِ التَّوَاتُرِ؛ فَإِنَّ ظَهْرَ الْعَمَلِ بِهِ مِنْ عِزِّ بَكِيرٍ مِنْ رِجَالِ الْعِلْمِ وَأَنْفِ الْعَوَى بِمَا صَارَ يُعْصِي النَّاسَ عَنْ رَوَايَتِهِ، وَهَذَا الرُّوعُ الثَّانِي، فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعَ الرُّوعَانِ مَعًا؟



(١) انظر «مصيب الراية» للزبيدي (٤/ ٤٠٣ - ٤٠٥)، «المحجج الأخير» لأم حنبل (٣/ ٩٧)، «فيض

الغدير» للبخاري (٢/ ٢٤٥)، «رواء العمل» للألباني (٦/ ٨٧ - ٩٦)

فصل

[في نسخ السُّنة بالقرآن]

❦ قال المصنف في معرض الاستدلال على صحة مذهب الجمهور في حوار نسخ السُّنة بالقرآن في [ص ٢٧٠]

«والدليل على ذلك ما ورد من القرآن لصلاة الخوف بعد أن ثبت بالسُّنة تأخيرها يوم الخلق إلى أن يأمن، ونسخه التَّوَجُّه إلى بيت المقدس بقوله تعالى: ﴿قُلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٤٤)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَرْجِعُوا إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (الممتحنة: ١٠) بعد أن قرَّر النبي ﷺ ردُّ مَنْ جَاءَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِمْ».

[م] ما علمه جمهور الحنيفة والشافعية والحنابلة وبعض الشافعية حوار نسخ السُّنة بالقرآن، وهو أحد قولي الشافعي في أصعب الروايتين عنه، ومع من ذلك في أصحهما وهي الرواية المشهورة عنه على ما قرره في «الرسالة»^(١)، وسب الخواري له التردد^(٢)، وقد تمَّ تمحيص السَّكِّي وانه في هذه المسألة

(١) «الرسالة» للشافعي (١١٠)

(٢) «البرهان» للديموري (١٣٠٧/٢)

ومذهب الجمهور في جوارح الشئ بالقرآن مطلقاً سواء كانت شئ متواتره أو أحاداً هو الأصح لعدم امتناعه عقلاً ولوقوعه شرعاً، إذ لا يمنع عقلاً أن تنسخ الشئ باعتبارها وحياً بالقرآن الذي هو وحى، قال تعالى في شأنها عن النبي ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (١) ﴿سورة البقره﴾، فيجوز عقلاً نسخ حكم أحد الوحيين بالآخر

أما وقوعه شرعاً فقد استدلل له المصنف بوقائع كثيرة، و«الوقوع دليل الحوازي» فمن ذلك

قوله رحمه الله: ﴿مَا وَرَدَ مِنَ الْقُرْآنِ لِصَلَاةِ الْخَوْفِ...﴾، فاستدل المصنف على أن تأخير الصلاة حالة الخوف الثابت بالشئ حيث إن النبي ﷺ أخر الصلاة يوم الحندق الظهر والعصر والمغرب، حتى بعد المغرب يهوي من الليل فصلاها كما يصليها لوقتها، ثم سح تأخيرها بالقرآن في قوله تعالى ﴿فَإِنْ جِئْتُمْ قَرْيَةً أَوْ رُكْبَاتًا﴾ [البقرة ٢٣٩]، وقوله تعالى ﴿وَإِذَا كُنْتَ بِهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنَقُصَّ مَلَأَفَةً مِنْهُمْ تَمَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا

(١) انظر لمصادر الأصولية المثبتة عن هاشم > (إشارة) (٢٧٠)

(٢) أخرجه السنائي (١٧ ٢)، والترمذي في «مسند» (١ ٢٩٦)، وأحمد في «مسند» (٣/ ٢٥).

وابن حريمة في «صحيحه» (٢ ٩٩)، من حديث أبي سعيد خدري ر. ه. و حديث صفحه

الأنساري في «إرواء» (١ ٢٥٧)، وفي «صحيح السنائي» (١ ٢١٧)، رقم (٦٦٠)

مِنْ وَرَائِهِمْ وَلَآتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَّزِيصَلُّوا عَلَيْكُم مَّعَكُمْ وَلِيَأْخُذُوا بِجُذُرِهِمْ
وَأَمْلِيحَتَهُمْ ﴿السَّاء ١٠٢﴾

ومثل المصنف - أيضًا - بالتوجه إلى بيت المقدس الثالث في السنة، حيث
إن النبي ﷺ لما قدم المدينة صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهرًا، ثم مسح
بالقرآن في قوله تعالى ﴿قَوْلِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة ١٤٤]

أما المثال الثالث الذي ساقه المصنف رحمه الله فهو ما عليه أكثر العلماء على
أن قوله تعالى ﴿لَا تَجْمُرُوهُ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المنحة ١٠] بأسع لما كان عليه
الصلاة والسلام عاهد عليه قريب، من أنه يرد إليهم من جاءه منهم مسلمًا ،
ويذهب آخرون إلى أن الآية محصصة للعمامة تأخرت عنه إلى وقت الحاجة،
وقت محي المهاجرات المؤمنات إلى المسلمين بالمدينة؛ لأن لفظ صلح الحديبية
عام في الرجال والنساء، فالآية أخرجت النساء من المعاهدة، وأقت الرجال من
باب تخصيص العموم وتخصيص السنة بالقرآن

ومن وقائع ذلك - أيضًا - تحريم مباشرة النساء في رمضان ليلاً، وهو
ثابت بالسنة "مسح بقوله تعالى ﴿لَيْلَ لَحْكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِنَّ سَاءَ لَكُمْ﴾

(١) «تفسير القرطبي» (١٨/٦٣).

(٢) حسب الشيخ عطية محمد بن محمد بن شيمه لأبي «أصواء نبيان» في كثير من المصنفين «
الآية محصصة لما جاء في معاهدة صلح الحديبية انظر «أصواء نبيان» بتسليطي (٨/١٦٠)

(٣) «تفسير القرطبي» (٢/٣١٤).

[الباء ١٨٧]، ومن ذلك صوم عاشوراء الثالث دالة^١ سج وجوبه بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة ١٨٣]، ومن ذلك الصلاة على المفاصل كان حكم حوارها ثانياً بالنسبة فقد ضلّ النبي ﷺ على عبد الله بن أبي بن سلول المفق^٢، ثم سج ذلك بقوله تعالى ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَهْلِ مَنَازِلِهِمْ هَٰذَا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِمْ﴾ [التوبة ٨٤].



(١) عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر محرم، رابع العيم، على اسطيات صيامه، وليس تجمع بين التاسع والعاشر لحديث بن عباس^٣، مرفوعاً، ليس يثبت إلى ثابتي لأخو من التاسع، [أخرجه مسلم (٨- ١٣)]، غير أن النعمان^٤ يصفون في وجوبه قبل أن يكتب رمضان، وقد جمع الحفاظ من حجب هذه المسألة ونظم من عرفها بحججه، ويوجد من مجموع الأحاديث أنه يجب واجب لثبوت الأمر بصومه ثم تأكيد الأمر بدينه، ثم ريبه تأكيد بالثناء نعم، ثم ريبه بأمر كل من أكل بالإساءة، ثم ريبه بأمر لا يرضى فيه لأطفال، ويقول بن مسعود الثابت في صحيح مسلم^٥، من صام رمضان ترك عاشوراء، مع العلم بأنه ما ترك استحبابه، بل هو باق، يدل أن المدونة وجوبه، [فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٤٧)]

(٢) انظر هذه المسألة في «المعنى» لباحي (٢/ ٥٨)، «الفتاوى الممهدة» لآل رشيد (١/ ٢٤٢)، «المعنى» لآل قسامة (٣/ ١٧٣)، «الاعتقاد» لنجاشي (٣٤٠)، «المجموع» بسوي (٦/ ٢٨٢)،

«فتح الباري» لابن حجر (٤/ ٢٤٥)

(٣) «تفسير القرطبي» (٨/ ٢١٨)

فصل

[في نسخ القرآن والخبر المتواتر بخبر الأحاد]

✽ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٧٠]

«يجوزُ نسخُ القرآن والخبر المتواتر بخبر الأحاد، وقد مُنعتُ
مِنْ ذَلِكَ طَائِفَةٌ».

أم | الخلاف بين أهل العلم في نسخ القرآن أو المتواتر من الشَّيْءِ بخبر
الأحاد قائم من جهة الحوار العقلي والوقوع الشرعي

أما الحوار العقلي فقد قال به جمهور العلماء، خلافاً لقوم ضلُّوا جواره
عقلاً على ما حكاه الناقلاني والعراقي وابنُ تيمية، لكن العديد من الأصويين
لم يعتدَّ بهذا الخلاف، لذلك نقلوا الإجماع على حوار عَقْلٍ مهم الأمدى وابنُ
ترهان والإسوي^(١)؛ ذلك لأنَّ الكتاب والشَّيْءَ كَلِمَةً وَحِيدَةً من الله تعالى، واللهُ
مُخْبِرُهُ هو السامع حقيقته، لكنَّ مِخْبَرَهُ أظهر السمع على لسان نبيِّه ﷺ

(١) انظر «المستقصى» لعراقي (١/ ١٢٦)، «الاصول» لابن تيمية (٢/ ٤٧)، «الإحكام» للأمامي

(٢/ ٢٦٧)، «الإجماع» لسبكي (٢/ ٢٥٩)، «نهاية السؤل» للإسوي (٢/ ١٨٣)، «إرشاد

الفحول» للشوكاني (١٩٠)

أما الوقوع شرعي فإن مذهب الجمهور على عدم وقوعه مُطلقاً،
 خلافاً لمذهب أهل الظاهر القائلين بوقوعه مهم ابن حرم، وفصل آخرون
 بين رمة بـ **بـ** وما بعده، فأجروا وقوعه في رمة بـ **بـ** دون ما بعده، وقد قل
 الباقلاني والعمالي والقرطبي وهو اختيار أبي الوليد الساجي وصححه في إحكام
 المصول .

[في حجة القائلين بجواز نسخ المتواتر بالأحاد]

❦ قال المصنف رحمه الله في معرض الاستدلال على جواز مسح المتواتر
 بالأحاد في [ص ٢٧١]:

«والدليل على ذلك ما ظهر من تحوّل أهل قباء إلى الكعبة
 بخبر الواحد» .

[م] استدلل المصنف بأن التوجّه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة المتواترة
 لأهل قباء وغيرهم، مسح ذلك بحبر الواحد حيث انحرف القوم حتى توجّهوا
 نحو الكعبة فمولا خبره، فدل ذلك على أن المتواتر يُسح بحبر الواحد

(١) انظر المصادر الأصوية الملبه عن هامش د (إشارة) (٢٧١)

وقد أجاب الجمهور المدعون من وقوعه بأن محل الرّاع في وقوع سح المتواتر محرر الواحد إنّما هو محرر الواحد المحرّد عن القرائن المفيدة للعلم، أمّا في هذه الواقعة فاحتمال انضمام ما يفيد العلم إلى حرر الواحد كمرهم من مسجّد رسول الله ﷺ أو مساهمهم لصحّة الناس وما إلى ذلك من القرائن

أمّا ما يستدلّون به على الوقوع بقوله تعالى ﴿وَأَيُّلَ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء ٢٤] بأنّه مسوّح بقوله ﷺ «لَا تُكْحَمُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَلِهَا أَوْ عَلَى خَالَتِهَا» ، فإنّما هو راجع للتخصيص وليس بسح

- وأيضاً - ما يمثل له سح إحالة الخمر الأهلية المصوّص عليها بالحصص في قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَّا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَائِفَةٍ يَطْعَمُونَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْمَنَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ جَبْرٍ عَلَيْهِ عَاقِبَةُ يَتُوسٍ أَوْ فِتْنًا أَوْ عُتَصِفًا أَوْ دَبًّا﴾ [الأنعام ١٤٥]، وهذه الآية مكّية، وتحريم الخمر الأهلية كان حكمه واقعاً بحبر^(١)، وهذا المثال في الشرع لا يصلح للسح وإنّما راجع للتخصيص، اللهم إلّا على رأي من يسمّي التخصيص سحاً، ولا يحتمى المرقق بينهما كما بينه أهل

(١) سبق تخريجهم انظرو. (ص ١٣٤)

(٢) سبق عليه من حديث جابر بن عبد الله عنه «نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الخمر الأهلية،

ودخول في لحوم الخيل أخرجه البخاري (٩/ ٦٤٨)، في «نصيذ وديانج» باب لحوم الخيل

ومسم (١٣/ ٧٩) في «نصيذ وديانج»، باب في أكل لحوم الخيل

العلم ، فالعبرة بالمسمى لا بالاسم

والحاصل أنه يجوز مسح المواثر ما لأحد على الراجح ، لأن الجميع وحي من الله تعالى ، والله هو الناصح حقيقة ، وقد ثبت وجوب التعبد بالوحي عن طريق القطع ، لكن غاية ما في الأمر أنه - بعد تشع الأدلة واستفرائها - لا يوجد مثال في الشرع يدل على الوقوع

[في امتناع النسخ بالإجماع والقياس]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٧٢]

« فَأَمَّا الْقِيَّاسُ فَلَا يَصَحُّ التَّنْكِحُ بِهِ جُمْلَةً . »

[م] انقل المصنف إلى القياس من غير أن يعرج على الإجماع ، ومذهب الجمهور فيه أن الإجماع لا يكون ناسخاً ولا مسوئاً ، لأن الإجماع إنما يعقد ويكون حجة بعد زمن النبي عليه السلام ، ولأنه لا يكون إلا في حياته ؛ لأنه تشريع ، وعن ذلك يستحيل اجتمع عليها ، أم ما يذهب إليه بعض المعتزلة وعيسى ابن

(١) انظر الفروع بن مسح وخصيص في «روضة الماصر» لأن قدامه (٧٢)، «المحصول»

نزاروي (١/٣٩)، «سحر المحقق» برر كشي (٢١٣/٣)، «مذكره الشيعي» (٦٨)

إِنَّ الْحَاشِيَ ' من أن الإجماع يكون دليلاً أن سهم المؤلفة قلوبهم '.

(١) هو أبو موسى عيسى بن إسماعيل بن هذيل بن أسد بن عاصم الحميري، كان من أصحاب الحديث ثم عدل عليه رأيي، نقله علي بن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وروى عنه أنعم السكندر، ثم أنبصره، وله كتاب «خير أبو حذو»، و«إثبات عيسى»، وكتاب «الطبع»، مات بالبصرة سنة ٢٢٩ هـ.

انظر ترجمته في «طبقات الفقهاء» لمصنفه «ي» (١٣٧)، «تاريخ بغداد» لمعطي بن عبد الله (١١٧)، «خواهر نصيب» لمفتي (١٠٩)، «معوائد سهية» لمفتي (١٥٩).

(٢) المؤلفة قلوبهم سورة كذا في مسند أو كذا يعطون جميعاً نساء المطاعون في أموالهم وهنالكهم وهم على ستة أقسام

فالكفار الذين هم من يعطى بربح في (سلام كذا أعطى النبي ﷺ) عنوان من أمية من عاصم بن عمرو، وقد كان مشركاً كذا صحيح حديث عبد مسلم (١٥٥/٧)، ومنهم من يعطى حشيشة شريرة، ويرحمى بقطعة كذا شريرة، وكذا شريرة.

أما المسلمين من المؤمنين قلوبهم فهم ستة أقسام فمنهم من يعطى إلى سادات المسلمين الذين هم بطرا من أنكرهم من جهة الزيادة وحرور في قومهم، فمعطون من ذلك راحة سلام بطراهم ومنهم من يعطى ثياباً وحريراً يعطى قوته بربح وما يصح في الجهاد ورحلته فيه، كل نحو ما أعطى النبي ﷺ يوم حنين حريمه من سادات النساء وأشرافهم على ما ثبت في «صحيح البخاري» (٥٣/٨)، ومسلم (١٥٤/٧).

- ومنهم من يكون على حدود بلاد مسلمين فيعطون من الزكاة يدفعون من أنكرهم عمن بينهم من المسلمين.

- ومنهم قوم يعطون من الزكاة عموماً بخلافها فمن يرضى في أديها بطرا لقوتهم وقدرتهم على تحصيلها من غير ضيق المعسرة عن أديها. [«معني» لأن فدائه (٢٧ ٢٢٩)].

وعليه، فإن عدم اجتماع هذا سهم من الزكاة في عصر من عصر الإسلام لا يعني سقوط هذا السهم من أصناف المستحقين بركه، وإنما يعني عدم وجود هذا السهم (أي المؤلفة قلوبهم)، =

من الركعة قد سقط بإجماع الصحابة عليهم السلام، فجوانه إذا سُئِمَ - جدلاً - سقط سهمهم وليس من باب السح، وإنما من باب انتهاء الحكم لانتهاؤه عتته المتمثلة في حصول العرة للإسلام في عهد الصحابة عليهم السلام فسقط اعتبار سهم المؤلفة قلوبهم، وإذا وجد ما يوهم السح بالإجماع من كلام بعض العلماء فإنه يحمل على دليل الإجماع

وأما السح بالقياس مما عليه جمهور الفقهاء والأصوليين امتناع السح به مُصلقاً سواء كان جلياً أو حميئاً؛ لأنَّ القياس الاصطلاحي لا يكون حجةً إلا بعد رمس الشيء بشيء، والسح لا يكون واقعاً إلا في حياته بشيء، لأنه تشريع، ولذلك امتنع أن يكون القياس مسحاً أو مسوحاً، ولا يعترض بالأمثلة القياسية في الكتاب والسنة؛ لأنها أدلة دالة على القياس، وكذلك وقوع القياس من الشيء بشيء وصدور القياس من غير الشيء بشيء مع إفراده له، كل ذلك يدخل في شبيهة القولية أو التقريرية فلا تستلحق قياساً في الاصطلاح، وإنما يتحقق لقياس

وإذا ظهرت الخدعة في إعطاء من يحقر سهم معالي وأوصاف لمرثته قلوبهم من الإمام أن يعطيهم من سهم لمرثته قلوبهم من حصيلة الزكاة التي يجمعها بحسب تقديره وجهاده وفي ضوء مصدحة المستعمل، قال ابن بنية يروي في «مجموع نصاب» (٢٥ - ٤٠) حكاية عن أبي جعفر الطبري يروي: «ومصوب أن كنت جعلت الصدقة على مفسين أهدموا سد حلة المستعمل والثاني معونه الإسلام ونسوته، ثم كان معونه للإسلام، يعطى منه العبيد والعقير، كالجهاد ومحوه، ومن هذا الباب يعطى المدعة، وما كان في سد حلة المسلمين»

الاصطلاحى بعد رمى النبي ﷺ وهذا القول حاله المجيرون له مُطلقاً، وكذا
المفصلون الذين يرون أن القياس نسخ بقياس أحلى وأقوى منه، وهو مذهب
البصاوي والإسوي 'وغيرهما'.

فصل

[في حكم شرع من قبلنا]

✽ قال الناجي رحمه الله في [ص ٢٧٢]

«ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابِ ابْنِ حَنِيْمَةَ وَأَصْحَابِ
الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنْ شَرِيعَةً مِنْ قَبْلِنَا لَزِمَتْ لَنَا إِلَّا مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ

(١) هو أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن حسن بن علي 'الإسوي' شافعي مصري، الفقيه
الأصوفي، تفسر بحوي لعروصي - به تصانف عن المذهب في الأصول و تخريج عليها
وغيرها، منها «نهاية السؤل شرح مسأح لأصول»، و«تسهيل في تخريج الفروع عن الأصول»،
و«الكوكب الندر في تخريج الفروع لتفهيته على الفروع النجوية»، و«صقات السابعة»،
توفي سنة (٧٧٢هـ)

انظر مبحث في «المرور النكح» لأبي جحر (٣٤٥/٢) «نسخ الوعاء» للسبوعي (٣٠٤)، «حسن
المحاصرة» للسبوعي (٤٢٩)، «تيسر النضاح» لعشوكاني (٣٥٣)، «شرباب الذهب» لأبي
العماد (٢٢٣)، «درر الخيال» لأبي نقصي نكاسي (١١٤/٣)

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في مصادر الأصولية المنة عن هاشم «الإشارة» (٢٧٢)

على نسخته .

[م] في تحرير محل النزاع يعني التصديق بين حالتين مجمع عليهما وثالثة

مختلف فيها

الحالة الأولى أن يثبت أولاً أنه شرع لمن هذا، ودلت بطريق صحيح، وأن
يثبت - ثانياً - أنه شرع لنا، فشرع من قبلنا هذا الاعتبار شرع لنا إجماعاً مثل
قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِصَاصُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٨٣]

الحالة الثانية إن لم يثبت بطريق صحيح كالمأخوذ من الإسرائيليات، أو
ثبت بطريق صحيح أنه شرع من قبلنا، لكن ورد في شرعنا التصريح بنسخه،
فشرع من قبلنا هذا الاعتبار ليس شرعاً لنا إجماعاً، كالإصر والأغلال التي
كانت عليهم فهي موضوعة في شرعنا، قال تعالى: ﴿ وَنَعَصُ عَنْهُمْ لِحْزَهُمْ
وَالْأَعْدَلُ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

الحالة الثالثة وهي محل النزاع في شرع من قبلنا، وذلك إذا ثبت بطريق
صحيح من كتاب الله أو سنة رسوله عليه السلام، ولو كانت من أخبار الآحاد، ولم
يرد في شرعنا ما يؤيده وبقرره ولا ما يبطله ونسخه، فإن ما عليه الأكثر
أن شرع من قبلنا هذا الاعتبار حجة بقصص العمل به لوجوب العمل بجميع

نصوص الكتاب والثقة الصحيحة ، وإن كان الصاهر المتقرر في علم الأصول أن شرع من قبل ليس بشرع لنا ، وهو مذهب الشافعي وبه قال ابن حزم ، لقوله تعالى ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَاكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة ٤٨] ، ولقوله ﷺ : « أُعْطِيتُ نَحْمًا لَمْ يُعْطَ لَهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي » (واحررها) وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ،^١ وفي الحديث دلالة صريحة على أن شريعة غير نبي محمد ﷺ لا نلزمها من ناحية أن الله تعالى لم يعث إلي أحدًا من الأنبياء غيره ، وإنما كان غير النبي ﷺ يعث إلى قومه فقط لا إلى غير قومه^٢ والخلاف وإن كان له أثر معنوي إلا أن من احتج به لم يستدل به مستقلاً ، بل عَصِدَهُ بِدَلِيلٍ ثَابِتٍ فِي شُرْعَائِهِ ، وَمِنْ أَبْطَلِهِ قَوْمُهُ - غَالِبٌ - مَا يَسْتَأْنِسُ بِصُورِهِ تُدَكَّرُ فِي شُرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا .

ومن الفروع الفقهية التي ذكر فيها الأحاد شرع من قبلنا هي

١ - في الأصل في الأصحية ، فذهب مالك أن الأصل في الصحايا المكاش ثم البقر ثم الإبل ، وعمدته شرع من قبل من جهين الأولى فيه فعلة

(١) انظر «مجموع ما يروى» لأبي يعقوب (٦/١٩ - ٦/٢٠) ، «شرح تكملة المبين» لمؤلفه (٤/ ٤١٢) ،

«مذكره القطبي» (١٦١)

(٢) متنو عليه ، أخرجه البخاري في «المبسم» (١/ ٤٣٥ - ٤٣٦) ، وفي «الصلاة» (١/ ٥٣٣) ،

ومسلم في «المساجد» (٣/ ٥) ، من حديث حماد بن عبد الله بن عيسى

(٣) انظر «الإحكام» (٢/ ٩٤٣) ، و«المبد» كلاهما لا يحرمان (٩١)

إبراهيم عليه السلام من هداء ولده بكش، والثنية إن الذبح العظيم الذي هدى به إبراهيم عليه السلام سنة ماقية إلى اليوم، وأنها الأصحية وهو معنى قوله تعالى ﴿ وَزَكَّا طَبَقَهُ فِي الْآخِرِينَ ﴾ [سورة الصافات]، وعصده بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله أنه صحن بالكش، وكذلك فعل ابن عمر رضي الله عنهما وغيره.

أما مذهب الشافعي وأحمد، فإن الفصل الأول، ثم القر، ثم العم، لعموم قوله عليه السلام «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا»، ولقوله عليه السلام «عِدْمَا سَلَّ أَيُّ الرَّقَابِ أَفْصَلَ؟» قال «أَهْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا حَبْدٌ أَفْلَهَا»، وفيها على هدي بحامع القرية بالحياوان، فكانت المدينة فيه أفصل، وأن ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فعل ما يجري في الدم فأعلاه خير منه، وذلك دلالة قوله عليه السلام «وَلَقَوْلُ أَقْوَى مِنَ الْعَمَلِ، وَأَرْحَحُ مِنْهُ».

(١) أخرجه البخاري في «الاصحح» (٥٥٦٤)، ومسلم في «الاصحح» (٥١٩٩)، وأبو داود في

«المصنف» (٢٧٩٦)، والترمذي في «الاصحح» (١٥٧٣) والنسائي في «المصنف» (٤٤٠٣)،

وابن ماجه في «الاصحح» (٣٢٢٩)، وأحمد (١٢٢٨٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) منقول عنه أخرجه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (١٣٥٦)، وأبو داود (٧٤٩/١)، ولفظه مدي

(٢/٣٧٢)، والنسائي (٩٩/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) منقول عنه أخرجه البخاري (١٤٨٠)، ومسلم (٧٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) «بداية المجتهد» لابن رشد (٤١١/١)، «المعنى» لابن قدامة (٤٣٩/٩)، «معنى صحيح بشرط» =

٢- في حكم الجُعالة، فمن اعدها شرع من قبلنا استدُل بقوله تعالى ﴿وَلَيْسَ جَلَاءُ يَوْمٍ يُحْمَلُ بِعَيْرٍ وَأَنَا يَوْمَ رَزِيمَةٍ ۖ﴾ [سورة يوسف]، وهو مذهب مالك اعتماداً على أصله في الأحاد شرع من قبلنا ما لم يرد بسحبه، والشافعية وإن كانوا لا يعتبرون شرع من قبلنا في الحُجَّة إلا أنهم ينأسون به على حبر أبي سعيد الخدري رحمته أنه رقى رجلاً بفاصلة الكتاب على قطع من العنق وشرطه على الرء ^١، والأحناف وإن كانوا يعتبرون حُجَّة الأحاد شرع من قبلنا إلا أنَّ الجُعالة تنصغر معنى لعموم المهي عنه، ذلك لأنَّ الجُعالة إجارة، والإجارة تعدُّها جهالة المصلحة المفقود عليها، الأمر الذي يقضي إلى المارعة فيجمع ^٢

٣- في جعل المتفعة مهراً، فمن رأى جوار جعل المتفعة صداقاً استدُل بقوله تعالى ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكِنَكَ إِذْ يَمُنَّ أَتَى هَتِيرًا عَلَّ أَنْ تَأْجُرَن ثَمَنِي جَمْعًا فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِدْلِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ مَسْجُودَاتٍ إِنْ شَكَتُ أَفْئَةً مِنَ الْعَالَمِينَ ۖ﴾ [سورة القصص]، فكان هذا شرع من قبلنا شرعاً لارقاً لحتى يرد الدليل على ارتفاعه، ومن مع الاحتجاج شرع من قبلنا فإن لا

(١) أخرجه البخاري (١٠/٢٠٩)، وصنفه (١٤/١٨٧) من حديث أبي سعيد الخدري رحمته

(٢) مد به لمجتهد لاس رشد (٢/٢٣٢)، «معبر» لأبي همام (٢/٤٠٠)، «دائع النصاب»

للكتاني (٦/٢٥٧٩)، «معني المحتاج» بشرحي (٢/٤٢٩)

يجوز الكاح بالإجارة^(١).

٤ - في ضمان ما تتلفه الدواب، فمن اعتمد الأحد شرع من قبلنا على ما أفسدته الدواب لئلا فهو مضمون على أصحابها، ولا ضمان عليهم فيما أفسدته في النهار عمن بقوله تعالى ﴿وَقَاوِدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخِصِّمَكُنَّ فِي الْحَرْثِ إِذْ بَغَشَّتْ بِهِمْ غَمَمٌ أَقْوَمُ﴾ [الأنبياء ٧٨]، والنفس عند أهل النعمة لا يكون إلا بالليل، وهذا عمدة مالك رحمه في العمل بشرع من قبلنا، والشافعي رحمه وإن لم يأخذ بهذا الأصل إلا أنه أحد به على وجه الاستنباط وعُصِدَ ذلك بقضاء رسول الله ﷺ بأن على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها^(٢)، وأبو حنيفة رحمه استدل على عدم الضمان مطلقاً بقوله ﷺ «جُرْخُ الْمُجْتَنَاءِ جُنَازٌ»^(٣)، ولم يعمل بشرع من قبلنا - وهو من أصوله - لوروده في شرعنا ما يسحه^(٤)



(١) «مدابه المجتهد» لأبي رشد (٢٠ / ٧)، «المعنى» لأبي قدامة (٢١٢ / ٧)

(٢) سبق تخريجنا، انظر (ص ١٠٦)

(٣) سبق تخريجنا، انظر (ص ١٠٦)

(٤) انظر «المعنى» لأبي قدامة (٩ / ١٨٨)، «مدابه المجتهد» لأبي رشد (٣١٨ / ٢)، «فتح المغيث»

لأبي إمام (٨ / ٣٥١)، «معنى المحتاج» لشرابي (٤ / ٢٠٦)

[في تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله]

❖ قال الناجي رحمه الله في [ص ٢٧٣]

«وما زوي عن النبي ﷺ أنه قال: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» ، فإن الله تعالى قال: ❖ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِابْتِغَاءِ مَا يُرْسِلُ ❖ (سورة طه) ، وَإِنَّمَا خُوطِبَ بِذَلِكَ مُوسَى ﷺ هَاخِذٌ بِهِ ذَيْئُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ .»

[م] في مسألة تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله من الأسياء فقد وقع خلاف بين أهل العلم في حالتين:

(١) أخرجه بخاري (٢/ ٦٠)، ومسلم (٥/ ١٩٣)، وأبو داود (١/ ٣٠٧)، وابن ماجه (١/ ٣٣٥)، وابن أبي شيبة (١/ ٢٩٣)، وابن ماجة (١/ ٢٢٧)، وأبو داود (١/ ٢٨٠)، وأبو يعقوب (٢/ ٢١٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: وهذا الحديث ذكره المصنف بعبارة الترمذي في موضوعه لما عد الصحيح والخبر، وهذه الطريق مغيرة صحيح الخبر، لمخالفين من أهل الحديث الذين يعتبرون بين صحيحين عدلين لا حديث صحيح أحرم موضوعه بصحيح وخبر، وصيغة الترمذي موضوعه عدلين، وهذا أدب أهل به جماعة أصحاب العلوم، ما عدنا حديثي محمد بن كزيب عن أبيه النوري وغيره [انظر «المجموع» للنوري (١/ ٦٣)، «فتح البعث» للنسائي (١/ ٥٤)، «مواعد الحديث» للنقاسي (٢١٠)].

الأولى في تعدد النبي ﷺ قبل البعثة شرع من قبله، وبالجملة اختلفوا

فيها على مذاهب:

إنه متعبد بشريعة من قبله مع اختلافهم في تعنده هل كان على سبيل الإطلاق أم على سبيل العيين^(١)، وقد يعصر الحنفية والمالكية إنه غير متعبد بشريعة من قبله، وتوقف في ذلك القاضي عبد الجبار والخويزي والحراني والأملدي وغيرهم. الثانية في تعدد النبي ﷺ بعد البعثة شرع من قبله، والظاهر من المابعين من تعنده قبل البعثة يعيهم التبعّد بعد البعثة، وأمّا المشترون والمتوقّضون فقد اختلفوا على قولين

لم يكن متعبدًا باتباعها بل كان مهيبًا عنها، وبه قال أبو إسحاق الشيرازي في آخر قوله واختاره الحراني، وما عليه أكثر الحنفية وجمهور الشافعية والمالكية وطائفة من المتكلمين أنه كان متعبدًا شرع من قبله إلا ما سمح منه واختاره الرازي^(٢).

ولا يخفى أن كل رسول إنما تعنده الله بشريعة خاصة به، أمّا الذين الجامع وهو الإسلام فهو عام لسائر الأنبياء والمرسلين، وهذا هو المقصود من توحيد الملة والدين، وتعدد الشرائع والمناهج^(٣)، لقوله تعالى ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم

(١) انظر تفصيل مسائله في مصادر الأصولية المقتضية على هامش «الإشارة» (٢٧٤)

(٢) انظر وجه اتفاق الشرائع السابعة ووجه اختلافها في «مجموع الفتاوى» لأبي محمد (١٩- ١٠٦)

يَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً
وَمِنْهَا جَاءَ ﴿[المائدة ٤٨]



باب الإجماع وأحكامه

[في حجية الإجماع]

✽ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٧٥] عند ذكر حجية الإجماع و لقطع

بصحته

« والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ
بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ التَّوْبَةِ ۖ إِنَّهُ سَاءَ مَقِيلٌ ۚ ﴾ [سورة النساء]، فتوعد على اتباع غير سبيل
المؤمنين فكان ذلك أمراً باتباع سبيلهم » .

[م] لا خلاف بين أهل العلم في تصور الإجماع وإمكانه عملاً في ضرورات
الأحكام، أمّا غيرها من الأحكام غير المعلومة بالضرورة بأن حصل الإجماع
فيها عن مسئلة ظني فهدى وقع فيها الاختلاف في إمكانه أو استحالة. وما عليه
جماهير العلماء أنه ممكن عادة؛ لأن الأصل الإمكان، فيستصحب هذا الأصل
حتى يرد ما يمتنع؛ ولأنه وقع فعلاً في جماعهم على بعض مسائل الميراث كخض

من الأساليب، وتقديم الذين على الوصية، وفي باب الأطعمة والجماعات الإجماع على حرمة شحم الخنزير كلحمه، وغيرها من المسائل التي حصل فيها الإجماع عن طريق النقل فيما إذا كان الإجماع مناهياً أو عن طريق المشاهدة والمشاهدة إذا وقع في عصر المجتهدين، وهو المذهب الراجح؛ لأنه إذا تحقق الاتفاق من أئمة في المسائل المعلومة من الذين بالضرورة بما فيهم العوام وهم أكثر عدداً وأقل نظراً، فلأن تحقق العلم بالإجماع من المجتهدين أولى لأهم دورهم في العدد وأكثرهم في النظر، ومن جهة أخرى يلاحظ تحقق الإجماع مع أرباب العلوم الدينية؛ فلأن كان كذلك فالأولى به أهل الاجتهاد والنظر في العلوم الشرعية لوجود الدوام الدينية لذلك الإجماع، ومن هنا يتضح التعريق بين حصول الإجماع وإمكان وقوعه، وبين حُجَّتِهِ في كل عصر، وليس بين الأمرين تلامس، فعلى مذهب حاشير العلماء أن الإجماع حُجَّة شرعية يجب اتساعها والمصير إليها، وهي حُجَّة ماضية في جميع العصور، سواء في عصر الصحابة أو عصر من بعدهم، وقد استدلل المصنف من جهة الشرع بالآية على

(١) «الفتح للمأول» للمؤلف (٨١).

(٢) قول الإمام أحمد مشهور، في معنى الإجماع فهو كذب، محمول في حق من ليس به معرفة بخلاف السلف، ويدل عليه نفيه كلامه أيضاً، في معنى الإجماع فهو كذب، يعنى أناس اختصوا هذه دعوى بشر المريب، وأصله، يمكن يقول «لا يعلم الناس اختلافاً» (إذا لم يبلغه)، وقيل عنه أنه قال «ولكن يقول» «لا أعلم فيه اختلافاً» فهو أحسن من قوله «الإجماع الناس» =

أنه لا يصح الاستدلال بها في خصوص مُشاقَّة الرسول فقط أو لانح غير ميل المؤمنين فقط، ولا يصح الاستدلال بها على أن يلحق الذمُّ للأمريين عد اجتماعهما، ذلك لأنَّ مُشاقَّة الرسول منعددة موحدة للوعيد قطعاً بخصوص عديدة، منها قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ أَهْلَهُ وَرَسُولَهُ فَكَانَتْ أَهْلُهُ شَيْدُ الْقَوَابِ﴾ (١٣) ﴿[الأصاف]، فتبيِّن أنَّ الذمَّ يلحق لكلٍّ من الأمريين ولو على وجه الانفراد، وأنه يلحقها لكونه مستلزاماً للآخر ومقتضياً له، ومن الأدلة الأخرى على حُجَّة الإجماع قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [الأنعام: ١٤٣]، فقد وصف الله الأُمَّة بالوسط وهو العدل الخيار فعدَّهم الله بقبول شهادتهم، ولو كانوا يشهدون بباطل أو حطأ لم يكونوا شهداء الله في الأرض، وأقام شهادتهم مقام شهادة الرسول ﷺ.

■ وهو مقول - أيضاً - من الإمام الشافعي، فيمنع من مخالفته اسمه وجوهره في معنى الإجماع، ولتبيّن وعدم سترع في ادعائه، وسترع في بده حوار وجود خلاف لم يلمعه، لذلك ينبغي عمله بصيغة عدم العلم، لا بصيغة العلم بالعدم، لا إذا علم واشتهر ضرورة الاتفاق عليه، وقد أصبح من نعيم جرح في «مختصر النور» (٦٠٥) عن معنى كلام الإمام أحمد به بضم «يس» مرافقة بهذا سبعا (إجماع، يكن أحمد وأئمة الحديث ولو كان ينفذ عليهم السنة الصحيحة يجمع الناس على خلافها، فيشاقق الشافعي، أحمد أن هذه المعنى كذب، وأنه لا يجوز ذلك السبيلها).

ومن ذلك - أيضاً - قوله تعالى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ
 بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِالْهُدَى ﴾ [آل عمران ١١٠]، فوصفهم
 الله تعالى بالخيرية الموجبة حقيقة ما اجتماعوا عليه، لأنه لو لم يكن حقاً لكان
 صلاباً، فثبت أن إجماع الأمة حق، وأنها لا تجتمع على ضلالة كما ثبت ذلك في
 الحديث الذي يستمد منه وجوب اتباع الجماعة وتحريم مفارقتها من جهة،
 وعصمة هذه الأمة عن الخطأ والصلالة من جهة أخرى، والجهتان متلازمان،
 فقول الأمة لا يكون إلا حقاً إن كانت مجتمعةً وذلك مكمّل العصمة؛ لأن الشرع
 علّق العصمة على الاجتماع والاتفاق من غير أن يبلغ المجمعون عدد التواتر.

(١) حديث «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّةٌ عَلَى ضَلَالَةٍ» أخرجه ابن ماجه (٢/١٣٠٣)، وحكمه في المستدرک
 (١/١١٦)، وخطيب البغدادي في «العصمة والائتمة» (١/١٦١)، من حديث أنس بن مالك
 رضي الله عنه، كما أخرجه الترمذي (٤/٢٦٦)، وابن أبي عاصم في «المسند» (٣٩)، وابن حزم في
 «الإحكام» (٤/١٢٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وله طرق أخرى، قال بزرگشي: «أعمد أن
 طرق حديث كثيرة لا تحلو من عتق، وإن أوردت منها ذلك يحوي بعضها بعضاً»، وقال
 السجاني: «وباحتماله فهو حديث مشهور الثبوت، ذو أسانيد كثيرة»، وله شواهد متعددة في
 المرفوع وغيره، وأخذت حقه الألباني.

انظر «محبه الطالب» لأم كنه (١٤٥)، «المعبر» لبزرگشي (٥٧)، «المعجم» لخبز، لأن حزم
 (٣/١٤١)، «المعجم» لمصطفى (٧١٦)، «المعجم» لبشاي (٢٠٩)، «كشف الخفاء»
 لمصطفى (٧/٣٥٠)، «تخریج احادیث الجمع» لمصطفى (٢٤٦)، «مسند الاحادیث الصحیحة»
 للألباني (٣/٣١٩).

هذا، وقد ذكر الجمهور أدلة أخرى من الشرع والعقل تميد في عملها عدم حصر حُجَّة الإجماع في عصر دون عصر؛ لأنها أدلة عامة مُطلقه وتقيدها بعصر أو تخصيصها به يحتاج إلى دليل شرعي معتبر - كما سبق - وأما إجماع الصحابة رضي الله عنهم فمتمنع عن وقوعه وهو الذي سَلَّم به الجميع، وإجماعهم قطعيٌّ خاصة إذا نقل بالتواتر، فهو كإدعي علم من الذين بالضرورة، أما ما عُلِّق على الظن فيه اتفق الكل فهو إجماع ظنيٌّ، والحكم بقطعية الإجماع من ظنيته أمر إصافي سبي متفاوت من حيث الأشخاص، لكن المجروح به أن الإجماع - وإن اختلف في بعض أنوعه وبعض شروطه - إلا أنه في الحملة أصل مقطوع به وحُجَّة نائنة، وما نَعَدُّ من إجماعات قطعية فلا راع فيها، وأما سائر الإجماعات الأخرى فقابلة للتراع

فصل

[في اعتبار الإجماع العملي]

❦ قال الحاجي رحمه الله في [ص ٢٧٦]

« يجب اعتبار أقوال الخاصة والعامة فيما كُلفَت الخاصة والعامة معرفة الحكم فيه » .

[م] ومرادُه بهذا الصرب الإجماع العملي أي ما نقلته الأئمة كُلُّها كإصلافاً، والصوم، والحج، وتحريم القتل، والربا، والخمر، وغيرها، وهو إجماع عامة المسلمين - عوامهم وخواصهم - على ما عُلم من الدين بالضرورة، وهو قطعي لا يجوز التنازع فيه^(١).

[في الاختلاف في دخول العامة في الإجماع النظري]

❦ قال الباقر (عليه السلام) في الصفحة داتها مُبيّناً ما يعمد احكام والمقهاء بمعرفة من احكام الله

« لا اعتبار فيها بخلاف العامة وبذلك قال جمهور المقهاء. وقال القاضي أبو بكر «يُعتبر بأقوال العامة في ذلك كله» »

[م] ومرادُه بهذا الصرب الإجماع النظري المبني على الطر والاحتياط عن أدلة قطعية أو ظنية، والعامة أو العوام هم من عدا العلماء المجتهدين، ولا اعتبار لموافقتهم أو مخالفتهم في انعقاد الإجماع عند جمهور أهل العلم، خلافاً لبعض المتكلمين كالقاضي الساقلي الذي يرى اعنار قول العامة ولا حجة في إجماع

(١) انظر «احكام العباد» للباقر (٢٥٩)، «إرشاد المبحر» لشيروازي (٨٧)، «شرح سواد»

لنعماني (٢ - ٨٧)، «المعجم عامول» للمولف (٧٩)

يدعونهم^١، وهو اختيار الأملدي ورجحه، لأن قول الأئمة إما كان حجة لعصمتها عن الخطأ، ولا يمتنع أن تكون العصمة من الفئة الاحتجاجية من الخاصة والعامة^٢ لشمول لفظ «المؤمنين» ولفظ «الأئمة» للمجتهد والعامي، ولا تخصيص إلا بدليل ومذهب الجمهور أقوى؛ لأن إثبات الأحكام من غير دليل محال، والعامي ليس أهلاً للاستدلال ولفظ فشأه كالتصبي والمجنون فلا يكون قوله معتبراً؛ ولأنه يلزمه المصير إلى أقوال العلماء بالإجماع، فلا يتصور من ليس أهلاً للاستدلال ثبوت عصمة الاستدلال في حقه، لذلك وجب تخصيص النصوص العامة الدالة على عصمة الأئمة بأهل الحق والعقد منهم دون غيرهم، ومع ذلك يمكن الجمع بين القولين أن من أراد إدخال العامي في العقد الإجماع لم يدخل حكماً باعتبار أن العامي تنح للمجتهد ومقلد له ولا يخرج عنه^٣.

[في الدليل على عدم دخول العامة في الإجماع]

❦ قال الحاجي رحمه الله في [ص ٢٧٧] في معرض الاحتجاج للجمهور

(١) انظر لمصادر الأصولية المثة عن هامش «(شراء)» (٢٧٧).

(٢) «الإحكام» للأملدي (١/١٦٧).

(٣) «اعتقيد» والمتممة «بتحليل» بعدد (١) (١٦٨).

«والدليل على ما نقول أنه العامة يكرّمهم أتباع العلماء فيما ذهبوا إليه، ولا يحور لهم مخالفتهم...»

[م] والمصنف استدلل بالمعقول على مذهب الجمهور، وبأن أن العامي تابع للمجتهد في اجتهاده بلزمه تقليده، وليس له أن يرحج أو يصوب أو يحطّإ إذا لا قدرة له على ذلك، وبالتالي لا يجوز له مخالفته.

هذا، أمّا دليله من الشرع فنقوله تعالى ﴿فَتَنَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل]، وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا يُفْقَهُ الْإِنَّمَاءُ﴾ [سورة النحل]، وهي حكم الدليلين وجوب رجوع العامي لأهل العلم، وعليه فلا تكون مخالفته معتبرة فيما يجب اتباع غيره فيه أو تقليده له، أمّا من القياس فاستدلوا بقياس العامي على الصبي والمجنون في عدم اعتبار خلافهما ووافقهما في الإجماع، ولا يفترق أمر العامي عنهما بحامع بقصان أهلية الجميع، وعليه، فلا يستوي العامي مع كامل الأهلية وهو المجتهد^(١)، ويخصّص عموم لفظ

(١) وفيه قصه وهي أن الصحابة خرجوا لاعتبار بلرحل من بني أمية جارية تاعش في بيت، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ قال: «قُلُوا قَتَلْتُمْ أُمَّهُ...» والحديث أخرجه أبو داود (٩٣/١) برقم (٣٣٦)، وابن ماجه (١٨٩) برقم (٥٧٢)، من حديث حذير بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهما. والحديث حقه الأبار في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣٣٦) (٣٣٧)، وفي «صحيح سنن ابن ماجه» برقم (٤٧٠).

(٢) انظر مصادر الأصولية المشتهرة على هامش (٢٧٧) (إشارة).

«المؤمنين» و«الأئمة» بالعامي كما حصص المجود والضبي

والخلاف في هذه المسألة معوي من حيث تأثيره في الحاجة الأصولية

على بعض المسائل منها

- في تعريف الإجماع اصطلاحاً، فمن لم يعتد العامي في الإجماع عرفه بأنه

«اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وآله في عصر من العصور بعد وفاته صلى الله عليه وآله»

على حكم واقعة من الوقائع، أم من اعتبر بحكمة العامي معرف الإجماع بأنه

«اتفاق المكلفين من أمة محمد صلى الله عليه وآله في عصر من الأعصار على حكم واقعة

من الوقائع»^(١).

- في مسألة حل العصر من أهل الاجتهاد إلا من مجتهد واحد فهل يكون

إجماعاً؟ فمن رأى اعتبار العوام قال يكون إجماعاً، لأنهم معدودون معه في

الإجماع، وهذا لا يصدق إلا على الاثنين فصاعداً، ومن لم يعتد العوام قال لا

يكون إجماعاً لحلول العصر من مجتهد غير، لكنه يعتد بقوله حجة يجب على

العوام اتباعه فيه لعدم حلول العصر من حكم الخوارج والوارث

قال الأمدى «من قال بإدخال العوام في الإجماع قال بإدخال الفقيه

الحافظ لأحكام المروع فيه - وإن لم يكن أصولياً - وإدخال الأصولي الذي

ليس بمقتضى بطريق الأولى لما سبها ومن العامة من التفاوت في أهله وصحة

(١) «الإحكام» للأمدى (١/ ١٤٨)

الطر، هذا في الأحكام، وهذا في الأصول، ومن قال بأنه لا مدخل للعوام في الإجماع احتلوا في الفقيه والأصولي، بغير إثبات، فمن أثبت بطلان ما اشتمل عليه من الأهلية التي لا وجود لها في العاصي، ودخولها في عموم لفظ «الأمة» في الأحاديث السابق ذكرها، ومن بطل، بطل إلى عدم الأهلية المصرة في أئمة أهل الحل والعقد من المجتهدين،

وهذه المسألة الأخيرة تتعلق بأهلية الاجتهاد فهل فقدانها إبطال لأهلية الإجماع؟ فمن يعتبر قول العوام فلا يؤثر في أهلية الإجماع من فقدان أهلية الاجتهاد كاللفظ للمروء أو المحدث أو السحوي وغيرهم، ومن لا يعتبر قولهم فإنه يؤثر في صحة الإجماع وأهليته إجماعاً وإطلاقاً

والمحتار أن كل من كان متمكناً من النظر في الواقعة إما بمنزلة حجة لأدلتها، وإما باطلاعه على ما أحدها، وتصحيح الصحيح منها، وإبطال الباطل، فيعتقد بقوله ولا يعقد الإجماع دونه، وحاشية العلم بأصول انفعه لتوفر آلة الاستسباط فيه لمعرفة الحكم شرعي لأي حادثة جديدة، وهو متمكن من درك الأحكام إذا أراد وإن لم يحفظ المروء

(١) «الأحكام» للأعدي (١/١٦٩)

(٢) «المستصحب» للنعري (١/١٨٢)

فصل

[في اشتراط اتفاق جميع المجتهدين لصحة الإجماع]

❦ قال الساجي في [ص ٢٧٧]

« لَا يُتَعَقَّدُ الْإِجْمَاعُ إِلَّا بِاتِّفَاقِ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنْ شَدَّ مِنْهُمْ وَاحِدٌ لَمْ يَتَعَقَّدْ إجماعٌ، وذهب ابنُ خُوَيْرِزٍ مُتَذَادٍ إِلَى أَنَّ الْوَاحِدَ وَالْاِثْنَيْنِ لَا يُعْتَدُّ بِهِمَا ».

[م] وما عليه مذهب جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة عدم انعقاد الإجماع مع مخالفة منعه يُعْتَدُّ بقوله، وهو أصحُّ الرويتين عن الإمام أحمد، وإليه مال الشيرازي والعراقي والمصنف الراري والأمدئي، خلافاً لمن يرى أنَّ الواحد والاثنين لا اعتداد بهما في المخالفة، وإلى هذا الرأي ذهب ابن جرير الطبري وأبو بكر الراري الحمفي " وابنُ خُوَيْرِزٍ مُتَذَادِ الْمَالِكِيِّ وابنُ

(١) هو أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الإمام أحمد، وهو من أصحاب

أبي حنيفة في ومنه من مصنفاته كتبه منها: «أحكام عمر» - «شرح الأسماء الخمسة»، وشرح

«الجامع» لمحمد بن الحسن، و«شرح مختصر ابن جرير»، وغيرها، توفي بعدد سنة (٣٧٠هـ)

انظر ترجمته في: «المواهب المصنوعة بغير سبي» (١- ٨٤)، «طبقات المفسرين» لبيدودي (١، ٥٦)، =

الخطأ إما تكون جميع الأئمة لا تأكدها، ويدل على عدم صحة الإجماع في اتفاق الأكثر ما وقع في ركن الصحابة عليهم السلام مثل مخالفة ابن عباس عليه السلام لمعظم الصحابة في مسألة الخد والإحوة، ومسألة العول، ومخالفة ابن مسعود رضي الله عنه لأكثر الصحابة في بعض مسائل المواريث، ومخالفة ابن عمر رضي الله عنه في بعض مسائل الرضوء، والصلاة في الأماكن التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم موافقة، ومخالفة زيد بن أرقم لأكثر الصحابة في مسألة بيع العبة وغيرها، فلو كان اتفاق لأكثر يُعدّ إجماعاً لدرم الأهل أو الواحد أن يعمل بذلك الإجماع ويترك اجتهاده له، ولا تكروا مخالفته له.

هذا، ومن آثار هذه المسألة عدم جواز مخالفة الرأي الذي اتفق عليه الأكثر، وإبرام المكنت المقلد به، لعدم الاعتداد بمخالفة الواحد والاثني في صحة الإجماع، وهو مذهب ابن حويز منداد وغيره، أما على مذهب الجمهور فلا يُستثنى هذا الاتفاق إجماعاً وبالسلي تجوز مخالفته.



(١) صورته بيع العبة أو بيع رجل سبعة بشيء (كثفة ديار) من أجل معلوم كشهرة ثم يبيع المشتري عن نفسه إلى بائعه الأول في الخد مأخوذاً من الشخص الذي باعها به (فخسوف دياراً مثلاً) وفي نهاية الأصل المحدد يدفع الثمن في العقد الأول بدفع المشتري كمال ثمنه، ويكون الفرق من الثمن لصاحب المتاع الذي باع بها خروجه، وينبغي في تحريم هذه المعاملة وتجويدها هو لا أنظر هذه المسألة معضلة في «عقوبات من مصحح حديثي في لغة معاملات أدبية» بمؤلف (٢٤١).

فصل

[في اعتبار انقراض العصر في صحة الإجماع]

✽ بعد تقرير مذهب الأكثرين في عدم اعتبار انقراض العصر في صحة الإجماع، قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٧٩]

« وقال أبو تمام البصريُّ من أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي لا ينعقد الإجماع إلا بانقراض العصر ».

[م] المراد بانقراض العصر موت جميع المحمدين بعد اتفاههم على الحكم على الحادثة التي شأت في عصرهم، ومذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين عدم اعتبار انقراض العصر مطلقاً لصحة الإجماع، بل يصير حجة عقب انعقاده، وبه قال الأنثى الثلاثة، وهو رواية عن أحمد، وإليه ذهب بعض المعتزلة واختاره الشيرازي والعمري والعمراني وغيرهم، خلافاً لمن اشترطه وهي الرواية المشهورة عن أحمد، وعليه أكثر أصحابه، واختاره أبو بكر بن مورك، وسليم

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مورك الأنصاري الأصمعي الشافعي، الأصولي النحوي.

بصانيف عديدة في الأصول، ومعاني القرآن، توفي سنة (٤٠٦هـ).

انظر ترجمته في «حقب الشافعية» بسبكي (٤: ١٢٧)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤: ٢٧٢)، =

الرازي ، وأبو تمام^١، والخصائي^٢، وفي المسألة أقوال أخرى^٣

وقد استدل المصنف لمذهب الجمهور بدليل المعقول، ويؤيده أن مناط
العصمة هو حصول الاتفاق ولو بعد لحظة فاشتراط انقراض العصر يفقر إلى
دليل يستدل إليه، وما كان كذلك لا يُعتمد به، ومن جهة أخرى فإن الحكم الثابت

١ - «سير اعلام النبلاء» جدهي (١٧ / ٢١٤)، «دمر الحجاب» لمصطفى (٢ / ١٧)، «طبقات المصريين»

لداود (٢ / ١٣٢)، «سيرات مذهب» لابن تيمون (٣ / ١٨١)

(١) هو أبو يعقوب سليم بن أيوب بن سليم بن أبي شافعي، عليه الأصوب لأبي النعمان المصري، قال

من مصنفاته «غياة غيوب» في شعر، و«إشارة» و«الكافي» في الفقه توفي سنة (٤٤٧هـ)

انظر ترجمته في «طبقات مذهب» لتبشير ري (١١١)، «طبقات السامعية» لبلسكي (٤ / ٣٨٨)،

«وجبات الأعباء» (٣ / ٣٩٧)، «دول الإسلام» (١ / ٣٦٣)، «سير اعلام النبلاء» كلامه لمصطفى

(١٧ / ٦٤٥)، «دمر الحجاب» لمصطفى (٣ / ٦٤)، «طبقات المصريين» لداود (١١٩٦)، «شذرات

الذهب» لابن العماد (٣ / ٢٧٥)

(٢) انظر ترجمته حل هامش «الإشارة» (٢٧٩)

(٣) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الحنفي بصري، رأس المذاهب وصيحبهم، قال

الذهبي ، وكتب أبو علي - على يد عنه - موسقا في علمه، ميال لدن، وهو الذي دلت الكلام

وسننه، ويشتر ما صحت منه ، به تصديق من أشهرها «تفسير العرب» ، و«مشابه القرآن» ،

و«الأصول» ، و«الأحكام» ، و«الأسم» و«صفات» ، مات بالبصرة سنة (٣٠٣هـ)

انظر ترجمته في «وجبات الأعباء» لابن حنك - (٢ / ٣٦٧) «سير اعلام النبلاء» (١٤ / ١٨٣)

«دول الإسلام» كلامه لمصطفى (١ / ١٨٤)، «اندابه ونهايه» لابن كثير (١١ / ١٢٥)،

«طبقات مذهب» لمصطفى (٣٣)، «سيرات مذهب» لابن تيمون (٢ / ٢٤١)

(٤) انظر المصادر الأصوية الملبه عن هامش «إشارة» (٢٧٩)

بالإجماع لا يختلف عن الحكم كذا بالنصر، ولا يشترط في الحكم الثالث بالنصر اختصاصه بوقت دون غيره، ومن أدلة المقول، المقوية فذا المذهب احتجاج التابعين بإجماع الصحابة عليهم السلام وهم بين أظهرهم، مثل احتجاج أسن بن مالك عليه السلام بالإجماع وكان حيناً، واحتجاج الحسن البصري به مع وجود الصحابة عليهم السلام، فدل ذلك على أن انقراض العصر ليس شرطاً للإجماع

وغاية ما يستدل به المحققون المشروطون لانقراض العصر هو الإجماع على وجوب رجوع المجتهد عند ظهور الدليل الموجب لدرجوع إمام له خطؤه فلو كان اتفاق المجتهدين حجة قبل انقراض العصر لامتنع رجوع المجتهد عن اجتهاده، فاللارم باطل والمروم مثله، كما أسعوا استدلالهم بقياس الإجماع على الشئ في أن شرط استقرارها إنما يكون بعد وفاته عليه السلام فكذلك يكون بعد انقراض العصر في الإجماع بوفاة المجمعين

وقد أجيبت عن ذلك بأن محل الإجماع في وجوب رجوع المجتهد عند ظهور موجهه إنما هو في الاجتهاد الفردي، أما في الاجتهاد الجماعي - وبعد استقرار الإجماع - فلا يجوز الرجوع عنه لقطعيته

أما قياس الإجماع على الشئ فظاهر البطلان لعدم التسليم بصحة المقيس عليه المتمثل في أن وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرط في حجة الشئ واستقرارها؛ ذلك لأن الشئ حجة شرعية بمجرد ظهورها ما لم يرد دليل السح وبحب اعتقاد

ذلك، وهي من طاعته، وطاعه في الحال وهي حاصلة بالإجماع

هذا، ومن آثار هذه المسألة ما لو بلغ الناشئ درجة الاجتهاد بعد تحقق الإجماع وحصوله على تلك المسألة فهل يعتبر خلافه مع كون بعض المجمعين على قيد الحياة ؟

فعلى مذهب الجمهور عدم الاعتداد بخلافه، لأن انقراض العصر ليس شرطاً لصحة الإجماع بخلاف المشرطين له

ومن فروع هذه المسألة - أيضاً - رجوع بعض المجمعين عن المسألة محل الإجماع فهل تبقى حُجَّتُهُ بعد استقرار الإجماع ورجوع بعض المجمعين عنه ؟ فمن لم يشترط انقراض العصر لصحة الإجماع فيبقى حُجَّةً ولو بعد رجوع بعض المجمعين أو كلهم، ومن اشترطه للإجماع يعقد حُجَّتُهُ بعد الخلاف

فصل

[في صحة إجماع عصر الصحابة دون سائر الأعصار]

❦ قال الباغي رحمه في [ص ٢٨٠]

« إجماع أهل كلِّ عصرٍ حُجَّةٌ. هذا قول جماعة الفقهاء غير داود بن علي الأصميهاني فإنه قال: « إجماع عصر الصحابة

دُونُ إِجْمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ ١٠

[م] القول بإجماع التابعين ومن بعدهم ليس بحُجَّةٍ هو مذهب داود وإليه أبي بكر، ومن تبعه من أهل الطاهر كابن حزم^(١)، ولا يحصى أن إجماع الصحابة متفق على وقوعه، وهو الذي سلم به جميع أهل السنة وإجماعهم قطعي خاصة إذا ما نقل بأثواته، أما إجماع غيرهم فقد ثبت بدليل الكتاب والسنة والمعقول والعادة^(٢) كون الإجماع حجة قاصية بسطلان دعوى قصر الإجماع على الصحابة دونها سواهم.

هذا، وعادة ما يستدل به الظاهرية أن الإجماع إنما يكون عن توقيف والصحابة هم الذين شهدوا التوقيف من رسول الله ﷺ وقد أثنى الله تعالى عليهم، والنساء يدل على اعتبار أفعالهم لصدقها يقيناً، وأن الله تعالى حمط القرآن بحمط الصحابة له وإجماعهم عليه، وقد أحابوا عن الجمهور بأن الآيات والأحاديث في مثل قوله تعالى ﴿وَتَتَّبِعْ خَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء ١١٥]، و﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١١٠]، إنما هو حطاب يتناول الموحدين في زمن النبي ﷺ والعصمة المحرر عنها إنما هي خاصة بالصحابة

(١) «إحكام» (٤: ١٤٢)، وقد ساء كلامهما لابن حزم (١٨)

(٢) وقد تقدم إمكانه ووقع إجماع في معناه انظر (ص ٢٨٧)

في زمنه عليه السلام دون غيرهم.

وأجبت على هذا الاستدلال بأن التوقف وإن كان الصحابة هم الذين شاهدوه، فإنه يتقل إلى من بعدهم فيكونون في حكم من شاهدوه، أمّا إنشاء فليس قاصراً على الصحابة عليهم السلام بل شامل لجميع المتعبين بإحسان بعد الصحابة إلى آخر المسلمين كما قال تعالى ﴿وَالسَّيِّئُوتِ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهْجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة ١٠٠]، فيقتضي ذلك حجية إجماعهم لا اشتراكهم جميعاً في إنشاء والمدح، بل أثنى الله تعالى على أمة الإسلام واحتازهم لديه ونصره لعددهم وإصافهم قال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة ١٤٣]، وقال تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران ١١٠]، والأمة شاملة للصحابة وتابعيهم الذين حفظوا القرآن وكتبوه وعملوا به

ثم يلزم القائلين به - من ناحية أخرى - أنه لا يبعد إجماع الصحابة عليهم السلام بعد موت من كان موجوداً عند برول الآيات الدالة على الإجماع، وأن لا يُعتدّ بخلاف من أسلم بعد برول هذه الآيات لكونه خارجاً عن المحاطين مع دخول من مات من الصحابة أو استشهد في مُسمى «المؤمنين» و«الأمة»، ومع ذلك يتحقق الإجماع بغير بقي من الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ويكون حجة باتفاق، وإذا كان لا يجمع من مات واستشهد من هؤلاء من تحققه، فلا مانع

من إجماع من جاء بعدهم؛ لأن وصف الأئمة ووصفهم بالإيمان حاصل لأفرادهم ولكن الموجودين في كل وقت، فانتعمون إن أحصوا فهو إجماع من جميع الأئمة، ومن حالهم فهو سالك غير سبيل المؤمنين

فصل

[في الاحتجاج بإجماع أهل المدينة]

❦ قال الباقي رحمه الله في [ص ٢٨١]

«... وإثما عول ما ليك **بالتقليد** ومحققوا أصحابه على الاحتجاج بدلك فيما طريقه الثقل كمسألة الأذان، والصاع، وترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصريضة، وغير ذلك من المسائل».

[م] والمراد بحجية عمل أهل المدينة في هذه المسألة ما كان طريقه النقل المستمض وهو صرت من إجماع أهل المدينة، وهو حجة باتفاق^(١)، أما العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان **رحمه الله** فهذا حجة عبد الجمهور؛ لأنه لا يعلم لأهل المدينة عمل قديم على عهد الخلفاء الراشدين مخالف لسنة

(١) انظر لمصادر الأصولية الملتبسة عن هامش «الإشارة» (٢٨١)

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٦-٣٠٦)

رسول الله ﷺ، ويذهب بعض المالكية إلى أن إجماع أهل المدينة حجة مطلقاً سواء كان طريقه النقل أو طريقه الاجتهاد، خلافاً لأكثر المالكية وسائر العلماء، وهو الصحيح من مذهب مالك رحمه الله أن ما كان طريقه الاجتهاد غير أهل المدينة كغيرهم من الأئمة فلا حجة فيه على من خالفهم^(١)، وهو مذهب جمهور العلماء؛ لأن أهل المدينة بعض الأئمة، والعصمة عن الخطأ تثبت لجميع الأئمة لا لبعضها^(٢)، وإجماع أهل المدينة من وجوه الترجيح باتفاق المالكية وهو مذهب الشافعي ورواية عبد أحمد

هذا، والخلاف فيما طريقه الاجتهاد معوي يتفرع منه جملة من الآثار منها - مسألة الحامل تترك الصلاة إذا رأت لدم؛ لأنها تحيض - عند مالك - بحجة إجماع أهل المدينة^(٣)، خلافاً للأحناف والشافعية، والحامل - عندهم - لا تحيض، وإبنا الدم الذي تراه هو دم عنة أو استحاضة فلا يجوز لها أن تترك

(١) المصدر السابق نفسه (٢٠/٣٠٨).

(٢) انظر «حكماء الفصول» بابي (٤٨٠)، «ريب الدرك» بقاضي عياض (١/٢٦٨)، «مستهمي السؤل» لأبي الحاجب (٥٧)، «شرح صحيح الفصول» صفري (٣٣٤)، «شرح البيهقي» (٢/٨٩)، «خواهر سمينة» بمشقة (٢٠٧)، «عكر النامي» بنحجوي (١/٣٨٨)، «الذكر» للشافعي (١٥٤).

(٣) انظر مصادر المسألة عن هامش «(مبارك)» (٢٨٢).

(٤) «موحلاً مالك» (١/٧٨).

الصلاة

- ومن ذلك - أيضاً - الركاء في الفواكه والخضروات، فمذهب مالك، أنه لا زكاة في شيء من الفواكه والبقول، ويحتج على ذلك بما عليه أهل المدينة^(١)، وهو مذهب الشافعي وأحمد رحمهم الله، أما أبو حنيفة رحمه الله فذهب إلى وجوب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من ررع أو غمر إلا الخشب والقص والحشيش^(٢)، - ومن ذلك فائدة السفر فإنه يقصها المصلي - عد مالك - رحمه الله - كما فاته، واحتج بعض أهل المدينة^(٣)، وبه قال الأصناف خلافاً للشافعية والحنابلة الذين ذهبوا إلى أن الفاتة يقصها صلاة حصر^(٤) وكذلك البكر يروجهما أبوها من غير استثمار عملاً بإجماع أهل المدينة^(٥)، وعليه مالك وكذا الشافعي وأحمد رحمهم الله مع اختلاف مأخذهما، أما الأصناف فيقررون وجوب الاستثمار وهو شرط في صحة النكاح^(٦)

(١) انظر «المعي» لابن قدامة (١/ ٣٦١)، وبه - واحد من لا يخص إلا أن يراه من ولادته، يومين

أو ثلاثة فيكون دم نفاس.

(٢) «موسم مالك» (١/ ٢٦٣)

(٣) «الهداية» للمرغيناني (٢/ ٣٢)

(٤) «الموطأ» لمالك (١/ ٣٢)

(٥) «هدية» للمرغيناني (١/ ٤٠٥)، «المعي» لابن قدامة (٢/ ٢٨٢)

(٦) «موسم» لمالك (٢/ ٦٣)

(٧) «الهداية» للمرغيناني (٢/ ٣٩٥)

- وكذلك المرأة التي فارقها زوجها الثاني وعادت إلى الأول عادت بها تبقى من الطلاق واحتج مالك رحمه الله بعمل أهل المدينة^(١)، وإلى هذا ذهب الشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه، خلافاً لأبي حنيفة الذي يرى أن زواجها بالثاني يهدم ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث^(٢).
- ومن ذلك قبول شهادة المجنون حديثاً إذا تاب وأصلح فثبت شهادته عند مالك استدلالاً بإجماع أهل المدينة^(٣)، وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره، خلافاً لأبي حنيفة فإنها تُردُّ شهادته عمدة^(٤).
- ومن ذلك عدم توريت ذوي الأرحام، وقد اعتمد مالك في «الموطأ» على إجماع أهل المدينة^(٥)، وهو مخالف لما عليه الجمهور من توريتهم^(٦).



(١) «الموطأ» لمالك (٢/٧١).

(٢) «الهداية» للمرعي (٣/١٧٨).

(٣) «موطأ» مالك (٢/١٩٩).

(٤) «مسألة متفرعة» أي: من قاعدة «الاستاء بعد خلع المتعصبة» يوافق «الهداية» للمرعي (٢/١٦).

(٥) «موطأ» مالك في ح توريت الأرحام (٢/٥٨).

(٦) انظر لمسانة معصية في موبف «دوي» لأرحام في أحكام التوريت.

فصل

[في الإجماع السكوتي]

❖ قال الناجي رحمه في [ص ٢٨٢]

« إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ أَوْ الْإِمَامُ قَوْلًا أَوْ حُكْمًا بِحُكْمٍ وَظَهَرَ ذَلِكَ
وَأُتِّشَرَ انْتِشَارًا لَا يَخْصِي مِثْلَهُ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مُخَالَفٌ وَلَمْ يُسْمَعْ
لَهُ مُنْكَرٌ هَائِلُهُ إجماعٌ وَحُجَّةٌ قاطعةٌ . »

م | هذه المسألة معروفة عند الأصوليين بالإجماع السكوتي، وقد اختلف
العلماء في كونه إجماعاً وحجّة، فالذي عليه جمهور العلماء من الحمية والمالكية
والحنابلة أن الإجماع السكوتي حجة وإجماع، وعد الثمعية حجة وفي تسميته
إجماعاً قولان، وفي أحد الثقلين عن الشافعي أنه حجة وليس بإجماع، وبه قال
أبو هاشم^(١) والصيرفي، واختاره الأملدي وابن الحاجب، خلافاً لمن يرى أنه ليس

(١) هو أبو هاشم عبد السلام بن شبيب حنبلية أبي علي محمد بن عبد بوهام حنبلية البصري.

وهو من روادى حنبلية ومن نسخهم، أع كذا كثيره منها «تفسير القرآن»، و«جامع

الكبير»، و«الأبواب الكبير»، توفي سنة (٣٢١هـ)

انظر «انبرى بين انبرى» لبيدادي (١٨٤)، «صديقات المفسرين» لبيدادي (١٨٤)، «تاريخ

بإجماع ولا حُجَّة وهو مذهب داود الطاهري وانه أبي بكر والافلابي وغيرهم، وهو الرواية الأخرى عن الشافعي، واختارها العراقي وانصره الرازي، وفي المسألة أقوال أخرى^(١).

وانصحیح ما ذهب إليه المصنف من أن الإجماع السكوتي إجماعٌ وحُجَّةٌ تقریراً المذهب الحمهور، فإن نقل بعدد التواتر كان إجماعاً قطعياً كالإجماع على تحريم ربا الخاهلية، ووجوب الخُج مرة واحدة في العمر، وعلى وجوب الركاة في الذهب، وعلى كمر تارك الصلاة الواحد لوجوبها وقتنه كمرًا ما لم يتب^٢، أما الظني من الإجماع السكوتي وهو ما نقل بعدد الأحاد، فهو حُجَّة ظنية ويدل على صحة الإجماع السكوتي

أن المعهود في كل عصر أن يتولى كبار العلماء إبداء الرأي، ويسلم الباؤون هم، فظهر بذلك أن سكوت الباين إقرارٌ بهم على الحكم الذي انتهوا إليه، ولا يحصى - من جهة أخرى - أن السكوت مُعتر في المسائل الاعتقادية أي يدل على رضى الساكت؛ لأنه لا يجرُ السكوت فيها على الباطل، فلهحق في المسائل

= بعداده بخطيب الأعدادي (١١ / ٥٥)، «بديهة وسهابة» لاس كيم (١١ / ١٧٦)، «منظم» لاس اخوري (٦ / ٢٦١)، «وفيات الأعيان» لاس حيدكان (٣ / ١٨٣)، «شذرات الذهب» لاس العماد (٢ / ٢٨٩)

(١) انظر لمصادر الأصوبية المنب على هامش «الإنبارة» (٢٨٤)

(٢) «سلالة الفوائد الأصولية» للقدس (٦٣).

الاجتهادية بجامع أن الحق واحد، فلا يجوز الكوث في موضع بيان المخالفة، لأن الساكت عن الحق شيطان أحرس، إذ الكوث عن الماثل باطل؛ ولأنه ترك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد شهد الله على هذه الأمة أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وهذا ينصف به أهل العلم والعدالة، وعليه فيكون سكوتهم عن موافقة من أعلن رأيه في المسألة معتزلاً، ولأنه وقع ذلك من التابعين عند عدم وجود نص، فقد عملوا بقول لصحابي انشر وسكت عن الإنكار بقية الصحابة، فدل ذلك على اتفاق التابعين على وجوب العمل به، وعدم العدول عنه إلى غيره^١

أما قول الصحابي إذا لم يتشر ولم يُعرف له مخالف فقد اختلف العلماء في حُجَّيته على غيره على آراء مختلفة، فمذهب جمهور الأشاعرة والمعتزلة والشافعي في قول ورواية عن أحمد إنكار حُجَّية قول الصحابي، وهو رأي منسوب إلى جمهور الأصوليين، واحتاره الكرخي وابن حزم والعراقي والأمدني وابن الحاجب والشوكاني وغيرهم، وذهب إليه الخعية والمشهور عن مالك وأكثر المالكية، والمالكية، وبعض الشيعة إلى أنه حجة شرعية مقدمة على انقياس خلاف لما يقول بحُجَّيته إذا انصم إليه قياس، وهو ظاهر مذهب الشافعي في الجديد، أو من يرى حُجَّيته فيما خالف القياس، وهو مذهب الحنيفة

(١) انظر المصادر الأصوبية الملبه عن مامشر د (إشارة)، (٣٨٤)

وعيرهم^١، والقول بمذهب الصحابي إذا لم يخالف فيه قول صحابي آخر ولم
تشر حجة شرعية أقوى بظراً لأن قوله مرشح على رأي التاممي وهو أقرب
إلى إصابة الحق وأبعد عن الخطأ، وقد حرص الله تعالى الصحابة رضي عنهم بتوقُّد
الأدهان وفصاحة اللسان، فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة
مركورة في فطرتهم وعقولهم، شهدوا لسريل وعرفوا لنأوس ووقفوا على أحوال
السبي رضي عنهم ومراده في كلامه على ما لم ينف عليه غيرهم، فكانوا أئمة الأئمة قلوبنا
وأعمقهم علماً وأقلهم تكلفاً، وقد أثنى الله عليهم بقوله سبحانه * كُنْتُمْ خَيْرَ
أُمَّةٍ أُتْرِجَتْ لِلْعَالَمِينَ قَائِلُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ * [آل عمران
١١٠]، فمن كان هذا شأنه فإن قوله أولى بالاتباع وأحظى في إصابة الحق.

ومما يتعرَّع على الاختلاف في الإجماع الكوني الظني:

مسألة ركعة عروص التجارة، فمن قال بحُجَّته قال بوجوب ركعة عروص
التجارة، وهو مذهب الجمهور الذين استدَّلُوا بالآية والحديث والآثار، ولما

(١) انظر بعض المسائل في «المعتمد» لأبي حنبل (٢/ ٥٣٩)، «المساند لأصوله» لأبي يونس (٢٩)،
«انبيصره» للشَّيْخ أبي (٣٩٥)، «الإحكام» لأبي حنبل (٤/ ٢١٩)، «البرهان» لنجاشي (٢/ ١٣٥٨)،
«أصول شرعية» (٢/ ١٠٥)، «المستقصى» للبرقي (١/ ٢٦٠)، «المحصول» للبرقي
(٢/ ١٧٨)، «الإحكام» للأمامي (٣/ ١٩٥)، «المسند» لأبي حنبل (٣٣٦)، «أنفه عند الفوائد»
لنبل (٢٩٥)، «موانع البرهوت» للأمامي (١٤٠)، «رشاد المحول» لشيخنا (٢٤٣)
«مذكرة الشفيعي» (١٦٤).

صحَّ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: «ليس في العروض ركة إلا ما كان للتجارة»^(١)، ولم يعلم أنَّ أحدًا منهم حالف في ذلك فهو إجماع مكوئي^(٢)، ومن منع حُجَّة الإجماع السكوتي استحكم الراءاة الأصلية التي تؤيِّدها عدة «الأصل في الأموال الحريم» ومنع وحوب الركة في عروض التجارة، وهذا قال ابن حزم^(٣) والشوكاني^(٤).

فصل

[في إحداث قول ثالث فيما إذا اختلف الصحابة على قولين]

❦ قال الباجي رحمته في [ص ٢٨٥]:

«إِذَا اِخْتَلَفَتِ الصُّحَابَةُ فِي حُكْمٍ عَلَى قَوْلَيْنِ ثُمَّ يَحْزُرُ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ، هَذَا قَوْلُ مَكَاةٍ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ دَاوُدُ: يَجُوزُ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ.»

(١) حديث موقوف عن ابن عمر رضي الله عنه، قال الأسيدي «ص ٣٦٤» أخرجه الإمام الشافعي

في الأم سنة صحيح

(٢) «أغواء الريان» للشتيبي (٤٥٨/٢)

(٣) «المحل» لابن حزم (٢٢٢/٦).

(٤) «البل الخراز» للشوكاني (٧٦/٢)

[م] مذهب الأكثرين أنَّ إحداث قول ثالث في مسألة احلف فيها على قولين مجموع، وبه قال محمد بن الحسن الشيباني، خلافاً لعصر الحنفية والمنتكلمين وأهل الظاهر، وفي المسألة رأي ثالث يُفضل، ووجهه. إن كان إحداث قول ثالث يترتب عليه الخروج عما أجمعوا عليه فلا يجوز إحدائه ولا جاز، واختاره المحرر الرارقي والأعمدي وابن حنبل والبيضاوي والقرافي وابن السكيت^(١)

(١) هو أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن أبي حنيفة. وبأثر مذهب في لأخذ بالرأي، ونقحه عن أبي يوسف وأخذ عنه الشافعي وأثنى عليه، بول فضاء الرقة ثم خراسان، ودون عنه أبي حنيفة وبشر ماله مؤلفات منها «جامع النكح والصحة»، و«ألف الكبير والصغير»، و«الأثار»، و«الريادة والنوادر»، بولي مدني سنة (١٨٩هـ).

انظر ترجمته في «مهرست» بتدوين (٢٥٦)، «أحرج والتعديل» لأبي حنيفة (٢٢٧/٧)، «محرر حزين» لأبي حنيفة (٢٧٥)، «وحيات لأخبار» لأبي حنيفة (١٨٤)، «أخبار» لأبي حنيفة (٢٢١٩)، «سير أعلام العلماء» (١٣٤)، «سير أعلام علماء» كلاهما بتدوين (١٢٠)، «أخبار الأئمة» لأبي حنيفة (١٢١)، «مدرجات الذهب» لأبي حنيفة (٣٧١).

(٢) هو أبو نصر جاح بن عبد بن عباس بن علي بن عبد بن أبي الأضراري الخزازي الشافعي، كان عالم بديعة صاهرا في الأصول، مرمو في المذهب والأدب، شارك في العربية، وكاتب به يد في النظم والنثر، أسهب فيه رسالة الفقه والمصنف بالشم، من مصنفاته «رفع الخافض عن محضر ابن سحاح»، و«جمع الخوامع»، و«مع الترمذ»، و«المناهج» في الأصول، و«أشباه والنظائر» في المصنفات، بولي باطن حوز سنة (٧٧١هـ).

انظر ترجمته في «أندية والهدية» لأبي حنيفة (٣١٦)، «سير الكامة» لأبي حنيفة (٢٢٥/٢)، «مصنف الشافعية» لأبي حنيفة (١٠٤/٣)، «أشبه النظم» بتدوين (٤١٠)، «مدرجات الذهب» لأبي حنيفة (٢٢١)، «مذكر تدمري» بتدوين (٣٤٥).

وعبرهم^١ .

والظاهر عدم اختصاص المألة بالصحابة، بل هي شاملة لأهل عصر
من العصور إذا اختلفوا على قولين، فهل يعدُّ هذا الاختلاف إجماعاً عليها ؟
وينبغي على اعتباره ماآلان:

الأول إنه لا يجوز لمزبعدهم الإجماع على إحداه قول ثالث مثل اختلاف
الصحابة في الإحوة مع أحد، فيرى بعضهم أن الحدَّات يحب الأخ، ويرى
غيرهم أن الحدَّ والأخ يرثان فكلا المذهبين يُجمعان على أن للحدَّ نصيباً، فالقول
بأن الأخ يحب الحدَّ حرق للإجماع، ومذهب الجمهور هو الصحيح؛ لأن
إحداث قول ثالث إذا كان رافضاً لما اتفق الأولون فمحالته لا تجوز؛ لأن في
ذلك نسبة الأمة إلى صياح الحقِّ والعصاة عنه، وذلك باطل قطعاً، وبسبب عليه
- أيضاً - القول بحبِّ العصر عن قائم لله بحجته، وأنه لم يبق من أهل ذلك العصر
على الحقِّ أحدٌ، وهذا باطل - أيضاً -

أمَّا إحداه تمصيل لا يرفع ما اتفق عليه القولان فلا يُعدُّ هذا التمهصيل
قولاً جديداً، فلا مانع منه، والمسألة تكون اجتهدية ولم يرد فيها ما يخالف
الإجماع، ومثاله قول بعضهم في متروك التسمية يؤكِّل مطلقاً، ويمسعه بعضهم
الأحر مطلقاً، فالقول بأنه يؤكِّل في ترك التسمية سبيلاً لا عمداً تمصيل؛ لأنه

(١) انظر لمصادر الأصولية المثبتة عن هامش د (مبارك) (٢٨٥)

وافق كلاً من القولين في شيء، فهو في حالة البيان وافق المجيرين وفي حالة العمد وافق المانعين^(١).

المسألة الثانية وهي أن الصحابة إذا احتضوا على قولين لم يجز لمن بعدهم الإجماع على أحد القولين؛ لأن مراعاة الصحابة واختلافهم لا يمكن أن يكون على خلاف الإجماع فلا يصح إجماع يحلله بعض الصحابة، وعليه فالمسائل على نوعين.

النوع الأول ما للصحابة فيها قول أو أقوال فيجب اتباع ما عليه الصحابة من إجماع أو اختلاف، مما كان فيه من إجماع مظاهر، وما كان عليه من اختلاف فملوقف الصحيح هو التحيز من أقوالهم بالدليل، وجعلها من المسائل الاجتهادية التي تُرد إلى الدليل؛ لأن في انعقاد الإجماع بعد اختلافهم سنة لأمة إلى تصحيح الحق والعملية عن الدليل الذي أوجب الإجماع، ولذلك لا يجوز الخروج عما سنة الصحابة من مسائل الإجماع والاختلاف^(٢) قال ابن تيمية «وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصوماً، وإذا تارعوا فالحق لا يخرج عنهم، فيمكن طلب الحق في بعض أقوالهم، ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة انكتاب والسنة على خلافه^(٣)».

(١) «مذكرة الشنيطي» (١٥٦-١٥٧)

(٢) «أعقبة والمنع» بخطيب البغدادي (١٧٣/١)

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٤/١٣)

السور الثاني ليس للصحة فيها كلام متقول عنهم في حكم المائل
لحدوثه بعدهم، فهذا النوع يسوع لم بعدهم الإجماع فيه كما يجوز الاختلاف
على ما بيّنه الدليل الشرعي وبقرّره

فصل

[في انعقاد الإجماع على الحكم من جهة القياس]

❖ قال الباقي رحمه في [ص ٢٨٦].

« يصبح أن ينعقد الإجماع على الحكم من جهة القياس في
قول كافة المقهاء، وذهب ابن جرير الطبري إلى أن ذلك لا
يصح وجوده، ولو وجد لكان دليلاً، وقال داود: لا يصح ذلك،
وهذا مبني عنده على أن القياس ليس بدليل ».

[م] الصاهرة متروكة الإجماع على الحكم من جهة القياس ما على
أصلهم في مقياس، وإنكار داود رحمه معلل على نحو ما قرّره المصنف،
أمّا ابن جرير الطبري فيرى أن القياس حجة ولكن الإجماع إذا صدر منه لم
يكن مقطوعاً بصحته، ولم يسمعه مطلقاً، وقالت الشيعة والقاسمي من المعتزلة^(١)

(١) ليس له رحمه موسعه سوى أنه بر عمر قاسمي من النسخة الثانية عشره أصحاب القاسمي أبي الحسن -

مالمع، أمّا ما عليه الجمهور فإثبات ذلك صحّة ووقوعاً، غير أنهم يجلسون في كون الإجماع حُجّة تحرم مخالفته أم لا تحرم ؟ وفي المسألة قولان آخران

ومذهب الجمهور أقوى لوقوع الإجماع على الحكم من جهة القياس، و«الوقوع دليل الجواز»، كإجماعهم على خلافة أبي بكر رضي الله عنه عملاً بقياس الإمامة الكبرى وهي الخلافة على الإمامة لصعري وهي الصلاة، وإجماعهم على كتابة المصحف قياساً على حفظه في الصدور، وإجماعهم على تحريم شحم الخنزير قياساً على تحريم لحمه، وإجماعهم على قتال مانعي الركاة قياساً على تارك الصلاة.

هذا، وسب الخلاف في هذه المسألة راجع إلى صلاحية لدليل القطعي مستنداً للإجماع، فالجمهور على حواره لكون الموضوع المثبتة للإجماع وردت عمدة وشاملة للإجماع المستند لدليل القطعي والقطعي، ولما كان القياس يعيد الظن فإنه يصلح مستنداً للإجماع.

أمّا القول بأنه لو استند الإجماع على القياس مع العلم أن القياس يجوز مخالفته اتفاقاً للرم حوار مخالفة الإجماع تبعاً لمستنده، والمعلوم عدم حوار

١- عبد الحار المصري، المنوق (١١٥هـ) انظر «مروق وصناديق المعزنة» نقلاصبي عبد الحار (١٢٦)،

و«فصل الاعتراف وطبقات المعزنة» بيبخي والنقاصي عبد الحار والخشمي (٣٩٠)

(١) انظر لمصادر الأصوبه المثبتة عن هامش «إشارة» (٢٨٦)

مخالفة الإجماع قولاً واحداً لأهل العلم، فلذلك لا يجوز انعقاد الإجماع على
الحكم من جهة القياس من أجل المخالفة

فحواه أن الأساس إنما تجوز مخالفته قبل الإجماع عليه، أما بعد الإجماع
فلا يسوغ مخالفته بالإجماع عليه



بَابُ الكلام في معقول الأصل

[في لعن الخطاب]

✽ قال الناحي رحمه الله في [ص ٢٨٨] - بعد أن قسم معقول الأصل إلى لحن الخطاب وفحوى الخطاب، والخصر، ومعنى الخطاب - ما نصه
« فإما لحن الخطاب فهو الصُمير الذي لا يتم الكلام إلا به » .

[م] انطاع من كلام المصنف إطلاقه لاصطلاح لحن الخطاب على دلالة الاقتضاء، وهي من المنطوق غير الصريح، وقد اصطاح جماعة من أهل الأصول على هذا الإطلاق، منهم أبو إسحاق الشيرازي، وأبو حامد العراقي وشهاب الدين القرافي وغيرهم.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن لعن لحن الخطاب يختلف إطلاقه باختلاف مقصود كل أصولي، فكما أطلقه بعضهم على دلالة الاقتضاء، أطلقه آخرون على مفهوم المحاكمة كما فعل الإسوي، أو على المساوي من مفهوم الموافقة كما جاء

عن الشوكاني إطلاقه، وسؤى، الأمدى واس الحاجب بين لحن الخطاب ومحواه، وعلى ذلك سمي الوقوف عند المراد من هذا الإطلاق الاصطلاحي^١

ودلالة الاقتضاء هي أحد أقسام المنطوق غير الصريح، الذي يطلق عليه - أيضًا - دلالة الالتزام وهي (أي المنطوق غير الصريح، أو دلالة الالتزام) المعنى الذي دل عليه اللفظ في غير ما وُضِعَ له، كدلالة الأربعة على الزوجية، وهو على ثلاثة أقسام دلالة الاقتضاء، ودلالة الإيحاء، ودلالة الإشارة

ودليل المحصر في هذه القسمة الثلاثية هو أنَّ المدلول عليه بالالتزام إما أن يكون مقصودًا للمتكلِّم باللفظ أو لا يكون مقصودًا له، فإن كان مقصودًا للمتكلِّم فإنَّه أن يتوقَّف على المدلول صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً، ودلالة اللفظ عليه تسمى دلالة الاقتضاء، وإلَّا أن لا يتوقَّف عليه ذلك، ودلالة اللفظ عليه تسمى دلالة إيحاء، أمَّا إن لم يكن مقصودًا للمتكلِّم فدلالة اللفظ عليه تسمى دلالة الإشارة.

هذا، ودلالة الاقتضاء هي أن ينصَّس الكلام إصهاراً ضرورياً لا بدَّ من تقديره، لأنَّ الكلام لا يستقيم دونه، أو هي دلالة اللفظ على معنى لازم مقصود للمتكلِّم يتوقَّف عليه صدق الكلام أو صحته الشرعية أو صحته العقلية، لذلك كان على ثلاثة أنواع

(١) انظر المصادر الأصوبية المبيَّنة على هامش «الإشارة» (٢٨٩)

✽ إِنَّمَا لَأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتَّحِمُ لِنَوْقِ الصَّدَقِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالسَّيِّئَاتِ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»، «فَرَدَّ دَاتِ الْخَطَا وَالسَّيِّئَاتِ وَالْإِكْرَاهَ لَمْ تَرْتَمِعْ مِنْ يَقَعُ فِي الْأَمَةِ ذَلِكَ وَلَيْسَتْ بِمَعْصُومَةٍ عَنْهَا، وَالرَّسُولُ لَا يَجْرُ إِلَّا صِدْقًا، لِذَلِكَ وَجِبَ تَقْدِيرُ مَحْدُوبٍ لِيَكُونَ الْكَلَامُ صِدْقًا وَمُسْتَقِيمًا، وَتَقْدِيرُهُ مُسْتَعَادٌ مِنْ عِبَارَةِ النَّصْرِ وَهِيَ «الْإِثْمُ وَالْمُؤَاحِدَةُ» لِيَكُونَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ «وُضِعَ عَنْ أُمَّتِي إِثْمُ الْخَطَا، وَإِثْمُ السَّيِّئَاتِ، وَإِثْمُ الْإِكْرَاهِ»، فَلَوْلَا تَقْدِيرُهُ مُقَدِّمًا لَكَانَ الْكَلَامُ كَذِبًا، وَمُحَالًّا لِلْوُقُوعِ وَالْحَقِيقَةِ.

✽ وَإِنَّمَا لِنَوْقِ الصَّحَّةِ عَلَيْهِ شَرْعًا، وَقَدْ مَثَّلَ لَهُ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى

﴿أَيُّهَا مَقْدُودَتُنِي مَن كَانَ بِكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ﴾ [البقرة ١٨٤]، وَلِظَاهَرِ أَنَّ فَرْصَ الْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ الْأَيَّامَ الْآخَرَ سِوَاهُ صَامًا أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «تَكْمِلِهِ» (٢/ ٥٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعْنَى الْأَرْوَاحِ» (٣/ ٩٥)، وَابْنُ حَكِيمٍ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٢/ ١٩٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْنَى» (٧/ ٣٥٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١/ ٦٥٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلِتَعْدِيثِ طَرِيقٍ أُخَرٍ فِيهَا حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي إِسْرَافِيلَ، وَأَبِي عُمَرَ السَّيْمِيِّ، وَابْنِ السَّكَاكِيِّ فِي «مَقْصَدِ الْحَقِّ» (٣٧١)، وَبِمَجْمُوعِ هَذِهِ الطَّرِيقِ يَهْتَمُّ بِإِسْحَادِ حَدِيثِ أَصْلِهِ، وَهَذَا صَحُّهُ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (٥/ ١٤٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْنَى» (٣٢٨)، حَدِيثُ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ «نَصَبَ بَرَبَهُ» لِزَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ (٢/ ٦٢)، «تَعْدِيَةً» لِأَبِي حَكِيمٍ (١/ ١٧٥)، «الْمُتَلَحِّصِ الْخَيْرِ» لِأَبِي حَكِيمٍ (١/ ٢٨١)، «كُتِبَ الْخَطَاءُ» لِمُعْجَنِيٍّ (١/ ٥٢٢)، «جَمَاعِ الْعِدَّةِ وَالْحُكْمِ» لِأَبِي رَجَبٍ (٣٥٠)، «مَقْصَدِ الْحَقِّ» لِسُجُودِي (٣٦٩)، «إِرْوَاهُ الْعَيْنِ» لِأَكْبَابِي (١/ ١٢٣).

لم يصوماً ، لكن لما عُدَّ شرعاً أنَّ الشَّيْءَ عَلَيْهِ صَامَ بَعْدَ بَرُولِ هَذِهِ الْآيَةِ
وَأَقْرَأَ الصَّحَابَةَ عَلَى صِيَامِهِمْ ، فَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجوبِ تَقْدِيرِ [فَأَطْرَ] صَرُورَةٍ
لِتَصْحِيحِ الْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ ، فَيَمْتَنِعُ وَجُودُ الْمَنْصُوطِ شَرْعاً بَدُونَ ذَلِكَ
الْمُقْتَضَى^(١) .

* وَإِنَّمَا لَتَوَقَّفَ الصَّحَّةُ عَلَيْهِ عَقْلاً ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى ♦ وَمَثَلِي الْقَرْيَةِ ♦
[يوسف ٨٢] ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَمْتَنِعُ مِنْ تَوْجِيهِ السُّؤَالِ إِلَى دَاتِ الْقَرْيَةِ ، لِذَلِكَ
وَجِبَ إِصْهَارُ مُحَاطَبِ لِبَصِيحِ الْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَهُوَ [أَهْلُ] فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ
وَإِسْأَالُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَمِثَالُهُ - أَيْضاً - قَوْلُهُ تَعَالَى ♦ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ ♦

(١) وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَتَشْبِيهِهُ بِأَنَّ الصَّوْمَ فِي الشَّرْعِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَرْصِ ، بَلْ مِنْ صَامٍ فِي الشَّرْعِ
وَحَسْبُ عِنْدَ مَصَادِقِهِ فِي احْتِصَارِهِ وَهُوَ مَرْبُوعٌ مِنْ أَيْنَ عَمُرٍ وَمِنْ عَدَدٍ وَحَدٍّ يَرْجَى مِنْ حُوفٍ
وَأَيُّ حُرْمَةٍ عَقْلِيَّةٍ بِهِ قَالَ الزَّهْرِيُّ وَالنَّقَاشِيُّ

أَطْرَ «الْمَحَلِّ» لَا يَنْ حَرَمَ (٦/٢٤٣) ، «دَابَّةٌ مَجْهَدٌ» لَا يَنْ رَشْدَ (١/٢٩٥) ، «مَعْنَى» لَا يَنْ
قِدَامَةَ (٣/١٤٩) ، «مَعْنَى» عَرَضِيَّةٌ (٢/٢٧٩) ، «الْمَحْمُوعُ» مَرْبُوعٌ (٦/٢٦٤) ، «فَضَحَ نِيَابَتِي»
لَا يَنْ حَجَرَ (٤/١٨٣) ، وَهَذَا مَعْصِيَةٌ عَدَّاهِبٌ فِي هَذِهِ إِسْمَانَةٍ فِي «وَعْدِ احْتِدَائِهِ لِلصِّيَامِ»
لِلْمُؤَلَّفِ الْعَدَدِ (٤)

(٢) انْظُرْ مَصَادِرَ الشَّيْءِ عَلَى هَذَا مَثَرٌ د (سَاءَرٌ) (٢٨٩)

(٣) قَالَ شَاعِرِي فِي «الرَّسَائِلِ» (٦٢، ٦٣) «سَبَّابُ الصَّبَابِ الَّذِي يَبِينُ مَسَافَهُ مَصَادِقُهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَمَارِكُ وَمَعْنَى
♦ وَمَثَلَتُهُمْ فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ خَيْرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَتَقَدَّرُ فِي الشَّيْءِ إِذْ كَانَتْهُمْ بِجَنَاتِهِمْ
يَوْمَ سَبَّابَتِهِمْ شَرْعاً وَفِيهِمْ لَا يَتَقَدَّرُ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ يَتَلَوَّنَ بِمَا كَانُوا يَتَقَدَّرُونَ ﴿٣٥﴾» [سورة =

[المادة ٣]، فإنَّ العقل يمع من إضافة الحكم إلى ذات الميتة، فكان إصهار فعل متعلق به التحريم واجتاً عقلاً وهو [لاكر] فيكون التقدير حُرِّمَ عَلَيْكُمْ أَكُلُ لَيْتَةٍ، وإيها وحب تقديره ضرورة لتصحيح الكلام من جهة العقل، فيستع وجود المنعوط عقلاً بدون ذلك المقتضى

هذا، وأمّا القسم الثاني من المنطوق عبر الصريح فهو دلالة الإيلاء، أو الإيلاء ونسبه، وهي أن يقتصر بالحكم وصف لو لم يكن هذا الوصف تعليلاً هذا الحكم لكان حشواً في الكلام لا فائدة منه، وهذا الذي يسعى أن نراه ألفاظ الشارع عنه، مثل قوله تعالى ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَجْمٍ﴾ * [سورة الاعطاف]، فإنه إيلاء ونسبه إلى صيرورتهم في العليم لعبئة برهم، وقوله تعالى ﴿وَلِلْفُجَّارِ لَفِي جَحِيمٍ﴾ * [سورة الاعطاف]، فإنه إيلاء ونسبه بأنهم ما صاروا إلى الجحيم إلا لعجورهم.

وأمّا القسم الثالث فهو دلالة الإشارة، وهي أن مدّل اللفظ على معنى ليس

الأعراف)، فإدخال شاذ ذكر الأمر بمسألهم عن معرفة الحاضرة البحر، هي قال * إذ يَتَذَكَّرُ فِي السَّجْدِ * الآية، دلّ على أنه لم يزل يعرفه، لأن معرفة لا يكون عاديه ولا ماسعه بالعنوان في البيت ولا عيه، وأنه لم يزل يعرفه الدين بلاهم به كابر يمسكون، (١) ويسميه بعضهم مدّلية النسبه، وبعضهم سبه فيجوز الخطاب، ووجوز بعض الخطابات، هذا ودلّاه الآية على أنه أنواع وهي إحدى مسألت إحدى الأجنهديه

مقصوداً باللفظ في الأصل، ولكنه لا رم المقصود، أي قصده يأتي تبعاً للفظ
 كاستعادة أقل مدة الحمل [سنة أشهر] من قوله تعالى ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ
 شَهْرًا﴾ [الأحقاف ١٥]، مع قوله تعالى ﴿وَفَصْلُهُ فِي ثَمَنِي﴾ [النور: ١٤]،
 دلالة الأولى وردت في بيان حق الوالدة وما تعابه من الآلام في الحمل
 والإرضاع، وأما الثانية فالمقصود منها بيان أكثر مدة الفصل، أما أن لا رم غير
 المقصود منها فهو أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وهي دلالة الإشارة، واستعيد
 ذلك من حاصل طرح مدة الفصل في الآية الثانية من مئذني الحمل والفصل في
 الآية الأولى.

هذا، ويقابل المطوق غير الصريح المطوق الصريح، وهو المعنى الذي
 وصح له اللفظ، وهو يشمل دلالة المطابقة كدلالة الرجل على الإنسان الذكر،
 ودلالة النصن كدلالة الأربعة على الواحد وهو ربها.

[في سورة الأحقاف بلحن الخطاب ما ليس منه]

❦ قال الناحي رحمه الله في [ص ٢٨٩]

«وَقَدْ يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَهُوَ ادِّعَاءُ ضَمِيرٍ يَتِمُّ الْكَلَامُ

(١) انظر «شرح تكملة مع» مفتوح (٣/ ٣٧٣)، «مدرك» الشيعي (٢٣٤)

دُونَهُ، تَحْوُ اسْتِدْلَالِنَا عَلَى أَنَّ الْعِظَمَ تَحِلُّهُ الْحَيَاةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٢٨) * (سورة يس)، فَيَقُولُ الْحَنَمِيُّ،
 الْمُرَادُ مَنْ يُحْيِي أَصْحَابَ الْعِظَامِ، هَبْثُلُ هَذَا لَا يَجُوزُ هِيَه تَقْدِيرُ
 مُصَنِّمٍ إِلَّا بِدَلِيلِ اسْتِقْلَالِ الْكَلَامِ دُونَهُ .

[م] وهذا هو الصرب الثاني من حثي الخطب، غير أن الكلام يتم دون
 تقدير الصمير، فالواجب من الكلام على ظاهره لاستعانه بنفسه؛ لأن الأصل
 في اللفظ أن يكون مستملاً بذاته لا يتوقف على تقدير مُصَنِّمٍ، والإصرار على
 خلاف الأصل، فإذا دار اللفظ بين أن يكون مستملاً بنفسه أو مُصَنِّمًا، على نحو
 ما مثل به المصنّف فإنه يحمل على استملاله، وهو عدم التقدير لبقلة اضطرابه (٢٩).

ومن أمثله - أيضًا - من يرى محرمة أكل السباع سمي النبي ﷺ عن
 أكل كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّاعِ فَيَقُولُ الْمُخَالِفُ إِنَّهَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مَا أَكَلَتْهُ

(١) انظر مسمى الاستعلاء وما يعنيه في «الإحكام للأمدى» (١/ ٢٠٠)، «الإيجاد» للسبكي (١/ ٢٤٨)

(٢) «فتح الرصود» للدرر، «الاسم» (٢٨٢)، «نهاية السؤل» للإسوي (١/ ٢٤٨)

(٣) انظر «المحصول» للبرقي (٢/ ٢٧٤)، «الإحكام» للأمدى (٣/ ٢٦٧)، «شرح تقيع النصوص»

للقراي (١/ ١١٧)، «شرح الكوكب المنير» لمصوحى (١/ ٢٩٥)، «سناد النصوص» للشوكاني (٢٧٨)

(٤) أخرجه صنف في «الموطأ» (٢/ ٤٣)، «السنن» (٩/ ٦٥٧)، «مسلم» (١٣/ ٨٢)، وأبو داود

(٤/ ١٥٩)، وأبو داود (٢/ ١٠٧٧)، «السنن» (٧/ ٢٠٠)، وأبو أحمد في «مسنن» (٣٣٢)

السباع، لا أن الساع لا تؤكل، وبذلك نحصل مطابقة الحديث لقوله تعالى
 ﴿وَمَا أَكَلَ السَّعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وعليه يكون التقدير «أكل ما أكل كل ذي نابٍ من السباع خواتم»، فمثل
 هذا لا يجوز تقدير مصره، لأن لفظ الحديث يكتفي بداته، وغير مصطرب،
 والأصل في الكلام الاستقلال.

فصل

[في فحوى الخطاب]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٩٠]:

«وَأَمَّا الصُّرْبُ الثَّانِي فَهُوَ فَحْوَى الْخُطَابِ، وَهُوَ مَا يُضْمَرُ مِنْ
 نَفْسِ الْخُطَابِ مِنْ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ بِعَرَفِ اللَّعَةِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿فَلَا تَقُلْ هَٰذَا أَيْ «وَلَا تَهَرِّمَنَّ»﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهُذَا يُضْمَرُ مِنْهُ مِنْ
 جِهَةِ اللَّعَةِ الْمُنْعِ مِنَ الصُّرْبِ وَالشُّتْمِ، وَيُخْرِى مَجْرَى النَّصْرِ عَلَى

(١) «معجم الأصول» بلسان أبي (٢٨٢ - ٢٨٣) [محقق]

(٢) «ألف» بـ «سوين»، اسم فعل مضارع بمعنى «انصجر وانكسر» من كل شيء. أما بدون سوين أف

أف، أما وغير ذلك فعلى انصجر من شيء. معجم (عرب والإسلام) (٦٣).

ذَلِكَ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ وَالْمَصِيرِ إِلَيْهِ .

[م] لم يتمق العلماء على اصطلاح واحد بشأن فحوى الخطاب، فقد أطلقه المصنّف على مفهوم الموافقة، وهو إطلاق لأكثرين، ويسمّى - أيضاً - تنبيه الخطاب، ومفهوم الخطاب على ما سماه أبو يعلى والكلوداني، ويطلق بعض المالكية تنبيه الخطاب على مفهوم المجامعة، ويطلق فحوى الخطاب - أيضاً - على الأولوي، ويسوي بعض العلماء بين لحن الخطاب وحمواه على ما تقدّم^(١)

ويلعب تاج الدين الشبكي ومن تبعه إلى القول بوجود تباين في التسمية بين لحن الخطاب وهو « ما كان المسكوت عنه مُساوياً للمطوق به »، وفحوى الخطاب الذي هو « ما كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المطوق به »، وهذا التمييز غير مستقيم من حيث اللفظ والتسمية لذلك لم يلتزمه الجمهور، بل عذّها مترادفين؛ لأنّ فحوى الكلام يقصد به معناه، وهو المراد باللحن كقولهم « عرفت ذلك من لحن كلامه » أي حمواه، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَتَمْرُقَهُنَّ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ [محمد ٣٠]، أي في مفهومه وما يظهر بالمعطة، وعليه يبقى التمييز سهياً على هذا الوجه معتقراً إلى قرينة تقوية، أمّا اصطلاح فلا مشاحة فيه بعد فهم المعنى. وقد مثّل المصنّف للمفهوم الأولوي [فحوى الخطاب] بمثال يقطع فيه عنى العارق بين المسكوت عنه والمطوق به، لا قصاء الصرب والشم معنى

(١) انظر لمصادر الأصولية المتن عن هامش « الإشارة » (٢٩٠)

أولوناً من الأعيان في الإساءة للوالدين، غير أنَّ من المفهوم الأولي ما يطرأ فيه انتفاء العارق بسببها من غير قطع فيه بنمي العارق، كالحق شهادة الكافر على شهادة العاسق في رثها بقوله تارك وتعالى - في شأن العاسق - ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة البور]، لاحتتمال العرق من جهة كون الكافر يحترق عن الكذب لدينه، والعاسق منهم في دينه، وكالحاق العمياء بالعمراء في مع الأصحية، لاحتتمال أنَّ العمراء مطَّعة الهزال والعمياء مطَّعة السمن^(١).

وجدير بالملاحظة أنَّ المصنّف لم يتناول العرق بين المفهوم المساوي أو لحظ الخطأ وهو ما كان المسكوت عليه مساوياً للمطوق به، لذلك اكتفى بالتمثيل لصحوى الخطأ، وبيان أنَّه يجري مجرى النص، ومن أمثلة أهل العلم على المفهوم المساوي، تحريم إتلاف مال اليتيم من تحريم أكله في قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [الباء ٢]، لاقتضاء الأكل والإحراق والإعراق معنى التعدي والتصيع، فالجميع إتلاف، وهذا المثال يقطع فيه بنمي العارق بين المسكوت عنه والمطوق به.

ومثال المفهوم المساوي الذي يطرأ فيه انتفاء العارق بسببها من غير قطع لحق الأمانة بالعمد في السراية في العتق في قوله تعالى ﴿مَنْ أَعْتَقَ يَرْكَأَهُ فِي

(١) انظر «مذكرو أنشدهم» في الأصول (٢٤٩ - ٢٥١)، «فتح المصنف» (٩٧)

عَبْدٌ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَتَلَعُّ بِهِ ثَمَرَ الْعَبْدِ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى
شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِثْلَهُ مَا عَتَقَ^(١)، إِذْ لَا
فَرْقَ بَيْنَهُمَا، عِزَّ أَنْ أَحْتِمِلَ حِصْصَةَ الْعَبْدِ بَعْدَ الْعَتَقِ مِرَاوَلَتَهُ مَا صَبَّ الرِّحَالُ
مَا لَا تِرَاوَلَهُ الْأَشْيَاءُ وَلَوْ كُنْتَ حُرًّا^(٢)

وقول المصنف: «فَهَذَا يُفْهَمُ مِنْهُ مِنْ جِهَةِ الدُّعَى» هو ما عي به جمهور العلماء
من أن مسند الحكم في محل السكوت هو فحوى الدلالة اللفظية لعمدة، وبه قال
الحنفية والمالكية والشافعية وبعض الشافعية، وسواء الحنفية دلالة النص حلقاً
لمذهب الشافعي فإن دلالة قياسية، أي أن مفهوم الموافقة يدل على إلحاق
مسكوت عنه بمطوق به لاشتراكهما في عمدة الحكم، فانطبق عليه حد القيس،
وهذا قال أبو إسحاق الشيرازي والخوسي والفعال الشافعي وابن ترمذ
وغيرهم^(٣)

والقول بأن دلالة المفهوم دلالة لفظية هو الصحيح، لأن انتبيه من
الأدنى إلى الأعلى أو بأحد المتساويين على الآخر من الأساليب القصيدة التي
تجوز على اللسان العربي للمعالجة في تأكيد الحكم في محل المسكوت عنه؛ ولأن

(١) ممن عليه أخرجه بحاري (٥/ ١٥١)، ومسلم (١٠/ ١٣٥) من حديث ابن عمر ع

(٢) «مذكرو الشفطي» في الأصول (٢٥١)

(٣) انظر مصادر الأصولية المقتبسة عن هامش «الإشارة» (٢٩٦)

دلالة المفهوم ثالثة فمن استعمل القياس، فلا يوقف فهمه على الاجتهاد والامتباط وانتأش والاعتبار الدقيق، بل مجرد سماع اللفظ متقل مباشرة من العارف باللعنة من المطوق إلى المسكوت انتدلاً ذهباً سريعاً، كتحرير التأفيف، فيهمهم منه العارف باللعنة جميع أنواع الأدى من صرب وشنم وقتل وسحو ذلك من غير توقف على مقدمات شرعية أو استنتاجية، وقوله تبارك وتعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّمَّنْ﴾ [الطلاق ٢]، فإنه يتبادر إلى الذهن مباشرة أن الأربعة عدول المسكوت عنهم أولى عند العارف باللعنة سواء علم شرعية القياس أو جهلها فكان الحكم الثالث بمفهوم الموافقة مستداً في فهمه إلى الماط اللعوي، علماً أن من شروط المقيس عليه أن لا يكون جرة، من المرع المقيس مدرجاً تحته، وهذا بخلاف شرط مفهوم الموافقة فإن الاثنين يدخلان في الأربعة، والتأفيف يدخل في عموم الأدى وهما جرة من الريادة، ومن جهة أخرى فإن من شرط المرع المقيس أن يكون حكمه دون الأصل المقيس عليه، بخلاف مفهوم الموافقة فمن شرطه مساواته بالأصل المطوق أو أن يكون أعلى منه، لذلك كان المعنى المشترك بين المطوق والمفهوم شرطاً لعويّاً لدلالة المطوق على المسكوت وليس قياسياً

وبناء على ما تقدّم فمن رأى أن دلالة مفهوم الموافقة لمطية، فال بجوار السح بالمفهوم، وتقديمه على القياس، لكونه أقوى منه، إذ هو معدود من

الألفاظ الشرعية، واللفظ يَحُ و يُنَحُّ به، ودلالته مقدّمة على القياس، أمّا من رأى أنّ دلالة مفهوم الموافقة قياسية، مع السح، وجعله أضعف من دلالة الألفاظ معاملة له بما يعامل به القياس

هذا، والاحتجاج بمفهوم الموافقة ووجوب العمل به محلّ إجماع بين العلماء من حيث الحمله، وحالف في ذلك داود الظاهري وابن حرم، قال ابن رشد^(١)، لا يسمى للظاهرية أن تنزع فيه - أي مفهوم الموافقة -؛ لأنّه من باب السمع، والذي يردّ ذلك يردّ نوعاً من خطابات العرب^(٢)، وحكم ابن تيمية

(١) د لإحكام، لاس حرم (٧/٣، ٥٦)، واختلف عن داود الظاهري في الاحتجاج به

[انظر «شرح مكررات ابن تيمية» (٣/٢٨٣)، و«إحكام الأمد» (٢/٢١٠)]

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن أبي يوسف بن رشد المالكي، الشهير بابن رشد، يلقب بعاصمي الحنفي، كان عاصمي حنبلياً، أصولياً فقهياً، حافظاً متنباً، به تصانيف في علوم متنوعة، منها «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، و«مفتاح الأذن في الأصول»، و«التكليف في الفقه»، و«جوامع كتب أرسطو في الطبيعيات و«الحيات»، توفي سنة (٥٩٥هـ)، بمرکش، وصفت حقه إلى قرطبه

انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٣١٠ - ٣٠٧)، «الدرياح للذهب» لاس فرحون (٢٨٤ - ٢٨٥)، «تسحوم إبراهيم» لاس معري يودي (٦/١٥٤)، «تدوات الذهب» لاس الفهاد (٤/٣٢٠)، «فتح ابن تيمية» (٢/٣٨ - ٣٩)، «فكر سامي» للحنفي (٢/٢٢٨ - ٢٢٩)

(٣) «بداية المجتهد» لابن رشد (٤/١)

عن خلافهم بأنه مكبرة ولا يحصى ما يترتب على قول الصهرية من آثار
فقهية حيث جعلوا مفهوم الموافقة من قيل القياس، ونفوا القياس أصلاً
وأنكروا حُجَّتَهُ^(١).

فصل

[في مفهوم العَصْر]

❁ قال الناجي رحمه الله في [ص ٢٩٢]

« وَأَمَّا الصَّرْبُ الثَّالِثُ: فَهُوَ الْحَصْرُ، وَلَهُ لَمْضٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ:
«إِنَّمَا»، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»^(٢)،
فَطَاهِرٌ هَذَا اللَّصَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُعْتَقِ لَا وِلَاةَ لَهُ ».

[م] جعل المصنف لمض الحصر واحداً وهو «إنما» وإلى هذا ذهب الباقلاني
وحماة من المتكلمين، ودعت جماعة من المالكية والشافعية إلى أن للحصر

(١) «المسوقة» لأن بيده (٣٤٦)، «مجموع بدوي» (س بيده ٣١، ٢١٧)، «إرشاد المصنوع»
للشوكاني (١٧٩).

(٢) انظر مبحث القياس وحجته في (ص ٣٥٦).

(٣) هو طريقة من حديث طويل منقول عنه أحمد بن محمد بن أبي (٤، ٣٦٩، ٣٧٦) (٥، ١٨٥، ١٨٧،
١٩٠، ٣١٣، ٣٢٦)، ومسلم (١٠، ١٤٠، ١٤٥) من حديث عتبة بن ربيعة.

أدوات أخرى غير «إي»، وهي تقدم التي قل ألقاها الاستاء^١، وتقدم
المعمولات مثل قوله تعالى ﴿إِنَّكَ مَبْتُوءٌ وَإِنَّكَ تَكْتُمُ﴾ ﴿٥﴾ [سورة الفاتحة]،
أي: لا بعد إلا إنك، وقوله تعالى ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ [سورة
الأنبياء]، أي: أنهم لا يعملون إلا بأمره، والمتدا مع الخبر، مثل قوله تعالى
«تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^٢، وقوله تعالى «الشَّعْءُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ»^٣،
فيدل على حصر التحريم في التكبير، والتحليل في التسليم، والشعء فيما لم
يقسم، وقد أحد الجمهور بهذه الألفاظ، خلافاً لأكثر أصحاب الدين لم
يشترطوا ذلك^٤، وعدم قصر مفهوم الحصر على كلمة «إي» هو مذهب

(١) ويشمل في الأصوب بقوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ (الأنبياء ١٨٧)، فإن حصر
«إي» في الإتيان يدل على أن غير الله سبحانه ليس بوجه حقاً، وأمر من عن هذه الأدلة من
المفهوم غلط، بل هي من المطلق، وهو الصحيح، لأن معناه «لا» صريحة في معنى، ومعناه
«إلا» صريحة في «إتيان» فكأن من المعنى والإتيان مطلق صريح، انظر «شرح السبوت» للعلوي
(١٠٢/١)، «مذكرة الشغبلي» (٢٣٨).

(٢) سبق تخريجه، انظر (ص ١٦٨).

(٣) أخرجه أحمد (٢٩٦/٣)، وبحاري (٤٠٧، ٨، ٤٣٦)، (١٣٤، ١٢، ٣٤٥)،
وأبو داود (٧٨٤/٣)، وسنن ماجه (٨٣٤، ٢)، وأبو مدي (٦٥٣/٣)، والطحاوي في «شرح
معاني الآثار» (١٢٢، ٤)، وأبيه في «سنة الكثر» (١٠٢، ٦)، وابن الجارود في «المعاني»
(٢٤٧)، وأبو حنيفة في «شرح السنة» (٢٤٠/٨)، من حديث جابر بن عبد الله بن

(٤) انظر «أبواب» للعلوي (١، ٤٩٠)، «نهاد» (٢٥)، «إحكام» للعلوي، كلاهما يساجي =

الشيرازي، واحشاره القرائي، وعرفه بقوله «هو إثبات بقيس حُكْم المطوق للمسكوت عنه بصيغة «إنها» وبحواها»^(١)

هذا وكلمة «إسما» تدلُّ على الحصر عند الجمهور؛ لأنها مركبة من جريين هما «إن» المشددة الموصوعة للإثبات، و«ما» للنفي، وإذا كانت تعيده في حالة انفراد فيسعي استصحابه في حالة التركيب، وقد جاء من استعمال الموصوص الشرعية، والأشعار العربية، ما يحس فيها الحصر، والأصل الحقيقة مثل قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَهْلُ اللَّهِ وَقَرَّبُهُ﴾ [النساء ١٧١]، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الرعد ٧]، وقد فسر ذلك بصريح الحصر في قوله تعالى ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف ٩]، وقوله عليه السلام «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢)، وقد فسر بقولهم «لا عمل إلا بالنية»^(٣)، لذلك قال ابن تيمية «الحصر في «إسما» من حسن الحصر بالنهي والاستثناء»^(٤)

- (٥١٣)، «سير الصحابة» لبادشاه (١/١٠٢)، «شرح البود» للملوي (١/١٠٢)

(١) «شرح صحيح المصنوع» للقرافي (٥٧)

(٢) أخرجه أحمد (١/٢٥، ٤٣)، وأبو حنيفة (١/٩)، ومسلم (١٣/٥٣)، وأبو داود (٢/٦٥١)، والترمذي (١/١٧٩)، ونسائي (١/٨٥)، وابن ماجه (٢/١٤١٣)، من حديث عمر ابن الخطاب

الخطاب

(٣) انظر «فتح باري» لابن حجر (١/١٢)، «موسوعة نصوص التمهيد» لمبورنو (١٣٢)

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨/٢٦٦)

[في إفادة «إنما» الحصر عند تقييد الحكم بها]

❖ وفي [ص ٢٩٣] تابع الباحي رحمه الله قوله عن الحصر بما بعده.

«نحو قولك: إنما الكريم يوسف... وإنما أراد إثبات ذلك ليوسف عليه السلام وأن يجعل له مزية في الكلام على غيره، إلا أن الظاهر ما بدأنا به أولاً فلا يُعدُّ عنه إلا بدليل».

[م] من مذهب أكثر الخنعية أن تقييد الحكم بلفظ «إنما» لا يدلُّ على الحصر، وإنما يدلُّ على إثبات الحكم المذكور ولا يدلُّ على نفي ما عداه، وهذا قال الأمدى والطوي وغيرهما، وتعليل ذلك أن «إنما» مركبة من «إن» للتأكيد، وهي محصنة بالدحول على الأسماء في الأصل و«ما» كقوة أي تكفُّ «إن» وأحوالها عن العمل فيما بعدها، ونصيرها صاحبة للدحول على الأفعال، وإذا كانت «ما» كافة فليست سافرة، فقولنا: إنما الكريم يوسف، فإنه يدلُّ على إثبات الكرم ليوسف، ولا تنفي الكرم عن غيره من الناس.

(١) لطوي قولاً أحدهما يوافق قول الأمدى في محصر «است» والثاني وهو حر القولين

أن «إن» قيد محصر في مذهب جمهور الأصغر «شرح محصر» لطوي (٢/٧٤٦)

(٢) وقد حقق شيخ الإسلام بأثر «ما» في اسم يدلُّ على اسمي في «إن» فإن متصفاً له، قال «كي» =

هذا، وقد اختلف العلماء في إرادة مفهوم «إيما» الخصر عند تقييد الحكم بها، فذهب أكثر الخفية إلى عدم إرادتها الخصر مطلقاً لا بطقاً ولا مهملاً، بل يؤكد الإثبات، وهذا قول الأمدئي والقراقي والطوفي وجمهور السحويين، وذهب جمهور الخبلة وبعض الخفية والمالكية والشافعية إلى إرادتها الخصر، وهذا قول أبو يعلى والمصنف والعراقي والمحرر الرازي والبيضاوي وغيرهم^١، وهو الصحيح^٢، لأن «إيما» تعيد للإثبات والنفي، وتلحق بالاستثناء من النفي الذي هو إثبات إلحاقاً قياسياً، فإذا صحح القول «لا كريم إلا يوسف» يعيد نفي الكرم عن غيره

١- أن «إيما» إما كعب «ع» الدخيلة صارت متعينة لنفي الإثبات «مجموع المصنف» (١٤٩-١٤٢٩).

(١) هو أبو الربيع محمد بن عبد الله بن عبد الحوي بن عبد الكريم المعروف بابن أبي العباس الطولي المصري، لقبه حملي. قال عنه ابن رجب: «وكان شجاعاً صبوراً في الاعتماد من السنة»، ويقال إنه باب من شيعته، وبسبب أنه قال من يقسم

حسبي ونفي صاهري أشعري بها إحدى النكر

له مصنفات كثيرة في علوم شتى، منها «مختصر روضة الباقية»، وشرح حديثه، و«مفتاح الوصول إلى علم الأصول»، في أصول الفقه، و«مجموع المسائل في أمهات مسائل»، في أصول الدين، و«الإكسر» في قواعد النحويين، و«البرهان في الأصول» في الأشياء والنظائر. توفي سنة (٥٧١٦هـ).

انظر ترجمته في «دين عقبات العلماء» لأبي رجب (٢، ٣٦٦)، «الدرر الكامنة» لأبي حجر (٢/ ١٥٤)، «دعوى الرعاة» لبيروني (٢٦٢)، «الأسرار الحبيبة» لنعيمي (٢، ٢٥٧)، «شذرات الذهب» لأبي النعمان (٦، ٣٩)، «حلاء العبيد» لأبي الألباسي (٣٦).

(٢) انظر المصادر الأصولية المثبتة على هامش «الإشارة» (٢٩٣).

(٣) المثبتون بخصر - وهم الجمهور - يثبتون في أحدهما نفي الخصر، أي النطق بأم المقدم^٢

وتأكيد الكرم بإثباته له، فكدلك في تقييد الحكم بلعط «إيما»
والخلاف في هذه المسألة معويٌّ له أثره الفعّية، فمن اعتبر الحصرَ المستفاد
من لعط «إيما» أثبت للمذكور تلك الصفة أو الحكم ونعاه عن غيره، ومن
راى إفادتها للتأكيد أو إثبات الحكم المذكور فإنه لم ينف ما عده

فصل

[في دليل الخطاب]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٢٩٤].

«وَمِمَّا يَلْحَقُ بِدَلِيلِكَ وَيَقْرُبُ مِنْهُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ
دَلِيلُ الْخَطَابِ».

[م] سُمِّيَ دليل الخطاب لأنَّ دلالاته من حسن دلالات الخطاب، أو لأنَّ
الخطاب دالٌّ عليه، أو لمخالفته مطبوع الخطاب، ويُسمى - أيضًا - مفهوم
المخالفة^(١).

والمصنّف قدّم أحد أنواع مفهوم المخالفة وهو مفهوم الحصر، «إيما» الذي

(١) «شرح الكوكب المنير» للمتوحي (٢/ ٤٨٩).

(٢) «إرشاد الفحول» للشوكاني (١٧٩).

بدرج تحت دليل الخطاب، وجعله مما يقرب منه، والحقيقة أن مفهوم الخصر أحد أنواعه، مثل مفهوم الصفة والشرط والعدة والعدد وغيرها من أنواع مفاهيم المحامنة، لذلك كان الأولى تقديم هذا المصل على الذي يليه من باب تقديم الأصل على فرعه أو نوعه.

والمصنف اكتفى في هذا المصل بمفهوم واحد وهو مفهوم الصفة، ولم يُمرَّح على بقية المفاهيم، وخاصة مفهوم الاستثناء بالنفي والإثبات الذي يأتي مرتباً في طبيعة المفاهيم ثم مفهوم الشرط الذي يُعدُّ أقوى من مفهوم الصفة ومفهوم العلة، كيف وقد احتج هذه المفاهيم من لم يحتج بمفهوم الصفة، بل وعالت استعمال مفهوم الشرط في كلام العرب للتعليل، لكون الشرط يلزم من عدمه عدم المشروط، مثل قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُنْ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَلَّاقِيْنَ﴾ [الطلاق: ٦]

[في تعريف دليل الخطاب]

عَرَّفَ الدَّاهِي رحمته دليل الخطاب بقوله

«وَهُوَ: أَنْ يُعْلَقَ الْحُكْمُ عَلَى مَعْنَى فِي بَعْضِ الْجِنْسِ فَيُقْتَصَبِ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ مَعْنَى ذَلِكَ الْحُكْمِ عَمَّا لَمْ يَكُنْ بِهِ ذَلِكَ

المعنى من ذلك الجنس^(١)، نحو قوله ﷺ: «في سائمة العنم الرُّكَّاءُ»^(٢) فيقتضي ذلك نفي الرُّكَّاء في غير السائمة.

[م] وللدليل الخطأ حدود أخرى غير تعريف المصنف بها

أنه دلالة اللفظ على ثبوت حكم المسكوت عنه محال للمحكم الذي دل عليه المطوق نفيًا وإثباتًا، أو هو الامتدلال بتحصيل الشيء بالذكر على نفي الحكم عنها^(٣).

وعبارة المصنف في تعريفه تظهر بأن تعليق الحكم بالصفة في جنس يقتضي نفي الحكم عما عدا الموصوف بتلك الصفة في ذلك الجنس من غير أن تمتد إلى جنس آخر، وهو مذهب القائلين بخُصَّة مفهوم الصفة، فهي الحديث السابق، في سائمة العنم الرُّكَّاء، دلالة بالمفهوم على أن معلوفة العنم لا ركاة فيها بخلاف معلوفة الإبل والبق فهما الركاة لأن المطوق لم يتناول إلا الجنس المذكور فمحالاه بالمقابل لا يتناول إلا الجنس المذكور تحقيقًا لوجه المحالاة ومعبها.

(١) «حكم تفصيل» (٥١٥)، «الحدود» كلامه - سي (٥٠)

(٢) سبق شرحه، انظر (ص ٧٦)

(٣) انظر تعريفات دليل الخطأ في المصادر المشبه على هامش «(٢٩٤)

(٤) يذهب فريق من القائلين بخُصَّة مفهوم الصفة إلى أن «دَلَّ» يدل على حكم من صفة في جنس يقتضي نفي الحكم عما عدا الموصوف بتلك الصفة في ذلك الجنس وغيره، فالركاة كما لا نجح في معلوفة العنم لا نجح - أيضا - في معلوفة الإبل والبق، ناسب على أن أنه وصف في الحكم بـ «

وهذا المثال الذي ساقه المصنف يُعدُّ أحد أنواع مفاهيم المحالفة، وهو مفهوم الصفة، وهو في نفس الوقت أحد صور مفهوم الصفة، وهو أن يذكر الخطاب العام مُعلِّقاً حكمه على وصف حاصر يذكر بعده، ولمفهوم الصفة صور أخرى منها:

✽ مفهوم الحال وهو تفيد الخطاب بالحال ويدلُّ على معنى الحكم عمّا عدا ذلك الحال، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْثُرُوهُنَّ وَأَتَّعِ عَلَيْكُمْ فِي التَّكْثِيرِ﴾ [البقرة ١٨٧]، فدلت الآية بمفهومها المخالف على حلق المباشرة إذا انتمت الحالة المعية بالتحريم، وهي الاعتكاف، ومفهوم الحال محدود من مفاهيم الصفة؛ لأنَّ المراد الصفة المعنوية لا اللمت

✽ مفهوم المكان وهو تفيد الخطاب بالمكان ويدلُّ على معنى الحكم عمّا عدا ذلك المكان، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَتَّعِ عَلَيْكُمْ فِي التَّكْثِيرِ﴾ [البقرة ١٨٧]،

الحكم، وحكم يعني باسعاء مثته، وهو غير مسلم؛ لأن الصفة قد تكون عنه كالإسكان، وقد لا تكون. ألا فكيفه معناه كاسوم في اسم

(١) مفهوم الحال و زمان و مكان و غيرهما يُعدُّ من هذه مفاهيم الصفة، وإنَّ فردها بعض العدي. يذكر تكميلاً لمقالته، قال الشوكاني في «درر سادات» (١٨٣) قال ابن سمياني ومم يذكره المناخرون برجوعه من الصفة. وقد ذكره سبعم انراي في التقريب وابن فوران، وقال - أبص - في مفهوم زمان والمكان وهو في التحصيل حال في مفهوم الصفة باعتبار متعلّق نظرف المقدر كما تقرّر في علم العربية.

حيث يفهم منه أنه لا اعكاف في غير المأجد لم يقول بذلك

• مفهوم الرمان وهو تقييد الخطاب بالرمان وبدل على هي الحكم

عنا عد، ذلك الرمان، مثل قوله تعالى ﴿الْحَقُّ أَشْهَدُ مَقْلُومَتٌ﴾ (البقرة

١٩٧)، فيفهم منه عدم صحة الحق إذا وقع في غير رمانه

• مفهوم التقسيم وهو تقييد الخطاب بأحد القسمين المذكورين في

النص، وبدل على هي الحكم عن القسم الآخر، مثل قوله تعالى ﴿الْقَبْرُ

أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْمَا سُكُوتُهَا،﴾ فإنه يفهم بأن

البكر ليست أحق بنفسها من وليها.

• مفهوم العلة وهو تعليق الحكم بالعلّة وبدل على هي الحكم عنا لم

تتعلق به تلك العلة، مثل قوله تعالى ﴿كُلُّ مُشْكِرٍ خَرَامٌ﴾، فيفهم منه تحليل

غير المشرك^(١).

(١) «مذكّرة الشيطاني» (٢٢٨)

(٢) أخرجه مسلم (٩/٢٠٥)، وأبو داود (٢/٥٧٧)، وابن ماجه (١/٦٠١) ورواه مدي (٣/٤١٦)،

والنسائي (٦/٨٤)، عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما

(٣) أخرجه مسلم (١٣/١٧٢)، وأبو داود (٤/٨٥)، وابن ماجه (٢/١١٢٤)، ورواه مدي (٤/٢٩٠)،

والنسائي (٨/٢٩٦)، وأحمد (٢/١٦٦، ٢٩، ٣١)، عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(٤) الفرق بين مفهوم نصه ومفهوم العلة، أن نصه قد يكون على المشرك، وقد لا يكون، وقد

يلحقه كاسم، فإن الاسم هي بعينه واسم مسلم، بذلك كان اختلاف فيه وفي مفهوم نصه =

[في الاحتجاج بمفهوم الصفة]

✽ قال البجلي رحمه الله في [ص ٢٩٤] عدد ذكر اختلاف العلماء في

الاحتجاج بمفهوم الصفة

«وقد ذهب إلى القول به جماعة من اصحابنا واصحاب الشافعي، ومنع منه جماعة من اصحابنا واصحاب الشافعي واني حنيفة، وهو الصحيح».

[م] جميع مفاهيم المحافظة حجة عند جمهور الفقهاء ما عدا مفهوم اللقب^١، فليس بحجة، لهذا قال العراقي^٢ : وقد أقر بطلانه كل محصل من

وسيد [درشاد المعجزة] بسوكاي (١٨١) : «نكس من - حدث مرة - بمفهوم لفظي آخر من مفهوم بصفة، ومفهوم احصاء بصفة» و (نسبت أخرى من المفاهيم الأخرى تربط بها ذكره بعضهم أنه من المنطوق

(١) مفهوم اللقب الضعيف للمفاهيم، وهو بعيد الحكم أو احذر باسم جامد سواء كان اسم جنس و اسم جمع، أو اسم عربي بك أو كسبه أو نسي، فلا يندرج في حكمه على عداد فلول قال «قام ربه لا يدل على أنه» ، يضم. وقد كان يختصه بدقيق من شافعية، ونسب لفظة إلى ابن خوير عداد واس انقصار من ذلك وغيره. وقد فصل من اسمعدي في بعض الحكم بالاسم جعله صريحا أحدهم اسم مشتق من معنى كاسم والكاهن، الرأي والمقتل، فحكمه حكم الصفة في قول جمهور اصحاب الشافعي والثاني اسم بغير غير مشو من معنى كالرجل»

القائلين بالمفهوم،^١ وأسكر أبو حيفة الخميم،^٢ وبه قال ابن حزم الطاهري، وأبو بكر النقال، وأبو العباس بن سريح،^٣ والفاصي أبو حامد المروزي^٤ والقلابي

والزائر وغيره، فذهب لثاني أنه غير حجة [«بحر المحيط» بر كشي (٤: ٢٩)]

هذا، وقد يؤي ابن تيمية أن مفهوم النصب على نوعين حيث قال: «نصب هو حسن والنصب خبري عمرى العلم، شر ويد، وأسد، وهذا المفهوم أضعف المقاميم، وهذا كان حامداً أهل لأصول والفقهاء على أنه لا يصح به، وقد قال محمد رسول الله: لم يكن هذا نصب لرسالة هي غيره، ولكن إذا كان سبق الكلام به يفتي المخصص أنه يصح به على الصحيح كقوله: «فهناها سبيل»^٥، وقوله: «كلا أنهم في رهبهم يومئذ محجوبون»^٦، أما إذا كان المخصص سبباً يصحبه فلا يصح به، قال القاضي: «صحيح أنه سببه»^٧ [٢٣١: ٧]

ومن أثار الخلاف أن من أوصى بوصية يريد ثم أوصى بها بغيره، فلا يعد رجوعاً عن الوصية إلا على رأي من يجمع بمفهوم النصب، ومن قال هذا المخصوص، أن رجوعي بسبب برأيه، فلا يعد رجوعاً بوجه حصصه، لا على رأي من يقول بعينه مفهوم النصب

انظر مفصل المناهض في «شرح المنع» بشراري (١: ٢٤١)، «نه هب» لتحرير (١: ٢٧٠)، «الوصول» لابن برهان (١: ٣٢٨)، «المخصص» بشاري (١: ٢٢٥)، «رواه الأخر» لابن قدامة (٢: ٢٢٤)، «الحكم» بلامدي (٢: ٢٣١)، «مبهي السوء» لابن حبان (١٥٢)، «شرح منبج الفصول» بشراري (٢٧١)، «معد» (٢: ٢٧٥)، «موانع برهوت» للأصاري (١/ ٢٣٢)، «رشاد المصوب» بشركي (١٨٢)]

(١) «مخصص» بشاري (٢: ٢٠٤)

قال شافعي في «مذكورة» (٢٣٩) يفرق بين مفهوم الصفة ومفهوم النصب، أن المخصص انعم بالصور مثلاً لم يكن يفرق بين اسمائه وغيرها في الحكم كان بطولاً بلا فائدة، بخلاف جاء به فور تخصيصه «مذكر ليمكن إسناد حجة» له، ولا يصح الإسناد بدور مسند إليه،

(٢) هو أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر الطاهري المروزي الفاسي، حقه من كبار الشافعية، والمصنف =

وأبو حامد الحرلي، ووافقهم الأحشي ' وابن فارس ' وابن جني ' من أئمة

في المشكلات لمعهده أخذ عنه عن أبي سعيد البرزنجي، وله كتاب «الخامع» في مدح أئمة
فيه بالأمول والعراة، و«شراف على لأصول»، و«شرح مختصر المري» توفي سنة (٣١٢هـ)
انظر ترجمته في «مصابقات النعمان» بشرزنجي (١١٤)، «مصابقات النعمان» للسبكي (١٢/٣)،
«مصابقات النعمان» بلامسوي (١٩٩/٢)، «مصابقات النعمان» لابن حنبل - (١ - ٦٩)، «مصابقات
الأسرة والنعمان» بلامسوي (٢١١ - ٢)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٢١١ - ٢)، «مصابقات النعمان»
لابن كثير (٢٠٩، ١١)، «مصابقات النعمان» لابن العماد (٤٠/٣)

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الحجازي ببغداد ثم بصري، أحد أئمة نحوي وبعده، أحد
اسم من مبيوه، وصاحب أخبار، ويعرف بـ «الأخفش لأوسمة»، ومن أشهر مؤلفاته «تفسير
معاني القرآن»، و«التفليس في النحو»، و«الاستمارة»، و«شرح أبيات النعمان»، توفي سنة (٢١٥هـ)
انظر ترجمته في «وحيات الأعيان» لابن حنبل - (٢ - ٣٨٠)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٧٢)،
«مصابقات النعمان» بلامسوي (٦١ - ٦٢)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٦١ - ٦٢)، «مصابقات النعمان»
لبن العماد (١٩١/١)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٢٥٨)، «مصابقات النعمان» لابن العماد (٣٦/٢)

(٢) هو أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بقرطبي ثم بصري، الإمام النحوي الفقه، كان نحويًا على
طريقه الكوفي، له مصابفات كثيرة منها: «مصابقات النعمان»، و«مصابقات النعمان»، و«مصابقات
النعمان في النعمان» بلامسوي (٢٥٨)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٢٥٨)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٢٥٨)

انظر ترجمته في «التهذيب» بلامسوي (٨٠)، «وحيات الأعيان» لابن حنبل - (١ - ١١٨)، «معجم
الأدب» بلامسوي (٤ - ٨٠)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٦٠ - ٦١)، «مصابقات النعمان» بلامسوي
(٩٢ - ٩٣)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (١٥٣)، «مصابقات النعمان» بلامسوي (٢٦)، «مصابقات
النعمان» لابن العماد (١٣٢/٣)

(٣) هو أبو النضر عثمان بن جني الموصل السعدي، مام بقرطبي، من أئمة أهل اللغة بالنحو
وانتصه يمد وأحد أهل الأدب في هذه الصناعة، من الأدب على أبي علي الفارسي، وله مصابفات =

اللغة، وإلى هذا القول مال المصنف وصححه، واحتره الآمدي

والصحيح مدعيت الجمهور لحديث عمر بن الخطاب رضي أن النبي صلى قال له لئما أكثر عليه في شأن عبد الله بن أبي بن سلول... أخر عني يا عمر، إني خيّرْتُ فأخترْتُ، قد قيل لي «استمعوا لهم أو لا تستمعوا لهم إن تستمعوا لهم سيبيئ مرةً فلا يتمر أهله لهم»، لو أعلم أني لو رذت على السبعين غير له لردت،^(١) فهم أن الريادة على السبعين يكون له من الحكم خلاف المطوق، ولقوله صلى «يقطع الصلاة - إذا لم يكن بين يدي الرجل مثل مؤخره الرخلى - المرأة والجنار والكلب الأسود» قال عبد الله بن الصامت لأبي ذر ما بطل الأسود من الأحمر؟ فقال سألت رسول الله صلى به كما سألتني، فقال

- من أشهرها «الخصائص»، و«در نهاده»، و«دهج»، و«انصريف الميركي»، و«شرح بصريف المارئي»، وله نظم جيد توفي سنة (٣٩٢هـ)

انظر ترجمته في «عهر من» بسديم (٩٥)، «ماريخ بغداد» بخطيب ابيدادي (١١ - ٣١١)، «اللباب» لاس الأثري (١ - ٢٩٩)، «دويت الأعيان» لاس خنكار (٣/ ٢٤٦)، «سير اعلام النبلاء» (١٧ - ١٧)، «دول الإسلام» كلامه مدعي (١ - ٢٣٦)، «مراة الحياء» لياضي (٢ - ٤٤٥)، «بداية ونهاية» لاس كشم (١١ - ٣٣١)، «بعضه بوعده» بسبيوسي (٣٢٢)، «معجم الأدباء» للحموي (١٢ - ٨١) «شذرات الذهب» لاس نعياد (٣/ ١٤٠)

(١) انظر مصادر الأصوبه الخبیه على هامش «الإشراف» (٢٩٥)

(٢) أقدم حقه المدي (٢٧٩، ٥)، والساني (٤ - ٦٦)، وأحمد (١ - ١٦)، من حديث ابن عباس رضي، واخذت صححه لأبي في «السنة الصحيحة» (٣/ ١٢٣) (١١٣١)

«الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» ، فهم عبد الله بن الصامت وأبو ذر رضي عن
تعليق قطع لصلاة على الكلب الأسود انتفاء الحكم عن غيره ، والشي رضي عنه
أقره على ذلك المضموم ويش له المرق بن الموصوف بالسواد وغيره

ومثله ما رواه مسلم عن يعلى بن أمية أنه قال قلت لعمر بن الخطاب
«لَيْسَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرَ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الْوَيْلُ كَمَا رَأَى السَّاءُ»
[١٠١] ، فقد أمن الناس ، قال عجت عما عجت به ، قالت النبي رضي عنه عن
ذلك ، فقال : «صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صَدَقَتُهُ» ، فالشي رضي عنه أقره
على هذا المضموم وأجابه عن الحكم ، وقد فهم يعلى بن أمية وعمر بن الخطاب
رضي عنهما من فصحاء العرب - هذا المضموم مع الإقرار السوي له

ومن ذلك تصدق الصحابة رضي عنهم في قوله رضي عنه : «إِذَا التَّقَى الْجَنَانِ وَجَبَ
الْمُسْتَلُّ» ، ناسخ لقوله رضي عنه : «السَّاءُ مِنَ السَّاءِ» ، الدال بمضمومه على شيء

(١) أخرجه الترمذي (١٦٦/٢) ، وسنن أبي داود (٦٣/٢) ، وابن ماجه (١/٣٠٦) ، قال الترمذي
«حديث أبي ذر رضي عنه حسن صحيح» ، وصححه الألباني في «صحيح جامع الصغير» (٦/٣٥١)
رقم (٧٩٨٧) .

(٢) أخرجه مسلم (٩٦/٦) ، وأبو داود (٢/٧) ، وابن ماجه (١/٣٣٩) ، و الترمذي (٥/٣٤٢) ،
من حديث عمر بن الخطاب رضي عنه .

(٣) سبق تخريجه ، انظر - (ص ١٤١)

(٤) أخرجه ابن ماجه (١/١٩٩) ، والنسائي (١/١١٥) ، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي عنه ،
ورواه مسلم (٤/٣٨) ، من حديث أبي سعيد الخدري رضي عنه : «يَتَنَاهَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»

الحل من غير إيراد، ولو لم يكن المفهوم حُجَّة لما كان سحَّاه
 وقد احتجَّ أهل اللغة بمفهوم المحالمة، ونكتهم بض الشافعي - وهو
 من أئمة اللغة - حيث قال: «وي إباحة الله تعالى نكاح حوائرهم، أي أهل
 الكتاب، دلالة عدي - والله تعالى أعلم - على تحريم إيمانهم؛ لأنَّ المعلوم في
 اللسان إذا قصَّد قصد صفة من شيء بإباحة أو تحريم، كان ذلك دليلًا على أنَّ
 ما قد حرج من تلك الصفة محالٌّ للمقصود قصده كما، غنى النَّبيُّ ﷺ عَنْ
 أَكْثَلِ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، عدل ذلك على إباحة غير ذوات الأيَّام من
 السباع،^(١)

وعليه، فإنه إذا كان التعليق بالعمَّة يوجب في الحكم لانتفاء العمَّة، فإنَّ
 التعليق بالصيغة كذلك، إذ لا بدَّ له من فائدة صوتًا للكلام من اللغو، وإذا كان
 لا يستقيم أن يشت تحصيل أحاد اللفظ بغير فائدة، فكلام الله ورسوله
 أجدر.



(١) أخرجه البخاري (٦٥٧، ٩)، ومسلم (١٣، ٨٢)، وأبو داود (١٥٩، ٢)، والسماعي (٢٠٠/٧).

وابن ماجة (١٠٧٧، ٢)، ومناذري «المؤلف» (٢، ٤٣)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ

(٢) «لام» بشافعي (٦، ٥)

[في احتجاج المانعين من حجية دليل الخطاب]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٩٥] في معرض الاستدلال على مع
حُجِّية دليل الخطاب الذي صحَّحه

«ويدلُّ على ذلك ما روى البخاريُّ عن الشَّيباني عن عبد الله
ابن أبي أوفى قال: «نهى النبيُّ ﷺ عن الحرِّ الأخصر، قلتُ:
انشرب في الأبيض؟ قال: لا»، فوجه الدليل منه أنه نصٌّ على
الحرِّ الأخصر، ثم ذكر حكم الأبيض حكمه، وهو من أهل اللسان
فلو جاز التعلُّق بدليل الخطاب لوجب أن يحكم له بالمخالفة،

[م] فهذا دليلٌ من أدلة بطلان مفهوم المخالفة، وجوابه - عند الجمهور -
أنَّ الأخصر صفة عالية على الحرِّ؛ لأنَّ الحرَّ الأخصر كانت شائعة بينهم، فكان
ذكر الأخصر لبيان الواقع لا للاحتراز، وعليه فاللفظ خرج مخرج العال
الأعم فلا مفهوم له، وهو أحد القيود على حُجِّية مفهوم المخالفة عند الجمهور.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٦٦)

(٢) انظر مواقع اعتبار مفهوم المخالفة، أو شبهة، نعمل بمفهوم المخالفة في «شرح معجم النصول»
للعمري (٢٧١)، و«بحر محيط» لبركشي (٤: ١٧)، و«شرح البيد» لعمري (١: ٩٨)، =

ومن جهة أخرى فإنَّ الصحابيَّ رضي الله عنه لما سأل عن حكم الأيحص إنما سأل بناءً على مفهوم المحالمة الحاربي فهمه على لسانهم، فيش السبي بضم السين بمطوقه عدم الفرق بين الأحصر والأبيضر، فلا يدرم من ذلك بطلانه، وإيها وجب المصير إلى المطوق وتقدمه لقونه على المفهوم

ولقد كان لاختلافهم في دليل الخطاب أثر واسع في الاختلاف في الفروع فمن ذلك:

* نكاح الأمة مع طول الحرية، فقد ذهب الجمهور إلى العمل بالمفهوم المحالف في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْصَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَيَسْأَلَنَّ عَنْ هُنَّ أَمْ يَكُفِّرَنَّ عَنْهُنَّ أَمْ يَكُنَّ مِنَ الْمُنْكَحَاتِ ﴾ [النساء ٢٥]، الدل على تحريم نكاح الأمة المؤمنة مع طول الحرية، لدلاله المطوق على حوار نكاح الأمة المؤمنة بشرط عدم استطاعة طول الحرية عملاً بدليل الخطاب بخلافه للأحناف.

* نكاح الأمة الكتبية عند عدم استطاعته طول الحرية، فقد ذهب الجمهور إلى العمل بالمفهوم المحالف من الآية السابعة حيث دلت بمفهومها على تحريم نكاح الأمة الكتبية لفيد مطوقها بوصف الإيذان، وحالف الحنفية

في ذلك جرّاً على عدم الاحتجاج بالمفهوم المخالف^١

* كما يذهب الجمهور إلى عدم جوار نكاح الأمة مُطعاً مؤمّة أو كتابة مع عدم خوف العت وهو الوقوع في الرماء لقوله تعالى بعد الآية السابقة ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَاشَى أَلَمَتْ يَسْكَتُ﴾ [الباء ٢٥]، وحالف في ذلك الأحاف جرّاً على أصلهم في الأحد بعموم الآيات وعدم العمل بمفهوم المخالفة في الآية.

* ما يذهب إليه الجمهور من أن بيع النحل قبل أن يؤثّر^٢ ثمرته لمشتري أحداً من مفهوم الصفة في قوله **يَسْكَتُ**، **مَنْ بَاعَ نَحْلاً قَدْ أَثَرَتْ فَتَمَرُّهَا لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ**^٣، فقد جعل البايّر حذاً للملك الباع لثمرته، فيكون ما قبله لمشتري، وإلا لم يكن حذاً، ولا كان ذكر التأبير مفيداً^٤، وحالف أبو حيفة ورأى أن الثمرة للبائع سواء بين أن يكون

(١) انظر «المعنى» لأبي عمدة (٦/٥٩٦)، «فتح البدير» لسبوكي (١/٤٥٠).

(٢) البايّر هو يبيع أي شقّ صنع النحل لأنّ لغيره من صنع نحلته الذكر «النهاية» لأبي الأثير (١/١٣) «مختار الصحاح» لأبي (٢).

(٣) حديث موقوف عليه أخرجه البخاري (٤/١٠٤، ٤/٤٠٤، ٥/٤٩، ٣/١٣)، ومسلم (١٠/١٩١)، ومالك في «الموطأ» (٢/١٧٤)، وأبو حنيفة في «مسنده» (١/٤٢)، من حديث أبي عمر ع.

(٤) «معنى» لأبي عمدة (٤/٦٥)، «الهداية» لشمس الدين (٣/٢٥).

(٥) «مفتاح الوصول» للشمساني (٥٦١).

الحل مؤثراً أو غير مؤثراً، فإن قيد التأثير لا يدل على نفي الحكم عند عدمه^١ .
 * ومن ذلك ما يذهب إليه الجمهور من أن للأب إحصار ابنته اليكفر
 البالغة عن الرواح، استدلالاً بمفهوم الصفة في قوله **يحصي** : **الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا**
مِنْ وَلِيِّهَا^٢ ، فإن مفهومه أن غير الثَّيْب لا تكون أحق بنفسها، فيكون وليها
 أحق منها، لذلك كان له أن يحرمها، وحالف في ذلك أبو حنيفة حيث إنه لم ير
 للأب ولاية الإحصار على ابنة الكفر البالغة^٣ ، لأن مفهوم المحالفة ليس
 - عنده - حجة.



-
- (١) انظر «مداهم محنهد» لأبي شد (١٨٩/٢)، «شرح مسلم» بسوري (١٠/١٩١)، «فتح الباري»
 لأبي حجر (٤/٤٠٢)، «تفسير بصوص» محمد أديب صالح (١/٢٠٥)
 (٢) تقدم ترجمته، انظر (ص ٣٤٣)
 (٣) انظر، «المحل» لأبي حرم (٩/٤٥٨)، «مغنى» بساوي (٣/٢٦٧)، «مداهم محنهد» لأبي
 رشد (٢/٥)، «مغنى» لأبي قدامة (٦/٤٨٧)، «بيان حقائق» لبريدعي (٢/١١٨)، «مغنى
 المحتاج» للشريسي (٣/١٤٩).

باب أحكام القياس

[في تعريف القياس]

❖ قال المصنف رحمه الله في [ص ٢٩٨]

«وَحَدُّهُ. حَمْلُ أَحَدِ الْمُعْلُومَيْنِ عَلَى الْآخَرِ هِيَ إِثْبَاتُ حُكْمٍ أَوْ
إِسْقَاطُهُ بِأَمْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا»

[م] القياس لغة يطلق هل معيين

المعنى الأول التقدير، كقولك «قست الثوب بالذراع» أي قُدِّرَت الثوب
بالذراع.

والمعنى الثاني يُطلق على المساواة سواء كانت المساواة حسيّة كقولك
«قست الثوب بالثوب» أي ساويت أحدهما بالآخر، أو كانت المساواة معنوية،
كقولك «فلان لا يقاس بفلان» أي لا يساويه في العلم أو الفصل أو الاحترام
والقياس الشرعي يراد به المعينان السامعان، أي أن القياس مشترك بين
«التقدير» و«المساواة» اشتراكاً معنويّاً، بحيث يحمل لفظ القياس على التقدير

المتصِّف معنى المساواة، وعلى المساواة التصِّف معنى التقدير من غير حاجة إلى قرينة، وهذا أولى من المصير إلى الاشتراك المعنوي؛ لأنه على خلاف الأصل، إذ الأصل عدم تعدد الوضع، فاللفظ له معنى واحد لا أكثر، وإن وجد فيحتاج إلى قرينة، وكل ما يحتاج إليها فهو على خلاف الأصل.

هذا، ومن خلال تعريف المصِّف للقياس في حده المذكور يبيِّن أنه احتار مذهب جمهور أهل العلم، في جعل القياس من فعل المجتهد لا يتحقَّق إلا بوجوده، خلافاً لمن جعل القياس دليلاً مستملاً كالكتاب والشَّعْ، وصعده الشارع لمعرفة حكمه، ويدلُّ على هذا الاختيار تعبيره عن القياس بأنه «حمل أحد المعلومين...» ثمَّ يعيد أن القياس من فعل المجتهد ومكتسب منه، إذ الحمل يحتاج إلى حامل، وهو المجتهد أو القائس، أمَّا المذهب الثاني فقد عثر عليه «استواء» أو «مساواة»، فالأصل والفرع مستويان تمام التسوي لكن المجتهد يظهر هذا الاستواء.

وقوله «بأمر جامع بينهما» هو عنه الحكم، ونسئى - أيضاً - مباح الحكم، كالإسكار جامع بين اليد وهو الفرع المقيس، والخمر وهو الأصل المقيس عليه، ومستويان في الحكم وهو التحريم^(١).

(١) بـقياس تعريفات اصطلاحية أخرى، انظر المصادر الأصوبه للشيخ علي هامش «الإشارة» (٢٩٨).

[في حُجِّية القياس]

❖ قال الباجي رحمه في [ص ٢٩٩]

« وهو دليل شرعيّ عند جميع العلماء، وقال داوُد: «يَحُوزُ التَّعَبُّدُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ مَنَعَ مِنْهُ» .

[م] في تحرير محلّ الرُّع، فقد اتفق العلماء على حُجِّية القياس الصادر من النبي ﷺ، كما اتفقوا على حُجِّية في الأمور الدنيوية كمداداة الأمرين وتعاطي الأعدية والأدوية، وحُجِّية ليست شرعية، وإنما حُجَّة صعبة مستمدة من العقل واحتلتها في جريان القياس في الأمور الدنيوية كقياس الشئ على السرقة، واللوّاط على الرما، وإنشأت الأسماء قيتاً، وأكثر الشاعرية على مع دخول القياس في اللغة، وبه قال لأحقاف، وإنس حُويّر منداد وإنس الحاجب من المالكية، وذهب القاضي عبد الوهاب المالكي إلى حوار دخول القياس في الحقيقة دون المجاز، ووافقه أبو بكر الطرطوشي^(١) وذهب إنس هورك إلى الجواز وعدم

(١) وفائدة قياس نعمة أنه إذا ثبت الاسم بقيت ملاحظة إلى القياس الشرعي، كالميل إذا أدخل مثلاً في اسم الخمر بقيس نعمة لأن مصوص الشرع تناوله بالتحريم لدخول الميل في الخمر بخلاف من لا يشبهه (انظر «مذكّرة شيعطري» (١٧٣)).

(٢) هو أبو بكر محمد بن الزبير بن محمد القرشي الشهير بالطرطوشي، يعرف في وقته باسم أبي رندقة.

الوقوع

كما اختلفوا في التعمد بالقصاص في الأمور الشرعية، والذي عليه مذهب السلف وجمهور الخلف جوار التعمد به في الشرعيات عقلاً ووجوب العمل به شرعاً، وراة القفال الشاشي وأبو الحسين البصري أن العقل من الأدلة البقية يدل على وجوب التعمد به ويرى القاسبي^١ وأشهر رأي وجوب العمل

وبدئة (٥٤١)، وبه روجه بن عثري كان عالم به. ومساائل خلاف والأصوب والفرع الصواب والأدلة من مؤلفات قيمة منها «شرح ابن بك» و«أحوال السد» ويعتد به عن مسائل خلاف والأصوب. يرى به (٥٤٢) [نظر روجه في «المنه لاس شكوك» (٢/ ٥٧٥)، «معجم البند» باموت (٤/ ٣٠)، «نعمه المنس» بصفي (١٣٥)، «وقيات لأعيان» لابن خلكان (٤/ ٢٦٢)، «شرح أعلام السلاء» عدهفي (١٩/ ٢٩٠)، «المنهاج المنهج» لاس مرحون (٢٧٦)، «الوقيات» لابن سعد (٦٠)، «شرح ابن عديم» (٤/ ٦٢)]

(١) انظر مسألة حربان عباس في اسمه في «المعتمد» لأبي الحسين (٢/ ٧٨٩)، «سيرة» لشرياري (٤٤٤)، «المحروب» بنعري (٧١)، «منهفي» بنعري (١/ ١٤٦، ٢/ ٩٠)، «البحر المحيط» للركشي (٢/ ٢٥، ٥/ ٦٤)، «سلاسل الذهب» بركشي (٣٦٤)، «الخصائص» لاس حبي (١/ ٣٥٧)، «شرح الكوكب المنير» بنعوي (١/ ٢٢٣)، «مفتاح برهوت» بالانصاري (١/ ٨٥)، «مسودة» لال بيمة (١٧٣)، «مذكره لسميعي» (١٧٣)

(٢) كذا ضبطه البركشي في «المنه» (٢٧٨) وابن حجر في «بصير حبه» (٣/ ١١٤٦)، والسعد انتقاري في حاشيته على شرح المعتمد (٢/ ٥٨)، وعنده نافع وأمين المهمة منه إلى «فاسان» في ناحية مجاورة لـ «قم»، وقيل القاشاني نسبة بن فاشان، أما بالسبب المهمة فهي ناحية من نواحي أصبهان، والأول أصح.

(٣) هو أبو بكر محمد بن اسحق القاسبي، كان عدهفي من أصحاب داود، وخلفه في مسائل كثيرة.

بالقياس في صورتين الأولى أن تكون العلة مصوغة إمّا بصريح اللفظ أو
بإيانه، والثانية أن يكون الشرع أولى بالحكم من الأصل

ومذهب الطاهرية هي القياس شرعاً وحواره عملاً، حلقاً لمن أنكره
مُطلقاً في الشرعيات والعقليات، وهو مذهب الشيعة الإمامية والخوارج، ومن
المعتزلة جعفر بن حزم، وجعفر بن بشر الثقفي^١، وهما «الجعفران»^٢،

١- من الأصول والبروق، ثم صار شاعراً، توفي سنة (٢٨٨هـ).

انظر برحمته في «جديد الفقه» بشرى (١٧٦)، «المهرست» للديم (٢١٣)، «جعفر»
لنركشي (٢٧٩)، «باب» لابن الأثير (٢/٦)، «بصير حبه» لابن حجر (٣/١١٤٧)،
«هدية العارفين» للبيضاوي (٢/٢٠).

(١) هو أبو الفضل جعفر بن حرب أحمد بن البغدادي، أحد (ومن) معتزلة في زمانه، من طبقة
السابعة، كان يفتي لأبي إسحاق الطالبي في نصرته، وكان يسكن في برقيته، وله عدة مصنفات،
منها «الأصول الخمسة»، و«كتاب الترمذ»، و«كتاب» «عظيم»، و«كتاب» «الديانة»، توفي
سنة (٢٣٦هـ).

انظر برحمته في «تاريخ بغداد» لمحبوب البغدادي (٧/١٦٢)، «المهرست» للديم (٥٥)،
«فضل الأعرال وخصائص المعركة» للبحي وعبد الحجاز واحشمي (٢٩١)، «سند الميراث»
لابن حجر (٢/١١٣)، «الأعلام» لنركشي (٢/١١٦)، «معجم الأدباء» بكفاحه (١/٤٨٩)،
«تواريخ الفرائد العربية» لسركي (٢/٤٠٢).

(٢) هو أبو محمد جعفر بن محمد بن أحمد الثقفي البغدادي أحد (ومن) المعتزلة من الطبقة السابعة
له آراء اختلف بها ونهانيته، توفي سنة (٢٣٤هـ).

انظر برحمته في «تاريخ بغداد» لمحبوب البغدادي (٧/١٦٢)، «فضل الأعرال وخصائص
المعركة» للبحي وعبد الحجاز واحشمي (٢٩٣)، «سند الميراث» لابن حجر (٢/١٢١).

(٣) ولحق جعفر بن نك مرة «الخعفرية» من فرقة المعتزلة [انظر «تاريخ بني العرف» للبغدادي =

ومحمد بن عبد الله الإسكافي^{١٠}.

ودهب بعض المحققين إلى القول بأن داود بن علي لا يكر من القياس إلا الخفي دون الخلق، وهو ما كانت عنه منصوصة أو مومنة إليها كملذهب القاساني والنهرواي^{١١}، غير أن لقل الصحيح عن ابن حرم أنه يصرح - قطعاً للحلاف

١٠ (١٥٣)، و«مير - الاعتدال» لندهي (١، ٤٠٥، ٤١٤).

(١) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي السعدي، من رسل المعارضة ورهادهم، من طبقة السابعة، سجد على جعفر بن حرب، وأبوه سجد له «(سكافيه)» من المعارضة، به تصانيف كتبه منها «مجلس مفاد العشرية»، و«الغمام» وغيره. توفي سنة (٢٤٤هـ).

انظر برحقته في «تاريخ بغداد» لمخطوط السعدي (٥، ٤١٦)، «فصل الأعلام وطبقات المعارضة» للنسفي وعد أحمد وحسيني (٢٨٥) «تفرق بين الفرق» للسعدي (١٥٥)، «سان أمير» لاس حجر (٥، ٢٢١)، «الأعلام» بدرر كي (٧/ ٩٢).

(٢) انظر لمصادر الأصوبة المقتضية عن هاشم «الإشارة» (٢٩٩).

(٣) هو أبو الفرج لغزل من ركنيا بن يحيى انصاري الشهير في المعروف باسم صرار، و«تصانيف ماخوذة» لأنه كان على مذهب ابن حنبل، كان من بحور العلم، كثير الرواية وتصانيف فيها، قال ابن الأثير «كان من أعلم الناس في زمانه يعرف كل نوع من العلوم»، به تصانيف كثيرة في كتب محدثات وله كتاب «الخبير» و«أبليس»، توفي سنة (٣٩٩هـ).

انظر «طبقات الشيرازي» (٩٣)، «مهرست» نسيم (١٣٦)، «الغمام» لابن الأثير (٢/ ٣٣٧)، «دور الإسلام» نسفي (١، ٢٢٦)، «دعوات الأعداء» لاس حنك (٥، ٢٢١)، «الغمام» لاس كنه (١١، ٣٢٨)، «تصانيف المفسرين» لنسفي (٢/ ٣٢٣)، «تصانيف المفسرين» لاس العماد (٢/ ١٣٤).

(٤) انظر «الإحكام للأمني» (٣/ ١١)، «الإيجاج» نسفي (٣/ ٧)، «مجمع المجموع» =

في النقل - يعني ذلك عن داود أو أحد من أهل الظاهر، من ينقل عنه نقول
 يعني تعديل أحكام الله وأفعاله أصلاً^١

[في حجية القياس من الكتاب]

❦ قال المصنف رحمه الله في [ص ٣٠٠] مستدلاً لمذهب الجمهور القائلين

بحُجِّية القياس

«والدليل على ما ذهب إليه جماعة أهل العلم قوله تعالى:
 ﴿فَاتَّبِعُوا بِمَا فُيِّقَ الْأَنْبِيَاءُ﴾ (١) [سورة الحشر]. والاعتبار، هي اللغة.
 هو: تمثيل الشيء بالشيء وإجراء حكمه عليه».

[م] ما ذكره المصنف هو أحد معاني القياس وهو تمثيل الشيء بغيره
 ومساواته به وإجراء حكمه عليه^٢، ويكون تقدير الآية: «اعلموا أن حال

❦ لابن السكيت (٢/٢٠٤)

(١) انظر «(حكم)» لاس حرم (٨/٧٦)، «جامع بين العلم وحسنه» لابن عبد البر (٢/٧٤)،
 «إرشاد الفحول» للشوكاني (٢٠٠).

(٢) ومن أمثلة تمثيل شيء بغيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِينُ بِشَيْءٍ مِثْلًا مَا يُؤَمِّرُ مَنَّا
 قَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٦] فيه معنى القياس تشبيه الشيء بالشيء وتمثيله بالأخر فما جاز من فعل
 من لا يحسن عليه حافية فهو ممن لا يحسن من جهالة واستقصاء أحوالهم وقد أحيط عليه بأنه وحي^٣

التأخر والخلاف إذا صرتم إليه فإنه يساوي حال سي التصير، وتستحقون عليه من العقاب مثل الذي استحقوه، والعبرة بعموم لفظ «الاعتبار» لا بخصوص السبب الوارد في شأن بني التصير، ولما كان ظاهر الأمر في الاعتبار للوجوب لا لتمام القربة، لصارفة، والوجوب من أفراد الخوار، كان القياس جازماً

غير أن ابن حزم رحمه الله اعترض على هذا الاستدلال بأن «الاعتبار في لغة العرب لا يقع إلا على التمتع والتكسر، وما عرفت العرب هذا القياس الذي يدعونه في الذئب»، وقال في موضع آخر، «ولا أعلم أحداً قط في اللغة التي نزل بها القرآن أن الاعتبار هو القياس، وإنما أمرنا تعالى أن نتكسر في عظيم قدرته في خلق السماوات والأرض، وما خلق بالعصاة...»، وأجيب بأن لفظ «الاعتبار» يدور بين معني ثلاثة؛ إما أن يكون بمعنى القياس وقد تقدم تمثيله، أو بمعنى المجاورة؛ لأن الاعتبار معناه العصور والانتقل من مكان إلى آخر، والعصور هو المجاورة، وكذلك القياس؛ لأنه مجاورة الحكم من الأصل إلى الفرع، فكان القياس هو الاعتبار، وإما أن يكون الاعتبار بمعنى الانعاط،

ومثل لا يدخل في محل إشراح فلا بد من حواره، فضلاً عن عدم صحته من جهة أن من لا تمنى عليه مخافة يعلم صحته بخلاف من لا يحذر من الجهالة والنقص فلا تقطع بصحته، بل ولا ينظر ذلك في فعله من جهته وبعض [«إرشاد المجلد» للشوكاني: (٢٠٢)]

(١) «البيد» (٦٢)، «ملخص إبطال القياس» كلامهما لا ينحرم (٩)

(٢) «الإحكام» (٧/٧٥)، «البيد» كلامهما لا ينحرم (٦٢).

وفيه معنى المجاورة أيضاً، ووجه تقدير الآية «بأن ألقاهاهم الجزاء»، فقيسوا أمرهم عليهم ما أولى الأنصار، فثبت يحصل الاعتدال عند قياس أفعالنا على أفعالهم في حلول العقاب ووصول الخراء.

[في حجية القياس من السنة]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣٠٤] بعد الاستدلال على حجية القياس من جهة السنة بأحاديث في مسألة قبلة الصائمين، وأورد عن الميت، والذي أنكر لون ابنه:

«وغير ذلك مما لا يخص كثرة».

[م] فمن ذلك قوله عليه السلام: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَحَمَلُوهَا وَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا»^(١) «فحكم بتحريم ثمنها باعتبار تحريم أكلها، ومن ذلك أنه أمر سعد بن معاذ رضي الله عنه أن يحكم في بني قريظة برأيه، وأمرهم بالنزول على حكمه، فأمر بقتلهم وسبي سائرهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ

(١) أخرجه مسلم (١١/٧)، وأبو داود (٣/٧٥٨)، وأحمد في «مسنده» (١/٣٢٢) من حديث ابن

عيسى عليه السلام، وأخرجه البخاري (٤/٤٢٤، ٨، ٣٠، ٢٩٥)، ومسلم (٥/١١)، وأبو داود (٣٧٥٦)،

وغيره مني (٣/٥٩١)، والسنن (٧/١٧٧)، وابن ماجه (٢/٧٣٧)، من حديث جابر بن عبد الله.

يُحْكِمُ اللَّهُ^(١)، وقد صحَّ عنه عليه السلام أنه علَّل كثيراً من الأحكام، والتعليل موجب لاسماع المعلَّة وذلك نفس القياس، فمن ذلك قوله عليه السلام : «هَبْتُكُمْ عَنْ ادْخَالِ لَحُومِ الْأَصَاغِي لِأَخْلِ الدَّافَةِ» فَأَذْجَرُوهَا^(٢)، وقوله عليه السلام : «هَبْتُكُمْ عَنْ رِيَاةِ الثُّبُورِ إِلَّا فَرُّوهَا، فَإِنَّمَا تُذَكِّرُكُمْ بِالْآخِرَةِ»^(٣)، وقوله عليه السلام لما سُئِلَ عن بيع الرطب بالتمر: «أَيَقْصُ الرُّطْبُ إِذَا تَيْسَ؟» فقالوا نعم، فقال لَا إِذَا^(٤)، وقوله عليه السلام في حقِّ المحرم الذي وقصته الباقية: «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَبِيبًا، فَإِنَّهُ يُخَسَّرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا»^(٥)، وقال في شهداء أحد: «رَمَلُوهُمْ

(١) أخرجه البخاري (٦/١٦٥)، ومسلم (١٢/٩٢)، وأحمد في «مسند» (٣/٢٢، ٧٠)، والبيهقي في «شرح السنن» (١١/٩٢)، من حديث أبي سعيد خدري رضي الله عنه.

(٢) الدافه: لحم يسبرون عبيد سيرا حقيقا، والدافه: قوم من الأعراب يرقبون المصبر، والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب من أتبعه عبد الأصمعي للموسم أنه انظر «موجعا مال» (٢/٣٦)، «سهبية» لاس (٧/١٢٤)، «عن الأوصار» لشوكري (٦/٢٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٣/١٣٠)، وأبو داود (٣/٢٤١)، وإسحاق (٧/٢٣٥)، وأحمد (٦/٥١)، ومالك في «مواضع» (٢/٣٦)، والدارمي (٢/٧٩)، وطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/١٨٨)، والبيهقي في «سنة الكبری» (٩/٢٩٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) سبق تخريجه، انظر (ص ١١٦).

(٥) سبق تخريجه، انظر (ص ١٤٩).

(٥) متفق على صحته أخرجه البخاري (٣/١٣٥، ١٣٧، ٤/٥٢، ٦٣، ٦٤)، ومسلم (٨/١٢٦)، (١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ٢٣٠)، وأساني (٤/٣٩)، وأحمد في «مسند» (١/٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١)، والدارمي في «سنة» (٢/٤٩)، والبيهقي في «سنة الكبری» (٣/٣٩٠)، والبيهقي في «شرح السنن» =

«اختلفوا في مسائل كثيرة جرت بينهم فيها مناظرات كثيرة ومنازعات مشهورة ومراجعات كثيرة كما اختلفوا في توريث الجد مع الإخوة واختلافهم في الحرام والعول والطهار».

[م] في توريث الجد مع الإخوة قد اختلف ابن عباس مع ريد بن ثابت رضي الله عنه وكل واحد منهما اعتمد على القياس دليلاً، فريد بن ثابت رضي الله عنه ورث الإخوة مع الجد، حيث أُلحق الأخ بالجد بجمع أن كلاً منهما قد أُلحق إلى الميت بالأب، سيما يذهب ابن عباس رضي الله عنه إلى أن الجد يحجب الإخوة، حيث أُلحق الجد بإخفاء قياساً بنسب الابن، فكما أن ابن عباس في مرة الابن في حجه للإخوة وكذلك الجد في مرة الأب في حجه للإخوة، وهذا أنكر على ريد بن ثابت رضي الله عنه بقوله: «أَلَا يَتَّقِي اللهَ زَيْدٌ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِسَاءِ وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا»^(١).

- ومن ذلك قول الروح لزوجته: «أنت علي حرام»، فقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في حكم هذه المسألة على أقوال، فقد ذهب ابن عباس رضي الله عنه إلى أنه في

(١) انظر مسأله توريث الجد مع الإخوة في «المعجم» لابن حزم (٩/ ٢٨٢)، «المعجم» لمبايحي

(٦/ ٢٣٢)، «مذهب المجتهد» لابن رشد (٢/ ٣٤٦)، «معي» لابن عديم (٦/ ٢١٧)

(٢) روى البخاري في «صحيحه» (١٢/ ١٨) عظم بن عباس رضي الله عنه يقول: «يؤتي ابن أبي ذؤيب

ولا يرث ابن أبي»، وهذا أثر جاء ميت في دفع أبي في «ابن حجر» (١٢/ ٢٠).

حكم الطهر، وذهب ابن ميمون رحمته إلى أنه في حكم التطليقة الواحدة،
ومهم من جعله في حكم التطليقات الثلاث، وهو مذهب علي رحمته وورد وابن
عمر رحمته، ومهم من أرم فيه الكفارة؛ لأنه في حكم اليمين وهو مذهب
أبي بكر وعمر وعائشة رحمته، وعليه فمن جعله طهرًا فقد ألحقه بصيغته
لمشابهته له في اقتضاء التحريم، ومن جعله طلاقًا ألحقه بالألفاظ الموصوعة
للطلاق؛ لأنه لفظ مؤثر في تحريم الروجة، ومن احتاط في أمره جعله ثلاثًا،
ومن أخذ بالمتيقن جعله في حكم الطلاق الرجعي، ومن توسط جعله تطليقة
بأثنية، ومن جعله يمينًا أرم صاحبه الكفارة.

- والعول في اصطلاح علماء الميراث يُراد به زيادة سهام لورثة على مقدار
التركة التي تعتبر واحدًا صحيحًا، وتسمى المريضة في هذه الحالة المريضة
البعثية، وقد اختلف الصحابة رحمته في حكم العول، وأحد به جمهور الصحابة
ومهم عمر، وعلي، وزيد بن ثابت وغيرهم رحمته، وبه قال فقهاء لأمصار،
وحالف في ذلك ابن عباس رحمته، وأحد برأي ابن عباس الظاهرية وغيرهم رحمته.

(١) انظر «المحل» لأبي حرم (١٠ - ١٢)، «المعي» لابن قدامة (١٥٤/٦، ٣٤٦)، «محصول»

نلزري (٧٨/٢/٢) «الحكم» للأصبهاني (١٢٢/٣)، «جامع لأحكام القرآن» لمقرئني

(١٨٠ - ١٨١)، «أعلام الموقعين» لأبي العباس (٦٤/٣)

(٢) انظر «المحل» لأبي حرم (٩ - ١٢)، «المعي» لأبي قدامة (١٨٩/٦)، «العدة المصار»

لإبراهيم القرشي (١٦٢/١).

ومن حُجج القاتلين بالحوال القياس على قسمة مال المدين المجلس على دائيه إذا صاق المال عن وفاء جميع ديونهم، إذ يقسم مال المدين عليهم فسمه الغرماء، فيلحق كل دائي شيء من النقص عن ديه، فلا يصله كل ديه، ومثله الميت بين الغرماء على حسب ديونهم بالخصص إذا لم يبق لجميع الديون، وكذلك بالقياس على قسمة الثلث بين الموصي لهم إذا صاق عن إيفائها جميعاً، وهكذا الورثة يجب أن يلحق فروصهم جميعاً شيء من النقص إذا صافت التركة بالوفاء بكامل هذه العروض^(١).

ولا خلاف بين العلماء لمن قال لزوجته «أنت علي كظهر أمي» أنه مُطاهر، لكن اختلفوا في قوله «أنت علي حرامٌ»^(٢)، فذهب كل واحد من العلماء إلى تمثيله بأصل يشبهه، فأخذه بعضهم بالإيلاء، وبعضهم بالطهار، وبعضهم بالطلاق الثلاث وبعضهم باليمين كما تقدّم^(٣).

فالخلاص أن هذا القدر المنقول عن الصحابة **حريم** من العمل بالقياس - وإن كان آحاداً - فلا يمتنع تواتر القدر المشترك بين التماسيل، وهو القول بالقياس والعمل به في الجملة.

(١) «يسود» من حجي (٢٩ / ١٦٣)، «المهدية» بشراري (٢٨ / ٢).

(٢) واحسن - أيضاً - فمن قال لزوجته «أنت علي حرام كظهر أمي» أو كأمي على أموال

[انظر «المعنى» لأمير قدامة (٦ / ١٥٤، ٣٤٦)، «دائع الصانع» حكاشي (٣ / ٣٣٧)].

(٣) انظر «المعنى» (٤ / ٣٨)، «حكاية مصور» كلامه مدني (٥٨٢).

[في حجية القياس من الإجماع]

❖ قال الناجي رحمه الله في [ص ٣٠٩] بعد أن ذكر إجماع الصحابة
 رحمه الله على أحكام كثيرة من جهة القياس والرأي
 « وَمَا أَعْلَمُ أَنَّ مَسْأَلَةَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ فِيهَا اثْبَتَ فِي حُكْمِ
 الْإِجْمَاعِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ » .

[م] والاستدلال بالإجماع من أقوى الحجج في هذه المسألة، وهو أن
 الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على استعمال القياس في وقائع لا تخصي ثم لا يصر فيها،
 ومثلوا الوقائع بمنازلها وشبهوها بأمثلها، وردوا بعضها إلى بعض في أحكامها،
 وأنه ما من واحد من أهل النظر والاجتهاد منهم إلا وقد قال بالرأي والقياس،
 ومن لم يوجد منه الحكم بذلك، فلم يوجد منه في ذلك إنكار، فكان إجماعاً
 سكونياً وهو حجة معلة على الظن .

أما الروايات الواردة من الصحابة رضي الله عنهم في إنكار الرأي ودم القياس
 فلا تعارض إجماعهم على القول والعمل به، ذلك لإمكان التوفيق بين التقليد
 عنهما، ووجه التوفيق أن نحمل ما نقل عنهم من إنكار القياس ودم العمل

بالرأي على صدوره من جاهل، أو من قانس لم يصل إلى درجة الاجتهاد، أو كان القياس مخالفاً للنظر، أو احتل بعصر شروط القيس، أو المقبس عليه، أو العلة، أو الحكم، أو ليس له أصل تشهد له بالاعتبار، أو ما كان على خلاف القواعد الشرعية، وهذا النوع من القياس المدموم يُسمى بالقياس الفاسد، ويحمل ما نقل عنهم القول بالقياس والعمل بالرأي على القياس الصادر من أهل النظر والاجتهاد، المستكمل لجميع شروط الاحتجاج به، وهذا النوع يُسمى بالقياس الصحيح.

وعليه يجب حمل كل ما ذكر في دم الرأي على الرأي الفاسد الباطل، دوماً للتمارض وتحقيقاً لجميع بين الدليلين، والخم أولى من الترجيح، والإعمال أولى من الإهمال.

هذا، وينتُج على الخلاف في حوار الاحتجاج بالقياس الاختلاف في كثير من الأحكام الفرعية منها

* في وقوع الرما في غير الأصناف الستة الواردة في حديث عبادة ابن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الذَّهَبُ بِالدَّهَبِ، وَالْبَصَّةُ بِالْبَصَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَابْلُحُ بِالْبُلْحِ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدَا بِيَدٍ»، فالمشتون للقياس أحرأوا الحكم في كل صنف يشابه هذه الأصناف في

(١) أخرجه أحمد (٣٧٠)، ومسلم (١٤٦)، وأبو داود (١٤٦)، وأبو حنيفة (٣٥١)، والشافعي =

العلّة مع اختلافهم في العلّة وهو مذهب الجمهور، أنّ المكروه للقياس فإنّ الرّما يقع على الأصناف الثّلاثة المذكورة في الحديث، ولا تعدّي حكم الرّب إلى غيرها من الأصناف، عملاً بأصلهم في إيصال القياس وهو مذهب الظّاهرية^١

* في اشتراط التّقدم الثّدي في ثبوت الرّضاع فالمشتركون للقياس لم يشترطوا ذلك، بل إذا دخل اللبن إلى جوف الصّبي دون السّتين عن طريق السّعوط^٢ ولو جاور^٣ فإنه يثبت الرّضاع ويتحقّق معه التحريم، لأنّ العلّة في تحريم الرّضاع إنبات اللحم وإشعار العظم، وهي موجودة سواء عن طريق الأنف أو صتّ اللبن في الحلق فثبتت الحرمة قياساً، وهو مذهب الجمهور، وحالف في ذلك الظّاهرية واشترطوا في ثبوت التحريم بالرّضاع وصول اللبن إلى الخوف عن طريق التّقدم الثّدي، عملاً بأصلهم في بقي القياس^٤

* في وقوع الطّهار وما ثبت به من الألفاظ يرى المشرك للقياس أنّ

١ (٢٧٤/٧)، وابن ماجه (٢/٧٥٧)، من حديث عمار بن الصّامت رضي

(١) انظر بمصطلح لسانه في «مختار من بحر من حديثه في منه المعاملات الماليه» بمؤلف (٢١٠) وما بعدها

(٢) السّعوط، هو ما يجلس من بدوء في الأنف [«نهايه» لابن أبي (٣٦٨/٢)]

(٣) الرّجوع هو بدوء الذي يصب في وسطه ثم [«مختار الصحاح» برزوي (٧١٠)، «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (٦٣٢)].

(٤) «أسباب اختلاف الفقهاء» بعد الله الذي (١١٢)، «تأثير الاختلاف في التّواضع» بلخ (٤٨٧)

من قال لأهله أبت عليّ كظهر أختي، أو كيد أمي، أو كرجلها أو نحو ذلك من الصيغ التي تماثلها من نسيه الروحة ممن تحرم عليه فإنه يحصل بها الطهارة قياساً على لفظ الطهارة المجمع عليه وهو «أبت عليّ كظهر أمي»، وهو مذهب الجمهور، أمّا الظاهرية فإنه لا يحصل الطهارة إلا بالصيغة المجمع عليها دون غيرها عملاً بأصلهم في بقي القياس.

فصل

[جريان القياس في الحدود والكفارات والمقدرات والأبدال]

❦ قال الباغي رحمه الله في [ص ٣٠٩]

« إذا ثبت أن القياس دليل شرعي فإنه يصح أن تثبت به الحدود والكفارات والمقدرات والأبدال ».

[م] الحد في الاصطلاح هو عقوبة مقدرة شرعاً سواء كانت مقررة رعاية لحق الله أم لحق الأفراد^(١).

(١) انظر «الحج» لأبي حرم (١٠ - ٥٠)، «المعنى» لأبي قدامة (٧ / ٥١٥)، «مداه للجهاد» لأبي رشيد (٢ - ١٠٥).

(٢) ومداه للجهاد لأبي حرم (١٠ - ٥٠)، «المعنى» لأبي قدامة (٧ / ٥١٥)، «مداه للجهاد» لأبي رشيد (٢ - ١٠٥).

والكفارة هي نصرت أوجه الشرع لمحو ذنب مُعْتَبَرٍ كالإعاق والصيام والإطعام ونحو ذلك^(١).

والمقدَّر هو ما يتعيَّن مقداره بأكيل، أو الوزن، أو العدد، أو الدراع، ونحو ذلك من قبل الشرع^(٢).

والبَدَل هو قيام المكلف بأمرٍ عوضاً عن أمرٍ مُطالب به شرعاً عجز عن القيام به مع اعتدال العلاقة بينهما في المعنى، كمن ترك واجباً في الحج ولم يجد ما يهرق دماً، انتقل إلى الصوم بدلاً عنه، قياساً على دم التطيب واللباس لكونه دماً تعلق وجوبه بالإحرام.

ومذهب جمهور الفقهاء دحول القياس في الكفارات والحدود والمقدرات والأبدال واختاره الأقلاني، والشيرازي، والمصنف، والعمري، والفخر الرازي، ولأما باقي غيرهم، فحلفوا للأحناف في المشهور عندهم، والشافعي^(٣) فإنه لا

- حداء لأنه ليس بمقدور، ولا يسئ بمصاحبه حد لأنه وإن كان مقدراً لكنه حر العباد، فيجري فيه القهر والصلح، وسبب هذه التعقيدات حدود يكونها ما يقع من ارتكاب أساليب «تسوية» ليسر حسي (٩/ ٢٦)، «بما يقع بمصاحبه» بتكاد (٧/ ٢٢)، «سبب حوائج» بربيعي (٣/ ١٦٣). وعند الجمهور يدخل ضمن حدود «مصاص» وحد الزينة وغيرها

(١) «معجم لغة الفقهاء» لمصطفى وحامد (٣٨٢)، «تعاريفات» لعقيدته، «بمعجمي» (٣٣٤)

(٢) «تعاريفات» للمجددي (٥٠٦) «شر أسود» شعوي (٢/ ١١١)

(٣) ودلت به على قول الشافعي في عدم تحمل العاقلة لأصناف، وأروش الحيات، والحكومات حيث قال «ورد النص في أن العاقلة تتحمل نفس، فمتعبر عنه، ولا يعبس لأن تحمل تعاقبه»

يجوز إجراء القياس عليها^(١).

والأقوى مذهب الجمهور لعموم أدلة القياس بالنص والإجماع الكوفي، ولم يرد ما يخصها أو يُعَيِّدها، فكانت شاملة للحدود والكفارات والمقدّرات والأسدال لكونها معدودة من الأحكام يثبت فيها حر الواحد مع أنّ طريقه علة الظن لاحتمال الخطأ والسهو فيه، وإذا جاز بالخمر الواحد حار بالقياس أيضاً، إذ لا فرق بينهما من هذا الوجه، لأنّ كلّاً منهما يعيد النص، ولأنّ عمر ابن الخطاب رضي الله عنه جلد ثمانين جلدة في الخمر الخافق بالقدف في الحدّ عملاً بالقياس الذي أشار له به عليّ بن أبي طالب حيث قال: «يرى أن يجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هدى، وإذا هدى افترى، فحدّوه حدّ المفترين»^(٢).



= عن خلاف قياس، ولكن ورد في النص فلا يتعدى عن محل النص، [«البحر المحجّد» للركبي (٥١-٥٢) ينصرف].

(١) انظر المصادر الأصوبية المبنية على هامش د (مصدره) (٣٦٠).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٥/٣)، وبنو قسي في «سننه» (١٦٦/٣)، وأبيه في «سننه»

(٨/٢٢٠)، وأحاكم في «المستدرک» (٤/٣٧٥)، وروى هذا حديث صحيح لإسناد ولم يخرجوا،

ووافقه عليه الذهبي، وضعفه الألباني في «الإرواء» (١١١/٧).

[في أدلة المانعين للقياس في العلود والكفارات ونحوهما]

✽ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣١٠] .

« قال أبو حنيفة ^(١) : « لَا يَجُوزُ أَنْ يُثَبَّتَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

بِالْقِيَاسِ ... » .

[م] ذهب الحنفية إلى عدم إثبات الحدود والكفارات والمعدرات والأبدال

بالقياس، واستدلوا على ذلك بأدلة منها

✽ إن الحدود والكفارات وغيرها من الأمور المقتضية شرعاً لا يمكن

تعقل المعنى المرجح لتقديرها، والقياس فرع تعقل علة حكم الأصل، فما لا

تُعلم مصلحته التي من أجلها شُرعت هذه الأمور لا يمكن إجراء القياس عليها،

إذ القياس متعذر فيه لا تدرك علة كماله في أعداد الركعات، وأصناف الركاة

ومقاديرها ونحو ذلك، والعلة ركن القياس وشرطه، وإذا انتهى الشرط ينتهي

(١) وإن كان أبو حنيفة يرى عدم جريان القياس في حدود والكفارات، لأنه داس في كفارات

وأوجب تكفيراً في الإطفا، لأن كل واحد منهما واحد للأصناف الخمسة وأوجب التكفير

في كل الصبب خطأ كما أوجبها في قتله عمد في الحرم، فجميعه القياس موحده وإن اختلفت

الجنبة أن ذلك من باب تنقيح المذهب لا من باب القياس في التكفيرات [انظر مناقشة العربي

هم في «المصنف» (٢ - ٣٣٤)، والإسوي في «منهيد» (٤٦٧)] .

المشروط

* إن الحدود عقوبات، والكفارات فيها شائعة عقوبة، والقياس طئي يدخله احتمال الخطأ، وذلك شبهة، وإذا كان كذلك فإنه لا يصح أن يشت فيها القياس؛ لأن العقوبات تدرك بالشبهات، لقوله عليه السلام: «أدركوا الحدود بالشبهات».

وقد أجيب بأن الحكم الممدى من الأصل إلى الفرع إنما هو وجوب الحد والكفارة والتقدير والدل من حيث هو وجوب، وذلك معقول بما علم من مسائل الخلاف، ولو كان طريقاً لمقي القياس في العقوبات للزم مقي القياس في سائر الأحكام، وإذا كان اللزم باطلاً لم يروم منه؛ ولأن القائلين بالقياس لا يجرونه إلا إذا توفرت شرائطه.

وعلى فرض التسليم بصحة الحديث فإنه لا يسلّم أن ظهور انطق يكون شبهة، فلو كان مطلق الطعن مانعاً من إقامة الحدود لما وحيث الحدود بالأدلة

(١) «الإحكام» للأمامي (١٢٧/٣)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٠٧/٥)، وابن عساكر في «درج دمشق» (١٩١/١٧١)، والخطيب

البيهقي في «تاريخ بغداد» (٢٣٩/٥)، وسنده ضعيف برفوع

[انظر «المفاهيم الخمسة» لمسخاوي (٧٤) ج ١، و«المعجم» للأمامي (٣٤٣/٧، ٨، ٢٦)،

وقد أخرجه البيهقي في «الأسبغ الكري» (٢٢٨/٨) موقوف عن ابن مسعود «أنه سئل حين

«سئل عن الضعيف» للأمامي (٢٢٢/٥).

الطَّيَّةُ كأحجار الأحاف وطواهر النصوص والشهادات وبحو ذلك، وهي مقولة مع احتمال الخطأ فيها، وكذلك نقل في مصاب الرقة تقويم المقوم مع احتمال الخطأ عليه، لذلك كان المباس مع طيَّته لا يثير شهة فلا يجمع من إجراءاته في عموم العقوبات والأبدال والمقدرات

هذا، وبالحلاف آثارٌ فقهية سواء في الكفَّارات أو الحدود أو المقدرات أو الأبدال، يذكر بعضها فيما يلي

✽ بالنسبة للكفَّارات ما ذهبت إليه الشافعية من وجوب الكفارة على قتل النفس عمدًا بالقياس على المحض؛ لأنها إذا وجبت في القتل الخطأ فهي العمد أولى وحاجته إلى تكثير الدب أشد، وذهبت الحنفية إلى أنه لا كفارة على قتل العمد؛ لأنه لا قياس في الكفَّارات والحدود، وهو قول مالك والمشهور عن الإمام أحمد^(١).

والظاهر أن مذهب الحنفية أقوى لا من جهة عدم جوار العمل بالقياس، وإسبا القياس ضعيف معارض بمفهوم المحاماة في قوله تعالى ✽ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ✽ [النساء ٩٢]؛ ولأنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه أوجب الكفارة في القود، وبالقياس على الراي المحض فإنه فعل أوجب لقتل

(١) انظر لمصادر الأصوية الملبه عن هاشم «(إشارة)» (٣١٠)

(٢) «معني» (بن قدامة ٨ ٥١٤)، «معني المصحح» بشرابي (٤ ١٠٧)

فلا يوجب الكفارة^(١).

- ومن ذلك اشتراط الإيذان في رقة الظَّهَار قياسًا على رقة القبل بحامع
أنَّ كُلاًّ منهما كفارة، فمن أجرى القياس أوجب الإيذان في كفارة الظَّهَار، ومن
لم يجر القياس في الكفَّارات لم يشترط ذلك

- ومن هذا القبيل قياس كفارة اليمين على كفارة لقتل الخطأ في اشتراط
الإيذان في الرقبة^(٢)، وكذلك الكفارة في الإفطار عمدًا بعير حماع، فمن قال
بجريان القياس في الكفَّارات قال بأن من أفطر متعمدًا يأكل أو شرب فعليه
القصاء والكفارة إلحاقًا بالمجامع في رمضان، وهو مذهب مالك وأصحابه
وأبي حنيفة وأصحابه، أمّا الشافعية والحنابلة فيذهبون إلى عدم الإلحاق فلا
تجب الكفارة، لا من أجل أنهم لا يرون القياس في الكفَّارات، وإنما ينتمي
القياس لعدم صلاحية العنة لهذا الحكم، ويرون أنَّ هذه العنوبة أشدَّ ماسة
للمجامع منها لعيرها^(٣).

* بالنسبة للحدود، فمثله قطع يد السارق قياسًا على السارق بحامع
أخذ المال حُمية من حرره، وهو مذهب الثنائدين بالقياس، خلافًا لأبي حنيفة فإنه

(١) «للنبي» لابن قدامة (٨/ ٥١٤)

(٢) «أسباب اختلاف العلماء» للزركلي (١١٧).

(٣) «معنى» لابن قدامة (٣/ ١٠٥)، «دائر لاجلاد في أنواع الأصبية» لبحر (٤٨٤)

لا يقول بقطع يد الباش لأن القدر ليس حرر^١، وقياس اللاتط على الزاي
بجامع إبلح فرح في فرح منتهى طبقاً محترم شرعاً^٢.

* ومثاله في المقدرات جعل أقل الصداق ربع دينار قياساً على قطع اليد
في السرقة بجامع أن كلاً منهما فيه استباحة عصور^٣، وتقدير الخرق الذي يعنى
عنه في الخف ثلاثة أصابع قياساً على مسحة^٤.

* ومثاله في الأبدال انتقال المحصر إلى لصوم إذا لم يجد قياساً على سائر
المهايا بجامع كون الخدي تعلق وجوبه بالإحرام^٥.



(١) «معني» لابن قدامة (٩/ ١٠٩)، «مسجد» بلاسوي (٤٦٧)

(٢) «عموم في الحد» بغير ري (٢٢٧)، «مهاج في ترتيب المحتاج» للياجي (١٥٤)

(٣) «مشر اليهود» للمطوي (٢/ ١١١)

(٤) «عموم في الحد» بغير ري (٢٢٧) [نظر ما أثبه الشافعي رحمه الله من ماقتضى الخفية في

مسألة المقدرات والرجوع في «الأم» (١/ ٤٠) وما بعدها ومن عنه خويمي في «البرهان»

(٢/ ٨٩٦)، و بزازي في «المحصول» (٢/ ٤٧٤)، و (بلاسوي في «مسجد» (٤٦٧)]

(٥) «مهاج في ترتيب المحتاج» للياجي (١٥٤).

فصل

[في سعة العلة الواقعة]

❦ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣١٠]

«العلّة الواقعة - عندنا - صحيحة، نحو: علّة منع التّفاضل في التدانير والدّراهم؛ لأنّها أصول الأثام وقيم المتلفات».

أمّا المراد بالعلّة الواقعة تلك التي لم تعدّ الأصل إلى المفعول، ويعتبر فيها الأصوليون بالعلّة المقاصرة، وعن الخلاف في جوار التعليل بها إذا كانت مستنظمة، أمّا الثابتة سطر أو إجماع فقد أطلق العلماء على جوار التعليل بها إلا ما نقله القاضي عبد الوهاب عن قوم أنه لا يصحّ التعليل بها، وتعقّب صاحب الإجماع بقوله: «ولم أر هذا القول في شيء مما وقعت عليه من كتب الأصول سوى هذا»^(١).

ومثال العلة الواقعة المنصوص عليها التي يجوز التعليل بها اتفاقاً تعليل

(١) وانقله المؤلف إذ نسب في محلي من كلامي كتاب معصوم عنه وغير موجود في سواء، فوضع

لذلك تأنيب مؤلفه عليه، ثمّ عهده من أن يفتش في سواء «خبر» ببحر (٧٤)

(٢) «الإجماع» للسبكي وابنه (١٤٤/٣)

وجوب الكفارة موقاف المكثف في هار د مصاص

وأما العلة الواقعة المنسطة فما عليه مالك والشافعي وأكثر أصحابهما، وإحدى الروايتين عن أحمد صحة التعليل بها، وبه قال بعض الحنفية، ومال إلى هذا القول أبو إسحاق الشيرازي والعمري والمحرر الراري والآمدي وغيرهم، وحالف أبو حنيفة وأكثر أصحابه والخبيلة ورأوا عدم صحة التعليل بها وهي الرواية الثانية عن أحمد^(١)

وقد مثل لها المصنف بعلّة مع التماسك في الذهب ولفظة بأنها أصول الأثمان وقيم المنافع، وهذا التعليل قالت المائكية والشافعية ورواية عن أحمد، وهو المعنى البار الذي يعدّ معياراً صابغاً يعرف به تقويم المبيعات فلا يخصص بالارتفاع والانخفاض على عكس السلع، وبحلاف التعليل بالدور الذي عليه الحنفية ورواية عن أحمد^(٢)، فبه وإن كانت علة متعدية إلا أن التعليل بها طرد محض ليس فيه مناسبة، فلا بد لا يوجد معنى أخطر من الثمنة في الذهب والفضة إذ بها حياة الأموال، وحاجة الناس إليها ضرورية وعامة، ولأنها غير مقصورة لذاتها بل للتوصل بها إلى السلع، وهذا المعنى معقول يختص بالقود، فلا يتعدى

(١) انظر لمصادر الأصولية التي عن هار د (إشارة) (٣٦١)

(٢) انظر «نحو الفقهاء» مسرورسي (٣، ٣٦)، «السنن» بنكاسي (٢، ١٨٣)، «نباه المجتهد»

لابن رشد (٢/ ١٣٠)، «ذهب» شيرازي (١، ٢٦٧)، «المعنى» لابن قدامة (٤، ٥)، «مجموعات

من موضوع حديثه» للمؤلف (٢٢١)

سائر الموروثات ، ويُعْتَلَوْنَ للعلة القصرة - أَيْضًا - بالمر الميخ للسطر،
والرمل في الأشواط الثلاثة الأولى من الطواف لإظهار القعود والشاط
للمشركين.

[في الدليل على صحة العلة الواقعة]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣١١]:

« وَقَالَ أَصْحَابُ أَسَى حَنِيفَهُ: «لَيْسَتْ بِمُصْحِيحَةٍ»، وَالِدَّلِيلُ
عَلَى مَا نَقُولُهُ أَنَّ الْقِيَاسَ أَمَارَةً شَرْعِيَّةً هِجَازٌ أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً
وَعَامَّةً مَعَ الْخَبَرِ. »

[م] الخمية بطروا إلى شروط صلاحية العلة للقياس، ولاحظوا ضرورة
أن تكون العلة متعديّة لاستخدامها في عملية القياس، ولما كانت العلة الواقعة
لا تتعدّى إلى المزع فلا جدوى من التعليل بها، إذ ما لا فائدة فيه لا يرد به
الشرع، لذلك يبطل التعليل بها، ومن جهة أخرى فالعلة الواقعة لا تكشف
عن الأحكام لقصورها، ومن شرط العلة الشرعية أن تكون أمانة كاشفة عن
الأحكام لذلك لا تصلح أن تكون علة لانتفاء شرطها

وقد أجاب الجمهور عن دليل الأحكام بأن العلة الواقعة تفيد المكلف في معرفة بقاء الحكم على وجه المصلحة وفق الحكمة، وهو تعليل باعث على الامثال والطاعة، ولأن التعديدية وسيلة إلى إثبات الحكم فالواقعة وسيلة إلى بقاءه، وكلاهما مقصودان، فإن إثبات الحكم في محل النفي محذور، كما أن بقاءه في محل الإثبات محذور، وهذه النتيجة من الأهمية بمكان؛ لأن معرفة الافتصار على محل الضرر وانتعائه به من أعظم الفوائد، فإن ثبت التسمية علة للذهب وانقضت، فإن عدم التسمية مشعر عن طريق مفهوم المحاكمة بانتفاء تحريم الربا في غيرهما، وقد استدلل الجمهور بموارد أخرى يُترك ذكرها حشية التطويل اكتماء بها تقدّم، وعليه تكون العلة الواقعة كاشفة عن الأحكام من جهة كشفها مع استعمال القياس، فصح أن تكون أمانة شرعية قاصرة على حكم حاصر مثل المتعدّية فهي أمانة شرعية عامة غير قاصرة على حكم بض الأصل، فانصاف العلة بالتعدّية إياها هو فرع عن صحتها وصلاحتها لإضافة الحكم إليها، ولا يكون فرع الشيء شرطاً لوجوده، ولا مقوماً له، فمثل العلة الواقعة والمتعدّية مثل الخبر في عمومته وخصوصه، ولأن العلة الواقعة المستترة كالعلة الواقعة المنصوص عليها أو المجمع عليها ولا فرق، فإذا حار التعليل بالمنصوص عليها والمجمع عليها حار التعليل بالمستترة، وإذا نصّب الفرق بين العلة المتعدّية

المصوص عليها أو المجمع عليها وبين العلة المتعدية المستبقة فإنَّ القياس
مقتضي فيه في العلة الواقعة المستبقة أيضًا

والخلاف بين أهل العلم لفظي لا ثمر له ولا نتيجة تترتب عليه، فاحمدهود
لم يشترطوا التعدّي لأهم لاحظوا حقيقة العلّية باستحراح المماثلة وإبداء
الحكمة لا من أجل القياس، بل من الأحكام لاحظوا عملية القياس وشروط
صلاحية العلة للقياس ومنها التعدّي، لذلك لم يصحّحوا العلة الواقعة لأنَّ
قصور العلة يمنع القياس لعدم وجود العلة الواقعة في الموضع الذي يراد إثباته،
فلا يتمحق إلا بالعلّة المتعدّية، وهذا لا يخالف فيه من أجاز التعليل بالواقعة،
كما أنَّ الأحكام من جهة لم يسمعوا التعليل باستحراح المماثلة وإبداء
الحكمة من العلة الواقعة.



فصل

[في معنى الاستحسان وحجتيته]

❦ قال الناجي رحمه الله في [ص ٣١٢]:

« ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ خُوَيْرِزٍ مَبْدَأَهُ أَنْ مَعْنَى الْإِسْتِحْسَانِ الَّذِي
 ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ ^(١) هُوَ الْقَوْلُ بِأَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ،
 مِثْلَ تَخْصِيصِ بَيْعِ الْغُرَايَا ^(٢) مِنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِخَرْصِهَا لِلْسُّنَّةِ
 الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ ».

[م] الاستحسان بالمعنى الذي نقله ابن خوير مبدأ حجة باتفاق العلماء؛
 لأنه لا يخالف أحد في الأحد بالدليل الراجع، لكن الذي لا بُدَّ من الاستحسان
 لا يُسمى الأحد بما ترخَّج من الدليلين المتعارضين استحساناً، وهذا الذي
 ذهب إليه هو الدليل، وإن كان يُسمَّى استحساناً على سبيل الموصعة، ولا يمتنع
 ذلك في حقِّ أهل كلِّ صاعقة، إلَّا أنَّ هذا يحتاج إلى بيان وكشف مثل أن يرد

(١) العرب جمع غريب، وهي في الأصل عطش تمر سحل دون الرص، وهي في الاصطلاح سع
 الرطب عن رؤوس النخيل بعدد كنبه من تمر خرس في دون حصة أوسق بشرط النقص،
 وقد اتفق الجمهور على خوار حصة غريباً لا نظير «فتح الباري» لأن حجب (٤) ٣٨٨ -

(٣٩٠)، «سبل سلام» بنسختي (٣ ٤٤)، «سبل الأوحاد» بنسختي (٦ ٢٤٥ ٣٥٦) [

الشرع بالمع من بيع الرطب بالمر ويطرده في جميع الحالات، ثم يرد من الشرع جوار بيع ثمرة العريه بحرصها من التمر إلى الحداد، وهذا، وإن سبها بعضهم استحساناً فلا مشاحة في التسمية، لكن مسماه يرد على باب ماء العام على الخاص، والحكم بالخاص والقضاء به على ما قبله من العام فلا يكون هذا موضع الاستحسان^(١).

هذا، وقد عرّفه أهل المذاهب بتعريفات مختلفة نذكر منها

* تعريف الكرخي من الأحاف بأن الاستحسان هو «أن يغدّل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في بطلانها إلى خلافه لوجه أقوى يقتضي العُدول عن الأول»^(٢).

* وعرّفه ابن العربي المالكي بأنه «ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء والترخص لمعارضة ما يُعارض به في نفس مقتضياته»^(٣)، وعرفه ابن رشد المالكي بأنه «طرح لقياس يؤدي إلى علو في الحكم ومناقضة فيه، فيغدّل عنه في نفس المواضع لغنى يؤثر في الحكم يختص به ذلك الموضع»^(٤).

(١) انظر «احكام الفصول» (٦٨٧)، «الحدود» كلام ابن أبي (٦٥)، «إرشاد المحول» لشوكاني

(٢٤١)

(٢) «كشف الأسرار» للبخاري (٣/٤)

(٣) «المواضع» لشافعي (٤ - ٢٠٧ - ٢٠٨)، «الاعتصام» لشافعي (٢ - ١٣٩)

(٤) «الاعتصام» للشافعي (٢/١٣٩)

أما تعريفه عند الشاطبي السلكي فهو ، الأخذ بمصلحة جُزئية في مقابلة دليل كلي^(١) .

✽ وعرفه العزالي الشافعي بأنه ، ما يستحبُّه المجتهد بعقله^(٢) .

✽ أما ابن قدامة الحنبلي فعرفه بأنه ، العُدُولُ مُحْكَمُ الْمَسْأَلَةِ عَنْ طَائِرِهَا لدليل خاص من كتاب أو سنة^(٣) .

✽ وعرفه أبو الحسين البصري بأنه ، تركُّ وجوه من وجوه الإجهاد غير شامل مُشْمُول الألفاظ لِوَجْهِ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ ، وَهُوَ مُحْكَمُ الطَّائِرِ عَلَى الْأَوَّلِ^(٤) ، واختار الأمدِيُّ هذا التعريف وقال ، غير أنَّ حاصلةً يَرْجِعُ إِلَى تَفْصِيلِ الِاسْتِخْصَانِ بِالرُّجُوعِ عَنْ دَلِيلٍ حَاصِرٍ إِلَى مُقَابِلِهِ بِدَلِيلٍ طَائِرٍ عَلَيْهِ أَقْوَى مِنْهُ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِمْتِنَاعٍ أَوْ عِزٍّ ، وَلَا تَرَوِّعَ فِي صَحَّةِ الْإِخْتِجَاحِ بِهِ وَإِنْ تَوَرَّعَ فِي تَلْقِيهِ بِالِاسْتِخْصَانِ^(٥) .



(١) «إرواغات» للشاطبي (٢٠٦/٤).

(٢) «المصنف» للعزالي (٧٧٤/١).

(٣) «روضة الناظر» لابن قدامة (٤٠٧/١).

(٤) «المعتمد» لأبي الحسين (٨٤٠/٢).

(٥) «الإحكام» للأمدى (٢٠٢/٣).

[في حقيقة الاستحسان المختلف فيه]

❦ قال اللاحي رحمه الله بعد ذلك في [ص ٣١٣]

« وَالْأَسْتِحْسَانُ الَّذِي يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْأَصُولِ فِي إِثْبَاتِهِ هُوَ ،
اخْتِيَارُ الْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا تَقْلِيدٍ ، ذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ
مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى إِثْبَاتِهِ ، وَمَنْعَ مِنْهُ
شَيْخُونا الْعِرَاقِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّ ، »

[م] إطلاق الاستحسان على ما تميل إليه النفس ونهواه من الصور والمعاني
... وإن كان مستقبلاً بعد غير صاحب الهوى ... لم يقبل به أحد من العلماء ، ولا
يسوع يسته إلى أهل العلم ، إذ لا خلاف بينهم على عدم جوارحه ، لانفاقهم
على منافع القول في الدين بالنشهي واخوى

والظاهر أن الخلاف بين العلماء في الاستحسان ليس جوهرية ، بل هو
خلاف لمصطفي ، والذي يحتج به يعرفه بتعريب لا يختلف أحد في العمل به ،
كالأحد بالدليل الأقوى ، أو أنه العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه ،
والذي يردّه ولا يحتج به يعرفه بحد لا يقول بحوار العمل به أحد من المسلمين ،
كمعرفة بآله ، اختيار القول من غير دليل ولا تقليد ، ، أو بآله ، دليل يتضح

في دهرٍ مُجْتَهِدٍ لَا تُنَاعِدُهُ الْجَارَةُ عَنْهُ حَتَّى يُفْصَحَ عَنْهُ، أَوْ مَا يُنْجِيهِ
 الْمُجْتَهِدُ نَظْرَهُ بِعَقْلِهِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ التَّعَرُّفَاتِ الصَّعِيبَةِ الَّتِي لَمْ يَقُلْ بِهَا
 أَهْلُ الْعِلْمِ لِحُرْمَةِ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بَدْوَنَ عَدَمٍ وَبِالتَّشْهُبِ وَاتِّسَاعِ الْهَوَى، فَمَا أَتَتْهُ
 الْمُحْجُجُونَ بِهِ عَمْرٍاءُ الدِّيِّ بِمَاءِ الْمَانِعُونَ لَهُ، فَيَسْتَمِي الْخِلَافُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا تَتَعَادَى
 التَّعَارُضَ بَيْنَ الْمَيِّ وَالْإِثْبَاتِ لِعَدَمِ تَوَارِدِهِمَا عَلَى عَمَلٍ وَاحِدٍ، وَيَبْقَى الْخِلَافُ
 فِي الْعِبَارَةِ وَالنِّقَاطِ، وَهَذَا قَالَتْ حَمْدَةُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ كَانِي الْخَاجِبِ وَالْأَمْدِيِّ وَابْنُ
 الشُّكْنِيِّ وَالْإِسْوَئِيُّ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الشُّوْكَانِيُّ، «فَعَرَفْتُ بِمَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَا
 أَنَّ ذِكْرَ الْإِسْتِحْسَانِ فِي بَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَاجِعًا
 إِلَى الْأَدَلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَهُوَ تَكَرَّرٌ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهَا فَلَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ فِي شَيْءٍ،
 بَلْ هُوَ مِنَ التَّقْوِيلِ عَلَى هَذِهِ الشَّرِيعَةِ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَرَفُّقًا، وَبِمَا يَصَادَفُ أُخْرَى».

هَذَا، وَيَنْقَسِمُ الْإِسْتِحْسَانُ نَسَمًا لِلدَّلِيلِ الَّتِي بَيَّنَّتْهُ إِلَى

❖ **الِاسْتِحْسَانُ بِالنَّصِّ** وَهُوَ الْعُدُولُ عَنْ حُكْمِ الْقِيَاسِ فِي مَسْأَلَةٍ إِلَى حُكْمٍ
 مُخَالِفٍ لَهُ نَسَبًا بِالنَّصِّ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى اسْتِحْسَانٍ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْ بِالنُّسْخَةِ الْمَطْهُرَةِ
 ٥ **مِثَالُ الْإِسْتِحْسَانِ بِالْقُرْآنِ** تَنْهِيدُ الْوَصِيَّةِ، هَذَا الْقِيَاسُ يَقْضِي عَدَمَ
 حَوَارِهَا، لِأَنَّهَا تَمْدِيحٌ مُصَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ رِوَالُ الْمُلْكِيَّةِ إِلَّا أَنَّهَا

(١) انظر لمصادر الأصولية المأثورة عن هذا مضمّن «الإشارة» (٣١٤)

(٢) «إرشاد النعمان» لشوكان (٢٤١)

استثيت من ملك القاعدة العامة بقوله تعالى ﴿ مِنْ بَدَلٍ وَصِيَّتَ يُوصِي بِهَا أَوْ
 ذَيْنِ ﴾ [النساء. ١٢].

- ومثاله من السنة بقاء صوم المنظر ماضيًا، فإن القياس يقتضي فساد
 الصوم لعدم الإمساك عن الطعام، لكنه استثنى بقوله **بَدَلٍ**، فمن سبى وهو
 ضائِمٌ فأكل أو شرب فَنَسِيَ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ، ومعنى هذا
 الاستحسان أن يرد نص في المسألة يتصوّر حكمًا بخلاف الحكم الكلّي الثابت
 بالدليل العام، وقد تقدّم أن هذا لا يُكرّ وإنما الخلاف يرجع إلى العبارة.

* الاستحسان بالإجماع وهو المُدَوَّل عن حكم القياس في مسألة إلى
 حكم مخالف لهُ ثبت بالإجماع، ومثاله عقد الاستصاع، فإن مقتضى القياس
 بطلانه؛ لأن المعقود عليه وقت العقد معدوم لكن عدل عن هذا الحكم إلى
 حكم مخالف له وهو جواز عقد الاستصاع لتعامل الناس به في كل الأمان
 من غير تكثير فكان إجماعًا يترك به القياس

(١) أخرجه البخاري (٤/١٥٥)، ومسلم (٨/٣٥)، وأبو داود (٢/٧٩٠)، وأبو حمزة (٣/١٠٠)،

وابن ماجه (١/٥٣٥)، من حديث أبي هريرة -

(٢) «المستقصى» للفراني (١/١٣٩)

(٣) الاستصاع هو عقد مع صاحب عن عبد معين في ثمنه بعد تسمية معين، انظر «فقه البيع

والامتناع» لمالك (٤٨٤)، و«فقه الإسلام» وأدته» بدحي (٤/٦٣١)

❖ الاستحسان بالقياس الخفي وهو العُدُولُ عَنْ حُكْمِ الْقِيَاسِ الْحَقِّي طَهَرِ الْعِلَّةُ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ بِقِيَاسٍ خَفِيِّ أَذَقَ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَصَحَّ نَظَرًا، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا قِيَاسَانِ قِيَاسٌ جَنِّي لظُهُورِ الْعِلَّةِ فِيهِ، وَقِيَاسٌ حَقِّي لِحُكْمِ الْعِلَّةِ فِيهِ، وَمِثَالُهُ سَوْرُ سَاعٍ لَصَرٍّ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي نَجَاسَةَ سَوْرِهِمْ لِمَسَاوَاةِ سَوْرِهِمْ سَاعٍ الْهَاتِمِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى السَّوْرِ بِاعْتَارِ اللَّحْمِ، وَلَحْمُ كُلِّ مِثْمَا نَجَسٌ، عِبَرُ أَنْ مَقْتَضَى الاستحسان طَهَارَتَهُ فَيَأْتِي عَلَى الْأَدْمِيِّ فِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا عِبَرُ مَأْكُولِ اللَّحْمِ؛ وَلِأَنَّ سَاعَ الظَّيْرِ تَشْرَبُ بِمَاقِيرِهَا وَهِيَ عَظْمٌ طَهَرُ جَافٌ لَا رَهْوَبَةَ فِيهِ، فَصَعَفَ تَأْثِيرُ قِيَاسِ مَحَالِظَةِ اللَّعَابِ النَجَسِ لِلْمَاءِ فِي سَوْرِ سَبَاعِ الْهَاتِمِ.

❖ الاستحسان بالعُرف والعادة وهو العُدُولُ عَنْ حُكْمِ الْقِيَاسِ فِي مَسْأَلَةٍ إِلَى حُكْمٍ يُخَالِفُهُ، عَمَلًا بِالْعُرْفِ وَخَرِيًّا عَلَى مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ، مِثْلُهُ إِجَارَةُ الْحَتَمِ بِتَعْيِينِ الْأَجْرَةِ مَعَ الْجَهَالَةِ لِقَدْرِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الاستحمامِ وَمُدَّةِ الْإِقَامَةِ فِيهِ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي بَطْلَانَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ لِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَى مَجْهُولٍ، وَالْجَهَالَةُ تُسْطِيلُ الْعَقْدَ وَتُفْسِدُهُ، لَكِنْ عُدُلُ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ إِلَى حُكْمٍ بِخَالِيفٍ وَهُوَ جَوَارُ الْإِجَارَةِ لَهُ عَمَلًا بِالْعُرْفِ اسْتِحْسَانًا لِمَا فِي تَرْكِ بَيَانِ الْمُنْعَةِ مَعًا لِلْمَصَابِقَةِ عَلَى مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ رِعَايَةً لِمَصَالِحِهِمْ وَحَاجَاتِهِمْ.

(١) وَيَصْغَحُ هَذَا لِمَا اسْتَحْسَانَ بِالْإِجْمَاعِ - أَيْضًا - سَطَوُ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَارِ إِجَارَةِ الْحَتَمِ مَعَ حَصْرِهِ =

✽ الاستحسان بالضرورة وهو العُدُولُ عَنْ حُكْمٍ لِقِيَاسٍ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ مُخَالِفٍ لَهُ ضَرُورَةً وَخَاجَةً، ومثله العَسْرُ اليُسْرَ في المعاملات مُعْتَصِرٌ، والقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ كُلَّ عَنِي أَكْثَرُ لَأُمُورِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ لِلدَّلِيلِ الْعَامِّ الْمَانِعِ، لكن العَسْرَ اليُسْرَ مَعْمُومٌ عَنْهُ، وَتَصَحُّحُ الْمَعَامَلَةِ مَعَهُ لَصَرُورَةٍ عَدَمُ إِمْكَانِيَةِ الْإِحْتِرَارِ عَنْهُ وَمِثَالُهُ - أَيْضًا - جَوَارِ الشَّهَادَةِ بِالسَّيِّعِ فِي السَّبِّ وَالْمَوْتِ وَالنِّكَاحِ وَالدَّخُولِ، وَإِنْ لَمْ يَحَاسِبِ الشُّهُودُ مَا شَهِدُوا عَلَيْهِ، وَانْقِيَاسُ يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ الْمَعَامِلَةِ، لَكِنْ عُدِلَ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَوْ كَلَّمُوا إِحْصَارَ شُهُودٍ عَابُوا ابْتِلَاءَ أَوْ الدَّخُولِ لَوْ قَعُوا فِي حَرِّ حَطَايِرٍ، لِذَلِكَ جَوَرَتْ الشَّهَادَةُ بِالسَّمَاعِ ضَرُورَةً.

فصل

[في سد الذرائع وعجيبته]

✽ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي [ص ٣١٤]

« مَذْهَبُ مَا يَحْكُمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . الْمَنْعُ مِنَ الذَّرَائِعِ ، وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْإِبَاحَةُ ، وَيَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى فِعْلِ الْمَحْظُورِ ،

وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يَبِيعَ السَّلْعَةُ بِمِئَةِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بِخَمْسِينَ
نَقْدًا، لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى مِئَةِ خَمْسِينَ مِثْقَالًا نَقْدًا بِمِئَةِ إِلَى
أَجَلٍ، وَأَبَاحَ الدَّرَائِعِ أَوْ حَنِيمَةٍ وَالشَّاهِدِيَّ،

[م] الدَّرِيعَةُ فِي الدِّعَةِ هِيَ الْوَسِيلَةُ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الشَّيْءِ

وَلَهَا - فِي الاصِّطِلَاحِ - مَعْنَانِ عَامَّ، وَخَاصَّ

وَالْعَامُّ مِنَ الْمَعْنَى هُوَ كُلُّ مَا يُتَوَصَّلُ بِالْوَسِيلَةِ لِشَيْءٍ آخَرَ مُطْلَقًا، سَوَاءَ
كَانَتِ الْوَسِيلَةُ أَوْ الْمَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ مُقَيَّدَانِ بِوَصْفِ الْحَوَارِ أَوْ الْمَنْعِ، وَالْوَسِيلَةُ هَذَا
الْمَعْنَى تَشْمَلُ الْمُتَوَصِّلَ عَلَيْهِ وَالْمُتَوَصَّلَ فِيهِ، فَيُتَوَصَّلُ فِيهَا الشَّيْءُ كَمَا يُتَوَصَّلُ فِيهَا لِمَنْعٍ،
وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى الْعَامِّ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَتِ الْمَقَاصِدُ لَا يُتَوَصَّلُ
إِلَيْهَا إِلَّا بِأَسْبَابٍ وَطُرُقٍ تُعْصِي إِيَّاهَا، كَانَتِ طُرُقُهَا وَأَسْبَابُهَا نَاعَةً لَهَا مُعْتَرَةً
بِهَا، هِيَ وَسَائِلُ الْمَحْرَمَاتِ وَالْمُعَاصِي فِي كَرَاهَتِهَا وَالْمَنْعِ مِنْهَا بِحَسَبِ إِصْطِنَافِهَا إِلَى
غَايَاتِهَا وَارْتِبَاطِهَا بِهَا، وَوَسَائِلُ الطَّاعَاتِ وَالتَّقَرُّبَاتِ فِي مَحَبَّتِهَا وَالْإِدْنِ فِيهَا بِحَسَبِ
إِصْطِنَافِهَا إِلَى غَايَاتِهَا، هِيَ وَسِيلَةُ الْمَقْصُودِ نَاعَةً لِلْمَقْصُودِ وَكَلَامُهُ مَقْصُودٌ، لَكِنَّهُ
مَقْصُودٌ قَصْدُ الْغَايَاتِ، وَهِيَ مَقْصُودُهُ قَصْدُ الْوَسَائِلِ، وَقَالَ الْقَرَايِ رَحِمَهُ اللَّهُ
«وَأَعْلَمُ أَنَّ الدَّرِيعَةَ كَمَا يَحْتَاجُ سَبْطُهَا يَحْتَاجُ فَتْحُهَا، وَتُكْرَهُ وَيُحَدِّثُ وَيَبْخُ، فَإِنَّ
الدَّرِيعَةَ هِيَ الْوَسِيلَةُ، فَكَيْفَ أَنَّ وَسِيلَةَ الْمَحْرَمِ مُحَرَّمَةٌ، هِيَ وَسِيلَةُ الْوَاحِبِ وَاجِبَةٌ،

كالحي للجمعة والحي، عيز أن الوسائل أحصى رتبة من المقاصد، وهي
 - أيضًا - تختلف مراتبها باختلاف مراتب المقاصد التي تؤدي إليها، والوسيلة
 إلى أقصى المقاصد أقصى الوسائل، وإلى أقصى المقاصد أقصى الوسائل، وإلى ما
 هو متوسط متوسطه^(١).

أما الخاضع من المعين - وهو المراد لدى الأصوليين والمفهاء - وهي
 الوسائل التي ظاهرها الحَوَارُ وتوصل بها إلى الشيء المنسوع، المنجبل على
 مفسدة^(٢)، وعلى هذا المعنى يكون سدّ الدرائع حسم مادة وسائل الفساد بمع
 وسائلها ودفعها.

والدرائع عن ثلاثة أقسام^(٣)

• أحدها ما أجمع العلماء على المنع منه أي على اعتباره تنافاً، وهي الوسائل
 التي تعصي إلى المفسدة عن وجه القطع أو الظن العاقل، كبح اللاح وقت

(١) «شرح مصول» نفراي (٢٠٠)، «عرو» نفراي (٢٠٢)

(٢) انظر معنى الدرائع في «الحدود» شاحي (٦٨)، «شرح مصول» نفراي (٤٤٨)،

«علام لمومين» (١٣٤/٣)، «رشاد المنجول» بشوكري (٢٤٦)

(٣) وقد بين شاحي عرو أن كل فعل مأذون فيه بالأصل ولكنه حرم عليه ما جعله يؤدي إلى
 المفسدة بادر فهو عن أصله في لانه أو يؤدي إلى المفسدة صلاً دلالة فيه ظاهره، وبقدر
 والمفسدة بحيث صلاً، أو يؤدي إلى المفسدة كثير لا عاب ولا ماذر فهو موضع نظر والناس

[انظر «مواهب» شاحي (٢٠٨ - ٣٦٤)]

الغنى، وحفر الآثار في طرق المارة، أو سب أصنام من يعلم أنه سيئ الله تعالى، عملاً بمقتضى قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا يَبْغِي عِلْمُهُ﴾ [الأنعام ١٠٨]، فمصلحة ترك سب الله أعظم من مصلحة إهانة الأصنام بسبها، فأمر بترك سب الأصنام سباً للدرية سب الله تعالى

* ثانيها ما أجمع العلماء على عدم المنع منه، أي على إلغائه اتفاقاً، وهي الوسائل التي تمضي إلى المعصية مادراً، فقد تمقوا على أنها درية لا تسد، ووسيلة لا تحسم، كالمع من رراعة الحب خشية اتحاد الخمر به؛ لأن في ررع الحب مفعاً كثيراً فلا يترك ذلك باحتيال أن يتحد خمر، أو مع الشركة في سكى الدير خشية الزنا

* ثالثها ما احتسوا به وهو ما يؤدي إلى معصية عدلنا كبسوع الأجال مثل بيع العينة، وهذا القسم من مبدإ سد الدرائع اعترضه مالك وأحمد وأكثر أصحابها أصلاً من أصول الفقه، وأجابه أبو حيفة والشافعي في بعض الحالات، وأنكر العمل به في حالات أخرى، وأبطله ابن حرم مطلقاً

وسب الخلاف يرجع إلى «السنة واللفظ في العقود»، فمن نظر إلى الأفعال والأحكام من حيث العاية والمآل والمقصد أبطل بيع العينة؛ لأن «الأمو

(١) حقيق التمثيل لبيع العينة، انظر: (ص ٢٩٩).

(٢) انظر تفصيل المذهب في هذه المسألة على مصادر الأصولية كتسه عن هامش «الإشارة» (٣١٥).

يَحْقَاصِدُهَا»، ولأنَّ العقد مداته يحمل الدليس على قصد الرِّمَاءِ، إذ مآل التعاقد - في بيع العبة - هو تحقيق بيع حمين بقدا - مثلاً - مائة إلى آخر، ومن نظر إلى الأحكام الظاهرة والأفعال عند حدوثها من غير الالتفات إلى عايتها ومراميها ومآلها، ففرَّق بين القصد غير المباح المستتر فوكل أمره لله تعالى، وبين انصرُف الظاهري الذي يظهر فيه ما يدلُّ على القصد صراحةً بعمل بقاعدة أن: «الْمُعْتَبَرُ فِي أَوْامِرِ اللَّهِ الْمَعْنَى، وَالْمُعْتَبَرُ فِي أَوْامِرِ الْبَشَادِ الْإِسْمُ وَالنَّفْظُ»، أمَّا إن طهر قصده في العقد صراحةً أو قرائن فإِنَّه يعمل بقاعدة أن: «الْعَبْرَةُ فِي الْمُقْوَدِ وَالنَّصْرُ قَاتِ بِالْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا بِالْأَلْفَافِ وَالْمَبَانِي»، لدلت أحوار الشافعيُّ ببيع العبة قضاء، ولم يعمل بالعقود الباطنة فهي موكولة إلى الله تعالى ما دامت مستترة، فالعقدان جائزان حتى يقوم الدليل على قصد الرِّمَاءِ المحرَّم صراحةً أو بالقرائن دفعاً للتهمة، وحلاً لحال الناس على الصلاح، واعتدلاً بالأعاط في العقود دون الثبات والقصود

هذا، والظاهر أن الإمام مالكاً رحمه الله لم ينمرد بالقول بسدِّ الفروع لكثرة من عمل من العلماء بهذا المبدأ في فروعههم، إذ بعضهم يبيع ذلك قطعاً من باب «مَا لَا يَتِمُّ تَرْكُ الْحَرَامِ إِلَّا بِتَرْكِ الْحَاجِبِ فَتَرْكُهُ وَاجِبٌ» أو قاعدة «الْأَنْهَى

(١) انظر تفصيل ابن القيم رحمه الله في الباعث وبعده في «إعلام الموقعين» (٣/٩٥).

عن الشيء نهي عما لا يتم اجتنائه إلا به، فمن هذا الذي يقضي إلى الحرام قطعاً لا يختلفون فيه، وإنما يجري الخلاف فيما يقضي إلى الحرام غالباً أو مع التسوي فيه قال الشوكاني، قال المرطبي سدّ الدرائع ذهب إليه مالك وأصحابه، وحالاه أكثر الناس تاصيلًا، وعملوا عليه في أكثر فروعهم تفصيلًا، ثم قرّر موضع الخلاف فقال اعدم أن ما يقضي إلى الوقوع قطعاً أو لا، الأول ليس من هذا الباب، بل هو من باب «مَا لَا خَلَاصَ مِنَ الْحَرَامِ إِلَّا بِاجْتِنَائِهِ فَصَلُّهُ حَرَامٌ»^١ من باب «مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ» والذي لا يلزم [إقصاؤه إلى الوقوع حتماً]، إما أن يقضي إلى المحذور غالباً أو يملك عنه غالباً أو يتساوى الأمران، وهو المسمى بالدرائع عديم، فالأول لا بد من مراعاته، والثاني واثلاث اختلاف الأصحاب فيه، فمهم من براعيه، وربما يُسمّى التهمة العبيدة

(١) فيه الفرق بين مقدمه شيء، والدرجته إليه، أن شيء يوقف عن مقدمه، أي أن حصول المقصود موقوف على عيبه، أم بدرجة فهي وسبب يوصل إلى المقصود بالحكم، فاستمر مقدمه الحجج والسعي مقدمه صلاة جمعة لا يبرأ إلا به، أي يوقف الحجج وجمعة عن تلك المقدمة، وليس من باب المقدمة قوله تعالى «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ دَعْوَاهُمْ فِي دُورِهِمْ يَوْمَ قُبُولِ آفَتِهِمْ يَوْمَ يَكُونُ لِمَنْ يَدْعُوهُ» [الأنعام ١٠٨] لأن سبب الله حين رب يعطين لا يوقف حصوله على سبب المؤمنين آفة الله، ولكن سبب المؤمنين أصنامهم فربعه عن سبب الله، حين الله العبد، ولا يلزم من المقدمة والدرجة فقد تحقق مقدمه لمفسده تجرده عن الدرجة كالسفر بمقصده، وقد يجتمعان معاً في صورة واحدة كالذي يقضي إلى اختلاط الأسباب، وكذلك المقضي إلى ربح العسل، فكلا صورتين تضمنت مقدمة نفسه، ودرجة لها

واندراغ الصبيغة، قال القرافي مائت لم يصر ذلك، بل كل أحد يقول بها ولا خصوصية للمالكية بها إلا من حيث روادهم فيها،^(١)

والظاهر أن التمسك بمبدأ سد الدرائع ووجوب مراعاة الآيات والمقاصد أقوى لقوله **بَدِيحٌ**، **إِسْمًا الْأَعْمَالُ بِالْبَيِّنَاتِ وَإِتِّمَامًا لِكُلِّ أَتْرَفٍ مَا نَوَى**،^(٢) فإن وجهه ظاهر في أن العمل لا يقع إلا بآنية، وليس للعامل من عمله إلا ما نواه، فمن نوى بالبيع عقد الرضا تحقق الرضا، وصورة البيع لا تعصمه من حرمة الرضا، هذا، فضلاً عن كون الأحاد مبدأ سد الدرائع لا يجرح عن مراعاة المصلحة الملائمة في الحملة لمقصد الشريعة، غير أنه لا يصح التوسع فيه لئلا يقضي إلى المانع مما هو حلال، أو إلى حمل حال الناس على التهمة، قال أبو زهرة **«إِنَّ الْأَحَادَ بِالدَّرَائِعِ لَا يَصَحُّ الْمُنَاعَةُ فِيهِ، فَإِنَّ الْمَعْرُوقَ فِيهِ قَدْ يَمْتَنِعُ عَنْ أَمْرِ مَبَاحٍ أَوْ**

(١) «إرشاد صحوة» لشوكاني (٢٤٦-٢٤٧) انظر «مغروق» بقراني (٢/٣٢٢-٢٦٦)

(٢) سبق تخريجه، انظر (ص ٣٣٦)

(٣) هو محمد بن أحمد أبو زهرة من علماء الشريعة، ولد سنة (١٣١٦هـ) بمصر، واتخذ تسميته من العلوم الشرعية، وتجه إلى بحث علمي في كتبه أصول بدير، وعُيِّن عضواً للمجلس الأعلى للبحوث العلمية أصدر أربعين كتاباً، منها «تاريخ الخلفاء في الإسلام»، و«أصول الفقه»، و«أسكنه ونظريته العقد في الشريعة الإسلامية»، و«الوصايا والوارث»، ودراسة فقهية أصولية للأئمة الأربعة، ما حرج نكاح الإمام كائن «أبو حنيفة»، و«مالك»، و«الشافعي»، و«أحمد»، توفي بالقاهرة سنة (١٣٩٤هـ)

انظر ترجمته في «الأعلام» لدررزي (٦، ٢٥، ٢٦)، «معجم المؤرخين» بكنجيه (٣/٤٣)

مدوب، أو واجب حشية الوقوع في الظلم،^(١)

والخلاف في هذه المسألة معويٌّ ترتب عليه حملة من الآثار الفقهية منها

✽ في نكاح المريض مريض الموت فذهب مالك - في المشهور عنه - أن

النكاح غير صحيح حلاً للجمهور، وعمدة مالك سدُّ الدرع، وذلك لكونه

محل اتهام بقصد إصرار الورثة بإدخال وارث جديد رائد، فيمنع به لئلا يكون

وسيلة للتشفي من الورثة وإدخال الصرر عليهم، واحتج الجمهور بأن الأصل

جواز نكاحه؛ لأنه صدر من أهله وفي عمله وشرطه، وقاسوه على البيع والشراء

من حيث الحوار، ودعم الشافعي استدلاله بقوله يلعي أن معادس جبل عليه

قال في مرضه الذي مات فيه (رَوَّجُوْهُ، لَا أَتَقَى اللَّهَ تَبْرَكَ وَتَعَالَى وَأَنَا عَرَبٌ)،^(٢)

وقول الصحابي إذا وافق القياس حجة عبد الشافعي^(٣)

✽ في شهادة الأصول والفروع فذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة

وأحمد - رحمهم الله - إلى ردِّ شهادة الأب لاه، وشهادة الأم لأبيه، وكذلك الأم

لأبها، وأبهاها، وعمدة مالك سدُّ الدريعة، لكون الأب مُشْهَماً في الشهادة

(١) «أصول الفقه» أبو زهرة (٢٧٥)

(٢) «الأم» للشافعي (١٠٣/٤)

(٣) انظر «البحر المحیط» بمرکزشي (٥٦/٦)، و«إرشاد المصالح» لشوكاني (٢٤٣)

(٤) انظر مسألة نكاح المريض مريض الموت في «بداية المجتهد» لابن رشد (٤٥/٢)، «المعني»

لابن قدامة (١٥٠/٦ - ٣٩٢)

لولده بالحياة والميل، ثمَّ قدَّ بحمله على شهادة غير حقٍّ، فتردُّ شهادته لموضع التهمة خلافاً لمن أجاز شهادة العدل مطلقاً

* في شهادة الزوجين فمذهب مالك وأبي حنيفة وطاهر مذهب أحمد عدم قول شهادة الروح لروحته ولا الروح لروحها سداً للتدريعه، وجهه أن كلاً من الزوجين يصير يجرُّ السمع إلى نفسه لاتصال الاتماع بيها، خلافاً لمن أجازها وهو مذهب الثوري^١ وابن أبي ليلى^٢

(١) انظر «مداه عجنه» لاس سعد (٢/ ٤٥٢)، «المصنعي» لاس قدامه (١٠/ ١٧٢)

(٢) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أحد أئمة الأعلام. كان فقيهاً عابداً مجتهداً، له كتاب «الجامع»، توفي سنة (١٦١هـ)

انظر ترجمته في «مصنفات النكدي» لاس سعد (٦/ ٣٧١)، «تاريخ الكبير» لسخاري (٤/ ٩٢)، «مخرج النعمان» لاس أبي حاتم (١/ ٥٥، ٤/ ٢٢٢)، «معارف» لاس فقه (٤٩٧)، «بكرات» لاس الأثر (٦/ ٥٦)، «المصنف» لاس الأثر (١/ ٢٤٤)، «وعبات الأعيان» لاس خنكاس (٢/ ٣٩١)، «سير أعلام السلا» لمذهبي (٧/ ٢٢٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ١١١)، «شيرات الذهب» لابن العماد (١/ ٢٥٠)

(٣) هو أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي بن بشار بن بلال الأنصاري الإمام نفسه من أكبر فقهائ الكوفة، حدث عن عمر وعلي وأبي ذر وس مسعود وغيرهم، وسمع منه الشعبي، ومجاهد وعبد الملك بن عمير وحماد بن عمار، توفي سنة (٨٢هـ)

انظر ترجمته في «مصنفات ابن سعد» (٦/ ١٠٩)، «تاريخ بغداد» لمصطفى الحنفدي (١/ ١٩٩)، «وعبات الأعيان» لاس خنكاس (٣/ ١٢٦)، «سير أعلام السلا» لمذهبي (٤/ ٢٦٢)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ٣٦٠)، «شيرات الذهب» لابن العماد (١/ ٩٢)

(٤) انظر «مداه عجنه» لاس رشد (٢/ ٤٥٣)، «المصنعي» لاس قدامه (١٠/ ١٧٢)

* في قضاء القاضي بعلمه فمذهب مالك وظاهر مذهب أحمد أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه مُطلقاً، وإنما يقضي باليُنة والإقرار، ومن أدلة المانع العمل بمبدأ سدّ الدريعة فإن القاضي إذا قضى بعلمه لحقته تهمة المحاباة وليس، على أنه يمكن أن يكون قضاؤه بعلمه وسيلة لدجور على أحد الخصمين، فيجمع ذلك سدّ الدريعة بالتهمة واختور، خلافاً للشافعي ومن وافقه فإنه يجوز أن يقضي بعلمه إلا في حدود الله، وهي ما عدا القذف والقصاص

* في قضاء القاضي لمن يَتهَم فيه فمذهب مالك وأبي حنيفة رحمهم الله، أنه لا يجوز قضاء القاضي لكل من لا تجوز له شهادته كأبويه وأولاده وروجته، وعمدة القائلين بالجمع الأحاد سدّ الدرائع، لاتهم القاضي بمحاداتهم، كما يَتهَم في شهادته لهم، ويمكن حالئذ أن يكون قضاؤه وسيلة لدجور على خصمه خلافاً لمن أجاز ذلك^(١)



(١) انظر «بداية المجتهد» لابن رشد (٢/٤٥٨)، «المعي» لابن قدامة (١٠/٤٨)، «معني المحتاج» للشريفي (٤/٣٩٨).

(٢) انظر «بداية المجتهد» لابن رشد (٢/٤٦٠)، «المعي» لابن قدامة (١٠/٩٤)، «تجويد العقيدة» للسمرقندي (٣/٦٣٩).

فصل

[في الاستدلال بالعكس]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣١٩]

« يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِالْعَكْسِ، وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْطَرَالِييُّ،
لَا يَجُوزُ » ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِالْمَقُولِ، وَحَمَّ الْمَصْلَ بِقَوْلِهِ
« فَهَذَا اسْتِدْلَالٌ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ لَوْ حَلَّتِ الْحَيَاةُ الشَّعْرَ، وَجَارَ
أَخْذُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ حَالِ الْحَيَاةِ لَانْتَفَضَتِ الْعُلَّةُ » .

[م] يُعْمَرُ عَنِ الْأَصُولِ بِمُقْيَاسِ الْعَكْسِ وَهُوَ « إِثْبَاتُ تَقْيِصِ حُكْمِ
الْأَصْلِ فِي الْمَرَعِ لِأَفْرَاقِهِ فِي الْعِلَّةِ » ، أَوْ هُوَ « مَا يُسْتَدَلُّ عَلَى تَقْيِصِ
الْمَطْلُوبِ، ثُمَّ يَظَلُّ مَبْصُحُ الْمَطْلُوبِ » ، وَمِثْلُهُ كَالدَّلَالَةِ عَلَى طَهَارَةِ دَمِ السَّمَكِ
بِمَاكَلِهِ بِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَسَّنًا لَمَا أَكَلَ بِهِ كَالْحَيَوَانَاتِ الْحِجْسَةِ الدَّمِ، وَمِثَالُهُ - أَيْضًا -

(١) « مباح الوصول » للشمساني (٧٣١)

(٢) « شرح النكوك المبر » بدموحى (٤ : ١٠٠)، وعرفه المحلى على « معجم الخوامع » (٢ : ٣٤٢)

بقوله « هو إثبات عكس حكم شيء لثبته لعكسه في العلة » وله تعريفات أخرى متفاربة،

انظر لمصادر الأصولية المثبتة عن همام في « الإشارة » (٣١٩)

كلا استدلال في قراءة السورة في الآخرين لو كانت مُتة فيهما لسَّ الحُهر بالقراءة فيهما، كالأوليين لمَّ سَّ ذلك فيهما سَّ الحُهر بالقراءة فيهما^(١)، ومثله - أيضاً - قولهم: لو كانت الركعة تحب في إث الخيل لوجبت في ذكوره، فالإبل والقر والعجم لما وجبت الركعة في إناثها وحببت في ذكورها، ولما كانت الركعة لا تحب في ذكور الخيل دل على أنه لا تحب في إناثها كالخمر والبعال^(٢)، ومثله - أيضاً - احتجاج الحمية على عدم وجوب الفصاحص على القاتل بالثقل بقولهم: لما لم يجب الفصاحص من صغير المثل لم يجب من كبيره، عكسه المحدد لما وجب من صغيره وجب من كبيره^(٣).

وقد استدل به المالكية والحنابلة وهو المشهور عن الشافعية والحمية، ومعه طائفة من الأصوليين كابن الباقلابي وأبي الخطاب وغيرهم^(٤)

والصحيح حوار الاستدلال نقيض العكس نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ أَقْوَرُ لَوَجَدُوا مِنْهُ آخِرَتَنَا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء]، فإنه يستدل على حقيقة القرآن بإبطال نقيضه، وهو وجود الاختلاف فيه، ولما ثبت في الشبهة

(١) «سودة؛ لال سمعه (٤٢٥)، ودلح الكوكب المنير» لمصوح (٤/ ٢١٩)

(٢) «شرح اللمع» للشراري (٢/ ٨١٩)

(٣) «مصباح الوصول» للشماني (٧٣٣)

(٤) انظر لمصادر الأصولية المتنوعة عن هاهنا «الإشارة» (٣٢٠)

فما رواه مسلم من حديث أبي در العناري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «وَيُثْبِتُ أَحَدَكُمْ صِدْقَهُ، قَالُوا: مَا رُسُولُ اللَّهِ؟ أَلَيْسَ أَحَدُنَا شَهْرُهُ وَمَكُونُهُ فِيهَا آخِرٌ؟» قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَرْدٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»^(١).

والمصنف في مثله احتج بالمعقول على جوار إثبات الأحكام بالاستدلال على الشيء بعكسه؛ لأنه في حقيقة الأمر استدلال بقياس المدلول على صحته بالعكس، فإذا حار الاستدلال بما يدلُّ عليه الطرد، فلأن يجوز بما هو مدلول على صحته بالطرد والعكس أولى



(١) أخرجه مسلم (٩١/٧) في «البركة»، باب بيان اسمه بعد ما يقع على كل نوع من المعروف،

من حديث أبي در رضي الله عنه، وهو منقول عنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فصل

[في دلالة الاقتران]

❖ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣٢١]:

« لَا يَجُوزُ الاسْتِدْلَالُ بِالْقَرَائِنِ عِنْدَ أَكْثَرِ اصْنَحَابِنَا، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ قُصَيْرٍ: «يَجُوزُ ذَلِكَ»، وَبِهِ قَالَ الْمُرْنِيُّ »

[م] وَيُعْتَرِضُ عَلَيْهِ الْأَصُولِيُّونَ، «دَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ» مِثْلَ اسْتِدْلَالِ مَالِكٍ رَضِيَ

عَنِ سَقُوطِ رَكْعَةِ الْخَيْلِ، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْخَيْلُ وَالْإِبَالُ وَالْحَمِيرُ لِيَرْصَكِبُوها وَبَيِّنَةٌ﴾ [الحل ٨]، فَيَقْرُنُ بَيْنَ الْخَيْلِ وَالْإِبَالِ وَالْحَمِيرِ، هَذَا كَانَ الْإِبَالُ وَالْحَمِيرَ لَا رَكْعَةَ فِيهَا إِجْمَاعًا، فَكَذَلِكَ الْخَيْلُ، وَمِثْلُهُ مَسْأَلَةُ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ

وَيُحْرَمُ مَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ دَلَالَةَ الْاِقْتِرَانِ يُجْتَنَّبُ بِهَا لَا حِلَافٍ فِيهَا إِذَا كَانَتْ لِدَلِيلٍ خَارِجِيٍّ يَدُلُّ عَلَى الْاِقْتِرَانِ، وَتَكُونُ الدَّلَالَةُ لِلدَّلِيلِ الْخَارِجِيِّ لَا لِلْاِقْتِرَانِ، وَلَا حِلَافٍ فِي الْمَشَارَكَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْظُوفُ مَقْصُودًا بِأَنْ لَا يَذْكَرُ حَرَمُهُ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: فُلَانَةٌ طَالِقٌ وَفُلَانَةٌ، وَكَذَلِكَ عَطْفُ الْمُرَدَّاتِ إِذَا كَانَ مَشَارَكَةً

بيها في الجلة، فالشارك في الحكم إنما كان سبب العيلة لا لأجل الاقتراح^١

هذا، ودلالة الاقتراح على مراتب متفاوتة قوة وصعفاً، فإن جمع بين المقترنين لفظ اشترك في إطلاقه، واختلفا في تفصيله ظهرت عندئذ قوتها، وذلك مثل قوله **ثَلَاثَ حَقٍّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْعَمَلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالسُّوَاكُ، وَيَتَمَسُّ مِنْ طَيِّبٍ إِنْ وَجَدَهُ**^٢، ولما كان السواك والتنطيب غير واجبين كان العمل غير واجب - أيضاً - لاشتراك الألفاظ الثلاثة في إطلاق لفظ الحق عليه، ما لم يرد دليل يقضي بحكم مُعَابِرٍ أمّا إذا تعددت الحمل، واستقل كل واحد منها بالحكم والسبب والعناية طهر صحتها، كقوله **لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْحَتَاةِ**^٣، فلا يلزم من تنجيسه بالبول تنجيسه بالاعتسال، لأن الاقتراح في النظم لا يستلزم الاقتراح في الحكم عند جمهور الأصوليين، ولأن الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه غيره

(١) «إرشاد المصالح» للشوكاني (٢٤٨).

(٢) أخرجه أحمد في «مسند» (٤/٣٤٤، ٥/٣٦٣)، وابن أبي شبة في «المصنف» (١/٢٣٤) (٤٩٩٧).

عن رجل من أصحاب النبي، **رواه** الحديث صحيحه لأبي داود في «السنن الصحيحة» (٤/٤٠٥).

(١٧٩٦)، وفي «صحيح جامع» (٣/٦٢٣) (٣٠٢٥).

(٣) أخرجه أبو داود (١/٥٦) برقم (٧٠) في «كتاب تطهارة» باب الوضوء في الماء الواكدة من حديث

أبي هريرة **رواه** الحديث صحيحه لأبي داود في «صحيح أبي داود» (١/٣٠١)، وفي «صحيح

الجامع» (٦/٢١١) برقم (٧٤٧١).

مثل قوله تعالى ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا نَسْلَهُمُ الْمَرْءَ وَالْأُنثَىٰ مَعَهُ أَيُّدًا عَلَىٰ الْآخَرِ﴾ [الفتح ٢٩]،
 فالحملة الثانية معطوفة على الأولى ولا تشاركها في الرسالة، فظهر أن الاشتراك
 إنما يكون في المعاطفات الناقصة التي تتباح إلى ما تسم به، فإذا تكت بمسها فلا
 مشاركة كعطف حنة فلا اشتراك في المعنى نحو أكرم زيداً وجمع عمراً^١
 وحالف أبو يوسف^٢ صاحب أبي حيفة وابن أبي هريرة^٣ من الشافعية

(١) راجع «مسوده» لأن يمينه (١٤٠ - ١٤١)، «دفع بعوانه» لأن يمين (١٨٣ - ١٨٤)،
 «إرشاد المبحول» للشوكاني (٢٤٨).

(٢) انظر لمصادر الأصولية المتن عن هاشم «(شارع)» (٣٢١)

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأهوازي الكوفي، إمام المذهب صاحب أبي
 حنيفة وناشر مذهبه. وأول شيخ للإمام أحمد، بن حبيب النخعي بغداد في عهد الخليفة
 المهدي، وظل يقضي من مصر إلى وفاته سنة (١٨٢ هـ)، من مؤلفاته «كتاب الخراج»، و«كتاب
 المجموع»، و«اختلاف الأمصار»، وغيرها

انظر ترجمته في «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ٣٣٠)، «المهرست» ببيدم (٢٥٦)، «طبقات
 شبراوي» (١٣٤)، «تاريخ بغداد» لمخطيب البغدادي (١٤ - ٢١٢)، «وفيات الأعيان» لابن
 حنك (٦ - ٣٧٨)، «الكامل» لابن الأثير (٦ - ١٥٩)، «السنن والتهذيب» لابن كثر (١٠ - ١٨٠)،
 «سير أعلام النبلاء» (٨ - ٥٣٥)، «دول الإسلام» كلاهما بدمعي (١ - ١١٧)، «مرآة الجنان»
 لباقعي (١ - ٣٨٢)، «جواهر المصنوع» بقرشي (٣ - ٦١١)، «تسايل بغداد» لابن حجر (٦ - ٣٠٠)،
 «طبقات الحفاظ» لمسبوطي (١٢٧)، «شذرات الذهب» لابن نديم (١ - ٢٩٨)

(٤) هو أبو علي الحسن بن الحسن بن أبي هريرة، أحد أئمة شافعية
 انتسب إليه إمامه العراقيين، دأب ببغداد، وتخرج عنه خلق كثير، من مؤلفاته «شرح مختصر هروي»،
 و«مسائل محفوظة في الفروع»، توفي سنة (٣٤٥ هـ)

وأكثر الحاشية وبعض المالكية، واحشوا على جوار الاستدلال بالقرائن بقول
 أبي بكر الصديق رضي الله عنه : «وَاللَّهِ لَا أَقَابِلُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ» ، فدلَّ
 ذلك على أن العطف يقتضي المشاركة نحو قوله تعالى ﴿وَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا
 الزَّكَاةَ﴾ [البقرة ٤٣]، كما استدلو بقول ابن عباس رضي الله عنه : «أَنَّ الْعُمْرَةَ قَرِيبَةٌ فِي
 كِتَابِ اللَّهِ»^(١)، لذلك حمها على الوجوب بدلالة الاقتران في قوله تعالى
 ﴿وَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة ١٩٦]

وقد أجيب بأن الصديق رضي الله عنه إنما قصد عدم التفریق بين ما جمع الله في
 الإيجاب بالأمر، وكذلك ابن عباس رضي الله عنه أنه أراد وجوب العمرة لأنها قريبة
 للحج في الأمر، والأمر يقتضي الوجوب فكان الاحتجاج في الحقيقة بظاهر
 الأمر لا بالاقتران^(٢).

^(١) انظر برحمه في «طبقات شعبا» بشراري (١١٢)، «تاريخ بغداد» (٢٩٨/٧)، «طبقات
 الشافعية» لسبكي (٢٥٦/٣)، «وفيات الأعيان» لاس حكاك (٧٥/٢)، «مرآة الجنان»
 لبياضي (٣٣٧/٢)، «مع أعلام النبلاء» بنعيمي (٤٣٠-١٥)، «تبيينه والنهاية» لابن كثير
 (٣٠٤-١١)، «شذرات الذهب» لابن عديم (٣٧٠-٢)، «فتح المنى» بمرامي (١٩٣-١)

(١) أخرجه البخاري (٢٦٢/٣)، ومسلم (٢٠٧-١)، وغيرهم

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معناه، كتاب «عمرة»، باب وجوب العمرة ومفضلها، ونسبها
 في مسنده (٣٥١-٤)، وعمره بن حمر في «سبعين خبير» (٢٢٧-٢) بشافعي وسعيد بن
 منصور والحاكم، وانظر «فتح باري» له (٧٣٨/٣)

(٣) «التنصرة» للشيرازي (٢٣٠)

ومن آثار الخلاف في هذه المسألة ما يأتي

✽ الاختلاف في حكم الركاه في مال الصبي، فمن احتج بدلالة الاقتران

من قوله تعالى ﴿وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة ٤٣]، قال لا نحب على مال الصغير، لأن العطف يقتضي المشاركة، ولأنه لو أريد دحوله في الركاه لكان فيه عطف واجب على مدوب، لا بد في كون صلاة الصبي مدوبة، فدل على عدم وجوب الركاه في ماله، ومن لم يحتج بدلالة الاقتران مع ذلك^(١)

✽ والاختلاف في وجوب الأكل من الأصحية، فمن احتج بدلالة

الاقتران من قوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَلَائِسَ الْمَوْفِرَ﴾ (١٥) سورة الحج، قال بوجوب الأكل منها؛ لأنه عطف على الإطعام، والإطعام واجب، ومن لم يحتج به لم يحكم بوجوبه^(٢)

✽ والاختلاف في حكم بيع العبة، فمن احتج بدلالة الاقتران من قوله

﴿إِذَا قَبَايَعُكُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْيَابَ الْبَقَرِ، وَرَضَيْتُمْ بِالرُّزْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَرْغُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ﴾^(٣) قال إن

(١) «شرح الكوكب للنير» للفوحي (٣/ ٢٦٠)

(٢) «المهذب» للإسوي (٢٧٣)

(٣) أخرجه أبو داود (٣/ ٧٤٠) رقمه (٣٤٦٢)، وبيهقي في «مسنده لكري» (٥/ ٣١٦)، من

حديث ابن عمر (رضي الله عنهما)، وحديث صححه الألباني في «الاسانيد الصحيحة» (١/ ١٥) رقم (١١) =

اقتراح بيع العينة بأحد أدباب القر والاشعال بالدرع مع أنَّ هذه المذكورات
غير محترمة، هذاً ذلك على أنَّ بيع العينة ليس محرماً، ومن اعتبر أنَّ دلالة
الاقتراح ضعيفة؛ لأنَّ الاقتراح في النظم لا يستلزم الاقتراح في الحكم، قال
لا اشتراك في المعنى وخاصة وأنه عطلت حملة على حملة'



= وفي «صحيح أبي داود» (٣٦٥/٢)

(١) «بيل الأوطار» نسخة في (٣٦٤/٦).

باب حكم استصحاب الحال

[في استصحاب حال العقل]

❦ قال الباغي رحمه الله في [ص ٣٢٢]

« . . استصحاب الحال، وهو على ضربين:

أحدهما: استصحاب حال العقل، وذلك إذا ادعى في
المسألة أحد الخصمين حكماً شرعياً، وادعى الآخر البقاء على
حكم العقل . »

[م] الاستصحاب هو « الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم، أو
نفيه ما هو ثابت بالدليل ».

أو هو « استدلال إثبات ما كان ثانياً أو نفي ما كان متبوعاً حتى يقوم دليل
على تغيير الحالة »^(١)، وقد جعله المصنف صريخاً، تناول في أحدهما استصحاب

(١) «تحرير لعروع على الأصول» للزنجاني (١٧٢)

(٢) «علام الموقعين» لابن القيم (١/٣٣٩)

حال العقل، ويُعرف هذا الصرب عند الأصوليين باسم صحاب العدم الأصلي المعلوم بدليل العقل في الأحكام الشرعية كبراه الدِّمَّة من التكليف حتى يأتي دليل شرعي على تغيره، ويطلق عليه - أيضًا - البراءة الأصلية أو الإباحة العقلية، وقد مثَّل لها المصنِّف بوجوب الوتر، وأنه يحكم براءة الدِّمَّة من الواجبات قبل ورود الشرع حتى يقوم للدليل على شغلها بالتكليف أو بثبوت الحق، ومثاله - أيضًا - أن الدليل دلَّ على إيجاب خمس صلوات وهو قاصرٌ على إيجاب الخمس، فثبتت السادسة غير واجبة للعلم بعدم الدليل عن وجوبها، أي بقيت على العدم الأصلي، وإذا أوجب الشارع عبادة على قادر، بقي العاجز على ما كان عليه لعدم الدليل، وإذا كان الأصل عدم تقاض الوصوء بشيء يجرح من غير السبيل، فيُصحح هذا الأصل حتى يثبت الدليل على خلافه، فإذا لم يثبت فيبقى الأصل عدم النقص، ذلك لأنَّ الله تعالى خلق الدِّمَّة غير مشعولة بشيء حتى يثبت شغلها بالدليل.

وهذا الصرب من الاستصحاب حجة باتفاق الجمهور خلافاً للمعتزلة^(١)،

(١) والمعتزلة يُلقَّبون مع الجمهور في المنوع غير أنهم يحدِّثونهم في الأصل، لأنَّ مذهبهم الحسبي، وتصبح التعديلات أي أنَّ الحكم بعقل هي أمكن أن يعرفه العقل ولا يستلزم عدم الأدل، وهو على ما بين من مذهب الجمهور في أنَّ الأصل براءة الدِّمَّة لعدم الأدل، وهو الصحيح بلا شك، لأنه لا حكم بالأشياء والأعيان قبل ورود شرع لها بعده فإنَّ الأشياء لا تحو من حكم شرعي ممثل في عقل خاص أو قياسي أو قاعدة شرعية عامة فتخرج تحتها الفروع =

وبعض الأدلّة ، وحجّه على الحقيقة العلم بعدم الدليل لا عدم الدليل،
وهي طريقة صحيحة من الاستدلال كما قال المصنف.

[في استصحاب حال الإجماع]

✽ قال المصنف رحمه الله في [ص ٣٢٣]

«والثاني: استصحابُ حال الإجماع، وذلك مثل استدلال
داود على أن أم الولد يحوز بيعها، لأننا قد أجمعنا على جوار بيعها
قبل الحمل، فمن ادّعى المنع من ذلك بعد الحمل، فعليه الدليل،
وهذا غير صحيح من الاستدلال»

[م] والمراد به استصحابُ حكم ثابت بالإجماع في محلّ النزاع بين أهل
العلم، ومثل له المصنف بقول داود الظاهري وأتباعه في جوار بيع أم الولد،
حيث إن الإجماع مُعقّدٌ على جوار بيع الحارية قبل أن يستولدها سيدها فتد

■ ولا تشذ عنها [«الترغاب» بحويي (٢/ ١١٣٥)، «المعتمد» لأبي محمد (٢/ ٨٨٤)،

«مستصر» بلعري (١/ ١٢٧) «ابن القيم» بركشي (٦/ ٢١)، «شرح بكوكت العبر»

للفوحي (٤/ ٣٠٤).

(١) انظر مصادر الأصولية اثنه عن هاشم «(إشارة) (٣٢٣)

له ولدًا، فيبقى هذا الإجماع مشتملاً حكماًه إلى ما بعد الحمل والولادة بمقتضى استصحاب الحال، لأنّ لولادة لا نزول الحكم المجمع عليه، والجمهور بمعول الاستدلال بمحرّد الاستصحاب؛ لأنّ انعقاد الإجماع إما كان على صفة وهي قبل أن يستولد الحارثية سيدها، وهذه الصفة كانت قبل محلّ انبعاث، فلا يسلم الإجماع على صفة أخرى وهي ما بعد الحمل والولادة، لأنّ شرط لاستصحاب بقاء الحال على الصفة التي كانت وقت الحكم، هو أن تعيّن الصفة وهي مناط الحكم تعيّن موجب الحكم لروا تلك الصفة، فيحصى الأمر لحكم آخر، لذلك عدّها المصنّف طريقة غير صحيحة من الاستدلال.

ومثاله - أيضاً - انعقاد الإجماع على صحة صلاة التيمم المأقود للماء، فهذا وجد الماء قل دحوه في الصلاة نظر تيمّمه، فلا تصحّ الصلاة به، لكن إذا لم يجد الماء وتيمّم، ودحس في الصلاة، فهل يستصحب حكم الإجماع وهو صحة الصلاة عند فقد الماء أم لا تصحّ صلاته لتعيّن الحال من فقد الماء إلى وجوده؟ وهذه المسألة ترجع إلى استصحاب حكم الإجماع في محلّ الخلاف، وقد اختلف العلماء في صحته، فعاء أكثر الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية، وأئمة الشافعية، وبه قال المربي وأبو ثور والصيرفي، واحتاره الأندلسي وابن الحاجب وابن القيم، وهو مذهب داود الظاهري^١ - كما تقدّم -

(١) انظر المصادر الأصوبية المبيّنة على هامش «الإشارة» (ص ٣٢٥).

وعُمدة المشي لاستصحاب الإجماع في محلّ الرّاع - مع اعترافهم بأنه لا إجماع في محلّ الرّاع - أنه لا يجب الانتقال عن حكم الأصل إلّا بدليل باقٍ، وتبدّل محلّ المحلّ المجعّ على حكمه أوّلاً كذلك زمانه ومكانه وشخصه، وهذه الأوصاف لا تمنع استصحاب ما ثبت له قبل البذل، حتى يقوم الدليل على أنّ الوصف باقٍ للحكم مُثبتٌ لصدّه، كما جعل الدّباع باقلاً لحكم نجاسة الخلد، فقلّ الدّباع فالنجاسة باقية، فإنّ هذا يوجب سقوط استصحاب حكم الإجماع؛ لأنّه رفع بما ثبت من الحكم، أمّا محرّد الرّاع فلا يقوى على رفع استصحاب حكم الإجماع إلّا أن يقوم الدليل على أنّ ذلك الوصف الحادث جمعه الشرع دليلاً على بقر الحكم، وحسب يكون معارضا في الدليل، لا قادحاً في الاستصحاب^(١).

وقد أحاط المصنف على ذلك بقوله: «لأنّ الإجماع لا يتناول موضع الخلاف»، أي لا إجماع مع الخلاف؛ لأنّ الخلاف يُصادف الإجماع، فليس هناك ما يستصحب؛ ولأنّ الاستصحاب يكون لأمر ثابت فيستصحب ثبوته، أو مُنفى فيُستصحب نفيه، فلا يكون الإجماع حُجّة في الموضوع الذي لا إجماع فيه^(٢)، فضلاً عن ذلك فإنّ هذا الصّرب من استصحاب محلّ الخلاف يؤدّي

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/٣٤٣)

(٢) المصدر السابق، «المصنف» ج ١ (١٢٨)

إلى تكافؤ الأدلة، إذ كل من المذيعين يصح له أن يستصحب الإجماع في محل الرأع على الوحة الذي يوافق مذهبه، فقد استدل أحدُهما على صحة صلاته بالتيثم قبل رؤية الماء بالإجماع، ويستصحب هذه الحالة إلى ما بعد رؤية الماء أثناء الصلاة، ثم يُصححُها بهذا النوع من الاستصحاب، وقد يستدل غيره على عدم صحة صلاة المتيثم عند رؤية الماء قبل الصلاة إذا ضلّ بالإجماع، ثم يستصحب هذه الحالة إلى أثناء الصلاة، فيحكم على صلاته بالطلان بنفس هذا النوع من الاستصحاب^(١).

ومن جهة أخرى، فقد استدل المصنف على عدم حُجّية هذا الاستصحاب بالقياس على «ألفاظ الشارع إذا تناولت موصفاً خاصاً لم يصح الاحتجاج بها في الموضع الذي لا تناوله»، وقد يرد على هذا القياس أن ألفاظ الشرع لا تخلو من حُكْم شرعيّ، فإذا ثبت بالدليل تناوله موصفاً خاصاً فإنه يخرج من العموم ويبقى الباقي على عمومته.

ومن هنا يظهر أن الخلاف بين أهل العلم معنوي له آثاره المترتبة عليه، فمن رأى حُجّية استصحاب حُكْم الإجماع في محل الخلاف قال بجواز بيع أم الولد بعد الحمل، كما قال بصحة صلاة المتيثم أثناء الصلاة بعد رؤية الماء،

(١) المصدر السابق (١/ ٣٤١)، «روضة باصرة» لابن همام (١/ ٣٩٢)، شرح نكح المبرء

حلالاً لم لم يَحْتَجْ به، وبُظِرَ هذه المألة اخلافهم فيه إذا شرع المنع في الصوم لعدم وجود الهدي، ثم وجد، فهل يجب عليه الخروج من الصوم إلى الهدي، أو أنه يجزئ الصوم ولا يلزمه الهدي ؟ مع إجماعهم على أن المنع بالخس يجب عليه الهدي إن قدر عليه، فإن لم يجده وجب عليه الصوم لقوله تعالى ﴿ قَدْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْفَجْرِ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَيُفَجِّحُ وَيَسْتَوِيذًا رَجَعْتُمْ يَوْمَ الْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

ومذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد على أنه إذا شرع في الصوم انتقل الواجب عليه من الهدي إلى الصوم، فإذا وجد الهدي لم يلزمه الخروج من الصوم، حلالاً لأبي حنيفة فإنه إذا وجد الهدي أثناء صوم الأيام الثلاثة أو بعدها قبل يوم النحر، وجب عليه الخروج من الصوم إلى الهدي^١، ولهذا الأصل آثار فقهية أخرى.

هذا، والمصنف قدّم استصحاب الحال إلى صريين، لكن علماء الأصول يصيرون عليها أقاناً أخرى منها

* استصحاب ما دلّ العقل والشرع على ثبوته ودوامه لوجود سببه كدوام حلّ الروضة بعد ثبوت عقد الزوجية، وكذلك عند جريان العقد، فإنه

(١) «دبايه مجتهد» لابن رشد (١/ ٣٥٦)، «المعنى» لابن قدامة (٣/ ٤٢)، «المجموع» بسوي

(٧/ ١٨٦)، «فتح القدير» لابن الهمام (٢/ ٢٠٧)

بث حتى يوجد ما يزيله، وكشعل الدُّمَّة يدفع الشيء الملب وصمانه عند وجود
 سه - وهو الإتلاف - فإن هذه الدُّمَّة تبقى مشعولة حتى يرد ما يزيله، وهذا
 النوع من الاستصحاب حُجَّة عند المالكية والشافعية والحنابلة مُطلقاً ما لم
 يثبت مُعارض، وهو عند الأحناف حُجَّة في الدَّفْع وإدعاء العذر لا في الإثبات
 * استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافه
 كاستصحاب الطهارة إذا شك في الحدث حتى يثبت الحدث، فالطهارة وَصْفُ
 مستصحب لإباحة الصلاة، وحيث المفقود تستمرُّ نائمة حتى يقوم الدليل على
 خلاف ذلك، والكفالة وَصْفُ شرعي يستمرُّ ثابتاً حتى يؤدِّي الدَّيْن أو يراً
 منه، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أنه لا خلاف بين هذا النوع والذي قبله، وإن
 تدارع الفقهاء في بعض أحكامه، لتجاذب المسألة أصليين متعارضين .

* استصحاب العموم إلى أن يَرِدَ دليلٌ مُخصِّص، واستصحاب النص حتى
 يَرِدَ الشَّخْصُ وهذا القسم - أيضاً - محل اتفاق العلماء على وجوب العمل به.

* استصحاب الحكم العقلي عند المعتزلة، فإنَّ العقل يحكم عندهم في
 بعض الأشياء إلى أن يرد الدليل السمي، وقد أجمع أهل السُّنَّة على إنطاله؛
 لأنه لا حُكْم للعقل في الشرعيات "

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٣٤٠)

(٢) انظر المصادر الأصوبية الملبه عن هامش د (إشارة) (٣٢٣)

ويعذر الملاحظة إلى أن الاستصحاب لا يعتمد عليه إلا بعد انتهاء الأدلة الشرعية الصالحة للاحتجاج من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها، فهو آخر ما تدور عليه الفتوى لكونه أصعب الأدلة^(١)، كما لا يجوز من جهة أخرى تحميل الاستصحاب أكثر ما يستحقه؛ لأنَّ عالت بقية القياس من توشعوا في الاستصحاب فهموا من النص حكماً أثبتوه مع مبرهم لها يتصممه من إشارة أو إيحاء أو إلحاق، فعملوا بموجب الاستصحاب لعدم علمهم بالباقل وتوشعوا في العمل به على العمل بمقتضى النص^(٢)



(١) «مجمع المناوي» لابن تيمية (١١٢/١٣)

(٢) المصدر السابق (١٦/٢٣)، «إعلام الموقعين» لابن القيم (٣٢٧/١)

فصل

[في حكم الأشياء المنفعة بها قبل ورود الشرع]

✽ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣٢٥].

«... هل ينس في العقل حظر ولا إباحة. وإنما ثبتت الإباحة والتحرير بالشرع، والباري تعالى يحلل ما يشاء ويحرم ما يشاء، هذا قول جمهور اصحابنا.»

[م] لا خلاف بين أهل العلم في أن الحاكم الذي يدرك الأحكام ويظهرها ويكشف عنها بعد العتة وبلوغ الدعوة إنما هو الشرع الذي جاء به النبي ﷺ، فالأصل - إذن - في الأشياء بعد عمي الرسل وورود الشرع على الإباحة وهي إباحة شرعية، لقوله تعالى ✽ «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» [البقرة ٢٩]، وقوله ﷺ «... وَمَا سَكَّتَ عَنْهُ تَهْوِيماً صَاحَةً»^(١).

(١) أخرجه أبو داود في «الأطعمه» (١٥٧/٣) برقم (٣٨٠٠) موقوف عن ابن عباس برقم ١٠٠.

وصححه الحاكم في «المستدرج» (١١٥ - ٤)، ووافقه الذهبي، كما صححه إسناده لأبو داود في

«صحيح أبي داود» برقم (٣٨٠٠).

ورواه ترمذي في «مباني» (٢٢٠ - ٤)، برقم (١٧٢٦)، وابن ماجة في «الأطعمه» =

فيكون الأصل في الأشياء والمافع والمكاسب والعادات العفو فلا يحظر منها إلا ما حرمه الله تعالى، وإلا دحلنا في معنى قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زُرْقٍ فَبَجَلْتُمْ مَتَهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ﴾ [يونس ٥٩].

أما العادات فالأصل فيها التوقيف فلا يُشرع منها إلا ما شرعه، وإلا دحلنا في معنى قوله تعالى ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى ٢١].

أما قبل ورود الشرع فلا تحريم ولا تحليل ولا شرع فالواجب الموقف، لأن العقل لا مدخل له في الحظر والإباحة^(١)، وهو مذهب جمهور العلماء خلافا للمعتزلة القائلين بأن كل شيء ثابت بالشرع ثابت قلبه بالعقل، وإنما جاء الشرع مقررًا ومؤكداً لحكم العقل، وهذا الأصل مسمي على مذهبهم في التحسين والتفصيل العقليين، ولا شك في بطلان هذا المذهب لما فيه من ترتيب حكم الشرع على حكم العقل من جهة^(٢)، ولأن ما عرف حسسه وقبحه عن

(٢) (١١١٧) برقم (٣٣٦٧) من حديث سفيان الثوري عن يونس بن يزيد عن ابن جابر عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من شيء أحب إلي من أن يعفو عنه» ولا يعرفه مرفوعاً إلا من عبد بن ماجة، ثم قال: «وكان الحديث لمؤلف أصح وهذا الحديث حسه الألباني في «مصحح ابن ماجة» برقم (١٧٢٦)، وفي «مصحح ابن ماجة» برقم (٣٣٦٦).

(١) «تفصيله والمنفعة» من مصيب العبادي (١- ٢١٧)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢١/ ٥٣٩، ٥٤٠).

(٢) «روضة الناظر» لابن قدامة (١/ ١١٩).

(٣) «معدن أهل السنة» لحكم لأشب، وردت بالشرع ابتداء لا بعد العقل، فالعقل تابع بشرع لا مبرور.

طريق العقل والضرورة لا يترتب عليه مدح ولا دم ولا ثواب ولا عقاب ما لم يرد حكمه بالشرع من جهة أخرى، ولأن الدليل الشرعي أنت ذلك على من قامت عليه الحجة بالرسول والكتب، وعليه فلا يجوز إعطاء ما بعد الشرع حكم ما قبل الشرع

[في تقرير الأصل في الأشياء عند المخالفين للجمهور]

❖ وقد الساجي رحمه الله عن المخالفين من المالكية للجمهور

« قال أبو بكر الأبهري: «الأشياء هي الأصل على الحظر».

وقال أبو الفرج المالكي: «الأشياء هي الأصل على الإباحة» .

[م] ما ذهب إليه أبو بكر الأبهري وأبو العرج الديلمي المالكيان في القول

بالخطر والإباحة وإن وافقوا المعتزلة في النتيجة والحكم إلا أنهم يجافونهم في المبنى والأصل، إذ أنهم لم يحكموا العقل فيها يمكن أن يعرفه حساً أو قبحاً، وإن استدل كل واحد منهما بالصصوص الشرعية القاصية بالمتع والخطر، أو بالإباحة والجواز.

فأبو بكر الأبهري استدلل بقوله تعالى: ﴿تَتَلَوْنَهَا مَادًّا أُخِلَّ لَهُمْ﴾ [مائدة ٤]،

وقوله تعالى ﴿أَجَلْتُ لَكُمْ سَيْمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَنَّى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة ١]،
وعنها من النصوص الشرعية الدالة على أن الأشياء قبل ورود الشرع على
الخطر، يبي استدلال أبو المرح المذكي بقوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا
فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة ٢٩]، وقوله تعالى ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ
حَلَقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه]، وغيرها من النصوص الشرعية الدالة على
أن الأشياء قبل ورود الشرع على الإباحة

هذا، وقد اعترض بعض العلماء عقد هذه المسألة في كتب الأصول خشوا
لا فائدة منها؛ لأن مجيء الشرع كإب لمعرفة حكم هذه الأشياء، علما أن وقوع
هذه المسألة ممتنع؛ لأن الأرض لم تحل من شيء مرسل، لقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ
أُمَّةً إِلَّا خَلَا فِيهَا نَبِيٌّ ۝١١﴾ [سورة طه]، ولكن يمكن سحب الحكم قبل
ورود الشرع على من جهل الحكم وهو بعيد عن مجال وصول التليغ كمن
ولد في جريمة أو شأ في بركة



(١) «شرح مفيد» لمصطفى (١٤٧)

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢١ ٣٩٩)

فصل

[في صحة لزوم الدليل على نافي الحكم]

❦ قال النجاشي رحمه الله في [ص ٣٢٦]

« من ادعى نفي حكم وجب عليه الدليل كما يجب ذلك على من أثبت، وقال داود: « لا دليل على النافي » . »

[م] هذه المسألة لها علامة بموضوع الاستصحاب، وهي أنه إذا نفي بعض المتحدثين حكماً من الأحكام، فهل يكفي التمسك بأصل النفي في عدم ثبوت الحكم عده، أم يضاف بإقامة الدليل كما يطالب به المثبت للحكم ؟
ففي تحرير محل النزاع لا يختلف العلماء في أن المثبت للحكم يدرمه الدليل، كما أن النافي للحكم إن كان يدرمه مستلزماً لإثبات ضد المنفي كما في الإباحة فإنه يُطالب بالدليل اتفاقاً، وإسبب الخلاف في النافي للحكم إذا كان يدرمه لا يستلزم ثبوتاً وهو النفي المحرّد كمنى عبادة في الشرعيات، أو صحة عقد من العقود، أو نفي شيء من الأشياء في العقليات، فهل يدرمه إقامة الدليل ؟

فالذي ارتصاه المصنف هو ما عليه جمهور الفقهاء والمكلفين من أنه يدرمه إقامة الدليل مطلقاً، خلافاً لما قال إنه لا يُطالب بالدليل ولا يدرمه وهو مذهب

بعض الشافعية وداود بن علي، ومن تبعه من أهل الظاهر إلا أن ابن حزم وافتق
الجمهور في هذه المسألة^(١)، وفصل آخرون فيها مع اختلافهم في وجوه
التفصيل^(٢).

[في الاحتجاج بلزوم الدليل على نافي الحكم]

❖ وفي الاحتجاج على مذهب الجمهور بقول الباغي رحمه الله في الصفحة

بمسها

« والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كَيْفَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا
مَنْ كَانَ مُؤْمِرًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧] ❖

(١) انظر المصادر الأصولية التي على هامش «الإشارة» (٣٢٦)

(٢) من وجوه التفصيل ما ذهب به بعض الشافعية أن حكم إن كان عصب يلزم ساق به دليل،
ولا يبرمه إن كان شرعياً وهو محكم عن بدلاي وإن هورك وغيرهما وهذا التفصيل بين
العمليات وشرعيات يحتاج إلى تدبر بعين، وهذه حروب إلى متى حكم إن ثبت
بضرورة، فلا يذهب بالبدية، لأن ضرورة دليل، أما إن ثبت بالنظر أو بالعلم النظري
وجب عليه الدليل كما يجب على من أثبه، لأنه محل شبهة بخلاف ضروري فتشبه فيه
الشبهة، ولا يحق أن ضروري خارج عن محل أسرع باعتبار أن الضرورة دليل، أما العلم
النظري فلا يخرج عن مذهب عاصم بلزوم دليل عليه فلا وجه لتفصيل

[م] ووجه الاستدلال بالآلة التي احتج بها المصنف أن الله تعالى - وهو أحكم الحاكمين - طالت اليهود والنصارى بالدليل على دعوى نبي دحول الحجة إلا من كان هودًا أو نصاري، ولما كانت دعواهم دعوى نبي وإثباتها تعبد لروم الدليل على باقي الحكم

والصواب أن الاستدلال بالآية على هذا الحكم لا يصح، لأن الله تعالى لم يطلبهم بدليل النبي المحترّد، بل ادّعوا دعوى مصموم دحولهم هم الحجة، وأن غيرهم لم يدّعيها، وطولوا بالدليل على هذه الدعوى المركّبة من انبي والإثبات، وصاحبت هذه الدعوى يلزمه الدليل باتفاق الناس، وإياها الخلاف في النبي المحترّد، كما أمّصح عن ذلك ابن القيم رحمه الله وحقق هذه المسألة بقوله

«إن النبي بوعد»

* نوع مستلزم لإثبات صدق النبي، فهذا يلزم الذي فيه الدليل، كمن نبي الإباحة فإنه يُطالب بالدليل قطعاً لأن نبيها يسلم ثبوت صدق من أصدادها، ولا بد من دليل، وكذلك نبي التعذيب بالدر بعد الأيام المحدودة يستلزم دحول الحجة والموافاة بالنعيم ولا بد من دليل

* النوع الثاني نبي لا يستلزم ثبوتاً كفي صحة عقيد من العقود، أو شرط، أو عمادة في الشرعيات، ونبي إمكان شيء ما من الأشياء في العقليات، فالباقي

(١) وحدثني عنه عن * وقالوا لن نؤمن بك ولا تكلم بكلمة * [يعني: ٨٠]

إن بقي العلم به، لم يلزمه الدليل، وإن بقي المعلوم عنه، وادّعى أنه مُتَّهَبٌ في نفس الأمر فلا بدّ له من دليل^(١).

والظاهر أن بقي المعلوم في نفس الأمر هو دعوى منية الحكم مبنياً على دعواه، وادّعاوى لا تثبت إلا بدليل، لقوله عليه السلام: «الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى»^(٢)، وعليه فلا فرق في وجوب إقامة الدليل على الدّعي سواء على المشت أو السّامّي، إذ لو سقط الدليل على السّامّي لأمكن للمشت أن يعبر عن مذهبه بلفظ السّامّي كأن يقول مثلاً: «غير قادر»، بدلاً من لفظة: «عاجز»، لينحصر بأسلوب السّامّي من الدليل، الأمر الذي يُقصي إلى إسقاط الدليل على المشت والسّامّي جميعاً، ولا شك في بطلان هذه النتيجة فتن وسيئتها الفصية إليها جرياً على قاعدة: «مَنَّا

(١) «دفع فوائد» لاس المصم (١: ١٥١-١٥٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٥٢)، وأصحّه في الصحيحين بلفظ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى السُّدْعِيِّ عَلَيْهِ» أخرجه البخاري في «الترغيب» (٥: ١٤٥) باب إذا ادّعى الزّاعم وقرّنه، ومسلم في «الأمّة» (١٢/٣) باب أنبى على المدّعي عليه، والترمذي في «الأحكام» (٣/٦٢٦)، باب أنبى على المدّعي والنسائي في «المصنوع» (٨: ٢٤٨) باب علة حاكم على اليمين، وابن ماجه في «الأحكام» (٢/٧٧٨) باب أنبى على مدّعي وليمين على المدّعي عليه، من حديث ابن عباس رضى الله عنه وفيه قصه

[انظر تخرجه في «مصنف الراية» للزيلعي (٤: ٩٥)، «التنقيص الحير» لابن حجر

(٢/٢٠٨)، «الترغيب» لاس حجر (٢/١٧٥)، «برود النعمان» للأسي (٨: ٢٦٤)]

أَدَّى إِلَى بَاطِلٍ فَهُوَ تَاطِلٌ»، لذلك يلزم الباقي للحكم الدليل مدًا للتدرية
 هذا، ولا يعلم انعكاس هذا الخلاف وبأثيره على العروع الفقهية، لذلك
 كان الخلاف لعطناً، يُحتاج إليه في تفعيد المطرات العلمية

فصل

[في صفة المجتهد وشروطه]

✽ قال الناجي رحمه الله في [ص ٣٢٧]:

« صِفَةُ الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَوْضِعِ الْأَدْلَةِ، مُوَاضِعَهَا
 مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَيَكُونَ عَارِفًا بِطَرِيقِ الْإِيجَابِ وَبَطَرِيقِ الْمَوَاضِعَةِ
 هِيَ الْمَلْعَةِ وَالشَّرْعِ، وَيَكُونَ عَالِمًا بِأَصُولِ الدِّيَانَاتِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ ».

[م] من صفة المجتهد أن يعرف الأدلة من حيث ترتبها في القوة
 والحجية، كما يعرف كمية استشر الأحكام من أصولها، وهي على صريين
 متفق عليها، ومختلف فيها، فالأدلة المعتمدة شرعاً التي اتفق عليها أهل السنة
 أربعة الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس من حيث الجملة، وأن هذه الأدلة
 الأربعة محكمة لا تختلف، إذ يصدق بعضها بعضاً، ويوافق بعضها بعضاً، لأن
 الجميع حق، والحق لا يناقض، وهي من جهة أخرى ملازمة لا تفرق، لأن

جميع الأدلة سواء المتعق عليها أو المحتلف فيها ترجع إلى أصل الكتاب إذ هو عمدة الشريعة، وأصل أدلتها، وأصل مصادر التشريع وأهمها، ويستدل على حُجِّيَّة الأدلة به، فالشُّنَّة بياها، والإجماع لا يكون إلَّا عن دليلٍ منه أو من الشُّنَّة، والقياس لا يكون إلَّا على أصلٍ ثبت حكمه بالنص أو الإجماع، فجميعها راجعة إليه، إمَّا في البيان والتوضيح، وإمَّا لاعتبارها حُجَّة ومصدرًا لدلالة القرآن عليها، وأن يكون محيطًا بشروط ذلك من تقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره، عارفاً بدلالة الألفاظ على المعاني، وسبب إيقاع اللفظ للمعنى وتعيينه له من جهة الوضع اللغوي أو الشرعي، بحيث يظهر ثبوته من معرفة وجوه دلالات الألفاظ على المعاني من جهة مطوقها، ومطومها، وفحواها، ومفهومها، ومعناها، ومعقوها^(١)

ولا يُشترط في المجتهد أن يكون عالمًا بأصول الديانات ولا معرفة العقائد على طريقة المتكلمين بأدلتهم التي يحررونها^(٢)، ولكن بشرط أن يكون عالمًا بمعرفة الله تعالى، بصغاته الواجبة، وما يجوز عليه سبحانه وما يمتنع عليه، ومعرفة نبيه ﷺ، وأنه معصوم عن الخطأ في شرعه، وأن إجماع الأمة معصوم

(١) «الفتح المأمول» للمؤلف (٧٢)

(٢) «باب المعصوم» لابن رشي (٧١١/٢)

(٣) انظر «المستقصى» للحرالي (٣٥٢/٢).

ولا يُشترط العلم بدقائقه^(١) لأن المجتهد فيه - وهو الحكم الشرعي العملي - ليس فيه دليل قاطع، فاحترز بالشرعي عن العقليات وممثل الكلام، وبما ليس فيه دليل قاطع عن وجوب الصلوات الخمس والزكاة وما انفقت عليه الأئمة من جليليات الشرع^(٢)، كما لا يشترط في المجتهد معرفته بتواريخ العقه؛ لأنها ثمرة الاجتهاد، ولا يكون إلا بعد بلوغ المجتهد مرتبة الاجتهاد حيث يولدها ويتصرف فيها، والشيء لا يتوقف على ثمرته، وإلا للزم الدور^(٣)، ولا يشترط - أيضاً - معرفته بأصول الفرائض ولا علم الحساب ولا بالدليل العقلي ونحو ذلك من العلوم غير انصورية، فليست شرطاً في الاجتهاد في الأحكام ولكنها صفة كمال، بخلاف علم أصول العقه فإنه يشترط في المجتهد معرفته به؛ لأنه الآلة التي يتوصل بها للاجتهاد فهو عياده، وأساسه الذي يقوم عليه أركان سائه، وقد ذكر أبو حامد العراقي رحمه الله أن أعظم علوم الاجتهاد يشتمل على ثلاثة فروع علم الحديث، وعلم اللغة، وعلم الأصول^(٤)، ولا يكفي معرفة مسائل الأصول المقررة عند الأئمة، بل يلزمه إدراكها بمسح كما

(١) «الإحكام» للأمامي (٢/٤١)، «شرح تكملة فتح» للمصنف (٤/٤٦٤)، «إرشاد المحول»

للسوكاني (٢٥٢)

(٢) «إرشاد المحول» للسوكاني (٢٥٢)

(٣) «مبسوط» للعراقي (٢/٣٥٣)، «إرشاد المحول» للسوكاني (٢٥٢)

(٤) «مبسوط» للعراقي (٢/٣٥٣) انظر فصول الأصولية كتبه عن هامش «الإشارة» (٣٢٨-٣٢٩).

أدركها الأئمة قل تدوين علم الأصول، حتى يسى له رد العروج إلى أصولها
بأيسر طريق وأقل عمل.

والمصنف رحمه الله عطف على شرط المعرفة بأصول الفقه بعض تفاصيل هذا
المسألة بأن يكون ، غالباً بأحكام الخطاب من العموم، والأوامر، والنواهي، والمفسر،
والمجمل، والنص، والنسخ، وحقيقة الإخراج، مسمى عليه أن يعرف أقسام
القواعد الأصولية وشروط كل دليل، وترتيبها، وفك التعارض بينها.

[في معرفة المجتهد بأحكام الأصول ونوع دلالتها على الحكم]

❦ ثم قال المصنف رحمه الله بعدها في [ص ٣٢٨]

« غالباً بأحكام الكتاب، والسنة، والآثار، والأخبار وطرقها،
والتمييز بين صحيحها وسقيمها » .

[م] المجتهد إذا أراد الاستدلال على حكم حادثة بآية أو حديث فلا بد
أن يعرف حملة من المسائل منها سبب الروي، وكونها مسووعة أو لا ؟ وأقوال
الصحابة والتابعين من بعدهم، ومعرفة سند الحديث وطريق وصوله إليهم،
ومعرفة الصحيح من الأحاديث من سقيمها، وتحكمها من مسووعها، وتفاسير
العلماء وشروحهم، ومعرفة شروح علماء اللغة فها، ومعرفة نوع دلالتها على

الحكم بالمفهوم أو المطوق وسرع كَلِّ واحدٍ منها

ولا يُشترط حفظ القرآن الكريم ولا آيات وأحاديث الأحكام، بل يكفي أن يعرف مواضع الأدلة حتى يتسنى له الرجوع إليها في وقت الحاجة كآيات وأحاديث الرصاع والنكاح والطلاق والأطعمة وغيرها، على أن يتم معرفة الآيات والأحاديث لغةً لمعرفة معاني المفردات والمركبات وحواصها في إرادة المعنى، ومعرفة شرعاً بأن يعرف العلل والمعاني المؤثرة في الأحكام، وأوجه دلالة اللفظ على المعنى.

[في بقية شروط المجتهد]

❦ ويستتبع المصنف رحمه الله شروط أخرى للمجتهد، وذلك بأن يكون عالمًا بأقوال الصُفهاء من الصُحابة والتابعين ومن بعدهم، وبما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه، عالمًا من النحو والعربية ما ينضم به معاني كلام العرب، ويكون مع ذلك مأمونًا في دينه، موثوقًا به في فضله . .

[م] وشروط العلم بما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه إما اشترط لتأليف اجتهاده في مسألة أحق العلماء على حكمها، بمعنى عليه في كُلِّ مسألة تُعني

فيها أن يعلم أن فتواه غير مخالفة للإجماع نجًا للشدود والفرقة، ولا يُشترط له أن يحفظ مواضع الإجماع والخلاف، وكفيه العلم بموافقة مذهب من مذاهب العلماء، أو غلب على طئه أن هذه الحادثة وقعت في عصر لم يكن لأهل الإجماع فيها حوص ، وله أن يعتمد على كتاب «الإجماع» لابن المدر^(١) رحمه الله، و«مراتب الإجماع» لابن حزم رحمه الله.

أمّا المسائل المختلف فيها، فالواجب على المجتهد أن يعرف كل مسألة ودليل المختلفين فيها، ويمكن أن يستعين بكتب علم الخلاف كـ «المحلى» لابن حزم، و«بداية المجتهد» لابن رشد، و«المعني» لابن قدامة، و«الندحيرة» للقرافي، و«المجموع» لنسوي، و«المبسوط» لشرحي وغيرها. وأن تكون معرفته باللغة العربية وقواعدها في كل ما يتوقف عليه فهم

(١) انظر لمصادر الأصولية المنسوبة عن هاشم بن عمار (٣٢٨-٣٢٩).

(٢) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المدر بسند يري، (مجموع المجتهد كـ مصنف محمد بن نفع، قال نسوي: «له من يتبعين في كتبه ما لا يقدر به أحد، وهو في نهاية من الممكن في معرفة الحديث»، أنه تصانيف كثيرة، منها: «الإجماع»، و«المراتب في مسائل الخلاف»، و«المبسوط»، و«جامع الأذكار» وغيرها توفي سنة (٣٦٨هـ).

انظر ترجمته في «طبقات شري» (١٠٨)، «تهذيب لأسب» و«السنن» نسوي (١٩٦/٢)، و«وفيات الأعيان» لابن حنكار (٤، ٢٠٧)، «مع أعلام النبلاء» بدمي (١٤، ١٩٠)، «الخير» لابن حجر (٣، ٢٧)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٢، ٢٨٠)، «طبقات الخضرين» لندودي (٢، ٥٥)، «طبقات الخضرين» بدمي (٩١)، «إبراهيم الشطرنج» بلكاني (٧٧).

الألفاظ بقصد فهم الكتاب والسنة لورودها بلغة العرب، ولا يشترط معرفة دقائق اللغة، ولا التعمق في النحو واللغة والديع ونحو ذلك، وإنما يكفي معرفة المدر الذي يفهم منه حطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال بحيث يستطيع التبريق بين النص الصريح والظاهر والمحمل، والعام والخاص، والمحكم والمنشأ، والمطلق والمقيّد ليتمكن من فهم الأحكام الشرعية من تلك الألفاظ بلغة العرب على أن يكون على دراية بلفظ والمراد منه سواء أريد باللفظ المعنى اللغوي له، أو الشرعي، أو العرفي بقرائن السياق والسباق والقرائن الخارجية والعقلية وغيرها.

ويمكنه أن يرجع في تفسير ما ورد في الكتاب والسنة من غريب الألفاظ إلى الأئمة المشتهرين بذلك مثل كتب «مفردات القرآن» للمراعي الأصمهاني، و«تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» لاس الأثير، و«العائق في غريب الحديث» للمرحري.

أما قول المصنف «وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مَأْمُونًا فِي دِينِهِ، مَوْثُوقًا بِهِ فِي فَضْلِهِ» فإنه يتعلق بعداله المجتهد بحيث يكون متجنباً للمعاصي الفادحة في العدالة، وهو شرط في جوار الاعتماد على مواده لأن من ليس عدلاً لا تقبل مواده بالصفة للأحرس، أمّا في خصوص نفسه فيجب أن يعمل باحتجاده إذا توفرت فيه الشروط وإن لم يكن عدلاً.

هذا، وبصيف العلماء شرطاً مؤكداً منثلاً في معرفة المجتهد بمقاصد الشريعة العامة في وضع الأحكام، ذلك لأن استباط الحكم الشرعي من دليله يسعى أن يكون وفقاً لمعارف المجتهد بأسرار الشريعة ومراميها وأبعادها، حيزاً بمصالح الناس خلت النفع لهم ودفع الضرر عنهم، مُطلّعين على أحوالهم وعاداتهم وأعرافهم، ولأهمية هذا الشرط جعله أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله عنصراً أساسياً لتحصيل درجة الاجتهاد حيث يقول: «إما تحصل درجة الاجتهاد لمن انصف بوصفين أحدهما فهم مقاصد الشريعة على كمالها، ونشأوا المتمكن من الاستبطاء بناءً على فهمه فيها»^(١).



(١) «المرافقات» للشاطبي (٤/ ١٠٥-١٠٦)

باب أحكام الترجيح

الترجيح بانه واسع لا يمكن الإحاطة به سعة، ولكن يمكن صسطه بأنه هو ما تحصل به غلبة ظن رجحان أحد الطرفين، غير أن المرئحات يستحيل حصرها لكثرتها وانتشارها، وقد جاء على لسان بعض الأصوليين أن « من رام هذه الأجاس بضابط فقد رام شططاً لا تشع له قوة الشر »، لذلك اكتفى المصنف ببيان حملة من المرئحات في الترجيح الواقع في الأحبار مسداً ومتناً، والترجيح الواقع في المعايير والعدل، ولم يتعرض للترجيح بين الإجماعات والأقبيسة والحدود.

[طرق الترجيح بين النصوص من جهة السنة]

❦ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣٢٩]

« الشَّرْجِيحُ هِيَ أَخْبَارُ الْأَحَادِ يُرَادُ بِقُوَّةِ غَلْبِهِ الظَّنُّ بِأَحَدٍ »

الخبرين عند تعارضهما، والدليل على صحة ذلك إجماع السلف على تقديم بعض أخبار الرواة على أخبار سائريهم ممن يُظنُّ به الصبُوح والحفظ والاهتمام بالحادثة.

[م] تعرّض المصنف رحمه الله في طرق الترجيح بين الصور الشرعية من جهة الشبهة دون القرآن؛ لأنَّ الشبهة غير مقطوع بها من حيث السد والمنس في العالب الأعم، والتعارض يقع فيها كثيراً بحلاف القرآن الكريم فهو متكامل ومتواتر في السد والمنس، وما حصل في ظاهره من التعارض فيمكن دفعه بأيسر الطرق، وقد تقدّم - في فصل سابق متعلّق بترقي دفع التعارض - بيان مسالك العلماء في دفع التعارض الظاهري، وبشئ أولوية تقديم الشرح الثالث بصرّ الشارع على بقية المسالك؛ لأنه إذا ثبت بالمرّ سح أحدهم فإن محاولة الجمع أو الترجيح بينهما هو إعطاء حُجّة لدليل انتهت حُجّيته فلا يصلح أن يعارض الدليل السح، ولا يصار - عند الجمهور - إلى الترجيح عند التعارض مع إمكان الجمع؛ لأنَّ العمل بالدليلين أولى من العمل بأحدهما وإسقاط الآخر أو إسقاطهما، والإعمال أولى من الإهمال، وإما يُصار إليه عند تعذر الجمع، أو مع إمكان الجمع بينهما من وجهين محتملين وتعارض الجمعان، وعند تعذر الوقوف على المتقدم من المتأخر ليعمل بالتأخر السح ويعمل المتقدم المسحوق

وَفَقَّ شُرُوطُ تَقَدُّمِ دَكْرُهَا، وَهَذَا السَّحُّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالطَّرِيقِ الْإِحْتِمَالِيَّةِ لِذَلِكَ يُقَدِّمُ الْجَمْعَ عَلَيْهِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَجِبَ التَّمَسُّكُ بِالْتَّرْجِيحِ وَوَجِبَ الْعَمَلُ بِالْوَرَجِّ فِيهَا بِنِ مَرَّجَحٍ مُتَصَلِّقٍ سِوَاهُ كَانَ الْمَرَّجَحُ مَعْلُومًا أَوْ مَظْنُونًا بِاتِّمَاقِ السَّلَفِ وَحَاضِرِ الْعِلْمَاءِ، حَلَّاقًا لِأَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَصْرِيِّ الْمُعْتَرِي الَّذِي أَنْكَرَ التَّرْجِيحَ، وَقَالَ بِدُرُومِ التَّحْيِيرِ عَدَّ التَّعَارُضِ أَوْ التَّوَقُّفِ، وَفَضَّلَ الْقَلْبَانِ فِي الْمَرَّجَحِ فَأَنْكَرَ التَّرْجِيحَ بِالْمَرَّجَحِ الْمَطْبُوعِ وَأَوْجَبَ التَّوَقُّفَ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ انْعِمَالِ بِالْوَرَجِّ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ مُطْلَقًا لِإِحْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْعَمَلِ بِالْوَرَجِّ وَتَرْكِ الْمَرَّجُوحِ فِي وَقَائِعِ مُتَعَدِّدَةِ سِيَاقٍ بَعْضُهَا فِي التَّرْجِيحِ بِنَاسِدٍ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْضَهَا فِي تَرْجِيحَاتِهِ.

فصل

[من شروط الترجيح]

❦ قَالَ السَّاجِي رَحِمَهُ فِي [ص ٣٣٠]

« إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَالتَّرْجِيحُ يَقَعُ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي تَتَعَارَضُ وَلَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا، وَلَا يُعْرَفُ الْمُتَأَخَّرُ مِنْهَا فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ

(١) انظر مصادر الأصوبة للشيخ عن هامش «إشارة» (ص ٣٣٠)

تاسع في موضعين: أحدهما: الإسناد، والثاني: المتن.

[٢] والمصنف ذكر شرطين لترجيح بين الدليلين فالأول تعذر الجمع بينهما، وتقديمه للجمع في العمل على السمع من خلال الترتيب إيا المعنى به في هذا المقام هو ما كان ثالث الطرق الاحتمالية التي يمكن إحداها في نصريح الصحابي بالسمع، وفي الإجماع على السمع، وفي حداثة الراوي، وفي تأخر إسلام الصحابي، وفي معرفة التاريخ، وفي موافقة الرأفة الأصلية، أما السمع الثابت بالنص فلا خلاف في تقديمه على الجمع والترجيح، مثل قوله **نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا قُرُورُهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ بِالْآخِرَةِ**،

أما الشرط الثاني فلا يُعرف المتأخر منها، إذ لا ترجيح بين ما هو حجة وبين معنى الحجة كالمسوح مثلاً، وهذا الشرط يدرج فيما هو أوسع منه، وهو أن يستويا في الحجة بحيث لا يكون ما يقبل الدليل المعارض مسوخاً أو شاداً أو مُكزراً، فلا بد من استواء النصين في الحجة، ويصعب الأصوليون شروطاً أخرى منها:

* أن يكون الدليلان طبيين لقابليتهما للتفاوت، فلا ترجيح بين دليلين قطعيين ولا بين قطعي وطبي سواء كان الدليلان القطعيان عقليين أو عقليين؛

لأن الدليل المقطوع به عر قابل للزيادة والنقصان فلا يطلب فيه الترجيح
 * ومنها أن يحقق المحقق من وجود تعرض بين الدليلين، ويؤكد كون
 المرجح قويًا، وأن يكون المرجح به وصفًا قائمًا بالدليل، فإذ روعيت الشروط
 السابقة أمكنه الترجيح

وطرق الترجيح في الأحكام تنقسم إلى ثلاث جهات
 أولاً: الترجيح من جهة سند الحديث
 ثانياً: الترجيح من جهة المتن.
 ثالثاً: الترجيح بأمر خارجي.

[الترجيح من جهة سند الحديث]

* قال الساجي رحمه الله في [ص ٣٣١]
 « فإما التَّرجيحُ بالإِسناد فعلى أوجهٍ » .

[م] تنقسم جهة الإسناد في الحقيقة إلى وجهين - وإن كان المصنف
 رحمه الله - أدرج في هذه الجهة الترجيح بأمر خارجي لذلك كانت قسمته ثنائية
 متمثلة في الترجيح بالإسناد أولاً، ثم بالمتن ثانياً، والوجهان هما
 الأول الترجيح باعتبار حال الراوي، ومثل له المصنف بطريق الترجيح

بأن يكون الراوي تعلق به القصة، أو يكون قريباً من رسول الله ﷺ، أو يكون الراوي فقيهاً، أو يكون الراوي أصط وأحفظ، وهذا يرجع إلى الترجيح بالشهرة الذي فيه الترجيح بالحمط والإنقاذ ودقة التقصي.

الثاني الترجيح باعتبار قوة السند في مجموعه، ومثل له المصنف بالترجيح بكثرة الرواة، وترجيح المسموع على المكتوب، وترجيح المتفق على رفعه على المختلف في رفعه، والترجيح بالسلامة عن الاختلاف، ثم أدرج ضمن الترجيح بالإسناد ما يتعلق بالترجيح بأمر خارجي، ومثل له بالترجيح بموافقة القرآن لأحد الخديثين، والترجيح بموافقة عمل أهل المدينة لأحد الخبرين.

[في ترجيح الخبر المروي في قصة مشهورة]

قال الباجي رحمه الله في [ص ٣٣١]:

«الأول: أن يكون أحد الخبرين مروياً في قصة مشهورة متداولة عند أهل النقل، ويكون المعارض له عارياً من ذلك، فيقدم الخبر المروي في قصة مشهورة؛ لأن النقص إلى ثبوته أسكن، والظن في صحته أغلب».

[م] وقد مثل المصنف هذا لترجيح في «إحكام المصنوع» وفي «المهاج»

بها استدلل المالكى في أن الشهادة ليست شرط في صحة الكاخ ، لأن النبي
 ﷺ أولم على صميّة ص بأبيط وسمي وتمير في غزوة خيبر، فقال الناس: لا
 تندي أترؤجها أم اتحدما أم وليد ؟ فقالوا: إن حجبها فهي امرأته، وإن لم يحجبها
 فهي أم وليد، فلما ركب حجبها ، ولو كان قد أشهد لم يشكوا، فبما رصه
 الشافعي بقوله ص ، لا يكاخ إلا بصادق وولي وشاهدي عدل ، ، يقول

(١) مجرد (شهادة يرسد عدلي الكاخ ومهد ما منته وهو إحدى الروايتين عن أحمد وجماعها
 ابن تيمية، ومعنى ذلك أنه إن رؤجها الولي ولم يكن بحضرة شهود ثم شاع ذلك بين الناس
 فقد صح الكاخ، لأن الكاخ أمر به ، (علاء وعيسى إعلانه مع دوامه عن الإسهاد، وقد
 بعلاف حمهر. تدبين بشرحون (الشهاد نصحه الكاخ للأحداث الواردة في معنى الكاخ
 لأبيه، وهو مروى عن عمر وعلي وهو قول من عباس ، ، وهذا من الأسماء أبو حنيفة
 وشافعي وأحمد في أصهر روايتين عنه أصغر «معنى» لاس قدامة (٦- ١٥٠)، «عارضة
 لأخوذي» لاس مربي (١٨- ١٩)، «صح أخوذي» لاس أخوذي (٣- ١٩٩)، «مجموع الصاري»
 لاس تيمية (٧/ ٢٣٩، ٣٢، ٣٥، ١٢٧- ١٢٨- ١٢٩)

(٢) أخرجه البحاري (١- ٤٧٩) في «صلاة»، باب ما يذكر في العقد، ومسلم (٩- ٢٣٢) في
 «الكاخ»، باب فصله أصابه أمه ثم يروحها، وشمسي (٦- ١٣١) في «الكاخ»، باب النساء
 في السفر من حديث أنس بن مالك رضي

(٣) أخرجه البيهقي في «مسند الكري» (٦- ١٢٥) من طريق عبد الحار عن الحسن مرسلا، وموهولا
 من طريق عبد الله بن محرز عن قتادة عن الحسن عن عمرو بن حصير مرفوعا بنقط ، لا يجل
 يكاخ ، لا يولي وصادق وشاهدي عدل ، ، قال البيهقي ، «عبد الله بن محرز مروي لا يخرج به» ،
 إلا أنه قد ثبت حديث من غير لفظ «صادق» في أخرجه إنداقطفي في «مسند» (٣- ٢٢٦)،
 وانيهقي في «مسند الكري» (٧- ١٢٥)، وأورده الهيم في «موارد نظم» (٣٠٥) من حديث

المالكِي حرمنا أوثى وأرجح؛ لأنه مروي في قصّة مشهورة معلومة، وخبركم عار من ذلك؛^(١) قال القرافي، القصية المشهورة بعد الكذب فيها بحلاف القصية الحمية،^(٢)

[في ترجيح الخبر بالضبط والحفظ]

ثم قال الباقي رحمه الله في الصفحة نفسها، والثاني، ان يكون راوي أحد الخبرين أضبط وأحفظ، وراوي الذي يعارضه دون ذلك، وإن كانا جميعاً يحتاج بحديثهما، فيُضَمُّ خبر أحفظهما وأثبتهما؛ لأن النص أسكن إلى روايته وأوثق بحفظه.

[م] فهذا من الترجيح باعتبار حال الراوي، وقد مثل له المصنف رحمه الله في «إحكام الفصول» و«المهاج» بحديث رواه مالك، وتقديمه على الحديث الذي رواه سعيد بن أبي عروبة لشهرة مالك في الحفظ وزيادة صسطه وشدة اعتناؤه بالحديث واحتياظه فيما يرويه؛ ولأن أس أبي عروبة ليس بحافظ، وقد

عائشة رضي الله عنها [انظر: «إرواء الغليل» للألباني (٦/٢٥٨-٢٦٠).]

(١) «إحكام الفصول» (٦٣٥)، «المهاج» كلامه بباجي (٢٢١).

(٢) «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (٤٢٣).

تعبير حفظه^١، فالحافظ أولى لبعده عما قد يقع في الكتابة من نقص أو تقصير^٢

ويمثل العلماء - أيضًا - بها رواء شعبة بن الحجاج^٣ عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة **«يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا وَصُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتِ أَوْ رِيحٍ»**^٤، وبين رواية إسماعيل بن عبيد الله عن ابن جزيج عن أبي مليكة عن عائشة **«يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَاءَ أَوْ رَغَفَ فَأَخَذَتْ فِي**

(١) «حكم المصنوع» (٧٣٦)، «المعجم» كلامه بساقي (٢٢٢)

(٢) انظر مصادر الأصوب الملب عن عائشة (٣٣١)

(٣) هو أبو إسحاق شعبة بن الحجاج بن زياد النخعي، كـ من سادات أهل زمانه حفظ ورواه ورعى وفصلا، وهو أحد أئمة إمامنا بسند، به معرفة واسعة بآثاره لأثر وكثير، ويعتبر الحديث صحيحه وسقيمه، توفي سنة (١٦٠هـ)

انظر بروحه في «مطبوعات النكح» لأبي سعد (٧/ ٢٨٠)، «تاريخ» لشمساري (٤/ ٢٤٤)،

«شرح والتعدين» لابن أبي حاتم (١/ ١٢٦، ٤/ ٣٦٩)، «معارف» لابن قتيبة (١٠٥)، «تاريخ

بعداد» لمطالع البغدادي، (٦/ ٢٥٥)، «حكم» لابن الأثير (٦/ ٥٠)، «السنن» لابن الأثير

(٢/ ٣٢٢)، «وفيات الأعيان» لابن حنبل (٢/ ٣٦٩)، «البدعة ونهاية» لابن كثير (١٠/ ١٣٢)،

«سير أعلام النبلاء» لمصطفى (٧/ ٢٠٢)، «تهذيب تهذيب» لابن حجر (٤/ ٣٣٨)، «طبقات

الحفاظ» للسبكي (٨٩)، «تفسير المذهب» لابن النعمان (١/ ٢٤٧)

(٤) أخرجه الرمزي (١/ ١٠٩) في المطبوعات ما جاء في الوصوء من ترمذ، وأبو حنيفة (١/ ١٧٢)

في المطبوعات ما جاء في الوصوء، أما من حديث أبي هريرة **«يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا وَصُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتِ أَوْ رِيحٍ»** هذا حديث

حسن صحيح، واخبرته صححه الألباني في «صحيح ترمذي» برقم (٧٤)، و«صحيح ابن

ماجه» برقم (٥١٥)، و«صحيح الجامع الصغير» برقم (٧٤٤٣)

صَلَاتِهِ، فَلْيَذْهَبْ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيَنْزِلْ عَلَى صَلَاتِهِ ١، والحديث الأول يعيد أنه لا انتقاص للوصوء إلا بها حرج من السيلين، بينما الآخر يفيد انتقاصه بغير الخارج من السيلين ٢، وقد رجَّح الشافعية وغيرهم الحديث الأول؛ لأنَّ شعبه بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، وليس مثله - في الصبغ - إسماعيل بن عياش راوي الحديث الثاني، لذلك قال عنه أهل الحديث ٣: إنَّ إسماعيل خلط في روايته على المتدينين ٤.

ومن أمثلة ذلك ما رواه أبو معاوية عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْحَجَّارَةَ تَقُومُوا لَهَا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَفْعُدُ حَتَّى تَوْضَعَ فِي اللَّحْدِ ٥، تُعارض هذه الرواية ما رواه سفيان الثوري عن

(١) أخرجه ابن رجب في «الطهارة»، ١/ ١٦٠ في «باب في الوضوء من الخارج من بدن» وأخرجه البيهقي (١/ ١٤٣) من طريق عن من خرج. والحديث ضعيف مرسل (انظر «مصبح الحبيب» لنعيم) لأن عبد الحادي (١/ ١٦٢)، ودبير (٢/ ١٠٠)، «المصنف» (٢/ ١٠٠)، «المصنف» (٢/ ١٠٠) لا يبين حجه (٢٧٤/١).

(٢) انظر اختلاف نعيم في انتقاص الوضوء ثم يخرج من حصى في «بدنه المجهد» لأن رشده (١/ ٣٤)، «شرح السنة» للبخاري (١/ ٣٣٣)، «المعجم» لابن قدامة (١/ ١٨٤)، «مجموع» للثوري (٢/ ٥٤)، «سبب حقه» لمريسي (١/ ٨).

(٣) انظر «ميراث الاعتدال» لمذهبي (١/ ٢٤١)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١/ ٣٢٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٣/ ٥١٩) في «الحائض»، باب انقياد الحجارة عن ابن أبي عمير في «تهذيب النس» (٨/ ٤٥٤) وحديث أبي معاوية رواه ابن حبان في صحيحه (٧٧١) كما رواه رسول الله ﷺ إذا =

سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : «إِذَا زَأَيْتُمُ الْحَصَاةَ فَقُومُوا لَهَا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدْ حَتَّى تَوْضَعَ فِي الْأَرْضِ» ١ ، وقد رُخِّخَ أهلُ العلم روايةَ سلمان الثوري عن سهيل بن أبي صالح : «حَتَّى تَوْضَعَ فِي الْأَرْضِ» على رواية أبي معاوية، قال أبو داود : «وسمعنا أحفظ من أبي معاوية» ٢ .
 لذلك يؤيد عليه البخاري : «باب من تبع حصاة فلا يقعد حتى توضع عن مراكب الرجال، فإن قعد أمر بالقيام» ٣ ، والقول باستحباب عدم الخلوس حتى توضع الحصاة في الأرض هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم، خلافاً للشافعي الذي يرى أنَّ النهي عن الخلوس قبل الوضع مسوَّحٌ بحديث علي رضي الله عنه : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ» ٤ ، والصحيح مذهب الجمهور؛ لأنه

١ - كان مع حصاة، لم يجلس حتى توضع في التبع أو تدس، سنن أبو داود، و الحديث صحيحه الألباني في «صحيح مورد المصنف» (١/٣٣٨) - قوله في التبع (١) أخرجه أبو داود (٣/٥١٩) في «الخصائر» - باب القيام بـ«حصاة» وأحدث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/١٧٨) - صفاء لا سقطه، ومؤيد له ما في «من تبع حصاة فلا يقعد حتى يوضع عن مراكب الرجال» - قال ابن حبان في «حديث مسند» (٨/٤٥٤) - ويدل على أنَّ المراد بالوضع الوضع بالأرض عن الأعمام حديث ابن عباس رضي الله عنه : «أخبرنا مع رسول الله ﷺ في حصاة رجل من الأنصار فاستهيا بي انصر، وقد يتبعه بعده فجلس رسول الله ﷺ وجلسا معه» وهو حديث صحيح.

(٢) - «سنن أبي داود» (٣/٥١٩)

(٣) - «صحيح البخاري» (٣/١٧٨)

(٤) - أخرجه أحمد (١/١٣١)، وصنن في «الخصائر» (٧/٢٩)، باب مسح نعلان بـ«حصاة» وأبو داود -

لا يلزم من كونه منسوخاً نسخ كُرِّ الأحكام المتعلقة به، فحديثُ عليٍّ عليه السلام إنما يصح انتداءُ القيام بالقعود، ولا نسخ استدامة القيام لمن بدأ فيه حتى يوضع الحمار، وليس في لفظ حديث عليٍّ عليه السلام عمومٌ حتى يعلم الأمرين جميعاً^(١).

[في ترجيح الخبر بكثرة الرواة]

❦ وقال النصف رحمه الله في [ص ٣٣٢]

«والثالث: أن يكون رواية أحد الخبرين أكثر من رواية الخبر الآخر فيقدم الخبر الكثير الرواة، لأن السهو والغلط انعد عن الجماعة، وأقرب إلى الواحد».

[م] الترجيح بكثرة الرواة مذهب الجمهور، وبه قال مالك وإسحاق وأحمد، ووافق الجمهور محمد بن الحسن وأبو عبد الله الجرجاني^(٢)، من

= (٣/ ٥١٩)، وشمس (٣/ ٣٦٦) من حديث علي عليه السلام.

(١) «المصنف» لابن قدامة (٢/ ٤٨٠)

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الحراني، من أعلام خشيته، ومن أصحابنا نحرير في مذهبه، نقله على أبي بكر الأري. ونقله عنه أبو الحسن النعماني وأحمد بن محمد الناصبي، من مؤلفاته «درجيع مذهب أبي حنيفة»، توفي سنة (٢٩٨هـ)

انظر برحمته في «الخبر المصنف» بالعربي (٢/ ١٤٣)، و«المعجم النبوي» بكتوبي (٢/ ٢٠٢)، «هدية»

الأحاف^١، وعمدة الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرجع إلى قول دي الديد^٢،
 أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ تَسَبَّحَتْ؟ حتى أخبره غيره من الصحابة كأبي بكر وعمر
 رضي الله عنهما^٣، وهذا يدل على أن للزيادة في العدد أثرًا في قوة الخبر وقبوله، وقد
 صرح أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجحون بكثرة العدد فقد قوى عمر بن الخطاب
 حديثه خبر المعيرة رضي الله عنه في دية الحين بموافقة محمد بن مسلمة رضي الله عنه له^٤، كما

١- العارفين «بعمدة دي» (٢- ٥٧)، «حساب غفها» «عاش كبري راده» (٧٢)، «بصاح لكون»
 للبيدادي (٢- ٢٢٥)، «لأعلام» برزكي (٨- ٥)

(١) انظر مصادر الأصولية المثبتة على هامش «(٣٣٢)

(٢) أخرجه البخاري في «المساجد» (١- ٥٦٥) باب سبب الأصابع في المسجد وغيره، ومسلم في
 «مساجد» (٥- ٦٨) باب سهو في صلاة ونحوه له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى ضلالتيه العشي فقص بنا ركعتي ثم
 سلم، فقام إلى عتبة مفروصة في المسجد فأنكأ عليها، فكانت غصان، ووضع يده اليمنى على
 اليسرى، وشبك بين أصابعه، ووضع عتة اليسر على ظهر كتفه اليسرى، وخرجت الشرعان من
 أبواب المسجد فقالوا: فشرت الضلالتان وفي القوم أبو بكر وعمر، فقالوا: أن يكفيا، وفي القوم
 رجل في يديه طوق يقال له ذو الديد قال يا رسول الله، أتبيت أم قصرت الصلاة؟ قال: لم
 أنس، ولم تقصر، فقال: اكتموا يقول ذو الديد^١، فقالوا: نعم، فتقدم صلى ما ترك ثم سلم،
 ثم تكبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وتكبر، ثم تكبر وسجد مثل سجوده أو أطول،
 ثم رفع رأسه وتكبر، فربما سألوه ثم سلم فيقول بئس أن جفرك بن خصي قال ثم سلم

(٣) أخرجه البخاري في «الديباج» (١٢- ٢٤٧) باب خبر ابنه، ومسلم في «القصاة» (١١- ١٧٩)

باب دية الحين ورجوع أدية في قتل الخفاء، وأبو داود في «الديباج» (٤٥٧٠) من حديث المعيرة

تقوى حبر أبي موسى رحمته في الاستدال بموافقة أبي سعيد رحمته ، وقوى
 ابن عمر رحمته حبر أبي هريرة رحمته فمن شهد حجارة بموافقة عائشة رحمته
 له ، وبحو ذلك من الفوائع الدالة على أحدهم بمبدأ الكثرة في الترحيح
 والعمل، ويؤيد ذلك من المعقول أن الظن الحاصل فيما رواه الأكثر أقوى من
 الظن الحاصل فيما رواه الأقل، فالشيء بين الجماعة الكثيرة أحفظ منه بين الجماعة

ابن شعبه رحمته ومن هذه الرواية عن أنس بن مالك قال: سئل عمر بن الخطاب الناس
 في إمامهم فقالوا: هذا المعبر من شعبه. شهدت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: فقال
 فقال عمر: انني من شهد معك قال: فشهد به محمد بن مسلمة.

(١) أخرجه البخاري في «الاستدال» (١١ - ٢٦ - ٢٧) باب الاستدال ثلاثاً، ومسلم في
 «الأدب» (١٤ - ١٣٠) باب الاستدال من حديث أبي سعيد الخدري رحمته، وعن الزهري
 يقول أبو سعيد الخدري: كنت حاضراً بمدينته في مجلس الأنصار فأتى أبو موسى جرياً أو
 مدحوراً، فبدا شاكراً، قال: إن عمر أرسل بي أن أتيه فأتيت بنة فسمعت ثلاثاً فلم يؤذ علي
 فرجعت، فقال: ما سمعت أبداً فقلت: بي أنيئت فسمعت علي ذلك ثلاثاً فلم يؤذوا علي
 فرجعت، وبعد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا استأذنت أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليجزع، فقال
 عمر: أقم عنده نية ولا ارجع، فقال: أي من كعب لا يقوم معه إلا أصغر النعم قال أبو
 سعيد: قلت أن أصغر النعم، قال: فذهب به.

(٢) أخرجه البخاري في «الاستدال» (٣/ ١٩٢) باب فضل اتباع الخلفاء، ومسلم في «الحجرات»
 (٧/ ١٥) باب فضل صلاة على جنازة راسعها، ومنه: حدثنا قال: قال ابن عمر: إن
 أب هريرة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من بيع جنازة منه قبر لوط من الأجر»، فقال ابن
 عمر: أكثر عيب أبو هريرة، فسمعت بي عائشة فسألتها: فذهب أبو هريرة، فقال ابن عمر: لقد
 فزعنا في قراره كتيماً.

حبر مشهور أو متواتر، فتعثر هذه الكثرة في الترجيح دون الأولى، ومن أدلة الأحاف أنه لا أثر للكثرة في الرواية كما لا أثر لها في الشهادة والفتوى، حيث لا يرجح في الشهادة بزيادة العدد، فشهادة الاثنين وشهادة الأربعة أكثر سواء، كما أن كثرة المجتهدين والمضين لا يوجب قوة في الاجتهاد والفتوى، ومن جهة أخرى فإن الحق قد يكون مع القليل؛ لأن الخبر الذي كثر روايته يحتمل أنه متقدم حتى علم به الأكثر بسبب الخبر الذي قبل روايته، فيحتمل أنه متأخر فعلم به عدد قليل، ويكون ما رواه أقل ما سمع.

وقد أوجب بأن الشهادة محالمة للمحرر، لكونها منية على التعبد، إذ نصاب الشهادة محدد بالنص فكان ما نص عليه وما ردد سواء بخلاف الخبر، والشهادة لا يصلح إلحاق الرواية بها، لأن الرواية وإن شاركت الشهادة في بعض الوجوه فقد اختلفت في أكثر الوجوه، فشهادة الأعم والأكثر وشهادة غيرهما سواء، والخبر يرجح بعلم الراوي واتقاه.

وأجبت - أيضاً - بأن العلم لا يقع باجتهد المجتهدين دلتها، وإنما العلم يحصل إذا أجمعوا على الحكم المجتهد فيه بإجماعهم دون اجتهدهم، والعلم بالواقع بحبر التواتر إنما يقع بحبر العدد المخصوص دون معنى سواء.

(١) «كشف الأسرار» للبحاري (٧٩/٤ - ٨٠)

(٢) انظر لمصادر الأصولية المثبتة عن هاشم (٣٣٢)

أما الاستدلال باحتمال النسخ فيمن رَوَّاه أقل فهو احتمال ضعيف؛ لأنه
يحتتم العكس لاحتمال أن من رَوَّاه أقل جاء متقدِّماً ثم نسخ، فعلم بالنسخ
عدد كثير، وفي عدد قليل عاب عنهم العلم بالنسخ فقوا يروونه على أنه
غير منسوخ.

هذا، وإن كان الترجيح بالكثرة أقوى عند التعارض لقوة الأدلة وصعوب
ما استدلل به الأحاديث إلا أن الترجيح بها ليس على إطلاقه بل لا بد أن يشترك
الكثرة مع الثقة في العدالة والشفقة، وإلا فربَّ ما دعب إليه كثير من الأصوليين
تقديم حسب العدالة على جانب الكثرة إذا حصل تعارض بينهما^(١)، قال العراقي
«إذا عارض الثقة العدد فالثقة مُقدَّمة، وقدم آخرون العدد؛ لأنه أقرب من
النوادر، ونحن نعلم أن الصحابة كانوا يقدِّمون قول أبي بكر^(٢) على قول معقل
بن يسار ومعقل بن سنان وأمثالهم»^(٣).

وقد مثل له المصنِّف في «إحكام الأصول» ترجيح حديث إيجاب الوضوء
من منى الذكر على حديث طلق من علي^(٤)، وهو قوله عليه السلام: «هَلْ هُوَ إِلَّا
بُضْعَةٌ مِنْكَ»^(٥)، فإنَّ حديث إيجاب الوضوء رواه بسرة بن صفوان وأبو هريرة،

(١) انظر «مذهب» سخوي (١١٦٨/٢)، «المسودة» لأن مبسطة (٢٧٤)، «ارشاد المحول»
للشوكلي (٣٧٦).

(٢) «المحول» للعراقي (٤٣٠).

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٧/١)، وترمذي (١٣١/١)، والنسائي (١٠١/١)، وابن ماجه (١٦٣/١)،

اِفْتَتَحَ الصَّلَاةَ إِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَسَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ، وهو يدلُّ على أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع والرفع منه، ويعارضه حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «أَلَا أُضِي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ»، وهذا يدلُّ على أنَّ النبي ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة فقط، وبترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما على حديث ابن مسعود رضي الله عنه ذهب جمهور العلماء، خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه، وعلة الترجيح كثرة رواية رفع اليدين في ثلاثة مواضع، ولهذا

(١) أخرجه البخاري في «الأدب» (٢/٢١٨) باب رفع يدين في تكبيرة الأولى مع الاستبصار صواباً، ومسلم في «الصلاة» (٤/٩٣) باب أصحاب رفع يدين عند التكبير، وأبو داود (٤٦٣/١)، وترمذي (٣٥/٢)، وابن ماجه (١٨٢/٢)، وابن مسعود (٢٧٩/١)، وأحمد (٨/٢-١٨-٦٢-١٠٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٧/١)، وترمذي (٤٠/٢)، وابن ماجه (١٨٢/٢)، وأحمد (٤٤١/١)، ونسائي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢٤)، وابن حزم في «المحل» (٤/٩٧)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال ترمذي: حديث حسن، وصححه ابن حزم في «المحل» (٤/٨٨)، والبيهقي في «صحيح سنن أبي داود» (١/٢١٦) أنظر «مصباح السيرة» بزيدي (١/٣٩٤)، «سنن أبي حنيفة» لابن حجر (١/٢٢٢)، بغير أحمد شاذ، وصححه للحديث في «سنن الترمذي» (٤/٤٤١)

(٣) أنظر مسألة رفع يدين في الصلاة في «المحل» لابن حزم (٤/٨٧)، «مداهم المعتمد» لابن رشد (١/١٣٣)، «معني» لابن قدامة (١/٤٩٧)، «المجموع» لمؤلفي (٣/٣٩٩)، «فتح الباري»

بقول الحارثي ، يروى هذا الرقع عن سبعة عشر بعضاً من أصحاب النبي
 ﷺ ، ونقل ابن حجر " عن مشائخه " أن الرقع قد رويت عن خمسين
 صحابياً بينهم العشرة المشتهرين بالحنّة ،^(١) وكذا عن الخطيب العراقي " مثله " ، قال

- لابن حجر (٢١٩/٣) ، «باب الأوصاف» بشري (١٣/٣)

(١) «مجموع سوري» (٣٩٩/٣) «فتح الباري» لابن حجر (٢/٢٢٠)

(٢) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد شهيد باب حجر بكدي بسلالي المصري ، الحافظ النكس ،
 الإمام المبرور بمعرفة حديث وحنه في عصره ، اشتبهه بقرنه بقرنه ، بقرنه بقرنه ، وبقرنه بقرنه ،
 مؤلفات فيه ، منها «فتح باري» ، و«تهذيب تهذيب» ، و«الإصابة» ، و«الدرر النكاسة» ،
 وغيرها ، توفي سنة (٨٥٢هـ) .

انظر برحمته في «المصنف» (٣٦٠/٢) ، «حسن المحاضرة» بسيرطي (١/٢٠٦) ،
 الدرر النكاسة بشري (١/٢٨) ، «مذكر السامي» للبحوي (١/٣٥٠) ، «الأعلام»
 لدركي (١/١٧٣) ، «درة البحار» لابن الحارثي مكاسي (١/٦٤) ، «معجم الأصوليين» بندا
 (١/١٧٧)

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٢/٢٢٠)

(٤) هو أبو الفضل ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن العراقي الكندي نصري الشافعي ،
 الإمام الحافظ لمحدث ، تلمذ للأصوري ، له مؤلفات كثيرة ، منها «أئمة مصطلح الحديث» ،
 و«شرح أئمة حديث» ، و«تبيين الإيضاح» ، و«تاريخ أحداث الأئمة» ، و«مجموع منهاج
 البيضاوي» في الأصول ، و«مجموع غريب» ، و«ولي القضاء» وبولي بالمعاصرة سنة (٨٠٦هـ)

انظر برحمته في «إسناد الأئمة» لابن حجر (٢/٢٧٥) ، «مجموع بلامع» لسبحاني (٤/١٧١) ،
 «دليل مذكرة» خصاص بسيرطي (٣٧٠) ، «دليل المحاضرة» بسيرطي (١/٣٦٠) «صفت
 الحافظ» للسبوعي (٥٤٣) ، «شذرات ذهب» لابن العماد (٧/٥٥)

(٥) «طرح الشريعة للعراقي» (٢/٢٥٤)

الشافعي ، وهذه الأحاديث تركا ما حلقها من حديث ، لأنها أثبت إسناده ، وأنها حدث عدد ، والعدد أولى بالحفظ ، ، فضلا عن أن أحاديث الرفع ممتنة وتصفيت زيادة غير مضافة ، والأحاديث المحلقة بصفة ، والمثبتة مُعَدَّم على النافي^(١) ، وزيادة العدل غير المدية مقبولة بالإجماع^(٢) .

[في ترجيح الخبر المسموع على المكتوب]

❦ وقدل المصنف في [ص ٣٣٢]

« والرابع : أن يقول زاوي أحد الخبرين : « سمعتُ رسول الله ﷺ ، والآخر يقول : « كتب إلي رسول الله ﷺ » ، فيُضَدَّم خَيْرُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ ، لِأَنَّ السَّمْعَ مِنَ الْعَالَمِ أَقْوَى مِنَ الْأَخْبَرِ بَكِتَابِهِ الْوَارِدِ » .

[م] وهذا النوع من الترجيح والذي قنه معدود من الترجيح باعتبار قوة الشد في مجموعه ، وقد مثل له المصنف في «إحكام المصول» بحديث

(١) «الأم» للشافعي (١/١٠٤)

(٢) «فتح الباري» (٢/٢٢٠).

(٣) «محلى» لابن حزم (٤/٩٣) ، «بين لأحمد» بشيكني (٣/١٥)

عَدَّ اللَّهُ بِنَ عُنْكَيمٍ قَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُفَيْثَةَ قَتَلَ مَوْتَهُ بِشَهْرٍ أَنْ لَا يَسْتَقْبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ يَأْهَابَ وَلَا عَصَبَ » ، وفي لفظ : « قَتَلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ » ، فإنه يدلُّ على تحريم الانتفاع بجسد الميتة مُطْلَقًا سواء كان مدبوعًا أم لا ، ويعارضه حديث ابن عباس رضي الله عنه قال : « تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْتُونَةٍ بِشَاةٍ قَهَاتَتْ فَعَرَّيَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : هَلَّا أَخَذْتُمْ يَأْهَابَهَا قَتَبْتُمُوهُ فَانْتَقَمْتُمْ بِهِ فَقَالُوا : إِنَّمَا مَيْتَةٌ ، فَقَالَ : إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا » ، وفي لفظ : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ » ،

(١) العصب هو أحد لمفاصل العنقية أي يعرف من شد لمفاصل «دبوغ» لابن الأثير (٢٤٥/٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠/٣)، والترمذي (٢٢٢٤)، والنسائي (١٧٥/٧)، وابن ماجه (١١٩٤/٢)، وأحمد (٤٠٤)، والبيهقي (١١٣/٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٦٨/١)، وابن حزم في «محل» (١٢١/١)، وابن سعد في «طبقات الكبرى» (١١٣/٦) من حديث عبد الله بن عكيم وأحد حديث صفعة التميمي في «عصب بريد» (١٢٠/١)، وابن حجر في «المعجم الكبير» (٤٦/١)، وصححه حرم أحمد شاكراً في «معجمه على صحيح ابن حزم» (٤٦/١)، ومبني تصحيحه في «الإعلان بالبرهان» (٢٥٥) ولا يقطع ولا اضطراب في مسنده ومثله، ومع ذلك فقد حقه الترمذي، وصححه ابن حزم، وقد صاحب «الإرواء» العللي المصنف له حديث وصححه [نظر] «أ. و. ه. معين» للنسائي (٧٩/٦٦).

(٣) أخرجه البحاري (٣٥٥/٣)، ٤١٣، ٩، ٦٥٨، ومسلم (٥١/٤)، وأبو داود (٣٦٦/٤)، والترمذي (٢٢٠/٤)، والنسائي (١٧١/٧)، وابن ماجه (١١٩٣/٢)، ومالك في «موطأ» (٤٤/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٥٣/٤)، والترمذي (٢٢١/٤)، والنسائي (١٧٣/٧)، وابن ماجه (١١٩٣/٢).

الذي يدل على أن الدواعي مُطَهَّرٌ لِحَدِّ المِيتَةِ، وأنه يجوز بعد الدواعي الاتصاف به وقد رُجِّحَ الجمهورُ حديثَ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه بعنه مُرْجَّحاتُها

أنَّ حديثَ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه مضع، وحديثُ ابنِ عُكَيْمٍ كتاب، فترجيحُ ما كان مسموعاً من النبي ﷺ على ما كان مكتوباً عنه ^١، لما يستحلُّ الكُتُوبُ والوجادة والمساولة من شبهة الانقطاع لعدم المشاهدة ^٢، ولأنَّ حديثَ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه سليم من الاضطراب يسى حديثُ ابنِ عُكَيْمٍ مرسى، ومضطرب المتن والإسناد، ويظهر إرساله من جهة أنَّ ابنَ عُكَيْمٍ لم يلقِ النبي ﷺ، وإما هو حكاية عن كتاب أناهم، وأما اضطراب المتن فإنه روي تارة بتقيد شهر أو شهرين وبأربعين يوماً أو بثلاثة أيام وتارة من غير تقيد، وأما اضطرابه من جهة الإسناد فتارة يرويه ابنُ عُكَيْمٍ عن كتاب النبي ﷺ، وتارة عن

- وأحمد (١/٢١٩)، وسألت في «المصنف» (٢/١٢٢)، وابنِ رُمي (٢/٨٥)، والنسائي (١/١٦٦)، ودارقطني (١/٤٦)، والبخاري في «شرح مصنف الأئمة» (١/٤٦٩)، وابنِ حزم في «المحل» (١/١١٩)، وابنِ عدي في «الكامل» (٢/٥٦٦)، والبخاري في «شرح نشئه» (٢/٩٧)، من حديث ابنِ عباسٍ رضي الله عنه

(١) «الحكام المنصور» (٦٣٩)، «المهاج» كلامه بالحسين (٢/٢٣٢)، وهذا ما عده الجمهور، وظاهر كلام أحمد أن كتابه وما سمع منه سواه، وبه قال القاضي أبو يعنى وبعده ابنُ أبي عمير، وفي المسألة قول ثالث يرى تقديم كتابه عن أحمد عن ما نقله الشيخ كافي ^١ عن المصادر الأصوية لمثبته على هامش «الإشارة» (٣٣٣).

(٢) «الاعتبار» للحارمي (٦٤).

مشيخة من جهة، وتارة عن قرأ الكتاب ، كما يرجح حديث ابن عباس رضي لكثرة لرواه فيه، فقد رواه عدد كبير غير ابن عباس رضي، فضلاً عن أنه إذا سلم بموجب حديث ابن عكيم في تحريم إهاب الميتة، فإن الإهاب مخصوص بما لم يدع ولا يُستقى الخلد بعد الذبائح إهاباً ؛ لأن الأصل في الألفاظ التباين، وإذا أمكن التوفيق بين الحديثين بحمل العموم على خصوص انتصير، أو بحمل الهي لما قل الدباغ والخواز لما بعده فيقدم على السح الذي ذهب إليه مالك في رواية واحد في المشهور، حيث رأوا أن حديث عبد الله ابن عكيم باسم لأحاديث جواز الاستماع بإهاب الميتة إذا دعي لتأخره كما ورد التصريح فيه ؛ لأن الجمع مقدم على السح الاحتمالي^١

(١) «ذهب براه» للريسي (١٢٠/١)، «مجمع صغير» لاس حمر (١/٢٧)، «المجموع» للروي (٢١٩/١)

(٢) «مجموع» لسوي (١/٢١٧)، «بيل لأخضر» للشوكري (١/١٠٥)

(٣) «الإعبار» لمحامى (١٧٨)، «سهاية» لاس لأثر (١/٨٣)، «عائن» للرمحري (١/٦٦)، «مفتاح الوصول» للشريف التلمساني (٥٢٥).

(٤) تأثير بداع بالظهار في جنود ميثاب لحيون من مذهب الظاهرية وبعض المالكية، واحداً من أشوكا^٢ ومنه للمجهول أنظر «مجلد» لاس حرم (١/١١٨)، «المنقى» لمحامى (٣/١٣٥)، «مجموع» للروي (١/٢١٧)، «بيل لأخضر» لشوكري (١/١٠٢)، والمشهور عند المالكية أنه مجلس وإن دعي غير أنه يجب امتناعه في أبواب، وفي هذه خاصة، ولا يجوز بيعه ولا الصلاة عليه [انظر في التمهيد لاس حرم]، وفي نفسة أحوال أخرى [انظر «التهذيب» بشرى ري (١/١٧)]=

[في ترجيح الخبر المتفق على رفعه]

✽ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣٣٣]

« والخامس: أن يكون أحد الخبرين مُتَّفَقًا على رفعه إلى رسول الله ﷺ، والآخر مُخْتَلَفًا فيه، فيُقدَّمُ المُتَّفَقُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْخَطَا وَالسُّهُو ».

[م] ويدخل هذا النوع في الترجيح باعتبار قوة السند في مجموعه، وقد مثل له المصنف بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: « مَنْ أَهْتَقَ شِرْكَائِي فِي عَيْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَذْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ^(١)، الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ بِصِيبِ شَرِيكِهِ إِلَّا مَعَ يَسَارِ الْمُعْتَقِ وَدَلِّكَ بِدَفْعِ الْقِيَمَةِ لَا مَعَ

« بدية مجتهد » لابن رشد (٧٨/١)، « المعنى » لابن قدامة (١/٧١)، « مجموع » نسوي

(١/٢١٧)، « شرح مسند » نسوي (٤/٥٤)، « المعجم » بوزي (١/٣٨١)، « الاحصار » لابن

مروود (١/١٦)، « ميل السلام » للصنعاني (١/٣٠)، « دليل الأوطار » للشوكاني (١/١٠١)

(١) أخرجه البخاري في « المعجم » (٥/١٥١) باسمه إذا عتق عبدا بين اثنين، أو أمه بين اثنين.

ومسلم في « المعنى » (١٠/١٣٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

إعارة وهو مذهب الجمهور وهو المشهور من مذهب مالك^(١)، ويعارصه
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ
 فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتُسِمِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ
 مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»^(٢)، الذي يدلُّ على أنه يعتق العبد حبيبه وإن لم يكن للمعتق مال
 فإنه يستسمى العبد في حصّة الشريك، وهو مذهب أبي حنيفة وسائر الكوفيين^(٣)،
 وعند الجمهور أن رتبة استسمي العبد غير مشقوق عليه، يختلف في رفعها
 ووقفها فبمقدّم حديث ابن عمر رضي الله عنه مدون تلك الريادة؛ لأنه حرر معتق على
 رفعه إلى النبي ﷺ^(٤).

- (١) انظر «مجموع سيرة» (٢/ ٢٢٠)، «شرح مصنف» ص ١٠ (١٣٨)، «فتح بارقي» لابن
 حجر (٥/ ١٥٩)، «مسئله السلام» لمصنف (٤/ ٢٧١)، «مسئله الأوصار» لمؤلف (٧/ ٢٤٠)
 (٢) انفس والنفس الصافي في معنى لشدة من كل شيء. [إسهان] لابن الأثير (٢/ ١٩٠)
 (٣) أخرجه البخاري في «المعنى» (٥/ ١٥٦)، «باب من يعتق من عبده» قال اسمي العبد
 غير مشقوق عنه عن نحو الكتاب. ومسلم في «المعنى» (١٠/ ١٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 قال ابن حجر في «المعنى» (٥/ ١٥٨) «وأي يظهر أن الحديث صحيحان مرفوعان وفاقا لمصنف
 صاحبي الصحيح، قال ابن دثير العبد حديث في معنى عبه الشيعان فإنه أعلى من حد صاحب الصحيح،
 والدين لم يقرروا بالاستسماة يفتقر في مصنفه بعبادات لا يمكنهم بوقوعه بمثلها في المواضع
 التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحداث يرد عليها مثل هذه التعديلات» [نصرف].

(٤) انظر «روايات حسان» (٦/ ١٠٧٤)، والمصادر الحديثية بسامه

(٥) انظر مصادر الأصولية اثنائه عن هاشم «(إشارة)» (٣٣٣)

هذا والمألة خلافة^١، ومثاله - أبصا - في حكم الأصحية ما استدل به الجمهور بحديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ دِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَخَذُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلْيُتِمِّسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ»، الذي ليس فيه دلالة على وجوب الأصحية بن عدية ما يدل عليه استحبابها، ويعارضه حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ،

(١) وقد ذهب بعض أهل التحقيق إلى اجتماع بين الروي بين علي وجهين

الأول أن حضر إذا أعز حصه لم ير المولى في حصه شريكه، بل سعى حصه شريكه على حاشا وهي تروق، ثم يسعى العبد في عوبه يحصل له خيرة شريك سيده، ويدفعه إليه ويمنى وجعلوه في ذلك كالكاتب وله حريم البحاري [فتح بارقي] لاس حيدر (٥/١٥٦)، «سبل السلام» لنصحاوي (٤/٢٧٣)، «بيل لأوصار» لنشوكاوي (٧/٢٣٩ - ٢٤٠)

الثاني أن بعد يسير في خدمة سيده الذي لم يمتز رخصا بعدد مائة من تروق، ومنى غير مشغوق عنه أن لا يكفه سيده من الخدمة تروق ما يطيقه ولا فوق حصته من التروق «سبل السلام» للنصحاوي (٤/٢٧٣)

ويصار بين هذا الجمع لأن معنى حصل بوعاق السيد نفسه وليس فيه تعرض لمنى لاستعلاء وعشق بامني، وحديث صريح في الاستعلاء «دعوه» لنصحاوي (٤/٤٨٦)

(٢) أخرجه مسلم في «الأصاحي» (١٣/١٣٨)، باب منى من دخل عليه عشر ذي الحجة - وهو يريد تنصحه أن يأخذ من شعره، وأن داود في «الأصاحي» (٣/٢٢٨) باب الرحمن يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يصحى، وفي مدي في «الأصاحي» (٤/١٠٢)، باب تروك أخذ الشعر من أرد أن يصحى، وسعي في أول كتاب «الأصاحي» (٧/٢١١)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها

قَلَّا يَقْرَيْنَ مُضَلَّاتًا ، وقد استدُلَّ به الأحافُ وبعضُ المالكية على أنَّ الأصحية واحدةٌ على الموسر ، وقد رُجِّحَ الجمهورُ بحديث أمِّ سلمة رضي الله عنها ؛ لأنه متفقٌ على رفعه، بينما حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه مُختلفٌ في رفعه ووقفه، قال ابن حجر : صحَّحه الحاكِم، ورجَّح الأئمةُ غيره ووقفه ، وقال - أيضًا - : رجَّله ثقاتٌ، لكن اختلف في رفعه ووقفه، والموقوفُ أشبهُ بالصواب ، ^(١)

(١) أخرجه ابن ماجة في «الأصاحي» (٢/١٠٢٢)، باب «الأصاحي» وأبوه هي أم لا ؟ وأحمد في «المسند» (٢/٣٢٩)، ودارقطني في «الأُسَربة» وعدده (٤/١٨٩)، وسهيم في «بصحاب» (٩/٢٦٠)، والحاكم في «بصحاب» (٤/٢٣٢)، وقال صحيح (مسند ووافقه الذهبي) واخبرته حسنه لأبي في «صحيح سنن ابن ماجة» (٣/٨٢) وفي «تاريخ مشكته عمر» (١٠٢)، وفي «التعليق العربي» (٢/١٠٣) [أخر «بصحاب» بدريني (٤/٢٠٧)]

(٢) انظر «بدية المجتهد» لأبي رَسَد (١/٤٢٩)، «المجلد» لأبي حريم (٧/٣٥٥)، «معني» لأبي هُدَامَة (٨/٦١٧)، «مجمع» لبلوي (٨/٣٨٥)، «فتح الباري» لأبي حجر (١٠/٢٦٣)، «شرح فتح التقدير» لمصطفى زَادَة (٩/٥١٩)، «سنن السلام» لبصحاب (٤/١٧٨)

(٣) «مجموع الحرم» (أبي حجر (٤/١٧٨) ومعه «مجلد السلام»

(٤) «فتح الباري» لأبي حجر (١٠/٣)

(٥) ومن أشهر القويين مدعي بدرين بوجوب الأصحية على الموسر أبي يعمر عنها فاصلا عن حواشيه أصليه عملا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه ويؤيده ما رواه عصف بن سليم أن رسول الله ﷺ قال بعرفة يأتى الشئ إن عن كل أقر بيت في كل عام أصحية وعذرة. [أخرجه أبو داود في «الصحاب» (٣/٢٢٦)، والترمذي في «الأصاحي» (٤/٩٩) باب «العتبة»، والسنائي في «الفرع والعتبة» (٧/١٦٧)، مقدمة بقرع والعتبة، ابن ماجة في «الأصاحي» (٢/١٠٤٥)] باب «الأصاحي» وأبوه هي أم لا ؟ من حديث عصف بن سليم رضي الله عنه واخبرته حسنه الألباني في =

= «صحيح أبي داود» (٢٢٨٧)، وفي المشكاة (١٤٧٨) صحيح أبي داود. وقد سجدت معه وبقوه
 في الأفعى ولا عقيرة، [أخرجه البخاري في «تعليقه» (٩/ ٢٩٦) باب الفزع والعقيرة،
 ومسلم في «الأصاحي» (١٣/ ١٣٥) باب الفزع والعقيرة، وأبو داود في «الأصاحي» (٣/ ٢٥٦)
 باب في العقيرة، ونسائي في «الأصاحي» (٤/ ٩٥) باب الفزع والعقيرة، والنسائي في «الفزع
 والعقيرة» (٦/ ١٦٧)، وابن ماجه في «مصابيح» (٢/ ١٠٥٨) باب الفزع والعقيرة من حديث
 أبي هريرة (٤/ ٧٦).

ولا يلزم من سجد بعقيرة مسح لأصابعه إذ لا يلازم بين الحكمين حتى يترجم من دفع أحد
 الحكمين ربع الأخرى، وإنما يرجح هذا القول ما رواه أحمد بن محمد بن سنان النخعي قال شهدت
 النبي ﷺ يوم النحر قال: «مَنْ قَبَّحَ قَبْلَ أَنْ يَهْضِيَ مَلْبَسَهُ أُخْرَى، وَمَنْ لَا يَهْضِي مَلْبَسَهُ»
 [أخرجه البخاري في «مصابيح» (٩/ ٦٣٠) باب قول النبي ﷺ: «يَهْضِي عَلَى أَثَمِ
 الْفَرْسِ»، ومسلم في «الأصاحي» (١٣/ ١٠٩) باب وقفا، والنسائي في «الصحاح» (٧/ ٢٢٤)
 باب صحبة قبل الإمام، وابن ماجه في «الأصاحي» (٢/ ٥٣) باب النهي عن الأصابع قبل
 الصلاة من حديث أحمد بن حنبل، وهو صحيح بوجوبه، لا سيما مع الأمر بالإعادة
 [«البليل الحار» للشوكاني (٤/ ٧٤)].

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» [٢٣/ ١٦٢-١٦٣] «وَأَمَّا أَصْحَابُهُ فَاَلْأَشْهُرُ وَاسْمُهُمْ
 مِنْهَا مِنْ أَكْثَرِ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَلْسُنُ الْأَعْمَامِ فِي مَجِيعِ الْأُمُورِ، وَاسْمُ مَعْرُوفٍ بِالصَّلَاةِ
 فِي بَيْتِهِ نَعَارٍ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي وَبَنَاتِي عَلَى الْبَرِّ﴾ ﴿١٠٠﴾ [سورة الأعمام]
 وقد قال تعالى ﴿صَلَّى لِرَبِّكَ وَأَعْتَزَّ﴾ ﴿١٠١﴾ [سورة النكهة]، فامر بالسجدة في أمر بالصلاة
 ثم قال «وَعَدَهُ نَوْجُوبٌ بَيْنَ مَعَهُمْ بَصَرٌ، بَوْنٌ عَمْدَتُهُ بَوْنُهُ بَصَرٌ» «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ وَدَخَلَ
 الْعَمْرُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرَةٍ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ، قَدِمَ» «وَأَمَّا حَبَّ لَا يَعْزُ بِالْإِزْدَادِ، وَهَذَا كَلَامٌ مَحْمُولٌ،
 هُوَ الْوَاحِبُ لَا يُوَكِّلُ إِلَى بَرَأَةِ الْعَدُوِّ، فَهَذَا إِنْ شَبَّ قَاعُهُ، بَلْ يَعْنِي الْوَاحِبُ بِالشَّرْحِ لِبَيَانِ»

[في ترجيح خبر من لم تختلف الرواية عنه]

❦ قال الباجي رحمه في [ص ٢٣٤] .

« والسَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ تَخْتَلَفُ الرَّوَايَةُ عَنْ رَاوِيهِ
فَيُرَوَّى عَنْهُ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ وَنَصِيئُهُ، وَرَاوِي الْخَبَرِ الْآخَرُ لَا تَخْتَلِفُ
الرَّوَاةُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يُرَوَّى عَنْهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، فَتَقْدِّمُ رَوَايَةَ مَنْ لَمْ
يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ . »

حكم من الأحكام كونه ❦ إذا قُتِلَتْ إِلَى الْكُفْرِ فَخَبَرُوا ❦ ١ به ٦ من سورة المائدة، وقد
قدروا فيه إذا أُرْسِمَ نَجِيمٌ، وَهَلُوا بِدَارِ نَجْمٍ، فاستندوا بصحة روايته، وانظر ❦ في
الصلاة، رحمه، وقد قال ❦ إِنْ هُوَ إِلَّا بَكَرَ لِقَائِهِ ❦ لَيْسَ شَيْءٌ يَنْكُرُ أَنْ يَسْتَجِيبَ ❦ ٥٠ ❦ سورة
التكوير، ومشيئة الاستقامة واجبة .

قلت: وإن استدل بالآثار الروية عن أبي بكر وعمر وأبي مسعود ❦ ❦ (بعد أخرج عبد
الرزاق في «مصنفه» (٢٩٣ ٤) برقم (٨١٧٠)، والبيهقي (٢٦٩ ٩) عن أبي شريحه قال
، رأيت أبا بكر وعمر وما يصحبه ❦ ❦ أخرج عبد الرزاق (٢٩٥ ٤) برقم (٨١٨٠) والبيهقي
(٢٦٥ ٩) عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود أنهما في ذي لادع الأصمعي وأبي ذؤيب
نخذه أن يرى حير أبي أنه حرم علي ❦ ❦ في سقوط وجوب لأصمعي فإنه فصلًا عن اختلاف
الصحابه في حكمها - إلا أن معارضة بلص ❦ ❦ برقم ❦ ❦ المتقدمة وهي مسند لقائين بالوجوب
على المومر

[م] وهذا النوع معدود من الرجيح باعتبار حال الراوي، فالرواية التي لا تختلف عن راوي الخبر مُقدّمةً عند الجمهور عن رواية من يختلف الرواة عنه، لسلامته من الاضطراب، ولعناية الرواة بحفظ ما رواه فكان أولى بالتقديم، وعند بعض الشافعية وجهان الأول تنعارض الروايتان وتسقطان، وتبقى رواية من لم يختلف عنه الرواية. وقريباً من هذا قول أبي عقيل "من الحابطة، والثاني يرجح إحدى الروايتين على اختلاف عن الرواية الأخرى بمعاصرة رواية من لم يختلف عنه الرواية".

هذا، وقد مثل له المصنف في «إحكام المصول» بـ روى عمر بن الخطاب عن

- (١) انظر «العهدة» لأبي يعلى (٣ / ٦٠٣)، «المعجم في احكام» بنشر ربي (٢٧٥)، «احكام المصنوع»،
 (٧٤١)، «مفتاح» كلامه بنسخته (٢٢٦)، «شرح المصنوع» بمصراني (٤٢٣)، «المؤلف» لأن
 اسمه (٣٠٦)، «تفريب المصنوع» لأن حري (١٦٥)، «فتح المصنوع» لنديمي (٦٣٣)
 (٢) هو أبو أيوب علي بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله، بضمه الأصولي الواقفي، شيخ الحديث
 بغداد في وقته، قال ابن رجب: «كان رحمه الله بارعا في فقه وأصوله، وله في ذلك مساهلات
 عظيمة حسنة، ونحوها من كثير من مساجده، وكتب به يد جارية في الوعد والمعارف، له تصانيف
 منها: «كتاب القول»، و«الواضح في أصول الفقه»، و«المصنوع في فقه الحديث»، و«اجدل
 على طريقه الفقهاء»، توفي سنة (٥١٣ هـ)
- انظر برحمته في «مصنف حديثه» لأن أبي يعلى (٣ / ٢٥٩)، «مصنف الإمام أحمد» لأن الحوري
 (٥٢٦)، و«دليل مصنف الحديث» لأن رجب (١ / ١٢٢)، «كتاب خزانة» لأن حجر (٤ / ٢٤٣)
 «منهج الأحمد» بتعليمي (٢ / ٢١٥)، «شيرات الذهب» لأن العماد (٤ / ٣٥)
- (٣) انظر «المعجم في احكام» لنشر ربي (٢٧٥) «المؤلف» لأن اسمه (٣٠٦)

الشيء عليه أنه قال: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ»^(١)، الذي يدلُّ على أنه لَا نافلة بعد العصر، ويعارضه أن حرم بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «مَا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا ضَلَّ رِجْلَيْي»^(٢)، وقد روى عنها رضي الله عنها ما يوافق الرواية الأولى في النهي عن الصلاة حتى تعرب الشمس، أي أنه رُوِيَ عنها النهي والإنشاء بحلاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يُرَوْ عنه إِلَّا النهي فقط، فكان الأحد به أولى؛ لأنه أبعد من الاضطراب^(٣).

(١) أخرجه البخاري في «الصلاة» (٢/ ٥٨). باب «صلاة بعد عصر حتى ترفع الشمس» (مسلم

في «صلاة المسافرين» باب «أوقات النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة فيها» (٦/ ١١١)، وأبو داود في «الصلاة»

(٢/ ٥٦). باب من رخص فيهم إذا كانت الشمس مرفوعة، ومن عابده في «إدائه صلاة» و«شأنه

فيها» (١/ ٣٩٦). باب «نهي عن صلاة بعد العصر وبعد عصر من حديث عمر بن الخطاب

(٢) أخرجه البخاري في «الصلاة» (٢/ ٦٤). باب «ما يهلل بعد العصر» (مسلم في «صلاة المسافرين»

(٦/ ١٢٢). باب «أوقات النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة فيها» وأبو داود في «الصلاة» (٢/ ٥٨). باب

من رخص فيهم إذا كانت الشمس مرفوعة من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) «حكماء أصول» (٧٤١)، «المهاج» كلاًهما باب «حي» (٢٢٦).

(١) هذا من حيث التمثيل، وإلا فلا «مكان اجتماع بين الروايتين يحمل عموم النهي الوارد في

حديث عمر رضي الله عنه على خصوص من رخص بدية عصر الشمس دون ما فيه الذي يصح الصلاة فيه

«ينهي النبي ﷺ عن الصلاة بعد العصر إِلَّا وَفُتِحَتْ مُرْتَمِعَةً» [أخرجه أبو داود في «الصلاة»

(٢/ ٥٥). باب من رخص فيهم إذا كانت الشمس مرفوعة، والنسائي في «المواهب» (١/ ٢٨٠).

باب «الرخصة في الصلاة بعد العصر» والنبيهي في «تيسر التكري» (٢/ ٥٥٨)، وأحمد (١/ ١٢٩).

(١٤١) من حديث علي رضي الله عنه، وحديث صححه ابن حزم في «المحلى» (٣/ ٣١)، والالباني في =

ومثاله - أيضا - ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال
 « إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَيْتًا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ »، وفي كُلِّ
 مِائَةٍ حَقَّةٌ ^١، على حديث عمرو بن حزم أن النبي ﷺ قال « إِذَا زَادَتْ
 الْإِبِلُ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً اسْتَوْفَيْتِ الْقَرِيضَةَ » ^٢، فإنه يروى عن عمرو بن حزم

= « نصحيحه » (١/١٨١ (٢٠٠)). ويؤيده حديث أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ :
 « لَا تَصَلُّوا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا، فَإِنَّهَا تُطْفِئُ وَمُغْرَضٌ عَلَى قُرْبِ شَيْطَانٍ وَصَلُّوا
 بَيْنَ ذَلِكَ مَا بَقِيَتم » إرواه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٢٠٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه،
 وأحدث حقه الألباني في «سلسلة صحيحه» (١/١٦٦)، وقد روى ابن حزم عن
 بلال مؤذن رسول الله ﷺ «أنه من الصلاة لَا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ» أخرجه ابن حزم
 في «معجم» (٣/٤١)، وصححه سادة الألباني في «سلسلة صحيحه» (١/١٨٤).

(١) بب ليون وقد أورد ما أنى عنه سند - وسكتها ودخل في كتابه [«النهاية» لابن الأثير
 (١/٢٢٨)].

(٢) أخرجه وقد ساقه الداخدي في «سنة دبره» ابن خزيمة، وسمي بذلك لأنه اسم من الركوب
 والحمس [«النهاية» لابن الأثير (٧/٤١٥)].

(٣) هو قطعة من حديث طويل أخرجه أبو ذؤاد (٢/٢٢٤)، والبيهقي (٣/١٧)، وابن ماجه
 (١/٥٧٣)، وأحمد (٢/١٤، ١٥)، وندرمي (١/٣٨١)، وابن أبي شيبة في «المصنف»
 (٣/١٢١)، والدارقطني في «سننه» (٢/١٦٢)، وأبيه في «السنن الكبرى» (٤/٨٨) من
 حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وأحدث حقه ابن عدي، وصححه إمام في «المستدرک»
 (١/٣٩٣)، والألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/٤٣١ (١٥٦٨)) [نظر «نصب الرتبة»
 لمعجمي (٢/٣٣٨)، «دبره» لابن حجر (١/٣٥٠)، «المعجم الكبير» لابن حجر (٢/١٥١)].

(٤) أخرجه أبو داود في «مسند» (١/١١١)، والنسائي (٨/٥٩)، وعلجاني في «شرح معاني الآثار»
 (٢/٣٥)، وإمام في «المستدرک» (١/٣٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٨٩)، وأحدث -

مثل رواية ابن عمر رضي الله عنهما

[في ترجيح خبر صاحب القصة]

❖ قال الناجي رحمه الله في [ص ٢٢٤]

«والتسابع، أن يكون راوي أحد الخبرين هو صاحب القصة، والمتلبس بها، وراوي الخبر الآخر اجنبياً فيقدم خبر صاحب القصة، لأنه أعلم بظاهرها وباطنها، وأشدُّ إتقاناً بحفظ حكمها».

[م] فهذا يدرج في الترجيح باعتدال حال الراوي، وقد مثل له المصنف في «إحكام الأصول» بحديث ميمونة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ تزوجها وهو خلل»،^(١) وبعارضه حديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة

صحيحه حاكم ووافقه الذهبي، وصححه الأناسي في «المزود» (١/ ١٥٨، ٢٦٨)، والشكاف

(١٦٥/ التمهيد)، وفي «صحيح المزود» (١/ ٣٤٩) (٧٩٣)

(١) «فتح الأصول» للتلخيص (٦٣٣)

(٢) «إحكام الأصول» (٧٤٢)، «الفتح» كلامه في (٢٢٦)

(٣) أخرجه مسلم (٩/ ١٩٦)، وأبو داود (٢/ ٤٢٢) وفي نسخة (٢٠١/ ٣)، وابن ماجه (١/ ٦٣٢)،

وأحمد (٦/ ٣٣٣)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٨)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦١)، والبيهقي

في «سننه الكبرى» (٣/ ٦٦) من حديث ميمونة رضي الله عنها

وَهُوَ مُحَرَّمٌ^١، وقد رُجِّع جمهور العلماء حديث ميمونة رضي الله عنها : لأنها صاحبة
 القصة والمباشرة لها، فقد حدثت بنفسها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال،
 وصاحب الواقعة أعلم بشأنه وأدرى بحاله من غيره^٢، وأيد الجمهور ذلك
 بحديث عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لَا يَكُحُّ الْمُحَرَّمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا
 يَخْطُبُ^٣، وهو قولٌ يُرْخِص على الفعل لعُدِّي القول إلى العير^٤، وحالف في
 ذلك الأحباب، وقدّموا حديث ابن عباس رضي الله عنه : لأنه أقوى سندًا من معارضه،
 وأولوا حديث عثمان رضي الله عنه بأن المراد بالكناح الوطء لا العقد^٥، ولا يظهر في
 هذه المسألة مذهب الجمهور؛ لأن رواية تزوجها وهو حلال، رواها أكثر
 الصحابة رضي الله عنهم ولم يزوَّ أنها تزوجها وهو مُحَرَّمٌ إلا ابن عباس وحده وقد كان
 صغيرًا عير مباشر للقصة^٦، ومع ذلك يمكن تأويله : تزوجها وهو مُحَرَّمٌ،

(١) أخرجه البخاري (٤/ ٥١، ٩٠٩/ ٩، ١٦٥)، ومسلم (٩/ ١٩٦)، وأبو داود (٢/ ٤٢٣)،

والترمذي (٣/ ٢٠١)، وسنن أبي داود (٥/ ١٩١)، وابن ماجه (١/ ٦٣٢)، وأبو داود في «سننه»

(٢/ ٢٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه

(٢) عند ما عير جمهور العلماء، واختلف في ذلك إخراجهم من أصحاب أبي حنيفة، نظر المصادر

المثبتة على هامش «الإشارة» (٣٣٤-٣٣٥).

(٣) سبق تخريجه، انظر (ص ٦٧)

(٤) «شرح مسلم» بلووي (٩/ ١٩٤) «دين لأوطار» بلوكنو (٦/ ٩٦)

(٥) «مع نفير» لابن همام (٣/ ٢٢٣)، «معني» لابن قدامة (٣/ ٣٣٢)

(٦) «شرح مسلم» بلووي (٩/ ١٩٤)، «معني» لابن قدامة (٣/ ٣٣٢)

أي: في الحرم أو في الشهر الحرام وهذا شائع في اللغة والعرف، وأما تأويل الحمية الكاح بالوطء لا بالعقد فقد تقدّم بيانه في أقسام الحقيقة من باب بيان الأسماء العرفية^(١)، ومع ذلك يمكن حمل حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه من حصائص النبي صلى الله عليه وسلم فيكون فعله محصّناً له من عموم التحريم^(٢).

[في الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة لأحد الخبرين]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣٣٥]:

«والثامن: إطباق أهل المدينة على العمل بموجب أحد الخبرين، فيكون أولى من خبر من يخالف عمل أهل المدينة، لأنها موضع الرسالة، ومحتتم الصحابة فلا يتصل العمل فيها إلا بأصح الروايات».

[م] هذا الوجه من الترجيح مدلل بحارجي لا يتعلق بالسند ولا بالمتن وإنما هو حارج عهما، وله أثر في ترجيح أحد الخبرين عند تعارضهما، وتمثل

(١) المصدر السابق، «المجموع» نسوي (٢٨٩/٧)، «دس الأوضار» لشوكي (٩٥/٦).

(٢) انظر (ص ١٨٤)، و«المجموع» نسوي (٢٨٨/٧).

(٣) «المنى» لابن قدامة (٣٣٣/٣)، «شرح منتهى نسوي» (٩٤/٩)، «دس الأوضار» لشوكي (٩٦/٦).

الدليل الخارجي في هذا الوجه ترجيح ما عمل به أهل المدينة، وهو ما ذهب إليه جمهور الأصوليين من ترجيح أحد الدليلين بموافقه عمل أهل المدينة وإن لم يكن حجة، معللين ذلك بأن المدينة دار الحديث، وموطن الأثر، ومستقر رسول الله ﷺ وأصحابه، وقد أتبع لأهلها ما لم ينح لعمرهم، وقد حلف في ذلك ابن حرم وأبو يعلى وابن عقيل والمجد بن تيمية والطوفي وبعض الحنفية بالنظر إلى أن المدينة بلد فلا يرجح بأهله كسائر البلدان، وقد أوجب بأنه لا يتصل العمل فيها إلا بأصح الروايات بالنسبة إلى خصوصيات المدينة المتقدمة، وقد مثل له المصنف في «إحكام العصول» بصحة الأدان، فقد روى مسلم عن أبي محذورة رض تنبيه الأدان رض، كما روى أصحاب السنن عنه ثريعه رض، فرجحت رواية التنبيه لإجماع أهل المدينة على العمل عليها رض، وقد

(١) انظر لمصادر الأصولية المتن عن ما مشروء (ب) ٤٠، (٣٣٥)

(٢) رواية أبي محذورة في صحيح عنه رض حجة تنبيه كبير في أوجه أخرجه مسلم في «الصلاة» (١/ ٨٠)

في صحة الأدان، وأبو داود في «الصلاة» (١/ ٣٤٦) باب كيف الأدان، وأبو عدي في «الصلاة»

(١/ ٣٦٦) باب ما جاء في أنه جمع في الأدان، ونسائي في «الأدان» (٣/ ٢) باب حصص

الصوت في التجميع في الأدان من حديث أبي محذورة رض

(٣) رواية أبي محذورة في تسع عشرة جملة يربيع الأدان في أوجه ورده أنه جمع في الشهادات أخرجه

أبو داود في «صلاة» (١/ ٣٤٠) باب كيف الأدان، وأبو عدي في «الصلاة» مختصراً (١/ ٣٦٧)

باب ما جاء في أنه جمع في الأدان، ونسائي في «الأدان» (٤/ ٢) باب كم الأدان من كنهه

وابن ماجه في «الأدان» (١/ ٣٣٥) باب أنه جمع في الأدان من حديث أبي محذورة رض، وأبو عدي =

ذهب بعض أهل العلم إلى ترجيح رواية تريح الكبير التي أحدها الشافعي^(١) وغيره^(٢)؛ لأنها زيادة مقبولة لعدم منافاتها وصحة محرجها ولموافقتها لروايه «عَلَّمَهُ الْأَذَانُ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً...»^(٣)، وأظهر القولين الجمع والتوفيق بين الأحبار بحملها على السُّوع وهو أولى من الترجيح، قال ابن تيمية رحمته «والصواب في هذا كُنْهٌ أَنْ كُلَّ مَا جَاءَتْ بِهِ الثُّبُوتُ فَلَا كَرَاهَةَ لشيء منه، بل هو جائز»^(٤).

مثال آخر لترجيح ما عمل به أهل المدينة في مسألة القضاء باليمين والشاهد، فقد روى ابن عباس رضي عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ بَغَطَى النَّاسُ يَدْعُوَاهُمْ لِأَدْعَى نَاسٍ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، فإنه يدل على عدم جوار الحكم بيمين غير المدعى عليه عملاً بمفهوم المحاكمة، ويعارضه

١- حنبله الخليل ابن حجر في «تبيين الحبير» (١/٢٠١)، وصححه الألباني في «صحيح مس

أبي داود» (١/١٤٨) رقم (٥٠٠)

(١) «حكمه» «مفصول» (٧٤٢)، «المصالح» «كلامه» «ب» (٢٢٦)

(٢) «الأم» «للشافعي» (١/٨٥)

(٣) انظر «مدايح مصانيع» «نكاسي» (١/٢٢)، «المصنف» «ابن عديم» (١/٤٠٤) «شرح مسلم»

للنووي (٤/٨١)، «دين» «أوصاف» «بشمس» (٢/١٠٦)

(٤) تقدم تحريجه في ترميز الأذان (ص ٤٧١)

(٥) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٢/٢٣٧).

(٦) سبق تحريجه في (ص ٤٢٦)، هامش رقم (٢)

حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « قضى يمين وشاهد » ، الذي يفيد بطلانه حوار الحكم يمين المدعي ومعها شاهد كما هو مصرح بمنصوقه ، وقد ذهب الجمهور إلى ترجيح حديث ابن عباس رضي الله عنه الخاص بحوار القضاء بالشاهد واليمين ؛ لأنه عمر به أهل المدينة ، وأنه منطوق مقدم على المضموم عند التعارض ؛ ولأنه رواه أكثر من عشرين صحابياً ، خلافاً للأخبار الذين يسمعون العمل بالقضاء شاهد ويمين ؛ لأنه زيادة على النص القرآني في قوله تعالى ﴿ وَأَمْسِكْتُمْ إِيَّاهُ مِن يَدَيْهِمَا فَالْعَمَلُ السَّيِّئُ فَأُولَٰئِكَ كَانُوا فِي الْيَسْأَرِ الْكَاثِرِينَ ﴾ ، وأما ما ذكره

(١) حروجه مسلم في « لأصبيه » (١٢ - ١٤) ، باب القضاء باليمين وشاهد ، وأبو داود في « لأصبيه »

(١ - ٣٢) ، باب القضاء باليمين والشاهد ، وفي نسخة في « لأحكام » (٢ - ٧٩٣) ، باب القضاء

باليمين وشاهد ، وأحمد في « مسند » (١ - ٣٢٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) « الكافي » لابن عبد البر (٤٧١)

(٣) « فتح الباري » لأسحق حجر (٥ - ٧٨٢) ، « دلائل النصاب » ، كتاب (٦ - ٣٤٤) ، « مسيل السلام »

للصفاي (٤ - ٢٥٢) ، « دلائل الأحكام » ، شوكاني (١٠ - ٧٨٢)

هذا ، والجمهور يدين ذهبوا إلى جواز حكمه بشاهد ويمين خطوا ذلك بالأمر في رسول الله

عباس رضي الله عنه في الحديث المتقدم . نعم في الأمر ، قال الخطابي في « معناه السن » (٤ - ٣٣)

، وهذا خاص في الأمر دون غيره ، لأن الأمر يروي وقعه عليه ، وخاص لا يعمد به عليه ، ولا

يعاس عليه غيره ، ونقص العموم من غير حذر ؛ لأنه حكاه فعل ، والفعل لا عموم له . فوجب

صرفه في أمر خاص ، فلم يذكر الراوي « هو في الأمر » ، كان معصوماً عليه . قال الصفاي في

« مسيل السلام » (٤ - ٢٥٣) معناه عن الخطابي ، وأخبر أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين

إلا أخذ القصاص بالإجماع . انتهى لا يشك في ذلك

[القرة ٢٨٢]، والريادة على النَّصِّ سَح، وسَح القرآن سحر الواحد لا يَجُورُ،^(١) ومذهب الجمهور أقوى لما تقدّم من وجوه الترجيح، ولأنَّ السَّحَّ والسَّوْخَ يلزم ورودهما على محض واحد وهذا غير متحقق في الريادة على النَّصِّ إذا سلّم جدلاً أنَّ الريادة على النَّصِّ سَح، وقد تقدّمت المسألة في حكم نسح ما يتوقّف عليه صحة العبادة^(٢)، وكنا سح القرآن والخبر المتواتر بحبر الأحاد^(٣).

[في ترجيح الخبر بحسن النسق ودقة التقصي]

❦ قال اللاحي رحمه في [ص ٢٣٦]

«والثَّاسِعُ، أنَّ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاويَيْنِ أَشَدَّ تَقْصِيًّا لِلْحَدِيثِ وَأَحْسَنَ نَسْقًا لَهُ مِنَ الْآخَرِ، فَيُقَدِّمُ حَدِيثَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ اهْتِبَالِهِ بِحُكْمِهِ وَيَحْفَظُهُ جَمِيعَ أَمْرِهِ»

[م] وهذا لوجه بتعلّق بالترجيح باعتبار حال الراوي، وهو أن يكون راوي أحد الخبرين أحسن سباقاً للحديث، وأبلغ استقصاءً فيه من غيره؛ لأنَّ حسن السباق

(١) انظر «فتح بارقي» لاس حجر (٥/ ٢٨١)، «بين الأوصار» بلسوكي (١٠/ ٢٨٢)

(٢) انظر هذه المسألة مع مصادرها لأصوب في (ص ٢٤٠)

(٣) انظر هذه المسألة مع مصادرها لأصوب في (ص ٢٧٧)

دليل على اهتمام الراوي به، الأمر الذي يجعله راجحاً على معارضة ،
 قال الحارمي ، لأنه يحتمل أن يكون الراوي الآخر - أي غير المتقضي - سمع
 بعصر القصة فاعتمد أن ما سمعه مستقن بالإفادة، ويكون مرتبطاً بحديث آخر
 لا يكون هذا قد تبه له^(١).

وقد مثل المصنف في «إحكام المصول» هذا الرجحان بحديث جابر بن
 عبد الله رضي الله عنه قال : «أقبلنا مَهْلَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ^(٢) ، وتقديمه
 على البراءة في حديث أس بن مالك رضي الله عنه : «أَنَّ سَمِيعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي
 بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَجْمَعًا^(٣) ؛ لأن جابراً تقضى صفة الحج من ابتدائه إلى انتهائه،

(١) انظر المصادر الأصوبه المثلثه على هامش «الإنبارة» (٣٣٦)

(٢) «الاعتبار» للحارمي (٦٧).

(٣) أخرجه مسلم في «الحج» (١٥٨ - ١٥٩) باب «وجوه» (حرم، وأبو داود في «مسند» (٣٨٤ / ٢) باب في إمره الحج، والسنن في «الحج» (١٦٤ - ١٦٥) باب في إنبته بالعمرة من حديث جابر
 ابن عبد الله رضي الله عنه

غير أن صفة الإفراد معروضة يوم بارحرم بالحج ثم يفرغ منه، ثم يخرج إلى أدنى حلٍّ مباح
 منه بالعمرة، عهد الإفراد ثم ينعنه بذيئ ولا أحد من الصحابة يدين حجوا معه، بل ولا
 غيره من كل من عليه طبع الإسلام من يمينه في «مجموع نقارون» (٢٦ - ٨٦)

(٤) أخرجه مسلم في «الحج» (٢١٦ - ٢١٧) باب «الإفراد والفراد» وأبو داود في «مسند» (٣٩١ / ٢) باب «الإفراد» وأبو داود في «الحج» (١٨٤ / ٣)، باب «الجمع بين الحج والعمرة» والسنن في
 «الحج» (١٥٠ - ١٥١) باب «الفراد» ابن ماجة في «مسند» (٩٨٩ - ٩٩٠) باب من قرب الحج والعمرة
 من حديث أس بن مالك رضي الله عنه

نَزَلَ قَوَّضًا فَأَسْبَغَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَمَّاخَ بَعْبَرَةً فِي مَرِيلِهِ،
ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا،^(١) فَوَدَّ أَنْتَ إِفَامَتَيْنِ فَقَطْ وَلَمْ يَذْكُرِ
الْأَذَانَ، وَيَعَارِضُهَا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرِيدٍ قَالَ: «حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ
عَلَيْنَا الْمُرْدَلِفَةُ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَنْقَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَجُلًا قَادَنَ
وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا يَعْشَاهُ فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَمَرَ
رَجُلًا قَادَنَ وَأَقَامَ،^(٢) فَقَدْ أَثَبْتَ أَذَانَيْنِ وَإِفَامَتَيْنِ

وقد دفع الجمهور وجه التعارض بترجيح حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه
على غيره؛ لأن جابراً كان أكثر الناس استقصاءً في روايته لحج الرسول صلى الله عليه وسلم
وأحسن سقاً، فجاءت روايته متضمنة، وارتبط بعض الفاظها ببعض، فقد
استوى حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأنقضا فهو أولى بالاعتقاد^(٣)، وهذا بخلاف مذهب
مالك رحمه الله حيث رجح حديث ابن مسعود رضي الله عنه على غيره لاشتباهه على زيادة

من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(١) أخرجه البخاري في «الفتح» (٥٢٣/٣) باب إجماع بين الصلوات بالمردفة من حديث أسامة
ابن زيد رضي الله عنه

(٢) أخرجه البخاري في «الفتح» (٥٢٤/٣)، باب من أدّى وأقام نكلاً واحداً منهما، موقوف على
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٣) انظر «محلى» لابن حزم (١٢٦/٦)، «معني» لابن قدامة (٤١٩/٣)، «المجموع» لسروى

غير مناسبة فتعثر قبولها، ولأنه قد روى عن عمر رضي الله عنه فعله لذلك قال بأنه يجمع بينهما مادانين وإقامتين^(١)، وقد جمع بعضهم بين هذه الروايات بالتحجير ولعل أرحح الأقوال مذهب الجمهور لما اشتملت عليه رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه من وهاء الألفاظ بالمعنى كما تصبغت رواية جابر بزيادة الألف وهي زيادة غير مناسبة فتعثر قبولها، لذلك تُرحح على رواية أسامة رضي الله عنه، أمّا رواية ابن مسعود رضي الله عنه فهي موقوفة عليه، وهي من رواية الكوفيين فلا يُصار إليها مع ما ثبت مرفوعاً من رواية أهل المدينة^(٢)، والشيء رضي الله عنه لم يَجَّحْ إلا مرة واحدة لذلك لا يُصار إلى التحجير بين الروايات، فضلاً عن عدم تكافئها

[في الترجيح بسلامة سند الخبر من الاضطراب]

❦ قال الناحي رحمته الله في [ص ٣٣٦]

«وَالْعَاشِرُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْإِسْنَادَيْنِ سَالِمًا مِنَ الْاضْطِرَابِ وَالْآخَرُ مُضْطَرِبًا، فَيَكُونُ السَّالِمُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى اتِّصَاقِ رَوَاتِهِ، وَحَصْطِ جُمْلَتِهِ».

(١) «شرح مسلم» بروي (٨/ ١٨٨) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٢٥)، «معجم» لابن خزيمة (٤١٩/ ٣)

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٢٥)

[م] وهذا وجه من وجوه الترجيح بأعبار مجموع السند وهو الترجيح سلامة السند من الاضطراب والاختلاف^(١)، والحديث المضطرب هو ما رواه واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية بحيث لا يمكن الجمع بينها ولا التوفيق، ولم يعلم لأحدها مرجح، وقد يقع الاضطراب في السند كما يكون في المتن، وقد يقع فيهما^(٢)، وقد قدم الجمهور ما سلب منه من الاختلاف والاضطراب على ما اختلف فيه واضطرب، لما في المضطرب من نادر الألفاظ وحتلاها بالريادة والقصص، الأمر الذي لا تنظم فيه الرواية ولا ترتبط ألفاظها بعضها ببعض.

وقد مثّل له المصنف في «إحكام المصنوع» بعض مثال الترجيح السادس^(٣)، ويمكن إيراد مثال آخر في مسألة لحوم الخمر الأهلية، فقد ثبت من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخمر الأهلية يوم تحبّر^(٤)»، والذي يفيد تحريم أكل لحوم الخمر الإنسانية، ويعارضه حديث غالب بن أبجر قال: «أصابنا سنة فلم تكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من خمر، وقد

(١) انظر مصادر الأصولية المثبتة عن هاتين «إشارة» ما في (٣٣٦)

(٢) انظر تحقيقه المضطرب أنواعه وحكمه في «توضيح الأفكار» لمصطفى (٢٤٠)

(٣) انظر (ص ٤٦٤)، وفي «إحكام المصنوع» (٧٤٣)، «إشارة» كلاماً لمصطفى (٢٢٧)

(٤) أخرجه البخاري في «الدبائع والنبذ» (٩٠٣) باب تحريم لحم الخمر الإنسانية، ومسلم في «النبذ والدبائع» (٩١٠)، باب تحريم لحم الخمر الإنسانية من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ لَحْمَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْنَا السَّنَةُ، وَلَمْ نَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِنَانُ الْحُمُرِ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لَحْمَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ أُطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَبْعِينَ حُمْرًا، فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ خَوَالِ الْقَرْيَةِ، ، والحديث يقيد حوار أكل لحوم الخمر الإنسانية

وقد ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى العمل بأحاديث النبي لصحتها، وكثرة روايتها، وسلامتها من الاضطراب، سيما حديث عائب بن أنجر ضعيف لاضطراره والاختلاف في سنده، قال البيهقي ، هذا حديث موقوف في إسناده ، ، وقال الخطابي ، ، حديث ابن أنجر مختلف

(١) أخرجه أبو داود في «الأصحح» (١٦٣ / ٤) باب في كل لحوم الخمر لأهلها، والبيهقي في «السنن الكبرى» في «ضعفاء» (٣٣٢ / ٩) باب ما جاء في أكل لحوم الخمر لأهلها وانطحاري في «شرح معاني الآثار» (٢٠٣ / ٤) من حديث عائب بن أنجر ، ، واحديث ضعفه ابن حجر في «المصحح» (١٦٥٦ / ٩) و«اللب» في «ضعيف من أبي داود» (٣٠٥) رقم (٣٨٠٩)

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٣٣٢ / ٩).

(٣) هو أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الغصني السلمي شافعي. كان إماماً في نفعه والحديث، أدب محققاً، له تصانيف عديدة منها «معجم السنن»، و«عريب الحديث»، و«إصلاح علة المحدثين»، توفي سنة (٣٨٨هـ)

انظر ترجمته في «معجم الأدباء» بياض (٢٤٦، ٤)، و«فيات الأعيان» لابن حنك (٢ / ٢١٤)، «ديب» لابن الأثير (١ / ٤٥٢)، «بيانات ونسابة» لابن كثير (١١ / ٢٣٦)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١ / ١٥٦)، «صحاح أعلام سلا» بدهمي (١٧ / ٢٣)، «حديث (المسوي» (١ / ٢٢٣)، «دعية (الوعاء) للمسوي (٢٣٩)، «حديث (الوعاء) للمسوي (٤٠٤)، «شذرات»

في إسناده ، ، وقال النووي ، هذا الحديث مصطرب بحلف الإسناد شديد الاختلاف لو صحَّ حمل على الأكل منها في حال الاضطراب ، ، وقال - أيضاً - ، واتفق الحفاظ على تضعيفه ، ، وقال ابن حجر ، إسناده ضعيف ، ومنه شاذٌّ مخالف للأحاديث الصحيحة بالاعتماد عليها ، ، فكان الأخذ بها ضبط وحفظ أولى .

[في الترجيح بموافقة القرآن لأحد الخبرين]

❦ قال الـحـاـمـي رحمه الله في [ص ٣٣٦]

«والخادي عشر: أن يكون أحدُ الحديثين يُوافقُ ظاهر الكتاب والآخرُ يخالفه، فيكونُ الموافقُ لظاهر الكتاب أولى .»

[م] وهذا من وجوه الترجيح بأمرٍ خارجيٍّ وهو أن يوافق أحدُ الخبرين دليلاً آخر، واكتفى المصنّف بذكر موافقة ظاهر الكتاب له، وإن تقدّم في الوجه

« الذهب » لابن النعمان (١٢٧/٣) ، « برهان المنظره » مكتبي (٤٤)

(١) « معالم السنن » للخطابي (١٦٢/٤)

(٢) « شرح على صحيح مسلم » للنووي (١٣- ٩٢)

(٣) « المجموع » للنووي (٦/٩)

(٤) « فتح الباري » لابن حجر (٦٥٦/٩)

الترجيح حصول قوة في الظن بمصموم أحد الدليلين المعارضين، ولما كان المرحح به صَحُّ أن يكون وصفاً رائداً في الدليل الراجح أو دليلاً مستقلاً، تحققت لقوة في الدليل الذي وافقه دليل آخر، فوجب ترجيحه على معارضة وهو معنى الترجيح بكثرة الأدلة

ومثاله مسألة الاستعانة بكافر لقبال كافر، فقد ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرحلي مُشْرِك يريد أن يصيب معه، **تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ** قَالَ لَا، قَالَ فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ، والذي يدل على أنه لا يجوز للإمام الاستعانة في العرو بالكافر، ويعارضه حديث ابن عباس رضي الله عنهما **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَانَ بِيَهُودٍ تَتِي قَبْنَقَافَ فَرَضَحَ لَهُمْ وَلَمْ يُسْهِمْ لَهُمْ**، وروي **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَانَ فِي غُرُورَةِ حُثَيْبٍ سَمَةَ ثَمَابٍ بِصَفْوَانَ ابْنِ أُمَيَّةَ وَهُوَ مُشْرِكٌ**، فإنه يدل على جواز استعانة الإمام في العرو بالكافر

(١) أخرجه مسلم في «جهاد وأسير» (١٦ / ١٩٨)، باب كراهة الاستعانة في العرو بالكافر، وأبو داود في «الجهاد» (٣ / ١٧٢)، باب في مشرك يسلمه له، والله عدي في «أسير» (٤ / ١٢٧)، باب ما جاء في أهل الذمة يعرون مع المسلمين، وابن ماجه في «الجهاد» (٢ / ٩٤٥)، باب الاستعانة بالمشركين من حديث عائشة رضي الله عنها

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسير» (٩ / ٥٣)، باب ارجح من يستعان به من أهل الذمة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال سئل عن سلمي «مقرئ هذا الخبر من عمره وهو عروك ولم ينع في هذا حديث صحيح»

(٣) قال البيهقي في «بسي النكرك» (٩ / ٣٧)، «وشهود صفوان بن أمية معه حبيبا، وصفوان مثله فإنه معروف من أهل معاري» [انظر «التحصيل الخبير» لاس حجر (٣ / ١١٠، ٤ / ١١٠)، -

وقد دعت جماعة من أهل العلم إلى عدم جوار استعانة المسلمين بالكفار في قتال الكفار^(١)، ترجيحاً لحديث عائشة رضي الله عنها على حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن ظاهر القرآن الكريم يؤيده في قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَبِيلًا﴾ [سورة الباء]، وقد دعت الأحاف، والمهادوية إلى العمل بالسبع لدفع التعارض، ورأوا أن حدث ابن عباس رضي الله عنه سامع لحديث عائشة رضي الله عنها لذلك أجازوا الاستعانة بالمشركين في القتال^(٢)، ويؤيدون ذلك بقوله عليه السلام «سَنُصَالِحُونَ الرُّومَ ضُلَحًا آيَا وَتُغْرُونَ، أَنْتُمْ وَهُمْ، غَدُوا مِنْ وَزَائِكُمْ»^(٣)، ويُقوي ذلك أن حراصة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريش عام الفتح، وشرّوا «السين» باليد، أي أن تكون اليد - وهو كناية عن الظهور والعبية والتسليط - للإمام الذي يستعين بالكافر^(٤).

■ و«الاعتبار» للحارمي (٥٠٣)

(١) انظر «المعي» (ابن قدامة ٨/ ٤١٤)، «الحل» (ابن حزم ١١/ ١١٣)، «شرح مسلم» (نور)

(٢) (١١٩٩/ ١٢)، «سبل السلام» (مصباح ٤/ ٩٦)، «سبل الأوطار» (الشوكاني ٩/ ١٢٠)

(٣) «ابن حجر في «السيح» (٤/ ١٠٠)، «استعانة كات مجموعة، ثم رخص فيها،

وهذا أقربها، وعليه نظر الشامي»

(٤) أخرجه أبو داود في «الجهاد» (٣/ ٢١٠) باب في صلح المدبر، وابن ماجة في «الفس» (٣/ ١٣٦٩)

باب إغلاهم من حديث أبي عبد الله عليه السلام، وحدث صححه الألباني في «مصحح من أبي داود»

(١٧٧/ ٢) برقم (٢٧٦٧)

(٤) انظر «سبل الأوطار» (الشوكاني ٩/ ١٢٠)

والظاهر من الأدلة عدم جوار الاستعانة بمن كان مشركاً مُطلقاً لحديث عائشة رضي الله عنها وموافقة لظاهر القرآن، ويؤيده ما رواه حسب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده، قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ - وَهُوَ يُرِيدُ غُرُوًّا - أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي وَلَمْ نُسَلِّمْ، فَقُلْنَا إِنَّا نَسْتَجِي أَنْ يَشْهَدَ قَوْمًا فَشَهِدَا لَا نَشْهَدُهُ مَعَهُمْ، فَقَالَ أَسَلَّمْتُمَا؟ فَقَالَ لَا، فَقَالَ إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ فَأَسَلَّمْنَا وَشَهِدْنَا مَعَهُ». وقد أخرج الشيعان عن البراء رضي الله عنه قال: «خَالَ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ بِالْحَدِيدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَابِلْ أَوْ أَسْلِمْ؟ فَقَالَ أَسْلِمْتَ ثُمَّ قَابِلٌ، فَأَسْلَمَ ثُمَّ قَاتِلٌ فَقَاتِلَ، فَقَالَ ﷺ عَمِلَ قَلِيلًا وَأَحْرَزَ كَثِيرًا»، ولأن حديث عائشة رضي الله عنها ثبت صحته، وما يعارضه فدونه في الصحة والشبوت فتعذر ادعاء النسخ^(١)

أما الأدلة الأخرى فقابلة للتأويل، فهي إما محمولة على خروج المشرك

(١) أخرجه أحمد (٤٥٤/٣)، وإسحاق في «المستدرک» في «جهاد» (١٢١/٢ - ١٢٢)، وإبيهمي في «حسن الكبرى» (٣٦٩) والخطابي في «تسکين» (٢٣٩/٣)، وصححه الألباني في «إسناده الصحيحة» (٩٢/٣) برقم (١١٠١).

(٢) أخرجه البحاري في «جهاد» (٢٤٦) باب عمل صاحب قبل قتال، ومسلم في «الإمامة» برقم (٥٠٢٣) باب كثرة الأجر على القتال، وأحمد في «مسند» (٢٩١ - ٤) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) «الاعتبار» للحارمي (٥٠٢).

طوعاً من غير إدد، أو لإظهاره الإسلام أو يحمل على الحاجة أو شدة
الضرورة^١



(١) قال من حرم في «المحلى» (١١/ ١١٣) «ما دام في أهل العدل صفة فإن أسبوا من أهلكه
واضطروا ولم يكرهم حبه فلا بأس بأن ينجوا من أهل حرب وأن يمتنعوا بأهل بدعة ما
أيسوا أنهم في استصاره لا يودون مسلم ولا ذمياً في دم أو مال أو حرمة ثم لا ينجى برهان
ذلك حرمه تعالى «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهُ لِقَاةً * وَهُدًى لَكُمْ لِكُلِّ مِنْ اضْطَرَّ إِلَيْهِ
إِلَّا مَا نَهَى عَنْهُ نَهْيُ أَوْ إِجْمَاعٍ»

قال النووي في «شرح مسلم» (١٢/ ١٩٩) «... الشافعي وآخرون إذا كان الكافر حسن
الترابي في المسلمين ودعا الحاجة إلى الاستعانة به استعين به وأذا فكره وحمل الحديين على
هذين الخالين».

باب ترجيحات المتن

تنقسم وجوه الترجيح باعتبار من الحديث إلى ما يتعلق بلفظ الحديث
أولاً، وما يتعلق بدلالة الحديث ثانياً، وما يتعلق بمدلول الحديث ثالثاً

[في الترجيح بسلامة متن الخبر من الاضطراب]

❦ قال الناجي رحمه الله في [ص ٣٣٧]

« أَحَدُهَا: أَنْ يَسْلَمَ أَحَدُ الْمُتَنِينَ مِنَ الاضطراب والاختلاف،
وَيَكُونَ مَثْنُ الْحَدِيثِ الثَّانِي الْمُعَارِضِ لَهُ مُضْطَرِباً مُخْتَلِفاً فِيهِ،
فَيَكُونُ السَّائِمُ مِنَ الاضطراب أولى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ الْحَقِّ
وَالْإِنْقَارِ » .

[م] فهذا وجه من وجوه الترجيح باعتبار المتن يتعلق بلفظ الحديث
حيث رُحِّح ما سلم لفظه وتيقن حفظه على المضطرب، لما في المضطرب من تناقض

الألفاظ واحتمالها بالزيادة والنقصان، الأمر الذي لا تنظم فيه الرواية ولا ترتبط ألفاظها بعضها ببعض، لذلك كان الضُّ بَصِيحَةً ما سلم من الاضطراب بقوى ويعلب، ويضعف في النفس ما اختلف لمطه؛ لأنَّ اختلاف اللفظ يؤدِّي إلى اختلاف المعاني، ويدلُّ على قِلَّة ضبط الراوي وضعفه وكثرة تساهله في الرواية، ويصلح لتمثيل هذا الوجه من الترجيح ما تقدَّم من حديث عبد الله بن عكيم **قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ قَتَلَ مَوْتَهُ بِشَهْرٍ أَنْ لَا تَتَّبِعُوا مِنْ أَيْتَةِ إِبَاهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»**، الذي يدلُّ على تحريم الانتماع بحلدة المينة مُطلقاً، ويعارضه حديث ابن عباس **«إِذَا دُمِعَ الْإِبَاهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ»**، الذي يدلُّ على حوار الانتماع بحلدة المينة بعد الدبَّاع، وقد رجَّح الجمهور حديث ابن عباس **«لَعَدَّةُ مَرَجَحَاتٍ ذُكِرَتْ فِي الْوَجْهِ الرَّابِعِ مِنَ التَّرْجِيحِ بِالْإِسْدِ، وَمِنْهَا اضْطِرَابُ مَتْنِ حَدِيثِ ابْنِ عَكِيمٍ، فِيهِ رَوَى نَارَةً بِالتَّقْيِيدِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ وَبَارِعِينَ يَوْمًا، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَنَارَةً مِنْ غَيْرِ تَقْسِدٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ سَالِمٌ مِنَ اضْطِرَابٍ، وَهُوَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ الْخَفِظِ وَالِاتِّقَانِ»**

(١) در حکام انصوری، (٧٤٦)، «المصباح»، كلامه باب حی (٢٢٨)

(٢) تقدم ترجیحه، انظر (ص ٤٥٦)

(٣) تقدم ترجیحه، انظر (ص ٤٥٦)

(٤) انظر المصادر الأصولية مُتَّبَعَةً عَلَى هَامِشٍ «الإشارة» (ص ٣٣٨)، والمصادر المذكورة في الوجه

الرابع من ترجیح باسند (ص ٤٥٥) وحججی بآیه ابی ابی الزیادة فی متن الحديث لا یوجب =

[في ترجيح الخبر المتضمن حكماً منطوقاً به]

❦ قال الباجي رحمه في [ص ٣٣٨]

« والثاني: أن يكون ما تضمنه أحد الخبرين من الحكم منطوقاً به، والآخر محتملاً، فيقدم ما ينطق بحكمه؛ لأن الغرض فيه أبين، والمقصود فيه أجل ».

أم | وهذا وجه آخر من وجوه الترجيح باعتبار المنسب يمتنع بلفظ الحديث، وقد مثل له المصنف بحديث أس بن مالك رحمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « وفي الرقبة رُئع العشر »، الذي يدل على وجوب الزكاة في مال

الخطاب حتى يقدم عليها الحديث المجرد عن الزيادة؛ لأن الزيادة في المنسب في معنى حرمين متعديين؛ لأن ما انما عليه م يقع فيه خطرات ولا اختلاف. وإليه يفراد أحدهما بزيادة على صاحبه، فهو بمثابة افراد خبر آخر [« أحكام المصنف » (٧٤٦)]

(١) المراد بإرفاقه نفسه وإندراجهم لمضروبه منها، وأصل نطقه قوله، وهي تدبر هم المضروبه حاشه، فحذف الم أوله عوضاً منها إهداء، وتجمع برفعه على « قدس »، ورأى [« النهاية »] لأن الأثير (٢ / ٢٥٤) .

(٢) أخرجه البخاري في « ذكر كاه » (٣ / ٣١٧) باب زكاة النعم، وأبو داود في « ذكر كاه » (٢ / ٢١٤) باب في كاه السامه، والثاني في « ذكر كاه » (٢ / ٢٧) باب زكاة النعم من حديث أس بن مالك رحمه.

الصبي^(١)، ويعارضه حديث علي بن أبي طالب عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَحْضُورِ حَتَّى يَغْتَبِلَ أَوْ يَتِمَّقَ»^(٢)، الذي يدلُّ على عدم تكليف الصبي^(٣)، وحرر أسير بن مالك رحمته مُقَدِّم عليه؛ لأنَّ فيه إيجاب الركعة في المال، وأنَّ حُكْمَهُ منطوق به غير محتمل، وحرر علي بن أبي طالب عليه السلام ليس فيه معنى الركعة عن السهل وإنما فيه معنى وجوبها على الصبي، وإنما تجب الركعة في مال الصبي على وليه من أب أو وصي أو حاكم، فكان المقصود في حديث أسير عليه السلام الدالُّ على وجوب الركعة في مال الصبي أجل، والعرض منه أوضح.

(١) مسألة وجوب الركعة في مال الصبي والمحضون بحكم فيها، ويرجع سبب خلافهم إلى مفهوم الركعة بمرصعة، هل هي عبادة كالمصلاة والصيام أم هي حق واجب بالمعنى على الأعيان؟ قال أسير عبادة، استدل فيها بيسوع، ومن قال إنها حق واجب للمعنى والتكليف في أموال الأعيان لم يجد في ذلك البيع من غير «أبداية التجهيد» لابن رشد (١/٢٤٥).

(٢) أخرجه أبو داود في «المحذود» (٤/٥٥٨) باب المحضون يدري أو يصيب حداً، والترمذي في «المحذود» (٤/٣٢) باب ما جاء فيمن لا يجب عليه أحد، وليس ما جاء في «المحذود» (١/٦٥٨) باب حلال غصوه والصغير وسامع من حديث علي عليه السلام، وأحدث صححه لأبي في «صحيح الجامع الصغير» (٣/١٧٩)، وفي «إرواه النضر» (٢/٥٠).

(٣) «حكم المصنوع» (٢/٢٤٦)، «المهاج» كلاهما لباحي (٢/٢٢٨)، وانظر المسألة في مصادر الأصولية المثبتة على هامش «الإشارة» (٣٣٨).

[في ترجيح الخبر المستقل بنفسه]

❖ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣٣٨]

« والثالث: أن يكون أحد الخبرين مُستقلاً بنفسه، والآخر غير مُستقل بنفسه، فيكون المُستقلُّ بنفسه مُتعيّناً أولى، لأنَّ المُستقلَّ بنفسه يَتَيَقَّنُ المراد به، وغير المُستقلَّ بنفسه لا يَتَيَقَّنُ المراد به إلا بعدَ نظرٍ واستدلالٍ ».

[م] وهذا الوجه من الترجيح يتعلّق بدلالة الحديث، حيث يُرْجَحُ ما كان مُستقلاً بنفسه مُتعيّناً عن الصّغير فيه على الآخر المُتقرِّر إليه؛ لأنَّ الإضمار خلاف الأصل، فالأصلُ استقلالُ كُلِّ بَصْرٍ (إفادة)؛ ولأنَّ المُستقلَّ بنفسه معلوم المراد منه، والمُحذوف منه قد يندس فيه ما هو المصغر منه، ولأنَّ الاستقلال حقيقة والإضمار محارّة، والحقيقة مُقدّمة على المحارّة، ومثّل له المصنّف بقوله تعالى ﴿وَأَيُّهَا النَّجَجُ وَالْقَمَرَةُ قَدْ﴾ [الجمعة: ١٩٦]، حيث إنّ الذّلكية يستدلُّون بها على أنّ المُحصَرَّ بمرص لا يحلُّ دون اليث، فيعارضهم الأحناف بقوله تعالى

(١) انظر مصادر الأصولية المثبتة عن هامش « (إشارة) » (٣٣٨)

(٢) المُحصَرَّ بمرص لا يحلُّ حتى ينفذ بابيب ويسمى بين الصفا والبروه هو مذهب ابن عمر رضي الله عنهما

﴿إِنْ أُخِيرْتُمْ مَا أُتَيْتُمْ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [القره ١٩٦]، فُجِب المالكية بأن آيات لا تحتاج إلى صمير، وأيتكم تنقر إلى صمير يتم الكلام بها، وهو قوله تعالى ﴿إِنْ أُخِيرْتُمْ فَتَحَلَّتُمْ﴾ ﴿مَا أُتَيْتُمْ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وما لا يقتض إلى صمير أولى بالتقديم مما يقتض إليه؛ لأن المستقل بنفسه متيقن المراد منه، بخلاف المحدوف ربما التبس واحتلف فيما هو معذر فيه، فوجب تقديم المستقل بنفسه؛ لأنه لا يحتمل التأويل^١

[في الجمع بين الخبرين باعتبار الحال]

﴿ قال الناجي رحمه الله في [ص ٣٣٩]

«والرابع: أن يستعمل الخبران في موضع الخلاف، فيكون أولى من استعمال أحدهما وأطراح الآخر؛ لأن في ذلك أطراح أحد الدليلين، واستعمالهما أولى من أطراح أحدهما».

[م] لا يدرج هذا الوجه - في حقيقه الأمر - تحت باب الترجيح، وإنما هو من أوجه الجمع بين الدليلين المتعارضين، ويظهر ذلك بما مثّل به المصنف

١ - وابه ذهب مالك والشافعي [دسوقي، لباحي (٢٧٦-٢)]

(١) «حكماء الفقه» (٧٤٧)، «دسوقي» كلامه لباحي (٢٢٨)

في استدلال المالكي بأن المرأة لا يصح أن تكح نفسها إلا بوليٍّ ، لقوله
 ﴿لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ﴾ ، فيعارضه الحنفي بقوله ﴿يَا أَيُّهَا أَحَقُّ
 بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا﴾ ، فيحبب المالكي ، إن معنى كونها «أحق بنفسها من وليها»
 أنه ليس له إجبارها على النكاح ولا إنكاحها بغير إدها، وإنما له أن يزوجها
 ببدنها عن ترصده، وليس لها هي أن تعتقد على نفسها نكاحًا، ولا تباشره، ولا

(١) مذهب مالك أسراط بولاه على بروج، وهو مروى عن عمر وعلي بن مسعود وابن عباس
 وأبي هريرة وعائشة ، وبه ذهب سعيد بن جبب وخس وعمر بن عبد العزيز والشافعي
 وأحمد وعمر بن الخطاب لأبي حنيفة فإنه يشرعه في العقد «الأم» للشافعي (١٣٥)،
 «المهدب» بشراري (٣٦/٢)، «المصنفات المصنفات» لابن رشد (١٠٧١)، «الفتاوى» لياحي
 (٢٦٧/٣)، «معنى» لابن قدامة (٤٤٩)، «بيان الخلفاء» لبريقي (١١٧/٢)

(٢) أخرجه أبو داود في «نكاح» (٥٦٩)، «باب في الولي» والترمذي في «نكاح» (٤٠٧/٣)
 باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، وابن ماجه في «نكاح» (٦٠٥)، «باب لا نكاح إلا بولي»
 وأحمد (٤٠٤، ٤١٣، ٤١٨)، «الدرم» (١٣٧)، «المدارضي» (٢١٩/٣)، «البيهقي»
 (١٠٧/٧)، «المطبخ» بحدادي في «نكاحه» (٤٤٩) من حديث أبي موسى الأشعري ،
 وأحدث صحيح نظيره «سورة» [نظر «صحة إريه» لبريقي (١٨٣/٣)، «المصنف»
 الحنبر» لابن حجر (١٥٦/٣)، «إرواء الغليل» لأبي (٢٣٥/٦).

(٣) أخرجه مسلم في «نكاح» (٢٠٤)، «باب استئذان ثيب في النكاح»، وأبو داود في «نكاح»
 (٥٧٧/٢) «باب في الثيب» والترمذي في «نكاح» (٤١٦)، «باب ما جاء في سنن» بكر
 وثيب، «والسائي في «نكاح» (٨٤)، «باب استئذان البكر في نفسها» وابن ماجه في «نكاح»
 (٦٠١)، «باب استئذان بكر» وثيب من حديث ابن عباس

أن تصح بينها عد غير كصء، ولا أن تؤني ذلك غير وليها^١، بمعنى أنه يحمل دليل المالكى على صحة العقد، ويحمل دليل الخصمى على الإرادة دون العقد، فيستعمل الخبران جميعاً^٢.

ومن هذا المثال يظهر أن هذا الوجه من قبيل الجمع بين حريين متعارضين وردا على شيء واحد بحكمين مختلفين، فيُجمع بينهما بتبريل كُسل واحد من الحكمين على حالٍ يختلف عن حال الآخر، وهذا النوع من الجمع يسمى «الجمع باختلاف الحال»^٣ يرتفع فيه التعارض بين الحكمين المختلفين كليهما، قال الباجي في «المنتقى» «فكُلُّ واحدٍ منهما حق في عقد الكاح، ووجه كرمها أحق به أمّا إن كرهت الكاح لم يعقد بوجه، وإن كرهه الولي ورغبته الأيم عرض على الولي العقد، فإن أبي عقد غيرّه من الأولياء أو السلطان، فهذا وجه كرمها أحق به من وليها^٤»، وعليه يكون العمل بالدليلين كلاً في موضعه، ويتم ذلك من خلال القرائن ولأدلة التي ترشد إلى موضع كلٍّ منهما

(١) «المنتقى» لباجي (٢٦٦/٣)

(٢) «إحكام مصر» (٧٤٨)، «منهاج» كلامه بباجي (٢٢٦)، ولأحاف لا يصار عندهم إلى الجمع لأنّه يعلو نه جميع ويكون الجمع بقدر الإمكان بمصر. (انظر المصادر المثبتة على هامش «الإشارة» (٣٣٩))

(٣) وهذا يقدم بين هذا نوع من الجمع، انظر (ص ١١٣ - ١١٤)

(٤) «منهاج» بباجي (٢٦٦/٣)

ومن أمثلة هذا النوع من الجمع قوله عليه السلام : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ ؟
 الَّذِي تَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَتْلٌ أَوْ يُسَأَلُهَا»^(١)، وبما رخصه حديث عمران بن حصين رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرِيبٌ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ،
 ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيُخَوَّنُونَ وَلَا
 يُؤْتَمُّونَ، وَيَتَذَرُونَ وَلَا يُؤْفَوْنَ وَيَظْهَرُ فِيهِمُ الشُّبُهَاتُ»^(٢)، فهو يدل على دم من
 يأتي بالشهادة قل أن سألها على خلاف الحديث الأول الذي امتدحه بأنه خير
 الشهداء، وقد جمع محامير العلماء بين الحديثين باختلاف الحال، وذلك بإيراد
 كل واحد منهما على حالة تختلف الحالة الأخرى، فحديث عمران بن حصين
رضي الله عنه يُرسل الدم فيه على من سارع بالشهادة في حق آدمي وهو علم بها قبل أن
 يسأل الشهادة صاحب الحق، بينما المدح يُرسل على حالة من كانت عنده شهادة
 لأدمي ولا يعلم بها صاحبها فيحيره بها ليستشهده عند القاضي إن أراد^(٣)، أو

-
- (١) أخرجه مسلم في «الأصبة» (١٢، ١٧) باب باب خير اليهود، وابن داود في «الأصبة»
 (٢١، ٢) باب في الشهادات، وأبو حنيفة في «شهادات» (٢، ٥٤٤) باب ما جاء في الشهادة
 لهم حرب، وابن ماجه «لأحكام» (٢، ٧٩٢) باب الرجل عنده شهادة لا يعلم بها صاحبها،
 وأحمد في «المسند» (٤/١١٥، ٥، ١٩٢) من حديث خالد الحنفي رضي الله عنه
 (٢) أخرجه البخاري في «شهادات» (٥، ٢٥٨) باب لا يشهد على شهادة حور، وشهد، ومسلم
 في «قصص أصحابه» (١٦، ٨٧) باب أصحابه ثم الذين يلوتهم، وأبو حنيفة في «القصص»
 (٤/٥٠٠، ٥٠٠) باب ما جاء في القرون الثلاث، وأحمد في «المسند» (٤، ٤٣٦، ٤٣٦، ٤٤٠)
 (٣) قال النووي في «شرح مسلم» (١٦، ٨٧) ويحذر من من كان عنده شهادة حسنة وهي الشهادة

معوت صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فأبى الشاهد إليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك، وقال ابن حجر: «وهذا أحسن الأجوبة»^١

[في ترجيح الخبر العام المحفوظ]

❦ يقول الناحي رحمه في [ص ٣٣٩]

«والخامس أن يكون أحد العموميين متنازعاً في تخصيصه،
والآخر متصفاً على تخصيصه، فيكون التعلق بعموم لم يجمع
على تخصيصه أولى».

[م] وهذا وجه آخر من وجوه الترجيح باعتبار أن يتعلق بلفظ الحديث،

بحقوق الله تعالى، فيبى عاصي ويشهد بها هذا مدح لا إذا كانت الشهادة بعد ورأى لمصلحة
في السر، هذا الذي ذكرناه من اجمع بين الحديثين هو مذهب أصحاب ومات وحاهير الفقهاء
وهو الصواب»

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥/ ٢٦٠) من النووي في «شرح مسلم» (١٢/ ١٧)، وقد تناول
العلماء هذا تأويلات أصحها تأويل أصحاب أنه محمول على من معه شهادة لأدعي عام بها
فأبى مشهد بها من أن يطلب منه، وإثباتي أنه محمول على شاهد يزور مشهد بما لا أصل له
وربما مشهد، وإثبات أنه محمول على من ينصب شاهد وليس هو من أهل الشهادة، والرابع
أنه محمول على من يشهد يقوم بحقه أو بالنار من غير خوف وعد صغير، [انظر «معجم
الس» للخطابي (٤/ ٢٢)، «فتح الباري» لابن حجر (٥/ ٢٦٠)].

وهو أن يُرجَّح العامُّ المحفوظُ الذي لم يحصَّص على الذي حُصِّص، أو يكون العامُّ اختُلِفَ في تخصيصه فإنه يُرجَّح على العموم المتفق على تخصيصه، وهذا قول الجمهور^(١)، وتظهر أولوية العموم الذي لم يُجمع على تخصيصه من وجهين الأول إن الذي دحجه التخصيصُ قد أُربِى عن تقدم مسئاه فكان محاذراً، بخلاف الذي لم يدحله التخصيصُ فلم يرل عن تقدم مسئاه فكان حقيقةً، والحقيقة مقدَّمة على المجاز.

الثاني إن الذي دحله التخصيصُ ضعيفٌ بالنظر إلى الاختلاف الحاصل في شُجَّة العموم بعد تخصيصه، هل يبقى شُجَّةً فيبقى من العموم أم لا؟^(٢)، والذي لم يحصَّص أرحح للاتفاق على شُجَّتِهِ بخلاف المحصَّص، فيه خلاف^(٣)، وحالف في هذه المسألة صفي الدين اهدي والشكفي ومن وافقهما، حيث يقرُّون أن العامَّ المحصَّص مُعَدَّم على الذي لم يدحله التخصيص لا اعتبارين

(١) انظر المصدر الأصوب الملتزم على هامس «إشارة» (٣٣٩)

(٢) فذهب الجمهور أنه إذا حُصِّلَ العامُّ بقي شُجَّة بعد التخصيص إذا كان التخصيص مُفْتَرِضاً، أما إذا حُصِّلَ بفهم فلا يكون شُجَّةً، ذهب صفي الدين وأبو ثور إلى أنه لم يبق شُجَّة بعد التخصيص، وقد حروب إذا حُصِّلَ مُفْتَصِّلٌ يكون شُجَّةً، وإذا حُصِّلَ مُفْتَصِّلٌ فلا يكون شُجَّةً، قال الكروحي، وفي مسائله أقوال أخرى [انظر «المعتمد» لأبي خسر (١/ ٢٨٦)، «نصيب» لعشيرانزي (١٨٧)، «العدة» لأبي يعلى (٣/ ٥٣٩)، «حكام» لمصطفى، شاذي (٢٤٧)، «سلاسل الذهب» نير كنبي (٢٤٤)، «إرشاد المحول» لشتوكي (١٣٧)]

(٣) «لا يباح» لمسكي (٣/ ٢٣٠)، «جمع حوامع وافهمي عنه» (٢/ ٣٦٧)

١ - إن الذي دخله التخصيص من العام هو العالب والكثير، والذي لم

يدخله التخصيص بادر، والعالب أرحح من البادر

٢ - إن العام المحض قد قلّت أفراده حتى قارب النص، إذ كُتِلَ عام لا

يُبدَأُ أن يكون نصًّا في أقل مساوئله، وإذا قرب من الأقل فقد قرب من النص،
والنص أولى بالتقديم من الظاهر

ومدح الجمهور أقوى؛ لأن العام إذا دخله التخصيص وإن كان عامًا أو

قلّت أفراده حتى قارب النص فإنه يصير محاذًا ويضعف لفظه، والعام الذي لم
يدخله التخصيص وإن كان بادرًا في الشريعة إلا أنه باقٍ على قوته للاتفاق على
حجّيته؛ ولأن دلالة العام غير المحصور قطعاً على الصحيح، سيما دلالة العام
المحصور ظنية فيرشح القطعي على الظني، ولو كان العام المحصور قد قلّت
أفرادُه حتى قارب النص، فإن العام غير المحصور نصٌّ في جميع مساوئله قطعاً
بالأصالة إذا خلا من ورود احتمال، بخلاف العام المحصور، فلذلك كان العام
الذي لم يقترن بما يسمع اعتبار عمومته أولى من المقترن بما يسمع اعتبار عمومته.

وقد مثل له المصنف بأية ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء ٣]، فإنها ليست

دافعة على عمومها بإجماع المسلمين؛ لأن الأخت من الرضاع لا تحل بملك البعير

بالاتفاق، للإجماع الحاصل في أن عموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يختصه عموم

﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ﴾ [النساء ٢٣]، وموطوءة الأب لا تحل بملك

اليمين بالاتفاق للإجماع على أن عموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ * يخصُّه عموم ﴿وَلَا لَكُمْ مِمَّا فُتِحَ عَنْكُمْ بَيْتَ الْيَسَاءِ﴾ * [الساء ٢٢]، أمّا عموم إيه ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ * [الباء ٢٣]، فإن لم يدخلها تخصيص، فتقدم على الآية التي دخلها تخصيص، وعليه فلا يجوز الجمع بين الأختين بملك اليمين في التسري^(١).

هذا، والمثال الذي ساقه المصنف غير وارد في تعارض حري عاشرين، وإنما أورد تعارض عامين من جهة الكتاب^(٢).

[في ترجيح الخبر الذي يقصد به تشريع الحكم]

❦ قال الساجي رحمه في [ص ٣٣٩]

«وَالسَّادِسُ. أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ يُقْصَدُ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ،

(١) «إحكام الفصول» (٧٤٩)، «مباح» كلام الساجي (٢٢٩)، ذكر الشافعي في «أصوات أبيه»

(٥ ٧٦٢-٧٦٣) أنه أوجب في ترجيح عموم ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ * عن عموم ﴿أَوْ

مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ * رُدَّ بِإِسْدَالٍ دارد الظاهر ومن معه عن ناحية جمع الأختين بملك

اليمين، فراجع

(٢) ولعلَّ تصدير المصنف بفتح جميع خلاص القول العموم من غير تعيين هو الوجه الذي لا يطعن

المثال الذي أورده

وَالْآخِرُ لَا يُقْصَدُ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ، فَيَكُونُ مَا قُصِدَ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ
أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أُنْعِدُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ .

[م] وهذا الوجه من الترجيح يتعلّق بدلالة الحديث، حيث يُرجّح الخبر
الذي يُقصد به تشريع الحكم على الخبر الذي لا يُقصد به بيان الحكم؛ لأنه أُنْعِدُ
في المقصود وأُنْعِدُ من الاحتمال، ومثّل له المصنف بما استدلّ به الجمهور على
طهارة جلود الباع . بقوله **بَعْدَ** . **أَبْتَا إِنْهَابِ دُبْعٍ فَقَدْ طَهَّرَ** ، الذي
يعارضه ما استدلّ به الأحناف على سبي لبي **بَعْدَ** . **عَنْ جُلُودِ النَّسَاءِ أَنْ**
تُفْتَرَشَ ، **فَجَوَانَهُ** أن الخبر الأول قصد به شرع الحكم، أمّا خبر الخصبة لم
يكن وارداً على بيان الحكم، وإما السبي فنقّر لما في افتراضها من الخيلاء والشرف
ولشئها بالأعاجم، ويحتمل أن يكون سببه عن افتراضها تعذّداً محضاً، وإن كانت

(١) تعدد ما أنه تابع الباع بظاهرة في جلود باب خبره انظر المصادر المعنية لهذه على

هامش الكتاب (ص ٤٥٨).

(٢) تقدم ترجمته في (ص ٤٥٦)

(٣) أخرجه أبو داود في «سبب» (٤/ ٣٧٤) باب جلود سمور و باع، والسلي في «بصر»

(٧/ ١٧٦) باب السبي عن الأصمعي بحدود الباع، وفي مدي في «نبا» (٤/ ٢٤١) باب السبي

عن جلود السمور، والمقطعي مريانة، أن بعد ش، عن حديث أسامة بن جعير عن أبي

الديح - وأحد حديث صحيحه الأناسي في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٩) وفي «صحيح سنن أبي

داود» (٢/ ٥٢٧)، وفي «صحيح نه مدي» (٢/ ٢٨٦)

طاهرة، فكان حبرُ الجمهور أبلغ في الدلالة على المقصود وأبعد من الاحتجاج^١

ومثل آخر ساقه النعماني في ترجيح حديث جبريل في أنه «صلى به
العصر حين صار ظل كل شيء مثله»^٢، على الحديث الذي تمسكت به الحنفية
من أن أول الوقت أن يصير ظل كل شيء مثله^٣، وهو حديث ابن عمر
يرشده قال قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَكُمْ مَثَلُ
رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَقَالَ مَنْ يَعْمَلْ مَا يَنْ عُدْوَةَ إِلَيَّ يَضِفِ الشَّاهِرَ عَلَى قِيَرَاتِي،
فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ، ثُمَّ قَالَ مَنْ يَعْمَلْ فِيمَا بَيْنَ يَضِفِ الشَّاهِرَ إِلَى الْعَصْرِ عَلَى
قِيَرَاتِي، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ مَنْ يَعْمَلْ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ عَلَى

(١) «احكام الفصول» (٧٤٩)، «مهاج» كلامه بسحق (٢٣٠)، و«لمصنف» لنعري (٢، ٣٩٧).

انظر هذه لسانه في المصادر الأصوبه بسند من «شريعة» (٣٤٠)

(٢) هو جزء من حديث صحيح أخرجه أبو داود في «صلاة» (١، ٢٧٤) باب ما جاء في المغرب،

والترمذي في «صلاة» (١، ٢٧٨) باب ما جاء في مواقيت الصلاة، وأحمد في «مسند» (١، ٣٣٣)،

وإخاكم في «مسند» (١، ١٩٣)، وأبيه في «سنن الكشي» (١، ٣٦٤)، وابن حريمة

في «صحيحه» (١، ١٦٨)، ونداء عطفي في «سند» (١، ٢٥٨)، والطحاوي في «شرح معاني

الآثار» (١، ١٤٦) من حديث عبد الله بن عباس قال قال الترمذي حديث حسن صحيح

وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١، ١١٥ - ١١٦)، وحديث إمامه جبريل رواه

جميع من النصيحة يريه [انظر «نصب النبوة» لمريمي (١، ٢٢٢) وما بعده]

(٣) وهو حديث الثرويات عمر أبي حنيفة رواها محمد بن الحسن [انظر: «نعمه الفقهاء» للسمرقندي

(١، ١٧٨)، «بين الخفايا» لمريمي (١، ٨٠)، «الاخبار» لابن مودود (١، ٢٨/١)].

قِرَاطَيْنِ، فَعَمِلْتُمْ أَشْمَ، فَعَصَبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا
وَأَقْلَ عَطَاءً، فَقَالَ: هَلْ بَقَضْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ فَقَالُوا: لَا، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ
فَضِيلُ أُونِيهِ مِنْ أَشَاءَ،

ووجه استدلال الحنفية أَنَّ الحديث يدلُّ على أَنَّ ما بين العصر والمغرب
أقلُّ مما بين الروال والعصر، ولا يصحُّ ذلك إلا إذا كان أول وقت العصر أن
يصير ظلُّ كُلِّ شيءٍ مثليه^(١)، فجوابه أَنَّ هذا الحديث قصد به ضرب المثل ولم
يقصد به شرع الحكم، وأما حديث جرير^(٢) فهو مقصود بنفسه في شرع الحكم^(٣)



(١) أخرجه بخاري في «موسم صلاة» (٢/ ٣٨) باب من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب،
والترمذي في «الأمثال» (٥/ ١٥٣) باب ما جاء في مثل من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب، واحد في
«مسنده» (٦/ ٢، ١١١، ١٢١، ١٢٩)، وبيهقي في «شرح السنة» (١٢/ ٢١٨) من حديث
ابن عمر رضي الله عنه

(٢) انظر «تبيين الحقائق» للزيلعي (١/ ٧٩).

(٣) «فتح برصولة» لشمس الدين (٦٣٩-٦٤١) وضمن هذا القسم ابن أبي حنيفة قال بعض الحنفية
ترخُّص العبارة على لاشارة، فإنَّ حديث لاجارة^(١) سير لبيان قصيدته هذه الأثناء، وفيه لاشارة، في
أنَّ وقت الظهر أكثر من وقت العصر، بأنَّ بعض النهار ليس أن يصحَّ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه، كما قال
أبو حنيفة؛ لأنه لو انتهى عند مثل كُثر شيء مثله نكس وقت العصر أكثر من وقت الظهر، لكنه
معارض بصلاة جرير، وهو عبارة برخجت عن الإشارة [«البحر المحيطة» بدير كشي
(٦/ ١٧٧)].

[في ترجيح الخبر المؤثر في الحكم]

❦ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣٤٠]

« والسابع: أن يكون أحد الخبرين مؤثراً في الحكم والآخر غير مؤثر فيه، فيكون المؤثر أولى ».

[م] وهذا وجه من وجوه الترجيح باعتبار المتشتمل بلفظ الحديث، حيث يتضمن أحد الخبرين إثبات ما ظهر تأثيره في الحكم دون الآخر وقد مثل له المصنف بما يستدل به الخصم في إثبات الخیار للأمة إذا اعتقت تحت أثر برواية الأسود بن يربد^(١) عن عائشة رضي الله عنها، أن بريدة^(٢) اعتقت وزوجها

(١) هو أبو عمرو الأسود بن يربد بن قيس بن حمي، الإمام المدوني، كان محصراً أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير سواه، وكان رأساً في العلم والعمل، وهو معدود من كبار التابعين، ومن أئمة بن مسعود، ومن كبار أهل تكوفة، توفي سنة (٨٧٥).

[انظر برهانه في «طبقات بكرى» لابن سعد (٦/ ٧٠)، «تاريخ الكبير» لبخاري (١/ ٤٤٩)، «المعارف» لابن فيه (٤٣٢)، «شرح وصفيين» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩١)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي (٧٩)، «الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ٩٢)، «أسد الغابة» لابن الأثير (١/ ٨٨)، «بداية ونهاية» لابن كثير (٩/ ١٢)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١/ ٥٥)، «الإصابة» لابن حجر (١/ ١٠٦)، «طبقات الفقهاء» للبيهقي (٢٢)، «شذرات الذهب» لابن الأثير (١/ ٨٢).]

(٢) هي بريدة مولاة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، كانت من «الغفوم من الأنصار فكاتبوها»، ثم

حُرَّ، "، فعارضه المالكِيُّ برواية القاسم بن محمد " وعروة بن الربير " عن

«هو» من عائشة بنه فأعنفه محمد روجها يسمى معيشاً، فحذَّها النبي ﷺ فاختارت
بواحه وكان يُحبُّها وعنفها مشهوره في تصحيحه وفي سائر رواه حديثاً، بها المولاة لِمَنْ
أهنت، وعاشت لِمَنْ يزيد من معاوية.

[انظر ترجمته في «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/ ٢٥٦)، «المستدرک» للحاكم (٤/ ٧١)،
«الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/ ١٦٩٥)، «أسد الغابة» لابن الأثير (٥/ ٤٠٩)، «سير أعلام»
البلاء بسهمي (٢/ ٢٩٧)، «الإصابة» (بن حجر) (٤/ ٢٥١)، «أعلام النساء» لثعلباني (١/ ١٢٩).]
(١) أخرجه البحاري (١٢/ ٤)، وأبو داود (٢/ ٦٧٢)، ونور مدي (٣/ ٤٦١)، وإسني (٦/ ١٦٣)،
وإسن ماحه (١/ ٦٧٠)، وأحمد في «مسند» (٦/ ٤٢، ١٦٠، ١٧٥، ١٨٦)، وأحمد في
«سنة» (٢/ ١٦٩)، وسهمي في «السير الكبرى» (٧/ ٢٢٣)، وأحمد في «شرح معاني
الأثر» (٣/ ٨٢) من رواية الأسود عن عائشة بنه.

(٢) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديقي البصري، سمي الكوفي عدي، الإمام الخليل
الحنفي من أصحاب سابعين، وأحد الفقهاء، سبعة، وأفضل أهل زمانه علم وأدب وفهماً، وله
صائب وجلة من الأحاديث توفي سنة (١٠٧هـ).

[انظر ترجمته في «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/ ١٨٧)، «تاريخ الكبير» لبحاري (٧/ ١٥٧)،
«مخرج والتعليق» لابن أبي حاتم (٧/ ١١٨)، «وفيات الأعيان» لابن حنكار (٤/ ٥٩)، «البدایة
والنهاية» لابن كثير (٩/ ٢٥)، «سير أعلام النبلاء» بسهمي (٥/ ٥٣)، «طبقات الحفاظ»
للإسبروني (٤٤) «شذرات الذهب» لابن عجم (١/ ١٣٥).]

(٣) هو أبو عبد الله عروة بن الربير بن نعوم القرشي الأسدي، من أهل علماء سابعين وأحد
الفقهاء سبعة، كان ثقة عصبياً عدي شافحه كثير الحديث، هائل الشَّيْر، توفي سنة (٩٤هـ)
[انظر ترجمته في «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/ ١٧٨)، «تاريخ الكبير» لبحاري (٧/ ٣١)،
«مخرج والتعليق» لابن أبي حاتم (٦/ ٣٩٥)، «طبقات الفقهاء» لشاذلي (٥٨)، «وفيات»

عائشة رضي الله عنها ، أن تَرْيَزة عُبِقَتْ وَرَوَّجُهَا عَبْدٌ ،^(١) فخيرها رسول الله ﷺ ،
والرواية الثانية أقوى ؛ لأنَّ حصر الرُّقَى في الخيار قد ظهر أثره ، فالعبودية مؤثرة
في الخيار وتختصُّ به ، ولا يجري ذلك في الحرِّ ؛ لأنَّ الحرية لا تؤثر في الخيار ولا
تختصُّ به ، فالتعلُّق بالرواية المؤثرة أولى .

ومن جهة أخرى فإنَّ القاسم وعروة سمعا الحديث من غير حجاب ،
فرويتهما مُقدَّمة على رواية الأسود من يريد ^٢ مع ما فيها من انقطاع ^١

١ - الأعيان ، لاس حكاك (٢٥٥/٣) ، «النداء واسمه» لاس كشم (١٠١/٦) ، سير اعلام
النساء ، بندهي (٤٢١/٤) ، «صداق حمادة بنسبوصي» (٢٩) ، «شدرات الذهب» لاس
العماد (١٠٣/١) .

(١) آثار رواية ابن القاسم عن عائشة رضي الله عنها هذا آخرها مسلم (١٠/١٤٦) ، وأبو داود (٢/٦٧٢) ،
والنسائي (٦/١٦٥) ، وابن ماجه (١/٦٧٠) ، وأحمد (٦/١٨٠) ، وندارمي (٢/١٦٩) ، والبيهقي
(٧/٢٢٠) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٨٢)
وآثار رواية عروة هذا آخرها مسلم (١٠/١٤٧) ، وأبو داود (٢/٦٧٢) ، والبيهقي (٣/٤٦١) ،
والنسائي (٦/١٦٤) ، والدارقطني (٣/٢٢) ، والبيهقي (٦/٣٢١) ، والطحاوي في «شرح معاني
الآثار» (٣/٨٢)

(٢) «حكم المصنف» (٧٥) ، «مهاج» كلامه ب ج (٢٣) ، «المصنف» لشمراي (٢/٣٩٨)
(٣) آخره البخاري (١٢/٤٠) ، وأبو داود (٢/٦٧٢) ، والبيهقي (٣/٤٦١) ، والنسائي (٦/١٦٣) ،
وابن ماجه (١/٦٧٠) ، وأحمد (٦/٤٣-١٧٠) ، وندارمي (٢/١٦٩) ، والبيهقي (٧/٣٢٣) ،
والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٨٢)

(٤) جعل الإمام البخاري لفظ «كك حراً» من قول الأسود لا من كلام عائشة رضي الله عنها ويَعْنِي بقوله «كك» =

[في ترجيح الخير الوارد على غير سبب]

❖ قال الباحث رحمه الله في [ص ٢٤٠]

١ والثامن أن يكون أحدهما ورد على سبب، والآخر ورد على غير سبب، فيقدم ما ورد على غير سبب على الوارد على سبب؛ لأنَّ معارضة الخير الآخر له تدلُّ على أنه مقصود على سببه ٢.

(م) وهذا الوجه من الترجيح يتعلق بدلالة الحديث، بحيث يُقدَّم الخبرُ
الواردُ على غير سببٍ على الوارد على سببٍ، كما يُقدَّم الخبرُ الواردُ على سببٍ
على الوارد على غير سببٍ، فإنَّ الوارد على غير سببٍ أرجحُ في غير السببِ،
والوارد على سببٍ أرجحُ في السببِ .

ومثل لذلك المصنف رحمه الله استدلال المالكية في قتل المرتدَّة بقوله

الأسود منقطع (وغيره من محاسن) رايته هذا أصبح (صحيح انجاري) (١٢-٤١)

[انظر هذا الاختلاف بين بعض أهل الحديث وأهل المعروفي (شرح المنهاج، لبيحى 4: 110)،

«فهم الباري» لابن حجر (٤٠٧/٩).

(١) انظر مصادر الأصول المكية على هامش (٣٤٠)

(٧) عذب الجمهور أنه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوب القتل عند حدوث الزُّدْمِ، وبه قال مالك

والشاهي وأحمد، هـ هـ م د ج ع ن ي بك، وعلى، وبه قد، الزهري والسحبي ومكحول وغيرهم، =

عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالضَّبَّائِنِ، يَقُولُ الْمَالِكِيُّ حَدَّثَنَا أَوَّلَى مَا تَقْدِمُ؛ لِأَنَّ حَدِيثَكُمْ وَرَدَّ عَلَى سَبَبٍ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ وَحْدِي عُرْوَاتِهِ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فَهِيَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالضَّبَّائِنِ، فَهُوَ وَارِدٌ عَلَى سَبَبٍ وَهُوَ تَحْرِيمُ قَتْلِهَا فِي الْحَرْبِ، هُوَ أَرْحَحُ فِي السَّبَبِ، يَسِيْرُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ وَارِدٌ عَلَى غَيْرِ سَبَبٍ فَكَانَ أَرْجَحُ فِيهِ، فَمُعَارَضَةٌ أَخْبَرُ الْأَحْرَلُ بِدَلٍّ عَلَى قَصْرِهِ عَلَى سَبَبٍ

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن قوله لا يفتن من غير على الإسلام باحس وضرر به، وذهب رأي ثالث إلى أنها تسترق ولا تقتل

انظر نصب هذه النساء في «مربع» لابن حلاب (٢/ ٢٣١)، «المهدب» بشرقي (٢/ ٢٢٣)، «مد به لمجتهد» لابن رشد (٢/ ٤٥٩)، «المعني» لابن قدامة (٨/ ١٢٣)، «مطهر الفقهاء» للسيرمدي (٣/ ٥٣٠)، «سير حديثي» لمهدي (٣/ ٢٨٤)، «الأخبار» لابن مودود (٤/ ١٤٩)، «نقوانير الفقهاء» لابن حربي (٣٥٠) «معني لمصباح» بشرقي (٤/ ١٣٩).

(١) تقدم تحريمه، انظر (ص ١٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في «جهاد» (٦/ ١٤٨) باب قتل الضبائين في الحرب، باب قتل النساء في الحرب، ومسلم في «الجهاد والنساء» (١٢/ ٤٨) باب تحريم قتل النساء والضبائين في الحرب، وأبو داود في «الجهاد» (٣/ ١٢١) باب قتل النساء، وترمذي في «النساء» (٤/ ١٣٦) باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والنصباء، وابن ماجة في «جهاد» (٢/ ٩٤٧) باب النذر والنساء وقتل النساء والضبائين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(٣) ابن مودود في «شرح مسلم» (١٢/ ٤٨) أجمع معنى على جعل هذا الحديث وتحريم قتل النساء والضبائين إذا لم يدينوا، فإن قاتلوهم حاربوا المؤمنين، فيقتلونهم.

(٤) «إحكام المصنوع» (٧٥١)، «المصباح» كلامه لسانه (٢٣٠).

ومثاله - أيضاً - ما ذكره اللماي بقوله « ترجيح ما روي أن رسول الله ﷺ مَرَّبَهُ مَيْمُونَةٌ فَقَالَ « أَلَيْهَا إِهَابٌ دُنِعَ فَقَدْ طَهَّرَ » ، على قوله ﷺ « لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا غَضَبٍ » ، فإن الخبر الأول أرجح في جلد ما يُؤْكَل لحمه؛ لأنه كالنظر فيه إذ هو السبب، وترجيح الحديث الثاني على الأول في أن ما لا يُؤْكَل لحمه لا يُسْمَع بجلده وإن دُنِع؛ لأنه قد اختلف في العمل بالعام الوارد على سبب في غير الب » .



(١) تقدم تحريره، انظر (ص ٤٥٦)

(٢) تقدم تحريره، انظر (ص ٤٥٦)

(٣) إذا ورد اللفظ الواحد أبداه عن سبب فإن كان مُسْتَعْلًا بعبارة من العبارة فيه - عند جمهور الأصوليين - ممنوع لعدم اختصاص السبب، وعمه أكثر المالكية، أم إذا لم يستعمل بعبارة فلا خلاف بين أهل العلم في بعبارة الجواب غير مُسْتَعْلٍ أو إحدائه في عمومته اتفاقاً، وإنما في الاستبعاد في خصوصه فصل أنه لا يراجع في ذلك، « تصحيح أنه محل خلاف بين الأصوليين، ويسمى استبعاداً في خصوصه في أحد قوي النقيب، وهو حصار عند جمهور، وفي هذه المسألة آراء أخرى، وقد تقدمت هذه لمثاله انظر (ص ١٤٥)]

(٤) «مفتاح الوصول» للثعلباني (٦٤٢).

[في ترجيح الخير المقضي به في موضع]

❁ قل الباجي ترجمته و [ص ۱۶۳]

«والتاسع: أن يكون أحد الخسرين قد قضى به على الآخر في موضع من المواضع، فيكون أولى به في سائر المواضع».

[م] وهذا الوجه من الترجيح يتعلق باعتباره بسط الحديث، بحيث تظهر أولوية الخبر الذي يترجح على الخبر الآخر في موضع فيكون مُقَدِّمًا عليه في سائر المواضع، وقد مثل له المصنف باستدلال المانكي في وجوب قضاء الفرائض في الأوقات المهي عن الصلاة فيها ' بحديث: مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا

(١) ما عده جمهور الصحابة وما عده حوزة علماء العراق من أن أوقات الصلوة هي أوقات الهي وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأما ذكره المصنف وبعبارة: **رُئيَ التَّغْرِيطُ فِي الْبِقْطَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الْآخَرَى**، فمن فعل ذلك تَلَيُّصٌ جَوْنٌ يَتَّبِعُهَا، [أخرجه مسلم في «المساجد» (٥/ ١٨٦)] باب قضاء عاتة واستحباب صحبه من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، بخلاف ما عده أهل الرأي ولأحمد فلا يجوز قضاء العاتة عنهم في أوقات الهي لتحديث ندي أراده المصنف، كما احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات من صلاة الضحى حتى طلب الشتم أخرها حتى أبطت، [أخرجه البيهقي في «المعجم» (١/ ٤٤٧)] باب انصعبد انطبيب، وصلى في «مساجد» (٥/ ١٩٠) باب قضاء العاتة من حديث عمر رضي الله عنه [تحصين في] وكذلك =

فَلْيُضَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا،^(١) فَيُعَارِضُهَا الْحَمِيَّ،^(٢) سَهِيَهُ بِحَيْثُ غَبِثَ عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى نَظُنَّ الشَّمْسَ، وَيَعْدُ الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ،^(٣) يَقُولُ الْمَالِكِيُّ خَيْرُنَا أَوَّلَى بِالْتَّمَدِيمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَصَى نَهْ عَلَى حَدِيثِكُمْ فِي عَصْرِ يَوْمِهِ، فَشَتَّ تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ^(٤).

استدلوا بحتمية من الآثار، واصحح في ذلك قصة الغروب في أوقات النهي وغيرها لما تقدم من لأحاديث بدأنه عن الأمر بالصلاة حين ذكرها أو لاسيما لها من غير إنشاء لأوقات النهي، أما ما حيز النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة حتى يغيب الشمس فجوابه أنه يقطعهم حرر الشمس من جهه، وقد عتق سبي يده ما يمنع من الصلاة في المكان، أنه مكان حصره الشيطان، فمحلي المدح من الصلاة لمكان لا يرمي، إنما انتهى المحصورون في التوفيق لأخريه، وبصرف يومه، ويلحق على سرع عن المحصورين ثم الآثار الواردة فعليه ما بدأ عليه حوار متأخر لا يحرمه البعض انظر «فتاوى» لابن عباس (١/ ١٣٠)، «الأم» بسامعي (١/ ١٤٨)، «نكاي» لابن عبد البر (٥٣)، «الموطأ» بسامعي (١/ ١٥٠)، «الإشارة» بسامعي عند أوقات (٢٨٦)، «اللمعي» لابن قدامة (٢/ ١٠٧).

وكذلك يُشْرَعُ قَصْدُ الشَّيْءِ بِرَوَاتِهِ وَأَوَّلُهَا فِي الْأَوَّلِ الْمُهَيَّ عَمَّا فِي الصُّبْحِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ مَرْوِي عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحَدُ خِلَافٍ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ وَالْأَحَادِثُ. انظر «نكاي» لابن عبد البر (٥٣)، مذهب بشر بن (١/ ٩٩)، «تدبيره المجتهد» لابن رشد (١/ ١٠٣)، «تكملة الفقهاء» بسامعي (١/ ٣١٤)، «اللمعي» لابن قدامة (٢/ ١١٧)، «المجموع» للزوي (٢/ ١٦٨) «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٥٩).

(١) متفق عليه، تقدم تحريجه، انظر (ص ٢٨٤)

(٢) متفق عليه، تقدم تحريجه، انظر (ص ٤٦٦)

(٣) في حكام الفقه (١/ ٧٥١)، «المصباح» كلامه بسامعي (٢٣١)

[في ترجيح الخبر الوارد بالفاظ مختلفة متحدة المعنى]

❦ قال الباجي رحمه في [ص ٢٤١]

«والعاشِرُ: أنْ يَكُونُ اخْتِلافُ الْمَعْنَيْنِ وَارْتِدَاً بِالْفِصْلِ مُتَعَايِرَةً
وَعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فَيَكُونُ أَوَّلَى مِمَّا رُوِيَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ بِلَفْظٍ
وَاحِدٍ: لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْغَلَطِ وَالسَّهْوِ وَالتَّخْرِيبِ».

أم | وهذا وجه من وجوه الترجيح باعتبار المتن يتعلق بلفظ الحديث،
حيث يُرْجَحُ ما ورد بالفاظ مُتَعَايِرَةٍ وعبارات مُخْتَلِفَةٍ على ما روي بلفظ واحد
من طريق واحد، ومثل له المصنف باستدلال المالكى على صحة صلاة من
صلى حلف الصَّحْبُ بحديث أبي بكر رضي الله عنه أنه أحرم حلف الصَّحْبُ بمفرده

(١) انظر لمصنفه الأصوبه المنبئة عن مباشر «(إشارة)» (ص ٢٤١)

(٢) هو أبو بكره نفع من الحديث، ومن نفع من مسروح لثقي الهندي، من في حصار نظام
بيكره، مشهور بأبي بكره، وكان من فضاء أصحابه، سكن البصرة، وأحب أولاد هم شهره،
وروي عن أبي سعيد وروى عنه أنه لاذقه، وروى عنه (٥١١)

انظر ترجمته في «صفت ابن سعد» (٧/ ١٦٥)، «تعاريف» لابن قسمة (٢٨٨)، «شرح والتعليق»
لابن أبي حاتم (٨/ ٤٨٩)، «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/ ١٦١٤)، «أسد الغابة» لابن
الأثير (٥/ ١٥١)، «الكامل» لابن الأثير (٣/ ٤٨٩)، «بداية ونهاية» لابن كعب (٨/ ٥٧)، =

ثُمَّ تَقَدَّمَ فَدَخَلَ فِي الصَّفِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ صَلَاتِهِ: «وَأَذْكُرُ
 اللَّهُ جِزْءًا وَلَا تَعُدُّهُ»^١، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ، وَحَدَّثَ أَنَّ عَاصِمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ
 وَقَفَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَدَارَهُ عَنْ يَمِينِهِ^٢.

- «الإصابة» لابن حجر (٣/ ٥٧١)، «شرح أعلام النبلاء» بدهي (٣/ ٥)، «شتر مذهب»
 لابن القيم (١/ ٥٨)

(١) ولا يُعَدُّ مِنَ الْعُودِ، أَيْ لَا يُعَدُّ مِمَّا قَعَبَ ثَابِتٌ، وَرَوَى لَا يُعَدُّ مِنْ بَعْدِهِ، أَيْ لَا يُسْرَعُ
 فِيهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَصَرَّحَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ثُمَّ يَسْرِعُ فِي الصَّلَاةِ، وَقِيلَ: «لَا يُعَدُّ مِنَ الْإِعَادَةِ»
 أَيْ لَا يُعَدُّ صَلَاةً نَسِيًّا صَلَّيْهَا، وَحَكَى الثَّوْرِيُّ الْأَقْوَالَ ثَلَاثَةً وَاحِدَةً: الْأَسْبَلُ لَا يُعَدُّ إِلَى الْحَرَامِ
 حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْأَمَامِ، وَالثَّوْرِيُّ صَحَّفَهُ فِي جَمْعِ الرُّوَايَاتِ بِمَنْحِ أَوَّلِهِ وَصَمَّ بَعْضُ
 مَنْ يَعُودُ أَيْ لَا يُعَدُّ إِلَى مَا صَحَّفَ مِنَ النِّسْبَةِ، ثُمَّ مِنْ مَرْكُوعٍ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مِنْ لُحْيٍ
 إِلَى الصَّفِّ، أَمَّا «مَرْوَةَ الْقَدَاحِ» فَالْجَارِي (٣/ ١٨٤)، وَفِي الْأَثَرِ فِي «سُلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ»
 (١، ٦٤، رَجُمَ ٢٣٠)، بَعْدَ ثَمَرِ مَقْصُودٍ: «وَيَسْتَحْسِنُ مَنْ يَتَقَدَّمُ أَنْ يَنْهَى لَا يَشْمَلُ لِعَقْدَانِ
 بِمَرْكُوعِهِ وَلَا بِمَرْكُوعِهِ دُونَ الصَّفِّ، وَإِنْ هُوَ حَادِثٌ بِالسَّرْعِ فَدَعَاةُ نَسِيكِهِ وَتَوَفَّارٍ كَيْ يَتَقَدَّمَ
 النَّصْرُ بِمَنْحِ بَدَلَتْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَبِهَذَا عُسِّرَ لِلْإِمَامِ بِشَاغِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «قَوْلُهُ لَا
 يُعَدُّ يَشْتَبَهُ قَوْلُهُ لَا تَأْتُوا الصَّلَاةَ سَعَوْ» ذَكَرَهُ السَّيْهِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/ ٩٠)

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ» (٢/ ١٩٠) بَابَ يَتَقَدَّمُ عَنْ بَعْضِ الْإِمَامِ بِحِفْظِهِ سِوَاهُ إِذَا كَانَ نَسِيًّا،
 وَمُسْلِمٌ فِي «صَلَاةِ الْمَسَاعِيرِ» (٦/ ٤٤) بَابَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَاةِ الْبَائِلِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي
 «الصَّلَاةِ» (١/ ٤٠٧) بَابَ تَرْجُحِ يَوْمِ أَحَدِهِمَا صَاحِبُهُ كَيْفَ يَقُومَانِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الصَّلَاةِ»
 (١/ ٤٥١) بَابَ مَا جَاءَ فِي التَّرْجُحِ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ، وَاسْتَأْتِي فِي «الْمَدِينَةِ» (٢/ ٨٦) بَابَ
 مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ مَعَهُ حَسْبِي وَاصْرَأْتُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَدٍّ عَنْ شَرِيحٍ

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ» (٢/ ١٩٠)، بَابَ يَتَقَدَّمُ عَنْ بَعْضِ الْإِمَامِ بِحِفْظِهِ سِوَاهُ وَاسْتَأْتِي
 فِي «صَلَاةِ الْمَسَاعِيرِ» (٦/ ٤٤)، بَابَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَاةِ الْبَائِلِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الصَّلَاةِ» -

يعارضه الحلي ، بحديث واضحة^١ أن النبي ﷺ رَأَى ضَلَّى وَحْدَهُ

= (١) (٤٠٦)، باب اربعين يوم اُحْدِثَ مَا جَاءَ كَيْفَ يَوْمًا... وَتُرْمَدِي فِي «الصلوة» (١) (٤٥١).

باب ما جاء في دخول بصرى ومعه رجل، والنسائي في «الإمامة» (٢) (٨٦)، باب موقف الإمام إذا كان معه حسي وإما أنه من حديث ابن عباس رضي

(١) وعند الحسن أنه من ركع دون نصف ثم دخل فيه لا يحسب من ثلاثة أحوال ذكرها ابن قدامة في «المقضي» (٢) (٢٣٤)، قال

«ما أن بصرى كره كرامة فلا يصح صلاته نحو... لا صلاة لفرد خفف الصف»،
وثاني أن يترك ركعة حتى يدخل في الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع، أو يترك
فيمتعه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، فلو صلاة يصح؛ لأنه أدرك مع الإمام في
الصف ما يتركه ركعة واحدة أثبت إذ رفع رأسه من الركوع، ثم دخل في الصف، أو
جاء آخر فوقف معه قبل البدء بالركعة، فحسب كـ... حاشا لم يحرم ذلك صحت صلاته، وابن
عالم يصح، وروى أبو داود عن أحمد أنه يصح ولم يفرق، وهذا مذهب مالك والنسائي
وأصحاب الرأي؛ لأن ما يكره فعل ذلك، وقصه من ذكره من الصحابة،

قلت: والرأي الأخير للإمام أحمد ذكره أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص ٣٥)، قال
سمعت أحمد عن رجل ركع دون نصف ثم مشى حتى دخل في الصف، وقد رفع الإمام حين
أن يسهي إلى الصف* قال نحوه ركعة، وإن صلى خفف نصف وحده أعاد الصلاة، قال
أحمد تشكر في «مسألة عدي» (١) (٤٥١)، وأبدي قال أحمد هو جواب الرابع والخم
الصحيح بين حديث وعصة ومن حديث أبي بكر.

(٢) هو أبو سالم ونحوه من عدد من عنه من حديث لأبي داود عن أبي بصير عن سمع وروى
عنه وعن ابن مسعود

[انظر برحمته في «الأسعاف» لابن عديم (٤)، (١٥٦٣)، «أسد الغابة» لابن الأثير (٥) (٧٦)،
«الإصابة» (٣) (١٢٦)، «تهذيب تهذيب» كلاهما لابن حجر (١١) (١)]

حلف الصب فقال له ، أَعِدْ ضَلَاتَكَ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ قَرِدَ ،^(١)

يقول المالكِيُّ ما رَوَّاهُ أَوَّلَى ، لأنه ورد بالعاطف متعابره محتفة ، مُتَّفَقَةٌ للمعنى ، وهذا يمنع من تأويلها على غير هذا الوجه ، ويُؤمِّن فيه العلط والسهو والتحريف ، بخلاف ما رويهموه ، فإنه منقولٌ بلفظ واحد ، فيحتمل التعبير والتحريف ، ويجوز عليه السهو والعلط ،^(٢)

[في ترجيح الخبر نافي النقص عن أصحاب النبي ﷺ]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣٤١] :

« وَالْحَادِي عَشَرَ : أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبِيرَيْنِ يَنْصِي النُّقْصَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالْآخَرُ يُصَيِّفُهُ إِلَيْهِمْ ، فَيَكُونُ النَّافِي أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِمُصَنِّهِمْ وَدِينِهِمْ وَمَا وَصَّيَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَأَلَّفَنِي عَلَيْهِمْ » .

(١) أخرجه أبو داود في « الصلاة » (١ / ٤٣٩) باب الرجل يصلي وحده خلف الصب ، وأبو داود

في « الصلاة » (١ / ٤٤٥) باب ما جاء في الصلاة خلف صبب وحده ، وابن ماجه في « الصلاة »

« الصلاة » (١ / ٣٢١) باب صلاة رجل خلف الصب وحده من حديث وابصة بن معبد رضي الله عنه ،

والحديث صحيحه الألباني في « صحيح سنن أبي داود » برقم (٦٨٢)

(٢) « أحكام الفصول » (٤٥٢) ، « المنهاج » كلامه للباجي (٢٣٦)

[م] وهذا الوجه من الرجوع يتعلّق بدلالة الحديث، حيث يتضمّن أحد الآخرين في نقص عن الصحابة عليهم السلام بها يصف الخبر المعارض للنقص إليهم، فيكون الذي ينميه عنهم أولى بالتقديم من الذي يوجب عَصًا من مصب الصحابة عليهم السلام الذين رتّبهم الله تعالى ورسوله وأئسي عليهم وقد مثل له المصنف باستدلال المأثية على أنّ الصحتك في الصلاة لا ينقص الوضوء، بحيث لا وضوء إلا من صوت أو ريح، فيعارضهم الحجة بحديث: «بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّيْ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ ضَرِيرٌ، فَوَقَعَ فِي حُفْرَةٍ، فَضَجَّكَأ مِمَّا، فَأَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِضَادَةِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ»^(١)

(١) انظر «المستقصى» بغيري (٢/ ٣٩٧)، «الإحكام» بلامدي (٣/ ٢٧٩)، «شرح التكرّب المبر» للتوسمي (٤، ٧٠٧)، والنصار لأصوله لمثبه على ما في «الإشارة» (٣٤١)
(٢) وعدم نقص الوضوء من بطلان، هو مذهب جمهور العلماء، لأن الوجوب من الشارع وما يفسد الشارع في جواز الوضوء من بطلان ولا يفسد شيء بالعباس، وما استدلل به الأحاف والهادوية وأصحاب الرأي من الأحاديث في نقص الوضوء به فهي أسباب صحاح لا يشك منها شيء. انظر «مدية المجتهد» لأبي رشيد (١- ٤)، «المعي» لأبي عدي (١، ١٧٧)، «مدائع النصار» بلكاسي (١- ٤٨)، «مجموع» بدوي (٢- ٦٠)، «شرح معن عدي» لأبي إمام (١/ ٥٢)، «السبل المجرور» للشوكاني (١/ ١٠٠).

(٣) تقدم تحريره، انظر (ص ٤٤٣).

(٤) أخرجه اندلسي في «الطهارة» (١- ١٦٩) باب أحاديث انتهت في الصلاة وعندها، وابن حوري =

فجواب المالكية أنَّ حرماً أولى بالتقديم؛ لأنَّ حرَّكم - بعضُ الطر
عن ضعفه - فيه إضافة نقصٍ وقسوةٍ إلى الصَّحابة رضي الله عنهم بأنهم يصحكون في
الصلاة من رجلٍ أعمى، فهذا الخفاء ينافي حرصهم على الإيمان على الصلاة،
والخشوع فيها من جهة، كما يصادُّه - من جهةٍ أخرى - ما وصَّهم الله به من
التراحم والتعاطف بينهم كما قال تعالى ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح ٤٨]'



في «تكميل» (١٩٥ - ١)، وفي «مغني» به (١ - ٣٦٩)، من حديث أبي صالح بن أسامة عن
أبيه رضي الله عنه، وأحدث ضعف لإسناد [ظهر «تصحيح إمام» لثري (١ - ٢٩)، «تدريسه»
لأبي حنيفة (١ - ٣٦)، «مغني» برشد» شيخ عبد العظيم (١ - ٣٦)]
قال النووي في «المجموع» (٢ - ٦١) «أما ما يروى عن أبي العافية ورققه» عن عمران وغيره
ذلك مما رُوِيَ فكيف ضعفه وأما ما يروى أنه أحدث، فنوا «وم يصح في هذه المسألة»
حديث، وقد بين بيهقي وعبد الوهاب ضعفها بآثار شافية»

(١) «در حكام المقصود» (٧٥٣)، «تصحيح» كلامه بباقي (٢٣٢)

باب ترجيح المعاني

المراذُ ترجيح المعاني هو ترجيح العدل والاقبسة، وهي كفية الأدلة على مراتب متفاوتة، في الصِّوَّة والصَّعْف بالنظر إلى اتساع الاجتهادات ومناقسة القائمين، وطريق دفع التعارض بين قياسي النظر إن كان لأحدهما مزية أو فصل فإنه يُقدَّم على ما دونه، سواء كان الفصل وارداً من طريق الأصل وهو المقيس عليه المصوصر على حكمه، أو بحسب الفرع وهو المقيس الذي سكت الشارع عنه، أو بحسب العلَّة التي هي الوصف الجامع بين الأصل والفرع، أو بحسب حكم الأصل، وقد تكون المرجحات بحسب الأمر الخارجي عن الأركان الأربعة للمقياس.

ونظراً لاتساع ميدان ترجيحات المعاني والاقبسة، فإنَّ المصنَّف اكتفى بذكر أحد عشر ضرباً من أوجه الترجيح بين القياسين بحسب العلَّة، كما صرَّح بمولده «والكلام ههنا في ترجيح العدل»، وهي من قيس العلَّة على العلَّة، وهذا أمر معلوم؛ لأنَّ أكثر الخلاف في المسائل الفقهية يترتب على الاختلاف في عدل

الأحكام وترجيح بعضها، كما سيأتي مشروحاً بالأمثلة التي يقصد منها مطلق المثال لا مناقشة أدلة الأقوال.

[في ترجيح العلة المنصوص عليها]

❦ قال الباقي رحمه الله في [ص ٣٤٢]

«أحدها أن تكون إحدى العلتين منصوصاً عليها والأخرى غير منصوص عليها، فتقدم المنصوص عليها؛ لأن نص صاحب الشرع عليها دليل على صحتها».

[م] فالقبض الذي علقه موصوفه مقدم على ما علقه مستسطه؛ لأن النص يدل على العلية أكثر من الاستبطاء لاحتماله الخطأ على المجتهدين؛ لأن النصيب واحد، والنص صواب قطعاً؛ ولأن ما نص عليه صاحب الشرع لرم اتعاده، وقد مثل له المصنف باستدلال المالكي في تحريم السيد بأنه شراب يسكر كثيره، محرم قليله كالخمر، فيعارضه الخصم بأنه شراب أعدّه الله لأهل الجنة فوجب أن يكون من جنس ما هو مباح كالعسل، فيقول المالكي علقنا أولاً؛ لأنها منصوص

(١) «مشر البود» معبوي (٣- ٣١٠)، وانظر المصادر لأصولية المذهب على هامش «الإشارة».

عليها، لقوله عليه، «ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»، والنصبُ عليها نية من صاحب الشرع على صحتها ولزوم ناسعها، فكانت أولى مما لم يحكم بكونها علة^(١)

ومثل قول الشافعي إنَّ علَّتْ في بيع الرُّطْبِ بالتمر لا يحوز لحصول التماسل بينهما في حال الكمال والادِّخار، فيدْرُسُ المحالُّ أنَّ التعليل بوجود التماسل في الحال، فالعلة المخصوص عليها بقوله عليه لما سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بالتمر، «أَيَنْقُضُ الرُّطْبُ إِذَا يَسَّ^(٢)»، قالوا: نعم، قال: «فَلَا إِذَا^(٣)»، فعُلَّ بوجود التماسل في حال الخفاء، فكانت المخصوص عليها أولى مما عرفت بالاستنباط^(٤).



(١) أخرجه أبو داود في «الأشربة» (١٧٤) باب انتهى عن السكر والتمر في «الأشربة» (٢٩٢) باب ما جاء: «ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»، وابن ماجه في «الأشربة» (١١٢٤/٢) باب ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَهُوَ حَرَامٌ، واليعقوبي في «شرح النكح» (١١-٣٥١)، من حديث جابر بن عبد الله رضي عنه، وخلفه صحيحه ابن حبان (١٣٩٥)، وحسنه ابن عدي في «مسند»، والسنن في «صحيح سنن أبي داود» (٣٦٨١).

(٢) «حكم المصنوع» (٧٥٧)، «المهجع» كلامه بساكني (٢٣٤)

(٣) سبق تخريجه، انظر (ص ١٤٩)

(٤) «شرح اللمع» للشيرازي (٩٥٦/٢).

[في ترجيح العلة التي لا تعود على أصلها بالتخصيص]

❦ قال الباجي رحمه في [ص ٢٤٣]:

« والشأنني أن تكون إحدى العلتين لا تعود على أصلها بالتخصيص، والثانية تعود على أصلها بالتخصيص، فالتى لا تعود على أصلها بالتخصيص أولى: لأن التعلق بالعموم أولى استنباطاً ونطقاً ».

[م] مراد المصنف بالعلّة التي لا تعود على أصلها بالتخصيص هي ما كانت عامّة في أصلها، أي في جميع أفراد أصلها وشاملة لجميعها بوجودها في جميعها^(١)، وهي مقدّمة على العلة التي تعود على أصلها بالتخصيص على أرجح قولي العلماء^(٢) لكثرة فائدتها، فالأصل هو المعلّل بها، كإلهي الناس عن بيع الرُّبّ بالرُّبّ^(٣) إلّا مُتِمّاً ثلاً في باب الرب، فإنه مُعلّل عند الشافعية وفي رواية عند الحنابلة^(٤)

(١) انظر لمصادر الأصولية المنشئة عن هـ مشرّح «الإشارة» (٣٤٣)

(٢) انظر «المستقصى» للحرالي (٤٠٣/٢)

(٣) انظر «لأم» شافعي (١٥/٣)، «هذه» بشرى ري (١/٢٧٧)، «هذه الفحاح» للزملي

(٤) (٤٣٠/٣)، «اللفظي» لأمّ بنامه (٥/٤)

بأنه مطعومٌ جسٍ مدحٍ فيه القليل والكثير، وبقي الدليل على عمومته في جميع
جزيئات التُّرِّ والتمر، بخلاف تعليل الأحاف وهو مُعلَّنٌ عددهم بأنه مكيل
جسٍ^١، ويخرج من ذلك الغلب، فلذلك جَوَّروا^٢ مع الحصة بالخصتين والتعرة
بالمرتبتين^٣، فصار الدليل خاصًا بما يأتي فيه الكيل عادة^٤

ومثل المصنَّف هذا انصرف من الرجح، باستدلال المالكي في جوار
التيثم بالخص والثورة^٥، بأن هذا نوع من الصعيد لم يتغير عن جس الأصل،
فجار التيثم به كالتراب، فيعارضه الشافعي بأن هذا ليس تراب فلم يجر
التيثم به كالحديد والنحاس.

فيقول المالكي عتبت أولى؛ لأنها لا تعود على أصلها بالتحصيل،
وهو قوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [الباء: ٤٣]، وقد قال أهل اللغة
«الصعيد وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن»^٦، وعلتكم تحصيل
هذا الأصل، فيخرج منه ما ليس تراب، والتعلق بالعموم أولى استنباطًا

(١) «نخبة الفقهاء» للسمرقندي (٣١/٢)، «الدائع» لنكديني (١٨٢/٥)

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٣٥٢/٣)

(٣) «الصعيد» لمكودياني (٢٤٤/٤)، «شرح بيده» شعوي (٣٠٩/٢)

(٤) احصى من الله الذي يفلح، والثورة: حفر انكسر [«لسان العرب» لابن منظور (٢٩١/٢)]

[٣٢٤/١٤]

(٥) «لسان العرب» لابن منظور (٣٤٣/٧)

ونطقاً^(١)،^(٢).

[في الترجيح بموافقة إحدى العليتين للفظ الأصل]

❖ قال الناحي رحمه في [ص ٣٤٣]

«وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعَلَتَيْنِ مُوَافِقَةً لِلْعُظْمَى الْأَصْلِ
وَالْأُخْرَى مُخَالَفَةً لَهُ، فَتُقَدِّمُ الْمُوَافِقَةَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ شَاهِدٌ
لِلْمُظَاهَا».

[م] فالعلة الموافقة للفظ الأصل لا ترجح بقوتها في ذاتها وإيها شهادة
الأصل على لفظها، فتقدم الموافقة على المخالفة بهذا الاعتبار، وقد مثل لها المصنف
«بامتدلال المالك في أن المدبر - وهو العبد يُعَصِّه سيِّده عن دبر أي بعد موته^٣ -
لا يجوز بيعه؛ لأنه مدبر لم يتقدمه دينٌ يتعلَّق به فلم يجر بيعه، أصله إذا حكم

(١) قال النيسابى في «فتح» (٤٨٦) «الصبي مشتق من يصعود فكان عاذاً في كل ما صعد

على وجه الأرض» وانظر على هامشه اختلاف بعض في حواله اليم في عدا الترتيب من

أجزاء الأرض المتولفة عنها

(٢) «حكماء الفصول» (٧٥٨)، «المهاج» كلام الناحي (٢٣٥)

(٣) قال في «لأنه في» (٩٨/٢) «يماثل دبر التبعيد إذا عُصِّب عنه بعد موته» وهو المدبر،

أي أنه يعتق بعد ما يدبره سيِّده ويموت.

الحاكم بتدبيره، فيحاربه الشافي بأن يقول يجوز بيعه؛ لأنه مُدَبَّر لم يحكم بتدبيره، فيحاربه كما لو لم تقدّمه دين ستعرفه، فيقول المالكي علناً أولى؛ لأنها موافقة لما روي عن النبي ﷺ أنه من بيع المدبّر ^١،

[في ترجيح العلة المطردة المنعكسة]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣٤٣]

«والرابع: أن تكون إحدى العلتين مطردة منعكسة والأخرى مطردة غير منعكسة، فتقدّم المنعكسة؛ لأنّ العلة إذا اطردت

(١) البهي من بيع مدبّر أخرجه لنا طهري (٤/ ٧٨)، ونسبني (١٠/ ٣١٤) من حديث ابن عمر روى عنهما بعض المدبّر لا يباع ولا يؤمّن، وهو خبر من الثلث، قال الدارقطني: «لم يستند عليّ عبيد بن حسن وهو ضعيف، وروى عن ابن عمر موقرفاً من قوله» قال الألباني في «سلسلة الذهب» (١/ ١٩٧) «موضوع» [نظر «الميزان» بلديني (٣/ ٤٢٣)، «المستفيض الحبير» لابن حجر (٤/ ٢٥١)]

والسؤال: ما رده بالمنعكس ولا فقد صحّ أنه يبيح باع المدبّر، فقال حاتم: «لا» إن خلاص الأضرار أصو علاماته من مدبّر يمكنه ما لا يحرم، فبيع ذلك النبي ﷺ فصار من يشتره مني؟ فاشتره نعيم بن عبيداه بشربه، فدفع به، أخرجه البخاري في «معنى» (٥/ ١٦٥) باب بيع المدبّر، ومسلم في «الأمير» (١١/ ١٤١) باب جوار بيع المدبّر

(٢) «درحکام الفصول» (٧٥٨)، «منهاج» (٢٣٥) كلامهما للباجي وانظر مسأله بيع المدبّر مفصلاً في «المستفيض» للباجي (٧/ ٤٥).

وَأَنعَكَسَتْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَعَلُّقُ الْحُكْمِ بِهَا لَوْجُودِهِ بِوُجُودِهَا
وَعَدَمِهِ بِعَدَمِهَا^(١).

[م] فالعلة التي اجتمع فيها الاطراد مع الانعكاس مُقَدِّمَةٌ على التي لم
يحصل لها هذا الاجتماع؛ ذلك لأن الانعكاس مع الاطراد دليلٌ صَحَّةٍ لِعِلَّةٍ بلا
خلاف، والطرْد ليس دليلٌ على أحد قولي العلماء^(٢)، بل انحرام واحدٍ منهما يُعَدُّ^(٣)
من القوادح في العلة^(٤).

وقد مثل له المصنّف، باستدلال السككي في أنّ غير الأب لا يُجَرُّ على
النكاح، لأنّ من لا يتصرّف في مال الصغيرة سمعه لم يملك التصرّف في
بضعها كالأجنبي، فيعارضه الحنفي بأنّ ابن العمّ عضوةٌ من أهل ميراثها فجار
له التصرّف في بضعها كالأب، فيقول المذنبكي: عُلِّقَ أَوَّلَى لَأَنَّهَا مُطَّرِدَةٌ مُعَكِّسَةٌ،
وعشّكم ليست معككة، لأنّ أخاكم ليس بعصّة ويملك الترويع، والعلة إذا
اُطْرَدَتْ وانعكست غلب على الظنّ تعلق الحكم بها لوجوده بوجودها، وعدمه
بعدمها^(٥)، إذا دوران الحكم مع عدمها ووجودها فبها وإثباتاً يدلُّ على شدّة

(١) انظر: «شرح النع» لشمس، ج (٢/٩٥٩).

(٢) انظر مصادر الأصولية المُنشئة عن هاشم: «(إشارة)» (٣٤٤).

(٣) «إحكام النصوص» (٧٥٩)، «المنهاج» كلامي (٢٣٥)، «شرح النع» للشيرازي (٢/٩٥٩).

«التمهيد» للكلوفاني (٤/٢٤٢).

تأثيرها وجعلها .

ومثاله - أيضًا - قول المبدل في مسح الرأس إنه مسح تعدي في الوصوء فلا يُسنُّ تثليثه كمسح الخُفِّ، فعول المعارض الشافعي " هو فرض في الوصوء فيسنُّ تثليثه كعسل الوجه، فإنَّ عِلَّةَ الأوَّلِ مُطرَدة معكسة، إذ التعليل واقع بالمسح، وعِلَّةُ الثاني مُطرَدة غير معكسة؛ لأنَّ المصمصة والاستشاق ليسا فرضًا عبده ويسنُّ تثليثهما "، والمقرَّرُ عد الأصوليين أنَّ العِلَّةَ المُطرَدة المعكسة مُقدَّمة على العِلَّةِ المُطرَدة، والمُطرَدة مُقدَّمة على المعكسة، للانفاق على اشتراط الاطراد في العِلَّةِ بحلاف الانعكاس "

[في ترجيح العلة بشواهد الأصول]

❦ قال الباجي رحمه في [ص ٣٤٤]

« والخامس. أن تكون إحدى العِلَّتَيْنِ تشهدُ لها أصولٌ كثيرة، والأخرى يشهدُ لها أصلٌ واحدٌ، فما شهد لها أصولٌ كثيرة

(١) « مستقصى » للمعري (٢: ٤٠٢)

(٢) « حاشية السائل » للمصنف (٤٣٤)

(٣) المصدر السابق، « نشر بيد » للمعري (٢: ٣٠٩)، « المذكرة » للشافعي (٣٣٥)

أولى؛ لأنَّ غلبة الظنِّ إنّما تحصلُ بشهادةِ الأصول، فكُلُّما كثرَ ما يشهدُ لها من الأصول غلبَ على الظنِّ صحتها .

[م] العدة التي يشهد بها أصول كثيرة مُقدّمة عند الجمهور على العلة التي لا يشهد بها إلا أصل واحد ، وحالف بعض الشافعية وقالوا هما سواء، فلا عبرة بكثرة الأصول لاستوائها في الفساد في الأصول كُلِّها أو في أصل واحد؛ لأنَّه إذا كان المعنى واحداً فالأصول وإن كثرت كانت دلالتها عائدة إلى ذلك المعنى، فلا معنى للتراجع، كما أنَّ كثرة الشهود من الحائرين لا يوجب التقديم ، وذهب القاصي عند اخبار المعتزلي إلى أنه إذا كان طريقة التعليل واحدة لا يرجح بها^(١)، وإن كانت محتلفة رجع بها، وهذا القول اختاره العراقي حيث قال : وهذا يظهر إن كان طريق الاستساظ مختلفاً، وإن كان متساوياً فهو ضعيف^(٢) .

ومذهب الجمهور أقوى؛ لأنَّ الأصول شواهد للصحة، وما قويَتْ شواهدُ كان أقوى في إثارة غلبة الظنِّ، ولأنَّه لا عبرة مع الفساد بالكثرة والقلَّة، مشهود الضرر لا عبرة بكثرتهم؛ لأنَّ شهادتهم على باطل، وشهود الحق يقوون الظنَّ،

(١) انظر لمصادر الأصولية، الطبعة عن هاشم د (مصدر) (٣٤٤)

(٢) «شرح اللمع» نسخة ي (٩٥٣)، «المعتمد» نسخة دار (٢٣٢)

(٣) «المعتمد» لأبي الحسين (٨٥١/٢)

(٤) «المستقصى» للعراقي (٤٠٢/٢)

فلائذان أكثر من الواحد، ويظهر صعب الرأي القائل بالنسبة فيما إذا عاصد
إحدى العَلَبَيْن عموم، فإنه عموم لا يمنع مع فساد العَلَّة، أمّا مع صحتها
فيرجح بمعاصدته.

ويدرج الترجيح بكثرة الأصول في باب الترجيح بكثرة الأدلة وكثرة
الرواة^(١)، فلا يبعد أن يقوى طرُق المجتهد به وتكون كثرة الأصول ككثرة الرواة
للمحبر.

هذه، وقد مثل المصنّف لهذا الصرب من ترجيح العلل، باستدلال المالكي
على اعتبار النية في الوضوء بأن هذه عادة افتقرت إلى النية كالصلاة والركاة
واخجّ والنيّمْ والصوم، وغير ذلك من العبادات، فيعارضه الحنفي بأن الوضوء
طهارة بالماء فلم تمتنع إلى النية كعمل الحنابلة، فيقول المالكي علّت أولى؛ لأنها
تشهد لها أصول كثيرة، وعلّتكم لا يشهد لها إلا أصل واحد، وما شهد له أصول
كثيرة علب على الطرُق صحتها^(٢).

ومثاله - أيضاً - هذه المسألة أن لعنة في صمان مال العير وصع اليد عليه
ولو لعير ثلثك، ويشهد للمستدل على علته يد العاصب ويد المستعير من

(١) «شرح المصنّف» يشهد بي (٢/٩٤٥)، «سمهد» لكنه ذي (٢/٢٣٢).

(٢) انظر الترجيح بكثرة الرواة (ص ٤٤٦).

(٣) «حكماء الفصول» (٧٥٩)، «الصحاح» كلامه بجي (٢٣٥).

العاصب، فيرجح ذلك على ما قال أبو حيفة من كون العلة وصح اليد بقصد التملك، ولا يشهد لأي حيفة إلا بد الرهن، وإن صح استط ذلك من تصميم مستلم السلعة^(١)، فلا يبعد أن يُعَلَب المحتهد بَعْلَة المستدل ويكون كل أصل كأنه شاهد آخر.

ومن هذا القبيل - أيضًا - الربا في التز إذا عُلِّل بالطعم فإنه يشهد له بالمح، وإن عُلِّل بانقوت لم يشهد له^(٢).

[في ترجيح العلة المردود فرعها إلى أصل من جنسه]

❦ قال الناجي رحمه الله في [ص ٣٤٥]

«والسَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْقِيَاسِينَ رَدُّ الضَّرْعِ إِلَى أَصْلٍ مِنْ جَنْبِهِ وَالْآخَرُ رَدُّ الضَّرْعِ إِلَى أَصْلٍ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ، فَيَكُونُ قِيَاسُ مَنْ رَدُّ الضَّرْعِ إِلَى جَنْبِهِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الشَّيْءِ عَلَى جَنْبِهِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ».

(١) انظر «المستقصى» للبرقي (٢/ ٤٠٣)، «شرح السواد» للبرقي (٣/ ٣٦٠)، «الذكر» للشمسلي

(٢) «المستقصى» للبرقي (٢/ ٤٠٣)

[م] فالتبعة التي يُردُّ بها التمرُّغ إلى ما هو من جسمه أولى من التبعة التي يُردُّ

بها إلى ما هو من خلاف جنسه، وهو مذهب الجمهور، وبه قال الكرخي والشيرازي
وأكثر الشافعية، واختاره الصحر الرازي^(١)، وابن عمير والخلواني^(٢) كما سبب
القول إليهم المجد من تيمية^(٣)، خلافاً لمن مع ذلك، وما قرره المصنّف أقوى؛
لأن الشيء أكثر شبهاً بجسمه منه بغير جسمه، والقياس يشع الشبه، وردُّ الشيء
إلى ما هو أشبه به أولى، كقياس الحفية الخبي على الثر، فهو أولى من قيسه على

(١) انظر «المحصر» لصحر الرازي (٢٠٢ ٦٢٨)، ومصادر أصوب الشبه عن حامد «الإشارة»
(٣٤٥)

(٢) تطلق هذه النسبة على علمين من المختلة

أحدهما أبو الفتح محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن إدريس، حنظلي، نفعه الحلي برامد،
برز في الفقه والأصول وكان مشهوراً بنور وثره الفقه، له مصنفات، منها «كفاية لمسند»
في الفقه، و«مختصر العبادات»، ومصنف في أصول الفقه، توفي سنة (٥٠٥هـ)
انظر ترجمته في «طبقات الخطابة» لمصافي لابن أبي يعين (٢ ٢٥٧)، «دين طبقات الخطابة»
لابن رجب (١/١٠٦).

والثاني ابنه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن علي الحنظلي، نفعه على أنه رأي الخطابة، وبرز
في الفقه والأصول، وله مصنفات، منها «تبصرة» في الفقه، و«هداية» في الأصول توفي سنة
(٥٤٦هـ)

انظر ترجمته في «دين طبقات الخطابة» لابن رجب (١ ٢٢١)، و«شذرات الذهب» لابن
العماد (١ ١٤٤)

(٣) «المودة» لآل تيمية (٣٨٥)

سائر الأموال ، وقيس كفارة على كفارة أوّل من قيس كفارة على ركة^(١) وقد مثّل له المصنّف باستدلال المالكى بأنّ قتل الهيمة الصائلة لا يجب صياها؛ لأنه إتلاف يدفع جانر موجب أن لا يتعلّق به صيان المتلف، كي لو صال عليه آدمي، فبعارضه الخمي بأنّ من أبيع له إتلاف مال غيره دون إدمه لدفع الضرر عن نفسه وجب عليه الصيان، أصله إذا اضطرّ إلى أكده للجوع فيقول المالكى: « قياس أوّل؛ لأنّ قسا صائلاً على صائن، فقسا الشيء على جسسه، وأنتم قسمتم الصائن عن من أثلف شيئاً بمنفعة غير إدم من له ذلك الشيء»، فقسمت الشيء على غير جسسه، وقياس الشيء على جسسه أوّل من قياسه على محامه^(٢)»

[في ترجيح العلة المتعدية]

❦ قال الباجي رحمه الله في [ص ٣٤٥]

« والسابع. أن تكون إحدى العلتين واجبة، والأخرى متعديّة.

(١) «نهاية السؤال» للإسري (٢/٢٥٩)، «روايد الأصابع» للإسوي (٤٢٥)

(٢) «المودة» لأل نية (٣٨٥)

(٣) «الطوهرى في «اصباح» (١٧٤٦: ٥) أصابعه صولاً وصوله بد وثب، وصول

اليعر بد صار يقتل ناس ويعدّ عليهم، فهو حمل صول

(٤) «در حكام الفصيح» (٧٦)، «اصباح» كلامه بباجي (٢٣٥)

هتقدّم المتعدّية أولى .

[م] ونقدّم العلة المتعدّية على الواقعة هو مذهب الجمهور، وبه قال أبو منصور العدادي والأمدى وابن برهان وابن الخاحب^(١)، ورّجّح أبو حامد الإسفرائيني العلة الواقعة (الفاصرة)، واختار العراقي هذا الرأي في المستصمى^(٢)، لأنّ العلة الواقعة متأيدة بالضرر، واخفاً فيها أفس، يأمن فيها المجتهد من الزلل في حكم العنة فكانت أولى، ونوّى أبو بكر القلايبي^(٣)، وإلى هذا الرأي مال العراقي في المحوّل^(٤)، واختاره الخويسي، فلا ترجيح لإحدى العلتين على الأخرى؛ لأنّ صحّة العلة مرتبطة بما يصحّحها وهو الدليل، فلا يرّجّح دليل على آخر

(١) هو الأستاذ أبو منصور عبد جاهر بن جاهر بن محمد السبكي، العدادي الشافعي، الفقيه الأصولي السجوي، به تصانيف كثيرة، منها «مسير النمر»، و«مصابيح المعرّنة»، «المروى بين المروى»، و«تجصيل» في أصول الفقه، توفي سنة (٤٢٩هـ).

انظر ترجمته في «مجموعات الشافعية» بنسبكي (٥ / ١٣٦)، «رويات لأعيان» لاس خديك (٣ / ٢٠٣)، «روايات النوفيات» بنسبكي (٢ / ٣٧٠)، «مرآة الحسان» بباقعي (٣ / ٥٢٠)، «البداية والنهاية» لاس كزّي (١٢ / ٤٤)، «سير كدب المعري» لاس عساكر (٢٥٣)، «طبقات لمعريين» للذوي (١ / ٣٣٢)، «سير أعلام النبلاء» بندهبي (١٧ / ٥٧٢)، «نعيه برعاه» بنديهي (٣١٠).

(٢) انظر مصادر الأصولية المقتبسة عن هاشمير «(إشارة)» (٣٤٥).

(٣) «المستصمى» للعراقي (٢ / ٤٠٣، ٤٠٤).

(٤) «محوّل» بالعراقي (٤٤٥).

بالأمر فائدة: لأن الترجيح إنما يكون حقيقة بما هو مثار الدليل على الصّحة
والذي قرّر به المصنّف مدع الجمهور أقوى؛ لأنّ العلة المتعدّية أنّ
فائدة من العلة الفاصرة وأكثر مفعلة كترجح الضروريات على المكملات
ومصالح الدّين على مصالح الدّنيا؛ ولأنّ المتعدّية تُجمّع على صحتها عدد
القائلين بالقياس، والعلة الواقعة المبسطة تُخلف في صحتها، والمخلف فيه
أصعب من المُجمّع عليه^(١)، ولأنّ الصحة لا تكون بكونها يتمشكون بالمتعدّية
دون الفاصرة^(٢)، وما تمشكوا به أولى بالقول به

وقد مثل له المصنّف بقول المالكي إنّ علة تحريم الخمر أنه شرّ به
شدّة مطربة بمتعدّي هذا إلى السيد، فيقول الحنفي بل علة التحريم كونها حمراً،
فيقول المالكي: علة أولى؛ لأنها متعدّية، لأنّ عدكم أنّ الواقعة باطلة، وعدّها
- وإن كانت صحيحة - من المتعدّية أولى منها، فقد حصل الاتفاق على تقديم
المتعدّية عليها^(٣).

(١) العلة الواقعة فاصرة عن غيرها أو اجمع عليها يجوز تعيينها اتفاقاً بخلاف المبسطة
[انظر ص ٣٧٩]، والعلة المتعدّية والمعاصرة وإن كانت مقررّة - لحكم في المطرود - لا أنّ العلة

المتعدّية تزيد عن المعاصرة في كونها أعمدة على الحكم في الصّحاح، وما يعنى سكوت بخطوط

(٢) انظر «شرح النعم» بشرّ ري (٢/ ٩٥٩)، «تمهيد» مكتوب في (٣/ ٢٤٣)

(٣) «المخول» للغزالي (٤٤٥)

(٤) «إحكام الفصول» (٧٦٠)، «نهایج» كلاماً، «نهایج» (٢٣٦)، «شرح النعم» بشرّ لزي (٢/ ٩٥٩)

[في ترجيح العلة العامة لجميع فروعها]

❦ قال الساجي رحمه الله في [ص ٢٤٦]:

«وَالثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا لَا تَعْمُ فُرُوعَهَا وَالْأُخْرَى تَعْمُ فُرُوعَهَا، فَتَكُونُ الْعَامَّةُ أَوْلَى».

[م] أي أن تكون العلة عامة الأصل، بحيث توجد في جميع حركاته؛ لأنها أكثر فائدة مما لا تعم.

ومن أمثلة ذلك تعليل الشامي مع الرّب في الرّ بالطمع مع تعليل الحمي بالكيل، فإنّ العلة الأولى عامة موجودة في جميع الرّ على كلّ حال من أحواله، قليلاً كان أو كثيراً، يسا الكيل فلا توجد العلة في بيع الحبة بالحمي، فعلة الطمع عامة في جميع أفراد الأصل بخلاف علة الكيل لذلك رجّحت لكونها عامة وأنتم فائدة^(١).

هذا، وقد مثّل المصنّف هذا الضرب من الترجيح بالعلل، باستدلال المالكي في أنّ من عدا الوالدين والمولودين والإحوة من الأقارب لا يُعتقون بالملك؛ لأنه من ملك من تجوز شهادته له لم يجب عليه عتقه كالأجنبي، فيعارضه

(١) «شرح المعنى مع الساجي» (٢/ ٣٧٥)، «مذكّرة» مصطفى (٣٣٣)

الحضي بأن هذا دورهم فوجب أن يعتق بالملث كائوالدين ، فيقول المالكي
علتنا أولى؛ لأنها تعم فروعها، وعلتكم لا تعم فروعها؛ لأن الست تعتق على
الأم والابن على الأب، ولا يوجد هذه العلة فيهم، ولا توصف الست بأنها ذات
محرم لأمتها، فيكون العلة أولى .

(١) ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد في إحدى الروايات عنه وابن حزم أنهما هربي بن أنث من ملث
عنه أو حاله عن عليه سواء كان أختاً أو شقيقاً، فإن ذلك محرم يعمر عليه مضافاً،
وهو قول مروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود، وهو قول الحسن والحسين بن زيد وعطاء
والشمس وابن حزم، فلو أنه يرد ، من ملث فإرهم محرم فهو حرٌّ، [أخرجه أبو داود (٤/ ٢٦٠)،
والترمذي (٣/ ٦٤٦)، وابن ماجه (٢/ ٨٤٣)] من حديث سمرة بن جندب ، وأحدث
صنفه من حرم في «المحل» (٩، ٢٠٣)، وعبد الحق بن الخطاب [انظر «ذهب الزرية»
للريفي (٣/ ٢٧٨)، «مختصر خير» لابن حجر (٤/ ٢١٢)، «رواه التليق» للألباني
(٦/ ١٦٩)]. وفي الحديث دليل على أنه من ملث من بينه رحمة محرمه ينكح فإنه يفتى عليه،
وهو شامل للأب والأم وابن عمه، والأولاد وإن سبوا، والإخوة وأولادهم والأعمام والأخوات لا
أولادهم [انظر «شرح معاني الآثار» لسطحودي (٣/ ١١٠)، «المحل» لابن حزم (٩/ ٢٠٠)،
«نسخة مصنف» لشمس صدي (٢/ ٣٩٧)، «محرم» لأبي نركات (٢/ ٤)، «سبب المحرمات»
للزيدي (٣/ ٧٠)]

عد ، وقد ذهب مالك بن النول بأنه يعتق عليه أصوله وفروعه، ويروى أنشاركه في أصله
الغريب دون غيرهم، وقد ذهب في لا يعمر عليه لأبائه وأولاده [انظر «تفريع» لابن
الخلاب (٢/ ٢٥)، «معانئ نسبي» لمطاطي (٤/ ٢٦٠)، «دلالة المجتهد» لابن رشد (٢/ ٣٧٠)،
«معاني المحتاج» عثاسي (٤/ ٤٩٩)، «عربي المصنف» لابن حري (٣/ ٣٦١)].

(٢) في حكم المصنوع « (٧٦١)، «منهاج» كلامه سبحانه (٢٣٦)، وانظر لمثال نفسه على مذهب
الشافعية في «شرح التمع» بشرار (٢/ ٩٦٤)

[في ترجيح العلة الأعم فروعاً]

❦ قال الباقي رحمه الله في [ص ٣٤٦]

«والتاسع، أن تكون إحدى العلتين عامة والأخرى خاصة، فتكون العامة أولى؛ لأن كثرة الفروع تجري مجرى شهادة الأصول لها».

[م] وترجح العلة العامة على الخاصة هو مذهب الجمهور، وحالف الاحناف وبعض الشافعية والحنابلة في ذلك وقالوا: هم سواء، فلا ترجيح بالأعم على الأحصّ مُطلقاً، ويرى آخرون بتقديم الأحصّ على الأعم أحداً بالتحقق في المحدود^(١).

وهذه المسألة تتعلق بعلتين متعدّتين إذا كانت إحداها أكثر فروعاً، ويرجع سبب اختلافهم فيها إلى الاختلاف في ترجيح العلة المتعدّية على الواقعة (القاصرة)، فمن رجّح العلة المتعدّية على القاصرة، قال بالترجيح بكثرة الفروع، ومن رجّح العلة القاصرة على المتعدّية أو سوّى بينهما قال لا يُرجّح بكثرة

(١) انظر مصادر الأصولية اختصه عن هامش «(إشارة)» (٣٤٦)

المروع ، والصحيح مذهب الجمهور - لما تقدم بيانه - من ترجيح العلة المتعدية على القاصرة ؛ ولأن العلة إذا تصشت فروعاً كثيرة أودت أحكاماً لا تميدها الأخرى ؛ ولأن المروع تجري مجرى شهادة الأصول لها بالصحة ، فوجب أن تكون العلة العامة أولى من الخاصة .

ومثاله تعديل الشافعية مع بيع الكلب بالحاسة ، وتعديل الحنفي جوار بيعه بالانتفاع ، فالعلة الأولى أعم ؛ لأنها تنطبق على الجرو ، بينما العلة الثانية لا تنطبق عليه لعدم الانتفاع به ، فالعامة أولى بالترجيح .

ومثل له المصنف ، باستدلال المالكي على جوار التحري في الإباءين إذا كان أحدهم نجساً بأن هذا حسن يجوز فيه التحري ، فوجب أن يجوز التحري في حال استواء المحظور والمدح أو بزيادة أحدهم على الآخر كالثياب ،

(١) انظر «شرع سود» لمعروف (٢ / ٣١٠) ، «مختصر» للشطي (٣٣٢)

(٢) «شرح التلح» للشيرازي (٢ / ٩٥٨)

(٣) الجرو - ويد الكلب والسباع ، ويصنع على صفة كل شيء حتى الخطل والبطيخ والجره . انظر

«معموس محيط» ص ١٠٩ ، «بحار الصحاح» (١ / ١٠١) .

(٤) «برهان» للحويني (٢ / ١٢٩١) ، قال حويني : «رأيت في مسألة كلب في النمل بالحاسة

شبه لا يأتي لزوم تقديرها معنى معها ولكنه شبه مطرد وهو أي حصة في الانتفاع معنى

فقهية ، ولكنه مستفيض ، وأنشأ المطرد مقدم على محيل مستفيض .

(٥) يجوز ضرب أخرى لأمرين أو أولاً ، إذا شبه ماء ظهور بحسن ثم يكن عده ظهور بغيره ،

وهو مذهب الجمهور ، وبه قال مالكية وشافعية وأصحاب ورؤية عن أخباره ، أمّا ما استدل =

فيحاربه الحتمي بأن هذين إنياء، أحدهما طاهر والآخر نجس فلا يجوز الحرّي فيها، أصله إذا كان أحدهما بولاً والآخر ماءً، فيقول المالكي قياساً أولى؛ لأنه عدم في المياه والثياب وجهات القفلة^١، وقياسكم حاصر في إنياء الماء فكان ما

عليه المذهب الخليل أنه إذا تشبه ماء جهور بحري أو نهر ويستمر لأن جات البحر واجت ولا يتم الوحد إلا بحسابه، وما لا يتم بواحد إلا به فهو واحد؛ ولأنه إذا تشبه المباح والمنحطور غير لا يسعه انصروره فلم يجر التحري كمن هو اشتبه أحده بأحساب، والأحاف ونحو جمهور الأئمة اسرغوا ريداه عند الظهور؛ لأن الغلبة هو كانت للنجس أو استوى لا بحرّي بل يسمى [نظر «المعي» لأس قسامه (١/ ٦٠)، «الإيضاح» بمرادوي (١/ ١٢٩)، «منه» (الأداب» بنسوخه (١/ ١٢٨)، «الفتاوى» لماسي (١/ ٥٩، ٦٠)، «البحر الرابع» (٢/ ٢٦٧)، «المجموع» للزوي (١/ ١٨٠)]

ويظهر أن مذهب الجمهور أقوى بقوله يرد: ليس شيء في صلاته، إذا شك أحدكم في صلاته فليحذر الغشوات، ثم ليس عليه التحري في الصلاة، باب (١/ ٥٠٣) باب التوضئة نحو الغسل حيث كان، ومستم في «المسجد» (٥/ ٦١) باب السهر في الصلاة والسجود له من حديث عبد الله بن مسعود (ج)؛ فإنه دخل على ثوب تحري في اشتباهه، ورد حار تحري في الصلاة في خانه بشك وهي أعظم من انظرده فلان بتحري في شرطها من باب أول، ويؤيده قياس على مثله وعنه التحري في أصابه نفسه وفي الاجتهاد في الأحكام ونحوه المنهات؛ أمّا تشبيه لأحب بالأحسب عند وائده بخلافه فحاجه داعيه إلى تحري منه، ويشرّ النووي في «المجموع» (١/ ١٨٢) عند لا تشبه؛ لأن لأحب مع الأحسب لا يجري منه التحري بخلافه من أن حطت لأحب بمحسورات سم بحر بكح واحد منه؛ وإن انحطت بغير محسورات بكح من أراد منه فلا تحرّ، وإذا لم بحر منه تحري محاف مع الاتفاق على حريانه في الماء إذا كان الغدير أكثر لم يصح الخلق أحدهما بالآخر

(١) «الفتاوى» لماسي (١/ ٦٠)

قلناه أولى^(١)

[في ترجيح العلة المنتزعة من أصل منصوص عليه]

❦ قال الساجي رحمه الله في [ص ٣٤٧]

«والعاشرة: أن تكون إحدى العلتين مُنتزعة من أصل منصوص عليه، والأخرى مُنتزعة من أصل لم يَمُصَّ عليه، فتكون المُنتزعة من أصل منصوص عليه أولى».

[م] ولعلَّه ترجح بقوة حكمها، فإذا تعارضت علتان، وكان ما ثبت به حكم إحداهما أقوى مما ثبت به حكم الأخرى، فإنَّ قوة حكمها مرجحة لها؛ لأنَّ قوة الأصل تؤكد قوَّة العلة، ومن الأساب التي تقوي أحد الحكمين أن يكون أحدهما منصوصاً والآخر مستطناً^(٢)، فعلة المصوَّر عليها تقدم على العلة المستسطة، ومثاله ما لو قلَّ أحد المحدثين الأَرَر يَمع فيه الرُّبا قياساً على الرُّب بجامع الكس، ويعارضه المخالف بأنَّ الأَرَر يَمع فيه الرُّبا قياساً على

(١) > أحكام المصوَّر > (٦٦١)، > منهاج > كلامه الساجي (٢٣٦)

(٢) ترجيح العلة سواء كانت مستندة إلى أصل منصوص عليه أو بجمع عليه [> نزهة > للجريسي

الدرة بجامع الاقيات والادحار، فالجثة الأولى ترجع بالنظر إلى أن أصلها هو البر مصوص على تحريم الربا فيه في قوله **يَنْبَغِي** ... البر بالبر والشعير بالشعير والتغر بالتغر والمخل بالمخل مثلاً يوشل سواء يسواؤه، يذا يذ، ، بحلاف الدرة فهي أصل عرف بالاستسقاط، وما عرف بالنص أولى بالتقديم^(١)

وقد مثل المصنف هذا الصرب ، باستدلال المالكي على أن ما عمته الطائفة القليلة يحمس بأن كل عيمة لو تقدمها إذن الإمام مُحْسَنٌ، فإذا لم يتقدمها إذن الإمام وجب أن يحمس - أيضاً - كعيمة الطائفة الكثيرة، فيعارضه الحمي بأن هذا مال مأخوذ من غير عمة ولا إذن إمام، فلم يجب تحميسه كالحشيش، فيقول المالكي علينا أولى؛ لأن منترعة من أصل مصوص عليه، وهو قوله تعالى **♦ وَأَطِيعُوا أَمْرًا غَيْرَكُمْ مِنْ شَوْفِ فَإِنَّ قَوْلَهُ خُشَعٌ وَالرُّمُولُ ♦** [الأنفال ٨]، وعلَّكم منترعة من أصل غير مصوص عليه، فكانت علَّك أولى لاستادها إلى النص^(٢).



(١) مسق تخرجه، نظر (ص ٣٦٩)

(٢) «المدكرة» للشافعي (٣٣٧).

(٣) «در حكام الفصول» (٧٦٢ - ٧٦٣)، «المنهاج» كلامه ساجي (٢٣٦)

[في ترجيح العلة الأقل أوصافاً]

❦ قال الباحي رحمه الله [ص ٣٤٧]

«والحادي عشر: أن تكون إحدى العلتين أقل أوصافاً والأخرى كثيرة الأوصاف، فتقدم القليلة الأوصاف لأنها أعم فروعاً، ولأن كل وصف يحتاج في إثباته إلى ضرب من الاجتهاد، وكلما استغنى الدليل عن كثرة الاجتهاد كان أولى».

م | ترجيح العلة التي هي أقل أوصافاً على التي هي أكثر أوصافاً هو مذهب جمهور واحشاره الشيرازي، لمناسبتها للعلة العقلية من جهة، وهي - من جهة أخرى - أخرى في الأصول، وأسلم من العناد^(١)، ويرى بعض الشافعية عكس ذلك أي أن كثرة الأوصاف أولى بالترجيح؛ لأن كثرة

(١) «شرح المنع» ص ٢ (٢٩٧)، وانظر مصادر الأصولية لمحنة على هامش «الإشارة».

(٣٤٧)

(٢) المصدر السابق، و«تبيين» بكنوداني (٤/ ٢٤٦)، «لمحي على مع الخرماع» (٢/ ٣٤٧).

ويراد بسلامة انتماء قبيحة لأوصاف من تصادف أي ثقة الآخر من عيبها فإنها أوصاف أمثلها أعبر صد، ومثل الأكثر أوصاف تعليل وجوب نقصانها بانقل بعد العدول بـ شكافي

غير ولد، وتعليقه بالقتل العمد العدوان

أوصاف العلة الجامعة بين الأصل والفرع تدلُّ على كثرة الشئيهما^١، ولأنَّ
الشرعة حكيمة فالقي على النقي الأصلي أكثر^٢، وذهب الأخاف وبعض
الشفعية إلى أنها سواء^٣، واحترره أبو الخطاب من الخاتمة^٤؛ لأنَّ العلة ذات
الأوصاف وذات الوصف الواحد سواء في إثبات الحكم فوجب أن تكونا
سواء عند المعارض؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما من جنس الأخرى، وهما كالتساويين
في الإفادة بالحكم والسلامة من الفساد

وإظهار أن ما ذهب إليه الجمهور أقوى؛ لأنَّ الحكم الثابت به المخالف
للسمي الأصلي أكثر فكان تأثيره أكثر فروعاً فهي أكثر تأثيراً^٥، ولأنَّ تطرُّق
البطلان في قليلة الأوصاف أقلُّ من الكثيرة؛ لأنَّ المركب يسري إليه البطلان
سطلان كُلِّ واحدٍ من أوصافه فاحتمال البطلان في كثرة الأوصاف أكثر منه في
قليلة الأوصاف؛ ذلك لأنَّ تطرُّق الخلل للمتعدد كالعلة المركبة من وصفيين
فأكثر أقوى احتمالاً من تطرُّقه لغير المتعدد كالعلة ذات وصفي واحدٍ كما كان

(١) «خاتمة السبي» (٢/ ٣٤٧)، «مذكرو» بسطيفي (٣٣٢).

(٢) «مخصي» بحري (٣/ ٤٠٢).

(٣) «شرح النعم» بشرى (٢/ ٩٥٧)، «ميراث الأصحاب» بسمرقندي (٧٣٩)، «أصول الشرعي»

(٢/ ٢٦٥)، «فتح القادر» لأمير محمد (٣/ ٥٧)، «خاتمة شرح الأسماء» لابن عديم (٢٣٧).

(٤) «التمهيد» لنكتة داني (٢/ ٢٤٦)، «مجموع» آل بيه (٣٧٨).

(٥) «مخصي» بحري (٢/ ٤٠٢).

أقوى احتمالاً في الأكثر أوصافاً من الأقل أوصافاً

وقد بين المصنف غلط من جعل العلّة ذات الأوصاف الكثيرة مقدّمةً لكثرة شبه الفرع بالأصل بأن سبب الغلط يكمن في أنّ كثرة الأوصاف إما تورد احترازاً من النقص وتمييزاً لها عما يحالها من الأصول، لذلك لو لم يرذ فيها احتراز لما احتاجت إلى تركيب، ولم يعتبر بكثرة شبه الفرع بها، ومن جهة أخرى أنّ كلّ وصف يحتاج في إثباته إلى نوع من الاجتهاد، فإذا استعمل الدليل عن كثرة الاجتهاد دلّ على أولويته ووضوحه^(١)

أمّا القول باستوائهم في إثبات الحكم فيتساويان عند التعارض محوياً أن استواء الأدلّة في إثبات الحكم لا يلزم استواؤهما في القوّة عند التعارض كما حذر مع القياس^(٢) ومثاله: ترجيح علّة الخفي والحلي في تحريم الزنا في الرّبانكي^(٣) وهو وصف واحد على علّة المانكي المركّبة من أكثر من وصف وهي «لاقتيات ولاذخار»؛ لأنّ العلّة قبيلة الأوصاف أكثر مروعة، وأسلم ليقنّة

(١) «المختصرة» للشريطي (٣٣٢)

(٢) انظر: «إحكام الأصول» للياجي (٧٦٤)

(٣) انظر: «شرح النعم» بشيخ أبي (٢) (٩٥٨)، و«سميد» بمكيودي (٢) (٢٤٦)

(٤) انظر: «تحفة الفقهاء» لمعرفدي (٢) (٣١)، «مدافع» بنكاسي (٥) (١٨٣)، «الغني» لابن

قدامة (٤/٥)

(٥) «بدایة المجتهد» لابن رشد (٢) (١٣٠)، «تصانيف الفقهاء» لابن جوي (٢٤٥)

الاعتراض عليها فضلاً عن استثناء الدليل عن كثرة الاجتهاد فيها بخلاف
العلّة المركّبة.

وقد مثل لها المصنّف ، باستدلال المالكي في أنّ الواجب بقتل لعمد القود
فقط، وإنّ هذا قتل فوجب به بدل واحد كقتل الخطأ فيعارضه الشافعي وبعض
المالكيين بأنه قتل مصموم تعثر فيه القود من غير عمو عن المال ولا عدم الاسيما،
فوجب أن يثبت فيه الدّية من غير رضى القاتل كالأب، فيقول المالكي ما
قدسه أولى؛ لأنّ علّتنا أقلّ أوصافاً من علّكم، والعلّة إذا قلّت أوصافها دلّ على
شهادة الأصول لها وبُلية مخالفتها عليها .

وهذا الباب من ترجيح المعالي حتم المصنّف كتابه « لإشارة »، واحتار
عن اتساعها ما يصحّ به الترجيح ويحبّ الاعتناء عليه، ولم يتمرّص في فصول
إلى الترجيح بين الإجماعات ولأقوية والحدود، كما لم يعقد على ما جرت عليه
عادة الأصوليين دأباً في الاستدلال كما سهت عليه في المقدمة، وإبنا تعرّص
لوجوه من الترجيحات - في إحكام المصول - أختمها بها بعض أهل النظر وهي
لا تصحّ عنده ~~بخطبه~~، وذكر منها ما يكثر ويردّد، وطرح ما ينقل ويعدّ .
والى هذا الحدّ انتهت من جمعه وشرحه وتدريبه، وفرغت من رسمه

(١) « إحكام المصول » (٧٦٣)، « السراج » كلامه لباعني (٢٣٧)

(٢) المصدر السابق (٧٦٦)

يوم الأربعاء ٢٤ شوال ١٤٢٧ هـ الموافق لـ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦ م

بِسْمِ اللَّهِ فَهْمَهُ، وَعَمَرَ اللَّهُ دُيُوبَ مَزْلَعِهِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ

وَصَحْبِهِ وَإِخْوَانِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا



الفهارس

- * فهرس الآيات القرآنية
- * فهرس الأحاديث المرفوعة.
- * فهرس الآثار.
- * فهرس الأعلام
- * فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة المائدة		
﴿وَمَنْ شَرَّ مِثْلِ هَذِهِ السُّورَةِ﴾	٥	٣٣٥
سورة البقرة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّورَةَ﴾	٢	٩٣
﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾	٢٦	٣٦٠
﴿وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ فِي الْأَرْضِ جُودًا﴾	٢٩	٤٢٢، ٤١٩
﴿لَقَدْ أَخْلَقْنَا بَيْنَهُمَا جَهَنَّمَ﴾	٢٨	٩٣
﴿وَأَقْبَسُوا النُّجُومَ وَمَتَّوُوا الزُّكُومَ﴾	٤٣	٤٠٧، ١٧٤، ٩٣، ٨٢، ٥٧
﴿وَقَالُوا لَنْ نَسْتَنْتِزَ إِلَّا لِنَعْلَمَ مِمَّا كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾	٨٠	٤٠٨
﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾	٩٨	٩٢
﴿مَا مَنَعَ مَنْ مَعَهُ أَوْ نَعِيهَا ثَابِتٌ يَتَّبِعُهَا أَوْ يَتَّبِعُهَا﴾	١٠٦	٢٦٢، ٢٦١، ٢٤٨
﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْأَنْفُسُ يُفَتِّتُ أَمْ يَكُنْ لَهُمْ﴾		
﴿قُلْ هَاسِتُوا عَنْ حَقِّكُمْ إِلَى حَقِّكُمْ سَيُجِيبُكُمْ﴾	١١١	٤٢٤
﴿وَمَا يَتْلُوا الْقُرْآنَ عَلَى النَّاسِ﴾	١٤٣	٢١٢

		وَيَكْفُرُوا بِمَا لَكُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَكُونُونَ
٣٠٥، ٢٨٩	١٤٣	الرَّسُولَ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا
٢٧٠، ٢٦٨	١٤٤	قَوْلٍ وَجْهَاتِكُمْ فَكُلُّوا مِنْهُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاسِقِينَ
٢١٥	١٥٩	إِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ يَخْرُجُ الْفَتْحُ مِنْكُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
١٠٢	١٧٨	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلُ فِي الْحَرْبِ
٢٥٣	١٨٠	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلُ فِي الْحَرْبِ
٢٦٦	١٨٠	لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
٢٧٩، ٢٧١، ١٨٤	١٨٣	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلُ فِي الْحَرْبِ
٣٢٣، ١٧١	١٨٤	لِيُثَابَرَكُمْ فِي الْحَرْبِ
٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥٠	١٨٤	وَقُلْ أُولَئِكَ يُطِيعُونَ أَمْرًا يُطِيعُونَ
٢٥٢، ٢٥٠	١٨٥	لَقَدْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلُ فِي الْحَرْبِ
٢٧٠	١٨٧	أَبَلْ لَكُمْ لَيْتَةَ الْفِتْنَةِ كَيْفَ اتَّقَيْتُمْ
٣٤٢	١٨٧	وَلَا تَتَّبِعُوا مَنَافِعَ دُنْيَاكُمْ
٧٤، ٣٧	١٩٦	يَعْنِي عَذْرَةَ عَائِشَةَ
٤٩٢	١٩٦	إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيٌّ
٤١٦، ١٧٠، ٧٤	١٩٦	لِيُثَابَرَكُمْ فِي الْحَرْبِ
٤٩١، ٤٠٧	١٩٦	وَلِيُثَابَرَكُمْ فِي الْحَرْبِ

سورة الفصاء

٤٩٩، ٤٩٨، ١٣٥	٣	﴿لَوْ مَا مَلَكَ إِلَهُكُمْ﴾
١٣٦	٣	﴿فَلْيَكُونُوا مَلَكَ لَكُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ﴾
١٠٤، ٩٨، ٩٣، ٧٨	١١	﴿يُؤَيِّدُكُمْ اللَّهُ لَا تَزِيدُكُمْ حَتْمًا إِلَّا تَزِيدُكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾
٢٦٦، ١٣٤		
٨٧	١١	﴿لَنْ تَكُونَ لَهُ شَرًّا﴾
٩٣	١١	﴿وَلَا يُؤَيِّدُكُمْ إِلَّا وَجْهُ رَبِّكُمْ﴾
٢٨٩	١٢	﴿بَيْنَ يَدَيْهِ مَوْجُودُكُمْ يَوْمَ تَأْتِيهِمْ﴾
٢٣٠	٢٠	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
٤٩٩، ١٨٤	٢٧	﴿وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ كَفَرُوا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾
		سَلَفٌ ﴿
٧٠	٢٣	﴿تَرْمِثُ عَلَيْهِمْ أَكْهَابُكُمْ﴾
٤٩٨، ٢٤٤، ١٠٧	٢٣	﴿وَأَقْبَسَتْكُمْ إِلَهُكُمْ أَوْفَرْتُمْكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ بَيْنَ الْأَصْحَابِ﴾
٤٩٩	٢٣	﴿وَأَنْ تَكُونُوا بَيْنَ الْأَصْحَابِ﴾
٢٧٤، ١٣٤	٢٤	﴿وَأَجَلُكُمْ ثَمَرًا، دُونَكُمْ﴾
١٣٥	٢٥	﴿فَتَكُونُ بَيْنَ مَا عَلَى الْأَرْضِ بَيْنَ الْقَدَمِ﴾
		﴿وَمَنْ لَمْ يَسْلُطْ عَلَيْكُمْ فَلَا أَنْ يَسْلُطَ عَلَيْكُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾
٣٥١، ١٣٦	٢٥	﴿لَوْ مَا مَلَكَ إِلَهُكُمْ بَيْنَ قَوْمِكُمْ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٣٥٢	٢٥	﴿وَأَنْ يَكُونَ حَتْمًا عَلَيْكُمْ﴾
٢٥٩	٢٧	﴿وَأَنْ يَكُونَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ﴾
٧٥	٣٤	﴿الْإِسْلَامُ قَوْمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ﴾

١٣٥	٤٣	﴿وَأَن كُنتُمْ تَرْضَوْنَ لَوْ عَلَيَّ صَاحِبُ السُّجَّةِ لَمَسَ مِنْكُمْ فِي الْأَقْبَابِ لَوْ أَنَّتُمْ الْبَشَرُ لَمُتْمْ يَوْمَئِذٍ وَلَئِنْ كُنتُمْ إِلَّا بَشَرًا مَّضْبُورًا﴾
٥٢١	٤٣	﴿فَتَبَسَّموا صَبِيحًا مَّحَبَّةً﴾
٧٩، ٧٣	٥٤	﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
١١٤	٥٩	﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَرَضِهِ فَتَطَايَعُ النَّاسِ﴾
١٩٥	٧٨	﴿فَلَا يَكْذِبُوا فَعْلَاهُمْ يَوْمَهُمْ﴾
٤٠٢، ١٠٤	٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عَمَلِكُمْ حَسَنَةٌ لَّجِئُوا بِهَا إِلَى اللَّهِ﴾
١٥٣	٩٢	﴿وَمَا تَكُنْ إِلَّا نَفْسٌ مُّقْتَدِرَةٌ﴾
٣٧٦، ١٦٥، ١٥٧، ١٥٤	٩٢	﴿وَمَنْ قُلْتُ نَفْسٌ مَقْتَدِرَةٌ﴾
٣٤٨	١٠١	﴿فَلَمَّا جَاءَ الْحَقُّ بِرَبِّكَ لَمْ يَأْتِكَ إِلَّا فَجْءٌ﴾
٢٦٩	١٠٢	﴿وَأَسْمِعْهُمْ نَدَاهُ﴾
٣٠٤، ٢٩٩، ٢٧٨	١١٥	﴿وَمَنْ يُضَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْقُرْآنِ فَلْيَعْلَمْ﴾
٤٨٤	١٤١	﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾
٣٣٦	١٧١	﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا وَحْدَهُ﴾

سورة المائدة

٤٢٢	١	﴿أُخِيَّتْ لَكُمْ بِهِمُ الْآيَةُ وَلَا مَا بَقِيَ عَلَيْكُمْ﴾
٤٤	٢	﴿وَلَا تَقْلَقُ الْمَوْتَ﴾

٣٢٤، ٧٠	٣	﴿ خَرَجْتَ عَلَيْكُمْ الْبَيْتَ ﴾
٣٢٨	٣	﴿ وَمَا أَكَلُ النَّجِّ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾
٤٢١	٤	﴿ يَتْلُوهُ مَاذَا لَيْلَ خَمْ ﴾
٤٦٤	٦	﴿ لَمَّا قَسَدَ إِلَى الْكُسْبِ فَاعْبُدُوا ﴾
١٥٧	٣٤	﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحَرِّمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾
		﴿ وَلَا أَلْوَيْتُمْ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُبَهُمْ حَافِيَّتُهُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
١٥٧	٣٤	رَحِيمٌ ﴾
١٩١، ٧٩، ٧٥	٣٨	﴿ وَالْكَافِرِينَ وَالشَّافِقِينَ فَافْطَحُوا أَبْوَابَهُمَا ﴾
		﴿ مَا نَسْتَعْمِلُ بَيْنَهُمْ وَمَا أَرَلْنَا اللَّهُ وَلَا سَلَّحَ أَهْلَاءَهُمْ مَسَاجِدًا لَهُ مِنْ
٢٨٦	٤٨	الْمَقَى لِكُلِّ شَعْلٍ مِنْكُمْ مِرْمَعًا وَمِنْهَا نَبَأُ ﴾
١٧٠	٨٩	﴿ فَهَسِبْتُمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ ﴾

سورة الأنعام

٣٩٦، ٣٩٤	١٠٨	﴿ وَلَا تَسُبُّوا الْكُوفِرِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَبِيلًا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جَلِيلٌ ﴾
٤٨٦	١١٩	﴿ وَمَنْ مَسَّلَ لَكُمْ تَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾
٥٨	١٣٠	﴿ مِمَّنْ شَرَّ الْبَلَى وَالْإِنْسِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ رَسُولٌ مِنْكُمْ ﴾
١٧٢	١٤١	﴿ فَوَعَدْنَا خَطْفَةَ يَوْمٍ حَسْبِهِمْ ﴾
		﴿ عَرَّ لَا لَيْدٍ وَمَا أَرْضِي بِكَ مُرْسَا عَلَى الْمَصِيرِ يَلْعَنُ اللَّهُ لَكَ أَنْ يَكُونَ
		مِنْهُ أَوْ دَنَا فَتَقُولُوا أَوْ لَعَنَهُمْ جَزِيرٌ فَلَيْسَ وَتُسَبِّحُ لَوْ يَنْشَأُ أَوْلَى
٢٧٤	١٤٥	لَعَنَهُمْ أَهْلُ يَوْمٍ ﴾
٤٦٣	١٦٢	﴿ قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَكُنْتُ فِي سُبُلٍ وَمَسَاجِدَ وَبُيُوتٍ أَوْ فِي سُبُلٍ ﴾

سورة الأعراف

٣٨	١٢	﴿قُلْ مَا مَنَعَنَا أَلَمْتَدْرِ لِمَ لَا﴾
٩٣	٣١	﴿وَكُنَّا نَعْتَدُ وَلَا نَحْشُرُ﴾
٢٠٧	٣٣	﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ لَهْفَ فَلْسٍ﴾
٢٧٩	١٥٧	﴿وَيَصْنَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَثْقَالَ أَلَيْسَ عَلَى كَافَّةٍ﴾
١٩٣	١٥٨	﴿وَالْكَبِيرُ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ شُرَكَاءُ﴾
		﴿وَسَلَّمُوا مِنْ غُزَاهِهِ إِلَى حَكَاةٍ حَبِيرَةٍ الْبَحْرِ إِذْ يَعْبُرُونَ﴾
		﴿فِي النَّهْمِ إِذْ تَأْتِيهِمْ جِوَابُهُمْ يَوْمَ سَأَلْتَهُمْ شَرَكُوا يَوْمَ لَا يُنْفِرُونَ لِأَسْهُمٍ هُكَّاءُ إِنْ تُلَاقِهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾
٣٢٤	١٦٣	

سورة الأنفال

٥٣٩	٨	﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى لَنَا هَذَا يَوْمَ هَمَّ مُمَنَّاكُمُ لَلْبُدُولِ﴾
٢٨٩	١٣	﴿وَمَنْ يُضِلَّهُ أَفْضَلُ مِمَّنْ هَدَى اللَّهُ سَبِيلَ الْبِرِّ﴾

سورة التوبة

٤٤	٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا قَدْ تَلَائَلْتُمْ أَن تَشْرَكُوا﴾
٥٦	٥٤	﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُعْلَىٰ بِهِمْ تَقَاتُلُهُمْ وَلَا لَمْ يُهَمَّ بِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
٣٤٧	٨٠	﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾
٢٧١	٨٤	﴿وَلَا تُحِبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَلَا تَتَّبِعُوا مَنَافِقَ الْفِتْرِ﴾
		﴿وَالشَّيْطَانُ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمَصْحُوفِ وَالْأَخْلَافِ وَالْبُيُوتِ الْمُتَشَوِّصِمْ﴾
٣٠٥	١٠٠	﴿وَيَحْكُمُ بِرَأْيِهِ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَوْضِعٍ عَذَابٍ﴾

١٧٢، ٣٥	١٠٣	﴿ ثُمَّ مِنْ لَدُنْهُمْ مَوْفِقَةٌ لِقَاءَهُمْ وَمِنْهُمْ مَنَّا ﴾
		﴿ وَمَا كُنْتَ التَّوَكُّلُونَ لِيَسُودُوا كَعَلَقَةٍ تَقُولُ ظَنَرِ مِنْ كُلِّ مَرْمَرٍ بِهِمْ
		مَلَأَهُمْ لِيَسْقُفَهُمَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَيَّامِ قَوْمَهُمْ إِنَّا رَجَعْنَا لِيَوْمِ لِقَاءِهِمْ
٢١٥	١٢٢	﴿ بِمَنْزِلِهِ ﴾

سورة يونس

٤٢٠	٥٩	﴿ قُلْ لِمَ يَكْفُرُ مَا أَسْرَدَ اللَّهُ لَكُمْ يَوْمَ تَذُوقُونَ مِثْلَهُ مِمَّا خَرَّمْتُمْ وَقَدْ خَلَقْتُمْ
-----	----	--

سورة هود

٨٣	٤٠	﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيٌّ لَدَّيْهِمْ آتِيَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ إِلَّا تَوَسَّيْتُمْ مَقَرَهُ الْقَوْلِ
٨٣	٤٥	﴿ إِنْ أَتَاهُمْ مِنْ آتٍ فَقُلْ
		﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَرَفُوا الْقَهْرَ وَقَالُوا إِنَّ الْبَلَّاءَ لَأَنْتَ يَا مَنْ يَنْسِبُ إِلَيْنَا
١٤٧	١١٤	الْأَشْيَاءَ فَجَاءَهُمْ وَكَذَلِكَ كُنْتُمْ

سورة يوسف

٢٨٢	٧٢	﴿ وَلَمَّا جَاءَهُ بِعْدُ حُبْرِهِ وَآتَاهُ فِيهِ نَصِيحَةٌ
٣٢٤	٨٢	﴿ وَنُفِّلَ الْقَرْيَةَ

سورة الرعد

٣٣٦	٧	﴿ إِنَّا أَنْتَ مُبْدِيٌّ
-----	---	---------------------------

سورة ابراهيم

٥٦	١٨	﴿ فَتَلَّ إِلَهُكُمْ كَقَرَارٍ بِرَبِّهِمْ أَعْلَفَهُمْ كَرَامًا لَسْتُمْ فِي الْبَرِّ فِي
		بَرٍّ طَائِفَةٍ لَا يَتَّقُونَكُمْ وَنَا كَفَّيْنَا عَنْكُمْ

سورة العنكبوت

﴿ إِنَّا نَحْنُ رَحْمَةُ الْكَافِرِينَ ﴾ ٩ ٧٩

سورة الممتل

﴿ وَالْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ ﴾ ٨ ٤٠٤

﴿ مَنْ تَوَلَّى مِنْكُمْ الْكُفْرَ لَا يَخْلُفْهُ ﴾ ٤٣ ٢٩٤

سورة الإسراء

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُدْعِي إِلَى اللَّهِ شِرْكًا ﴾ ٢٣ ٣٢٨، ١٣٦، ٧١

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُدْعِي إِلَى اللَّهِ شِرْكًا ﴾ ٢٤ ٩٣

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُدْعِي إِلَى اللَّهِ شِرْكًا ﴾ ٣٦ ٢٠٧

﴿ كُلُّ مَا كَانَتْ مِنْكُمْ مِنْكُمْ ﴾ ٣٨ ٦١

سورة الكهف

﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَسْفَهًا ﴾ ٥٤ ١٤٨

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُدْعِي إِلَى اللَّهِ شِرْكًا ﴾ ٦٩ ٣٨

سورة طه

﴿ وَأَمَّا الْقَائِمَةُ بِرَحْمَتِي ﴾ ١٤ ٢٨٤

﴿ قَالَ رَبِّ الْمَلِكِ أَتَى كُلُّ نَفْسٍ مَنَافِعُهَا ﴾ ٥٠ ٤٢٢

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ﴾ ٩٣ ٣٨

سورة الأعمياء

﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهِمْ يَتَخَلَّفُونَ ﴾ ٢٧ ٣٣٥

﴿ وَكَوَدَّ وَيَسِّرُ يَدَ يَمِينِكَ فِي الْقُرْآنِ يَدَ يَسَارٍ بِهِ مَعَهُ الْقُرْآنُ ﴾

٢٨٣، ٨٦

٧٨

﴿ وَكَشَّافُ كُتُوبِهِمْ مُنْجِيهِمْ ﴾

٣٢٦

٨٧

﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ مُتَعَدِّفٌ ﴾

سورة الحج

٢٥٩

١٤

﴿ إِنَّ اللَّهَ بِعَمَلِكُمْ لَآتِيحٌ ﴾

٤٠٨

٢٨

﴿ فَكَلِمَاتُكَ وَأَلْفُ مِائَةِ أَلْفٍ أَلْفٌ ﴾

سورة النور

٢٤٤، ١٣٥، ١٧٧، ١٧٥

٢

﴿ الْوَالِدُ وَالْزَوْجُ مَكِينٌ عَلَى ذِمَّتِهِمَا وَلَهُ حَقٌّ بَلَدٌ ﴾

٣٣٠، ١٦٠

٤

﴿ وَلَا تَقْرَأُ لَهُمْ هُنَا لَبِئْسَ مَا لَكُمُ مِنَ الْغَيْبِ ﴾

٧٩

٢٦

﴿ لَأَنْتُمْ لَعَنُوكُمْ مَتَى تَقُولُونَ ﴾

٥٦

٣٩

﴿ وَالَّذِينَ سَكَرُوا أَعْيُنَهُمْ فَكَيْفَ يُبَيِّنُ لَكُمْ كَيْفَ كُنْتُمْ تَكُونُونَ ﴾

١٩٤، ١٩٣، ٣٩

٦٣

﴿ وَلَيَسِّرُ اللَّهُ لَكَ إِذَا شِئْتَ أَنْ تَبَيِّنَ لَهُمْ نِعْمَ أَنْ تُرْسِبَهُمْ بِهَذَا الْيَوْمِ ﴾

١٩٤

٦٣

﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ وَتَعْظِيمَ كَقَوْلِهِمْ بَشَرًا ﴾

١٩٤

٦٣

﴿ قَدْ تَسْلَمَ اللَّهُ إِلَيْكَ بِنِعْمَتِكَ وَبِحَقِّكَ ﴾

سورة الفرقان

٥٥

٢٢

﴿ وَلَيَسِّرَ اللَّهُ لَكَ مَا قُلْتُمْ مِنْ قَبْلِ هَذَا مِنْ شَيْءٍ ﴾

٥٦

٦٨

﴿ وَالَّذِينَ لَا يَتَّقُونَ اللَّهَ مِنْ قَبْلِ هَذَا مِنْ شَيْءٍ ﴾

١٥٧، ٥٦

٦٨

﴿ وَالَّذِينَ لَا يَتَّقُونَ اللَّهَ مِنْ قَبْلِ هَذَا مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَتَّقُونَ أَنْفُسَهُمْ أَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ إِلَهُ الْوَالِدِينَ وَالْحَقِّ وَلَا يَرْتَوْفُونَ ﴾

٥٦ ٦٩ ﴿يَصْحَفُ اللَّهُ الْكِتَابَ بِرُوحِ الْقُدُسِ بِإِذْنِهِ﴾

١٧٥ ٧٠ ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾

سورة الشعراء

٨٦ ١٥ ﴿قَدْ هَمَمْتُ بِغَيْبٍ إِنْ شِئْتُمْ تُسْمِعُونَ﴾

سورة القصص

٢٨٢ ٢٧ ﴿إِنِّي لَأُحِبُّكَ لَأُنَكِّتَكَ إِذْ هِيَ أَصْفَى مُصَوِّدًا عَنْ لَوْمَةٍ لَوِيٍّ
يَسْمِعُ مِنْ أَصْفَى مَعْرَا فَمَنْ جَوَلَتْ ذُنُوبُ الْبَرِّ لَأُنَكِّتَكَ
تَسْمِعُكَ إِذْ شَكَا أَهْلُكَ مِنَ الْعُسْجَانِ﴾

سورة الروم

٩٦ ٣٠ ﴿كَأَيُّ زِينَةٍ يُذَوِّبُهَا﴾

٩٦ ٣١ ﴿يُذَوِّبُهَا بِأَنْوَاعٍ وَأَنْوَاعٍ﴾

سورة لقمان

٣٢٦ ١٤ ﴿وَصَلِّ عَلَى عَائِدٍ﴾

سورة المائدة

٥٨ ١٣ ﴿لَا تُلَاقُوا جَهَنَّمَ مِنْ أَلْفَيْهِ وَالْمَاءِ الْغَيْبِ﴾

سورة الأحزاب

٩٥ ١ ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلَاحِظُوا الْعُقُوبَةَ وَالْمُنَافِقِينَ هِيَ اللَّهُ حَسْبُكُمْ
حَسْبُكُمْ﴾

٩٥ ٢ ﴿هِيَ اللَّهُ كَانَ يَكْتُمُونَ غَيْبًا﴾

٩١ ٣٥ ﴿وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾

﴿وَمَا كَانَ لَشَيْءٍ أَلَّا مَحْكُومٌ وَلَا مُبْتَلًى إِلَّا عَلَىٰ لِقَاءِ رُسُلِهِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ
وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾

٣٦ ٣٩

سورة فاطر

﴿وَرَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ ٢٤ ٤٢٢

سورة يس

﴿قَالَ مِمَّنْ فِي السَّمَاءِ مَنْ رَأَىٰ﴾ ٧٨ ٣٢٧

سورة الصافات

﴿يَذُنُّ لَكَ رَيْبًا فِي السَّاعَةِ إِنَّكَ عَلَىٰ عِلْقٍ مُّشْكٍ﴾ ١٠٢ ٢٦٠

﴿يَتْلُو الْفَصْلَ الْكَلِيمَ﴾ ١٠٢ ٢٦٠

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ ١٠٦ ٢٦٠

﴿وَلَقَدْ جَاءَ بِذُنُوبِهِمْ﴾ ١٠٧ ٢٦٠

﴿وَنَزَّلْنَا مِنْهُمُ الْآخِثِينَ﴾ ١٠٨ ٢٨١

سورة الضحى

﴿وَلَقَدْ أَكْثَرْتُمْ كُفْرًا﴾ ٦ ٥٦

﴿أَلَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ أَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا مِّمَّنْ يُلَدُونَ﴾ ٦ ٥٦

سورة الشورى

﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ كُفَرُوا لَهُمْ مِنَ الْإِثْمِ مَا لَمْ يَأْتِهِمُ اللَّهُ﴾ ٢١ ٤٢٠

سورة الاحقاف

﴿وَمَا أَتَانَا إِلَّا بُرْهَانٌ﴾ ٩ ٣٣٦

٣٢٦	١٥	﴿ وَحَمَلُهُ وَصَلَّتْهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾
		سورة محمد
٣٢٩	٣٠	﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا دَاوُدَ إِذْ قَالَ لِلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اكْفُفْ عَلَيَّ ﴾
		سورة النجم
٣٩٦	٢٩	﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ عَلَى الْكُفْرِ ﴾
٥١٧	٤٨	﴿ وَهَذَا جَنَّتُهُمْ ﴾
		سورة الحجرات
٢١٥، ٢١٢	٦	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُم مَعْرُوفٌ فَاصْبِرُوا لَنْ تُبَدِّلُوا قَرَارًا بِمَهْمَا فَتَنَافُوا عَلَى مَالِكُمْ فَتَنَافُوا عَلَى مَالِكُمْ فَتَنَافُوا عَلَى مَالِكُمْ ﴾
		سورة النازعات
٥٨	٥٦	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي ﴾
		سورة النجم
٢٦٩، ١٠٤	٣	﴿ وَمَا يَخْلُقُ مِنْ الْغَدَقِ ﴾
٢٦٩، ١٠٤	٢	﴿ إِنَّ قُرْآنًا لَرَفِيعٌ ﴾
		سورة الواقعة
٢٤٥	٧٩	﴿ لَا تَسْأَلُهُ إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾
		سورة الحديد
٥٧	٧	﴿ مَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا ﴾

سورة المجادلة

١٦٥، ١٦٣	٣	وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن آبَائِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّمَا أَكُنَّا مَعَهُمْ وَهُمْ يَبِينُونَ ﴿٣﴾
١٧٠	٤	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿٤﴾
٢٥٥	١٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿١٢﴾
٢٥٥	١٣	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿١٣﴾

سورة العنكبوت

٣٦٠	٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿٢﴾
-----	---	--

سورة المتفحة

٢٧٠، ٢٦٨	١٠	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿١٠﴾
----------	----	---

سورة الطلاق

٩٥	١	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿١﴾
٣٣٣	٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿٢﴾
١٣٤، ٨٣	٤	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿٤﴾
٣٤٠	٦	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿٦﴾

سورة التهميم

٩٦	١	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿١﴾
٩٦	٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿٢﴾
٨٤	٤	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُنَّ أَعْيُنُكُمْ حَاغِبَةً إِلَىٰ ظُهُورِهِمْ وَذُبُّوا صُدُورَهُمْ ﴿٤﴾

﴿لَا يَتَصَوَّرُونَ أَنَّهُ مَّا أُرْسِلَتْهُمْ﴾ ٦ ٢٨

سورة الجين

﴿وَمِنْ بَيْنِهِمْ أَنَّهُ يُرْسِلُهُ يُخَيِّلُهُ لَمَّا تَارَ جَهَنَّمَ﴾ ٢٣ ٢٩

سورة المرحل

﴿كَافِرُونَ مَا يَشْتَرُونَ الْقُرْآنَ﴾ ٢٠ ٢٤٤

سورة المدثر

﴿مَالِكُ يَوْمَئِذٍ﴾ ٤٢ ٥٦

﴿هَٰذَا رُشْدِي إِلَيْكَ﴾ ٤٣ ٥٦

﴿وَرُشْدِي تَلِيمُ الْوَيْدِ﴾ ٤٤ ٥٦

﴿وَمَسْكَنًا غُرْمًا مَعَ الْكَلْبِ﴾ ٤٥ ٥٦

﴿وَكَلْبًا كَلْبًا يَوْمَ الْوَيْدِ﴾ ٤٦ ٥٦

سورة القيامة

﴿قَاتِلُ قُرَيْشٍ﴾ ١٨ ٨٢

﴿قُرَيْشٌ عَلَيْهِمْ بَيْدٌ﴾ ١٩ ٨٢

سورة التكويد

﴿إِنْ شَاءَ يَنْتَهِي أَنْ يَنْتَهِي﴾ ٢٨ ٤٦٤

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا يَكْرُمُ الْبَيْدِ﴾ ٢٧ ٤٦٤

سورة الانعطاف

﴿إِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ بِبَيْدٍ﴾ ١٣ ٢٢٥

٣٢٥ ١٤ ﴿وَلَقَدْ أَقْبَمْنَا لَهُمْ عَجَبًا﴾

سورة الأعراف

١٦٨ ١٥ ﴿وَذَكَرْنَا لَهُمْ سَلَطٰنًا﴾

سورة الكوثر

٤٦٣ ٢ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَاعْبُدْهُ﴾



فهرس الأحاديث المرفوعة

طرق الحديث	اسم الصحابي	الصفحة
الاسنة من قريشي	أنس بن مالك	٧٦
أبزو، أنتم اعنتم بأمر ذيكم	أنس وعائشة	١٩٧
أبدأس بدأ الله به		١٤٨
أملك جوث، قال لا، قال مهل أحصاه، قال نعم	أبو هريرة	١٢٢
أحتمهم رسول الله يده وأعطى أخدم أحرره	ابن عباس	١١٠
أشعر عني يا عمر، في خبرت ما خبرت، قد قيل في	ابن عباس	٣٤٧
أدرؤوا حدودنا نسيها	ابن مسعود	٣٧٥
أذا ساد أحدكم ثلاث فم يودن به فبرج	أبو سعيد اخدي	٤٤٨
إذا سبط أحدكم من يوم أشل فلا يعمس يده في	أبو هريرة	٣٦٤
إذا انتهى لكتابي وجه عقل	عائشة	١٩٥، ١٤١
		٣٤٨
إذا تبايعتم بالعصب، وأحدتم أدياب العرب، ورخصتم الزرع	ابن عمر	٤٠٨
إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع ثم جهدها		٢٠١
إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، عند وجه العسل	أبو هريرة	١٤١
إذا ذبح الإلهات فقد ظهر	ابن عباس	٤٨٨، ٤٥٦

- ١٢٦ «إِذَا رَأَيْتُمُ الْحَمَارَةَ تَقُومُ، فَمِنْ تَعَمَّهَا فَلَا يَخْبِسُ حَتَّى تَوْصَحَ» أبو سعيد
الشمري
- ٢٤٤ «إِذَا رَأَيْتُمُ الْحَمَارَةَ تَقُومُ هَذَا، فَمِنْ سَمَّهَا فَلَا يَعْصِدُ حَتَّى
تَوْصَحَ فِي السَّحَابِ» أبو هريرة
- ٢٤٥ «إِذَا رَأَيْتُمُ الْحَمَارَةَ تَقُومُ هَذَا، فَمِنْ بَعَثَهَا فَلَا يَعْصِدُ حَتَّى
تَوْصَحَ فِي الْأَرْضِ» أبو هريرة
- ٢٦١ «إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالًا فِي الْخَجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُصَلِّيَ» أم سلمة
- ٢٦٧ «إِذَا رَأَيْتَ الْإِمْلَ عَلَى عَشْرِينَ وَدَيْهَ سُوَيْعِبِ الْغَرِجَةِ» عمرو بن حرم
- ٢٦٧ «إِذَا رَأَيْتَ الْإِمْلَ عَلَى عَشْرِينَ وَدَيْهَ، فَهِيَ قَدْ أَرْبَعِينَ سِتًّا» ابن عمر
- ٥٣٧ «إِذَا شِئْتَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ أَنْ يَتَحَرَّزَ بِصَوْتٍ» عبد الله بن
مسعود
- ١٦٩ «إِذَا وَلَّعَ الْكَتَبُ فِي آثَاءِ أَحَدُكُمْ دَيْعَةً سَاءَ» أبو هريرة
- ٢٨٠ «أَطْلَعُوا أَهْلَكُمْ مِنْ سَمِيٍّ خَرَّتْ» عاصم بن أُمِّ الصَّخْتِ
- ٥٦٤ «أَعِدْ صَلَاتَكَ مَرَّةً لَا صَلَاةَ تُعْرِدُ» وابصة بن معبد
- ٢٨١ «أَعْلَاهَا ثَمَنًا وَأَتَعَسَى عِنْدَ أَهْلِهَا» أبو ذر
- ٢٠٠ «أَقْبَرُ آتٍ يَا مُعَاذُ؟» جابر بن عبد الله
- ٢٧٥ «أَقْبَسَ مُهْنَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَجْدَةٌ سَجَّحَ مُعْرِدُ» جابر بن عبد الله
- ١١٤ «أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ بَيْتِهِ» أس
- ٢٩٥ «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِحَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟» حاتم الطائي
- ١٤٨ «أَلَا تُصْنِيَانِ؟» عبيد بن أبي طالب

- ٢٩٤ حابر بن عبد الله
والنفس عاصم
«أَلَا سَأَلُوا أَدُلُّهُمْ يَشْ شَفَاءُ لَمْ يَسْأَلُوا»
- ٣٦٤ حابر بن عبد الله
«أَمْرٌ مَدْفُوعٌ مَدْفُوعُهُمْ وَهُوَ يُصَلُّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ»
- ٧٦ أبو هريرة
«أَمَرْتُ أَنْ أَهْبِلَ لِبَاسٍ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»
- ٧١ ابن عمر
«أَمْسَيْتُ أَرْبَعًا وَهَارِقَ مَدَارِهُ»
- ١١٨ يحيى بن أبيه
«أَمَّا الطَّبِيبُ فَبَدِي بِكَ فَاعْبُدْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»
- ٢٦١ حمزة الأسدي
«إِنْ رَجَدْتُمْ فَلَا تَأْخُذُوا بِأَحْرَقُوا بَابًا»
- ١١٣ عبد الله بن عمرو
«أَتَيْتُ أَحَدَهُ بِهِ لَمْ يَكُنْ حَيًّا»
- ٥١٢ ابن عباس
«أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - مَنْ رَأَى نَارًا فَهُوَ نَارُ عَذَابٍ»
- ٢٦٦ أبو أمامة الباهلي
«إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ دِينٍ حَقَّهُ»
- ٣٢٣ ابن عباس
«إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ أَشْيِئِ أَخْطَأَ وَانْتَبَهَ»
- ١١٦ ابن مسعود
«إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ»
- ٤٧٦ حابر بن عبد الله
«أَنَّ أَشْيِئَ حَدَّثَنَا أَنَّ الْمُرَدَّةَ يُصَلُّ بِهَا مَعْرَبًا وَنَحْنُ»
- ٤٦٨ ابن عباس
«أَنَّ أَشْيِئَ حَدَّثَنَا أَنَّ تَرْوُحَ مَيْمُونَةَ وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ»
- ٤٦٨ ميمونة
«أَنَّ أَشْيِئَ حَدَّثَنَا أَنَّ تَرْوُحَ وَهِيَ حَلَالٌ»
- ٤٤٥ علي
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ»
- ٢٢٧ أبو هريرة
«أَنَّ أَشْيِئَ حَدَّثَنَا أَنَّ قُضِيَ بِبَيْتِهِ مَعَ أَشْهَادٍ»
- ١٠٩ ابن عباس
«أَنَّ أَشْيِئَ حَدَّثَنَا أَنَّ كَابَ يَعْتَلُّ بِعَصَلٍ مَيْمُونَةَ»
- ٤٧٦ أسامة بن زيد
«أَنَّ أَشْيِئَ حَدَّثَنَا أَنَّ الْمُرَدَّةَ تَرَلُّ فَرْجًا فَاسْبِغْ»
- ٤٩٥ عمران بن حصين
«إِنَّ حَبْرَكُمْ هَرَبِي، ثُمَّ أَتَيْتُ يَتُوبُهُمْ، ثُمَّ أَتَيْتُ يَتُوبُهُمْ»

- «أَنْ رَحُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَلَا تُؤَخِّسُنِي مِنْ حُجُومِ النَّعَمِ؟»
 ١٠٦ حابر بن سمرة
- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهُ مِنْ مَخْوَصٍ هَمِيرٍ»
 ٢١١، ١٤١ عبد الرحمن بن عوف
- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَاذَ بِهِ فِي قُبُعٍ فَبَدَّعَ فَرَصَحَ عَنْهُمْ»
 ٤٨٣ ابن عباس
- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَاذَ فِي عَرْوَةٍ خَبِرَ مِنْ تَهَاكُؤِ بَصْمَانِ»
 ٤٨٣ ابن أمية وهو شريك
- «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَتَى عَنْهُ الشَّيْءُ»
 ٢١١ عبد الله بن عمر
- «بَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ حُرَّاهُ مِنْهُ بِشَهْرِ أَنْ لَا يَنْتَفِعُوا مِنْ أَمْنِهِ بِإِهَابٍ وَلَا غَصَبٍ»
 ٤٨٨، ٤٥٦ عبد الله بن حكيم
- «بُنَا لَا سَنْعِينَ بِأَشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ»
 ٥٠٨ غريب بن عبد الرحمن بن أبيه عن جده
- «بُنَا مَعْنَى الْآبَاءِ لَا تَوَرَّثُوا مِمَّا تَرَكَاهُ صَدَقَةٌ»
 ٩٩، ٧٨ عائشة
- «بُنَا الْأَصْحَالُ مَالِيَّاتٍ»
 ١٣٤، ١٠٥
- «بُنَا يَنْقَرِطُ فِي أَيْمَظَةٍ»
 ٣٩٧، ٣٣٦ عمر بن الخطاب
- «بُنَا يَصْأَعُهُ فِي أَعْرَاقٍ»
 ٥٠٩ أبو قتادة
- «بُنَا يَطْوَأُ صَلَاةً مِمَّا مَضَى مِنْهُ الْكَلَامُ»
 ١٠٨ علي بن أبي طالب
- «بُنَا الْوَلَاءُ مِنْ أَعْتَقٍ»
 ١٨٣ عائشة
- «بُنَا مِثْلَكُمْ وَمِثْلَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِثْلَكُمْ مِثْلَ رَجُلٍ لَسَّ أَحْرَاجَةً»
 ٥٠٤، ٣٣٤ ابن عمر

- ١٢١ حابر أَنَّهُ أَبِي بَرِّحَلٍ شَرِبَ اِتْرَاعَهُ قَصْرَةً وَلَمْ يَقْنَعْ
- ٤٧٥ أنس أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُنْقِضُ مَا خُفِيَ وَبُشِّرُهُ حَقًّا
- ١٧٤ عائشة أَبِي بَرِّحَلٍ
- ٢٨١ أنس بن مالك أَنَّهُ ضَحَى بِالْكَبْشِ
- ١٣٦٣، ١٤٩ سعد بن أبي أَبِي بَرِّحَلٍ اِتْرَاعَتْ بِدَيْسٍ قَدْرُ بَعْمٍ وَفَلَا أَدَّ
- ٥١٩ واصل أَبِي بَرِّحَلٍ
- ٤٩٣ ابن عباس أَبِي بَرِّحَلٍ أَحَقُّ بِهَا مِنْ وَلِيِّهَا
- ٥٠٨، ٥٠٠ ابن عباس أَبِي بَرِّحَلٍ ذَبَعَ مَعْدَ طَهْرٍ
- ٢٢٥ عائشة أَبِي بَرِّحَلٍ مَرَأَتْ تَكْمَحَتَ بَعْرٍ دُونَ وَلِيِّهَا لَيْسَ كَخَبِّهَا حَقًّا
- ١٤٣ عمرو بن شعيب أَبِي بَرِّحَلٍ وَابْنُ بَرِّحَلٍ حَتَّى يَمُرَّ
- عن أبيه عن جده
- ١٤٨ ابن محمود أَبِي بَرِّحَلٍ كَفَّهْ
- ٩٣ عبد الله بن معمر أَبِي بَرِّحَلٍ أَدَابِي صَلَاةً
- ٥١٥ أبو مسطح أَبِي بَرِّحَلٍ نَهَضَ حَتَّى رَسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَمَرَ رَجُلًا صَبِيرًا
- أسامة بن أبي أَبِي بَرِّحَلٍ لِي خَمْرَةٍ تَصْحَحُكُمْ مَعَهُ
- ٤٢٦ ابن عباس أَبِي بَرِّحَلٍ عَلَى مَنْ أَذْعَى
- ٤٨٣ عائشة أَبِي بَرِّحَلٍ بَاطِلٌ وَرَسُولُهُ قَدْ لَاقَى قَدْ فَارَحَ لَيْسَ أَسْتَعِينُ
- بِشْرِكٍ
- ٢١٦ ابن عباس أَبِي بَرِّحَلٍ يَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ عَنْ سَمْعِ مَنْكُمْ
- ١٨٣، ١١٧ أبو هريرة، عائشة أَبِي بَرِّحَلٍ بَاغَا مَاتَ الشَّرُّ
- ٢٥٣، ٢٤٣ ابن عباس أَبِي بَرِّحَلٍ أَحَقُّ بِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَيْتُ ثَمَرٌ

- ثَلَاثَ حَقٍّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَعْلَمَ يَوْمَ حُجَّتِهِ
 ٢٠٥ رجل من
 أصحاب رسول
 الله ﷺ
- أَنْ تَمُوتَ نَكْبًا حَبِيبًا، وَمَهْزًا نَعِيَّ حَبِيبًا،
 ١٠٩ رافع بن خديج
- أَخْذًا أَحَقَّ سَعْيِهِ،
 ١١١ أبو رافع
- أُجْرُخَ الْعَجَى، جَارٍ،
 ٢٨٣ أبو هريرة
- أَخَذُوا عَنِّي مَا سَكَنَكُمْ
 ١٩١، ١٨٢ جابر بن عبد الله
- أَخَذُوا عَنِّي، أَخَذُوا عَنِّي، قَدْ حَمَلَ اللَّهُ قَسْمًا
 ١٢٢ عبادة ابن
 الصامت
- دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَمْرٍ نَكَبَ،
 ١٧٥ فاطمة بنت أبي
 حبيش
- الذَّهَبُ بِالدَّهَبِ، وَبَعْضُهُ بِبَعْضِهِ، وَتُرْبًا بِتُرْبٍ،
 ٥٣٩، ٣٦٩ عبادة ابن
 الصامت
- وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَمَعَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ،
 ٢٢٤ ابن عمر
- رَسُولًا وَنَكْبًا لِحَمْدِهِ،
 ٢٣١ علي بن أبي طالب
- الرَّزَاكِبُ شِبْهَاتُ الرِّزَاكِبِ شِبْهَاتِهِ، وَثَلَاثَةُ رَكَاتٍ،
 ٨٨ عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن حمزة
- رَفَعَ الْعَيْنَ عَنِ ثَلَاثَةِ عَشْرِ الْيَمِّ حَتَّى يَسْتَوِيَ
 ٤٩٠ علي بن أبي طالب
- رَدَّ اللَّهُ حَرَصًا وَلَا مَعَدَّ،
 ٥١٢ ابن عباس
- رَمَلُوا هَمَّ بِكُنُومِهِمْ وَدَمَاهِمَ
 ٣٦٣ عبد الله بن ثعلبة
 بن صحر

- ٤٨٤ استصاعطون الزوم صلحنا أمث ونعزرون أنتم وهم عدونا ذو عمر
- ٢٤٤ سمعت رسول الله ﷺ يأمر بمن رسي، ولم يخص محمدا ريد من خالد
- مائة وتخريبه عام الجهمي
- ٢٣٥ الشععة فيهم أنفسهم جابر بن عبد الله
- ١٨٩ الشهر يكون هكذا، وهكذا عبد الله بن عمر
- ٨٩ الشيطان بهم بانوا حد والاسير مودا كانوا ثلاثة لم يهتم بهم أبو هريرة
- ٤٤٧، ٢١١ شهدني النبي ﷺ معي في بغرة عبد أو أمية المعيرة بن شعبه
- ٢٤٨ صدقة يهدي الله بها عبدا صدقة عمر بن خطاب
- ١٩١، ٨٢ صلوكم رأيتكم أول أصلي مالك بن
- الخير
- ٥٠١ صلي به العطر حين صار علي كل شيء مثله ابن عباس
- ١٨٣ النظر فب مالك صلاه ابن عباس
- ٢٤٥ الظهور يركب سبعة إذا كان مرهوبا أبو هريرة
- ١٠٦ العمية خوخها خمار أبو هريرة
- ٢٦١ علام توفدوا ٢٢ فأنوا على نجوم حشر الائمة سلمة بن الأكوع
- ٤٧٢، ٤٧١ عمدة الأذن سبع عشرة كلمة أبو محذورة
- ١٢٢ على أهلك جند مائة ويعربك عدم أبو هريرة ورید
- ابن حنبل
- ١٨٨ عيكم بشي ومنه خطباء ابراشدين اهدئين الحرص بن
- سارية
- ٤٨٥ عمل قبيلا وأجر كثير، انرا من عارب

- ۱۹۳ عائشة **«فَعَلَّاهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ»**
- ۲۸۳، ۱۰۶ حرام من محبة **«فَعَلَّاهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ»** على أهل الأمان جمعها ما نهار
- ۱۰۷ ابن عمر **«فِي أَرْبَعِينَ شَهْرًا»**
- ۱۰۵، ۹۸ أبو هريرة **«الْعَبْلُ لَا يَرْتُ»**
- ۱۲۶ علي بن أبي طالب **«فَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ مَعَهُ»**
- ۱۱۲ جابر بن عبد الله **«فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُ فِي كُلِّ مَا نَزَلَ بِهِ»**
- ۲۷۳ ابن عباس **«فَقَضَى سَمْعِي وَشَاهِدِي»**
- ۱۱۷، ۱۱۵ جابر بن عبد الله **«كَانَ أَحَدُ الْأُمَرَاءِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ مَوْصُورًا»**
- مسند الناز
- ۲۴۴ أبو معاوية **«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ مَعَ الْخَدْرَاءِ لَا يَجِدُسُ»**
- ۱۲۶، ۱۱۶ علي بن أبي طالب **«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالنَّهْيِ فِي الْخَدْرَاءِ ثُمَّ حَسَنُ»**
- ۲۵۱، ۱۰۷ عائشة **«كَانَ مَعِيَ أَمْرٌ مِنَ الْفُرْجَاءِ عَشْرَ رُجْعَاتٍ مَعْنُومَاتٍ تُجَرُّ مِنَ»**
- ۲۵۷
- ۱۳۸ عائشة **«كَانَ يَأْمُرُ بَعْضَ أَرْوَاحِهِ أَنْ تَتَّبِعُوا أَرْوَاحَهُ ثُمَّ تَبْسُطُهَا وَهِيَ حَيَّةٌ»**
- ۲۵۲ ابن عمر **«كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَسْكِيهِ إِذَا صَحَّ الصَّلَاةُ»**
- ۱۱۰ عائشة **«كَانَتْ مَرَأَةً غَرُومَةً سَتِيرَةً الْخَدَّعِ وَتُحَدِّثُ مَا مَرَّ نَسِيٌّ»**
- «يَعْنِي أَنَّ نَظْمَ يَذْهَبُ»**
- ۳۴۳ ابن عمر **«كُلُّ مُكْبَرٍ حَرَامٌ»**
- ۱۸۰ ابن عمر **«كُلُّ مُكْبَرٍ حُرٌّ وَكُلُّ مُكْبَرٍ حَرَامٌ»**

- ١١٨ عائشة **اُكْتُبْتُ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِخْرَاجِهِ قَبْلَ أَنْ تُحْرِمَ. وَخُتْمُهُ**
قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ
- ١١٦، ٢٦٤ ابن مريمه هـ **اُكْتُبْتُ بِهَيْكَلِكُمْ عَنْ بَيْتِهِ الْقُدُورُ فَزَوَّوْهُ**
- ٢٦٣، ٤٣٨ أبيه **اُكْتُبْتُ بِهَيْكَلِكُمْ عَنْ بَيْتِهِ الْقُدُورُ فَزَوَّوْهُ**
- ٥٤ عائشة **كُنَّا بِبَيْتِضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ بَعْضُهُمْ يَصَلِّي الصَّلَاةَ**
- ٢٧١ ابن عباس **نَسِيَ نَفِثَ ابْنِ قَبِيلٍ لِأَقْوَمٍ نَسَعَ**
- ٢٩٠، ٢٩٨ ابن عمر وابن **لَا تُجْمَعُ أُنْثَى عَلَى صَلَاتِهِ**
- ١٠٧، ٢٤٤ عائشة **لَا تُحْرَمُ الْمَضَى وَالْمَضَى**
- ٣٦٣ عبد الله بن **لَا تُحْمَرُ أَرَأْسُهُ وَلَا تُقَرَّبُ حَبْ**
- عبد الله بن **لَا تُحْمَرُ أَرَأْسُهُ وَلَا تُقَرَّبُ حَبْ**
- ٢٢٦ أبو هريرة **لَا تُرَوَّحُ امْرَأَةُ الْمَرْءِ**
- ٤٦٧ ابن **لَا تَصَلُّوا عِدَّةَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. وَلَا عِدَّةَ غُرُوبِهَا**
- ١٣٤، ٢٧٤ أبو هريرة **لَا تَكُحُّ الْمَرْأَةُ عَيْنَ عَيْنِهَا أَوْ عَنْ حَاسِبِهَا**
- ٢٤٤ عبادة ابن **لَا صَلَاةَ إِلَّا بِمَدْحَةٍ مَكْتَابَ**
- النصابت **لَا صَلَاةَ إِلَّا بِمَدْحَةٍ مَكْتَابَ**
- ١٣٨ أبو سعيد **لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفُجْرِ حَتَّى تَضَعَ الشَّمْسُ**
- الحُدْرِي **لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفُجْرِ حَتَّى تَضَعَ الشَّمْسُ**
- ٩٦، ٤٦٦ عمر بن خطاب **لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفُجْرِ حَتَّى تَضَعَ الشَّمْسُ**
- ٥١٠ **لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفُجْرِ حَتَّى تَضَعَ الشَّمْسُ**
- ٥١٣ **لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفُجْرِ حَتَّى تَضَعَ الشَّمْسُ**
- ٤٦٣ أبو هريرة **لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفُجْرِ حَتَّى تَضَعَ الشَّمْسُ**

- ٤٤١ لا تكاح إلا بصدق وري وشاهدي عدل .
 الحسن
 ٤٩٣ لا تكاح إلا بولي .
 أبو موسى
 الأشعري
 ٢٦٦، ٢٦٧ لا وصية مورث .
 أبو أمامة الباهلي
 ٥١٥، ٤٤٣ لا وضوء إلا من صوب أو يمين .
 أبو هريرة
 ٤١٥ لا يؤمن أحدكم في الله إنسان .
 أبو هريرة
 ٤٤١ لا يجزئ بكسح إلا بولي وصدي وشاهدي عدل .
 عمران بن
 حصين
 ١٣٤، ٩٨ لا يرث كافر أئمن ولا يرث أئمن كافر .
 أسامة بن زيد
 ١٣٤ لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ .
 أبو هريرة
 ١٠٢ لا يقبل أئمن كافر .
 علي بن أبي طالب
 ١٢٤ لا ينسأ أئمن ولا أئمن من ولا ينسأ أئمن .
 ابن عمر
 ١٨٤، ٦٧ لا يكتفح المحرم ولا يكتفح .
 هشام بن حماد
 ٤٦٩
 ٣٦٢ مع الله نبيود خير من عبيهم الشخوم محمونها ودغوها .
 جابر و ابن عباس
 ٣٦٢ بعد حكمت بهم بحكم الله .
 أبو سعيد
 الخدري
 ١١٤ لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ما ينصرف عن يمينه .
 ابن مسعود
 ٤٤٧ لم آتس ولم تنصرف .
 أبو هريرة

- ٤٦٧ بلال لم يسه عن الصلاة إلا بعد غروب الشمس
- ٥٠٩ عمران بن حصين من صلاة النضح حتى طمعت الشمس أحرها
- ١٤٨ ابن مسعود من عجل بها من أمتي
- ١١٠ جابر بن عبد الله من عجل عن الحجاب قطع
- ١٠٨ ابن عباس ليس عليكم في عجل مبكم عجل اد عشوة
- ١٣٥ عمرو بن أسريد في الواحد ظنم يحل عرسه وعقوبة
- ٥١٩ جابر بن عبد الله ما أسكر كثرة فمسة حرم
- ٤٦٦ عائشة ما دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر إلا صلى ركعتين
- ١٩٩، ١٣٨ فيس بن عمرو ما هادى تركعاب يا فيس
- ١٤٦ أبو سعيد الماء فهو لا ينجة شي
- الخطري
- ٣٤٨ أبو أيوب الماء من الماء
- الأصاري
- ١٣٩ ابن عمر المناسبات بالخمار ما به تغزقا
- ٣٣٥، ١٦٨ علي بن أبي طالب معذخ الصلاة فهو وخرقها السكب
- ١١٣ أبو هريرة من شدد كذب ألا كتب ما شية أو حيد أو ربح
- ٦٦ عائشة من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
- ٤٦٣ أم سلمة من أزد أن يصحني ودحل العشر ولا يأتحد من شعره
- ٤٥٩، ٣٣٠ ابن عمر من أعتق شرا في عيد فكان له ما يشق نفس بعد

- ٤٦٠ أبو هريرة « من أعتق شققتة في عيب فحلاصة في ماله »
- ٢٨٩ أبو هريرة « من غسل يوم الجمعة غسل الجسد ثم راح »
- ١١٢ ابن عمر « من فسي كفت ألا كتب ماشية أو كتب حصيد »
- ١١٣ سمعان بن أبي
رهير « من اقتنى كلباً لا يُعطي عنه رزقاً ولا صرعاً »
- ٣٥٢ ابن عمر « من باع بخلاً قد أثرت فتمرت بفتح »
- ٥١٧، ١٤٥ ابن عباس « من بدل دية فقتل »
- ٤٤٨ أبو هريرة « من بيع حماره فباعه من لا خير »
- ٤٦٣ حديث من سمعان
بيجلي « من دبح قبل أن يُصلي بمنع مكاب أخرى »
- ١٢٠ معاوية بن أبي
سفيان « من شرب الخمر وحذوة، فمات عاد في الرابعة فقتل »
- ٦٦ عائشة « من عمل عملاً ليس عليه أمر فهو رد »
- ١١٨ أبو هريرة « من شرب الميت فمسح به، ومن شربه فمسح »
- ٤٤٣ عائشة « من قذ أو رعب فأحدث في صلاته، فمذهب بمسوحاً »
- ٤٦١ أبو هريرة « من كان له ساعة ولم يُصنع، فلا يعرف من فضلاً »
- ١٢٤ ابن عباس « من لم يجد العيب فيسبب الحقين »
- ٥٣٤ سمرة بن جندب « من ملئت داره حرم فهو خير »
- ١٢٨٤، ٩٦ أنس بن مالك « من نام عن صلاة أو سبها فليصنها أو ذكرها »
- ٥٠٩
- ٢٨٩ أبو هريرة « من سبي وهو صائم فأكل أو شرب فليصم صومه »

- ٥٢٣ حابر . من يشربه مني ٩ فاشراه بعيم من عند الله شرب له .
- ١٠٨ أبو هريرة . من يضع لأمه قد أصعب .
- ٢١٦ ابن مسعود . يقرب الله مني أسمع شئت فسمعت في سمع .
- ٢٤٩ أبو ثعلبة الخشبي . انهي انثي . عن أنكر ذي باب من انثي .
- ٢٥٠ عبد الله بن أبي . انهي انثي . عن أنكر لأخضر .
- أول .
- ٥١٠ أسامة بن عمرو . انهي انثي . عن أنكر .
- أهني .
- ٤٦٦ علي . انهي انثي . عن أنكر .
- ٤٧٩ عبد الله بن عمر . انهي انثي . عن أنكر .
- ٢٧٤ جابر بن عبد الله . انهي انثي . عن أنكر .
- ١٠٩ الحكم بن عمرو . انهي انثي . عن أنكر .
- المصري .
- ٥١٧ ابن عمر . انهي عن قبل أن .
- ٣٦٣ عائشة . انهي عن أنكر .
- ١١٦ بريرة . انهي عن أنكر .
- ١١٣ أبو هريرة . انهي عن أنكر .
- ٤٥١ حنبل بن علي . انهي عن أنكر .
- ٤٥٦ ابن عباس . انهي عن أنكر .
- ٤٨٩ أس . انهي عن أنكر .
- ٤١٣ أبو هريرة . انهي عن أنكر .

- «وَيَسَامِعُهُ نَعِيمٌ مُرَكَّاهٌ»
 أبو بكر الصديق ١٠٨، ٧١
 ٣٤١
- «وَلَا يُؤْمَرُ مُرَحَّلٌ لَزَحْلٍ فِي شَمْعِهِ»
 أبو مسعود ١٦٠
 الأنصاري
- «وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَمَّا عَنِ»
 سبط بن الخطيب ٤١٩
- «يَا عَلَامَ، سَمُّ لَه، وَكُلُّ يَمِينٍ، وَكُلُّ يَمَانٍ يَلِيكَ»
 هجر من أبي ١٩٦
 سلمه
- «يَأْتِي النَّاسُ إِنْ عَنِ كُلِّ أَهْلِ سَبِّ فِي كُلِّ عَامٍ أَصْحَابُهُ»
 أبو هريرة ٤٦٢
- «يَعْلَمُ دُكْرَهُ وَهُوَ ضَائِلٌ»
 أبي بن كعب ٢١١
- «يَقْطَعُ انْقِلَابَهُ - فَإِنَّهُ يَكُنْ بَيْنَ بَدَنِ مُرَحَّلٍ مِثْلَ مُوَحِّدٍ»
 أبو در ٣٤٧
- «الْمُرَحَّلُ - لِمَرَأَةٍ وَحَيَاةٍ وَتَكُنْ لَأَسْوَدَ»
- «الْيَمِينُ عَلَى الْيَمِينِ عَلَيْهِ»
 ابن عباس ٤٢٦
- «أَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَانِهِمْ لَأَذْعَى نَاسٌ دَمَاءَ رِحَالٍ»
 ابن عباس ٤٧٢
 وأموهم



فهرس الآثار

الصفحة	الراوي	طرق الآثار
٤٥٣	ابن مسعود	«ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ»
٣٦٥	ابن عباس	«ألا يبقى الله ريداً يجعل بين الناس اب»
٤٠٧	ابن عباس	«أن العمرة مربة في كتاب الله»
٥٠٣	عائشة	«أن مربة غنمت وروى عنها عمر»
٥٠٥	عائشة	«أن مربة غنمت وروى عنها عبد»
١٩٩	عائشة من كلام عاصم	«إن هذه الأقدام مفضة من بعض»
١٩٨	أبو هريرة، من كلام أبي بكر	«إنك يا عمر فت الرابعة رحمت رسول الله ﷺ»
٢٠١، ١١٧	أبي بن كعب	«إن الله من الماء زحمة في أول (سلام ثم أمر بعمل»
٤٦٤	أبو مسعود الأنصاري	«إن لأدع لأصلي وإن يومر»
٨٧	ابن عباس	«أنه دخل على عنيون فقال لم صار الأخوان يردن الأم إلى الصلص....»
٢٨٢	أبو سعيد الخدري	«أنه رمى رجلاً فأنه انكس على قطع من اللحم»

- ٧٩ «إني قد وجهت إليك أو أمددتك بأشي رحل»
- ١٤٢، ١٣٩ ابن عمر «الشفوق بالندى»
- ٤٧٧ «حج عند الله من مسعود بن فاس فزلفه جين الأمان» عبدالله بن مسعود
- ٤٤٥ «خرجنا مع رسول الله ﷺ في جداره رجل من الأنصار ابنه من عارب فأنتهينا إلى القبر»
- ٤٦٤ «رأيت أب بكر وعمر وما يصحيان» أبو شريك
- ٥١٦ «رأيه عبد» ابن عباس
- ١٩٨ «الرجل بعد مع امرأته رجلاً بن قتل قيسوه ...» ابن مسعود
- ١٤٢ «كان إذا اشترى شيب يصبه فارق عابه» بايع مود ابن عمر
- ١٤٢ «كان إذا بايع رجلاً فأرد أن يعيله دم فمضى عيه» بايع مود ابن عمر
- ٢٥٣ «كان من أراد أن يعطر ويعتدي حتى ترب الأية» صلح من الأكرع
- ١١٨ «كأنني أنظر من وسر مطب في مرق رشول الله ﷻ» عائشة
- ١٤٢ «كنا إذا تبصنا كل منا باختيار ما لم يشرى اسماعيل» ابن عمر
- ٢١١، ١٤٠ «كنا نحارب ولا يرى بذلك باب» ابن عمر
- ١١٨ «كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمت حباباً بسنت» عائشة
- ٢٠٠ «كنا نكبيل عن عهد رسول الله ﷺ ولا نعتل»
- ٤٤١ «لأن النبي ﷺ أولم على صفيه ﷺ بأفقر ومسح وتم» ابن عباس
- ٢٥٦ «لقد حنيت أن يطول بأس أس رماء حتى يؤول فاس ما» ابن عباس
- أجد ترخم في كتاب الله

- ٢٧١ ابن مسعود انشأ فرض رمضان ثلثاً عاشوراء.
- ٢١١ عمر بن الخطاب يوم نُسِمَ بهذا لعصاة بعثه.
- ٣١٤ عبد الله بن عمر سس في المروضة وكاء ألا ما كان سمارة.
- ٢٥٣ ابن عباس سبب منسوخه هو الشيخ الكبير و امرأة الكبير.
- ٥٢٣ ابن عمر الهدى لا يباغ ولا يوهب، وهو شر من سب.
- ٣٧٣ علي بن أبي طالب يرى أن سجدة نبي، فإنه إذا شرب سكر.
- ٤٠٧ أبو بكر الصديق والله لأدينس من مرق بن الفلاة وتركه.
- ١١٠ ابن عباس وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحدث ولا يحدث.
- ٣٦٥ ابن عباس برني من لبي دون إحق، ولا أرت أنا بن لبي.



فهرس الأعلام

• الألف •

إبراهيم بن خالد بن أبي البيان أبو تور

[١٤٦]، ٤١٣

إبراهيم بن خلف بن سعد: ١٦

إبراهيم بن علي بن يوسف ٦، ١٧، [٢٦]،

١٣٢، ١٥٢، ٢٤٩، ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٠٠،

٣٢١، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٧٢، ٣٨٠، ٥٢٩،

٥٤٠

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران

[٣٠]، ١٩٣، ٢١٢، ١٩٥

إبراهيم بن موسى اللخمي: ١٢٨، [١٣١]،

٣٨٦، ٣٩٣، ٤٣٤

الأجري = محمد بن عبد الله بن محمد بن

صالح أبو بكر.

أبو إسحاق الإسفرائيني = إبراهيم بن محمد

ابن إبراهيم بن مهران.

أبو إسحاق الشاطبي = إبراهيم بن موسى.

أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي ابن

يوسف

أبو الحسن بن النصار: ١٨.

أبو الحسن التميمي = عبد العزيز بن الخاثر

بن أحمد بن سبب

أبو الحسين المصري = محمد بن علي بن الطيب

أبو حبيب

أبو الحسين الخطاط = عبد الرحيم بن محمد

بن عبد

أبو سعيد الجعفري: ١٧.

أبو الطيب طاهر القطري: ١٧، ٢٣٣

أبو البرزخ: ٣٣

أبو بكر بن سحنون الإسفرائيني: ١٧

أبو بكر الجصاص = أحمد بن علي الرازي.

أبو بكر الصديق: ٧٦، ٧٨، ٩٩، ١٣٤، ١٩٨،

٢١٠، ٣١٩، ٣٦٦، ٤٠٧، ٤٢٧، ٤٥٦

أبو بكر الصيرفي = محمد بن عبد الله أبو بكر

- أبو بكر الطرطوشي: ١٩٠
أبو بكر الطوحي: ١٧
أبو حامد الإسفرايني - أحمد بن محمد ابن
أحمد
أبو حامد المروزي - أحمد بن بشر بن عامر
العامري
أبو حنيفة - يحيى - بن ثابت بن رومي
أبو داود السجستاني - يحيى - بن الأسعد
أبو ذؤيب الهذلي: ١٥٥
أبو ذر: ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٣
أبو ذر الحزلي: ١٧
أبو رافع مولى رسول الله ﷺ: ١١١، ١١٢
أبو رندة - محمد بن يزيد بن محمد مرثي
المهري أبو بكر
أبو سعيد الخنري: ١٢٦، ٢٨٢، ٤٤٨
أبو الفضل بن عمرو: ١٧
أبو القاسم أحمد بن سليمان: ١٦
أبو القاسم بن الطير: ١٨
أبو القاسم بن مخزوم: ١٧
أبو عبد الله الصيقر: ١٧
أبو عبد الله البصري: ٢٤٦
أبو عمر القاشاني: [٣١٨]
أبو منصور: ٤٧١
أبو محمد بن جميع: ١٨
أبو محمد بن الوليد: ١٨
أبو مظفر السمعاني: ٢٢٩
أبو معاوية: ٤٤٤، ٤٤٥
أبو منصور البغدادي - عبد باهر بن باهر
ابن محمد
أبو موسى الأشعري: ٤٤٨
أبو هريرة: ٨٩، ١٠٨، ١١٢، ١٢٢، ١٢٣
٢٢٧، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٦٠،
٤٦١، ٤٦٢
أبي العباس الطوسي - محمد بن علي
أبي عبد القوي بن عبد الكوهم أبو الربيع
أبي أبي هرهم: ١٧
أبي أبي رندة = أبو بكر الطرطوشي
أبي أبي ملكة: ٤٤٣
أبي أبي هريرة = الحسن بن الحسن أبو علي
أبي بن كعب: ١١٧
أبي الأثير: ٤٣٣
أحمد بن إبراهيم بن الرمرم بن الحسن النخعي

أبو جعفر. [٨].

١٣٦، [١٩٢]، ٣٤٥

أحمد بن أحمد بن القاص أبو العباس [٢٨].

أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن [٣٤٦]

أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله أبو

أحمد بن محمد بن أحمد. [٥٥]، ٤٠١، ٥٣١

بكر. [٨٧]، ٤٨٠

أحمد بن بشر بن عامر العامري. [٣٤٥]

أحمد بن الحسين

أحمد بن حنبل. [٤٣]، ٣٩، ٥٤، ٥٥، ٨٩،

أحمد بن الحسين

١٠٦، ٩٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٦٦، ١٩١، ١٩٦،

أحمد بن زيد. ١٩٨، ١٩٩، ٤٧٦، ٤٧٨

٢١٧، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨١،

أحمد بن الحسين

٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩،

إسماعيل القاضي = إسماعيل بن سعد بن

٣١٢، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩،

إسماعيل بن حماد بن زيد أبو إسحاق.

٤٠٠، ٤١٦، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٨،

إسماعيل بن إبراهيم بن مسلم أبو بشر

أحمد بن سعد. ١٦

[٢٠٩]

أحمد بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد

إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد

الحق أبو العباس. [٩].

أحمد بن زيد أبو إسحاق. ٨، ١٤٦،

أحمد بن عبد الملك المُرسي أبو العباس ١٦

إسماعيل بن هاشم. ٤٤٣، ٤٤٤

أحمد بن علي الرازي. [٢٩٧]

الإسوي = جمال الدين عبد الرحيم ابن

أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل [٤٥٤]

الحسن بن علي أبو محمد

٤٦٢، ٤٨١، ٤٩٦

الأشعث بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو

[٥٠٣]، ٥٠٥

أحمد بن علي بن محمد الوكيل الحلي أبو

الأشعثي ١٤٧

الفتح [٤٩]، ٢٥٨، ٢٧٢، ٣٣١، ٣٣٦

الإسطهري = الحسن بن أحمد بن يزيد بن

أحمد بن عمر بن سريج الحنظلي أبو العباس

عيسى أبو سعيد

القضاء.

أم حبيبة: ٤٥٢

تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن

إمام الحرمين = ضياء الدين عبد الملك بن عبد

عبد الكافي: ٣٠، ٢٢٩، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٦٨،

الله بن يوسف بن عبد الله أبو المعالي

[٣١٥]، ٣٢٩، ٣٨٨، ٣٩٧

أم سلمة: ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٢

الترمذي: ١٢٠، ٢١٦

أم سليمان: ١٦

تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز ابن

أنس بن مالك: ١١٤، ١٩٧، ٣٠٢، ٤٧٥،

علي أبو البقاء: ٤٥، [٢٦٣]

٤٨٩، ٤٩٠

تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم أبو العباس

أوس بن الصامت: ١٤٧

[٢٩]، ٥٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٨٠، ١٨١، ١٩٦،

٢١٧، ٢٤٦، ٣١٧، ٣٣٣، ٣٣٦، ٤٧٢

البهاء.

الخلصاني = محمد بن أحمد بن علي الشريف

الباو الأشهب = أحمد بن عمر بن شريح

الإدريسي أبو عبد الله

البخداي، أبو العباس

أبي سمية - تقي الدين أحمد بن عبد العظيم

البحاري - محمد بن إسرائيل عمي أبو عبد الله

أبو العباس

البراء بن عازب: ١٠٦، ٤٨٥

الجهيم.

أبي مرهان - أحمد بن علي بن محمد التوكلي

جابر بن صرة: ١٠٥

الحسني أبو نوح

جابر بن عبد الله: ١٠٥، ١١٤، ١١٦، ١٢١،

مريرة مولاة أم المؤمنين [٥٠٣]، ٥٠٥

٤٥٢، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨

البردوي: ١٧٩، ٢٥٨

الحضائي - محمد بن عبد الوهاب بن سلام أبو عن

سرة بن صفوان: ٤٥١

ابن جريج: ٤٤٣

البيضاوي = القاضي ناصر الدين عبد الله بن

ابن جرير الطبري: [٢١٤]، ٢١٩، ٢٢٠،

عمر أبو الخيز

٣١٨، ٢٩٧

ابن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل

أخاكم، ٨٧، ٤٦٢

ابن حجر = أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل

الحسن البصري: ٢٠٢

الحسن بن أحمد بن عبد الغافر أبو علي،

[٣٠]

الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى أبو سعيد

[١٣٦، ١٩٢]

الحسن بن الحسين أبو علي: [٤٠٦]

الحسن بن حماد بن علي بن مروان أبو عبد

الله [٢٨]

الحسن بن علي بن أبي طالب: ٢١٤

الحسين بن أحمد النعماني الخزاز أبو علي ١٩

الحسين بن صالح بن غزوان أبو علي، [١٩٢]

الحسين بن علي بن أبي طالب: ٢١٤

حسين الصديقي الشرقسطي أبو علي ١٩

الحصار = محمد بن موقب القفري أبو بكر

حصنة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر: ٢٢٥

الحكم بن عمرو المعاري: ١٠٩

حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب أبو

سليمان [٤٨٠]

الحجريري = المعالي بن زكريا بن يحيى أبو العرج

جعفر بن حرب الحمزاني أبو الفضل [٣٥٨]

جعفر بن مبشر بن أحمد أبو محمد الثغفي

[٣٥٨]

جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي

أبو محمد: ٢٧٢، [٢٧٨]، ٣٥٨، ٣٢١

جمال الدين عثمان بن عمرو بن أبي بكر ابن

يونس أبو عمرو: [٤٠]، ٤٣، ٤٣٢، ٤١٩،

٢٢٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣٢٢، ٣٥٦، ٣٨٨،

٤١٣، ٥٣٩، ٥٢٢

الجهية ١٢٣

جهينة ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٨٨

الجويني = حسين الدين عبد الملك بن عبد الله

ابن يوسف بن عبد الله أبو المعالي

■ العاء ■

ابن الحاجب = جمال الدين عثمان بن عمرو ابن

أبي بكر بن يونس أبو عمرو،

الحارث المعاسمي ٢٠٧

الحارمي ٤٧٥

الحافظ العراقي = زين الدين عبد الرحيم

٨٥، ٢٠٧، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٤، ٣١٨،

٣٣٣، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، ٤١٣،

٤٢٣، ٤٢٤

النبوسي ١٧٩

ابن قزوين الأسدي أبو بكر: ١٩.

الذقاق = محمد بن محمد بن جعفر أبو بكر

الذغال.

ذو الدين: ١٩٩، ٢٤٧

الراء.

ابن الرحوي: ١٧.

الراغب الأصفهاني: ٤٣٣

رابع بن خديج: ١٠٩، ١٤٠، ١٤١، ٢١١

ربيع بن أبي عبد الرحمن: ٢٢٧.

الزاي.

الزركشي: ١٣٢

الزخري: ٤٣٣

الزهرري = محمد بن مسلم بن عبد الله ابن

شهاب أبو بكر.

زيد أبو أسامة: ١٩٩

زيد بن ثابت: ٨٩، ٣٦٥، ٣٦٦.

زيد بن خالد: ١٢٧، ٤٥٢

حلولو القروي = أحمد عبد الرحمن بن موسى

بن عبد الحق أبو العباس

جمرة الأسلمي: ٢٦١

جل بن مالك: ٢١٩

القضاء.

خبيب بن عبد الرحمن: ٤٨٥

الخروجردي = أحمد بن الحسين بن علي بن

عبد الله أبو بكر

ابن خريصة: ١٠٦، ١٠٦، ١٢٨

الخطابي = حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب

أبو سليمان.

ابن الخطيب = نصر الدين محمد بن عمر ابن

الحسين أبو عبد الله الرازي

الخطيب أبو بكر البغدادي: ١٩، [٢٣٣]

خلف بن سعد أبو سليمان: ١٦

الخليل بن أحمد بن عمرو الصراغدي أبو عبد

الرحمن: [٨٥]

ابن خويز مناد = محمد بن أحمد بن عبد الله

أبو عبد الله

الذغال.

داود بن علي بن خلف أبو سليمان: [٢٩]

زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد
الرحمن أبو الفضل [٤٥٤].

الصين.

السبكي = تاج الدين أبو نصر هيد الوهاب
ابن علي بن هيد الكافي
السعاوي ٢١٩

سعد بن أبي وقاص: ٧٩، ٤٥٢

سعد بن معاذ: ٢٦٢

سعيد بن أبي هريرة: ٤٤٢

سعيد بن المسيب [٢١٩]، ٢٢٠

سعيد بن مسعدة الحاشمي البلخي أبو
الحسن [٣٤٦]

سفيان الثوري = سفيان بن سعيد بن مسروق
أبو عبد الله الثوري.

سفيان بن أبي زهير: ١١٣

سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله
الثوري [٣٩٩]، ٤٤٤، ٤٤٥

أبو سكرة = حيد بن سفيان الشافعي أبو علي
سلمة بن الأكوع: ٢٥٣، ٢٦١

سليم بن أيوب بن سليم أبو الفتح [٣٠١]

سليمان بن أبي سليمان فيروز أبو إسحاق.

٣٥٠

سليمان بن الأشعث: ٢١٦، ٢٢٧، ٢٦١.

٤٤٥

سهيل بن أبي صالح: ٢٢٧، ٤٤٣، ٤٤٤،
٤٤٥

سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر

ابن سيرين: ٢١٩

سيف الدين الأملدي = علي بن أبي علي ابن

محمد بن سالم التعلبي أبو الحسن

الميوطي: ٢١٤، ٢١٨

الثقفي.

الشافعي = محمد بن إدريس بن العباس أبو
عبد الله

الشريف المرتضي: ١٥٨

شعبة بن الحجاج أبو بظام [٤٤٣]، ٤٤٤

شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب أبو

عبد الله: ٣٠، [٤٥]، ٢٩٢، ٤١٣، ٤١٧،
٤٢٥

شهاب الدين أحمد بن إدريس أبو العباس

[٣٦٦]، ١٣٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٣٦، ٣٣٨

٣٩٢، ٣٩٧، ٤٣٢، ٤٤٢

الشوكاني = محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله

١١٠، ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٤١، ١٤٧، ١٧٤،
 ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ٢٢٥، ٢٥١، ٢٥٧،
 ٣٦٦، ٣٤٣، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٦٦، ٤٨٣،
 ٤٨٤، ٤٩٥، ٥٠٣، ٥٠٥

عبادة بن القصاص: ١٢٢، ١٢٣، ٣٦٩.

عبد الحبار بن أحمد بن عبد الحبار الحمادي
 أبو الحسن [١٥٨]، ٢٤١، ٢٥٨، ٥٢٦

عبد الرحمن بن أبي الرماد ٨٩

عبد الرحمن بن أبي بكر ٢٢٥

عبد الرحمن بن أبي ليل بن هلال أبو
 عيسى [٣٩٩]

عبد الرحمن بن عوف: ٢١٠، ٢١١

عبد الرحمن بن سعد ١٦

عبد الرحمن بن محمد بن علي أبو محمد
 الخلواني [٥٢٩]

عبد الرحمن بن يزيد: ٤٧٧.

عبد الرحيم بن محمد بن عثمان أبو الحسين
 [٢٩٨]

عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب
 أبو هاشم [٣١٠]

عبد المبرز بن الحارث بن أسد بن الميث

الشيبي = سليمان بن أبي سليمان قيرور أبو
 إسحاق

الصلح.

صفوان بن أمية ٤٨٣، ١٤٧

صفى الدين الهندي = محمد بن عبد الرحيم
 ابن محمد الأموي، أبو عبد الله
 صفية روج النبي ﷺ ٤٤١

ابن الصلاح ٢٣٤، ٢٣٦، ٣٩٥

الصلح.

صباة الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
 ابن عبد الله أبو للمالي: [٤٢]، ٦٣، ١٢٨،
 ١٣١، ١٣٢، ٢٦٨، ٢٨٥، ٣٣١، ٣٣١

الطاء.

ظاهر بن مهدي أبو منصور [٢٦٤].

ابن طاراً = المعالي بن زكريا بن يحيى أبو
 الصرج

الطرطوشي = محمد بن الوليد بن محمد غرشي
 الفهري أبو بكر

طلق بن علي ٤٥١

طلحة بن خويلد نوفل الأسدي [٧٩].

العين.

عائشة بنت أبي بكر الصديق. ٥٤، ٧٩، ١٠٧،

[٢٩]. ٢٥٨.

عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله أبو
مروان: [٨٥].

عبد القاهر بن طاهر بن محمد أبو منصور
[٥٣١]

عبد الواحد بن محمد الخطيب أبو شاكِر-
١٧، ١٦

عبد الله الإنجلي أبو بكر ١٩

عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد أبو
محمد ٨، ١٨، [١٣٢]، ٣٧٩، ٣٥٦

عبد الله بن أبي أوفى: ٣٥٠

عبد الله بن الحسين بن دلال بن دهم أبو
الحسن: [٢٢٣]، ١٣٧، ٢٢٧، ٢٤١، ٣١٢،
٣٨٥، ٢٢٩

عبد الله بن أبي بن سلول: ٢٧١، ٢٤٧

عبد الله بن الربيع ٢١٤

عبد الله بن الصامت: ٢٤٧، ٢٤٨

عبد الله بن عباس: ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ١٠٩

عبد الله بن عبد الله: ٢٥٦

١٠٨، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٥، ٢١٣

عشاد بن جني الموصلي أبو الفتح [٣٤٦]

٢١٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٥٦

عنهان بن هسان: ٨٧، ٨٨، ١٤٣، ٣٠٦، ٤٦٩

٢٩٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٠٧، ٤٥٦، ٤٥٧

أبي العربي: ٢٨٥، ٤٦

٤٥٨، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣

عروة بن الربيع بن العوام أبو عبد الله [٥٠٤]،
٥٠٥

٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٨، ٥٠٧، ٥١٢

عبد الله بن حكيم: ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٨٨

علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد
[٤٤٩]

عبد الله بن عمر بن الخطاب: ١١٢، ١٢٤

علي بن أبي طالب: ١١٦، ١٢٦، ١٤٨، ٢١٠،
٢١٤، ٣٦٦، ٣٧٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٩٠

١٢٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ٢١٦، ٢٢٤

٢٢٥، ٢٨١، ٢٩٩، ٣١٤، ٣٦٦، ٤٤٨، ٤٥٢

٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٩، ٥٠٦

علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التلمي
أبو الحسن: [٤٣]، ٤٦، ١٣٢، ١٣٧، ١٥٩

عبد الله بن مسعود: ١١٤، ١١٥، ١٧٠

٢١٦، ٢٩٩، ٣٦٦، ٤٥٣، ٤٧٧، ٤٧٨

عمر بن الخطاب ٧٩، ١٤١، ١٩٥، ٢١٠،

٢١١، ٢٥٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٦، ٣٧٣،

٤٤٧، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٨،

عمر بن خلف بن سعد ١٦

عمرو بن حصين ٤٩٥

عمرو بن حرم ٤٦٧

عمرو بن شعيب ١٤٣

عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر [٨٥]

عمرو بن محمد بن عمرو اللبني أبو المرح

٨، ٤٢٦، ٤٢٢

عمرو بن تميمي غريب أبو ثور: [٧٩]

عويص المجلاني: ١٤٧، ١٩٨

هبي بن ايلان بن صدقة أبو موسى: [٢٧٦]

الحج.

خالد بن أبحر ٤٧٩، ٤٨٠

العامدية ٥٩، ١٢٣

ابن خبالان التميمي ٧١

الغناء.

فاطمة بنت رسول الله ﷺ: ٧٨، ٩٩،

١١١، ١٤٨

الفتوحى = تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد

١٥٩، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٢، ٢٠٦، ٢١٨،

٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٧٢، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٥،

٢٩٧، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٣٨،

٣٤٧، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٨٨، ٤١٣، ٥٣١

علي بن أحمد بن سعيد بن حرم بن غالب

أبو محمد: ١٨، [١٠٦]، ١٤٤، ٢٠٧، ٢٣٥،

٢٧٣، ٢٨٠، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٣، ٣٤٥،

٣٦١، ٣٩٤، ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٦٦، ٤٧١

علي بن خلف بن سعد: ١٦.

علي بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفا

٤٩، [٤٦٥]، ٤٧١، ٥٢٩

علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن ٨، [١٣٢]

٢٤٣

علي بن هبي: ٨٥

علي بن محمد بن أحمد أبو تمام ٣٠٠، [٣٠١]

علي بن محمد بن عبد الله أبو الحسن ٥، [٢]

ابن هلية = إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم أبو

بشر

عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير أبو

الغناء [٤٤]

عمر بن أبي سلمة ١٩٦

العرير بن علي أبو البقاء

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين أبو

عبد الله الرازي. [٤١] ٤٢، ٤٦، ٤٨، ٥٥،

٦٤، ١٣٠، ١٥٢، ١٩٦، ٢٤٦، ٢٨٥،

٢٩٧، ٣٠١، ٣١١، ٣١٥، ٣٣٨، ٣٧٧،

٥٢٩، ٣٨٠.

ابن قورنثس القاضي. ١٧

النقاط.

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو

محمد [٥٠٤]، ٥٠٥.

القاضي عبد الجبار - عبد جبار بن أحمد بن

عبد الجبار أحمدي أبو الحسن

ابن القبري = عبد الواحد بن محمد الخطيب

أبو شاذر.

ابن قتيبة: ٤٣٣

القرافي = شهاب الدين أحمد بن إدريس أبو

المباض

القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرج

أبو عبد الله

ابن القصار = علي بن حمير بن أحمد أبو الحسن

ابن قطاي = علي بن محمد بن عبد الله أبو الحسن

الضلال الشاذلي = محمد بن علي بن سعيد.

أبو بكر.

قيس بن قهزة: ١٣٨، ١٩٩.

ابن القيم = شمس الدين محمد بن أبي بكر

بن أيوب أبو عبد الله

الكاف.

الكرايسي: ٢٠٧

الكرخي = عبد الله بن الحسين بن دلال بن

دعبل أبو الحسن

الميم.

ابن الماجشون = عبد الملك بن عبد العزير ابن

عبد الله

ماهر: ٥٩، ١٢٣، ١٩٨.

مالك بن أنس [٤٦] ٥٤، ٧٩، ٨٤، ١١٤،

١٤٦، ١٩١، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٨٠، ٢٨٢،

٢٨٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٧٦،

٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٤،

٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤،

٤١٦، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٧٧.

الماوردي: ٢٣٤.

عبد الدين عبد السلام بن عبد الله بن الخضر

ابن محمد بن تيمية أبو البركات [٤٨].

٥٢٩، ٤٧١

محمود بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب.

[٢٦]، ٤٩، ١٩٦، ٣٢٩، ٥٤١

محمد بن أحمد السبائي أبو جعفر: ١٨٠٦.

محمد بن أحمد بن عبد الله أبو عبد الله ٨.

[٢٨]، ٤٥، ١٥٢، ١٧٤، ١٩٩، ٢٠٧.

٢٩٧، ٢٩٩، ٣٥٦، ٣٨٤

محمد بن إسحاق: ٢١٠

محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي

[٣١]، ٤٥

ابن محمد المزدودي: ٢٣٤

محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر ٢٥٤.

[٤٣٢]

محمد بن أبي سهل الشرنخسي أبو بكر

[٥٥]، ١٥٢، ٣٥٨، ٤٣٢

محمد بن أحمد أبو زهرة: [٣٩٧]

محمد بن أحمد بن أبي الوليد ابن رشد أبو

الوليد. [٣٣٣]، ٣٨٥، ٤٣٢

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن قرح أبو عبد

الله [٢٤١]، ٢٧٣، ٣٩٦

محمد بن أحمد بن علي الشريف الإدريسي

أبو عبد الله ٤٦، [٥٠]، ١٦٥، ٥٠١، ٥٠٨.

محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله

[٣٩]، ٤٢، ٤٣، ٥٤، ١٠٦، ١٢٠، ١٤٠.

١٤٣، ١٤٤، ١٦٥، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٤.

٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨.

٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣٠٧.

٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤.

٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٨٧.

٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤١٣.

٤١٦، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٧٢

محمد بن إسحاق الطاسي أبو بكر [٣٥٧].

٣٥٩

محمد بن إسحاق الحمصي أبو عبد الله

[١٠١]، ٣٥٠، ٤١٥، ٤٥٤

محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد

الله [٢٢٧]، ٤٤٦.

محمد بن الحسن بن قوزك أبو بكر [٣٠٠].

٣٥٦

محمد بن الحسين بن محمد بن العلاء أبو

يعلى [٤٩]، ٢٥٨، ٢٧٢، ٣٣١، ٥٣١.

محمد بن حيدرة القمطري أبو بكر: ١٩.

محمد بن خلف بن سعد ١٦

٣٣، ١٣٧، ٢١٣، ٢٢٠، ٣١٢، ٣١٤، ٣٢٢،

٣٩٦، ٣٩٨

محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن المواق
أبو الفتح الحلواني. [٥٢٩].

محمد بن محمد القرطبي الطوسي أبو حامد
[٤٦]، ٤٩، ٦٣، ٦٤، ١٣٠، ١٥٢، ١٥٨،

١٧٤، ١٨٢، ١٩٦، ٢٤١، ٢٧٢، ٢٧٣،

٢٨٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣١١، ٣١٢، ٣٢١،

٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٨٦،

٤٢٩، ٤٥١، ٤٥٦، ٥٣١

محمد بن محمد بن جعفر أبو بكر [١٤٧]،
٢٠٥

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو
بكر [٢١٩]، ١٠١

محمد بن مسلمة. ٤٤٧

محمد بن موهب القديري أبو بكر: ١٦

محمد بن الوليد بن محمد القرشي المهري
أبو بكر [٣٥٦].

محمد بن يحيى المرحاني أبو عبد الله [٤٤٦]

مكي بن أبي طالب أبو محمد. ١٧

محيي الدين النووي = يحيى بن شرف بن مري
أبو دكرية

محمد بن سليمان أبي الوليد أبو الحسن: ١٦

محمد بن داود بن علي بن خلف أبو بكر
[٢٩]، ٢١٠، ٢٤٩، ٣٠٤، ٣١١

محمد بن الطيب بن جعفر الباقلائي أبو بكر
٦، [٤٢]، ٤٥، ٦٤، ٨٤، ٨٥، ٩١، ١٣٠،

١٥٢، ١٥٨، ١٧٤، ١٧٩، ٢١٤، ٢٤١،

٢٤٣، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٢، ٣١١، ٣٣٤،

٣٤٥، ٣٧٢، ٤٣٧، ٥٣١

محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي
أبو عبد الله [٥٠]، ٩٧

محمد بن عبد الله أبو بكر [٢٥٨]، ٢٥٧،
٣١٠، ٤١٣

محمد بن عبد الله أبو جعفر [٢٥٩]

محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح أبو
بكر: ٨، [١٣٢]، ٤٢١

محمد بن عبد الوهاب بن سلام أبو علي
[٣٠١]

محمد بن علي بن إسحاق، أبو بكر [٦٣]،
١٤٧، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٥٧

محمد بن عيسى بن الطيّب أبو الحسين. [٦٤]،
١٥٨، ٢٤١، ٢٤٦، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٨٦، ٤٣٧

محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله [٢٧]،

المرثي [١٤٦]، ٤٠٤، ٤١٣

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري

[٢٢٠]، ٣٤٨، ٤٠٣، ٤٧١

معاذ، ٢٠٠، ٢٩٨

المعال بن زكريا بن يحيى أبو الفرج، ٣٥٧

[٣٥٩]

معاوية، ١٢٠

مفضل بن سنان، ٤٥١

مفضل بن يسار، ٤٥١

المعبرة بن شعبة، ٤٤٧

المفسر بن الربيع، ٢٢٥

موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن

محمد بن قلانة، ٣٢، ٤٥، ٣٨٦، ٣٢٢

ميمونة بنت الحارث زوج النبي -ص-

٤٥٦، ٤٦٨، ٤٦٩، ٥٠٨

.المنور.

الساعة [١٥٤]

ناصر الدين عبد الله بن عمر أبو الخير [٤٠]،

١٣٠، ١٥٢، ٢٧٨، ٣١٥، ٣٣٨

نافع مولى أبي عمر، ١٤٢

نجم الدين أحمد بن حمدان بن شبيب ابن

حمد بن أبو عبد الله، ١٣٢، [٢٩٨]

نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد

الكريم أبو الربيع، ٩١، ٣٢٧، [١٣٨]، ٤٧١

النعمان بن بشير، ٢١٤.

النعمان بن ثابت بن روطي، ٥٢، ٩٩، [١٤٣]،

١٤٥، ١٥٦، ١٥٨، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧،

٢٤٢، ٢٥٧، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٤٤،

٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨١،

٢٨٧، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٦،

٤١٦، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٨٢، ٥٢٨

نُفيع بن الحارث، وقيل نُفيع بن عمرو

أبو بكرة: [٥١١]

النهراني معاذ بن زكريا بن يحيى أبو الفرج

.الهاء.

ابن الهمام، ١٣٢

.الواو.

واسعة بن محمد بن عتبة بن مالك أبو سالم

[٥١٣]

ابن الورير، ٢٢٩

.الياء.

يحيى بن شرف بن مري أبو زكريا [٢٣٤]،

٤٣٢ ٤٨١

يوسف بن تاشفين ١٩

يحيى بن معوية ٨٩

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الرأب

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف

عمر ١٨، [٢١٤]

[٤٠٦]، ٤٤٩، ٤٨٢

يوسى بن مُنيث ١٧

يعلى بن أمية ١١٨، ١١٩، ٣٤٨



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* مقدمة	٥
الخاصي أبو انوبد شاحي (ترجمه مختصره)	١٥
* باب اقسام أدلة الشرع	٢٥
فصل [في المجاز]	٢٥
[في مسأله وقوع مجاز في مفراد]	٢٨
فصل [في الخفية]	٣٣
[في معنى «نقطه»]	٣٤
فصل [في انشاء الأمر المنطوق لوجوه]	٣٨
فصل [في ورود الأمر بعد الخطر]	٤٢
فصل [في انشاء الأمر المنطوق لعموم]	٤٥
فصل [في الاحتجاج بأمر منسوخ وجوه]	٤٧
فصل [في تكذيب المنكر ودریص]	٥١
فصل [في مخاطبه النكار بموضوع الإيمان]	٥٤
فصل [فيها يحمل قول الصحابي أمر رسول الله ﷺ بكفا أو بها]	٥٨

٥٩ مسائل المهني [في الأمر بانتيه شيء عن أصداده و بعكس]

٦١ [في أقسام المهني]

٦٢ [في مقصود المهني المطلق للحريم]

٦٣ [في دلالة المهني على فساد المهني عنه]

٦٩ * أبواب العموم والخاصة

٧٥ فصل [في حكم لعمر بالعموم]

٧٧ [في الاحتجاج بالعام بالخاص]

٧٨ [في حوار تخصيص العام إلى أم شيء فردا واحدا]

٨٠ [في اختصاصات المقصود]

٨١ [في حكم تأخير انبيان]

٨٢ فصل [في أمم الجمع]

٩٠ فصل [لاحتلاف في ناول لفظ الجمع مذكر للماء]

٩٥ فصل [في الخاص الذي يريد به العام]

٩٦ فصل [في بدء العام على الخاص]

٩٩ [وجه بدء العام عن الخاص عند لأحاف]

١٠٣ فصل [في طرق دفع بعارض]

١٣٣ فصل [في المحصنات فمحصنة بعموم]

١٣٧ فصل [في لغة المحصنات انفصله بعموم]

١٣٩ [في تخصيص العموم بعدد التراوي]

١٤٥ فصل [في انعقاد العام لوارد عن سبب]

١٥١ * باب احكام الاستثناء

١٥١ [في الاستاء من غير الحسن]

١٥٣ [دليل النسخي مطلقه على وقوع محض من الاستاء من غير اجس]

١٥٦ فصل [في خروج الاستاء بواقع بعد الحمل لضعفة بالو]

١٦٢ * باب حكم المطلق والتقييد وما يتصل بالانقاص والتمام

١٦٢ [في معيّنات الاضلاى]

١٦٤ [في عدم حمل المعنى على المص من حسن]

١٦٥ [في محاد الحكم مع اختلاف السبب]

١٦٧ [في منع الحكم انطبق و تقيد]

١٧٢ * باب بيان حكم المجمل

١٧٢ [في تعريف المجمل]

١٧٣ [في موضوع مختلف في كونها محمله]

١٧٧ * باب بيان الاسماء العرفية

١٧٧ فصل [في اقسام الخمسة]

١٨٧ * باب احكام افعال النبي ﷺ

١٨٧ [في ايراد اسمه عند الاصوليين]

١٩٠ [في اقسام افعال النبي ﷺ]

١٩٥ فصل [ما يفعله النبي ﷺ قضاء ولا قرعة فيه]

١٩٧ فصل [في اقراره ﷺ وانامه]

١٩٩ [في شرط الإقرار الذي يكون حجة]

٢٠٣ * باب احكام الاخير

٢٠٣ [في تعريف الخبر]

٢٠٤ فصل [في خبر التواتر]

٢٠٦ [في خبر الأحاد وإفادته النظم عدد الجمهور]

٢٠٧ [في حجه من قال بوضع العلم بخبر الواحد]

٢٠٩ فصل [في المسند ووجوب العمل به]

٢١٢ فصل [في المرسل]

٢١٥ [في حكم العمل برواية المرسل المحرر]

٢١٨ [في تقرير الإجماع على قبول المرسل]

٢٢٠ [في التعميل بقبول المرسل]

٢٢١ فصل [في روايه راوي الخبر وترك العمل به]

٢٢٣ [في عمل الراوي بخلاف روايته]

٢٢٦ فصل [في روايه راوي خبر وأكراهه أو روى عنه]

٢٢٧ [في الاحتجاج بترك العمل بما أنكره لأصل]

٢٢٨ [في إنكار العدل روايه النسخ عنه صراحة]

٢٢٩ فصل [في قبول الزيادة في رواية العدل]

٢٣١ فصل [في حكم العمل بالإجازة]

٢٣٥ [مذهب أهل الظاهر في عمل بالإجازة]

٢٣٨ * باب أحكام النسخ والمصوغ

٢٣٨ [في حقيقة النسخ]

٢٤٠ فصل [في حكم نسخ ما يتوقف عليه صحة النسخة]

٢٤٢ [في اختلاف كون برزاقه على النص نسخا]

٢٤٥ **فصل** [في مورد النسخ]

٢٤٨ **فصل** [في نسخ العبادة بشئها وما هو أحسن منها والفعل]

٢٤٩ [في دليل نسخ العبادة به هو الفعل منها]

٢٥٠ **فصل** [في ورود التلاوة بمصممه حكم واجب]

٢٥٢ [في نسخ الحكم مع بقاء التلاوة]

٢٥٦ [في بقاء الحكم ونسخ التلاوة]

٢٥٧ **فصل** [في صحة نسخ العبادة قبل وقت الفعل]

٢٥٩ [في حجة بطلان صحة نسخ العبادة قبل وقت الفعل]

٢٦٢ **فصل** [في مورد إجماع نسخ القرآن وحبر المتواتر والأحاد]

٢٦٤ [في نسخ القرآن بالخبر المتواتر]

٢٦٦ [في رموز نسخ القرآن بسمه اسمائه]

٢٦٨ **فصل** [في نسخ الشئ بالقرآن]

٢٧٢ **فصل** [في نسخ القرآن بالخبر المتواتر بحبر الأحاد]

٢٧٣ [في حجة بطلان نسخ القرآن بأحاد]

٢٧٥ [في امتناع النسخ بالإجماع والقياس]

٢٧٨ **فصل** [في حكم شرع من قبلنا]

٢٨٤ [في تعبد النبي ﷺ بشرع من قبله]

٢٨٧ * **باب الإجماع وأحكامه**

٢٨٧ [في حجية الإجماع]

٢٩١ فصل [في اعتبار الإجماع العملي]

٢٩٢ [في اختلاف في دخول العامة في الإجماع النظري]

٢٩٣ [في تدليل على عدم دخول العامة في الإجماع]

٢٩٧ فصل [في اشتراط ان يندى جمع المجتهدين لصحة الإجماع]

٣٠٠ فصل [في اعتبار انقراض العصر في صحة الإجماع]

٣٠٣ فصل [في صحة إجماع عصر بصحة دون سائر الأعصار]

٣٠٦ فصل [في الاحتجاج بإجماع أهل اندية]

٣١٠ فصل [في الإجماع السكوتي]

٣١٤ فصل [في حديث مولانا في رد احتجاج أصحابه عن قول]

٣١٨ فصل [في اعتماد الإجماع على حكم من جهة مدس]

٣٢١ * باب الكلام في مقول الأصل

٣٢١ [في لمس الخطاب]

٣٢٦ [في ضرورة الإلحاح في لمس الخطاب ما ليس فيه]

٣٢٨ فصل [في معنى الخطاب]

٣٣٤ فصل [في مفهوم الخصر]

٣٣٧ [في إرادة «إيا» الخصر عند تبيين حكمها]

٣٣٩ فصل [في دليل الخطاب]

٣٤٠ [في تعريف دليل الخطاب]

٣٤٤ [في الاحتجاج بمفهوم الصفة]

٣٥٠ [في احتجاج المدعين من حجة دليل الخطاب]

* باب أحكام القياس

- ٣٥٤ [في تعريف القياس]
- ٣٥٤ [في حجية القياس]
- ٣٥٦ [في حجية القياس من الكتاب]
- ٣٦٠ [في حجية القياس من السنة]
- ٣٦٢ [في حجية القياس من جهة عمل الصحابة به]
- ٣٦٨ [في حجية القياس من الإجماع]
- ٣٧١ **فصل** [جريان قياس في حدود الكمالات والمقدرات والآثار]
- ٣٧٤ [في أدلة المدعي لقياس في الحدود والكمالات ومجوزها]
- ٣٧٩ **فصل** [في صحة العلة الواقعة]
- ٣٨١ [في الدليل على صحة العلة الواقعة]
- ٣٨٤ **فصل** [في معنى الاستحسان وحجتيه]
- ٣٨٧ [في حقيقة الاستحسان المختلف فيه]
- ٣٩١ **فصل** [في سد الدرائع وحجتيها]
- ٤٠١ **فصل** [في الاستدلال بالعكس]
- ٤٠٤ **فصل** [في دلالة الاقتران]

* باب حكم استصحاب الحال

- ٤١٠ [في استصحاب حال العقل]
- ٤١٢ [في استصحاب حال الإجماع]
- ٤١٩ **فصل** [في حكم الأشياء المتع بها قبل ورود شرع]
- ٤٢١ [في تقرير الأصل في الأشياء عند المدعي من جمهور]

٤٢٣ [فصل] في صحة لزوم تدوين على ما في الحكم

٤٢٤ [في الاحتجاج بدوام الدليل على ما في حكم]

٤٢٧ [فصل] في صحة المجتهد وشروطه

٤٣٠ [في معرفة المجتهد بأحكام الأصول ونوع دلائلها على حكم]

٤٣١ [في بقية شروط المجتهد]

٤٣٥ * باب أحكام الترجيح

٤٣٥ [طرق الترجيح بين النصوص من جهة الله]

٤٣٧ [فصل] من شروط الترجيح

٤٣٩ [الترجيح من جهة سند الحديث]

٤٤٠ [في ترجيح الخبر المروي في نفسه مشهور]

٤٤٢ [في ترجيح الخبر بالضبط والحفظ]

٤٤٦ [في ترجيح الخبر بكثرته برواؤه]

٤٥٥ [في ترجيح الخبر المسموع عن المكروب]

٤٥٩ [في ترجيح الخبر المثنى على دفعه]

٤٦٤ [في ترجيح خبر من لم يحدف بروايته]

٤٦٨ [في ترجيح خبر صاحب الفصة]

٤٧٠ [في ترجيح خبر موافقه عمل أهل المدينة لأحد الخبرين]

٤٧٤ [في ترجيح الخبر بحسن نسبه ووجه التقصي]

٤٧٨ [في ترجيح بسلامة سند الخبر من الاضطراب]

٤٨١ [في الترجيح بموافقه القرآن لأحد الخبرين]

٤٨٧ * باب ترجيحات المتن

- ٤٨٧ [في ترجيح سلامة متن الخبر من الاضطراب]
- ٤٨٩ [في ترجيح الخبر المتضمن حكماً متطوقاً به]
- ٤٩١ [في ترجيح الخبر المستقل بنفسه]
- ٤٩٢ [في الجمع بين الخبرين باعتبار الحال]
- ٤٩٦ [في ترجيح الخبر العام المحفوظ]
- ٤٩٩ [في ترجيح الخبر الذي يقصد به تشريع الحكم]
- ٥٠٣ [في ترجيح الخبر المؤثر في الحكم]
- ٥٠٦ [في ترجيح الخبر الوارد على غير سبب]
- ٥٠٩ [في ترجيح الخبر المقضي به في موضع]
- ٥١١ [في ترجيح الخبر الوارد بالفاظ مختلفة متحدة المعنى]
- ٥١٤ [في ترجيح الخبر نافي النقص عن أصحاب النبي ﷺ]

❖ باب ترجيح العلة

- ٥١٨ [في ترجيح العلة المنصوص عليها]
- ٥٢٠ [في ترجيح العلة التي لا تعود على أصلها بالتخصيص]
- ٥٢٢ [في ترجيح بموافقة إحدى العلتين للفظ الأصل]
- ٥٢٣ [في ترجيح العلة المطردة المنعكسة]
- ٥٢٥ [في ترجيح العلة بشواهد الأصول]
- ٥٢٨ [في ترجيح العلة المردود فرعها إلى أصل من جنسها]
- ٥٣٠ [في ترجيح العلة المتعدية]
- ٥٣٣ [في ترجيح العلة العامة لجميع فروعها]
- ٥٣٥ [في ترجيح العلة الأعم فروعاً]

٥٣٨ [في ترجيح العلة المتزعة من أصل منصوص عليه]

٥٤٠ [في ترجيح العلة الأقل أوصافاً]

٥٤٥ * الفهارس

٥٤٧ فهرس الآيات القرآنية

٥٦٣ فهرس الأحاديث المرفوعة

٥٧٧ فهرس الآثار

٥٨٠ فهرس الأعلام

٥٩٥ فهرس الموضوعات



صدر للمؤلف الكتب الأصولية

كتاب
الاشارة لمعرفة الاصول

والتوجيه في مقاصد الدليل

الكتاب
الكتاب من مؤلفات المؤلف في مقاصد الدليل
الكتاب من مؤلفات المؤلف في مقاصد الدليل

مفرد الأصول في علم الاصول

هذا الكتاب من مؤلفات المؤلف في علم الاصول

الكتاب من مؤلفات المؤلف في علم الاصول

الاشارة

الى

مسائل الاصول والاجتهاد

مفتاح الوصول

الى سائر الفروع من علم الاصول

وبه

كتاب مسائل الفقه في الأصول

هذا الكتاب من مؤلفات المؤلف في علم الاصول

الفتح الميم

في

شرح مسائل الاصول

الكتاب من مؤلفات المؤلف في علم الاصول



دار الموقع

www.ferkeus.com

edition@ferkeus.com